الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيلالي ليابس –سيدي بلعباس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر البحث: مخبر إدارة الابتكار والتسويق MIM
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم
تخصص علوم إقتصادية، فرع إدارة الأعمال

موضوع الأطروحة:

دور المشاريع الصغيرة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ومحاربة الفقر في الجزائر
-حالة مشاريع القطاع الزراعي-

من إعداد الطالب: شقرون محمد
تحت إشراف أ. د صحراوي بن شيحة

أعضاء لجنة المناقشة

أ. د داني الكبير معاشو	أستاذ التعليم العالي ..... جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس.....رئيسا
أ. د صحراوي بن شيحة	أستاذ التعليم العالي.....جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس ..... مشرفا ومقررا
أ. د بن منصور عبد الله	أستاذ التعليم العالي..... جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان..... مناقشا
أ. د رشاش عباسية	أستاذ محاضر قسم أ..... جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس ..... مناقشا
أ. د بن علال بلقاسم	أستاذ محاضر قسم أ..... المركز الجامعي البيض ..... مناقشا
أ. د كوديد سفيان	أستاذ محاضر قسم أ.....جامعة عين تموشنت..... مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

«وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا»

الآية 114 من سورة طه

الإهداء

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى،

أحمد الله عز وجل وأشكره الذي أنار لي طريق العلم ومنحني القدرة والصبر ووفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أهديه إلى:

والداي الكريمين

إلى كل أفراد العائلة كل باسمه ومقامه

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذه البحث

إلى أساتذتي الكرام الذين ساهموا في تنمية مواهبي في مجال العلم والتي هي اليوم ثمرة من ثمرات هذا العطاء.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها ويعمل على تحقيقها لا يبغي بها إلا وجه الله ومنفعة الناس في كل زمان ومكان.

شكر وتقدير

أحمدك ربي وأشكرك على عظيم نعمك وجلال قدرتك
احمد الله و أستعينه وأشكره وأهتدي به ،الذي يسر لي أمري وهون على الصعب حتى تم إنهاء هذا العمل.
أتقدم بشكري الجزيل واعترافي بالجميل إلى مدير مخبر إدارة الابتكار والتسويق

الاستاد الدكتور صحراوي بن شيحة

وأتقدم بشكري الجزيل واعترافي بالجميل إلى الأستاذ المشرف:

الاستاد الدكتور صحراوي بن شيحة

على ما قدمه لي من نصح وتوجيه وارشاد وأسأل الله العلي القدير أن يجعل كل عمله في ميزان حسناتها وله مني كل عبارات الشكر والامتنان.
وأتقدم بشكري الجزيل إلى الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة الموقرة الذي قبلوا نقد وتقييم هذا العمل.
وأتقدم بشكري الجزيل إلى الأستاذ الدكتور محبوب بن حمودة
مدير مخبر الصناعات التقليدية –جامعة الجزائر 3-على ما قدمه لي من نصح وتوجيه وارشاد وأسأل الله العلي القدير أن يجعل كل عمله في ميزان حسناتها وله مني كل عبارات الشكر والامتنان.

الفهرس

	الصفحة
آية قرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
الفهرس	VIII-I
قائمة الجداول	XIII-IX
قائمة الأشكال	XVII-XIV
قائمة الملاحق	XIX-XVIII
الملخص بالعربية	XX
الملخص بالفرنسية	XXI
الملخص بالإنجليزية	XXII
المقدمة العامة	10-1
الفصل الاول: ماهية وأبعاد المشاريع الصغيرة	11
تمهيد	12
I .1 -المبحث الأول : مفاهيم نظرية لماهية المشروع	12
I.1.1- تعريف المشروع :	12
I.1.2-خصائص المشروع :	17
I.1.3-اهداف المشروع :	18
I.1.4- دورة حياة المشروع:	20
I.1.5- أنواع المشاريع:	21
I.1.6- مواصفات المشروع الناجح:	25
I .2 -المبحث الثاني : مفاهيم نظرية لماهية المشاريع الصغيرة	28
I.2.1- المعايير المستخدمة لتعريف المشاريع الصغيرة :	28
I .2.2 -تعريف المشاريع الصغيرة:	34
I .2.3-خصائص المشاريع الصغيرة و أنواعها :	40
I .2.3.1 -خصائص المشاريع الصغيرة :	40
I .2.3.2 -أنواع المشاريع الصغيرة:	45
I.2.4 - عوامل نجاح المشاريع الصغيرة واستمرارها :	48

5.2.I - اسباب فشل المشاريع الصغيرة :	51
6.2.I - دور ومساهمة المشاريع الصغيرة في الاقتصاديات الوطنية :	54
7.2.I - الأهمية الاجتماعية و السياسية للمشروعات الصغيرة:	60
8.2.I - الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة:	62
3.I -المبحث الثالث: مفاهيم نظرية لإدارة المشروع	68
1.3.I- تعريف الإدارة و خصائصها:	68
2.3.I- مفهوم إدارة المشاريع:	70
3.3.I- قواعد نجاح إدارة المشاريع:	74
4.3.I- أهمية الإدارة للمشروعات الصغيرة:	76
4.I-المبحث الرابع : تجارب بعض البلدان الناجحة في مجال المشاريع الصغيرة	77
1.4.I - تجربة الولايات المتحدة الأمريكية :	78
2.4.I - التجربة اليابانية :	81
3.4.I - التجربة الكورية الجنوبية :	83
4.4.I - التجربة الهندية :	86
5.4.I - التجربة الالمانية :	88
6.4.I - التجربة الفرنسية :	90
7.4.I - التجربة الكندية :	91
8.4.I - التجربة سنغافورة :	92
خاتمة الفصل الاول	94
الفصل الثاني: التنمية والفقر المفهوم، الخصائص والأهداف	95
تمهيد	96
1.IIالمبحث الأول: مفاهيم نظرية لماهية التخلف و التنمية	97
1.1.II- مفهوم التخلف :	97
2.1.II- تعريف الدول المتخلفة :	99
3.1.II- مظاهر التخلف :	101
4.1.II- تعريف التخلف الاقتصادي :	103
II .5.1- أسباب التخلف الاقتصادي :	106
II.1. 6- مفهوم التنمية:	108

7.1.II -شروط تحقيق التنمية :	113
8.1.II -تعريف النمو الاقتصادي :	114
2.II- المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية	118
1.2.II - تعريف التنمية الاقتصادية:	118
2.2.II - عناصر التنمية الاقتصادية:	124
3.2.II - خصائص التنمية الاقتصادية:	126
4.2.II - متطلبات التنمية الاقتصادية:	128
5.2.II- أهمية التنمية الاقتصادية :	130
6.2.II- أهداف التنمية الاقتصادية :	132
7.2.II- عقبات التنمية الاقتصادية :	134
8.2.II- نظريات التنمية الاقتصادية:	137
3.II -المبحث الثالث : ماهية التنمية الاجتماعية	147
1.3.II- تعريف التنمية الاجتماعية :	147
2.3.II- مبادئ التنمية الاجتماعية:	150
3.3.II- أهمية و أهداف التنمية الاجتماعية:	153
4.3.II- خصائص، مظاهر و عناصر التنمية الاجتماعية :	156
1.4.3.II- خصائص التنمية الاجتماعية:	156
2.4.3.II- مظاهر التنمية الاجتماعية:	158
3.4.3.II- عناصر التنمية الاجتماعية:	158
5.3.II- معوّقات التنمية الاجتماعية:	159
4.II -المبحث الرابع : ظاهرة الفقر	161
1.4.II-تعريف الفقر :	161
2.4.II -أسباب ظاهرة الفقر :	165
1.2.4.II- الأسباب الاجتماعية:	165
2.2.4.II- الأسباب الاقتصادية:	167
3.2.4.II- أسباب أخرى:	169
3.4.II- أنواع الفقر:	171
4.4.II -آثار الفقر:	174

1.4.4.II -الآثار الاجتماعية للفقر	175
2.4.4.II- الآثار الاقتصادية للفقر	177
3.4.4.II- آثار الفقر على البيئة:	178
5.4.II- النظريات المفسرة لظاهرة الفقر في الفكر التنموي:	178
1.5.4.II- نظرية الحلقة المفرغة للفقر:	179
2.5.4.II- نظرية مصيدة الفقر لمالتوس:	180
3.5.4.II- النظرية الماركسية لتفسير للفقر	182
خاتمة الفصل الثاني	183
الفصل الثالث: دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية	184
تمهيد	185
III. 1-المبحث الأول : دور المشاريع الصغيرة في محاربة البطالة	185
1.1.III- مفهوم البطالة:	185
2.1.III- أنواع البطالة :	188
3.1.III-البطالة : أسبابها ،آثارها وأساليب معالجتها	193
1.3.1.III- أسباب مشكلة البطالة :	193
2.3.1.III- آثار البطالة :	196
3.3.1.II- أساليب معالجة البطالة :	200
4.1.III- مفاهيم عامة حول الشغل :	202
5.1.III-لماذا تراهن الدول على المشاريع الصغيرة في مواجهة البطالة :	205
1.III .6-مساهمة المشاريع الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة:	207
III. 2-المبحث الثاني : دور المشاريع الصغيرة في خلق الثروة	211
1.2.III- مفهوم الناتج المحلي الاجمالي :	212
III 2. 2. -مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الاجمالي لبعض الدول :	214
III 3.2.-دور المشاريع الصغيرة في تحقيق الفائض في بعض الدول :	218
III 4.2.-دور المشاريع الصغيرة في محاربة الفقر	223
III. 3-المبحث الثالث : دور المشاريع الصغيرة في تنويع الصناعة و التنمية الاقليمية	225
III 1. 3.- دور المشاريع الصغيرة في تنويع الهيكل الصناعي:	225

III .3 .2- التنمية الإقليمية مفهومها وأهدافها واستراتيجياتها :	228
III.3 . 1.2-مفهومها:	228
III.3 . 1.2-أهدافها:	230
III .3. 1.2-استراتيجيات التنمية الإقليمية:	231
III .3.3- دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقليمية :	234
III.4-المبحث الرابع : دور المشاريع الصغيرة في تنمية الصادرات	236
III .1.4- مفهوم واهمية الصادرات :	236
III .2.4- المقدرة التصديرية للمشروعات الصغيرة :	239
III .3.4 - مساهمة المشاريع الصغيرة في تنمية الصادرات :	242
III.4-المبحث الخامس : دور المشاريع الصغيرة في الابداع و كأداة لجلب المدخرات	247
III .1.5-مفهوم الابداع :	247
III .2.5-مفهوم الإبداع التكنولوجي :	251
III.3.5- دور المشاريع الصغيرة في الابداع التكنولوجي :	253
III.4.5- دور المشاريع الصغيرة كأداة لجلب المدخرات :	255
خاتمة الفصل الثالث	256
الفصل الرابع: واقع المشاريع الصغيرة في الجزائر	257
تمهيد	258
IIII.1 -المبحث الأول : التعريف المشاريع الصغيرة في الجزائر	258
IIII.1.1 -تعريف المشاريع الصغيرة في الجزائر :	258
IIII.2.1 -مراحل تطور المشاريع الصغيرة في الجزائر :	260
IIII.3.1-المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الجزائر :	264
IIII.4.1-احتياجات قطاع المشاريع الصغيرة في الجزائر :	265
IIII.5.1-أهمية المشاريع الصغيرة على مستوى الاقتصاد الجزائري :	267
IIII.2-المبحث الثاني : الهيئات الداعمة للمشاريع الصغيرة في الجزائر	269
IIII.1.2-وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :	269
IIII.2.2- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :	270
IIII.3.2- المجلس الوطني للمناولة و الشراكة :	271

4.2.IIII-الصناديق الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :	274
2.IIII. 5 -مشاتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :	275
6.2.IIII..- نظام المعلومات :	277
7.2.IIII-الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم و تنمية المشاريع الصغيرة في الجزائر	277
3.IIII - المبحث الثالث : دوافع الاهتمام بقطاع المشاريع الصغيرة في الجزائر	289
1.3.IIII - الدوافع الداخلية :	289
2.3.IIII - الدوافع الخارجية :	295
IIII -4 المبحث الرابع : اليات ترقية الاستثمار في المشاريع الصغيرة في الجزائر	296
1.4.IIII - مفهوم الاستثمار، أهميته :	296
2.4.IIII - اهمية قطاع المشاريع الصغيرة في البرامج الحكومية الجزائرية :	300
3.4.IIII - سياسة تدعيم الاستثمار الخاص في الجزائر :	302
5.IIII- المبحث الخامس : تقييم محيط المشاريع الصغيرة في الجزائر	312
1.5.IIII -تحسين المحيط العقاري :	312
2.5.IIII - تمويل الاستثمارات :	321
3.5.IIII - النظام الجبائي و الجباية المحلية :	329
6. IIII -المبحث السادس : دور و اثار برامج التنمية في تأهيل محيط المشاريع الصغيرة	333
1.6.IIII-اثار برنامج الانعاش الاقتصادي2001-2004 :	334
2.6.IIII-اثار البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 :	337
خاتمة الفصل الرابع	340
الفصل الخامس :تقييم الاثر التنموي للمشاريع الصغيرة الزراعية في الجزائر	341
تمهيد	342
V .1- المبحث الأول : دور المشاريع الصغيرة الزراعية في تنمية الاقتصاد الجزائري	342
V .1.1- دور المشاريع الصغيرة الزراعية في التشغيل:	342
V .1.1.1- نظرة عن البطالة في الجزائر:	342
V .2.1.1- أشكال و أسباب البطالة في الجزائر :	349
V .1.2.1.1- أشكال البطالة في الجزائر :	350
V 2.2.1.1. أسباب البطالة في الجزائر:	350
V .3.2.1.1- خصـــائـــص البطـــالـة فـــي الجـــزائـــــر :	354

V .4.2.1.1- ترتيبات مكافحة البطـــالـة فـــي الجـــزائـــــر :	356
V .5.2.1.1- مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعي في التشغيل :	361
V.2.1 - دور المشاريع الصغيرة الزراعي في تنمية الصادرات :	370
V.3.1 - دور المشاريع الصغيرة في تعظيم الفائض الاقتصادي :	370
V .1. 3.1- مساهمة قطاع المشاريع الصغيرة في القيمة المضافة:	370
V .1. 2.3- مساهمة قطاع المشاريع الصغيرة الزراعية في الناتج الداخلي الخام:	374
V .2- المبحث الثاني : منهجية الدراسة الميدانية ، تحليل بيانات الدراسة و اختبار الفرضيات	379
V .1.2- إجراءات الدراسة الميدانية :	379
V .2.2- تحليل بيانات الدراسة :	381
V .3.2- اختبار الفرضيات :	404
خاتمة الفصل الخامس	407
الخاتمة العامة	408
قائمة المراجع	415
الملاحق	445

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المعايير المستخدمة لتصنيف المشاريع الصغيرة في بعض البلدان	34
02	تعريف المشروعات الصغيرة في ماليزيا	37
03	تعريف المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية	38
04	تعريف المشروعات الصغيرة في بعض البلدان	39
05	الأهمية النسبية للمشاريع الصناعية الصغيرة في بعض الدول المتقدمة صناعيا	58
06	أهمية المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الهندي	88
07	التاريخ التقريبي لدخول بعض الدول مرحلة الانطلاق في نظرية المراحل النمو	146
08	مساهمة المشروعات الصغيرةفي التشغيل في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة 2009-2016	210
09	إسهام المشروعات الصغيرة في التوظيف في الاقتصادات الصناعية خلال عامي-2005/2004-	211
10	دور المشروعات الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي لبعض البلدان الإجمالي لسنة 2000	215
11	مساهمة المشاريع الصغيرة لبعض البلدان سائرة في طريق النمو في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2006	216
12	اهم مؤشرات المشروعات الصغيرة والكبيرة في الاتحاد الاوربي سنة 2005	219
13	مساهمة المشاريع الصغيرة في القيمة المضافة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2009	220

14	القيمة المضافة المحققة حسب النشاطات في المشاريع الصغيرة الفرنسية (2001-2002) بالمليار اورو	221
15	اهمية المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الهندي	222
16	واقع المشاريع الصناعية الصغيرة في المغرب	223
17	توزيع المشاريع الصغيرة على المناطق الجغرافية بكند لسنة 2005	235
18	صادرات المشاريع الصغيرة الكندية للفترة 1993-2006	245
19	صادرات المشاريع الصغيرة لدول الاتحاد الاوربي للفترة 1993-2006	246
20	حدود تعريف المشاريع الصغيرة الجزائرية حسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2001	259
21	تعريف المشاريع الصغيرة في الجزائر حسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2017	260
22	الهيكل المالي لتمويل الثنائي	280
23	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	281
24	تطور معدل البطالة في الجزائر(1966-2013). الوحدة: النسبة (%)	290
25	هيكل صادرات الجزائر لسنوات 90و94و99و97و 2001 (مليون دولار امريكي)	294
26	نسبة استغلال مناطق النشاط سنة 2004	319
27	القروض البنكية الممنوحة للمشاريع الصغيرة للفترة 2005-2006	327
28	حجم تمويل البنوك الجزائرية للمشاريع الصغيرة للفترة 2000-2004	327
29	توزيع القروض حسب القطاعات القانونية للفترة 2003-2007 الوحدة مليار دج	328
30	توزيع القروض الممنوحة للاقتصاد للفترة 2003-2007	328

31	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب كل باب 2001 - 2004	336
32	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2004	337
33	التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب كل باب للفترة 2005 -2009	338
34	توزيع الاعتمادات المالية على القطاعات المؤثرة على محيط قطاع المشاريع الصغيرة 2005-2009	339
35	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1994-2016)	343
36	توزيع العاطلين حسب المكان خلال الفترة (2000-2010)	345
37	توزيع العاطلين عن العمل حسب السن خلال الفترة (2001-2008)	346
38	تطور معدلات البطالة بين الجنسين خلال الفترة (1990-2010)	347
39	البطالة في الجزائر حسب المستوى التعليمي في الفترة (1990-2005)	348
40	التوزيع البطالين حسب المستوى التعليمي خلال الفترة(2006- 2015)	348
41	تطور إيرادات الصادرات الجزائرية وحصة المحروقات منها للفترة(2002-2005)	351
42	مساهمة المشاريع الصغيرة في استحداث مناصب الشغل خلال الفترة (2005-2019)	363
43	تطور نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة في التشغيل خلال الفترة (2005-2019)	364
44	مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في استحداث مناصب الشغل خلال الفترة (2005-2019)	365
45	تطور صادرات المشاريع الصغيرة الجزائرية للفترة (2006 – 2019)	367

46	مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في تنمية الصادرات خلال الفترة (2006-2019)	369
47	تطور مساهمة المشاريع الصغيرة في خلق القيمة المضافة في الجزائر للفترة (2006-2018)	371
48	مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في خلق القيمة المضافة خلال الفترة (2006-2019)	373
49	تطور مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (2006-2019)	375
50	مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في الناتج الداخلي الخام للفترة (2006-2019)	377
51	توزيع مفردات العينة حسب الولايات التي تم فيها توزيع وجمع الاستبيانات	380
52	الخصائص الشخصية والوظيفية للقائمين على عينة المشروعات الصغيرة الزراعية المدروسة	382
53	خصائص العينة وفق الخصائص التنظيمية للمشروعات محل الدراسة	387
54	قياس مساهمة عينة المشاريع الصغيرة الزراعية في التنمية الاقتصادية	391
55	قياس مساهمة عينة المشاريع الصغيرة الزراعية في التنمية الاجتماعية	396
56	قياس مساهمة عينة المشاريع الصغيرة الزراعية في محاربة الفقر	400

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	المشروع كنظام نموذج -ICOM -	16
02	تصنيف المشاريع الصغيرة من حيث المجال أو الهدف أو نظم الإنتاج أو الشكل القانوني	47
03	الدائرة المُفرغة	140
04	العوامل الخارجية المؤثرة في اتخاد قرار التصدير في المشروعات الصغيرة.	240
05	العوامل الداخلية المؤثرة في اتخاد قرار التصدير في المشروعات الصغيرة.	241
06	تطور مخصصات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 1995-2004	270
07	تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة(1966-2013)	291
08	ساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في استحداث مناصب الشغل خلال الفترة (2005-2019)	366
09	تطور صادرات المشاريع الصغيرة الجزائرية للفترة (2006 – 2019)	368
10	مساهمة المشاريع الزراعية الصغيرة في تنمية الصادرات خلال الفترة (2005-2019)	370
11	تطور مساهمة المشاريع الصغيرة في خلق القيمة المضافة في الجزائر للفترة (2006-2019)	372
12	مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في خلق القيمة المضافة خلال الفترة (2005-2019)	374
13	مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2006-2019)	376

14	مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2006-2019)	378
15	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	383
16	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	384
17	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي	384
18	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	384
19	توزيع عينة الدراسة حسب التكوين في إدارة المشاريع	385
20	توزيع عينة الدراسة حسب التكوين في إدارة المشاريع	385
21	توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات النشاط	386
22	توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال	388
23	توزيع عينة الدراسة حسب إطار انشاء المشروع	389
24	توزيع عينة الدراسة حسب إطار شكل الاستثمار	389
25	توزيع عينة الدراسة حسب إطار شكل الاستثمار	390
26	اهمة مشروعات العينة في خلق مناصب شغل جديدة	390
27	مساهمة مشروعات العينة في التصدير	392
28	مساهمة مشروعات العينة في استعمال موارد محلية في الإنتاج	393
29	مساهمة مشروعات العينة في تعبئة مدخرات المالية الشخصية لخلق او لتوسعة المشروعات	394
30	مساهمة مشروعات العينة في الحد من الاستيراد	395
31	مساهمة مشروعات العينة في التخلص من البطالة	397

32	مساهمة مشروعات العينة في الوصول الى حالة الاستقرار النفسي والمادي	397
33	مساهمة مشروعات العينة في تحسين مستوى الدخل ومستوى المعيشة	398
34	مساهمة مشروعات العينة في تمكين المرأة من دخول عالم الشغل	399
35	مساهمة مشروعات العينة في توفير وتحسين جودة الطعام	401
36	مساهمة مشروعات العينة في تحسين نوعية السكن	401
37	مساهمة مشروعات العينة في تحسين مستوى الانفاق على الخدمات التعليمية	402
38	مساهمة مشروعات العينة في تحسين مستوى الانفاق على الخدمات الصحية	403
39	مساهمة مشروعات العينة في تحسين مستوى الانفاق على شراء الملابس	404

قائمة الملاحق

رقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاستبيان المتعلق بالجزء التطبيقي للدراسة	446

-ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل و تقييم الاثر التنموي للمشاريع الصغيرة بصفة عامة و الزراعية منها بصفة خاصة من ناحية مساهمتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و محاربة الفقر في الجزائر و هدا من خلال استخدام الأدوات البحثية و التركيز على البيانات والإحصائيات الخاصة بجوانب الدراسة، و كدلك من خلال اختبار عينة عشوائية من المشاريع الصغيرة الزراعية وأسلوب تحليل الوثائق.ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد (145) استبيان من الاستبيانات الموزعة على القائمين على المشروعات الصغيرة الزراعية في تسعة ولايات من الجزائر، شكلت عينة للدراسة كما تم الاعتماد على المقابلات لدعم تفسير النتائج و من خلال تحليل نتائج الدراسة تبينا لنا الدور الدي تلعبه المشاريع الصغيرة الزراعية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و محاربة الفقر من خلال زيادة التشغيل و المساهمة في تنمية الصادرات خارج المحروقات و زيادة القيمة المضافة و الناتج المحلي الاجمالي و تحسين مستوى الدخل لأصحاب المشاريع و مستوى معيشتهم و تمكن افراد المجتمع من التخلص من البطالة و الوصول الى حالة الاستقرار النفسي والمادي و ادماج العنصر النسوي من المجتمع في عالم الشغل و توسيع البدائل والخيارات أمام الناس سواء من خلال تشكيلة السلع والخدمات، حيث يساهم ذلك في توفير هذا السلع بأسعار رخيصة و جودة مناسبة في متناول الطبقات الفقيرة و هدا ما يدعم جهود محاربة الفقر ،كما تساهم هذه المشاريع في إنتاج المجتمع لحاجياته الأساسية بنفسه مما يقلل من التبعية الاقتصادية ويرفع من الأمن الاقتصادي لأفراد المجتمع ،كما تساهم هذه المشاريع في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المشاريع.و يمكن القول ان المشاريع الصغيرة لها اثر ايجابي من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية يمتل حلول ميدانية فعالة في محاربة الفقر في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة، المشاريع الصغيرة الزراعية، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، الفقر، التشغيل، الناتج المحلي الاجمالي.

Résume :

Cette étude vise à analyser et évaluer l'impact développemental des petits projets en général, et des petits projets agricoles en particulier en termes de leur contribution au développement économique et social et à la lutte contre la pauvreté en Algérie. En testant un échantillon aléatoire de petits projets agricoles et méthode d'analyse des documents. Et pour atteindre les objectifs de l'étude, (145) questionnaires ont été adoptés à partir des questionnaires distribués aux responsables de petits projets agricoles dans neuf wilayas d'Algérie. Et cet échantillon a été constitué pour l'étude et des entretiens ont été utilisés pour soutenir l'interprétation des résultats. En analysant les résultats de l'étude, nous avons montré le rôle que jouent les petites projets agricoles dans le développement économique et social et la lutte contre la pauvreté en Algérie en augmentant l'emploi et en contribuant au développement des exportations hors hydrocarbures, en augmentant la valeur ajoutée et le produit intérieur brut, et l'amélioration du niveau de revenu des entrepreneurs, et de leur niveau de vie. ,Il permet aux membres de la société de se débarrasser du chômage et d'atteindre un état de stabilité psychologique et matérielle et d'intégration de la femme dans le monde du travail et développons des alternatives et des options avant les gens, que ce soit par le biais d'une variété de biens et de services, car cela contribue à fournir ces produits à des prix bon marché et avec une qualité adéquate à la portée des classes pauvres, et cela soutient les efforts de lutte contre la pauvreté, et ces projets contribuent également à la production de la société. Ces projets contribuent à la formation des individus et les forment aux compétences administratives, productives, marketing et financières pour gérer les affaires de ces projets. Et nous avons constaté que ces petits projets agricoles ont un impact positif en termes économiques et sociaux qui représente des solutions efficace sur le terrain pour lutter contre la pauvreté en Algérie.

Mots clés : petites projets, petites projets agricoles, développement économique, développement social, pauvreté, emploi, produit intérieur brut.

Abstract:

This study aims to analyze and evaluate the developmental impact of small projects in general and agricultural ones in particular in terms of their contribution to economic and social development and the fight against poverty in Algeria, and this through the use of research tools and focusing on the data and statistics of the aspects of the study, as well as from Through testing a random sample of small agricultural projects and the method of analyzing documents. To achieve the objectives of the study, (145) questionnaires were adopted from the questionnaires distributed to those in charge of small agricultural projects in nine states of Algeria. A sample was formed for the study and interviews were relied on to support the interpretation of the results. Analyzing the results of the study, we showed us the role that small agricultural projects play in economic and social development and combating poverty by increasing employment and contributing to the development of exports outside of hydrocarbons, increasing the added value and gross domestic product, and improving the income level of entrepreneurs, and their standard of living. It enables the members of society to get rid of unemployment and reach a state of psychological and material stability and the integration of the female race in the world of work and expand alternatives and options before people, whether through a variety of goods and services, as this contributes to providing these goods at cheap prices and with adequate quality within the reach of the poor classes, and this supports efforts to fight poverty, and these projects also contribute to the production of society. These projects contribute to the formation of individuals and train them in the administrative, production, marketing and financial skills to manage the business of these projects. It can be said that small projects have a positive impact in terms of economic and social terms. An effective Field in fighting poverty in Algeria.

Key words: Small projects, Small projects agricultural, economic development, social development, poverty, employment, gross domestic product.

المقدمة العامة

أثبتت التجارب في العديد من الاقتصاديات العالمية أن نظام المشاريع كبيرة الحجم، كثيفة رأس المال لا يؤدي بالضرورة إلى تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر، كما لا يمثل هذا النظام الحل الأمثل للآثار السلبية التي تتركها عملية التحول الاقتصادي، كون أثاره لا تنعكس إلا على فئة قليلة من شرائح المجتمع بسبب محدودية هذه المشروعات في قدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة، وتواضع دورها في محاربة البطالة والفقر.

و من هنا جاء البحث عن دور أكثر فاعلية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية و محاربة الفقر وربما أكثر شمولية، ولهذا بدأت تقارير الهيئات الدولية و الإقليمية المختصة تدعو إلى ضرورة وأهمية تشجيع المشاريع الصغيرة لاسيما في الدول النامية، نظراً لما تتسم به المشاريع الصغيرة من خصائص أهمها: قدرتها علي التخفيف من ظاهرة البطالة، كثيفة العمالة، منخفضة التكاليف الرأسمالية نسبياً، الدور البارز للمرأة فيها، إمكانية الانتشار الواسع مما يجعلها تغطي مناطق مختلفة، قابليتها للتوطين حيث توجد قوة العمل، وكونها تشكل مصدراً رئيساً من مصادر الدخل وتعمل على تنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة و تحارب ظاهرة الفقر، قدرتها على المساهمة بفعالية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية و رفع المستوي المعيشي لسكان و تحسين مستوى الدخل.

ويعتبر قطاع المشاريع الصغيرة الحجر الأساسي لتطور اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية مما له من انعكاسات إيجابية على خلق التوازن الإقليمي وخلق القيمة المضافة وتوفير فرص العمل والتقليل من حدة البطالة، والعمل على جذب الاستثمارات التي تساعد على تطوير عملية الإنتاج وتنويعه، والعمل على التكامل الصناعي ودعم المشاريع الكبرى.

● اشكالية الدراسة:

تتمحور مشكلة البحث في دراسة الأثر التنموي للمشاريع الصغيرة و على الرغم من أن المشاريع الصغيرة تعد من الناحية النظرية والعملية نواة أساسية للتنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي عموماً، وعلى الرغم من أن إدراك أهميتها والاهتمام بها بدأ من قبل الحكومات

جميعاً لا سيما في الدول النامية، والذي بات ينعكس في خطط وسياسات التنمية العامة بهدف دعمها وقصد مساندتها، إلا أن الاهتمام الأكاديمي ببحثها ما زال ضعيفاً وما زالت الدراسات التي تناولت هذا القطاع المهم قليلة نسبياً، الأمر الذي شكل لنا حافزاً للخوض في هذا المجالً ، و في هدا الإطار تأتي هده الدراسة كمحاولة بحتيه لاستقصاء الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة و عليه نطرح الإشكالية التالية : ما مدى تأثير المشاريع الصغيرة في زيادة التنمية في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و تقليل من ظاهرة الفقر و ما هو واقع مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و محاربة الفقر في الجزائر؟

إن الإجابة على هدا السؤال الرئيسي يقودنا بالضرورة إلى الإجابة على أسئلة فرعية أخرى تسمح بتحليل جميع المعطيات المرتبطة بالموضوع، هده الأسئلة نصوغها على النحو التالي:

- ما هي دوافع الاهتمام بقطاع المشاريع الصغيرة؟

-ما هو الدور الدي يمكن أن يؤديه هدا القطاع في التنمية من حيت التشغيل وخلق الثروة ومحاربة الفقر؟

-ماهي النتائج التي حققها قطاع المشاريع الصغيرة الزراعية في الجزائر؟

● فرضيات الدراسة:

على ضوء العرض السابق لإشكالية البحث، وللإجابة عن التساؤلات المطروحة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

ـالفرضية الأولى: يوجد تأثير للمشاريع الصغيرة الزراعية في زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر في الجزائر.

_ **الفرضية الثانية:** لا يوجد تأثير للمشاريع الصغيرة الزراعية في زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية و محاربة الفقر في الجزائر.

_ **الفرضية الثالثة:** إيجاد العلاقة بين المشاريع الصغيرة الزراعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتشغيل والفقر في الجزائر.

● أهمية الدراسة:

إن أهمية قطاع المشاريع الصغيرة تكمن في قدرة هذا القطاع على الاسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية منها دعم النمو الاقتصادي والازدهار وتنشيط العجلة الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتعزيز سياسات مكافحة البطالة والحد من الفقر وتكوين علاقات تشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني إلى جانب تشجيع روح الابتكار والابداع والاختراعات وجذب الاستثمارات الاجنبية واستغلال الموارد المحلية المتاحة وتوسيع الاسواق وتطوير وتنمية الطاقات البشرية والتقنية وتعزيز القدرة التنافسية فضلا عن القدرة على خلق التجمعات الانتاجية التنافسية.

وتبرز أهمية هذا البحث من عدة جوانب ، فمن ناحية أنه يسلط الضوء على قطاع مهم وحيوي وذو تأثير فاعل على الأفراد والمجتمعات و الدول ألا وهو قطاع المشاريع الصغيرة الذي تكمن أهميته في القدرة على الاسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ناحية أخرى فإن هذا البحث يوضح أهم الصعوبات التي تواجه هذا القطاع الحيوي والتي تعيق انطلاقه لتأدية دوره الفاعل في المجتمع ، ليس هذا فحسب بل ويعطي سبل ووسائل العلاج لتخطي هذه الصعاب والعقبات ، ومن ناحية ثالثة تأتي أهمية هذا البحث في أنه ينقل تجارب بعض الدول الرائدة في مجال ترقية المشاريع الصغيرة ويستخلص من هذه التجارب اهم الخطوات التي أدت إلى تفوقها ونجاحها ومشاركتها في التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

● أهداف الدراسة:

تكمن أهم أ هداف هذه الدراسة فيما يلي:

– التعرف على ماهية المشاريع الصغيرة باستعراض أهم الإسهامات المعرفية ومحاولة ضبط مفهومها وخصائصها ومعايير تمييزها وأهمية المشاريع الصغيرة على مستوى الافراد والمجتمع والاقتصاد.

– تحديد الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة في الحد من ظاهرة البطالة.

– تحديد الأثر التنموي للمشاريع الصغيرة في تحسين مستوى المعيشة و التخفيف من حدة الفقر.

–تحديد الأثر التنموي للمشاريع الصغيرة في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة الاقتصادية.

–تحديد أهم الصعوبات التي تعيق عمل المشاريع الصغيرة وتحد من فاعليتها.

–تحديد أهم الخدمات المالية وغير المالية التي تحتاجها المشاريع الصغيرة للتطور و التحسن.

–تقديم مجموعة من المقترحات والحلول الممكنة لتطوير وتفعيل دور المشاريع الصغيرة.

–توضيح دور المشاريع الصغيرة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– نقل تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال.

● مبررات اختيار الموضوع:

لعل من أبرز وأهم الدوافع التي حفزتنا لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

–أهمية الموضوع في ظل التحولات الاقتصادية والتطورات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري.

– قناعتنا الشخصية بالأهمية الإستراتيجية التي يمكن أن تلعبها المشاريع الصغيرة في الجزائر، وان تكون وسيلة لتنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

– ندرة الأدبيات والأبحاث والدراسات التي تناولت بعمق قطاع المشاريع الصغيرة في الجزائر.

- شعورنا بأهمية الموضوع خاصة في ظل التطورات والتحديات التي يشهدها الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة، بفعل تراجع أسعار النفط وشح الموارد المالية.

• منهج وأدوات الدراسة:

من أجل تحقيق اهداف البحث والإلمام بمختلف جوانبه و الاجابة عن الإشكالية والإجابة عن الأسئلة المطروحة، واختبار صحة الفرضيات الموضوعة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيت قمنا بجمع وتلخيص الادبيات النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة، وذلك في وصف كل ما يتعلق بالمفاهيم والأسس النظرية للدراسة، من خلال التعرف على ماهية المشاريع الصغيرة و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الفقر و دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و محاربة الفقر، وللقيام بالدراسة التطبيقية اعتمدنا على منهج دراسة حالة ، أين قمنا باستخدام أدوات لجمع البيانات أبرزها الاستبيان والمقابلة والملاحظة ، وكذا تحليل الوثائق ثم تحليل المعطيات باستعمال اساليب احصائي لإثراء دراستنا وتدعيمها بالتحليل والتفسير.

• حدود الدراسة:

1-الحدود الموضوعية : يقتصر البحث في دراسة الاثر التنموي للمشروعات الصغيرة بصفة عامة و الزراعية بصفة خاصة في الجزائر، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة تفرض ضرورة الاهتمام بها مما يزيد من أهمية هذا البحث.

2-الحدود المكانية : دراسة واقع المشاريع الصغيرة الصغيرة الزراعية في الجزائر.

3 -الحدود الزمانية: لقد قمنا بتطبيق الدراسة المسحية على أفراد عينة البحث، وكذا جمع الوثائق اللازمة لتحليلها خلال الفترة من سنة 2004 الى سنة 2019.

● صعوبات الدراسة :

لقد واجهتنا بعض الصعوبات أثناء إعداد هذا البحث، تعلقت خاصة بالجانب التطبيقي فتمثلت في:

– عد تجاوب بعض أصحاب المشروعات لاعتقادهم أن المعلومات التي طلبناها منهم سترسل لجهات حكومية، وخوف من الضريبة و لأسباب أخرى.

–المساحة الجغرافية التي تنتشر بها المشروعات واسعة جد اً.

–عدم التعاون اللازم والجدي من طرف بعض اصحاب المشاريع الصغيرة واستغراق وقت طويل في توزيع الاستبيانات وجمعها، وهذا ما انعكس في إلغاء عدد كبير من الاستبيانات المسترجعة نظرا لعدم قابليتها للتحليل الإحصائي بسبب طريقة ملئها أو بسبب نقص جزئي أو كلي في تدوين المعلومات الأساسية والإجابات المطلوبة في الاستبيان.

● الدراسات السابقة:

- **دراسة شاهين وآخرون، 2016 بعنوان: دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية**

هدفت الدارسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم بنه المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية ، ولتحقيق هدف الدارسة تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي و كانت أداة الدارسة هي الاستبانة، وتوصلت الدارسة إلى أن للمشاريع الصغيرة دور في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية و تحسين قدرة الافراد للوصول الى المؤسسات المالية وهذه النتيجة تشير إلى أن نسبة كبيرة من عينة الدارسة تلقوا منحة من المؤسسات المالية منن أجل تمويل مشاريعهم، و أوصت الدارسة بضرورة العمل على استقطاب الخبرات ت العملية من أجل استغلالها بتنمية المشاريع الصغيرة.

- **دراسة الفلي،2011 ، بعنوان :المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تساهم فيه المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث كل من المنهج التحليلي الوصفي وتوصلت الدراسة إلى أن % 70 منن أصحاب المشاريع الصغيرة يجدون صعوبات تمويلية كمنا توصلت إلى أن التدريب يؤثر إيجابياً وبشكل واضح على المشروعات الصغيرة ويؤدي إلى نجاحه، وأوصت الدراسة بضرورة التنويع في المشروعات القائمة أو تمويل أفكر ريادية جديدة فنني سبيل تنمية المشروعات الصغيرة اقتصادياً واجتماعياً.

- **دراسة البندي،2011 ، بعنوان :المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية – مصر نموذج**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشروعات الصغيرة وتوضيح مدي الارتباط بين فعالية المشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية الاقتصادية، ولكي تحققا لدراسة أهدافها تم البحث في الواقع للمشروعات الصغيرة في مصر ودلك للتعرف على وضعها الحالي ودراسة الآفاق المستقبلي لهذه المشاريع، وقد خلصت الدراسة إلى أن المشاريع الصغيرة تمثل رهان في التصدي لأزمة البطالة في مصر في المرحلة القادمة ممن ا يحتم على الحكومة أن تولي هدا القطاع أهمية بالغة خاصة وأنه يشكل منا يقارب 80%من حجم الاقتصاد الكلي ويستحوذ على نسبة % 82 من الحجم اجمالي للعمالة.

- **دراسة المحروق، ومقابلة،2006 ، بعنوان :المشروعات الصغيرة في الأردن أهميتها ومعوقاتها**

هدفت الدراسة إلى التأكيد على أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، ودلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة انتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة منن ناحية أخري، ونل ذلك يجب على الد ول أن تعطى هذه المشاريع اهتماماً كبير، وكذلك تقديم يد العنون والمساعدة لها بمختلف السبل ووفقا للإمكانيات المتاحة وتهيئة المصادر المختلفة لتمويل هذه المشاريع.

- **دراسة سلمان،2009، بعنوان: الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية (دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية لمشروعات في الجمهورية العربية السورية.** وهدفت الدراسة إلى تقييم الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة التي تعمل في ظل استراتيجية تنموية داعمة، تلك المشروعات التي نشأت بتشجيع ودعم حكومي وفق خطة استراتيجية خاصة بتنمية المشروعات، ومدي نجاح هذه المشروعات في أداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أظهرت النتائج لهذه الدراسة أن المشروعات الصغيرة قادرة بشكل أكيد على توفير فرص عمل دائمة بالإضافة إلى فرص العمل الموسمية، وتحسين مستوي الدخل وبالتالي التخفيف من الفقر، كما أن المشروعات الصغيرةً ساهمت في تمكين المرأة اقتصاديا في سورية.

- **دراسة صالح، 2009، بعنوان: المشروعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية.**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المشروعات الصغيرة وأهميتها في تحقين ق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعرف على أهم العقبات التي تقف في طريق هذه المشروعات وتمنعها من أداء دورها في عملية التنمية، كذلك اقتراح الحلول الناجعة والمناسبة للانطلاق المشاريع الصغيرة والمشاركة في تحقيق الامن الاقتصادي والاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: عدم وجود تصنيف ثابت يمكن أن تعرف على أساسه المشروعات

الصغيرة وأن مشكلة أصحاب المشروعات من وجهة نظرهم ليست في ننص الخبرة والمنارات الفنية، وإنما في نقص الاموال الشخصية وعدم قدرتها على الايفاء بمتطلبات العمل. أما عن صعوبة التمويل المصرفي فإنه يشكل أحد أهم الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات. ويري عدد كبير من أصحاب المشروعات الصغيرة بأنهم يجدون صعوبة في التقدم للحصول على دعم مالي من المصارف.

- **دراسة.2010 Singh, R., Gang, S. & Deshmuck, S، بعنوان: دور المشاريع الصغيرة في اقتصاد العولمة .**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة في كل منن الهند والصين بعد العولمة من خلال دراسة وضع هذه المشروعات وسياسات واستراتيجيات الحكومات لتطوير التنافسية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الاستبانة هي أداة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن المشاريع الصغيرة تفتقر إلى المهارات الإدارية وأنها بحاجة إلى تحسين التنافسية في السوق، وأن الهند والصين قامتا بتطوير عدة برامج تشجيعية بخصوص مواجهة تحديات المشروعات الصغيرة، و أوصت الدراسة إلى ضرورة العمل على تطوير المهارات الإدارية وعلاقتها بخفض التكاليف مع العمل على تحسين النوعية والتي ترتبط بشكل قوي بتحسين التنافسية حتى تحقق هده المشروعات الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المرجو تحقيقها.

- **دراسة.2009 Serazul, Islam. بعنوان: المشروعات الصغيرة في بنغلادش.**

هدفت هذه الدراسة إلى البحت في أسباب البدء بالمشروعات الصغيرة وتحليل المعوقات التي تواجه المشروع في بدايته وما بعد دلك، وكانت من نتائج الدراسة أن الخوف منن البطالة والتقاليد العائلية والخبرة السابقة في نفس المجال والنقص في التعليم العالي كانت من الأسباب الرئيسية لبد ء هذه المشروعات ، أما بالنسبة للمعوقات التي تواجه المشروع فني بدايته وما بعد دلك فكان من أهمها – نقص رأس المال الثابت ورأس المال العامل، والنقص في التدريب والمهارة، والضمانات غير الكافية والنقص فني الأيدي العاملة الماهرة، كما أوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة بتوعية الأفراد بالفرص الاقتصادية المتاحة، وضرورة توفير التمويل بفائدة متدنية، تشجيع العاملين في هذه المشاريع من خلال الحوافز المادية، وقيام الحكومة بضمان قروض المشروعات الصغيرة.

• هيكل البحث:

من اجل الإجابة على إشكالية وتساؤلات الدراسة، قمنا بتقسيم البحث إلى مقدمة تليها خمسة فصول تم خاتمة كما يلي:

الفصل الأول: ماهية وأبعاد المشاريع الصغيرة

تضمن استعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمشروع والمشاريع الصغيرة.

الفصل الثاني: التنمية والفقر المفهوم، الخصائص والأهداف

خصصناه لرسم إطار نظري لتنمية بمفهومها العام وموضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفقر على اعتبار أن موضوع البحث يستهدف أساسا تحديد دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر.

الفصل الثالث: دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وفي هذا الفصل سنقوم بإلقاء الضوء على الدور المرجو من هذه المشاريع في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من ظاهرة الفقر.

الفصل الرابع: واقع المشاريع الصغيرة في الجزائر.

وفي هذا الفصل سنحاول تبيان وتحليل واقع المشاريع الصغيرة في الجزائر.

الفصل الخامس: تقييم الاثر التنموي للمشاريع الصغيرة الزراعية في الجزائر

سنخصصه لدراسة الميدانية و هدا من اجل إسقاط الجانب النظري على الواقع، ولهذا خصصنا هذا الفصل لتحليل نتائج الدراسة الميدانية التي تمت على مستوى عينة من المشروعات الصغيرة الزراعية الواقعة في تسعة ولايات من الجزائر وهدا من اجل تبيان دورها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و محاربة الفقر في الجزائر، وسنتعرض إلى إجراءات الدراسة الميدانية ثم تحليل الاستبيان الموزع على القائمين على المشروعات الصغيرة الزراعية، وكذا الاستفادة من أسلوب المقابلة مع مسؤولي هذه المشاريع، إلى جانب استخدام تقنية تحليل المحتوى لبعض الوثائق، وفي الأخير استخلاص أهم الاستنتاجات المختلفة والإجابة على فرضيات الدراسة بالاعتماد على مجموعة من أدوات التحليل الإحصائي.

Iالفصل الاول :

ماهية وأبعاد المشاريع الصغيرة

I .1 -المبحث الأول : مفاهيم نظرية لماهية المشروع

I .2 -المبحث الثاني : مفاهيم نظرية لماهية المشاريع الصغيرة

I.3 -المبحث الثالث: مفاهيم نظرية لإدارة المشروع

I-4المبحث الرابع : تجارب بعض البلدان الناجحة في مجال المشاريع الصغيرة

تمهيد

تحتل المشاريع الصغيرة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتلعب المشاريع الصغيرة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المشاريع الصغيرة فرص عمل واسعة جدا نظراً لصغر رأس المال المستثمر فيها ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، وكذلك إسهامها في خلق مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي وتخلق الثروة. و المشاريع صغيرة الحجم لها دوراً مهماً في تطوير النشاط الاقتصادي لأي بلد فهي تعد العمود الفقري لأي اقتصاد و تساهم بشكل كبير و مباشر في تعظيم الدخل القومي وفي النواتج المصنعة للدول، كما تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، وتعمل على المساهمة في دعم ميزان المدفوعات عن طريق تخفيف فاتورة استيراد السلع وزيادة قطاع الصادرات ، وتعمل هذه المشاريع على استغلال المواد الخام المتوافرة محلياً والتي تعتمد عليها كثير من الصناعات الكبيرة وتؤدي دورا مهما في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية و محاربة الفقر ومن خلال هذا الفصل نهدف الى رسم اطار نظري للمشاريع الصغيرة .

I .1 -المبحث الأول : مفاهيم نظرية لماهية المشروع

تهدف المشاريع إلى تلبية مختلف متطلبات المجتمع لمواجهة التّحديات الراهنة والمستقبلي، والمؤسسة تخلق المشاريع من اجل تلبية احتياجات المستهلك وتدعيم نشاطها لمواجهة الأسواق واكتساب ميزة تنافسية تمكنها من تحقيق الأرباح والاستمرار والنمو وبالتالي فهي ملاذا لتحقيق طموحاتها.

I.1.1- تعريف المشروع :

لقد تبلورت فكرة ومفهوم المشروع كنتاج أفرزته بيئة الأعمال والصناعات المختلفة التي تتسم بالتغير و الحاجة الدائمة لتطوير أسواق ومنتجات جديدة. ولقد تعددت التعاريف لمفهوم المشروع وذلك وفقا لخلفيات عديدة وكذلك الغرض الذي من أجله سيتم إنشاء المشروع، وسوف نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- يعرّف المشروع بأنّه عمل يقوم به الفرد لينفّذ فكرةً معيّنة، سواء أكانت عبارةً عن منتج أو خدمة، ويستخدم المشروع لتنفيذ هذه الفكرة بعض الموارد الرئيسيّة؛ كالموارد الماليّة والمعرفيّة وكادر العمل كما أنّ المشروع يقدّم خدمةً؛ أي أنّه يحلّ مشكلةً مجتمعيّةً ويكون ذلك مقابل شيء ماديّ ومن الأمثلة على المشاريع الخدمية توفير وسيلة نقل في المناطق الّتي يحتاج قاطنيها إلى هذه الخدمة، كما أنّ هناك أمثلةً عديدة على المشاريع الإنتاجيّة، منها المخبزة والّتي تقدّم منتجات الخبز، وهناك العديد من الأفكار والمشاريع التي تعود على

الفرد والمجتمع بالفائدة سواء كانت بقيمتها وحاجتها الخدميّة، أو أن تكون فائدتها اقتصاديّة على الفرد والمجتمع[1].

- ويعرف على انه" لفظ يشير إلى مجموعة متتالية من الأنشطة لها علاقات مميزة تربطها معا وتتحد بنقاط بداية ونقاط نهاية توضح نقاط اكتمال تحقيق الأنشطة بغية الوصول إلى هدف أو مجموعة من الأهداف[2]".

- ويعرف ايضا على انه مجموعة من الأعمال المترابطة يتم تنفيذها بطريقة منظمة، له نقطة بداية ونقطة نهاية محددتان بوضوح وذلك لتحقيق بعض النتائج المحددة المطلوبة لتلبية حاجات معينة[3]."
- والمشروع هو بمثابة تنظيم مؤقت تتم مباشرته لخلق منتج أو خدمة متميزة[4].
- والمشروع بمعناه الواسع هو كناية عن مهمة محددة له نقطة بداية ونقطة نهاية محددتان أيضا، بحيث أن هذه المهمة، عادة ما يسبقها حاجة معينة، يتطلب إشباعها إجراء مجموعة من الأعمال أو النشاطات المترابطة والمتناسقة، وبمقدار ما يتم تنفيذ مستلزمات ورغبات هذه الحاجة بطريقة منظمة ومبرمجة بمقدار ما تحقق الحاجة الإشباع الذي رغبت فيه[5].
- والمشروع مجموعة كاملة من الأنشطة والعمليات التي تستهلك موارد محددة ينتظر منها مداخيل أو عوائد أخرى نقدية أو غير نقدية[6].
- والمشروع هو هدف يراد تحقيقه، بتداخل عدة أطراف في إطار معين، خلال مدة زمنية معينة باستعمال وسائل محدودة ويستدعي إتباع منهجية وأدوات مناسبة.[7]

1-https://www.rachatducredit.com/projet-economiquement-viable-definition-et-explication2016/01/02 تاريخ الاطلاع .

2 -جلال إبراهيم العبد، استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية-مصر-، 2004، ص 255.

3 - تريفر يونغ، ترجمة سامي تيسير سلمان، كيف تنمي قدرتك على إدارة المشاريع، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 1997، ص 15.

4 - وليم ر. دنكان، دليل إدارة المشروعات، ترجمة عبد الحكيم أحمد الخزامي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر 1والتوزيع، القاهرة ،2002، ص9.

5 - د. حسن إبراهيم بلوط إدارة المشاريع ودراسة جدوها الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان،2006، ص1.

6-Kamel hamedi, analyse des projets et leur financement,imprimerie esSalem، Alger, 2000, p 09.

7 -Henri pierre madrés –Etienne Clet، comment manager un projet، Edition d'organisation, 2eme tirage , 2003, p 08.

- ويعرف كدلك المشروع على انه هو مجموعة من الأعمال المترابطة يتم تنفيذها بطريقة منظمة له نقطة بداية ونقطة نهاية محددتان بوضوح وذلك لتحقيق بعض النتائج المحددة المطلوبة لتلبية الحاجات الإستراتيجية للمؤسسة في الوقت الحالي[1].
- وهو يعتبر تنظيم علمي للوسائل والمراحل بحيث يسمح بتحقيق الأهداف المثلى.[2]

وعرفت الجمعية الفرنسية (l'association française de normalisation) AFNOR :

المشروع على انه هو عبارة عن خطوات نوعية تسمح بتحقيق حقيقة مستقبلية، وهو محدد بموضوع عمل من أجل تلبية احتياجات الزبون أو المستعمل وذلك باحترام الأهداف والأنشطة والموارد الداخلة فيها[3].

- وفي بريطانيا إدارة جمعية المشروع (Association of projet management)قد عرفت المشروع بانه مجموعة من الأنشطة المترابطة غير الروتينية لها بدايات ونهايات زمنية محددة، يتم تنفيذها من قبل شخص أو منظمة لتحقيق أداء وأهداف محددة في إطار معايير التكلفة والزمن والجودة[4].
- ومنظمة المواصفات العالمية(ISO) : عرفت المشروع بأنه العملية الفريدة التي تحتوي على مجموعة من الفعاليات المتناسقة والمسيطر عليها التي لها تاريخ بداية ونهاية والموجهة نحو تحقيق هدف محدد وفقا للمتطلبات المحددة وتشمل على الزمن، التكلفة، والموارد[5].
- و يعتبر المشروع كنظام تشغيل يقوم بتحويل أنواع معينة من المدخلات إلى مخرجات محددة في ضل مجموعة من القيود و باستخدام آليات متنوعة[6] .
- و تعرف المشاريع على انها "نشاطات مؤقتة، حيث يتم تجميع تنظيم مؤقت من الأفراد والمواد والمرافق لإنجاز هدف ضمن إطار زمني مبرمج[7]".و المشروع هو "المجهودات المعقدة والموجهة لأداء مجموعة متداخلة من الأعمال التي تتم في منظمات مختلفة في مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في حدود أهداف وجداول و ميزانية يتم تحديدها بدقة[8]".أما معهد إدارة المشاريع الأمريكية Institute Management)

1 – تريفن يونغ، ترجمة سامي تيسير سلمان، مرجع سابق، ص 21.

2-Pr. Charles debbash et al، L'lexique politique, 7éme Édition Dalloz، paris, 2001,p326.

3 -Emmanuel Djuto, management des projets Techniques d'évaluation, analyse, choix et planification, L'armattan, paris, 2004, p30.

4 – د. مؤيد الفضل، د. محمود العبيدي إدارة المشاريع من منهج كمي، الوراق للنشر و التوزيع، عمان– ألأردن ، 2005 ، ص14.

5 – د. عبد الستار محمد العلي، إدارة المشروعات العامة، الطبعة ألأولى ، دار المسرة للنشر و التوزيع والطباعة ،عمان– ألأردن، 2009 ، ص32.

6 – د. سعد صادق، إدارة المشروعات، الدار الجامعية، القاهرة، 2002، ص 4.

7 -Djuatio.E," Management des Projets Technique d'évaluation : analyse choix et planification", Édition d'organisation, Paris, 2004, p10.

8 –سعد صادق بحيري، "إدارة المشروعات"، الدار الجامعية للطبع والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2003، ص13.

Projectفقد عرف المشروع على أنه:" الجهود المؤقتة الموجهة نحو توليد المنتج المنفرد أو الخدمة المنفردة ."[1]

وتشتمل المشروعات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي[2]:

- ✓ تطوير خدمة أو منتج جديد.
- ✓ إحداث تغيير في هيكل المؤسسة أو أسلوب عملها.
- ✓ تطوير نظام معلوماتي جديد
- ✓ إقامة شبكة مياه لمجتمع.

و كلمة مشروع عرفت على" انها لفظ يشير إلى مجموعة متتالية من الأنشطة لها علاقات مميزة تربطها معا وتتحد بنقاط بداية ونقاط نهاية توضح نقاط اكتمال تحقيق الأنشطة بغية الوصول إلى هدف أو مجموعة من الأهداف".[3]و المشروع هو عبارة عن نظام يتكون من عناصر التالية:

- **المدخلات**: تعتبر الرغبة في تطوير الوضع الحالي هو المحرك الأول لظهور أي مشروع، حيث يشكل المشروع الأداة التنظيمية للاستجابة لأي عملية تغيير في أنظمة عمل، ويتم التعبير عن هذه الحاجة بوثيقة تعبر عن المدخلات وهي تمثل تقييم الوضع الحالي ومبررات التغيير المطلوب، والتي قد تعتبر أحيانا استجابة لرغبات المستهلك أو تنفيذ لحاجات استراتيجية للمنظمة أو الأثنين معا.
- **القيود**: إن استجابة المشروع لرغبات المستهلك وأهداف المنظمة تتأثر بمجموعة من القيود والتي ترتكز بشكل كبير على (الوقت، التكلفة، الجودة، القيم، البيئة، المنطق، التأثيرات غير المباشرة).
- **المخرجات**: وتتمثل في المراجعة النهائية لما تم في عمليات التجهيز للتأكد من توفر كافة لعناصر المادية والبشرية والبيئية المناسبة لقيام المشروع واللازمة للبدء في التشغيل الفعلي للمشروع[4].
- **اليات العمل**: هي الأدوات أو الآليات التي من خلالها يتم تحقيق المخرجات ومن أمثلتها :الأفراد، المعرفة والخبرة، الموارد المالية اللازمة لتسديد الالتزامات والمستحقات، التكنولوجيا: والمتمثلة بالموجودات المادية التي تساهم في إنجاز مراحل المشروع المختلفة[5].

ويمكن توضيح كل ما ذكر سابقا من معطيات من خلال الشكل الموالي:

1- Houdaye.R، Evaluation de projets et decision investissement، Paris Edition, 2005, p16.

2- Raymonde. S, « le management de projet », Edition D'organisation, Paris, 1996, p08.

3 -جلال إبراهيم العبد، استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية-مصر-، 2004، ص 255.

4 -د. سعد صادق، إدارة المشروعات، مرجع سبق ذكره، ص 4.

5 -د. مؤيد الفضل، د، محمود العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

الشكل رقم (1): المشروع كنظام نموذج -ICOM -

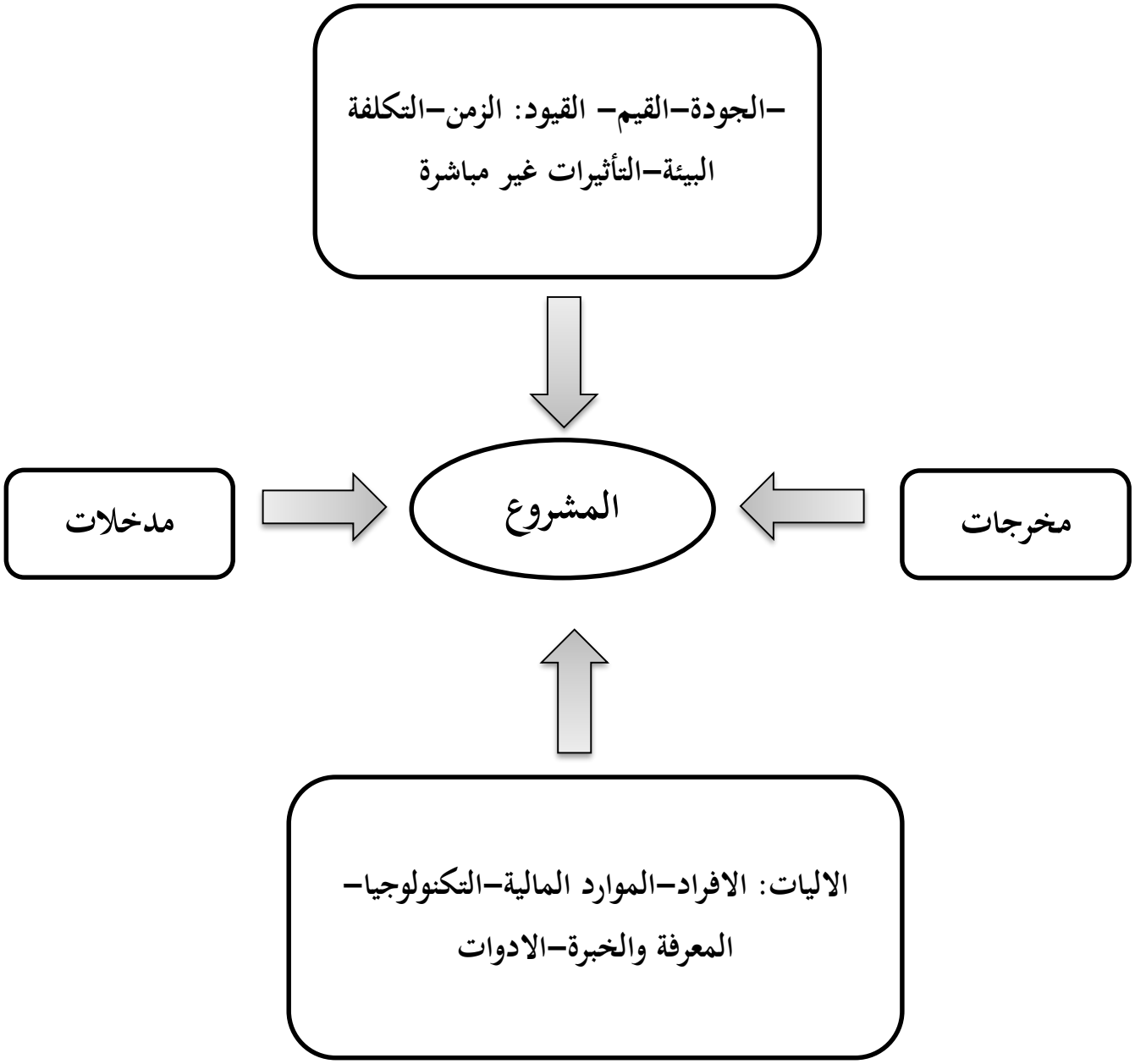

المصدر: د، مؤيد الفضل، د. محمود العبدي، إدارة المشاريع من منهج كمي، الطبعة الاولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان ،2005، ص19.

I.2.1-خصائص المشروع:

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخراج مجموعة من خصائص المشروع والتي تتمثل فيما يلي:

- **الهدف**: من أهم خصائص المشروع هو أنّه موجه لتحقيق هدف محدد وعلى أساسه تتخذ كل جهود التخطيط والتنفيذ لتحقيقه. هذا الهدف يجب أن يكون واضح وقابل للتحقيق بحيث يكون مفهوم لكل شخص مهما كانت الطريقة التي شرح بها، حيث أن الفهم الجيد للهدف يؤدي إلى انجاز المشروع بنجاح وكلما كان غموض حول الهدف فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى الخروج من الغاية المرجوة من المشروع وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى فشله، وعليه يجب أن يكون للمشروع هدف محدد واضح وواقعي يعمل على تحقيقه كل أفراد المشروع[1].
- **أمد محدد**: ينفذ المشروع في فترة محددة مع العلم أنّها فترة مؤقتة، وأن للمشروع بداية ونهاية محددة بشكل معقول، وعندما يتم تحقيق الأهداف الأساسية للمشروع فإنّه يكتمل، فالجزء الأكبر من الجهد المخصص للمشروع مكرس للتأكد من أن المشروع انتهى في الوقت المحدد.
- يمتاز المشروع بالمسؤولية المنفردة الواحدة والتي تتمثل في مدير المشروع.[2]
- لا يكون المشروع عملا روتينيا ولكنه قد ينطوي على أعمال وأنشطة ذات طابع روتيني.[3]
- **التنفيذ المنسق للأنشطة المترابطة**: تنطوي المشروعات بطبيعتها على التعقيد، فهي تتطلب تنفيذ أنشطة متعددة مرتبطة بعضها ببعض بطريقة واضحة، فبعض الأنشطة لا يمكن أن تنفذ حتى تنجز أنشطة أخرى وبعضها يجب أن تنفذ على التوازي وهكذا، أما إذا حدث وأن خرجت الأنشطة عن هذا التناسق فإن ذلك يمكن أن يعرض المشروع بكامله للخطر[4].
- المشروعات هي أدوات تنفيذ الاستراتيجية.
- **القيود**: فهو مقيد بعناصر مختلفة مثل الوقت، الجودة، التكلفة.
- **دورة حياة**: لكل مشروع دورة حياة فالمشروع يبدأ كفكرة، ثم بداية بطيئة، ثم نمو، ثم نضج، ثم إنهاء لحياة المشروع[5] .

---

1 - ديفيد سن فريم، تعريب عبدا الله كامل عبدا الله، إدارة المشروعات في المؤسسات، مكتبة العبيكان، الطبعة العربية الأولى، عمان 2003، ص-ص22-27.

2 -د. عبد الستار محمد العلي، إدارة المشروعات العامة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

3 -د. مؤيد الفضل، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

4 -د. نعيم نصر، إدارة وتقييم المشروعات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان –ألأردن ،2005، ص 13.

5 -شامً تُسُر سلمان، إدارة المشاريع، دار المؤتمن للنشر والتوزيع، الرياض، 1997، ص 51.

- **الانفرادية**: لكل مشروع مزايا وخصائص يتميز بها عن أي مشروع آخر.
- **الصراع**: المشاريع تواجه صراعات مختلفة بسبب الموارد والإمكانيات المحدودة والمنافسة.
- **التداخلات (التعقيد)**: المؤسسات التي تقوم بإنجاز عدة مشاريع في العديد من البلدان تواجه عدة تداخلات في الأقسام الوظيفية لمؤسسة (التمويل، التصنيع...الخ) ويجب على مدير المشروع أن يمتلك صورة واضحة عن هذه التداخلات في كل مرحلة من مراحل إنجاز المشروع.
- يجبرك على العمل بطريقة مختلفة لأن دور الإدارة مؤقتة وترتبط ارتباطا مباشرا بعمر المشروع قد يتضمن أكثر من مشروع فرعي[1].
- يعتبر المشروع عملية تؤدي إلى تحقيق الهدف، ويمر المشروع خلال هذه العملية بعدة مراحل مميزة، يطلق عليها "دورة حياة المشروع "وتتغير المهام والأفراد والتنظيم الإداري والموارد الأخرى مع تقدم المشروع من مرحلة إلى المرحلة التي تليها، وينمو الهيكل التنظيمي للمشروع ونفقاته مع كل مرحلة حتى يصل إلى الذروة ثم يتراجع كلما اقترب المشروع من نهايته[2].
- يبدأ المشروع في الاول ببطء ثم تتسارع الأنشطة فيه حتى تصل مرحلة الدروة ثم تنخفض ثم تنتهي عند اكتمال المشروع[3].
- التنقيح المطرد: إن التنقيح المطرد هو خاصية المشروعات التي تدمج بين مفهومي "المؤقت" و"التفرد "ويقصد بعبارة التنقيح المطرد التقدم في خطوات والاستمرار في زيادة التطور[4].
- عقدة المشروع: ويقصد بها مجموع المشاكل التي يواجهها المشروع خلال دورة حياته، ومن أهمها التداخلات والنزاعات بين أطراف المشروع، ويعتبر التخطيط والتنظيم والتنسيق من أهم العمليات التي تساعد في القضاء على هذه المشاكل والتعقيدات[5].
- وجود عدة أنشطة يتم القيام بها من أجل إتمام المشروع[6].

3.1.I-اهداف المشروع :

لكل مشروع أهدافه الخاصة المراد الوصول إليها، إذا تحققت يعني أن المشروع تحقق بنجاح أما إذا لم يتم التوصل إليها يعني أن المشروع فشل في تحقيق ما وجد من أجله و لهذا فإن عملية تحديد أهداف المشروع هي عملية أساسية،

1- تريقور ل. يونغ، المرجع في إدارة المشروعات، مرجع سبق ذكره، ص 2.
2 – د. نعيم نصير، إدارة وتقييم المشروعات، مرجع سبق ذكره، ص 9.
3 - شامً تُيسّر سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 52.

4-Project Management Institute ،Guide to the project management body of knowledge,3ed، USA, 2004, p.6

5 - حسن إبراهيم بلوط، مرجع سبق ذكره، ص 20.

6 - محمد توفيق ماضي، إدارة وجدولة المشاريع، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص17.

فالأهداف تعد الركيزة الأساسية والغرض الرئيسي للبدء في مشروع ما وهي ببساطة المواصفات الخاصة بما يراد تحقيقه في نهاية المشروع و لابد من معرفة الأهداف من أي مشروع أو حتى أي عمل تريد القيام به قبل أن تباشر أو تبدأ به، لأن عدم العلم بالأهداف من الممكن أن يكلف المشروع خسائر كبيرة و من الممكن أن يفشل المشروع أيضا. وتفترض النظرية الاقتصادية للمشروع أن تحقيق أقصى ربح يعتبر من الأهداف الرئيسية لأي مشروع والربح الذي يسعى إليه المشروع هو الفرق بين حصيلة المبيعات وتكاليف الإنتاج. ويندرج في تكاليف الإنتاج بهذا المفهوم كل النفقات التي يتحملها المشروع ولكن على الرغم من أن تحقيق الربح يعتبر ضروري لاستمرار المشروع ونموه إلا أنه لا يعتبر الهدف الوحيد فبجانب تحقيق الأرباح نجد أهداف أخرى كثيرة ومن أهمها :تحقيق أقصى قدر ممكن من المبيعات كوسيلة لحصول المشروع على شهرة واسعة وثقة كبيرة في الأسواق وقد يكون الهدف من الإنفاق الاستثماري لمشروع قائم هو حماية النشاط الرئيسي له من خطر توقف الإنتاج[1]. ويعتبر تحقيق المنفعة العامة هو الهدف الأساسي للمشروع العام سواء تحقق ربح من قيام هذا المشروع أو لم يتحقق فالمنفعة العامة قد تكون في بيع سلعة أو تقديم خدمة بسعر تكلفتها أو بأقل. ولكن يجب ألا يفهم من ذلك أن المشروعات العامة لا تهتم إطلاقاً بالربح بل يجب ألا يتم ذلك على حساب تحقيق الأهداف التي أنشئ المشروع العام من أجلها. وفيما يلي أهم الأهداف التي تنشأ من أجلها المشروعات:

- ✓ تحقيق أقصى قدر ممكن من المبيعات كوسيلة لحصول المشروع على أكبر قدر من الحصص السوقية الأسواق[2].
- ✓ زيادة الإيرادات ومن ثم تنمية الأرباح.
- ✓ تحقيق الأهداف الخاصة للمديرين الذين ترتبط مصالحهم برقم الأعمال .
- ✓ الاحتفاظ بسمعة حسنة والبقاء والاستمرار وتحقيق الأهداف الاجتماعية التي تكون على اساس منطلق المسؤولية الاجتماعية تجاه الاقتصاد القومي الذي تعمل فيه، وتكتسب رضا العملاء والقائمين على صناع القرار[3].
- ✓ تقوم بعض المشروعات الوطنية المرتبطة من اجل تحقيق الأمن القومي للدولة مثل: صناعة الأسلحة[4].
- ✓ مشروعات المنافع العامة تهدف الى انتاج الخدمات الأساسية مثل النقل والمواصلات والكهرباء...الخ.
- ✓ تقوم الدولة بإنشاء مشروعات وبيع منتجاتها بأقل من التكلفة لاعتبارات اجتماعية كما في حالة الخبز والمنسوجات والأدوية...الخ
- ✓ تنشأ الدولة مشروعات إنتاجية للحصول على موارد مالية لتمويل نفقاتها بدلاً من التجائها لفرض ضرائب جديدة.

1-https://www.utc.fr/wprecip/wp-content/uploads/2009/09/Projet-PRECIP.pdf تاريخالاطلاع2016/08/02

2 - محمد خالد المهاين، دراسات الجدوى الاقتصادية ودورها في عملية التنمية، جمعية المحاسبين القانونيين في سوريا، المركز الثقافي العربي، المزة،2007، ص3.

3 - شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2009، ص18.

4 - سمير محمد عبد العزيز، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002، ص16.

- ✓ هدف الخدمة: إن الهدف الأساسي لأي مشروع هو تقديم خدمة مفيدة للمجتمع وذلك من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات أو تحقيق الإشباعات المطلوبة للمجتمع[1].
- ✓ هدف الربحية: يقصد بهدف الربحية، تحقيق ربح لصاحب المشروع حيث إن المشروع الخاص تحركه الربحية، وذلك لان الربح هو عبارة عن مكافأة لصاحب المشروع لأنه خاطر بأمواله وتحمل مخاطر الاستثمار[2].

و تجدر الاشارة انه يجب أن تكون أهداف المشروع واضحة بشكل كاف لكل أطراف المشروع، لأن ذلك من شأنه أن يقود إلى إنهاء المشروع بالطريقة المناسبة و في المسار الصحيح و يجب ان تتسم هده الاهداف بالواقعية أي بمعنى ممكنة التنفيذ وغير مستحيلة و يجب أن تكون هناك إمكانية لقياس مدى النجاح في الوفاء بالأهداف و ايضا يجب تحديد تاريخ إنهاء المشروع، فالمشاريع التي لا يوجد لها تاريخ إنهاء لن تنتهي أبد ،و يجب أن يتم الاتفاق على الأهداف بين القائمين على المشروع قبل اتّخاذ أي خطوة فيه لأن المعنيين على المشروع مطالبين بالإجماع على النتائج التي تعمل على إنجاح المشروع[3].

I.4.1- دورة حياة المشروع:

تعرف دورة حياة المشروع بأنها " الفترة الزمنية الممتدة من فترة تصور المشروع ومراحله وتنفيذها حتى إكماله[4].

ويمر المشروع خلال دورة حياته بمجموعة من المراحل وتختلف هذه المراحل حسب نوعية المشروع، ولا توجد دورة حياة قياسية تناسب جميع المشاريع وإنما تختلف دورة حياة المشروع من مشروع إلى آخر اعتمادا على طبيعة المشروع وحجمه[5]، وبصفة عامة الشائع أن تقسم دورة حياة المشروع إلى ستة مراحل والتي تتمثل في[6]:

1. **دراسة جدوى المشروع** :إن هذه المرحلة هي المرحلة الأساسية في دورة المشروع، وهي عمود الزاوية للمراحل اللاحق، وتتكون هذه المرحلة من جملة العناصر والإجراءات التي تكون في مجموعها دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع ويتمّ ايضا في هذه المرحلة ابتكار الفكرة التي تتعلّق بالمشروع، والبحث في أهمّيتها، وجدواها.

1 – عبد الحميد مصطفى ابو غانم، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 133.

2 – عبد الحميد مصطفى أبو غانم، المرجع السابق، ص136.

3 – يورك برس، إدارة المشروعات، سلسلة المميزون الإدارية، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر، 2007، ص73.

4 –ربّع صادق دحلان،" الاتجاهات المعاصرة فيً إدارة المشارّع"، دار البالد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جدة،1988، ص 51.

5 - د. غالب العباسي، د. محمد نور برهان، إدارة المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة ،2009، ص 28.

6 - د. عبد الرحيم محمد، إدارة المشروعات: الخصائص والمخاطر، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، الاسكندرية ،2014، ص 60.

2. **التخطيط للمشروع**: وهنا يتمّ نقل الفكرة إلى حيِّز التخطيط، بحيث يتمّ توضيح أهداف المشروع، والأنشطة التي تتعلَّق به، والفئات المستفيدة منه، ومن أبرز مراحل التخطيط في هذه المرحلة: تحديد المجالات التي تتعلَّق بالنشاط، بيان الأولويّات، وضع خطط بديلة، إقرار الخطّة، البَدء بالتنفيذ.
3. **تخصيص الموارد** :بحيث تتمّ دراسة الموارد الماليّة، والبشريّة اللازمة؛ لتنفيذ المشروع، وفرق العمل التي يتمّ توزيع الأدوار بينها، بالإضافة إلى توزيع الأفراد، وتوفير كلّ ما يحتاجه المشروع من معدّات، وموارد ماليّة.
4. **تنفيذ المشروع**: حيث يتمّ البَدء بتنفيذ المشروع، علماً بأنّ أهمّية إدارة المشاريع تظهر من خلال هذه المرحلة؛ إذ تضمن تنفيذه وِفقاً لما خُطِّطَ له، مع إجراء التحسينات اللازمة؛ لتعديل الانحرافات عن مسار الخطة المرسومة كما ويقوم رئيس فريق انجاز المشروع بتقديم التقارير الضرورية حول تقدم العمل بالمشروع إلى الإدارة العليا وكذلك إلى أصحاب المصالح والمستفيدين من المشروع و تتركز على الآتي : تقدم العمل بالمشروع ، النفقات، التكاليف، الأحداث التي لم تكن ضمن الخطة وتشمل هذه المرحلة على الخطوات والفعاليات الأساسية وهي إعداد التصاميم التفصيلية للمشروع وتطوير خطط العمل وجدولة الأعمال وكذلك شراء المواد المتطلبات المادية لمرحلة التنفيذ وأنظمة التزويد الممكن إتباعها وتنفيذ كل الفقرات المتعلقة بذلك[1].
5. **المُراقبة** :حيث يتمّ التأكُّد من سَير المشروع وِفق ما تمّ التخطيط له، وعلى النحو الصحيح، ممّا يساعد على توفير المعلومات اللازمة عن مستوى الأداء، وتحديد الانحرافات بناءً على المقارنة بين الأداء الفعليّ، وما تمّ التخطيط له، ومُتابعة فرق العمل، والأنشطة الماليّة، والموارد جميعها، ومدى تحقيق الأهداف المنشودة.
6. **تقييم المشروع** :وهو قياسٌ موضوعي، ومنهجي؛ لبيان مدى مُلاءمة المشاريع التي تمّ إنجازها، والتي ما زال تنفيذها جارياً، ومدى نجاحها، وأدائها، علماً بأنّ هذا الأمر يساعد على التأكُّد ممّا إذا سار تخطيط المشروع، وتنفيذه على حسب ما تمّ التخطيط له، استناداً إلى ثلاثة مداخل، هي: تقييم الأهداف، تقييم الإجراءات، تقييم النتائج.

I.1.5- أنواع المشاريع:

يجد البعض صعوبة في تصنيف المشاريع ويعود ذلك لكثرة المعايير التي يستند إليها هذا التصنيف، حيث أن اختلاف المعيار الواحد قد يعطي المشروع اسمًا وتصنيفًا جديدًا ومختلفًا، وكذلك يزوده ببعض التوصيات بخصوص دراسات

1 - د. عبد الستار محمد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

الجدوى اللازمة له. وهكذا فإن المشروع الواحد يمكن أن يدخل في عدة تصنيفات مختلفة حسب معايير مختلفة سنفصلها فيما يلي:

❖ أنواع المشاريع حسب طبيعة المشروع[1]:

تختلف المشاريع باختلاف طبيعة النشاط الإنتاجي الذي تمارسه إلى أربعة أنواع وهي:

1-المشاريع الزراعية: تنقسم المشاريع الزراعية بدورها إلى قسمين:

- **مشاريع التوسع الرأسي**: وهي نوع من أنواع المشاريع التي ينتج عنها زيادة في الغلة أو الإنتاجية للمحاصيل والحقول.
- **مشاريع التوسع الأفقي**: وهي نوع من أنواع المشاريع ينتج عنها زيادة في الرقعة الزراعية، وإضافة مساحات زراعية جديدة، وتمر هذه المشاريع بمرحلتين:
  - **مرحلة الاستصلاح**: يتم فيها اختيار أنسب الأراضي للاستصلاح، ودراستها دراسة فنية دقيقة.
  - **مرحلة الاستزراع**: يتم فيها اختيار التربة، ومعرفة مدى صلاحيتها للاستزراع.

2-المشاريع الصناعية: ويتمثل هذا النوع في مشاريع صناعية تحويلية، وتضم عدة أنشطة صناعية مثل:

- ✓ الصناعات الغذائية.
- ✓ صناعة النسيج.
- ✓ صناعة البترول.
- ✓ الصناعات المعدنية.
- ✓ الصناعات الكيميائية.

3-المشاريع التجارية والمالية: المشاريع التجارية هي المشاريع التي تهتم بالنشاط التجاري وتوزيع السلع وتداولها من مصنع الإنتاج إلى تجار الجملةتم إلى التجزئة حتى تصل إلى المستهلكين النهائيين، في حين أن المشاريع المالية تضم:

- ✓ بنوك الودائع.
- ✓ بنوك الادخار.
- ✓ البنوك الصناعية.

1-https://www.jadwa.om/blog/Types_of_investment_projects/2017/12/02تاريخ الاطل اع

- ✓ بنوك الائتمان الزراعي.
- ✓ شركات التأمين.

4-المشاريع الخدماتية: وهدا نوع من أنواع المشاريع التي لا تنتج سلعًا، وإنما تقدم خدمات وتقسم هذه الخدمات إلى نوعين رئيسيين:

- ➢ الخدمات التي تعنى بدعم هيكل الاقتصاد القومي مثل: خدمات النقل والمواصلات، وخدمات الإسكان والمرافق العامة.
- ➢ الخدمات الحكومية: وتنقسم إلى ثلاثة أنواع:

- **خدمات تنظيمية** :تشمل خدمات الدفاع والأمن، والرقابة الحكومية، والخدمات الرئاسية، والخدمات التجارية والصناعية والمالية.
- **الخدمات المباشرة** :هي الخدمات التي تقوم بها الحكومة، بحيث يستفيد منها الشعب بشكل مباشر دون وسيط بينهما مثل: الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والسياحية والتموينية.
- **الخدمات غير المباشرة** :هي الخدمات التي تقوم بها الأجهزة والتنظيمات الحكومية مثل الدراسات الاحليلية والإحصائية والأبحاث العلمية.

❖ أنواع المشاريع حسب حجم المشروع[1]:

توجد عوامل محددة لحجم المشروع وهي:

1-طبيعة السلعة: بعض السلع تكون معقدة التركيب، وتحتاج في صناعتها إلى مهارات هندسية لإنتاج أجزائها وتركيبها لتأخذ شكلها النهائي مثل: السيارات والسفن والطائرات، فمثل هذه السلع تحتاج إلى وحدات إنتاجية كبيرة وليست صغيرة لصناعتها.

2-طبيعة الصناعة: في كثير من الأحيان يتوقف حجم المشروع على طبيعته الفنية، فبعض الصناعات تحتاج إلى وحدات كبيرة من العمل وصغيرة من رأس المال مثل الصناعات الاستهلاكية الخفيفة.وبعض الصناعات الأخرى تحتاج إلى وحدات صغيرة من العمل وكبيرة من رأس المال مثل الصناعات الثقيلة.

1-https://www.projet-online.com/gestion-projets Concepts de base de la Gestion des projects، تاريخ الاطلاع2017/12/02 , htm./

3-طبيعة السوق: يحدد طلب السوق على السلعة نسبة إنتاجها وإخراجها إلى السوق، فمثلًا إذا كان الطلب موسميًا أو متقطعًا فليس هناك ضرورة لإنتاج كمية كبيرة من السلعة.

4-مدى التوافق في النمو بين وحدات المشروع: يتضمن كل مشروع عدة وحدات تتكافل جميعها لإخراج السلع في شكلها النهائي وهي:

- الوحدة الفنية: تتولى مهمة الإشراف على عملية الإنتاج.
- الوحدة الإدارية: تتولى مهمات الإدارة والتنظيم.
- الوحدة التسويقية: تتولى شراء المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج.
- الوحدة المالية: تتولى تدبير أموال تشغيل المشروع وتوسعه.

ويمكن تعريف الحجم الأمثل للمشروع بأنه: "الحجم الذي تصل عنده نفقات الإنتاج المتوسطة إلى أدنى حد معين" وإذا زاد حجم المشروع عن الحجم الأمثل زادت النفقة المتوسطة للإنتاج، ونقصت الكفاءة الاقتصادية للمشروع، وبهذا يختلف حجم المشروع الأمثل من صناعة إلى أخرى. وهناك أكثر من معيار لقياس الحجم الأمثل للمشروع، منها:

- حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع.
- عدد العمال.
- رأس المال المستخدم.

❖ أنواع المشاريع حسب مكان النشاط[1]:

تقسم المشاريع حسب مكان ممارسة النشاط إلى نوعين أساسيين وهما: المشاريع وطنية والمشاريع متعددة الجنسيات.

1-**المشاريع الوطنية:** تسمى أيضًا بالمشاريع المحلية وتعمل داخل الوطن وتنتشر فروعها داخله، ويمكن أن تصدر منتوجاتها إلى الخارج أيضًا.

1 – معن ثابت، داود بحتً، فراس قدري،" المرجع الكامل في إدارة المشاريع"، دار شعاع للنشر و العلوم، حلب، 2007 ،ص73.

2-المشاريع متعددة الجنسيات: تسمى أيضًا المشاريع العابرة للقوميات، حيث تلجأ بعض الدول للاستثمار في الدول الأخرى؛ لأن العائد عليها قد يكون أكبر من العمل فيها.وهذه المشاريع تتكون من الفرع الرئيسي ويسمى الشركة الأم، والأفرع الموجودة في الدول الأخرى وتسمى الأطراف، حيث تخضع الأطراف لتشريعات الدولة المضيفة.

❖ أنواع المشاريع حسب طبيعة السوق:

يتم تقسيم أنواع المشاريع تبعًا لطبيعة السوق المستهدف، إلى نوعين أساسيين من المشاريع وهي[1]:

- المشاريع التنافسية: يقصد بهذا النوع من المشاريع، المشاريع التي لا تحدد السعر وإنما تعتبره أمرًا واقعًا، لذا فإنها تلجأ لمنافسة المشاريع الموجودة في السوق في تقليل التكاليف لتحقيق أقصى ربح ممكن، وفي هذه الحالة فإن المشروع لا يهمه التسويق على الإطلاق.
- المشاريع الاحتكارية: يقصد بالمشاريع الاحتكارية تلك التي تسيطر على السوق بمفردها، وتحدد سعر المنتج بشكل تحكمي بسبب عدم وجود منافس له.

❖ أنواع المشاريع حسب الاستقلال الفني والاقتصادي:

تقسم أنواع المشاريع تبعًا لدرجة استقلالها فنيًا واقتصاديًا إلى مشاريع مرتبطة ومشاريع مستقلة. ففي بعض الأحيان لا يمكن قيام المشروع لارتباطه بمشاريع أخرى يجب قيامها بجانبه، وتسمى هذه المشاريع في هذه الحالة (بالمشاريع المرتبطة). أما إذا لم يرتبط قيام المشروع بمشروع آخر فنيا أو اقتصاديا فيسمى بالمشروع المستقل[2].

واختلاف أنواع المشاريع وكثرتها لا يعد أمرًا سلبيًا، وإنما هي طبيعة تنتج من اختلاف وتنوع رغبات الأفراد، لذلك فإن تحديد نوع المشروع المراد إقامته، تعد خطوة ضرورية وأساسية قبل البدء به، إذ يترتب عليها العديد من القرارات والإجراءات، خاصة عند إجراء دراسات الجدوى التفصيلية الخاصة بالمشروع.

I.6.1- مواصفات المشروع الناجح:

إن العديد من المشاريع الناجحة قد بدأت بسبب فكرة بسيطة خطرت على البال؛ إذ إن هناك العديد من الأمور التي تحفز الفكر للإتيان بفكرة مبدئية، وكل فكرة جديدة تخطر على الذهن سيصحبها نوع من القلق والشك والخوف؛ فالصراع بين الاستماع للإلهام وبين التشكيك فيه، هو أول الأسباب للتوتر الذي يؤدي إلى الاستكشاف، والشخص

1 - حسين إبراهيم بلوط، مرجع سبق ذكره، ص 45.

2-https://www.ec.europa.eu/regional_policy/sources/docgener/guides/cost/guide02_en.pdf
تاريخالاطلاع2017/08/02/

المتهور هو الشخص الوحيد الذي يبدأ مشروعًا دون أن يأخذ في الحسبان السلبيات والإيجابيات على حد سواء. وإن تنفيذ مشروع ريادي وناجح، يتطلب من المرء أن يكون رائدًا في الأعمال، ورائد الأعمال هو الذي يملك ويدرس الفكرة جيدًا، ولا يتوقف هنا بل يكمل مسيره ويبدأ في التنفيذ، ومن الطبيعي خلال تنفيذ الأفكار أن تظهر مشكلات متوقعة وغير متوقعة، إلا أن رائد الأعمال الناجحة يسعى إلى الوصول إلى حلول لا تحتوي على الكثير من المخاطرة، والسير بخطوات ثابتة[1]. وتختلف فرص نجاح المشروع الناجح من شخص إلى آخر؛ إذ يوجد من ينجح، ويوجد من يفشل، ويوجد من يحقق نجاحًا عظيمًا ويبحث عن مشروع آخر، ومهما كان الأمر فهناك أسس وسمات ومواصفات لأي مشروع ناجح، يجب توفرها حتى ينجح المشروع مع الأخذ بالأسباب وهي:

- ✓ **الأهداف الواضحة:** يحتاج المشروع الناجح إلى تحديد الأهداف التي سيتمّ تحقيقها بمختلف أنواعها، مع وضع البرامج التي ستحسن من وضع المشروع، فمثلاً يُحدّد قسم الموارد البشرية برنامجاً جيداً لتحديد الرواتب والحوافز، بالإضافة إلى تعلم البرمجيات الجديدة التي يمكن إضافتها ودمجها في المشروع لتحسينه[2].
- ✓ يجب أن يكون للمشروع دعم إداري فعّال.
- ✓ **الموارد الكافية:** يجب أن تتوفر في المشروع الناجح الموارد الكافية من أجل نجاحه، والتي تشمل المعدات، والوقت المحدد، والموظفين، فمثلاً يجب أن تتوفر الميزانيات والتمويل الكافي بالإضافة إلى تحديد الأوقات الزمنية المناسبة لإنجاز كلّ جزء من المشروع، كما يجب توفير البرامج والأجهزة المناسبة من خلال قسم تكنولوجيا المعلومات[3].
- ✓ **التطوير المستمر:** يحتاج المشروع الناجح إلى التطوير المستمر في مختلف الأنشطة التي يقوم بها، حيث ترتبط هذه التطويرات بتحقيق وتطوير أهداف المشروع وتضيف قيمة له، وتشمل تطوير العمليات والخدمات بالإضافة إلى تطوير وإضافة منتجات جديدة، مع مراعاة تحقيق النجاح المستمر للمشروع.

1- Chamber de commerce et d'industrie de Paris، Le Management par Project، Paris، France، December 2009, sur le site: http://www.ccip75.fr/upload/pdf/capRH58_Pratique.pdf2017/09/ 12 تاريخ الاطلاع .

2-https://www. hyatok.com/smlproject/2018/08/22 تاريخ الاطلاع

3 - https://www.projecttimes.com./ 5 Essential Elements of A Successful Project"/ Dawn Chapman.
تاريخ الاطلاع2017/08/22

- ✓ **نظام تواصل فعال**: يجب على أعضاء الفريق التعامل مع الجميع باحترام وثقة وأمانة، حيث إنّ رغبة جميع أعضاء الفريق في مناقشة القضايا المهمة وإيصال الأفكار المهمة أداة جيدة لنجاح المشاريع، حيث يجب أن يستمع للجميع خلال المحادثات مع الحرية في الرد على المتحدث باحترام[1].
- ✓ وجود تصور لفكرة المشروع، ونوعه، وماهيته.
- ✓ وجود خطه متكاملة للمشروع لضمان النجاح وهذا ما يعرف **بدراسة الجدوى**.
- ✓ وجود رأس المال الكافي للبدء بالمشروع، ورأس مال احتياطي في حال التعثر.
- ✓ امتلاك الخبرة التي تكفي لإدارة المشروع.
- ✓ تقسيم المهمات على العمال كل بحسب خبرته.
- ✓ متابعة سير الخطة دون أخطاء وبدقة.
- ✓ اختبار المشروع في جميع مراحله.
- ✓ وضع الخطط التسويقية المناسبة.
- ✓ وجود برنامج لافتتاح المشروع لما له من دور في إظهار وإبراز المشروع.
- ✓ وضع خطة بديلة، في حال حدث أمر طارئ يؤدي لتوقف المشروع.
- ✓ مدير مشروع ناجح: يُعدّ المدير الناجح أحد الأسس المهمة لتنظيم العمل والموارد لإنجاز أهداف المشروع، حيث إنّه يقوم بجمع المدخلات المطلوبة ودمجها حسب الحاجة وفي الوقت المناسب، ومن صفات المدير الناجح ما يأتي[2]:

- **التخطيط الجيد**: فهم ينظمون الأمور بالتسلسل المناسب مع تحديد الواجبات الخاصة بأفراد الفريق، مع مراعاة المرونة في الخطة وقابليتها للتعديل.
- **الثقة**: يتصف المدير الجيد بأنّه جدير بالثقة من جهة، ومن جهة أخرى فإنّه يثق بقدرة فريقه وكفاءته على إنجاز المهمات حسب المطلوب.
- **الانفتاح على الآخرين**: حيث إنّ أغلبية أعمالهم تنطوي على التواصل والاطلاع على الأفكار الجديدة.

1 - https://www.smallbusiness.chron.com/"What Are the Top 10 Qualities to Build a Successful Works Team?/ lisa Mooney.2017/08/26 تاريخ الاطلاع

2-https://www.piloter.org/livres-blancs-pdf/competences-chef-de-projet.pdf.
تاريخالاطلاع2017/09/21

- **تحمل المسؤولية**: حيث إنّهم يتحملون مسؤولية العمل والفريق أمام المشرفين على المشاريع، وفي حال تقصير أحد أفراد الفريق فإنّه يستمع له ويتخذ التدابير اللازمة للتأكد من صحة الكلام.

I .2 -المبحث الثاني : مفاهيم نظرية لماهية المشاريع الصغيرة

تولي معظم دول العالم عناية خاصة واهتماماً واضحاً خلال الفترة الحالية لقطاع المشاريع الصغيرة نظرا لبروز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر، وليس غريباً هذا الاهتمام إذ أثبتت تجارب دول العالم المتقدمة أن المشاريع الصغيرة قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة إن هيئ لها المناخ الملائم والتمويل اللازم وأعطيت ما تستحقه من اهتمام في القوانين والتشريعات ومنحت الفرصة لإثبات ذاتها والوقوف على قدميها.

I.2.1 - المعايير المستخدمة لتعريف المشاريع الصغيرة :

يثير مفهوم المشاريع الصغيرة جدلا كبيرا بين الاقتصاديين، ففي الحقيقة ليس هناك تعريفا موحد للمشروع الصغير يمكن أن يسري على جميع المشاريع الصغيرة في كل المناطق وتحت كل الظروف وذلك لان الحكم على مشروع بكونه صغيرا أو متوسطاً أو كبيراً تحكمه عدة ضوابط ومعايير ويتعين أن تؤخذ في عين الاعتبار الظروف التي يعمل فيها المشروع والبيئة المحيطة به ومرحلة تطور المجتمع وأعرافه وتقاليده.

ومصطلح المشروع الصغيرة "Small Business" يحمل بين جوانبه العديد من التساؤلات منها[1] :

- نوع المشروع الصغير؛
- الطاقة الانتاجية للمشروع الصغير؛
- الحد الأدنى والحد الأعلى لعدد العمال؛
- علاقة المشروع الصغير بالتصدير؛
- جودة منتجات المشروع الصغير وشكل الإدارة والتنظيم في هذه المشروعات؛
- شكل المشروع الصغير من الناحية القانونية؛
- المستوى التكنولوجي المستخدم في المشروع الصغير؛

1 -https://www.Smallbusiness.com/Definition2016/01/02. تاريخ الاطلاع

- الحد الأدنى والحد الأقصى لرأس المال المستثمر.

وكل هده النقاط تتبلور على شكل معايير تساهم في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة، ويمكن الاستناد إليها عند تعريفها كمعيار عدد العمال، معيار رأس المال، معيار الإنتاج، معيار حجم المبيعات فضلاً عن المعايير الأخرى التي تأخذ في عين الاعتبار كدرجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم التكنولوجي. وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد متفق عليه للمشاريع الصغيرة الا أنه يوجد إتفاق ويجمع معظم المهتمين بدراسة المشاريع الصغيرة على استخدام عددا من المعايير لتحديد مفهومها، ولقد ركزا على استعمال معيارين هما:

- **أولاً–المعايير الكمية**[1]: وتشمل هذه المعايير عدة أنواع منها المعيار الأحادي كمعيار العمالة، ومعيار رأس المال ومعيار حجم أو قيمة الانتاج والمبيعات ومعيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة أو المعيار الثنائي كمعيار العمالة ورأس المال معاً وغيرها، وأخيراً المعيار المركب الذي يضم عدة معايير معاً كمعيار عدد العمال وحجم رأس المال إضافة إلى حجم المبيعات.

- **ثانياً–المعايير الوصفية**[2]: تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز هذه المشاريع عن المتوسطة والكبيرة من حيث:

  - تمركز ملكية المشروع بيد عدد محدود من الأفراد.
  - طريقة الإدارة والتنظيم.
  - مرونة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال.
  - احتياجاته من خدمات البنية الأساسية متواضعة كما يعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلية.
  - أن يكون إنتاجه محلياً، وأن يكون نصيبه من السوق الذي ينافس فيها صغيراً نسبياً.
  - احتياجه لمستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم، فالتخصص الإداري قليل نسبياً.
  - حجم الاستقلالية.

1 - د.زيدان رامي، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، جامعة دمشق، سوريا، 2005، ص6 .

2 - د.زيدان رامي، المرجع السابق، ص14.

ومن الملاحظ بشكل عام أن المعايير الكمية أكثر استخداما من المعايير الوصفية، وتميل أغلبية التعريفات عند تصنيف المشاريع الصغيرة الى التركيز على عنصري حجم رأس المال وعدد العمال مع أن هناك العديد من الدول التي تأخذ بواحد أو أكثر من العناصر الأخرى ومن أكثر المعايير شيوعاً:

1 - **معيار العمالة**[1]: ويمثل أبسط المعايير المتبعة للتعريف وأكثرها تداولاً، ذلك أن استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المشاريع الصغيرة يمتاز بعدد من المزايا منها:

- يسهل عملية المقارنة بين القطاعات.
- مقياس ومعيار ثابت وموحد، خصوصاً أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار وتغيرات أسعار الصرف.
- من السهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار.

وهناك عدة عيوب لهذا المعيار أهمها:

✓ لا يأخذ في الاعتبار أن العمالة ليست هي العنصر الوحيد في عملية خروج السلعة أو الخدمة، فهناك العديد من المتغيرات الأخرى التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار.

✓ الاستناد إلى معيار العمالة فقط لا يعكس الوضع الحقيقي لحجم المنشآت وذلك لاختلاف معامل (رأس المال/ العمل) بين مختلف المنشآت، فقد تكون هناك منشآت كبيرة برأس مال ضخم وعدد محدود من العمال، ومن ثم فإن الاعتماد على معيار عدد العمال فقط لا يمثل حقيقة لتحديد أهمية المنشآت.

2- **معيار حجم الاستثمار**: يعد حجم الاستثمار (رأس المال المستثمر) معيارا أساسياً في العديد من الدول للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة و الكبيرة، على اعتبار أن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط كمياً." لكن أهم ما يعاب على هذا المعيار هو صعوبة المقارنة بين الدول لاختلاف أسعار صرف العملات لديها[2].

وقد أستخدم رجال الاقتصاديون هذا المعيار بطريقتين أثناء تمييزهم للمشاريع الصغيرة عن غيرها وذلك على النحو التالي[3]:

1 - د. المحروق، *ماهر* حسن، د. مقابله، أيهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن، 2006.ص 3.

2 - د. المحروق، *ماهر* حسن، د. مقابله، أيهاب، المرجع السابق، ص 4.

3-https://www.americanfinance.com/financing/business.2016/02/02. تاريخ الاطلاع

- ✓ فهناك من الاقتصاديين من يعتمد في تقديره على رأس المال المتغير أو العامل ويستبعد قيمة الأصول الثابتة لاختلاف قيمتها من وقت لآخر حتى لا تعطي نتائج مضللة عند تصنيف المشاريع الصغيرة، نظراً لأن إضافة رأس المال الثابت يؤدي إلى استبعاد بعض المشاريع من دائرة المشاريع الصغيرة، حيث أنه قد توجد منشآت صغيرة بالفعل ولكن تحتاج إلى رأسمال ثابت كبير إلى حد ما قد يخرجها من حسابات المشاريع الصغيرة.
- ✓ أما أصحاب الرأي الأخر، فقد كانوا على النقيض تماما فكان اتجاههم إلى استبعاد رأس المال العامل عند استخدام معيار رأس المال، أي قصر المعيار على رأس المال الثابت فقط، وذلك لاعتبارات عديدة منها أن هناك منشآت تعظم فيها قيمة رأس المال العامل وتقل فيها أهمية رأس المال الثابت، وبذلك قد يكون إضافة رأس المال العامل إلى رأس المال الثابت سبباً في إخراج هذه المشاريع من دائرة المشاريع الصغيرة، فعلى ذلك يفضل استخدام رأس المال الثابت بمفرده.

وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار فإنه لا يصلح بمفرده كمعيار للمقارنة كما لا يصلح للمقارنة بين المشاريع المماثلة في الدول المختلفة، فقيمة النقود تختلف من دولة لأخرى، كما تختلف في الدولة الواحدة حسب معدلات التضخم وارتفاع الأسعار والحالة الاقتصادية بصفة عامة. وقد لا يصلح بشكل أكثر وضوحا عند استخدامه كمعيار للمقارنة بين المشاريع أو الصناعات المماثلة في الدول المختلفة.

3- معيار قيمة المبيعات السنوية :

قيمة المبيعات السنوية هو أحد المعايير التي تميز المشاريع من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق. وتجدر الإشارة بأنه في الدول العربية يتم استخدام أكثر من معيار في التعريف الواحد للمشروعات الصغيرة، " ففي دول مثل الأردن والعراق واليمن تستخدم معيار عدد العمال أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فإنها تستخدم معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين الصناعات مما يجعل من الصعوبة بمكان إجراء المقارنة فيما بينهم"[1].

4-معيار العمالة وراس المال المستثمر (معيار ثنائي)[2] :

يطلق على هذا المعيار (المعيار الثنائي أو المزدوج)، ويعتبر من المعايير الهامة المستخدمة من قبل كثير من الدول عند تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة، وترجع أهمية الجمع بين معياري العمالة ورأس المال عند تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة إلى أن هذا الجمع يسمح بتحديد حدود قصوى لمعاملي رأس المال والعمل السائد بهذه المشاريع

1 -الأسرج حسين عبد المطلب، تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة قي الدول العربية، وزارة التجارة والصناعة المصرية، مصر، 2007، ص3.

2-https://www.business.lesechos.fr/outils-et-services/guides/guide-de-la-creation/1409/1412-les-differents-types-de-creation-24573.php 2016/02/18 تاريخ الاطلاع.

وتخطيط المستوى الملائم لها. وينطوي هذا المعيار على علاقة عكسية بين عدد العاملين وحجم رأس المال المستثمر في الطريقتين التاليتين:

- معيار كثيف العمالة (يرتفع فيه معدل العمالة/ رأس المال) ويستخدم هذا المعيار في الدول التي تعاني من بطالة ووفرة في العمالة.
- معيار كثيف رأس المال (يرتفع فيه معدل رأس المال/ العمل) وتستخدمه الدول التي لديها وفرة رأس المال.

ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما في قياس حجم المشاريع الصغيرة، ولكن لا يخلو هو الآخر من نقاط الضعف، والمثال التالي يوضح ذلك:

ففي الهند كان التعريف القديم للمشاريع الصغيرة يقوم على أساس وضع حد أقصى للعمالة بجانب رقم معين للاستثمارات الرأسمالية، وقد أدى ذلك إلى عدول المشاريع الصغيرة عن توظيف أي أعداد جديدة من العمالة رغم حاجتهم إلى ذلك، خوفا من تجاوز الحد الأقصى لعدد العمالة والذي تعتبر معه المنشأة صغيرة وهو "50 عامل" في ذلك الوقت، وبالتالي حرمان هذه المشاريع من برامج الحكومة لمساعدة المنشآت الصغيرة مثل القروض والمساعدات الفنية وغيرها مما أدى إلى عدم المساعدة في التخفيف من حدة البطالة في الهند، ومن ثم قامت الحكومة في الهند بقصر التعريف على رأس المال وحده واعتبار المشروع صغيرا إذا لم يتجاوز رأسماله 750 ألف روبية (18 ألف دولار) وبدون وضع حد أقصى لعدد العمال، وذلك على أمل أن يؤدي هذا التعديل إلى تشجيع المشاريع على توظيف عدد أكبر من اليد العاملة دون أن يترتب على ذلك زيادة مماثلة في رأس المال المستثمر. وتشير التجربة التي مرت بها الهند إلى أهمية هذا التعديل إذا ما تعارض معيار تحديد العمالة مع مشكلة البطالة وأصبح قيدا على تشغيل العمالة. وتجدر الإشارة إلى إمكانية استخدام معيار العمالة ورأس المال حتى في حالة وجود مشكلة البطالة فيها، على أن يتم تحديد معامل رأس المال/العمل بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة وطبيعة العلاقة بين العمل ورأس المال.

5-معيار التقدم التكنولوجي[1]

هناك اعتقاد شائع يؤكد أن المشاريع الصغيرة تستخدم تكنولوجيا بدائية وفن إنتاجي منخفض ويعتمد معيار التقدم التكنولوجي على هذا الاعتقاد. ولكن مع التطور في شكل المنشآت الكبيرة ذاتها واستخدام التكنولوجيا المتطورة بشكل كبير، انتشرت تجزئة العمليات والمراحل المختلفة للإنتاج، حيث يمكن أن يتم إتمام الكثير من تلك المراحل في منشآت مستقلة صغيرة الحجم تغذي المنشآت والصناعات الكبيرة، وقد ظهر هذا بشكل واضح في

1- وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالاشتراك مع البنك الدولي. عمل " دور المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ندوة المنشآت صغيرة الحجم وطرق تمويلها 15-16 مارس 1999، الرياض، ص 15.

الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ومثال ذلك صناعة السيارات ولعب الأطفال في اليابان. ويعاب على هذا المعيار بأنه يقصر استخدام التكنولوجيا البدائية على المنشآت الصغيرة وهذا خطأ، وقد يكون به بعض الخلل عند النظر إلى المنشآت الخدمية بصفة خاصة. ولكن قد يساعد هذا المعيار في التفرقة بين أنواع المنشآت الصغيرة فمثلا المنشآت البيئية أو الحرفية لا تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة وتهتم بالدرجة الأولى بسد الاحتياج المباشر للمستهلكين.

6-معيار حجم وقيمة الإنتاج[1]:طبقا لهذا المعيار تعرف المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي تتصف بصغر حجم إنتاجها من حيث الكمية والقيمة. ويعيب على معيار حجم الإنتاج عدم صلاحيته في المشاريع التي تنتج عدة منتجات أو خدمات مختلفة، ويكون هذا المعيار فعالا في المنشآت التي تكون فيها طبيعة المنتج أو الخدمة موحدة كصناعة السكر والإسمنت، ولكنه لا يصلح في صناعة كالنسيج مثلاً، حيث تتعدد أشكال المنتج، كما أنه يعتبر غير دقيق نتيجة اختلاف كفاءة المنشأة أو في حالة عدم استغلال المنشأة لطاقتها بالكامل.أما معيار قيمة الإنتاج فقد يعيبه إدخال عنصر السعر، مما يكون مضللا عندما يحدث تغير كبير في الأسعار، كما هو الحال في ورش الذهب.

7-معيار كمية وقيمة المواد الخام المستخدمة[2]:طبقا لهذا المعيار فإن المشاريع الصغيرة هي تلك المشاريع التي تتميز بانخفاض كمية وقيمة المواد الخام المستخدمة، بينما المشاريع التي تستخدم كميات كبيرة من المواد الخام أو المشاريع ذات القيمة المرتفعة للمواد الخام تعتبر من المشاريع الكبيرة. والواقع أن معيار عدد العاملين هو المعيار الأكثر استخداما لتمييز المشاريع الصغيرة، يليه في الأهمية معيار حجم رأس المال المستثمر، ويختلف المعياران من دولة لأخرى كما هو مبين بالجدول رقم (1).

1 - د. المحروق، *ماهر* حسن، د. مقابله، أيهاب، مرجع سبق ذكره، ص 8.
2 – د. المحروق، *ماهر* حسن، د. مقابله، أيهاب، مرجع سبق ذكره، ص 9.

الجدول رقم (1): المعايير المستخدمة لتصنيف المشاريع الصغيرة في بعض البلدان

الدولة	معيار عدد العاملين	معيار حجم رأس المال
اليابان	اقل من 300 عامل وموظف	و(أو) اقل 100 مليون ين ياباني
المملكة المتحدة	اقل من 200 عامل وموظف	و(أو) اقل 3.8 مليون جنيه إسترليني
الولايات المتحدة الأمريكية	اقل من 50 عامل وموظف	-----
سنغافورا	اقل من 50 عامل وموظف	و(أو) اقل من2 مليون دولار أمريكي
المملكة العربية السعودية	اقل من 50 عامل وموظف	و(أو) اقل من 20 مليون ريال سعودي
الهند	اقل من 300 عامل وموظف	اقل من280 ألف دولار أمريكي
الكويت	اقل من 10 عامل وموظف	اقل من 200 ألف دولار أمريكي
كوريا	اقل من 300 عامل وموظف	اقل من 700 ألف دولار أمريكي
ماليزيا	اقل من 25 عامل وموظف	اقل من 250 مليون دولار ماليزي
الباكستان	-----	اقل من 50 ألف دولار أمريكي
الاتحاد الأوروبي	اقل من 250 عامل وموظف	اقل من 2 مليون أورو
اندونيسيا	اقل من 19 عامل وموظف	-----
الفلبين	اقل من 99 عامل وموظف	-----
تايلاند	اقل من50 عامل وموظف	-----

المصدر:. **المصدر: درا المصدر: دراسة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مقدمة للندوة التي نظمها مركز بحوث العلوم الاقتصادية وجامعة قاريونس خلال الفترة 7-8 /2006/6 كلية الاقتصاد جامعة قاريونس-ليبيا.**

I.2. 2-تعريف المشاريع الصغيرة:

قد يتبادر إلى الذهن قبل مناقشة تعريف المشاريع الصغيرة، عدد من الأسئلة الرئيسية، لماذا يتم الاهتمام بقطاع المشاريع الصغيرة؟ ولماذا تتم محاولة فصل المشاريع الصغيرة ودراستها كقطاع مستقل؟

والحقيقة التي أثبتتها مختلف التجارب والدراسات الاقتصادية في هذا المجال أن المشاريع الصغيرة من أهم محركات التنمية الاقتصادية، وأحد الدعامات الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية في جميع الاقتصاديات على اختلاف أنواعها نامية أو في طريق النمو، ومخططة أو تتبع آليات السوق الحرة.وتسخر أدبيات الاقتصاد بتعريفات كثيرة للمشاريع الصغيرة فليس هناك اجماع عام خاص بالمفهوم الأكاديمي حول تعريف المشروع الصغير ومن خلال البحث في الأدبيات الاقتصادية المهتمة بمجال تعريف المشاريع الصغيرة يتأكد وجود اختلافات كثيرة. وكلمة صغيرة لها مفاهيم مختلفة تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لأخر حتى داخل دولة واحدة وقد أشارت دراسات صادرة عن

معهد ولاية جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية بأن هناك أكثر من 55 تعريف للمشاريع الصغيرة في 75 دولة[1] ويتم تعريف المشاريع الصغيرة اعتمادا على مجموعة من المعايير منها: عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط من معيارين معا وهناك تعريفات تقوم على استخدام حجم المبيعات. وقد يكون أكثر المعايير المستخدمة في الدول الصناعية هو معيار العمالة، حيث تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو " المشروعات الصغيرة بأنها: تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – 50 عاملاً[2].

والبنك الدولي يعرف المشاريع الصغيرة بأنها التي يعمل بها حتى 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات يصل حتى 3 مليون دولار[3].

أما **منظمة العمل الدولية** فتعرف المشاريع الصغيرة بأنها " المشاريع التي يعمل بها أقل من 10 عمال[4].

وقد اعتمد **الاتحاد الأوروبي** عنصرين أساسين لتحديد حجم المشروعات الصغيرة الأول عدد العاملين، والثاني على أحد عنصرين ماليين أحدهما دورة رأس المال والأخر ميزانية المشروع، وعلى هذا الأساس حدد الاتحاد الأوروبي تعريف المشروعات الصغيرة بأن يكون عدد العاملين أقل من 250 عامل ورأسماله لا يزيد عن 2 مليون يورو[5]. وتعرف **الهيئة الأمريكية** المشروعات الصغيرة على " أنها شركات تتم ملكيتها وادارتها بشكل مستقل، وهي غير مسيطرة في مجال عملها وغالبا ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية وعدد العاملين بالمقارنة مع الشركات الأخرى في الصناعة[6].

وتعرف **لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية المشروعات الصغيرة** على انها" تلك المشروعات التي يجب أن تستوفي شرطين أو خاصيتين على الأقل من الخصائص التالية :استقلال الإدارة حيث مدير المشروع هو نفسه مالك المشروع، رأس المال يتم توفيره بواسطة الفرد المالك أو بواسطة مجموعة صغيرة من الملاك، العمل في منطقة محلية حيث يعيش المالك والعاملون في مجتمع واحد، حجم المشروع صغير نسبيا للصناعة التي ينتمي إليها[7]".

---

1 – د. المحروق، ماهر حسن و د. مقابله أيهاب، مرجع سبق ذكره، ص 2.

2 – خضر حسان، تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع، المعهد العربي، 2013، ص2.

3 – الأسرج حسين، عبد المطلب تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة قي الدول العربي، مرجع سبق ذكره، ص 2.

4 -https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/dgreports/dcomm/publ/documents/publication/wcms_725015.pdf2016/02/27 . تاريخ الاطلاع

5 – د. جمال حسين، ورقة عمل ، ندوة إنشاء مصرف سورية للمشروعات الصغيرة ، هيئة مكافحة البطالة، سورية، 2003، ص3.

6 - مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص 14.

7 – رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيثارك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2007، ص25.

وعرف **مجلس دول التعاون الخليجي** المشروعات الصغيرة على انها تلك المنشآت التي تزيد عمالتها عن 20 عامل، ولا يتجاوز رأسمالها المستثمر مليون دولار[1].

ومن وجهة نظر الاتحاد الأوروبي فإنه" يعد المشروع صغيرا في حالة توافر عنصرين أساسيين: يشغل أقل من 250شخص ورقم أعماله السنوي لا يتجاوز5 مليون يورو أو مجموع الميزانية السنوية لا يتجاوز 12 مليون يورو " [2].

و في اليابان عرف المشروع الصغير على أنه" أي مشروع يبلغ فيه أو يقل عدد العاملين عن 300 عامل إذا كان المشروع في القطاع الصناعي، وعن 100عامل إذا كان المشروع في قطاع الخدمات[3] ".

و في مصر تعرف وزارة التخطيط المشروعات الصغيرة على أنها" كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا إقتصاديا، إنتاجيا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عامل[4] ".

وفي سوريا يعرف المشروع الصغير على انه كل مشروع يمارس نشاطا إقتصاديا، إنتاجيا، خدميا أو تجاريا ولا يتجاوز رأسماله 5 ملايين ليرة سورية ولا يقل عن مليون ونصف مليون ليرة سورية، ويكون فيه عدد العمال بين 56 و15[5]".

كما تعرف المشروعات الصغيرة في ماليزيا بالاعتماد إلى معيار حجم المبيعات السنوية أو معيار عدد العمال الدائمين، ويقدم الجدول التالي رقم (2) تعريفاً دقيقاً لهذه المشاريع الصغيرة لهدا البلد

1 – ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص32.

2 – خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص17.

3 – مصطفى يوسف كافي، ريادة الأعمال وادارة المشاريع الصغيرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص34.

4 – رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 30.

5 - ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2015، ص22.

الجدول رقم (2): تعريف المشروعات الصغيرة في ماليزيا

الصنف	المشروعات الصغيرة
الصناعة الخدمات الصناعية الصناعات الزراعية	حجم المبيعات السنوية بين 250 ألف رينغت، وأقل من 10 مليون رينغت أو عدد العمال الدائمين بين5 عمال و 50عامل.
الخدمات الزراعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	حجم المبيعات السنوية بين 200 ألف رينغت، وأقل من 1مليون رينغت أو عدد العمال الدائمين بين 5 عمال و19عامل.

المصدر: www.bnm.gov.my/index.php?ch=en_press&pg=en_press&ac=676&lang=en
تاريخ الاطلاع2016/02/29.

ملاحظة: (1) دولار أمريكي يعادل تقريباً 3,20رينجت ماليزي (رينغت)

ومن خلال الجدول نلاحظ أن المشروعات الصغيرة في ماليزيا تقسم إلى صنفين الأول خاص بمشروعات الصناعة والخدمات الصناعية والصناعات الزراعية والدي يكون فيه حجم المبيعات السنوية بين 250 ألف رينغت، وأقل من 10 مليون رينغت أو عدد العمال الدائمين بين5 عمال و 50عامل و الصنف الثاني خاص بمشروعات الخدمات و الزراعة و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و الدي يكون فيه حجم المبيعات السنوية بين 200 ألف رينغت، وأقل من 1 مليون رينغت أو عدد العمال الدائمين بين5 عمال و 19عامل.

وفي "الهند وهي إحدى الدول ذات الأداء المتميز في المشروعات الصغيرة فهي تعرفها بالدرجة الأولى من حيث قيمة الاستثمارات في المعدات (الأصول الثابتة) في حدود ما بين 10 و50 مليون روبية (1دولار أمريكي يعادل تقريباً 45 روبية)[1]. ومن جانب آخر " هناك العديد من الدول التي ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من المشروعات، وهو أحد أوجه القصور الكبيرة بالنسبة لهذا الموضوع في تلك الدول، في حين أن دولاً أخرى لديها تعاريف عديدة مختلفة "[2]فعلى سبيل المثال نلاحظ أنه في الولايات المتحدة الأمريكية هناك اختلافاً في تصنيف

1- د. جمال حسين، مرجع سبق ذكره، ص 3.

2 – د. زيدان رامي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

المشاريع الصغيرة بين نشاطٍ وآخر، كما يتضح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): تعريف المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية

القطاع	المعيار	الحجم
الصناعات التحويلية	عدد العاملين	500 عامل فما دون
تجارة التجزئة	قيمة المبيعات السنوية	أقل من (5) مليون دولار
الخدمات	قيمة المبيعات السنوية	أقل من (5) مليون دولار
تجارة الجملة	عدد العاملين	100 عامل فما دون
مقاولات البناء	قيمة المبيعات السنوية	أقل من 17 مليون دولار
أنشطة تجارية خاصة	قيمة المبيعات السنوية	أقل من 7 مليون دولار
الزراعة	قيمة المبيعات السنوية	أقل من 0,5 مليون دولار

المصدر: د.الشماع، خليل، الائتمان الصناعي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (بالتعاون مع المصرف الصناعي)، سورية: 2002، ص 120، وموقع إدارة منشآت الأعمال الصغيرة الأمريكية https://www.sba.gov/size/section تاريخ الاطلاع2016/04/25.

وفيما بلي الجدول رقم (4) يبين تعريف المشروعات الصغيرة في بعض البلدان:

الجدول رقم (4): تعريف المشروعات الصغيرة في بعض البلدان

البلد	التعريف الرسمي	معيار التصنيف
كندا	المصانع التي يعمل بها أقل من 200 عامل	عدد العمال
بلجيكا	متوسط العاملين 50 عامل سنوياً، معدل دورة رأس المال 4.2 مليون يورو، ميزانية إجمالية 2.1 مليون يورو	عدد العمال دورة رأس المال
فرنسا	10-499 عامل	عدد العمال
إيطاليا	أقل من 200 عامل	عدد العمال
البرتغال	أقل من 500 عامل، وحجم مبيعات أقل من 2400 مليون Esc (وشروط أخرى)	عدد العمال وقيمة المبيعات
الدنمارك	وحدات إنتاجية يعمل فيها أكثر من 5 عمال وأقل من 500 عامل	عدد العمال
السويد	المؤسسات المستقلة التي فيها أقل من 200 عامل	عدد العمال
استراليا	أقل من 50 عامل	عدد العمال
الصين	يختلف حسب نوعية المنتج وعادة أقل من 200 عامل – رأسمال المستثمر 8 مليون دولار	عدد العاملين قيمة رأسمال المستثمر
اليابان	أقل من 300 عامل أو رأسمال الثابت أقل م 100 مليون ين	عدد العاملين وإجمالي الأصول الثابتة
هولندا	أقل من 10 عامل	عدد العمال

المصدر: موقع إدارة منشآت الأعمال الصغيرة على شبكة الإنترنت https:// www.sba.gov/size

تاريخ الاطلاع08 /03/ 2016

ونستنتج مما سبق ان الدول الصناعية والنامية تختلفان في تعريف المشاريع الصغيرة مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة بينهما، فالمشاريع التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية، كما إن المشاريع الكبيرة في

الدول النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية .ومفهوم المشروعات الصغيرة يختلف باختلاف مستوى التقدم وحجم السوق، فيما يطلق عليه مشروعات صغيرة الحجم في بلدان متطورة مثل (اليابان) قد تعد مشروعات ضخمة في بلدان العالم الثالث[1].

و في الاخير نستنتج انه لا يمكن تقديم تعريف نهائي و محدد للمشروعات الصغيرة ، فهو مفهوم نسبي يختلف باختلاف المعايير المتخذة لتعريف هذه المشروعات و اختلاف هذه المعايير بين دولة وأخرى يعود لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطورها التكنولوجي، وبالتالي هناك العديد من التعريفات التي تتفق مع البيئة السياسية والاقتصادية في البلد المعني وتختلف في البلد الآخر كما قد تختلف في البلد نفسه وذلك حسب مراحل النمو الذي يمر بها اقتصاد تلك الدولة، ومن هنا نجد التباين بين دولة وأخرى ومن مرحلة إلى أخرى في تبني تعريف معين للمشروعات الصغيرة في بلد ما بما يتفق وإمكانياتها ومقدراتها وظروفها الاقتصادية كما ويختلف التعريف وفقا للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى.

I .3.2- خصائص المشاريع الصغيرة و أنواعها :

I .1.3.2 - خصائص المشاريع الصغيرة :

إن لهذه المشروعات دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وعلى الرغم من الجدل القائم حول قدم أو حداثة المشاريع الصغيرة، فقد تبين أنها النواة والبداية لحركة التصنيع، فعلى سبيل المثال إن شركة (بينيتون) للألبسة بدأ صاحبها بالعمل على ماكينة خياطة واحدة في مدخل العمارة التي يسكنها وكان يجمع بواقي القماش من المصنع ويحيكها على شكل ملابس جاهزة ومن الأمثلة المهمة في هذا الإطار أيضا، أن شركة فورد للسيارات كان صاحبها يعمل ميكانيكيا في ورشة صغيرة للحدادة وصنع أول سيارة في تلك الورشة، وكذلك (جيلمان) مؤسس شركة الأطلسي والباسفيك للشاي كان يبيع الشاي في محل مصنوع من جلود الحيوانات، وكذلك الحال (رونالد دوغلاس) صاحب شركة طائرات انطلق في عمله من غرفة صغيرة استأجرها خلف دكان حلاق والأمثلة كثيرة في هذا الإطار[2]وهي كذلك جديدة من حيث استحواذها على الاهتمام الأكبر من جانب المهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وعلى الرغم من هذا التباين تتصف المشاريع الصغيرة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المشاريع الكبيرة وتجعلها أكثر ملاءمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول بل تكون أكثر ملاءمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقات التشابكية

1 - حسن محمد الشيخ، الإدارة بين يديك للمديرين ورجال الأعمال، الدار الجامعية للنشر، ط1، عمان، 1992، ص 23.

2 – حسن توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص31.

في قطاعات معينة داخل الدولة نفسها و يلاحظ أن خصائص المشروعات الصغيرة " منها ما هو سلبي ومنها ما هو ايجابي، غير أن الجوانب السلبية في هذه المشروعات لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها"[1] وللمشاريع الصغيرة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن المشاريع الكبيرة و المتوسطة وتعطيها القدرة على البقاء والاستمرار وبالتالي مواجهة الضغوط المترتبة على هيمنة المشاريع الكبيرة على الأسواق و يمكن جمع هذه الخصائص كالآتي :

1- انخفاض التكاليف الرأسمالية:

تتميز المشاريع الصغيرة بأن حجم استثماراتها محدودة كما أن " تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة[2] مما يجعل تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في المشاريع الكبيرة.

2- قلة عدد العاملين الازمين لانطلاق المشروع الصغير:

لا يحتاج المشروع الصغير إلى عدد كبير من العمال ليبدأ نشاطه بقدر ما يحتاج إلى مهارة أولئك العمال، وعلى الرغم من قلة عدد العاملين في المشروع الواحد إلا أن تعدادها الكبير وانتشارها الواسع يجعلها كثيفة العمالة ما يميزها في استقطاب الأيدي العاملة وبالتالي " قدرتها على امتصاص البطالة[3].

3- الجمع بين الإدارة والملكية: غالب ما يكون مالك المشروع هو مديره، إذ يدير بنفسه المسائل الإدارية والفنية والمالية للمشروع[4]. وهذه الخاصية تحمل كذلك عدة عيوب تتمثل أولاً " بالمجازفة برأس المال الذي يملكه أو الذي اقترضه والعمل لساعات أطول، وأن مسؤولية النجاح أو الفشل ورعاية من يعملون لحسابه ستقع على عاتقه وأنه سيتحمل مسؤولية القيام بكل وظائف المشروع إذا لزم الأمر"[5].

4- مرونة التفاعل مع متطلبات السوق: أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق، وتتميز بسرعة وسهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات حيث تأخذ بعين الاعتبار الرغبات المتجددة للفرد المستهلك[6].

---

1 - د. المحروق، ماهر حسن ود. مقابله أيهاب، مرجع سبق ذكره، ص 4.

2 - خضر، حسان، تنمية المشاريع الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص 3.

3-https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/08276331.200.105933952016/01/15 / تاريخ الاطلاع

4 - د. المحروق، ماهر حسن و د. مقابله أيهاب، مرجع سبق ذكره، ص 5.

5- إدارة المشروعات الصغيرة، معهد الإدارة، لندن، حقوق الترجمة والنشر مكتبة جرير الرياض، السعودية،2001، ص 2.

6 - د. المحروق، ماهر حسن و د. مقابله أيهاب، مرجع سبق ذكره، ص7.

5 – الانتشار الجغرافي الواسع: تتميز المشروعات الصغيرة بالانتشار الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان. وذلك نظراً لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة، ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى[1].

6– سهولة التأسيس: تتميز هذه المشاريع بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيسها[2].

7- توفير فرص العمل: تستخدم هذه المشاريع أساليب إنتاج غير معقدة، فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين، وتتيح هذه المشاريع فرصا كبيرة للعمالة بمستويات متدرجة من المهارات بتكلفة رأسمالية منخفضة، وبذلك تمتص البطالة[3].

8- ارتفاع جودة الإنتاج: بالنظر لاعتماد المشاريع الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة لأن الجودة والدقة هما قرينة التخصص وتركيز العمل، ذلك لأن العمل في المشاريع الصغيرة يعتمد على المهارة الحرفية [4].

9- قصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر: تتميز هذه المشاريع بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها ويقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها [5].

10- القدرة على جذب المدخرات والمرونة في الإنتاج : لا تتطلب المشاريع الصغيرة رأس مال كبير لإنشائها مما يسهل تجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمار في هذه النوع من المشروعات، خاصة وأنها تتميز بقلة مخاطر الاستثمار. كما أنها تتميز بالمرونة في إمكانية تغيير المنتجات الصناعية[6].

11- تركيز الإدارة في المالك :في معظم المشاريع الصغيرة يكون المالك هو المدير مما يجعل اتخاذ القرار أكثر مرونة وإجراءات العمل أكثر بساطة وبالتالي يشجع ذلك على سرعة دورة العمل داخل المشروع[7] .

1- الأسرج، حسين عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص12.

2 - مالكوم شاوف وآخرون، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تبدل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة، ترجمة عبد الباري طارق وآخرون، المكتبة الأكاديمية، القاهرة. الطبعة الأولى 2009.ص64.

3 - مالكوم، شادوف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص66.

4 - مالكوم، شادوف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 67.

5- مالكوم، شادوف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 68.

6 – عبود كنجو، استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة، دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة في مدينة حلب. المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا. كلية العلوم الإدارية والمالية. 2007، ص 19.

7 – عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص 21.

12- الارتباط بالسوق المحلي: غالباً ما تنشأ هذه المشاريع في مناطق جغرافية ليست كبيرة لهذا فإن نشاطها يكون محصوراً في هذه المناطق وبالتالي تكتسب خبرة في التعامل مع السوق المحلي وتعمل على تلبية الطلب حسب الظروف السائدة . وهذا يساعد على تنمية المناطق الريفية النائية[1].

13- سهولة تسويق الإنتاج والخدمات: تكون تكلفة الإنتاج في هذه المشاريع أقل في الغالب عنها في المشروعات الكبيرة وبالتالي فإن ذلك يساعدها على تخفيض أسعار منتجاتها وخدماتها ومن ثم تسويقها[2].

14- زيادة حجم الاستثمار: نتيجة لسهولة التسويق وزيادة دورات البيع فإن المشاريع الصغيرة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر في أقل وقت ممكن، وهذا بالتالي ينعكس على زيادة حجم الاستثمار الكلي للاقتصاد الوطني وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

15- نموها و استمرارها: يزداد فرص استمرار المشاريع الصغيرة ونموها خاصة إذا كانت هذه المشاريع متركزة في مناطق معينة إلى جوار بعضها البعض وكانت هذه المشاريع على درجة كبيرة من التخصص، وكان هناك مصدر كافي لتمويل هذه المشروعات ولمساعدتها بالبحوث الفنية. وتكون فرص استمرارها أكبر عندما تكون الوحدات الآلية المستخدمة لديها بسيطة وليست معقدة التركيب. وبتالي فإن الوحدات الصناعية الصغيرة تستطيع الاستمرار باستخدامها وحدات آلية لا تقل جودة وكفاءة عن تلك المستخدم في المصانع الكبيرة. كما أن العديد من الصناعات الكبيرة تعتمد في استكمال احتياجاتها على إنتاج المكونات المتنوعة لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن ذلك يتيح لها التركيز على الأجزاء والمكونات الأساسية، كما يوفر عليها تعيين أعداد من العمالة التي يصعب تشغيلها بصفة دائمة[3].

16- المرونة والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية[4].

17- المشاريع الصغيرة هي **صناعات مكملة** للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها[5].

18- انخفاض الطاقة الإنتاجية: فقد ساعد التطور التكنولوجي على إمكانية تجزئة العمليات الإنتاجية ومن ثم فقد

1https://www.researchgate.net/publication/243464305_Relationships_Marketing_and_Small_Business_An_Exploration_of_Links_in_Theory_and_Practice2016/03/25 . تاريخ الاطلاع

2https:// www.smallbusiness.wa.gov.au/business-advice/marketing/8-steps-to-marketing-your-business2017/01/15 تاريخ الاطلاع

3-https://www.lynda.com/Professional-Development-tutorials/fondements-gestion-projet-petits-projets/480123-2.html2016/03/20 تاريخ . الاطلاع

4 - https://www.helloasso.com/associations/petits-projets-pour-demain/collectes/petits-projets-pour-demain2016/03/20 تاريخ. الاطلاع

5- https://www.pme.ch/entreprises/50-idees-business-cartonnent-letranger-lancer-toute-urgence-suisse .تاريخ 2016/03/20 الاطلاع

أتاح للدول النامية الدخول في مجالات إنتاجية ومنها مجال الصناعات الكيميائية على سبيل المثال والتي كانت قاصرة على الدول ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة[1].

19- انخفاض الأجور: تتميز المشروعات الصغيرة بانخفاض الأجور وعدم التأثر بالعوامل التي تؤدى الى ارتفاع الأجور في المشروعات الكبيرة.

20- الاعتماد على الخامات المحلية: تعتمد غالبية المشروعات الصغيرة على الخامات المحلية ومن ثم تقل الحاجة الى الاستيراد وما لذلك من أثر ايجابي على الميزان التجاري.

21- التخفيف من حدة التركيز الصناعي: حيث يساعد إقامة المشروعات الصغيرة في أماكن متفرقة على التخفيف من حدة التركز الصناعي.

22- مراكز تدريب: تعتبر المشروعات الصغيرة مراكز لتدريب العمالة ومن ثم امداد المشروعات الكبيرة بالعمالة الماهرة.

23- إن إنشائها لا يحتاج إلى رأس مال كبير مقارنة بالمشاريع الكبيرة و احتياجاتها من خدمات البنية الأساسية قليلة، كذلك احتياجاتها من العدد والأدوات ومستلزمات الإنتاج بسيطة نسبيا، تكون بعضها يدوية.

24- لا تحتاج المشروعات الصغيرة بالضرورة (باستثناء البعض منها) إلى العمالة الماهرة المدربة تدريباً عالياً مما يجعلها قادرة علي استيعاب أعداد كبيرة من العمالة الزائدة أو الداخلة حديثاً إلى سوق العمل في المجتمع المحلي، الأمر الذي يساعد على خلق كوادر فنية جديدة وتنمية مهارات قدامى العاملين في النشاط.

25- غالبا ما تساهم المشاريع الصغيرة خاصة في المناطق البعيدة في تحقيق نسبة من الاكتفاء الذاتي وإشباع الحاجات الضرورية للعديد من سكان هذه المناطق.

26-في المجال الصناعي يمكن أن تكون المشاريع الصغيرة اللبنة الأولى في قيام نهضة صناعية ضخمة من خلال قيام منشآتها بصناعة مكونات الصناعات الأخرى التي تكون بعد تجميعها منتج نهائي عالي الجودة وبسعر منافس.

27-لا تؤدي وجود المشاريع الصغيرة دائماً إلى خلق منافسة ومواجهة مع المنشآت الكبيرة، بل تعتبر المشروعات الصغيرة في كثير من الأحيان مشروعات مغذية تعتمد عليها المشروعات الكبيرة، وقد يكون التكامل والتعاون بينهما هام وضروري وارتباط النوعين وحاجتهما لبعض أمر أساسي[2].

28-يؤدي نقص حجم القوى العاملة في المشاريع الصغيرة إلى إمكانية تحقيق روح الفريق والأسرة العاملة الواحدة

1- Pierre Bettina " Capital risque " édition d'organisation، Paris 2001, P19.

2 - https://www.sbmarketingtools.com/marketing-templates2017/03/16 تاريخ الاطلاع

ونقص تكلفة العمل نسبيا.

29-تتميز المشاريع الصغيرة بعدم تعقيد التكنولوجيا المستخدمة بها وبساطة العمل فيها.

30-وجود حوافز على العمل والابتكار والتجديد والتضحية والرغبة في تحقيق اسم تجاري وشهرة وأرباح وتحمل المخاطرة.

31-القدرة على تغيير وتركيب القوى العاملة وسياسات الإنتاج والتسويق والتمويل ومواجهة التغيير بسرعة وبدون تردد بما يساعد على التغلب على العقبات في الحالة الاقتصادية.

32-التجديد والابتكار وتميز السلعة أو الخدمة بسرعة حسب حساسيات ورغبات السوق وبمعدل قد ينافس نظيره في المنشآت الكبيرة أحيانا.

33-سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان، وزيادة نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع.

34-ارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال حيث يمكن للمشروع الصغير التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر.

35-ارتفاع مستوى وفعالية الاتصال وسرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل.

36-السرعة والدقة والمرونة في اتخاذ القرارات بالمقارنة بالمشاريع الكبيرة.

37-يغلب على أنشطة المشروعات الصغيرة الصبغة غير الرسمية وذلك بسبب قلة عدد العمال وصغر حجم المشروع، وكذلك بسبب قرب العاملين من بعضهم البعض ومعرفتهم لبعضهم حيث تشير الإحصاءات إلى أن 69 %من المشروعات الصغيرة يعمل بها اقرباء لأصحاب تلك المشروعات[1].

38-المركزية: تتسم المشروعات الصغيرة بالمركزية في أعمالها حيث يقوم مالك المشروع نفسه أو بمساعدة بعض المساعدين بتأدية النشاطات المختلفة في المشروع.

I .2.3.2 -أنواع المشاريع الصغيرة :

تصنف المشاريع الصغيرة من حيث النشاط إلى ثلاثة أقسام وهي:

1-المشاريع الإنتاجية: و التي أساسها التحويل، أي تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط أي تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة "والقيمة المضافة تعني زيادة قيمة المخرجات (الناتج) عن المدخلات (عناصر الإنتاج)

1- لسالم مؤيد سعيد، التكامل بين التخطيط الاستراتيجي والممارسات الخاصة، مؤتمر إدارة الموارد البشرية وتحديات القرن الجديد، جامعة اليرموك، اربد، الأردن،18-20 تموز2000 ص63.

[1]، وبدورها تنقسم إلى نوعان[2]:

- المشاريع التي تنتج سلعاً إنتاجية لأجزاء تساهم في إنتاج سلعة أخرى كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات أو الصناعات الغذائية.
- المشروعات التي تنتج سلعاً استهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورشات الانتاج التي تستخدم الموارد المحلية.

2-المشاريع التجارية:

أساسها شراء وبيع وتوزيع سلعة ما أو عدة سلع مختلفة، من أجل إعادة استثمار الربح (الفرق بين سعر الشراء والبيع) وهي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها أو تغليفها ومن ثم بيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة. وهنا نشير إلى" أن المشروعات الخدمية هي بطبيعتها تجارية، وإن كانت تجارة خدمات لا تجارة سلع"[3].

3-المشاريع الخدمية:

وهي المشروعات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، حيث تقوم نيابة عنهم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم أو لا يستطيعون القيام بها، مثل خدمات المواصلات والسياحة والإصلاح والتنظيف، وغير ذلك من الخدمات الكثيرة التي يمكن أن تلبيها هذه المشروعات بالتوافق مع الطلب عليها.

وبشكل عام فإن هناك تصنيف يفند المشروعات الصغيرة في مجال الصناعة فقط تحت مسمى " الصناعات الصغيرة " في معظم دول العالم وهي[4]:

- الصناعات التقليدية الحرفية التي تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تلبي احتياجات المجتمع المحلي البسيط.
- الصناعات التي تستخدم طرق الانتاج ما بين الحديثة والتقليدية وتتميز بإنتاج منتجات يكون الطلب عليها كبير مثل المنتجات الجلدية والأثاث ،.... إلخ.
- الصناعات التي تنتج منتجات متطورة وبمختلف المجالات (الهندسية، الكيماوية، الطبية. إلخ)

1 – د. الحناوي حمدي، تنظيم المشروعات الصغيرة، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص33.

2 – د. هيكل محمد، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص22.

3 – د. الحناوي حمدي، مرجع سبق ذكره، ص33.

4 – د. هيكل محمد، مرجع سبق ذكره، ص19.

كما تصنف المشروعات الصغيرة ضمن تصنيف ثلاثة مجموعات[1]:

أولاً: الأعمال الأولية وتشمل مختلف الأعمال الزراعية والإنتاج الحيواني.

ثانياً: الصناعات التحويلية وتشمل المشاريع التي تستخدم المواد الأولية لتحويلها إلى سلع ومنتجات نهائية أو وسيطة (أي تصبح ذات قيمة مضافة) بالاعتماد على الآلات والمعدات التي لديها.

ثالثاً: مشروعات الخدمات والتي تشمل القيام بتقديم خدمات وأعمال الأشخاص غير الراغبين أو القادرين على القيام بها بأنفسهم كخدمات الصحة والترفيه والتدريب والتعليم وغيرها.

ويمكن تصنيف المشاريع الصغيرة من حيث المجال أو الهدف أو نظم الإنتاج أو الشكل القانوني حسب الشكل البياني الموالي رقم (2):

الشكل رقم (2): تصنيف المشاريع الصغيرة من حيث المجال أو الهدف أو نظم الإنتاج أو الشكل القانوني

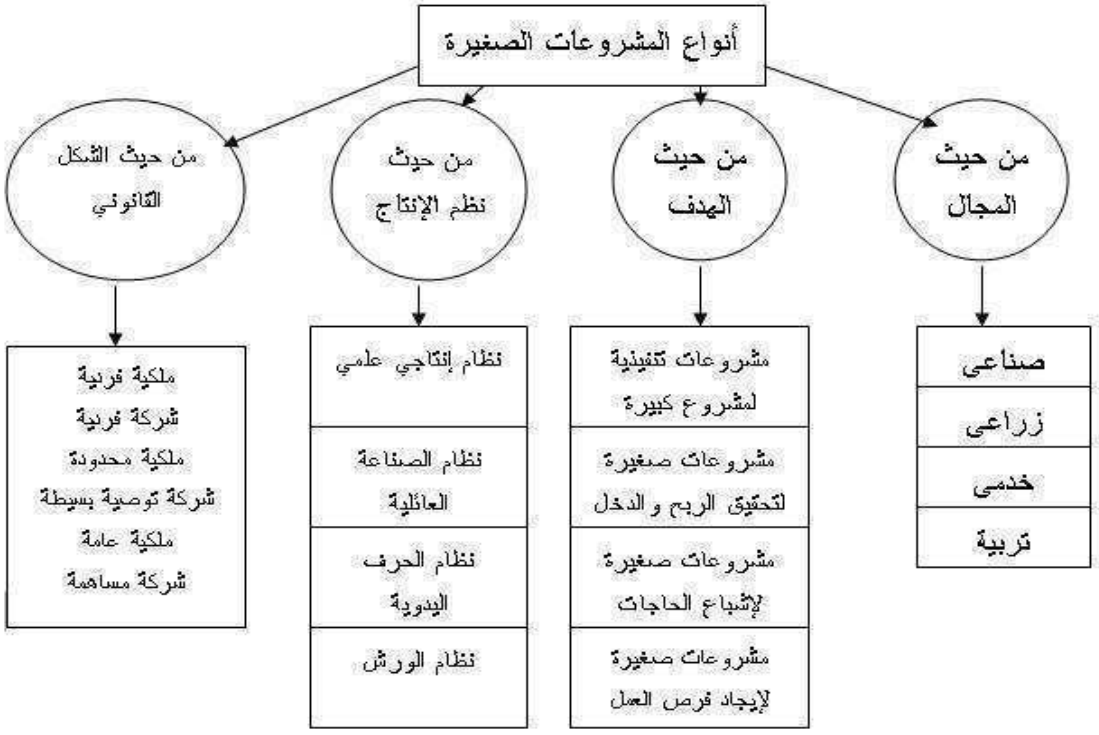

المصدر: موقع: https://www.kenanaonline.com/page/8649 / تاريخ الاطلاع 2016/03/21

1 – خضر حسان، مرجع سبق ذكره، ص 3.

4.2.I - عوامل نجاح المشاريع الصغيرة واستمرارها :

يعد النجاح هدفا كبيرا يسعى إلى تحقيقه البشر كافة، لكن تختلف مقومات النجاح باختلاف التكوين وعند الحديث عن مقومات النجاح في المشاريع الصغيرة، يجب أن نتحدث في الأساس على مقومات صاحب العمل. فهو مضطر أن يتولى بنفسه الكثير من الوظائف التي غالبا ما تسند إلى متخصصين في الأعمال الكبيرة مثل: الاهتمام بكل وظائف المنظمة كالعمليات، والإنتاج، التسويق، والشؤون المالية والإدارية، وشؤون الموظفين، بالإضافة إلى بعض الأنشطة الخاصة بطبيعة الأعمال الصغيرة ؛ ولذلك فهو بحاجة إلى قدرات إدارية تطلبها طبيعة المهام اللازمة لممارسة الأعمال الصغيرة و على رائد العمل أن يواكب تلك المكونات بالبحث عن الخبرة المطلوبة في كل المجالات، وحتى يتأتى له ذلك، عليه أن يلتمس من التخطيط السليم سبيلا، ويلتزم به حتى يستطيع ترقية مشروعه، والوصول به إلى مصاف المشروعات الكبيرة و قد أجمع الاقتصاديون والمختصون في قطاع المشاريع الصغيرة على أن غياب التخطيط أو مخالفة الخطة المتبعة، يمثل أكثر من 80% من أسباب تعثر المشاريع الصغيرة في العالم[1]، وقد حدد المختصون سمات المشروع الناجح، في عدة نقاط اولها فكرة متفردة ابتكارية، مدعومة بدراسة جدوى متأنية، يشرف على تنفيذها رائد أعمال يتحلى بقدرات إدارية ومالية جيدة، يقوم بشكل مستمر بعمل دراسات سوقية تراعي المتغيرات، دون المساس بصلب دراسة الجدوى، ويعتمد على آليات علمية متخصصة في التسويق، ويحافظ على المكاسب المالية والفنية لمشروعه. وتتمثل الدعائم والأسس التي ينبغي أن يراعيها المستثمرون حتى يحققوا نجاح واستمرارية مشاريعهم ما يلي:

- ✓ توافق استراتيجية الانتاج مع مُتطلّبات المستهلك حيث قد تكونُ استراتيجية إنتاج مُنتجات ذات تكلفة مُنخفضة وإضافة هامش ربح قليل وسيلة جيّدة لزيادة حجم مبيعات المشروع. فإذا كانت هذه الاستراتيجية لا تتناسب مع طبيعة المنتج وتكلفة الإنتاج مرتفعة، يجبُ أن يتميز المنتج بجودة عالية، يسعد بها العملاء المستهدفين، وبالتالي يزداد الطلب عليها بالرغم من سعرها المرتفع[2]؛
- ✓ **امتلاك الخبرة اللّازمة** لإطلاق المنتج حيث لكل نشاطٍ حتى ولو بسيط أسراره وتصاميمه الخاصّة يعتمد عليها لكي يُلبي احتياجات المستهلك، وهذا ما يسمى بسر المهنةِ و إنْ لم يكنْ لديك القدرةِ على تحديد ملامح المنتج الذي ستُطلقه، فسيكُون من الصعبِ إنتاجه بالجودةٍ المطلوبة، نظراً لصعوبةِ تدريب الموظفين على منتج غير محدد الملامح؛

1-https:// www.shabiba.com/article/1033202 2016 /03/20 تاريخ الاطلاع .

2 -https://www.riyali.com/blog/رواد الأعمال/-عوامل-رئيسية-لنجاح-المشروعات-الصغير 2016/03/20 تاريخ الاطلاع.

- ✓ **اختيار فريق عمل ذو المهارات المطلوبة** حيت يشترط كل عمل تجاري مجموعة من الخبرات والمهارات التي يجب توافرها لدى فريق العمل، ليتم تنفيذ مراحل الإنتاج بالجودة والتكلفة المطلوبة لذلك يجب التأكد من حسن اختيار الفريق وضمان استمراريتهم في العمل بأداء جيد لتقديم ما هو أفضل للعملاء؛
- ✓ سرعة تطوير المنتج لزيادة القدرة التنافسيَّة وإمكانية تطوير المنتج من أهم عوامل التي تُساهم في استمرار نشاط المنشأة وتمنحها قدرة تنافسيّة أكبر. فلا يمكن زيادة نسبة الإقبال على منتجاتك، إنْ لم تكن مُواكبة لمتغيّرات السوق واحتياجات العملاء لذلك يجب مراقبة تغيّرات السوق من حيث احتياجات ورغبات الشريحة المستهدفة، ومواكبة ذلك التغير في أسرع وقت من خلال تطوير المنتج[1]؛
- ✓ إدارة التدفقات النقديّة بطريقة سليمة بحيث يعتبر إدارة التدفقات النّقديّة بشكل مهني صحيح من أهم عوامل بقاء واستمرار الشركة، بل ويساهم أيضاً في النموّ والتوسع فعندما يرى الشركاء والمموّلين أنك قادر على تحقيق توازن بين الميزانيَّة المتوقّعة والفعليّة، وأن المشروع تحت السيطرة فيزداد دعمهم لأعمالك[2]؛
- ✓ **التّخطيط الجيّد والإدارة الفعّالة:** اذا ان أي مشروع ناجح يتطلّب وجود تخطيط جيد لمهام أقسام المشروع سواء كانت إداريّة أو ماليّة أو تسويقيّة والالتزام بها مع مُعالجة الانحرافات التي تظهر من حين لآخر، وهنا تأتي أهمية الإدارة المؤهلة التي لديها القدرة والخبرة لمراقبة ومتابعة تنفيذ العمل، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة لتحسّين سير العمل والأداء؛
- ✓ التقدير **السليم لرأسمال والائتمان:** أي العمل على التنبؤ بالاحتياجات التمويلية كالعمل على توفَير رأس المال الأنسب للاستثمار بالشكل الصحيح والدقيق[3]؛
- ✓ **ترشيد التكاليف:** تعد عملية التحكم في التكاليف ميزة تنافسية تسعى جميع المشاريع الصغيرة الى امتلاكها ولهدا فتحقيق أعلى إنتاجية بأقل التكاليف يعتبر عامل مهم من عوامل النجاح[4]؛
- ✓ **المتابعة المستمرة للتكنولوجيا والمعرفة:** نظرا لاتسام البيئة بالتغير السريع في معطياتها سواء التكنولوجية منها او الثقافية او الاقتصادية وغيرها فإن مواكبة التغَير والتطور الفِني والعلمي عامل مهم لضمان الاستمرار خصوصا بعد ثورة الاتصالات والمعلومات التي غيرت انماط سلوك الافراد[5]؛

1- https://www.business.lesechos.fr/outils-et-services/guides/guides-levee-de-fonds/selon-quels-criteres-les-investisseurs-analysent-ils-les-projets-200225.php 2016 /03/26 تاريخ الاطلاع

2- https:// *www.espacecommercial.fr/cours/mco3/choix-investissement.php* تاريخ *الاطلاع2016/03/28*

3 –عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر التوزيع، مصر ،2002، ص 67.

4 – عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، مرجع سبق ذكره، ص 68.

5 – عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، مرجع سبق ذكره، ص 69.

- ✓ القدرة على النمو حيت يعتبر النمو السريع سلاح ذو حدين، فهو إما يدفعك إلى مزيد من التطور والاستمرار، بالتالي تحقيق النجاح المطلوب، أو يجعلك تغتر بهذا النجاح وتتوقف عنده، فتفشل، وكي تستفيد من النمو السريع لمبيعاتك وانتشار الخدمة أو المنتج الذي تقدمه، يجب أن تدرك الطريقة المثالية للتعامل معه؛
- ✓ **حسن اختيار فريق العمل**: حيت لا تقوم المشروعات الصغيرة على صاحب الفكرة وحده، فهو يمكنه أن يكون شعلة الانطلاق، ولكن اختياره لفريق العمل الذي يساعده هو ما يحدد قدرة المشروع على الاستمرار وتحقيق النجاح والربح، وهو ما يعني ضرورة أن يمتلكوا إيمان بفكرة المشروع، ولديهم مهارات مختلفة ومتنوعة تضيف له، ويشعرون تجاهه بالانتماء؛
- ✓ ترشيد النفقات بالمراقبة المالية المكثفة والموازنة الجيدة عنصران مهمان لنجاح أي مشروع؛
- ✓ **اختيار المشروع المناسب**: يجب أن يكون المشروع أولاً جاذباً لصاحبه قبل أن يكون جاذباً للسوق، حيث إن هناك العديد من المشاريع تفشل بسبب عدم إيمان أصحابها بها؛
- ✓ تأكد من الجوانب القانونية وهدا باستخراج جميع الأوراق القانونية قبل إطلاق المشروع مثل التراخيص الضرورية والسجل التجاري والملكية والعقود وغيرها؛
- ✓ **احترم العملاء**: ليس من الضروري أن يمنح صاحب المشروع الصغير العميل كل ما يريد لكي يرضى عنك، لكن من المهم جداً أن تفيه حقه، لذلك تعتبر المبيعات وخدمة العملاء لسان حال المنشأة والقلب النابض للمشروع، ومن واجب صاحب العمل غرس مبدأ احترام العميل من اليوم الأول من إطلاق شركته، بحيث يكون إرضاء العميل جزءاً من رسالة المنشأة[1]؛
- ✓ **الاعتماد على الابتكار والإبداع** حيت يجب تقديم منتج يملك هويته الخاصة فمن دون قدرة المشروع على أن يبرز ويختلف عن غيره لا يمكن الحديث عن النجاح.
- ✓ **تحليل المنافسين**: لينجح أي مشروع تجاري يجب التخلص من الخوف من المنافسين حيث يمكن تعلم الكثير من المنافسين، فهم في نهاية المطاف يقومون بما هو صائب وإلا لما تمكنوا من تحقيق النجاح والأرباح وبطبيعة الحال لا نقصد هنا نسخ أو تقليد ما يقدمونه ولكن تحليل عملهم والتعلم من نجاحاتهم وفشلهم[2].

1 –حسين إبراهيم بلوط، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2002، ص28.

2- Jason Westland، The Project Management life cycle، Cambridge University Press، Great Britain, 2006,p 32.

5.2.I - اسباب فشل المشاريع الصغيرة :

هناك عدد كبير من المشاريع الصغيرة التي تفشل بعد مرور فترة وجيزة من إنشائها، وغالبا ما يتم إرجاء أسباب هذا الفشل إلى قلة خبرة أصحابها وافتقارهم إلى أساليب الإدارة والتسويق. في حين يشير مستشارون اقتصاديون إلى وجود أسباب أخرى، تؤثر ولو انها تظهر بسيطة بطريقة غير متوقعة على حظوظ نجاح أي مشروع وتتمثل الاخطاء التي ينبغي أن يراعيها المستثمرون حتى يتجنبوا فشل مشاريعهم ويحققوا نجاح واستمرارية مشاريعهم ما يلي:

- ✓ **التقليد الأعمى**: من الأخطاء الأكثر شيوعا عندما يرى أحدهم بأن غيره نجح في مشروع ما وبالتالي يعتقد أنه سينجح هو كذلك، وكل ما يحتاجه هو تكوين أو البحث عن رأس المال، والبدء مباشرة بالخطوات العملية والتنفيذ. ومعظم المشاريع الصغيرة التي تقوم على التقليد والمحاكاة غالبا ما يكون الفشل مصيرها[1]؛
- ✓ **السيولة غير كافية للاستمرار**: حيت ان المال هو شريان الحياة لأي عمل أو مشروع تجاري مهما كان صغيرا، ومن الاسباب التي تقتل المشروع في مهده الدخول برأس مال أقل من اللازم لا يمكن صاحبه من مواجهة الظروف والاحتياجات[2]؛
- ✓ **إهمال دراسة الجدوى التسويقية**: الجانب التسويقي لأي مشروع يكون حاسما في نجاحه، والتسويق علم وفن تظهر أهميته في السوق، والتسويق باختصار يقوم على دراسة رغبات واحتياجات القطاع السوقي الذي نريد أن نخدمه ودراسة الفرص التسويقية مسبقا ثم نقوم بإشباع هذه الحاجات. وإهمال الجانب التسويقي يعتبر سببا آخر لفشل المشاريع الصغيرة[3]؛
- ✓ **غياب الرؤية الواضحة**: عدم وجود استراتيجية مستقبلية لنمو وتطوير الأعمال والارتقاء بالمشروع الصغير من خلال بحث وتقييم الفرص والبدائل، وتعتبر من أبرز العوامل التي تؤدي بدورها إلى فشل استمرار المشروع التجاري الصغير وبقائه[4]؛
- ✓ **نقص المعلومات الحيوية**: نقص أو عدم توفر المعلومات الحيوية والضرورية لترجمة الفكرة والطموح إلى مشروع ناجح يكون قادرا على الصمود والنمو. فضلا عن المعلومات التسويقية حول المستهلك المستهدَف والمنافسين من أجل بناء خطة تسويق ناجحة. وغالبا ما يكون صاحب المشروع الصغير غير واعي ومدرك

1-https://www.go-rich.net/ أسباب-فشل-المشاريع-الصغيرة /2016 /03/27 تاريخ الاطلاع

2-https://www.cairn.info/revue-courrier-hebdomadaire-du-crisp-2016-16-page-5.htm الاطلاع2016/06/27

3-https://www.etudes-et-analyses.com/theme-economique/projet+marketing / تاريخ الاطلاع2016 /03/21

4- https://www.cfcim.org/gestion d affaire/218282016 /03/27 تاريخ الاطلاع

لأهمية هذه التفاصيل وقد يتجاهلها ويفتتح مشروعه بناء على الحدس والتخمين والارتجال، ويصبح نجاحه مجرد لعبة حظ[1]؛

- ✓ **عدم الفصل بين موارد المشروع والموارد الشخصية:** إن المشروع الناجح يتطلب إدارة مالية وفق أسس سليمة وغالبا ما يخلط أصحاب المشاريع الصغيرة بين مواردهم الشخصية وموارد المشروع، فلا يفصلون بين نفقاتهم الشخصية ومصروفات المشروع. وهكذا يعتبر سوء الإدارة المالية والمحاسبية من اسباب فشل المشاريع الصغيرة أيضا[2]؛
- ✓ **اللجوء إلى الأقارب والمعارف:** إن طريقة اختيار فريق العمل سيحدد إذا ما كان سينجح المشروع أم سيفشل وإن توظيف الأصدقاء والأقارب دون مراعاة عامل المهارة والخبرة في مجال عمل المشروع يعتبر سببا رئيسيا من اسباب فشل المشاريع الصغيرة[3]؛
- ✓ **الغرور بالنجاح الأول:** كثير من المشروعات الصغيرة نجحت فافترض أصحابها أن الوضع سيستمر، فأدى ذلك إلى الجمود والتقاعس والإهمال والغرور أحيانا. وباعتبار اننا في عصر يتغير فيه السوق وتتغير أذواق المستهلكين بسرعة كبيرة، وقد يظهر منافس قوي يقدم خدمات وأسعارا أفضل والنتيجة في هذه الحالة واضحة أي التراجع والفشل؛
- ✓ **ارتفاع أسعار المواد الخام:** تمثل المواد الخام مشكلة كبيرة لكثير من المشاريع الصغيرة، فالمواد الخام المستوردة مرتفعة السعر، والمحلية في بعض الاحيان بها عيوب واستخدامها سيؤدي إلى رداءة جودة المنتوج، كما أن ارتفاع أسعار المياه والطاقة في بعض الأحيان يكون لها أثر كبير في فشل المشروع[4]؛
- ✓ عدم إتباع نظم جيدة للرقابة على الجودة؛
- ✓ ضعف التمويل وعدم توافر السيولة المطلوبة في التوقيت المحدد وهذا ما يؤثر بشكل سلبي على المشاريع[5]؛
- ✓ **تسعير المنتوج:** في كثير من الحالات يكون المنتوج ذو جودة وأحيانا متميزا، لكن صاحب المشروع يضع أسعارا عشوائية عادة ما تكون مرتفعة، فمهارة التسعير لديه مفقودة وفي هذه الحالة سيفشل المشروع إذا وجدت أسعار أخرى منافسة له[6]؛

1-https://www.journaldunet.com/management/creation-entreprise/1149522-creation-d-entreprise-7-facteurs-de-succes/2016 /05/17 / تاريخ الاطلاع

2- https://www.cfcim.org/ gestion daffaire /mba/2016 /05/18 / تاريخ الاطلاع

3 - السلمي علي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، سلسلة عالم الإدارة، دار غريب للطباعة والنشر، مصر، 1999، ص24.

4 - عمر أيمن، ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدار الجامعية، القاهرة ،2007، ص37.

5 – سيد كاسب وجمال الدين، إنشاء المشروعات الصغيرة، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، القاهرة، 2007، ص –ص: 11 – 12.

6 - Kim Heldman, Project Management Professional Exam (Study Guide), Wiley

- ✓ إرتفاع معدلات الفائدة على القروض الموجهة للمشاريع الصغيرة؛
- ✓ ضعف الكفاءة الإدارية وعدم صلاحية ونجاعة الإدارة؛
- ✓ عدم توفر الخبرة في مجال العمل والإهمال؛
- ✓ الفشل في التعرف على نقاط القوة والضعف والتأخر في تنفيذ بعض القرارات؛
- ✓ ضعف القدرة على التغيير وإقناع الآخرين وعدم القدرة على مسايرة التطورات؛
- ✓ تعديل الخطة: أفضل الخطط هي التي يمكن تعديلها وحتى التخلص منها حين تتطلب المستجدات ذلك؛
- ✓ **الافتقار للتخطيط الاستراتيجي**: عدم وجود استراتيجية واضحة يستهدي بها في اتخاذ القرارات وذلك لاعتقاد أصحاب المشاريع بعدم ضروريتها، وقد تحل بدل ذلك الأهداف قصيرة الأجل والرغبة في تحقيق الربح السريع مما قد يؤدي إلى فشل المشروع في البقاء والاستمرار. لكن وجود التخطيط الاستراتيجي يعني تمكين صاحبا المشروع من تقدير إمكانيات عمله، ومعرفة ما الذي يرغب به المستهلك وما الذي يتمكن المستهلك من شرائه، من هم المستهلك المستهدف، وكيفية جذب المستهلكين والمحافظة عليهم[1]؛
- ✓ **الرغبة في السيطرة لدى المالك**: وتؤدي الرغبة العالية في السيطرة لدى المالك إلى تركز القرارات في شخص واحد في ظل الحاجة إلى تنوع القرارات بسبب اعتماد المالك على خبراته المتنوعة ومحدودية مهارته، وفي ظل محدودية الموارد والإمكانات للمشروع الصغير فقد يؤدي قرار خاطئ إلى فشل المشروع[2].

- ✓ **عدم ملائمة موقع المشروع**: إن اختيار الموقع بدراسة جيدة ويبحث وبتخطيط مهم لنجاح المشروع، وبالذات في مشاريع التجزئة التي تعتمد على المبيعات والتي تتأثر بشدة باختيار الموقع، كما أن اختيار الموقع يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المبلغ المخصص للإيجار.

- ✓ الإهمال وعدم مواكبة التطورات المتجددة في نطاق الأعمال حيث إن الجمود وعدم التقدم يؤدي بطبيعة الحال إلى فشل المشروع التجاري، لعدم تجدد الخدمات والمنتجات التي تسهم في زيادة أعداد العملاء والمبيعات[3].

---

publishing, Inc, fifth edition, Canada, 2009, p143.

1 - إبراهيم علي أحمد، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها، الريان للطباعة، الرياض ،1993، ص56.

2 - يوسف، عبد الرحيم، ادارة الاعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2003، ص18.

3 - جزر أبو فوزي ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين، فلسطين ،2007،ص5.

✓ **عدم القدرة على التحول**: مع تطور المشروع ننشأ حاجات جديدة في العملية الإنتاجية والتسويقية وأحياناً في طبيعة المنتجات وتنوعها، وهدا يتطلب تطويراً في القدرات الموجودة أو جذب قدرات جديدة وهذا ما لا يوافق عليه صاحب المشروع مما يؤدي إلى فشله[1].

6.2.I - دور ومساهمة المشاريع الصغيرة في الاقتصاديات الوطنية :

تزايد بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة اهتمام الدول والحكومات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بموضوع المشروعات الصغيرة؛ بسبب ارتباطها الوثيق بعملية التنمية بمختلف مجالاتها وتسهم هذه المشروعات بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تشير الإحصائيات المستقاة من وزارة الاقتصاد المصرية لسنة 2003إلى أن عدد المشروعات الصغيرة يمثل نحو90 % من مجموع المشروعات، وأنها تستحوذ على ما نسبته 66 %من القوى العاملة فيها، كما تنتج نحو 80 % من قيمة الدخل الوطني الصناعي في مصر[2].

وتعتبر المشروعات الصغيرة أحد التوجهات التي تتبعها الدول بهدف تحقيق عدد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية؛ لما لها من خصائص متميزة في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل وتنوير أفكار الشباب وتشجيعهم في الانخراط في الأعمال الخاصة، بالإضافة إلى تنمية روحا الابتكار. فالابتكارات اليابانية على سبيل المثال ساهمت ما نسبته 52 %في إنجاز المشروعات الصغيرة[3].

و على الرغم مما تواجهه المشاريع الصغيرة من تحديات ضخمة وخاصة في عصر العولمة وعصر التقنيات المعقدة وعصر الرأسمالية التي تعتمد على المنافسة ونظام السوق المفتوح، إلا أنها بقيت تحتل الأهمية الأولى في الاقتصاديات الوطنية كونها المحرك الرئيسي والمصدر التقليدي لنمو وتطور الاقتصاد، وما زالت احد أهم روافد العملية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، بل أن بعض الدارسين والباحثين اعتبرها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، وخاصة بعد أن شهد هذا القطاع انتشاراً واسعاً في مختلف أرجاء العالم خلال السنوات الأخيرة وأصبحت تشكل نسبة كبيرة من الاقتصاديات الوطنية، ومما يدل على أهميتها في الاقتصاديات الوطنية سواء كانت اقتصاديات نامية أم متقدمة هو هذه الإحصائية التي تؤكد مدى اتساع حجم المشروعات

1 - https://Ralph L. Klein , Inurin S. Ludin, Project Management Practioner's Handbook, American Management Association AMACOM, United States of America, 1998, p 34.

2 –محمد جزيرة، بوقموم ومعيزي،" إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة قالمة، ص12.

3 – سمير زهير، بعض التجارب الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة –نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين"، وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني. السياسات والتحليل والإحصاء، مكتب محافظة قلقيلة، فلسطين،2010، ص11.

الصغيرة، فعلى سبيل المثال من بين 21 مليون مشروع في الولايات المتحدة الأميركية هنالك ما يقارب 10.5 مليون مشروع صغير بحيث تشكل ما نسبته 71% من أجمالي المشروعات الأمريكية وتساهم في خلق 58% من أجمالي فرص العمل المتاحة في أمريكا، بالإضافة إلى أنها تؤثر بشكل مباشر في حياة أكثر من مليون مواطن أميركي، وفي كندا تساهم في توفير 33% من فرص العمل، وفي اليابان 55%، والفلبين 74% ، واندونيسيا 88% وكوريا الجنوبية 65% ، وغانا 85%، الهند 78% ، تنزانيا63% ، وكوريا 35% من فرص العمل فيها ، كذلك فأن المشروعات الصغيرة تساهم بحوالي 46% من الناتج الخام العالمي ، و 60 % من حجم المشروعات في العالم كما تستحوذ على 35% من الصناعات اليدوية في العالم، وللدلالة على أهمية المشروعات الصغيرة فقد أعلنت الأمم المتحدة عام 2005 بأنها السنة الدولية للمشروعات الصغيرة "[1] ، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة توفر ما بين 40% - 60% من إجمالي فرص العمل في العالم وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلى للعديد من الدول فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة بنحو 85%و51% من إجمالي الناتج المحلى في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي[2] .

وتلعب المشروعات الصغيرة دورا كبيرا في مواجهة مشكلة البطالة حيث تستخدم فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية ويتم قياس دور المشروعات الصغيرة ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي المساهمة في التشغيل، الإنتاج وحصتها من العدد الكلي للمنشآت في الاقتصاد. وتظهر أهم المزايا لهذه المشروعات والتي تجعلها تلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني في اي دولة فيما يلي[3]:

- ✓ تشكل المشروعات الصغيرة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.

---

1 -Brain Wilson, The Small Business Hand Book, Basill black well inc, New York .USA. 1986, p101.

- أيضا:ا لعطية، ماجدة، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة، عمان، 2004، ص 24.
أيضا: عفانة جهاد، أبو عبّد قاسم، إدارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوري عمان، 2004، ص 11 -21.
أيضا حسن توفيق عبد الرحيم يوسّف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، مصدر سابق، ص23.

2 -شبلاق، عماد، المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مدينة الرياض بين الضمور والاستمرار، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الرياض 28 – 29 ديسمبر 2002، ص 2.

3 -بن علي ، بلعوز ،و محمد ،اليفي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل 2 ، الملتقى الدولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية في الجزائر 17 ،18 ،نيسان 2006 .ص 667.

-أيضا: المحروق، ماهر حسن ومقابله، أيهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مفهومها، خصائصها، أهميتها، مقوماتها، معوقاتها، مؤتمر الاقتصاد السابع حول المشروعات الصغير: أداة فاعلة لمواجهه الفقر، جامعه اليرموك، كلية الاقتصاد،29 -31 تموز 2007، ص 277-278.

- ✓ دورها في خلق فرص العمل: حيث تعتبر هذه المنشآت المصدر الرئيس لتوفير فرص العمل في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.
- ✓ تعتبر البذور الأساسية للمشروعات الكبيرة، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك حيث إن كثير من الشركات العالمية الكبرى الحالية كانت نواتها مشروعات صغيرة ومن الأمثلة على ذلك: شركة بنيتون، بناسونيك، شركة كوكا كولا...
- ✓ هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.
- ✓ تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والابتكارات والأفكار الجدية بل أنها تعتبر حاضنة للمهارات والإبداعات الجديدة وفي اليابان يعود 52 في المائة من الابتكارات إلى أصحاب هذه المشروعات.
- ✓ قدرتها على استخدام رأس المال بصورة منتجة.
- ✓ إن المشاريع الصغيرة في البلدان النامية مستوعبة لنسبة الاكبر من قوة العمل بالإضافة إلى أنها تساهم في خلق فرص أكثر للعمل مقارنة بغيرها، ويرجع ذلك لاستخدام تقنيات مكثفة للعمل نسبيا من جهة وللنمط الاجتماعي المرتبط بالنشاط هذه المشاريع من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء والنساء دون التزام بمؤهلات دراسية أو شهادات رسمية.
- ✓ نمط التقدم التقني المستخدم في هذه المشاريع أكثر ملائمة لظروف البلدان النامية، فالتقنيات المستخدمة في هذه المشاريع بسيطة وتكلفتها بالنقد الأجنبي منخفضة جدا بالمقارنة بالتقنيات المتطورة، بالإضافة إلى هذا فإن الخامات المرتبطة بهذه التقنيات غالبا ما تكون متوفرة والمهارات العمالية المطلوبة لها بسيطة.
- ✓ تعطي فرصة أكبر للمنظمين الجدد مما يعطي فرصة أكبر لظهور أفكار جديدة تساهم بشكل أكثر فاعلية في عملية التنمية.
- ✓ مرونة هذه المشاريع أكبر من المشاريع الكبيرة في مواجهة عمليات التقلبات أو التغيرات في الظروف الاقتصادية فمن خلال كل هذه العناصر يتضح لنا ان المشاريع الصغيرة تمثل قاعدة أساسية يمكن البدء منها لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن تبيان الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة في الدول المتقدمة وفي الدول النامية على النحو التالي:

1- أهمية المشاريع الصغيرة في الدول المتقدمة:

تحتل المشاريع الصغيرة مكانة هامة ومتزايدة في الدول المتقدمة من خلال مشاركتها في[1]:

- التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية وتدعيم الأوضاع التنافسية للدول المتقدمة تجاه الدول الأخرى، وخاصة الدول حديثة التصنيع (دول شرق وجنوب شرق أسيا).
- تحسين فاعلية الشركات الكبيرة بإعادة النظر في أحجام الوحدات الإنتاجية التابعة لها وتجزئتها لوحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى، وتدعيم روابطها الخلفية والأمامية مع الشركات الأم.
- توفير العديد من فرص العمل الجديدة للحد من مشكلة البطالة الناجمة عن الانتشار السريع للتقنية في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والدخول في مشروعات مشتركة في الدول المضيفة، بدلا من الاعتماد المطلق على الشركات عابرة القوميات (كبيرة الحجم) وعلى نظم التصدير والتراخيص التي تواجهها صعوبات في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية القائمة.
- الوفاء بالطلب المتزايد على الخدمات والناجم عن تحسين مستويات الدخول والمعيشة، مثل خدمات التركيب والإصلاح والصيانة وكذا الطلب على السلع الاستهلاكية المتخصصة التي تتأثر بالأذواق وتفضيلات الأفراد.

ويلخص الجدول التالي بعض المؤشرات الكمية التي تعكس الوزن النسبي الذي تمثله المشاريع الصغيرة في الدول المتقدمة.

1- د. حسان خضر، تنمية المشروعات الصغيرة، دورية جسر التنمية، العدد التاسع الكويت، 2002، ص3.
وايضا
-Paul C.DINSMORE, Jeannette CABANIS-BREWIN, The AMA handbook of project management, American Management Association AMACOM, third edition, United States of America, 2011, p48.

الجدول رقم (5): الأهمية النسبية للمشاريع الصناعية الصغيرة في بعض الدول المتقدمة صناعيا

الدولة	عدد المشاريع	العمالة	الإنتاج
الولايات المتحدة الأمريكية (1982)	%90	%28	%21
المملكة المتحدة(1988)	%95	%34	/
اليابان (1983)	%97	%56	%34
هولندا (1986)	%86	%32	%15
كوريا الجنوبية (1982)	%91	%33	%16

المصدر: C.L. Mann ; Small and Midsize Enterprises in the United States and East Central Europe ; Common Challenges in the 1990s, Oxford

2- أهمية المشاريع الصغيرة في الدول النامية:

تظهر اهمية المشاريع الصغيرة في الدول النامية من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ونسب توفر عوامل الإنتاج والتوزيع المكاني للسكان والنشاط الاقتصادي. ويمكن إيجاز أهم الظواهر الايجابية التي تقترن بقطاع المشاريع الصغيرة واهميته في الدول النامية والواردة بصوره متكررة في معظم الكتابات الاقتصادية فيما يلي:

- ✓ تستخدم المشاريع الصغيرة فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل مما يساعد الدول النامية في مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية، حيث تتراوح نسبة تكلفة خلق فرصة العمل في المشاريع الصغيرة في بعض الدول مثال الفلبين وكولومبيا بين 15%-25% من التكلفة اللازمة لخلق فرصة العمل في المشاريع الكبيرة[1].

1 - عبد السلام واخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الاولى، مكتبة الرازي العلمية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص31.

- ✓ تتميز المشاريع الصغيرة بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المشاريع الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها[1].

- ✓ توفر المشاريع الصغيرة سلعا وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبيا تتفق مع قدراتهم الشرائية (وإن كان يتطلب الأمر التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة)[2].

- ✓ يوفر قطاع المشاريع الصغيرة فرصا عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفه خاصة النساء والشباب وجموع النازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين بعد للانضمام إلى قطاع الأعمال الكبيرة والقطاع المنظم بصفة عامة.

- ✓ تقوم المشاريع الصغيرة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجه أكبر من المشاريع الكبيرة نظراً للاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها والعملاء.

- ✓ نظرا لصغر متطلباتها الاستثمارية وبساطة تقنيات الإنتاج وسهوله الانضمام إليها، فإن المشاريع الصغيرة قد تكون أكثر كفاءة من المشاريع الكبيرة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وتنميه المهارات البشرية، وبذلك يمكن اعتبارها مصدرا هاما للتكوين الرأسمالي ومشتلا للمهارات التنظيمية ومختبرا لنشاطات وصناعات جديدة[3].

- ✓ تلعب المشاريع الصغيرة دوراً هاماً في دعم المشاريع الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج ومن خلال تصنيع بعض مكوناتها وإجراء العمليات الإنتاجية التي يكون من غير المجزي اقتصاديا تنفيذها بواسطة المشروع الكبير، وبذلك تسهم المشاريع الصغيرة في تدعيم علاقات التشابك والتكامل القطاعي في الاقتصاد الوطني[4].

1- https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1364032118304787 /06/27 تاريخ الاطلاع 2017

2 - برنوطي سعاد، إدارة المشاريع الصغيرة، منشورات جامعة البنات الأردنية، عمان،1997، ص31.

3 - Longenecker,JustenG. Small, Business management and Entrepreneurial Emphasis, Times Business Randon House, 1999, p46.

4 - Hussein abed el-mottaleb al-asraj, The Small Projects role in development Egypt, Egypt, 2004, p26.

- ✓ تساعد المشروعات الصغيرة في استغلال موارد الثروة المنتشرة بكميات محدودة في مواقع متباعدة والتي عادة ما تتقاعس المنشأة الكبيرة عن الكشف عنها واستغلالها تجاريا، ومثال ذلك أعمال المحاجر والمناجم الصغيرة ونشاط المزارع والمصائد الصغيرة[1].

- ✓ تساهم المشاريع الصغيرة في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة، كما تساعد على تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حدة التركز وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية، وهي ميزه هامه إزاء محدودية الأسواق في الدول النامية واحتمالات هيمنة المنشآت الكبيرة عليها، وما يتمخض عنه ذلك من سلطات احتكارية غير مرغوبة[2].

- ✓ تعتبر المشاريع الصغيرة –إذا ما توفر لها المناخ الاقتصادي السليم–أكثر كفاءة في استخدام رأس المال، وهو ما أكدته بعض الدراسات التطبيقية في كينيا والهند ومصر وغيرها من الدول من خلال مقارنة إنتاجية رأس المال في المنشآت ذات الأحجام المختلفة والعائد المحقق من الاستثمار في كل منها[3].

- ✓ تقوم المشاريع الصغيرة بدور هام في تنمية المدن الثانوية مما يساعد على التخفيف من حدة التمركز العمراني والتحضر الزائد لعواصم الدول ومدنها الرئيسية.

- ✓ تسهم المشاريع الصغيرة في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول النامية، مثل الهند وتايوان وكوريا والفلبين وسنغافورة، كما تبرز أهمية الصناعات البيئية في إشباع الطلب السياحي على المنتجات الوطنية والسلع والخدمات التراثية.

I.7.2 – الأهمية الاجتماعية و السياسية للمشروعات الصغيرة:

تمثل المشروعات الصغيرة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قِبَل دول العالم كافة والهيئات الدولية والإقليمية والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاجتماعية

1 - المنصور كاسر نصر، شوقي ناجي، إدارة المشروعات الصغيرة (من الألف إلى الياء)، دار الحامد لنشر، جامعة مؤتة، عمان، الاردن،2000، ص 58.

2 - كرمول كرم، الصناعات الصغيرة والمتوسطة تمثل مصدا رً أساسياً لمدخل القومي، مجلة المهندس الأردني، العدد 65، عمان، الاردن،1998، ص56.

3 - وفاء عبد الباسط، مؤسسات رأس المال المخاطر في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص33.

والسياسية لجميع الدول. وسواءً بالدول المتقدمة أو بالدول النامية ستظل المشروعات الصغيرة هي الأكثر عدداً بالمقارنة بعدد المشروعات المتوسطة والكبيرة والأكثر توظيفاً للعمالة والأقل تكلفة في توفير فرص العمل، كما تعد صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان المحلية من السلع والخدمات بأسعار تتوافق مع قدراتهم الشرائية، والأكثر اعتماداً على الخامات الموجودة في البيئة المحلية والأكثر استخداماً للتكنولوجيا المحلية؛ مما يزيد من القيمة المضافة لديها، كما أنها توفر البديل المحلي لكثير من السلع المستوردة واداة ادماج اجتماعي. وممكن أن نوجز أهمية دور المشروعات الصغيرة من الناحية الاجتماعية على النحو التالي :

- ✓ رفع نسبة المشاركة الشعبية في الاقتصاد الوطني فالمشروعات الصغيرة تسهم في توسيع قاعدة الملكية وتوزيع الثروة عن طريق ما تمتاز به في توجيه المدخرات نحو الإنتاج بدلا من الاستهلاك لاسيما في المناطق الريفية وذلك بسبب بساطة البنية التحتية لمثل هذه المشروعات[1] .
- ✓ التوظيف الأمثل للموارد البشرية :وذلك لأن الثروة الحقيقة للمجتمع تكمن في القوة البشرية العاملة " الشباب" و "المرأة"، فالمشروعات الصغيرة تعتبر أساس استثمار هذه الطاقات وتنمية مهاراتهم الإبداعية والريادية وصقلها وتوجيهها بما يخدم أهداف المجتمع والأمة[2]".
- ✓ تحقيق الإستقرار الاجتماعي :فالمشروعات الصغيرة لها دور مؤثر وفاعل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمع ككل حيث تسهم في توليد الكثير من فرص العمل الأمر الذي يؤدي إلى إشباع حاجة الفرد.
- ✓ خلق مجتمع منتج من الشباب يثق في قدراته ومؤمن بالعمل الحر.
- ✓ تحقيق العدالة في التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف فئات الدولة.
- ✓ تساعد المشروعات الصغيرة في القضاء على فئة كبيرة من التسول في الشوارع وتمد لهم يد العون لبداية حياة عملية بدخل شهري مجزي.
- ✓ تخلق فرص عمل لكثير من الشباب والنساء، وتعمل على تقليل الضغط على الوظائف الحكومية فهي بمثابة فرصة حقيقي للاندماج الاجتماعي.

❖ **اما من الناحية السياسية تتمثل الأهمية السياسة للمشروعات الصغيرة في الآتي :**

- ✓ إن الحكومات التي تعمل على استغلال طاقات الشباب والمرأة من أجل الدفع بعملية التنمية تركز على المشروعات الصغيرة كونها أفضل وسيلة تتجنب هدر الطاقات البشرية وتمكن من تنمية المهارات[3] .

1 – قاسم الحموري، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، ورقة عمل مقدمة للندوة الاقتصادية الثانية بعنوان " دور المشروعات الصغيرة والاجتماعية لإقليم الشمال "، جامعة إربد الأهلية، الأردن، 4-1999/5/5، ص1.

2 – كاسر المنصور وشوقي حداد، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الحامد، عمان، ط1، 2000، ص22.

3 – محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، ط1، 2003 ص 14.

- ✓ الإسهام بشكل كبير في مبادئ الأمن الغذائي وكفاية الإنتاج " نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع[1]".
- ✓ إن الاستقلال السياسي قد تحقق في كثير من البلدان لكن هذه الدول ظلت تابعة في مجال الاقتصاد وذلك بسبب السيطرة عليها اقتصاديا من قبل الدول الأجنبية وخاصة التي تعتمد على الخبرات والتكنولوجيا، ومن ثم فإن التركيز على إقامة مشروعات صغيرة هم بمثابة استراتيجية لتحقيق وتدعيم الاستقلال الاقتصادي وبتالي السياسي.
- ✓ للمشروعات الصغيرة دور في المحافظة على التراث الثقافي من المحافظة وانتاج منتوجات محلية عريقة التي يمثل رموز الهوية الوطنية .
- ✓ تعتبر المشروعات الصغيرة الوسيلة المثلي لتطبيق مصطلح الرأسمالية الشعبية الذي يهدف إلى منع تركز الثروة في أيدي طبقة أقلية في المجتمع .

I.8.2 - الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة:

على الرغم من أهمية المشروعات الصغيرة والدور الهام الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه أنها تواجه تحديات ومعوقات متعددة في كثير من الدول. كما يتفق المهتمون والدارسون لهذا القطاع أن هذه المشروعات تعاني من مشاكل عديدة متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها. وهي مشاكل تختلف في طبيعتها عن تلك المشاكل التي تواجهها المنشآت الكبيرة الحجم. ومن الملاحظ بأن هذه المشاكل قد تكون " إما داخلية تتصل بكل مشروع على حدي وتكون ناجمة في أغلب الأحيان عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي للمشروع، وإما خارجية خارجة عن إرادة المشروع وإدارته ومرتبطة بمناخ النشاط الاقتصادي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي تعمل فيه. وفي هدا الإطار يمكن أن تصنف الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة سواء كانت داخلية أو خارجية وفق نوعها إلى:

❖ صعوبات تمويلية:

تعد مشكلة التمويل من أهم الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة ، حيث تعد مواردها الذاتية في معظم الاحيان غير كافية للوفاء بمتطلبات الإنشاء والتأسيس ، كما يعتبر الحصول على التمويل أحد أهم المعوقات التي تواجه تنمية المشروعات الصغيرة وهو ما أكده استطلاع أجري في عدة دول حيث أثبت أن مشاكل التمويل تأتي

1 – كـر ريحـان، دور المصـارف الإسـلامية في تمويـل المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة الواقـع والآفـاق، الملتقـى السـنوي السـادس، الأكاديمية العربية، الرياض،27 /2003/09.

على رأس معوقات تلك المشروعات ، كما أجريت دراسة مماثلة في أوربا أكدت نفس النتائج وتعتبر المؤسسات المالية المتمثلة في البنوك التجارية والبنوك المتخصصة هي المصدر المعتاد للحصول على وسائل التمويل، إلا أن المشروعات الصغيرة يتيسر لها تدبير احتياجاتها من البنوك بسبب عدم امتلاكهم للضمان العيني الذي يتعين تقديمه مقابل القرض، بالإضافة إلى قصور الوعي المصرفي لدى صغار الصناع والتجار مما يجعلهم أكثر ترددا لما تضعه المصارف من عراقيل و ما تفرضه من شروط [1].و ايضا تظهر هده الصعوبة بسبب ضعف فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب، أي صعوبة الحصول على القروض من المصارف التجارية، وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة، إما لجهة عدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف، أو لجهة صعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات التسديد. مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع تكلفة القروض الخاصة بهذه المشروعات في غياب البنوك المتخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة أو غياب الدعم الحكومي لها[2].

ويمكن القول أن صعوبة التمويل ترجع في الأساس إلى جملة من المعوقات منها ما هو عائد إلى المشروعات الصغيرة ومنها ما هو متعلق بالبنوك ومؤسسات التمويل، وبالتالي تختلف المعوقات من وجهة نظر مؤسسات التمويل عنها من وجهة نظر القائمين على المشاريع الصغيرة، وبالتالي المعوقات التي تواجه البنوك و مؤسسات التمويل هي[3]:

- ✓ عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمشروع الصغير.
- ✓ افتقار المشروع الصغير للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.
- ✓ انخفاض العائد الدي تحققه البنوك من التعامل مع أصحاب الصناعات الصغيرة بسبب ضآلة حجم معاملاتهم.
- ✓ ارتفاع درجة المخاطرة في إقراض المشروعات الصغيرة التي أغلبها مشروعات فردية لا يتوفر عنها المعلومات الكافية بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، وأغلب القروض لدى المصارف ذات آجال قصيرة وذات عائد سريع.

أما المعوقات والمشكلات التمويلية التي تواجه القائمين على المشاريع فتتمثل في:

1- Chris Hall، APEC and SME Policy: Suggestions for an action agenda، University of Technology، Sydney، Australia, 1995, p.4

2 - ثائر محمود رشيد، "تجربة تنمية المصانع الصغيرة في العالم "، مجلة دراسات اقتصادية بيت الحكمة، العدد الأول، بغداد ،2000، ص101.

3 - د. المحروق ماهر مقابلة، ايهاب، مرجع سبق دكره، ص 7.

- ✓ ارتفاع تكلفة التمويل الذي يرغبون في الحصول عليه.
- ✓ تدخل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المشروع الصغير، وذلك عند غياب الثقة مما يؤدي إلى ظهور مشاكل بين مؤسسات التمويل واصحاب المشروعات الصغيرة.
- ✓ التمويل المتاح في بعض الأحيان لهذه المشاريع يعتبر غير مناسب لاحتياجات التمويلية نظرا لانخفاض مدة الائتمان أو لعدم كفايته[1].
- ✓ ندرة المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع هذه المشروعات وخاصة في الدول النامية وحتى إن وجدت فعادة ما تكون محدودة الإمكانيات فضل عن أنها تضع شروط صعبة للاقتراض بالنسبة لهذه المشروعات وهذه المشروعات لا تستطيع أن تقدم الضمان الكافي وهي في مرحلة الانطلاق او النمو[2].

❖ صعوبات تسويقية:

تعاني المشروعات الصغيرة من صعوبات تسويقية في السوقين المحلي والخارجي بسبب المنافسة القوية التي تتعرض لها من جانب المشروعات الكبيرة وشركات التجارة الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة و بتالي تنقسم صعوبات تسويقية إلى خارجية متعلقة بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمنشأة ، وتتمثل في تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لتقليده للنمط الغربي في الاستهلاك أو ضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة ،وعدم توفير الحماية الكافية للمنتجات الوطنية، وإما انخفاض حجم الطلب في السوق المحلية عموماً [3] و المشكلة ليست في الانتاج وإنما في تسويق الانتاج المنافس في السوق المحلية وهذا ما يخشى على المشروعات الصغيرة منه كعامل في اختفائها تدريجياً من السوق نتيجة ضعف قدرتها على المنافسة في ظل نظام العولمة السائد حالياً .

و المعوقات التسويقية الداخلية هي ناجمة عن إهمال المشروعات الصغير للجانب التسويقي في نشاطها، حيث إن دراسة السوق ودراسة العوامل الأخرى التي تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل العرض من السلع والخدمات المطروحة لا تلقى الاهتمام الذي تستحقه من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة أنفسهم وذاك نتيجةً إما" لضعف الاهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن السوق بشكل عام والدراسات عن الطلب المتوقع بشكل

1 – د. المحروق، ماهر، مقابلة، ايهاب، مرجع سبق ذكره، ص 9.
2 – المبيرك وفاء الشمري، تركي، "تأسيس المشروعات الصغيرة وادارتها، مجلس النشر العلم، جامعة الكويت، الكويت، 2002، ص105.
3 – الربيعي فلاح خلف، دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة، جامعة عمر المختار، ليبيا، 2006، ص4.

خاص، أو لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات و المؤهلات لدى العاملين ، أو ضعف خبرتهم ومعرفتهم بمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع[1] .

وبصفة عامة، فإن صاحب المشروع الصغير يفتقر إلى الوعي التسويقي ويعاني من نقص كفاءات رجال البيع والتسويق وقصور المعلومات عن أحوال السوق ومستويات أسعار وطبيعة السلع والخدمات المنافسة، ولاسيما بالنسبة لأسواق التصدير، كما تنقصه إمكانيات المادية للإنفاق على الترويج وتنشيط المبيعات، ولذلك يضطر صاحب المشروع الصغير إلى الاعتماد على الوسطاء من التجار في عملية التسويق والى قبول أسعار منخفضة إلى حد كبير مما ينعكس سلبا على معدلات الربحية، أضف إلى ذلك عدم قدرة هده المشروعات الصغيرة على تقديم خدمات ما بعد البيع أو توفير تسهيلات الدفع للعمال[2].

❖ صعوبات إدارية:

على الرغم من أن المشروعات الصغيرة تستقطب رواد الأعمال، وهي بمثابة مجال وفرصة لإظهار كفاءة صاحب المشروع كرائد لدية مهارة وتحكم في الإدارة والتسويق، إلا أن هؤلاء هم قلة قياساً إلى الكم الكبير من اصحاب المشروعات الصغيرة، حيث " تفتقر هذه المشروعات للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال الحسابية والتسويقية أو الأمور الفنية وغيرها[3]. وغالباً ما ينجم ضعف الكفاءة الإدارية كنتيجة لضعف المؤهلات والخبرة لأصحاب المشاريع الصغيرة، وبسبب مركزية اتخاذ القرارات واعتماد نمط "المدير المالك غير المحترف حيث في الغالب تعزى مسؤولية جميع المهام الإدارية إلى عهدة شخص واحد، فضلاً عن عدم وجود تنظيم إداري داخلي أو عدم نضوج السياسة الإدارية المتبعة في المشروعات الصغيرة[4]. إضافة إلى غياب الجهات المختصة بتأهيل وتدريب هذه الكوادر. وفي كثير من الدول يسود إدارة المشروعات الصغيرة الطابع الفردي بسب سيادة الشخصية أو العائلية التي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية، والتي تتميز بمركزية اتخاذ القرار وهي ظاهرة تشكل قصورا واضحا في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، وعدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل

1 – هيكل محمد، مرجع سبق ذكره، ص98.

2 – عبود، كنجو، " استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة – دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، 4-5/ يوليو / 2007، عمان، الأردن، 2007، ص6.

3 – خضر حسان، الاستثمار الاجنبي مجلة التنمية الانسانية، المعهد العربي لتخطيط، العدد 33، الكويت،2012، ص4.

4 – خضر حسان، مرجع سبق ذكره، ص5.

في زيادة الإنتاجية، وغياب الهياكل التنظيمية للمشروع. وعدم اتساق القرارات بسبب نقص الخبرة والمهارة الإدارية للمدير المالك غير المحترف .

❖ صعوبات فنية:

من أهم المعوقات الفنية التي تواجه المشروعات الصغيرة مشكلة اختيار الفكرة المناسبة لتأسيس المشروع، حيث نجدها غالبا ما تتم باختيار غير مناسب وغير مدروس ، مما يكتب للكثير من المشروعات بعد فترة ليست بطويلة عدم الاستمرار والفشل أو محاولة التغيير إلى نشاط أخر ، ثم تليها مشكلة الحصول على المساحة والموقع المناسب لإنشاء المشروع إلى صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج لاسيما المشروعات الصناعية و على وجه الخصوص إذا كانت تعتمد على المواد الأولية المستوردة[1].وتتضح هذه المشكلة بسبب ارتفاع أسعار الاستيرادات وصعوبة الحصول على كميات قليلة نسبياً. والسبب في هذا أن موردي مدخلات الانتاج يجدون التعامل في المنشآت الكبيرة أيسر وأرخص وأكثر أماناً من التعامل مع المشروعات الصغيرة. إضافة إلى صعوبة تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل الطاقة الكهربائية وخدمات المياه وقطع الغيار، فضلاً عن قلة الخبرات الفنية ونقص العمالة المؤهلة أو عدم ملائمة خصائص العمالة المتوفرة من حيث المهارات والتعليم لاحتياجات المشروعات، إضافة إلى ضعف برامج تدريب وتأهيل العمال، وارتفاع نسبة دوران اليد العاملة. ويعود سبب عدم وفرة العمالة المناسبة أيضاً إلى تحيز العمال للعمل لدى المنشآت الكبيرة سيما الحكومية بسبب عامل الأمان والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها من تقاعد وضمان اجتماعي وغيرها[2]. ويعتبر العنصر البشري أحد أهم عناصر الإنتاج ولذلك فإن نقص العمالة الماهرة هو من أهم المعوقات التي تواجه المشروع الصغير، إذ لا يمكن تجاوزها بسهولة، ويعود سبب عدم وفرة العمالة الماهرة إلى تفضيل العاملين العمل في المشروعات الكبيرة والمشروعات الحكومية لوجود بعض الامتيازات كالتقاعد والضمان الاجتماعي والصحي[3].

---

1 – د. الحناوي حمدي، تنظيم المشروعات الصغيرة، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية ،2006، ص57.

2 – د. كاسب، د. كمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص28.

3-Alattar, J., Kouly, R. and Innes, J., " Management accounting information in micro enterprise in Gaza ", Journal of Accounting and Organizational Change, Vol. 5, No. 1, pp. 2009, p-p 81-107.

❖ صعوبات اقتصادية:

و تتمثل هده الصعوبات في مناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار بصفة عامة ، وتتمثل في " حصول انكماش في النشاط الاقتصادي أو ركود في قطاع ما يكون فيه المشروع مرتبطاً به ، مما يعيق تشغيل المشروع تشغيلاً اقتصادياً يضمن تحقيق أقصى معدل للربح بأقل تكلفة[1]، إضافة إلى المنافسة التي تسود بين المشروعات الصغيرة أو بينها وبين المشروعات المتوسطة والكبيرة وعدم الاستفادة من حوافز الاستثمار التي تقدم للمشروعات الكبيرة، والفرص التي تضيع على المشروعات الصغيرة مقارنة بتلك التي تتمتع بها المنشآت الكبيرة من اقتصاديات و وفورات الحجم الكبير كذلك . وكدلك عدم اهتمام الحكومات بصغار المنتجين وتقديم الدعم اللازم الذي يحتاجونه لمواجهة حالات الخلل الاقتصادي من ركود وانكماش ويتأثرون به سلباً في إنتاجهم.

❖ صعوبات تنظيمية وتشريعية:

وتتمثل في تعقيد وتعدد إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، حيث تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة تعدد الجهات الرقابية (الاقتصادية، الصحية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دوائر المواصفات والمقاييس وغير ذلك)، وغياب التنسيق بين هذه الجهات وبين الجهات المنظمة للمشروعات الصغيرة في حال وجدت[2]. وتشكل كدلك السياسات الحكومية المتحيزة لصالح المنشآت الكبيرة كبح لفرص نجاح المشروعات الصغيرة. فنجد في بعض البلدان ان الأنظمة القائمة والقوانين واللوائح المطبقة خاصة في البلدان النامية تميز المنشآت الكبيرة على حساب المنشآت الصغيرة[3] وقد تعمل بعض التشريعات بحرمانها للمنشآت الصغيرة من هذه الامتيازات إلى دفعها للخروج عن القانون والعمل في إطار القطاع غير المنظم بعيداً عن رقابة الأجهزة الحكومية وعن القوانين سواء تلك المتعلقة بحقوق العمال أو قوانين حماية البيئة والرقابة الصحية.

ويعد الإطار التشريعي والقانوني منطلق الحكومات لإيجاد "بيئة تمكينية" للأعمال توفر الحوافز السليمة دون فرض تكاليف عالية مرهقة، وتحتاج هده البيئة لتعزيز كبير كي تساند المشاريع الصغيرة التي تشكل مفصلاً هاماً لأي استراتيجية تطوير على المدى القصير.

فهناك مسائل أساسية تؤثر في إطلاق وتسجيل وترخيص الإعمال مثل: فعالية وسهولة عملية الاستيراد والتصدير،

1 - خضر حسان، مرجع سبق دكره، ص6.
2 - د. الحناوي حمدي، مرجع سبق دكره، ص61.

3 - د. فاروق غنيم أحمد، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كممتلكين وكمستخدمين لحقوق المؤلف، بحث منشور، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن،2006، ص4.

الحصول على حوافز الاستثمار، ضمان وحقوق الملكية، سياسات التوظيف بما فيها تعيين وفصل العمال، إدارة الضريبة والمحاسبة، تعزيز العلاقات التعاقدية بين القطاعين العام والخاص، تحصيل الديون من القطاع العام وفض الخلافات الخاصة بالعقود مع السلطات الرسمية من خلال المحاكم[1].

3.I -المبحث الثالث: مفاهيم نظرية لإدارة المشروع

إدارة المشاريع هي وسيلة لتحقيق أهداف المنظمات فهي توفر قوة فعالة لتحسين قدرات المنظمة على التخطيط والتنظيم والتنفيذ ومراقبة الأنشطة المختلفة فيها، بما في ذلك الاستغلال الأمثل لموارد وإمكانيات المنظمة.

1.3.I - تعريف الإدارة و خصائصها:

لقد تعددت تعريفات الادارة واختلفت تبعاً لاختلاف طريقة النظر إلى النشاط الإداري، فهناك تعريفات تركز على الجانب السلوكي، وأخرى تركز على الجانب التنظيمي في الإدارة وفى ما يلي نذكر بعض تلك التعريفات على سبيل المثال لا الحصر :

- مفهوم الإدارة بمعناه الاصطلاحي :ترجع كلمة الإدارة إلى الأصل اللاتيني-administration – وتتكون من جزأين
  - الجزء الأول :ad وتعني لكي .
  - الجزء الثاني :ministration تعني خدمة، وبهذا يصبح المعنى اللفظي لكلمة الإدارة القيام على خدمة الآخرين، أو بمعنى آخر أنه يتم أداء خدمة ما عن طريق جهاز معين، وقد تعددت تعاريف الإدارة من قبل المفكرين الإداريين، ومن أكثر التعاريف المستخدمة شيوعا عرفها فريدريك تايلور Taylor. F بأنها : المعرفة الصحيحة لما يراد من الأفراد أن يؤدوه ، ثم التأكد من أنهم يؤدونه بأحسن و أرخص طريقة[2].
- وعرفت بأنها «مجموعة متشابكة من الوظائف أو العمليات (تخطيط، تنظيم، توجيه، قيادة، متابعة، رقابة تسعى إلى تحقيق أهداف معينة عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة "[3].
- وعرفها عريفج بأنها: تحقيق الأهداف المنتظرة بتنظيم اســـتخدام الإمكانيات المادية، والبشـــرية المتاحة مع المحافظة على العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة "[i].

1- Gebru, G., «Financing preference of micro and small enterprise owners ", Journal of Small Business and Enterprise Development, Vol. 16, No. 2, 2009, pp. 322-334.

2 - دياب محمد إسماعيل، الإدارة المدرسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2001، ص94.

3 - مصطفى يوسف، الإدارة التربوية مداخل جديدة لعالم جديد، ط 1، دار اللغة العربية، القاهرة، 2005، ص7.

- وقد ذكر عبد الله أن الإدارة هي عملية إنسانية اجتماعية تتناسق فيها جهود العاملين في المنظمة أو المؤسسة كأفراد وجماعات لتحقيق الأهداف التي أنشئت المؤسسة من أجل تحقيقها، متوخين في ذلك أفضل استخدام ممكن للإمكانيات المادية والبشرية والعينية المتاحة للمنظمة[1].
- والإدارة هي عبارة عن تنظيم مجموعة من الأفراد لتعمل ضمن إطار تنظيمي معين تبعاً لقوانين محددة للوصول إلى هدف من خلال استثمار المواد المتاحة[2].
- الإدارة هي ذلك العضو في المؤسسة المسؤول عن تحقيق النتائج التي وجدت من أجلها تلك المؤسسة، سواء كانت المؤسسة شركة، أو مستشفى، أو جامعة، أو مصلحة أو وزارة[3].
- الإدارة بمفهومها العام هي القدرة على استخدام الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لتحقيق أهداف معينة.
- الإدارة هي الاستخدام الأمثل للإدارة البشرية والمادية والمعنوية المتاحة، ضمن إطار تنظيمي معين، لتحقيق هدف في وقت معين (أو أهداف معينةٍ) وفي مكان معينين[4].
- وتعرف على انها عملية تحقيق أهداف معينة، باستخدام الجهد البشري، وبالاستعانة بالموارد المادية المتاحة[5].
- وتعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الإدارة على انها العملية التي يمكن بواسطتها تنفيذ غرض معين والإشراف عليه[6].
- ويرى سيرتو أن الإدارة: هي عملية تحقيق أهداف التنظيم من خلال الأفراد والموارد الأخرى لهذا التنظيم[7].

- ويقول فايل أن معنى أن تدير هو أن تتنبأ وتخطط وتنظم وتصدر الأوامر وتنسق وتراقب[8].
- والادارة في مفهومها العام لها صفة الشمولية، حيث ان إدارة الاعمال التجارية، او إدارة المستشفيات او الفندق او الجامعة تعتمد على الكفاية الادارية والتي ترقى لتقودا المشروع الى اهدافه المنشودة بأقل التكاليف[9].

1 - عبد الله شوقي، إدارة الوقت ومدارس القيادة الإدارية، دار المشرق الثقافي، عمان –الأردن،2006 ص6.

2 - بيان هانئ حرب، مدخل في إدارة الأعمال، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2003، ص26.

3 - سيد الهوارى، الإدارة –الأصول والأسس العلمية، مكتبة عين شمس، القاهرة 1987، ص6.

4 - عبد السلام محمود أبو قحف، مقدمة في الأعمال، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 2003، ص146.

5 - عبد السلام محمود أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 13.

6 - جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال مدخل وظيفي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2000، ص19.

7 - عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2003، ص10.

8 - جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص19.

9 - عبد الكريم الدرويش واخرون، اصول الادارة العامة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ،1977، ص 4.

ويمكن القول ان جميع التعريفات للإدارة تتفق في صفات العمل الإداري السليم وعلى النحو التالي [1]:

- ✓ **الصفة الجماعية**: الادارة للجماعات وليس للفراد .
- ✓ **الصفة التنظيمية**: الادارة ليست منفذة للعمال .
- ✓ **الصفة الهدفية**: للإدارة هدف تسعى لتحقيقه .
- ✓ **الصفة الاجتماعية**: الادارة مسؤولة عن تحقيق هدف للمجتمع عن طريق التوازن بين مصالح الافراد .
- ✓ **الكفاية والفاعلية**: صفة الكفاية الادارية وهي الوصول الى الهدف المنشود داخل التنظيم بأقل تكلفة مادية واقل جهد وقت ممكن.
- ✓ صفة الفاعلية الادارية وهي تقديم أفضل نوعية من الخدمة او النتاج او السلع بسبب المنافسة.

❖ **خصائص الادارة** :هنالك مجموعة من الخصائص والصفات تميز الادارة عن غيرها من العلوم واهمها مايلي[2]:

- ✓ الادارة مرتبطة بالمنظمة، فلا ادارة بدون منظمة .
- ✓ الادارة وسيلة التفاعل بين عوامل الانتاج لتحقيق الاهداف
- ✓ الادارة مجموعة من المبادئ والأسس العلمية والعملية .
- ✓ الادارة نشاط مستمر ما بقيت المنظمة .
- ✓ الادارة هرمية الشكل في زيادة الوظائف الادارية الى قاعدة الهرم.

2.3.I- مفهوم إدارة المشاريع:

تُعتبَر المشاريع واحدةً من الوسائل التي تتطوَّر بها المنظَّمات، والمجتمعات وتحقق التنمية الشاملة بغضّ النظر عن كونها مشاريع خدميّة أو ربحيّة أو انتاجية، علماً بأنّه ينبغي على العاملين في المشاريع أن يكونوا مُتمتِّعين بالمهارات الأساسيّة؛ لاختيار المشروع وإدارته، بالإضافة إلى امتلاكهم للمعلومات التي ترتبط بهدف المشروع، وكيفيّة تخطيطه ومراحله، وتنظيم عناصره وتقييم الأنشطة المتعلِّقة به. ومن الجدير بالذكر أنّ لإدارة المشاريع أهمّية كبيرة؛ حيث تساهم في تحويل الافكار الى واقع عملي. وفيما يتعلَّق بإدارة المشاريع، فقد وردت العديد من التعريفات التي ترتبط

1 - محمد قاسم القروي، مبادئ الادارة النظريات والعمليات والوظائف، دار وائل، عمان، 2001، ص 28.

2 - محمد عبد الفتاح الصيرفي، مبادئ التنظيم والادارة، دار الناهج، عمان، 2006، ص 2.

بها، ولقد تعددت تعاريف ادارة المشاريع وفقا لوجهات نظر مختلفة واعتبارات بيئي وسوف نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- تعرف إدارة المشاريع بانها الوظيفة الإدارية التي تتضمن مسؤولية تحديد الاهداف والتنظيم والتخطيط والجدولة الزمنية، والميزانيات التقديرية وآليات التنفيذ والرقابة، لتحقيق المعايير الفنية والزمنية والمالية لمشروع[1].
- وتعرف «كفن الإخراج والتنسيق في مجال الموارد البشرية والمادية خلال عمر المشروع عن طريق استخدام تقنيات الإدارة الحديثة لتحقيق أهداف محددة سلفا في إطار التكلفة والوقت والجودة المحددة[2]."
- ومعهد المعايير البريطاني يعرف إدارة المشاريع بأنّها" :التخطيط والرصد والسيطرة على جميع جوانب المشروع وتحفيز جميع المعنيين لتحقيق أهداف المشروع في الوقت المحدد والتكلفة والأداء[3]."
- ومعهد إدارة المشاريع الأمريكي يعرف" إدارة المشروع على انها تطبيق المعارف والمهارات، الأدوات والتقنيات على أنشطة المشروع لمواجهة متطلباته[4]."
- وتعرف إدارة المشاريع على أنها التخطيط والتوجيه والمراقبة للمصادر المادية والبشرية لمواجهة القيود المتعلقة بالتقنية والتكلفة والوقت[5].
- كما هي مجموعة من النشاطات المنظمة والموجهة نحو توظيف أمثل، واستغلال أفضل للموارد المناسبة، والهادفة إلى تحقيق أهداف المشروع المحددة بوضوح، وذلك بالاعتماد على شتى طرق وأساليب الكفاية والفاعلية ضمن مجموعة محددة من الشروط أو القيود[6].
- و تعرف إدارة المشاريع على أنّها العملية المتكاملة التي تشمل التخطيط وتنظيم الموارد واستغلالها بالشكل الأمثل من أجل تنفيذ أعمال مشروع محدد من مرحلة البداية إلى مرحلة النهاية بالشكل المطلوب، وهناك مجموعة من العناصر التي يتضمنها تعريف إدارة المشاريع، والتي من خلالها تصل هذه المشاريع إلى أهدافها المخطط إليها مسبقًا، ومن أبرز هذه العناصر: الموارد البشرية، والموارد غير البشرية، ورأس المال الخاص بالمشروع، والوسائل

1 – غالب عباسً، أساسًات إدارة المشارًع المتكاملة، المطابع المركزًة، عمان، 1997، ص8.
2- HAROLD KERZNER، Project Management (A systems Approach to Planning، scheduling، and controlling)، John Wily & Sons، tenth edition، United States of America, 2009، p4 .
3- Ralph L. Klein، Inurin S. Ludin, Project Management Practioner's Handbook, American Management Association AMACOM, United States of America, 1998, p9.

4 –معهد إدارة المشروعات، الدليل المعرفي لإدارة المشروعات، الطبعة الرابعة، 2008، من الموقع: www.pmi.org تاريخ الاطلاع: 2017 /01/08

5 – د .علي العلاونة ، محمد عبيدات ،عبد الكريم عواد ، بحوث العمليات في العلوم التجارية ، الطبعة ألأولى، دار المستقبل للنشر و التوزيع ،عمان – الأردن ،2000 ، ص 3.

6 – د. حسن إبراهيم بلوط، مرجع سبق دكره، ص 2.

التقنية التي يتم استخدامها في آليات تنفيذ المشروع بمراحله المختلفة، فضلًا عن ملكية المشروع التي تعود إلى جهة بعينها، ويمكن لإدارة المشاريع أن تكون متخصصة بمشروع يتم لمرة واحدة، أو قد تكون متعلقة بمشروع طويل الأمد يحوي نشاطًا مستمرًا[1].

- ويدخل في تعريف إدارة المشاريع وجود أنواع مختلفة من المشاريع التي يهدف القائمون عليها إلى تنفيذها بالشكل الذي يُحقق الأهداف التي وُضعت من أجله، ومن أبرز هذه الأنواع: المشاريع الهندسية، ومشاريع البناء، ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، والمشاريع المتعلقة بالرعاية الصحية، وهناك بعض الخصائص التي تتميز بها الأنواع المختلفة من المشاريع عن بعضها البعض تبعًا لوجود اختلافات في الأهداف، وما يرتبط بذلك على صعيد تنفيذ هذه المشاريع من بدايتها إلى مرحلة تسليم المشروع، ويقوم على إدارة المشاريع بمختلف أنواعها مدير المشروع الذي تُناط به مهام تحديد الأولويات، وطرق التنفيذ، ومراقبة الأداء، واختبارات الجودة[2].

وإدارة المشاريع هي عملية إعداد وتخطيط وتنفيذ ومراقبة عمل فريق ما، وذلك لتحقيق أهداف معينة وبالاعتماد على معايير نجاح محددة ضمن إطار زمني محدود، والتحدي الرئيسي في إدارة المشاريع هو تحقيق جميع أهداف المشروع ضمن القيود الموجودة، وتشمل هذه القيود: نطاق المشروع، ومدته الزمنية، والجودة، والميزانية. أما التحدي الآخر والأكثر صعوبة فيتمثل في توزيع المدخلات على نحو الأمثل واستخدامها لتحقيق الأهداف المحددة مسبقًا. ويتلخص الهدف من إدارة المشاريع في إنتاج مشروع متكامل.

وتشمل إدارة المشاريع على عناصر تتمثل فيمايلي[3]:

- ✓ الوقت: حيث يعتبر من أهم عناصر إدارة المشاريع، فإنجاز المشاريع المطلوبة في الوقت المحدد يزيد ثقة العملاء، بالإضافة إلى توفيره الكثير من المصروفات المكلفة على الشركة.
- ✓ التكاليف: والمقصود بها مراقبة التكاليف والأمور المالية من أجل زيادة إنتاج الربح.
- ✓ الموارد البشرية: من أهم عناصر إدارة المشاريع متابعة عمل الموظفين لتقييم الأداء وعملية الإنتاج بصورة منتظمة ومستمرة.

1- https://www.investopedia.com/ Project Management2017/03/20 تاريخ الاطلاع

2- https://www.thebalancecareers.com/ How to Successfully Manage Your First Project 2017/03/20 تاريخ الاطلاع.

3- www.mawdoo3.com2017/03/20 / إدارة المشاريع تاريخ الاطلاع

- ✓ المهام: وتعني متابعة المهام الخاصة بإنجاز المشروع في الوقت المناسب والتكلفة المناسبة، حيث يجب متابعة جميع خطوات المشروع من الأمور الصغيرة الأولية وحتى الوصول إلى النقطة النهائية، والعمل قد يكون بسيطاً أو معقداً.

وأهداف إدارة المشاريع لا تعتبر أهداف متشابهة في كل المشاريع، حيث إنها متنوعة ومتعددة لكل مشروع حسب ميزانيته وطبيعته، إلا أن أهداف إدارة المشاريع العامة هي[1]:

- ✓ زيادة الانتاجية.
- ✓ تقليل التكاليف.
- ✓ الحد من المصاريف.
- ✓ إنهاء المشروع في الوقت المحدد المتفق عليه.
- ✓ إنجاز المشروع حسب الميزانية المقررة.
- ✓ تنفيذ جميع المتطلبات مثل: ضمان الجودة.
- ✓ إرضاء جميع أطراف المشروع من العميل إلى فريق المشروع.

وتعتمد المشاريع على استخدام مجموعة من أنواع الإدارات المتخصصة في إدارتها، وتتنوّع أشكال إدارات المشاريع وفقاً لطبيعة كلّ مشروع، وفيما يلي أهمّ أنواع إدارة المشاريع[2]:

- ➢ **إدارة المشروع الأساسيّة:** هي من أكثر أنواع إدارة المشاريع انتشاراً، وتعتمدُ على دور مُدير المشروع الذي يمتلك السلطة في تطبيق الوظائف الإداريّة للمشروع، وتشمل التوجيه، والتنظيم، والرقابة، والتخطيط، وينسق مدير المشروع العمل بشكلٍ مباشرٍ مع أيّ مستوى في المنشأة؛ من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف الخاصة في المشروع .
- ➢ **إدارة البرنامج:** هي من المصطلحات الإداريّة التي تُستخدم بشكلٍ متزامنٍ مع إدارة المشاريع؛ وذلك نتيجةً للتشابه بين المشاريع والبرامج، وفقاً للأمور الآتية :تسعى كلٌّ منهما إلى تحقيق أهداف يترتب عليهما إنجازها .تهتمُّ كلٌّ منهما في المدّة الزمنيّة المخصصة لتحقيق الأهداف وتعتمد كلٌّ منهما على وجود خُطط عمل وميزانيات ماليّة لتحقيق أهداف معينة .

1-https://www.umc.edu.dz/images/Guide-du-montage-de-projets-europens.pdf// تاريخالاطلاع2017/03/20

2-https://www.study.com/academy/lesson/what-is-project-management-definition-examples.html2017/03/20 تاريخ الاطلاع .

- **إدارة المخاطر الجديدة:** هي نوعٌ من إدارات المشاريع المطبقة في المنشآت وتهتمّ بالمستهلكين عن طريق تقديم منتجات جديدة لهم، وتمّ الاتّفاق على هذا المصطلح من خلال دور فريق إدارة المخاطر في المنشأة، والذي يَسعى إلى إيجاد أسواقٍ جديدة تتناسب مع مصادر وقدرات المنشأة.

والمشاريع الصغيرة هي مشاريع ذات ملكية وإدارة مستقلة، وهي تشكل النسبة العظمى من المشاريع في الأسواق العالمية، كما أنها تساهم في الازدهار والنمو الاقتصادي وتعزز الابتكار وتخلق فرص العمل. وتمتلك المشاريع الصغيرة أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة، وخصوصًا بسبب دورها في خلق فرص العمل. وبسبب حجمها الصغير، فإن المشاريع الصغيرة تتأثر بشكل كبير بالمدراء التنفيذيين والمالكين والمؤسسين. وإن مهام المدراء التنفيذيين في المشاريع الصغيرة لا تقل صعوبة عن المشاريع الكبيرة، فهي تتطلب أن يقوم المدير التنفيذي بتخصيص وقته وطاقته وجميع موارده لإدارة المشروع وعادةً ما يكون المدير التنفيذي ومهاراته الاستراتيجية والقيادية هي سبب نجاح المشروع أو سبب فشله.

3.3.I- قواعد نجاح إدارة المشاريع:

يوجد مجموعة من القواعد التي تساهم وتلعب دور كبير في نجاح إدارة المشروع وتجنب الفشل، وللوصول الى نجاح إدارة المشاريع لا بُدّ من توفُّر عدّة عوامل وهي[1]:

- ✓ إدراك أنّ المشروع ليس عملاً روتينيّاً .
- ✓ تحديد التكاليف الكُلّية للمشروع.
- ✓ إدراك وجود خطورة في كلّ مرحلة من مراحل المشروع، حيث لا بُدّ من الاهتمام بالإدارة الناجحة للمخاطر، ممّا يعني تحقيق الأهداف المنشودة من المشروع وتجنب المخاطر.
- ✓ توفُّر فريق عمل تقنيّ مُتخصِّص .
- ✓ وضع موعد مُحدَّد لإنهاء المشروع .
- ✓ التركيز على توقُّعات مالك المشروع، ومُتطلَّباته التي يرجو تحقيقها من المشروع .
- ✓ الحرص على أن يكون المشروع فريداً بحيث لا يمكن تكراره.
- ✓ وجود أهداف مُحدَّدة مُسبقاً.

1 – يورك برس، ادارة المشروعات، سلسة المميزون الاداريون، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية لنشر، القاهرة،2007، ص-ص:33-39.

- ✓ وضع خطة شاملة قابلة للتحقيق: يُعدّ وجود خطة كاملة ومفصّلة للمشاريع أمرًا أساسيًا؛ لكي يتم ضمان النجاح لأي مشروع فالخطة تساهم في قيادة المشروع، فهي تقوم بالربط بين الهدف الأساسي والمهام والموارد والمتطلبات وجدول عمل المشروع، وبدون الخطة من المستحيل قيادة مجموعة العمل لإنجاز الهدف المشترك[1].
- ✓ تحديد مقدار الموارد اللازمة لتنفيذ المشروع: بدون العمالة اللازمة وتوفر رأس المال والمعدات لإتمام المشروع لا يمكن بدونها إتمام المشروع بنجاح.
- ✓ امتلاك جدول أعمال واقعي: عدم وجود جدول أعمال واقعي لا يمكن النّجاح، وسوف يتم هدر الوقت قبل التمكّن من المحاولة مرة أخرى، حيث يمكن تشغيل الكثير من الأيدي العاملة وشراء الكثير من الإمدادات، لكن لا يمكن إيجاد الكثير من الوقت.
- ✓ امتلاك القدرة على القيادة الإدارية الفعالة: يجب على مدير المشروع أن يحافظ على الدور القيادي، فهو يحتاج على أن يكون قائد أو عضو من أعضاء فريق العمل في آن واحد، ولا يجب أن يكتفي فقط بالتخطيط والمتابعة والسيطرة على المشروع، إنّما يجب أن يكون مصدر للحكمة والتحفيز لفريق عمل المشروع[2].
- ✓ بناء أفضل فريق ممكن للعمل: يُعدّ فريق العمل الذي يتَّصف أفراده بالمهارة والرغبة في العمل والتنظيم الجيد، هو أساس النّجاح وهذا الفريق هو عبارة عن عدد من الأفراد يتوجّب إيجادهم؛ لأنّ الوصول إلى فريق عمل متكامل لا يتم اكتشافه من المرة الأولى، فالفريق الجيد يتم بالاختيار الجيد غير أنّ ممن يتم اختيارهم قد يتوضّح أنهم غير كفوئين، فيجب التحقق من أن يبقى فريق العمل محتفظ بالسرعة والذكاء والطموح[3].
- ✓ الحصول على الدعم المستمر من طرف المعنيين بالمشروع: يتطلب الحصول على موافقة المعنيين الأساسيين بالمشروع قبل البدء بهِ، ويحتوي على مهارات التواصل ومهارات التفاوض. والمقصود بهذه القاعدة الحصول على الموافقة الرسمية من كل من يشاركون بالموارد.
- ✓ الحصول على الإجماع بشأن نتائج المشروع: حتى يُعدّ المشروع ناجحًا يجب أن تكون له أهداف معينة وواضحة تعمل على تحديد شكل المشروع عند تنفيذه، وليس المطلوب فقط هو تحديد ما يراد تنفيذه، لكن

1-Emmanuel Djuto, management des projets Techniques d'évaluation, analyse, choix et planification, L'armattan, paris, 2004, p30.

2 - د. نعيم نصير، إدارة و تقييم المشروعات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان ،2005، ص 15.

3- د. عبد الستار محمد العلي، مرجع سبق ذكره، ص12.

يجب أن يتم الإجماع من أطراف المشروع وفريق العمل على أنّ الأهداف والتوقعات هي المناسبة والصحيحة[1].

- ✓ إخبار كل الأطراف العاملين بالمشروع بأي شيء يعزم تغيره، بما يحقق من تقدم المشروع والمشكلات التي تواجهه، وما يتم تنفيذه من تغيير، حتى يبقى كل الساهرين على المشروع على نظرة موحدة للمشروع.
- ✓ مراجعة وتطوير المشروع :يتوجب على المدير القيام بتحليل سير العمل في المشروع في سبيل تطويره وتحسينه بشكل مستمر.
- ✓ وضع الجداول الزمنية :يتوجب على مدير المشروع تحديد الوقت اللازم لإنجاز المشروع، ووضع جداول زمنية محددة لكل المهام التي يجب انجازها.

I.4.3- أهمية الإدارة للمشروعات الصغيرة:

تعتبر المشروعات الصغيرة إحدى الوسائل الرئيسية التي تعتمد عليها المؤسسات والشركات الكبرى في إطار خططها التوسعية للإنتشار وزيادة معدلات الإنتاج والدخول في أنشطة واستثمارات جديدة تساعدها على غزو السوق وتحقيق اعلى معدلان المنافسة. وإدارة المشروعات الصغيرة هي مجموعة من الأنشطة التي يتم القيام بها بواسطة طاقة موجهة وخلال فترة زمنية محددة لخدمة أهداف موضوعة ومتفق عليها[2]. ويمكن اعتبارها على انها نشاط يتم خلال فترة مؤقتة ويكون الهدف منه إنتاج سلعة أو تقديم خدمة وينتهي عند اكتمال المشروع وتحقيق هدفه. وتعني إدارة المشروعات الصغيرة أيضًا القيام بعدد من التطبيقات التقنية و المهارية والتنفيذية لتحقيق أهداف محددة ومعروفة لجميع العاملين في المشروع. ويشير مصطلح إدارة المشروعات الصغيرة إلى توظيف الموارد بالشكل الأمثل من خلال الوسائل والأساليب المختلفة بهدف تحقيق أهداف المشروع ولكن يشترط الإلتزام بالقواعد واللوائح.وكان من المعتقد حتى زمن قريب ان المشروعات الصغيرة لا تحتاج إلى اهتمام بالغ بالإدارة، بل تحتاج إلى قسط بسيط من الاهتمام فهذا اعتقاد خاطئ[3]، فالمشروعات الصغيرة تحتاج إلى إدارة منظمة وذلك لكونها أصبحت هذه المشروعات عصب الاقتصاد الوطني لكثير من البلدان. ويمكن تلخيص أهمية إدارة المشروعات الصغيرة في الآتي :

1 – د. سعد صادق، مرجع سبق ذكره، ص09.

2- Roman Daniel، Managing projects: A Systems Approach، New York، Elsevier, 1986, p 421.

3 - George. R .Terry, Stephen G. Francelin, les Principes du management, Philippe de la vergne, 8éme edition economica, Canada, 1985, p 218.

- ✓ هي المسؤولة عن تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد، وتوفير مقومات الإنتاج وتحسين ظروف العمل[1].
- ✓ هي المسؤولة عن بقاء واستمرار المنظمة من خلال القدرة على مواجهة التحديات وحل المشكلات بأنواعها المختلفة.
- ✓ يقع على عاتق الإدارة مسؤولية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمشروع.
- ✓ يقع على عاتقها تلبية واشباع حاجات أطراف المتعامل معها.
- ✓ إن الإدارة هي المسؤولة عن التعامل مع التغير المستمر في حاجات المجتمع .
- ✓ الإدارة هي الأداة الأساسية لتسيير عمل تلك المشروعات.
- ✓ تقوم ادارة المشاريع الصغيرة بتحويل الأفكار التي تم التخطيط لها إلى واقع عملي.
- ✓ تساعد ادارة المشاريع الصغيرة في تفعيل الإستخدام الأمثل لموارد ومعطيات المؤسسة في الاتجاهات الصحيحة.

و إدارة المشروعات الصغيرة أهم الأمور اللازمة لنجاح هاته المشروعات، ومن بين أهم خطوات ادارة المشروعات الصغيرة هي الإدارة السليمة للمشروع، ومن الجدير بالذكر أن هناك الكثير من الأشخاص الذين يفشلون في مشروعاتهم وهذا يرجع بصورة كبيرة إلى الفشل في الإدارة، ، وبالتالي فإن الإدارة السليمة هي أهم خطوات نجاح المشروعات.و فن الادارة السليمة للمشروعات الصغيرة من الفنون التي يستخدمها كل الناجحين في المشاريع الناجحة، ولذلك فمن المهم الاعتماد على فنون الادارة السليمة للمشروعات الصغيرة من أجل الحصول على الربح الذي يحلم به الكثير من الناس، وأصحاب الشركات والمشاريع الجديدة.

I-4المبحث الرابع : تجارب بعض البلدان الناجحة في مجال المشاريع الصغيرة

يعتمد التخطيط السليم على تقييم الخطط والسياسات السابقة؛ لمعرفة نقاط القوة والاستفادة منها، ونقاط الضعف لتجنبها، والبدء في التفكير من حيث انتهى الآخرون للاستفادة من أخطاء تجاربهم ونجاحاتها.

و هده القاعدة العامة في مجال التخطيط تنطبق على التخطيط في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة الذي بدوره يتطلب تقييم الخطط السابقة، أو تجارب الآخرين في حالة وجود خطط أو تجارب سابقة في هذا المجال .هدا و تدل كثرة التجارب الدولية في مجال تنمية المشاريع الصغيرة و تطويرها على اهمية و الدور الكبير الذي تلعبه تلك

1- Pierre G، Bergeron، la gestion moderne، théorie et cas, 2émeImpression، gaeton Morin، canada, 1983، P 20.

المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأية دولة .و يشهد الاقتصاد العالمي على نجاح العديد من تجارب الدول التي اتخذت من المشروعات الصغيرة ركيزة لتحقيق أهدافها التنموية كما يمكن القول بوجه عام أن تلك المشروعات كانت السبب الرئيسي لظهور دول النمو الآسيوية على الساحة العالمية. وفيما يلي عرضا مختصرا لبعض التجارب العالمية الناجحة في هذا المضمار:

1.4.I - تجربة الولايات المتحدة الأمريكية :

تعتبر الولايات المتحـدة الأمريكية من الـدول الأولى التي أولت اهتماما بالمشروعات الصغيرة ، وهذا الاهتمام ناتج عن الظروف التي مر بها الاقتصاد الأمريكي خلال فترة الثلاثينيات، و هي فترة الكساد العظيم، وفترة السبعينيات على أثر الصدمة النفطية و ما ترتب عليها من انتشار للبطالة بين الشباب، و افلاس العديد من الشركات الكبرى، و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أول الدول التي حققت نجاحاً في عالم المشروعات الصغيرة على الرغم مما يتميز به المنظر الاقتصادي العام لها من مشاريع عملاقة وشركات ضخمة وعالمية، إلا أّنها تملك أسطولاً ضخماً من المشروعات الصغيرة المغذية للاقتصاد الأميركي، و حسب المواصفات المحددة من طرف الوكالة الأمريكية لإنعاش المشاريع الصغيرة التي تضم اقل من 100 منصب شغل تشكل 99.7 % من المقاولات الأمريكية، فمن بين 24 مليون مقاولة نجد 15000 فقط تشكل مقاولات كبرى، كما أن المقاولات الصغيرة تساهم ب 70 % في خلق فرص الشغل و بأكثر من 50 % من القيمة المضافة الوطنية[1].

وساهمت السلطات الأمريكية المعنية بتوفير الجو الملائم والدعم المالي والتقني المناسبين لتشجيع هذا القطاع الحيوي في أكبر قوة اقتصادية عالمية، ومن بين المساعدات الممنوحة لهاته الفئة من المشاريع نذكر ما يلي[2]:

- ✓ برنامج لضمان قروض خاصة بالمقاولات الصغرى يتم تدبيره بشراكة مع القطاع البنكي.
- ✓ برنامج رأس مال مخاطر يسهر على تسييره شركات حرة مؤشرا لها من طرف الجهات الرسمية ولها إعفاءات ضريبية ودعم من الدولة.
- ✓ برنامج عام حول المساعدة الفنية في مجال التدبير.
- ✓ برنامج لمساعدة المقاولات الصغيرة في مجال الصفقات العمومية (ضمان حصة من الصفقات، المساعدة التقنية...).

1- ماهر حسن المحروق، وإيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة ة المتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عمان، 2006، ص32.

2 - https://www.Small Business.com./ Développent Centres SBDCs.2016/05/01 تاريخ الاطلاع

- ✓ برنامج لإنعاش الصادرات بالنسبة للمقاولات الصغيرة.
- ✓ منح إعفاءات ضريبية تصل إلى 20% من إجمالي دخل المشروعات الصغيرة.
- ✓ إنشاء العديد من المنظمات الحكومية التي تضم فريقاً من المتخصصين وتهتم بتقديم الاستشارات والتدريب".
- ✓ إنشاء مؤسسة إدارة المشروعات الصغيرة عام 1953، وتهدف إلى المساعدة في إنشاء مشاريع صغيرة ناجحة، وذلك عن طريق تقديم الاستشارات الفنية والمساعدات المالية، فالمساعدات المالية تنقسم إلى نوعين: مساعدات مالية مباشرة عن طريق تقديم قروض من قبل مؤسسة المشروعات الصغيرة، ومساعدات مالية غير مباشرة عن طريق مؤسسات مالية أخرى .
- ✓ تأسيس برنامج تابع لوزارة التجارة الأمريكية يهدف إلى دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة في مجال التجارة الإلكترونية.
- ✓ إنشاء الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال
- ✓ اقامة ندوات وحلقات نقاش لأصحاب المشروعات الصغيرة.
- ✓ مشاركة قطاع التعليم في عملية تدريب واقامة ندوات وملتقيات تشاور لأصحاب المشاريع الصغيرة.

ورغم أن الاقتصاد الأمريكي هو أكبر اقتصاد رأسمالي في العالم، إلا أن تجربته بالمشاريع الصغيرة تعطي دروسًا مهمة للدول التي تسعى لجعل قطاع المشروعات الصغيرة هو المحرَّك لاقتصاداتها، إذ قدمت الدولة نموذجًا مهمًا في حماية هذه المشروعات ومساندتها حتى تتخطَّى كل العقبات التمويلية والتسويقية، حيث أصدرت في عام 1953 قانونًا خاصًا تؤكد به دورها في الحفاظ على تكافؤ الفرص عن طريق حماية مصالح المشروعات الصغيرة، كما تمَّ تخصيص وكالة فيدرالية لمساعدة هذه المشروعات تحت اسم –إس بي إيه–واستفادت حوالي 20 مليون مشروع صغير خلال 50 عامًا من دعم «إس بي إيه»، وساهمت في انتقال عدد من المشروعات الصغيرة إلى مشروعات كبرى مثلما حدث لشركات «آبل»، و«إنتل»، و«فيدرال إكسبريس» و«كومباك» و«أمريكا أون لاين»، فيما تمكنت الوكالة خلال عقد التسعينيات من رفع معدل النموّ السنوي للمشروعات الصغيرة إلى 3.8%، ووصل عدد المشروعات

إلى أكثر من 22 مليون مشروع غير زراعي، وتقوم بتوظيف حوالي 53% من القوى العاملة، كما تحقق 47% من المبيعات الكلية للولايات المتحدة، مساهمة بنسبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، تاركة النصف الآخر للمشروعات الكبيرة[1].ولعبت «إس بي إيه» أيضا دورًا في دعم المشروعات، من خلال توفير متطوع أو مرشد من ذوي الخبرة لكلِّ مشروعٍ صغير، إذ تملك الوكالة ما يقرب من 13 ألف متطوع في مختلف المجالات الاقتصادية، كما تنظِّم آلاف الندوات لرؤساء الشركات الصغيرة الحاليين أو المرشحين لهذا المنصب، بالإضافة إلى إنشاء مركز لتنمية المشروعات الصغيرة بالتعاون مع الجامعات، والقطاع الخاص، والحكومات المحلية كذلك توفر الوكالة الفيدرالية جميع المعلومات اللازمة للمشروعات الصغيرة، عن طريق مراكز معلومات توفر برامج كمبيوتر خاصة بإدارة الشركات، وقواعد بيانات عن أنواع المشاريع[2].

ولم يتوقف دور الـ «إس بي إيه» عند التدريب وتوفير المعلومات فقط، بل إنها لعبت دورًا مهمًا في عملية تمويل المشروعات الصغيرة، وذلك إما من خلال أن تكون الضامن للقرض الذي يحصل عليه مشروع معين، لا سيَّما مع صعوبة حصول مشروع صغير على قرض دون ضمان، وإما عن طريق منح قروض مباشرة للمشروعات الصغيرة، خاصةً تلك التي يديرها النساء، كما يتم التمويل المباشر لمشروعات في مناطق تعاني من مشكلات اقتصادية، أو كوارث طبيعية.وفي نقطة ربما تكون هي أكثر ما يميز التجربة الأمريكية، تدخل الحكومة الفيدرالية الأمريكية كأحد المشترين لمنتجات هذه المشروعات دعمًا لها، وذلك وفقًا لاتفاق مع «إس بي إيه»، فيما يخضع هذا الاتفاق الذي تنفذه الإدارات الأمريكية المختلفة لمراقبة من الكونجرس، لا سيما أن بعض الإدارات تتخطَّى أحيانًا الاتفاق بإتاحة أكثر من 20% من أسواقها للمشروعات الصغيرة، ولدى «إس بي إيه» مكتب يتعامل مع الإدارات الأمريكية المختلفة للدفاع عن مصالح المشروعات الصغيرة، ويخضع لرقابة الكونجرس، كما يعد المكتب تقريرًا سنويًّا حول أوضاع المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة، ونصائح لتحسين المناخ القانوني، والضريبي لهذه المشروعات وتخفيف القيود الإدارية عليها[3].

ومن خلال عرض التجربة الأمريكية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة يتضح بأن السياسة التي تم اتباعها من قبل الحكومة الأمريكية في هذا المجال ترتكز على العناصر التالية:

- تحديد واضح ودقيق للمشروعات الصغيرة.

1 – فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ، 2006، ص38.

2 – مؤيد الفضل، تقييم وإدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص26.

3- https://www.sasapost.com/small-projects-economy2019/01/18 تاريخ الاطلاع

- إنشاء عدة أجهزة وبرامج لإنشاء وتطوير المشروعات الصغيرة.
- إشراك جميع شرائح المجتمع في برنامج الاستثمار في قطاع المشروعات الصغيرة.
- تقديم كافة أنواع الدعم من إقراض وتقديم الخدمات الاستشارية والتسويقية، ومساعدتها على إبرام العقود وصفقات مع الأجهزة والجهات الحكومية، ومنحها إعفاءات ضريبية .
- التركيز على تنمية الموارد البشرية عن طريق إقامة دورات تدريبية لأصحاب المشروعات القائمة والمتوقع إقامتها، وذلك بالتنسيق مع الجامعات والمعاهد ومراكز التدريب.

2.4.I - التجربة اليابانية :

حققت اليابان تقدما كبيرا في مجال الصناعة منذ بداية الستينات حتى أصبحت قوة اقتصادية تنافس صادراتها وإنتاجها كثير من الدول الكبرى وذلك على الرغم من أن اليابان لا تتمتع بمواد أولية أو ثروة معدنية تذكر وتعتمد في إنتاجها على استيراد أغلب مواردها الأولية. ولعل الأساس في نجاح اليابان صناعيا واقتصاديا بالدرجة الأولى هو التكامل المتجانس بين الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة ودعم رجال الأعمال بتسهيل حصولهم على قروض بشروط ميسرة وبإنشاء البنية الأساسية من المرافق والسكك الحديدية للمشروعات التي كانت ترى الدولة أهمية في سرعة إنشائها.و تعتبر اليابان واحدة من الدول المتقدمة التي وضعت خططا و سياسات استراتيجية تهدف إلى تنمية و تطوير المشروعات الصغيرة ، كما أن النمو الاقتصادي الذي حدث في اليابان كان له الأثر الأكبر على تنمية و تطوير المشروعات الصغيرة ، حيث دفع هذا النمو الاقتصادي المتسارع هناك بأن أوكلت الشركات كبيرة الحجم للشركات الصغيرة صناعة جزء كبير من المنتجات التي تحتاجها، الأمر الذي أدى إلى توفير فرص عمل للمشاريع الصغيرة[1].

وكانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للمشاريع الصغيرة ومنح الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع المشاريع الصغيرة. وتعتمد المشاريع الصغيرة بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة، والذي يتجلى في توفير المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية لهذه المشاريع، وحمايتها من الإفلاس بالسماح لها بالحصول على قروض بدون فوائد وبدون ضمانات .وفي عام 1999 تم إنشاء الهيئة اليابانية للمشاريع الصغيرة التي تهدف الى توفير المساعدات للمشاريع الصغيرة سواء كانت مساعدات فنية أو تمويلية أو إدارية أو تسويقية[2] .

1 – فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص147.
2 –عبد العزيز مخيمر، احمد عبد الفتاح عبد العليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2000، ص 43.

وقد وضعت الحكومة اليابانية سياسة ثابتة لتطوير المشروعات الصغيرة، لتصبح هذه المنشآت ذات قدرة تنافسية عالية. وقد تمثلت هذه السياسة في قيام الحكومة باتخاذ الإجراءات التالية[1]:

1. إصدار قانون للمنشآت الصغيرة وقانون آخر للجمعيات التعاونية.
2. التشخيص العملي لمشكلات الصناعات الصغيرة وتوفير الإرشاد الفني من مؤسسات البحث للمنشآت الصغيرة.
3. إنشاء معهد خاص لتعليم وتدريب العمالة بالمنشآت الصغيرة.
4. إنشاء مركز للإعلام القومي للمنشآت الصغيرة.
5. إصدار قانون بشأن تحسين إدارة التوظف الهادفة الى توفير القوى العاملة للمنشآت الصغيرة.
6. إصدار قانون بشأن الإجراءات الاستثنائية لزيادة التطور التكنولوجي للمنشآت الصغيرة.
7. إصدار قانون تطوير مقاولات الباطن مع المنشآت الصغيرة.
8. إنشاء بعض المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشاريع الصغيرة.
9. إلزام الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية ان يكون نصيب الشركات الصغيرة ليس بأقل من 30 %من قيمة المناقصة.
10. إعداد برامج تدريبية إدارية وفنية خاصة بالمشاريع الصغيرة يقوم بها معهد خاص بالمشاريع الصغيرة.
11. قيام هيئات حكومية تعمل على تشجيع المشاريع الصغيرة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها، وذلك بإقامة المعارض الدولية ومعاونتها على تسويق منتجاتها.
12. إلزام القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمشاريع الصغيرة للحصول على العقود الحكومية.
13. الإعفاء من ضريبة الدخل لفترات زمنية محددة قابلة للتجديد، وتوفر نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المشاريع الصغيرة، ونظام ضريبي آخر يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.

1-حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، مؤسسة النشر حسين عبد المطلب الأسرج، مصر2006، ص ص -22-23.

14. تسهيل الحصول على قروض بنكية بشروط ميسرة، وايجاد نظام ضمان القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة وتتضح العناية الفائقة للحكومة بهذه النوعية من المشاريع من خلال التأمين على المشاريع الصغيرة خوفا من مخاطر الإفلاس، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسة مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية[1].

وتوضح الإحصائيات أنه في الفترة 1984 -1996 ساهمت المشروعات الصغيرة في تغطية احتياجات المؤسسات الكبرى بنسبة 72%من المستلزمات الصناعية المعدنية، ونسبة 76 %من حاجيات الصناعات الهندسية، ونسبة 79 %من حاجيات الصناعات الكهرو منزلية.كما ساهمت بنسبة 30 %من إجمالي الصادرات الصناعية اليابانية، وتوفر منتجات وسيطي تقدر بـ % 20من صادرات المؤسسات الصناعية اليابانية. أما في مجال التشغيل فإن المشروعات الصغيرة في اليابان تساهم بنسبة 4,84 %في حجم العمالة في القطاع الصناعي في الوقت التي تساهم فيه المشروعات الكبيرة في تشغيل العمالة في اليابان سوى21% من إجمالي عدد العمالة بها[2].

وقد أدى دعم الحكومة الموجه نحو المشاريع الصغيرة إلى الإنتاج بجودة عالية تبعاً للمواصفات العالمية، مما أدى إلى اعتماد المشاريع الكبرى على إنتاج المشاريع الصغيرة بدلاً من استيرادها من الخارج .وقد عملت الحكومة اليابانية على تشجيع المشاريع الكبيرة على التكامل مع المشاريع الصغيرة وتحديث ما لديها من آلات ومعدات وتنظيم العلاقة بين أصحاب المشاريع والعمال.

3.4.I - التجربة الكورية الجنوبية :

تعتبر كوريا الجنوبية من الدول التي شهدت تحول اقتصاديا جوهري، ففي السابق كانت تصنف من الدول النامية و اقتصادها يعتمد على إنتاج سلعة زراعية واحدة وهي الأرز، وتعاني من نقص خلفته الحرب الكورية في الموارد الطبيعة الاقتصادية ومشاكل الفقر والبطالة والتخلف في الخمسينات، إلا أنها فيما بعد أصبحت تصنف ضمن الدول المتقدمة، وهذا راجع إلى تطبيقها لمجموعة من الخطط والسياسات والبرامج الاقتصادية، التي كان هدفها الأساسي هو الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة، حيث كانت تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة من ضمن تلك الخطط والسياسات التي انتهجتها حكومة كوريا الجنوبية منذ فترة الستينيات القرن الماضي [3].

1 – أحمد محمد لقمان، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، ورقة مقدمة لمؤتمر العمل العربي الدورة45.ص، 2008 مصر، ص22.

2 – يمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، 2006، ص257.

3- https://www.colombo-plan.org/ Economy South Korea. / Sung-Young تاريخ الاطلاع2019/01/18

وكان اقتصاد كوريا الجنوبية قبل نهضتها الاقتصادية يعاني من التخلف والركود، وتعتبر المشاريع الصغيرة بمثابة جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الكوري الجنوبي، ويصل عددها حاليا الى أكثر من 3 مليون منشأة، تشكل نسبة 99.80% من المجموع الكلي للمشاريع العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية، وتوظف نحو.10 مليون عامل من أصل 12.04مليون عامل، أي نحو 87% من مجموع القوى العاملة في كوريا عام 2003م وتساهم بنحو 8,52% من إجمالي القيمة المضافة المتولدة في هذا القطاع[1].

والمشاريع الصغيرة تمثل 4.99 %من مجموع المشاريع العاملة في الصناعات التحويلية، بنسبة مساهمة تقدر بـ 9.12 %من إجمالي القيمة المضافة الناتجة عن هذا القطاع، أما فيما يتعلق بقطاع الخدمات فتقدر نسبة التوظيف في المشاريع الصغيرة ما يعادل .8 %من مجموع القوى العاملة في هذا القطاع، في حين تشكل هذه المشاريع ما نسبته 8.88 %في قطاعي التجارة والفندقة، ومساهمة في التوظيف بنسبة % 1.83و3.81 %على التوالي حسب إحصائيات سنة2013 [2].

ولقد أعدت حكومة كوريا الجنوبية مشروعا لتطوير المنشآت الصغيرة، وقد اعتمد المشروع على تقديم المساعدات الفنية لتطوير الصناعات الصغيرة بإنشاء المؤسسات الفنية والمالية التي تقدم الدعم لهذه النوع من الصناعات. وقد منحت الدولة حوافز وإعفاءات ضريبية لنشر الصناعات الصغيرة تمثلت فيما يلى[3]:

1. إعفاءات ضريبية للشركات الصغيرة من الضرائب لمدة أربع سنوات بعد تكوينها وإعفائها من 50% من الضرائب لمدة سنتين بعد ذلك.
2. تخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة، حيث توجد أنواع معينة من الدخول لا تدخل ضمن الوعاء الضريبي منها الدخل العائد من نقل التكنولوجيا والخدمات الفنية.
3. الائتمان الضريبي، حيث يتم خصم نسبة مئوية محددة من تكلفة الاستثمارات أو نفقات معينة من الوعاء الضريبي. ومن أمثلة ذلك الاستثمار في التكنولوجيا وتنمية الموارد وإدخال التكنولوجيا الجديدة وخدمات البحوث والتطوير.

وقد أنشأت كوريا الجنوبية هيئة تطوير الصناعات الصغيرة لتقوم بعدد من المهام أهمها[4]:

1 -Yank Junsok, Small and Medium Enterprises (SME) Adjustments to information Technology (IT) in Trade Facilitation: The South Korean Experience, Asia-Pacific Research and Training Network on Trade working paper, South Korean South Korean, 2009, p143.

2 https:// www.mss.go.kr/site/eng/main.do2017/03/28 تاريخ الاطلاع

3 - الصوص سمير، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة – نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، مكتبة محافظة قلقيلية،2010، فلسطين، ص36.

4- Wiseman C.H، Incoming Foreign Direct Investment in South Korea: Trends and causes after 1990, University of Amsterdam, Amsterdam, 2012, p31.

1. توفير معلومات حديثة عن التكنولوجيا المحلية والأجنبية عن طريق المطبوعات وشبكات المعلومات الهاتفية.
2. الاعفاء الجمركي التام أو نسبة 80% لجميع المعدات والأجهزة المستوردة لمعاهد البحوث وتعاونيات التكنولوجيا الصناعية أو لإدارات البحوث والتطوير في المنشآت الصناعية.
3. اعفاء العينات المستوردة للاستعمال في تصنيع منتج أو تكنولوجيا جديدة من ضريبة الاستهلاك الخاصة.

والتجربة الكورية الجنوبية في مجال تأسيس ودعـــم المشاريع الصغيرة ارتكزت على مجموعة مـــن الخطوات والتي يمكن تصنيفها في ثلاثة مجموعات وهي[1]:

- **الأولى**: إنشاء مؤسسات وهيئات تدعم المشروعات الصغيرة في مجالات :التمويل، الإنتاج، التسويق، التدريب، دعم الابتكار والتجديد
- **الثانية**: إصدار القوانين والتشريعات التي تشجع وتنظم عمل تلك المشاريع.
- **الثالثة**: تقديم مجموعة من التسهيلات والحوافز.

و من النتائج التي حققتها خطط التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية والمعتمدة على سياسات دعم المشروعات الصغيرة هي: تحقيق الاقتصاد الكوري معدل نمو يتراوح ما بين 1 %و9 %سنوياً، والانضمام إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام 1996 .و ساهمت المشروعات الصغيرة في زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل، بالإضافة إلى زيادة حجم الصادرات وفي السبعينات ساهمت مع الشركات الكبرى في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي فترة الثمانينات وحتى منتصف التسعينيات ساهمت في تحسين هيكل الصناعة والقدرة على التكيف مع التطورات التكنولوجية. ومند أواخر التسعينات إلى الوقت الحاضر تعتبر كوريا الجنوبية رائدة في مجال الابتكار والتجديد وقطاع المشاريع الصغيرة[2]. ويمكن القول إن كوريا الجنوبية قد استطاعت أن تبني اقتصادا الشراكة بين المشاريع الصغيرة والمشاريع الكبيرة والعمالقة، هذا بدوره خلق اقتصادا قوي وعزز روح المبادرة والابتكار والتجديد بفضل السياسة المتوازنة للحكومة الكورية في مجال دعم هذه المشاريع.

والمشاريع الصغيرة كان لها دوار مهما في عملية التنميةً الاقتصادية والاجتماعية في كوريا الجنوبية، حيث كان أحد أهم أدوات نجاح التجربة الاقتصادية التنموية في كوريا الجنوبية .وحظيت المشاريع الصغيرة في كوريا الجنوبية برعاية كبيرة من قبل المؤسسات المحلية والحكومات، بإصدار التشريعات وصياغة السياسات التي حققت لها الاستقرار

1- الجوراني عدنان، دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية لمدة 1965-2005، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3411، دمشق2011، ص9.

2 -Chung، Y.I، South Korea on the Fast Line Economic development and Capital Formation، Oxford university press، england,2007, p13.

والحماية والنمو وانشاء المؤسسات والأجهزة التي تقوم بإمدادها بالقروض اللازمة ومساعدتها على تسويق منتجاتها، وحمايتها من التعثر والافلاس. هذا وانتهجت كوريا الجنوبية عدة سياسات لدعم المشاريع الصغيرة تمثلت على وجه الخصوص بالإعفاء من الضرائب، والنظم التمويلية المساندة، بالإضافة إلى التدريب والتأهيل والاستشارات الفنية والاقتصادية.

I.4.4 - التجربة الهندية :

تعتبر التجربة الهندية من التجارب القديمة التي ارتبطت بداياتها برؤية غاندي تجاه مقاومة الاحتلال البريطاني للهند، والتي ارتكزت على فلسفة الاعتماد على الذات اقتصادياً وزيادة فرص التوظيف للمواطنين، من خلال تبني فكرة المشاريع الصغيرة.و يشكل تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة من أهم الموضوعات التي اعطيت لها اهتمام كبير في الهند من خلال السياسة الصناعية القومية في الهند ويرجع هذا الاهتمام إلى رغبة الحكومة في تشجيعها وتنميتها كإحدى الوسائل التي تواجه البطالة والفقر التي يعانى منهما أغلب الشعب الهندي ، فالمشروعات الصغيرة تقدم أكبر عدد ممكن من فرص العمالة بعد قطاع الزراعة مباشرة ومن هنا فقد احتل هذه النوع من المشروعات مكاناً بارزاً في الاقتصاد الهندي[1] .و إن قصة نجاح الهند لم تأت من فراغ و إنما اقترنت بنظام ديمقراطي يشجع ويحمي المشاريع الصغيرة.، فسر نجاح الهند يكمن في استغلال أبسط ما تتوفر عليه اليوم للوصول إلى أعظم ما يصبو إليه العالم بالغد[2].

وكبداية نحو الاهتمام بهذه المشروعات طبقت الهند في عام 1984 فكرة من خلال المركز القومي للأبحاث والدراسات وتتمثل هذه الفكرة في إنشاء مؤسسة فنية او معمل ابحاث متخصص يقوم بمساعدة اصحاب المشروعات الصغيرة من المستثمرين الجدد وتوفير المساعدات الفنية والتقنية والتسويقية لهم خلال فترة زمنية محددة تتراوح عادة ما بين ثلاث الى خمس سنوات مما يعمل على إخراج عناصر جديدة من شباب رجال الاعمال والمنظمين يتمتعون بمهارات تدريبية متطورة تساعدهم على تطوير مشاريعهم لمواكبة التطور العالمي في تكنولوجيا المشروعات الصغيرة ، و قد اتخذت الحكومة الهندية وطيلة خمسين سنة المنصرمة عدة إجراءات وتدابير لتطوير وتنمية المشاريع الصغيرة يمكن إيجاز أهمها كالتالي[3]:

1 – د هالة محمد لبيب عنبه، ادارة المؤسسات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2002، ص16.

2 – بريبش السعيد، طبيب سارة، "التجمعات الصناعية كبديل استراتيجي لبرامج التنمية التقليدية في الدول الناشئة "، الملتقى الدولي حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها، جامعة قالمة، يومي 0 و8 ماي 4911، ص 15.

3 – أحمد عارف العساف وآخرون، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 666.

- ✓ تنظيم المعارض التجارية، وانشاء جمعيات تعاونية لخدمة العملاء،
- ✓ تقديم قروض ميسرة بأسعار فائدة تفضيلية لصغار الصناع والحرفيين من خلال المصارف التجارية؛ وبنك الهند للتنمية الصناعية، والبنوك التعاونية، والبنوك الإقليمية؛
- ✓ منح إعانة رأسمالية من الحكومة المركزية في حدود 10 %من قيمة الاستثمارات الثابتة للمشاريع الصناعية الجديدة؛
- ✓ تطبيق أسعار تفضيلية في عقود الشراء الحكومية المبرمة مع المؤسسات الصغيرة بفارق سعر 10%؛
- ✓ توفير المعدات المستوردة والمحلية بنظام التمويل التأجيري؛ وانشاء غرف عرض في الخارج.

وقد تم توفير التمويل اللازم للمشروعات من خلال مجموعة من الموارد تتمثل في:

- ❖ الإعانات المقدمة من الضامنين كمساهمات عن طريق المؤسسة العلمية والمؤسسات التمويلية والدعم المباشر من الدولة.
- ❖ الهبات والتبرعات.
- ❖ العائد على الاستثمار.
- ❖ المقابل المادي للخدمات التي تقدمها المؤسسة لأعضائها.
- ❖ رسوم العضوية في نظام.

و قامت الحكومة الهندية أيضا بتوفير البنية الأساسية للمشروعات الصغيرة من خلال إقامة المجمعات الصناعية التي تشمل شبكات توزيع المياه والاتصالات ومعامل مراقبة الصرف والتلوث، والبنوك والموارد الخام، ومنافذ التسويق والخدمات التكنولوجية وغيرها[1]، و يضم قطاع المشروعات الصغيرة في الهند أكثر من 3 ملايين وحدة صناعية تساهم بنسبة 35 %من حجم المنتجات الهندية، و يبلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع 3.11% سنويا وهو معدل يتجاوز بكثير ما يحققه قطاع الصناعات الثقيلة و يبلغ عدد العمال في قطاع المشروعات الصغيرة حوالي 17 مليون عامل ينتجون ما يعادل 107 مليارات دولار، و هو ما يعادل نسبة 10 %من إجمالي الناتج الوطني الهندي ومما يدلل على نجاح التجربة الهندية هو خلق عدد أكبر من فرص العمل، وخفض معدلات البطالة حيث أصبحت المشاريع الصغيرة تحتل المركز الثاني بعد القطاع الزراعي مباشرة من حيث توليد فرص العمل، وأصبح إنتاجها يمثل حوالي 50% من الإنتاج الصناعي الهندي، وتوظف نحو 17 مليون عامل. ومن هنا فقد احتلت هذه النوع من المشاريع مكاناً بارزاً في الاقتصاد الهندي[2].ويوضح الجدول التالي أهم المؤشرات التي تظهر الأهمية النسبية للمشاريع الصغيرة ونسب مشاركتها في تنمية الاقتصاد الهندي.

1- Pankaj Chandra، The Textile and Apparel Industry in India، Indian Institute of Management Vastrapur, Ahmedabad, 2006, p22.
2- Ministry of Commerce & Industry (MoC) Government of India، "EXPOSURE VISIT CUM STUDY TOUR TO TEXTILE CLUSTER IN INDIA" ،MARCH 3 – 7, 2014.

الجدول رقم (6): أهمية المشاريع الصغيرة.في الاقتصاد الهندي

البيان	نسبة المشاركة
الناتج المحلي الاجمالي	%30
اجمالي الصادرات الصناعية	%45
عدد المؤسسات الصناعية	%95
اجمالي الانتاج الصناعي	%40
عدد الوحدات المسجلة	3.2 مليون وحدة
العمالة	18 مليون

المصدر:https://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa7-1-00/namaa2.asp

تاريخ الاطلاع2018/11/02

و يمكن القول إن قطاع المشاريع الصغيرة كان وما زال في صميم اهتمام الحكومات الهندية المتعاقبة، ويبدو أن هناك نوع من المصالح أو الفوائد المتبادلة بين الطرفين حالت دون الانفصام بينهما؛ فمن ناحية لا تستطيع تلك المشاريع الصغيرة التخلي عن الدعم الحكومي في ظل التطورات العالمية وسيادة مبادئ المنافسة وآليات السوق الحرة، ومن ناحية أخرى وجدت الحكومة في ذلك القطاع ضالتها المنشودة لتوفير فرص العمل اللازمة لمواجهة البطالة وهو بعد اجتماعي في غاية الأهمية خاصة في ظل استخدام الصناعات الثقيلة للتكنولوجيا قليلة العمالة، فضلاً عن تغطية الطلب المحلي على المنتجات وتوفير العملة الصعبة والتصدير .

5.4.I - التجربة الالمانية :

بدأ الاهتمام بالمشروعات الصغيرة في ألمانيا كنتيجة طبيعية لازمة الثمانينيات و حالة الكساد الاقتصادي، و انهيار الكثير من المؤسسات الصناعية الكبرى و قد قدمت ألمانيا دروسًا لدول الاخرى في تجربتها مع المشروعات الصغيرة، إذ إنها وفرت مناخًا مناسبًا للمشاريع الصغيرة في وجه العواصف الاقتصادية العالمية، وهو ما سلطت عليه الضوء صحيفة «التليجراف» البريطانية، إذ تقول خلال تقرير لها إنه توجد نحو 3.6 مليون مشروع من المشاريع الصغيرة بألمانيا يطلق عليها اسم «ميتلستاند»، تضم غالبية القوى العاملة في البلاد، وتتمتع بنمو قوي وموظفين مخلصين لعملهم[1]. وأظهر بحث أجرته شركة (بي. دي. أو.) للمحاسبة أن المشاريع الصغيرة زادت إيراداتها وأرباحها سنة 2018 بواقع 3.8%، ويعد بنك التنمية الألماني (كيه. إف. دبليو.) المعني بتمويل المشاريع الصغيرة، أحد أسرار نجاح التجربة في ألمانيا، ففي إطار خطة مارشال عقب الحرب العالمية الثانية، قدم البنك قروضًا وصلت الى 1.3

1- Karin Chappelle،" Economies Industrielle»، Vuibert، Paris, 2008,p32.

تريليون يورو لخلق وترقية هدا النوع من المشاريع، كما استطاع تثبيت تكاليف الاقتراض لفترة أطول بكثير من أي بنك تجاري. ولا يتوقف النجاح الألماني على التمويل فقط، ففي نهاية أربعينات القرن العشرين كانت هناك ابتكارات أطلقت العنان للمشاريع الصغيرة، من بينها مؤسسة فرانهوفر– جيسيلتشافت، والتي كانت تعمل من خلال شراكة بين الجامعات والشركات، وذلك بهدف الاستفادة من الأبحاث العلمية، والتطبيقات العملية، وهو ما كان له بالغ الأثر في نجاح ألمانيا[1].

ومن أهم الخطوات التي اتخذتها ألمانيا في إطار دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة ما يلي[2]:

- ✓ تشجيع صادرات المنشآت الصغيرة ودعمها.
- ✓ إنشاء اتحاد مصارف الادخار الألماني، والمتخصص في منح الائتمان للمشروعات الصغيرة.
- ✓ اتباع إستراتيجية التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية في مجال تبني الأفكار.
- ✓ تشجيع إقامة المشاريع الجديدة في مجالات التجديد والابتكار.
- ✓ إنشاء مؤسسة حكومية تتولى التنظيم والأشراف على المشروعات الصغيرة وتقدم لها الدعم اللازم.
- ✓ اتباع إستراتيجية التجمعات أو المناطق الصناعية، حيث يتم إنتاج مكونات السلعة الواحدة في منطقة صناعية واحدة.
- ✓ اتباع استراتيجية مشتركة فيما يخص اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشآت الصغيرة، ويشارك في وضع المبادئ المشتركة لأتخاد القرارات كل من :أصحاب المنشآت والحكومة، وتهدف هذه الخطوة إلى مساعدة المنشآت الصغيرة على القيام ببرامج وخطط بها.

وقدمت ألمانيا دائمًا دروسًا مستفادة لشركات ودول أخرى، في تجربتها مع الشركات الصغيرة، إذ إنها توفر مناخًا مناسبًا للشركات الصغيرة المتنامية لصمودها في وجه العواصف الاقتصادية العالمية، ومن النتائج التي حققتها التجربة الألمانية ارتفاع نسبة عدد المشروعات الصغيرة إلى إجمالي عدد الشركات، وارتفاع عدد العاملين فيها، والقيمة المضافة، ويرجع السبب في ذلك إلى تركيز المشروعات الصغيرة، في ألمانيا على استخدام التكنولوجيا الحديثة، والتدريب وزيادة حجم الاستثمار.

1-https://www.dw.com/en/germanys-small-businesses-get-creative-amid-crisis/a-52921638/2019/01/18تاريخالاطلاع

2 - صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الادارية،2006، القاهرة، ص31.

I.6.4 - التجربة الفرنسية :[1]

يرتكز التعريف بمفهوم المشروعات الصغيرة بفرنسا على مواصفات نوعية متعلقة بامتلاك أغلبية راس مال المؤسسة من أشخاص ذاتيين وكذلك على مواصفات كمية يتعلق الأمر برقم أعمال. كما يجب التذكير أن هذا التعريف يتطابق مع توصية الاتحاد الأوروبي لوضع تعريف موحد لهاته المشروعات في أوروبا. وعلى أساس القوة العددية (أي أقل من 250 شخص) تشكل المشروعات الصغيرة في فرنسا ما يقارب 99.7 % من مجموع المشروعات وتشغل حوالي60.5 % من مجموع اليد العاملة الفرنسية وتساهم ب 42.4 % من رقم الأعمال الكلي و47.6 % من مجموع الحصيلة، كما تشكل المشروعات التي يقل عدد مستخدميها 9 عمال 93 % من عدد المشروعات.

أما بالقدر المتعلق بالمساعدات، فإن المشروعات الصغيرة تستفيد من مساعدات مختلفة في المجال التمويلي، الضريبي والاجتماعي، ومن بين هذه المساعدات نذكر ما يلي:

- مساعدات جهوية، وتتكون أساسا من مساعدات مالية لخلق المؤسسات حسب الظروف.
- مساعدات جهوية لخلق فرص الشغل.
- قروض متوسطة وبعيدة المدى بفائدة أقل من المطبقة في السوق.
- ضمانات للقروض وأنظمة الضمان التكافلي.
- مساعدات تقنية واستشارة.
- إعفاءات ضريبية أهمها:

– خصم من الضريبة على الدخل في حدود 25 % من مساهمات في رأس مال مشروع صغير على ألا تتعدى هذه القيمة 11 ألف اورو.

– خصم الفائدة بالنسبة للقروض المحصلة للمساهمة في راس مال مؤسسة صغيرة لفائدة العاملين الذين يتقاضون أجور من هاته المقاولات.

-إعفاءات اجتماعية أهمها:

- إعفاء لمدة سنتين بالنسبة لواجبات المشغل (التامين الاجتماعي، حوادث الشغل) بالنسبة لأول مستخدم.
- إعفاء لمدة سنة لواجبات المشغل لعدد المستخدمين الذي يتراوح من واحد إلى خمسين مستخدم.

1-https:/ www.adt-herault.fr/docs/1682-1-edition-atout-france-atout-france-au-service-des-porteurs-de-projets-de-l-investissement-et-de-l-emploi-pdf.pdfcom تاريخ الاطلاع2016/05/08

- إعفاء بنسبة 30 % من مساهمات المشغلين بالنسبة لجميع فرص الشغل المؤقت التي يتم خلقها.

I.7.4 - التجربة الكندية :[1]

أدركت الحكومة الكندية أن المشروعات الصغيرة هي أكبر قطاع لخلق فرص العمل في الدولة (حوالي 80% من إجمالي فرص العمل) فابتكرت عددا من الهياكل وبرامج المساعدات المالية والفنية لمساندتها فيما تقوم به من أنشطة لتضمن نموا صحيحا لمنظماتها حتى تساهم في زيادة الثروة العامة للدولة وتسهيل عملية خلق الوظائف الجديدة. وقد اختارت آلية عمل لتنفيذ هذه السياسة تحت مسمى الإدارة العامة للعمليات الإقليمية وخدمات الأعمال والتجارة والتعاونيات يرأسها مساعد وزير، وتتحدد مسئوليتها فيما يلي:

- ❖ تنسيق أنشطة جميع الشركاء الموجودين في منطقة واحدة لمساندتهم في مرحلة بدء المشروعات ومساعدتهم في عمليات توسيع وتنمية المنشآت القائمة.
- ❖ تجميع المعلومات اللازمة المتعلقة باحتياجات ومتطلبات مجتمعات الأعمال لمساعدتهم بطريقة أفضل لتخطيط استراتيجيتهم وحل مشاكلهم في ضوء المعلومات السابقة.
- ❖ تزويد المشروعات الصغيرة بالإرشادات والمساعدات الفنية والمالية.

ومن أهم أنشطة الادارة ما يلي[2]:

- ✓ تعريف مجتمع الأعمال والشركاء بالمنظمات الحكومية والبرامج التي تساعدها على تحقيق أهدافها.
- ✓ مساعدة المنشأة الصغيرة لدعم مقوماتها الفنية وتعريفها بفرص التمويل.
- ✓ مساعدة المنشأين على بدء مشروعاتهم.
- ✓ العمل على تبسيط الاجراءات مع المنظمات الحكومية.
- ✓ القيام بالتنسيق بين مطالب مجتمعات الأعمال والحكومة.

ويوجد ثلاث منظمات لمساعدة المشروعات الصغيرة على تمويل مشروعاتهم بالقروض أو لضماناتها وهي[3]:

1 - مجلس الشورى: «خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى «، التقرير المبدئي للجنة الانتاج الصناعي والطاقة دور الانعقاد العادي الثالث والعشرون،2003. ص15-16.

2- https://www2.gov.bc.ca/gov/content/economic-recovery/business-supports تاريخالاطلاع2016/09/08

3- https://www.alberta.ca/small-business-resources.aspx تاريخالاطلاع2016/09/18

- صندوق مساعدة المشروعات الصغيرة، ويغطى مختلف المناطق.
- شركة التنمية الصناعية، وتغطى خدمات التنمية الصناعية.
- البنك الفيدرالي لتنمية المنشآت الصغيرة، وتغطى جميع أنحاء كندا.

ويوجد لدى وزارة الصناعة الكندية فرع لسياسات الأعمال الصغيرة يقوم بالرقابة على أداء القطاع ويقدم الاستشارات التي يحتاجها، وبالإضافة إلى ذلك فإن الوزارات الفيدرالية تقوم بدور في تنمية سياسات المنشآت الصغيرة وهي[1]:

- وزارة المالية.
- وزارة التنويع الاقتصادي الغربي.
- الوكالة الكندية الأطلنطية.
- بنك تنمية الأعمال الكندي.
- وزارة الشئون الخارجية والتجارة الدولية.

8.4.I - تجربة سنغافورة :

اتخذت الحكومة في سنغافورة عدد من الخطوات الرامية إلى تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة لتكون ركيزة المشروعات كبيرة الحجم، وبذلك فإن هذه السياسة ترغب في توفير مزيد من فرص العمل مع تحقيق مزيد من الاستقرار الاجتماعي. وكخطوة أولى نحو تطبيق هذه السياسة الجديدة أنشأت حكومة سنغافورة مكتب المشروع الصغير The Small Enterprise Bureau (SEB) مع تقديم مائة مليون دولار كنقطة بداية لتشجيع تنمية المشروعات الصغيرة وتتلخص وظائف المكتب الرئيسية في النقاط التالية[2]:

- تقديم المساعدات والتسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة.
- تحسين مستويات الإدارة بهذه الوحدات الصغيرة.
- تنمية التحديث التكنولوجي.

1-https://www.ontario.ca/page/small-business-advice-support-services-regulations تاريخالاطلاع2016/07/08

2 – د. فريد النجار، كتاب دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،2007، ص 24.

- تحفيز تطوير الأعمال وإقامة المشروعات المشتركة.
- تقديم أي مساعدات أخرى مطلوبة مثل الخدمات الاستشارية الفنية والإدارية.

ويتعاون مع مكتب (SEB) في سنغافورة العديد من الهيئات والمؤسسات الأخرى التي تهدف إلى إعانته على أداء رسالته في تنمية المشروعات الصغيرة نذكر منها[1]:

- معهد سنغافورة للتوحيد القياسي والبحث الصناعي The Singapore Institute of Standard and Industrial Research والذي يتولى نقل التكنولوجيا الملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المجلس الوطني للإنتاجية The National Productivity Board والذي يركز على تنمية الموارد البشرية ورفع كفاءتها الفنية، مع وضع البرامج الخاصة بتطوير مستويات الإنتاجية وتقديم المشورة اللازمة في هذا الشأن.
- مجلس تنمية التجارة The Trade Development Boardوالذي يختص بمساعدة المشروعات الصغيرة على تنمية صادراتها إلى الأسواق الخارجية.
- مجلس الكمبيوتر الوطني The National Computer والذي يساعد المنشآت الصغيرة على تصميم برامج كمبيوتر لتنظيم أنشطتها وأعمالها.
- قيام عدد من الشركات متعددة الجنسيات بوضع برامج لتقديم المعونة الفنية لمساعدة المواطنين في سنغافورة.
- عدد من المنظمات ومعاهد البحوث والتدريب المتعاونة في إعداد وتهيئة المشروعات الصغيرة على القيام بالعمليات الإنتاجية والإدارية والتسويقية في ظل شروط متطورة.

و لعبت المشروعات الصغيرة دوراً كبيراً وهاما في دعم وسد احتياجات المشروعات الكبيرة ، فقد قام بنك التنمية

1- https://www.core.ac.uk/download/ Small and Medium Enterprises in Singapore and the New Economy pdf/13241194.pdf/2016/08/18تاريخ الاطلاع

السنغافوري بتوفير المساعدات المالية للمشروعات الصغيرة بسعر فائدة ثابت وأقل من الأسعار التجارية وانضم إليها بعد ذلك عدد كبير من البنوك الأخرى .كما تعاون معهد سنغافورة للتوحيد القياسي والأبحاث الصناعية في إمداد المشروعات الصغيرة والبنوك بالدراسات اللازمة والرقابة على الجودة ووضع المواصفات القياسية ، وقد تجلى التعاون الواضح والاهتمام من قبل الحكومة في إنشاء قسم لتنشيط التجارة والصادرات تابع لها كانت مهمته مساعدة المصدرين وتقديم الدراسات عن الأسواق الدولية ، كما يقوم بتنظيم المؤتمرات ووضع وتنظيم برامج تدريبية عن التجارة والأسواق الدولية واحتياجاتها[1] .

خاتمة الفصل الاول

تمثل المشاريع الصغيرة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قِبَل دول العالم كافة والهيئات الدولية والإقليمية والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول. ومن خلال هذا الفصل حاولنا حوصلة وذكر أهم المفاهيم والتعريفات النظرية التي تتعلق بالمشاريع بصفة عامة والمشاريع الصغيرة بصفة خاصة وبينا أن لها أهمية وأثار جد مهمة يمكن أن تحققها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن القول أن المشاريع الصغيرة يمكن أن تكون أحد ركائز و بدائل لأي اقتصاد يسعى إلى تحقيق اكتفاء و استقلالية و قوة اقتصادية و التخلص من التبعية في مجالات عديدة و تقليص حجم وارداته و حتى رفع من حجم صادراته.

1-https://www.straitstimes.com/business/economy/70-of-smes-have-not-adopted-data-analytics-just-know-spreadsheets-databases-survey2016/09/28 . تاريخ الاطلاع

II الفصل الثاني
التنمية و الفقر
المفهوم، الخصائص والأهداف

1.II-المبحث الأول: مفاهيم نظرية لماهية التخلف و التنمية

2.II- المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

3.II- المبحث الثالث: ماهية التنمية الاجتماعية

4.II- المبحث الرابع: ظاهرة الفقر

تمهيد

اقتصاديات التنمية Development Economics فرع يانع جديد وشيق من فروع علم الاقتصاد، الذي يركز على دراسة أسباب التخلف وسبل الخروج منها باتباع إستراتيجيات وسياسات معينة. كما يهتم هذا العلم بالتخصيص الأمثل لموارد الإنتاج النادرة ونموها مع مرور الزمن، فضلا عن دراسة الترابط بين البنى الاقتصادية و السياسية والاجتماعية وكيفية تغيير هذه البنى بما يسمح بحدوث تحسنات مستمرة في مستوى المعيشة و القضاء على الجهل والتخلف.

ويقال بأن آدم سميث Adam smithيعد أول اقتصاديي التنمية من خلال مؤلفه "ثروة الأمم"1776، إلا أن الكتابات المنظمة في مجال التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث ومشكلاتها لم تظهر بالفعل إلا قبل حوالي ستين عام، وبالتحديد منذ مولد العالم الثالث وبحصول العشرات من المستعمرات على استقلالها السياسي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي.

وقد اشتدت المشكلات التي تواجه العالم النامي حدة منذ أوائل التسعينات نتيجة الديناميكية السريعة للأحداث الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وزيادة الضغوط التي تواجه هذه الدول من قبل المنظمات الدولية والرامية إلى وجوب تقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وتحرير الاقتصاديات النامية من كافة أشكال القيود وبالتالي فتح أسواقها أمام المنافسة الخارجية. كما وقد شهد العالم الغربي تحولات على الصعيدين الاقتصادي والسياسي كان من نتائجها تدعيم هيمنة البلدان المتقدمة على الاقتصاد العالمي، تحقيق دول أوروبا الغربية لوحدتها الاقتصادية والسياسية، واستكمال الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك لاجراءاتهم لاتفاقية التجارة الحرة، فضلا عن تكثيف الجهود اليابانية ودول جنوب شرق آسيا لتكوين تجمع اقتصادي موازي، كلها تحولات أضعفت من قوة الدول النامية وانعكست في صورة تراجعات في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة أعباء المديونية. و من خلال هد الفصل سنحاول رسم اطار مفاهيمي للتنمية و مجالاتها و ضاهرة الفقر.

1.II- المبحث الأول : مفاهيم نظرية لماهية التخلف و التنمية

مع نهاية الحرب العالمية الثانية وانتشار موجة التحرر في مختلف مناطق العالم أصبح هناك فرق كبير بين مختلف دول العالم من حيث درجة التقدم و التخلف، ونتيجة لاتساع الفجوة بين الدول الصناعية المتقدمة و باقي الدول ظهرت العديد من المحاولات التي هدفت إلي إيجاد عدد من المعايير و الخصائص التي يتم من خلالها تصنيف دول العالم وفقا لأدائها الاقتصادي و التنموي في مجموعات محددة، ومع تفاقم مظاهر التخلف في اغلب الدول النامية أصبح من الضروري العمل على الحد من هذه المظاهر من خلال تبني استراتيجيات تهدف بشكل أساسي إلي الحد من الفقر باعتباره عقبة أساسية تحد من جهود التنمية في الدول النامية.

1.1.II- مفهوم التخلف:

شاع مصطلح التخلف وانتشر استعماله وتداوله، وكثر التأليف حوله ابتداءً من خمسينات القرن الماضي وتجمعت خلال فترة قصيرة آلاف المقالات والأبحاث حوله بمختلف مناظيرها، وقد كان ذلك سببا في عدم قدرة كثير من الباحثين على تنسيق هذه المعطيات في كلّ توليفي يوضح نظرية التخلف وتعريفا له بشكل دقيق وشامل[1].

ويقصد بالتخلف لغةً: تخلف عن القافلة، بقي وراءها خلفها وله مصطلحات مختلفة مثل التأخر، والانحطاط أي أن الأمة ليست في المقدمة وغيرها يسبقها في كثير من المجالات، أيضا التخلف العام عن ركب الحضارة الحديثة، وعدم متابعة النهضة العلمية في ميدان العلوم الطبيعية والصناعات[2].

وهو بالأساس مصطلح اقتصادي يدل على وضعية اقتصادية مزرية وضعف، أو عدم القدرة على تحقيق الكفاية وسد الحاجيات، وهي صفة من سمات المستضعفين المغلوبين والجاهلين والفقراء المقهورين الذين لا يمتلكون أسباب القوة الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية والخبرية وما إلى ذلك... وفي مقابل التخلف، نجد التقدم الذي يرمز إلى حال دولة تشهد نموا اقتصاديا متكاملا ومتوازنا بين جميع القطاعات، ولها القدرة على مواكبة التطور الحاصل في العالم، بسبب استغلالها الجيد والعقلاني لمواردها الطبيعية والبشرية المتوفرة وتحويلها إلى ثروة متجددة لهدف تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والرقي الثقافي[3].

1 -https://www.aljamaa.net/ar/ تاريخ الاطلاع01/08/ 2016 التخلف-بين-ما-يقع-تحت-عنوانه،-.

2- الأمير شكيب أرسلان، لماذا تخلف المسلمون ولماذا تقدم غيرهم، منشورات دار مكتبة الحياة، الطبعة الثانية، القاهرة، 2012، ص101.

3- https://www.agora.qc.ca/dossiers/Sous-developpement2016 /01/08 تاريخ الاطلاع .

ولقد أصبح مصطلح التخلف خاصاً بوضعية بلدان العالم الثالث بحيث تلازم وجود العالم الثالث بالتخلف والتنمية طارحة أكبر قضية أو تحدي تواجهه البشرية في القرن الحادي والعشرين ونعني به تحدّي النهوض بثلاثة أرباع البشرية كي تلحق بركب الدول المتقدمة[1].

والتخلف يعكس حالة تدني حضاري يبقي شعبا يعيش تحت وضعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية وفكرية وثقافية على مستوى من الجمود لا يسمح له بالتغيير فيها[2].

ويعتبر ايف لاكوست أن التخلف يمثل خلل مستمر بين النمو السكاني من جهة والركود الاقتصادي من جهة أخري، وعلى أساس ذلك يعرف التخلف على انه ظاهرة تاريخية نتج عنها وضع اقتصادي واجتماعي متناقض و اثر فيه نموا سكانيا سريعا مما نتج عنه حدوث عجز في تلبية مختلف حاجيات الأفراد[3].

وارتكز الفكر الحديث للتخلف على أن التخلف ليس ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية فقط، لكنه ظاهرة متعددة الجوانب، فهو يحتوي على جوانب اقتصادية واجتماعية وإنسانية، وحسب هذا المفهوم فإن لتخلف مظاهر عديدة كالفقر والبطالة وعدم المساواة وسوء التغذية والمسكن غير الملائم وسوء الحالة التعليمية والشعور بالعجز الشخصي والجماعي في مواجهة الفقر والمرض[4].

ويتساءل '' تشيلسو فورتادو'' في كتابه: النمو والتخلف، ما هو التخلف؟ ويجيب بأنه حالة اقتصاد مزدوج يتعايش فيه قطاعان أحدهما قطاع رأسمالي اكتفائي بنسبة كبيرة، والأخر قطاع متكامل مع الاقتصاد العالمي الحديث فنيا وتجاريا وتعرف درجة التخلف بالأهمية النسبية لهذين القطاعين أكثر من تعريفها بمستوى دخل الفرد او معدل نموه[5].

و يشير مصطلح التخلف إلى انخفاض مستوى التنمية والمرتبط أساسًا بانخفاض دخل الفرد الحقيقي، وانتشار الفقر كثيرًا، إضافةً إلى انخفاض مستوى المعرفة بالقراءة والكتابة، وانخفاض متوسط العمر المتوقع للأفراد، وعدم استخدام الموارد المتاحة ، وتوجد فجوة إنمائية كبيرة في البلدان التي تعاني من ظاهرة التخلف مقارنةً بالبلدان الأخرى الأكثر تقدمًا، ويعاني الأفراد فيها من البؤس والحرمان المادي، ووجود فجوات كبيرة في مستويات المعيشة للناس؛ بسبب وصولها إلى مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية، و على الرغم من أن مفهوم التخلف هو مفهوم نسبي ولكنه يشير

1 – جلال أمين، خرافة التقدم والتخلف، دار الشروق، الطبعة الثانية، القاهرة، 2007، ص9.

2 – مشطر نداء صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية، منشورات جامعة بنغازي ليبيا، الطبعة الاول، بنغازي،1998، ص22.

3 - حسين عبد الحميد ،التنمية ،اجتماعيا ثقافيا–اقتصاديا–سياسيا–بشريا –إداريا، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،2009 ، ص180.

4 - غازي محمود ذيب الزعبي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن 1989–2003، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص47.

5 – عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري، علم الاجتماع والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندارية،1987، ص44.

في أغلب الأوقات إلى الفقر الشّديد، إذ يوجد التخلف عندما يفشل الناس في تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والملبس والمأوى، لذلك يمكننا القول أن التخلف والفقر يسيران دائمًا في نفس الخط، فكلاهما يرافق الآخر، إذ أينما وجود الفقر وجود التخلف[1].

وقد ارتكز الفكر الحديث للتخلف على أنه ليس ظاهرة اقتصادية فقط، ولكنه أيضا ظاهرة متعددة الأبعاد فهو يحتوي على جوانب اقتصادية واجتماعية وإنسانية. فالتخلف يعني الفقر والبطالة وعدم المساواة فهو يشير إلى مجموعة من الأوضاع غير الملائمة التي يعيشها جانب كبير من أفراد المجتمع المتخلف[2].

2.1.II- تعريف الدول المتخلفة:

تتفاوت دول العالم من حيث الميزات التي تحملها كل دولة اقتصادياً وسكانياً ومساحةً، لذلك فقد تم تقسيم الدول حسب عدد من المعايير، ولعل المصطلحات الأكثر استخداماً هي المصطلحات التي تناولتها هيئة الأمم المتحدة كالدول المتقدّمة، ومصطلح الدول غير المتقدمة أو الدول الأقل نموّاً أو المصطلح الأكثر استخداماً وهو الدول النامية، وعادة ما تكون هذه المصطلحات ثنائية تعكس التباين الكبير بين الاقتصاديات المتخلفة والمتقدمة[3].

ويقصد بالدول المتخلفة بصفة عامة كل الدول الفقيرة التي تقل فيها الموارد والثروات، فالبنك الدولي مثلا يقوم بتصنيف الدول وفقا لمستويات الدخل إلى دول غنية ودول فقيرة، والملاحظ أن هذا التعريف يركز على الجانب المادي والاقتصادي دون الجانب الاجتماعي والحضاري لدول، وفي كثير من الأحيان يؤدي استخدام هذا التعريف بدون تدقيق إلى الوقوع في تباينات واضحة، كأن تدرج دولا غنية بمواردها الطبيعية مثل دول الخليج الغنية بالنفط ضمن مجموعة الدول المتقدمة[4].

ومن الناحية الجغرافية يتم التميز بين دول العالم الأول والثاني باعتبارها دول الشمال المتقدمة، في مقابل دول الجنوب المتخلفة التي تضم دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية وأسيا باستثناء اليابان والملاحظ أن دول الجنوب تشمل مجموعة عريضة من الدول المتخلفة متباينة لأداء الاقتصادي كالدول المصدرة للنفط والدول الشديدة الفقر[5].

ولقد استُخدم تعبير العالم الثالث لأول مرّة في العام 1952في مقالة صدرت للاقتصادي الفرنسي ألفريد سوفيه

1 – مالكوم جلز وآخرون، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفي، اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر، الرياض،1995، ص-ص 31-35.

2- غازي محمود ذيب الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص48.

3 – مالكوم جلز وآخرون، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

4 – اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2012، ص 10.

5 – مالكوم جلز وآخرون، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

في إشارة إلى الدول التي لا تنتمي إلى مجموعة الدول الغربية، مثل أميركا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا وغيرها، ولا إلى مجموعة الدول الشيوعية (الاتّحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية) وقد استوحى هذه التسمية من الفئة الثالثة في المجتمع الفرنسي قبل الثورة الفرنسية والعالم الثالث هو مصطلح يدلّ على الدول التي لا تنتمي إلى العالمين الأول والثاني، وهما الدول الصناعية المتقدّمة[1]. و أحياناً يطلق على هذه الدول مصطلح الدول النامية، أي الآخذة في النموّ، وهي ذات مستوى معيشي منخفض مقارنةً بالدول المتقدّمة، ولا يستقيم فيها التوازن بين سرعة نموّ السكان ودرجة التقدم الاقتصادي، وتعاني من التخلف الاقتصادي.ويُشير تعبير العالم الأول إلى البلدان التي تتمتّع بتطوّر صناعي وتقني كبير، والتي وفّرت حياة ذات مستوى عالٍ لمواطنيها، وهي دول مثّلت الرأسمالية ضدّ الشيوعية في الحرب الباردة؛ أما العالم الثاني فهو مجموعة الدول التي خاضت التجربة الاشتراكية، وعارضت المنظومة الفكرية للعالم الأول وتتميّز برفضها لثقافة الليبرالية وللرأسمالية المفتوحة، كما تتميّز بالمستوى التعليمي فيها وحجم دولها وقوتها[2].

وتعرّف ايضا أنها مجموعة الدول التي لم تحسن استغلال الثروة البشرية والطبيعية الموجودة فيها إلى أعلى حد ممكن، كما وتعاني من نقص في خدماتها الأساسية كالتعليم والصحة، وعددها 130 دولة ويطلق في بعض الأحيان على هذه الدول مصطلح دول العالم الثالث، ويعيش فيها من السكان ما تقارب نسبته السبعين بالمئة من إجمالي سكان العالم، ويبلغ إنتاجها الزراعي نسبة خمس وثلاثين بالمئة من مجمل إنتاج العالم، في حين أنّ الإنتاج الصناعي يعادل سبعة بالمئة من إنتاج العالم للصناعة[3].

والدول المتخلفة هي تلك الدول التي تتميز بتخلف هيكلها الاقتصادي أي تخلف قوى الانتاج وسيادة أساليب انتاجية تكرس عملية التخلف، كما أنها تتميز أيضا بوجود بناء اجتماعي وعلمي واداري وسياسي متخلف. ومع ربط هذا التعريف بنشأة التخلف كعملية تاريخية فانه لا يقتصر على متوسط دخل الفرد ولكنه يشير الى التخلف بوصفه ظاهرة ذات أبعاد متعددة.

ويقصد بالبلدان المتخلفة ايضا تلك الأقطار التي يكون مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي متدني ومحدود متجسدا ذلك بالعديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية السلبية.

1 – صلاح الدين نامق، التضخم السكاني في العالم الثالث، مجلة مصر المعاصر، القاهرة،1984، ص27.

2 – على وهب، خصائص الفقر والازمات الاقتصادية في العالم الثالث، الطبعة الاولى، دار الفكر اللبناني، لبنان،1996، ص70.

3-https://www.arabthought.org/ar/researchcenter/ofoqelectronic-article-details? 2016 /01/28. تاريخ الاطلاع

3.1.II- مظاهر التخلف :

تتميز حالة التخلف بعدة مظاهر في الدّول المتخلفة تميزها عن غيرها من الدول، وفيما يلي إشارة لأهمها:

- ✓ **انخفاض مستوى الدخل**: إذ تتميز البلدان من هذا النّوع على مستوى متدني جدًا من الدخل مقارنةً بمستوى البلدان المتقدمة، مما ينتج عنه وضع اقتصادي أقل ما يقال عنه أنه كارثي[1].
- ✓ **كثافة سكانية عالية**: تتميز البلدان المتخلفة بالضغط السكاني الشديد، إذ إن معدل النمو الطبيعي للسكان فيها مرتفع للغاية بسبب ارتفاع معدل المواليد.
- ✓ **الفقر الجماعي**: يعد من أهم سمات الاقتصاد لهذا النّوع من الدّول، إذ لا تنشأ وتنمو مشكلة الفقر الجماعي المزمن بسبب وجود خلل اقتصادي مؤقت، ولكنها تنشأ وتكبر وتنمو في ظل خلل اقتصادي دائم، مما يؤدي إلى ازدياد درجة الفقر فيها بسبب الزيادة الحاصلة في عدد السكان، وعدم المساواة في الدخل، وزيادة مستمرة في الأسعار.
- ✓ **التخلف الزراعي**: على الرغم من أن قطاع الزراعة هو أهم قطاع بالنسبة لجميع الدول، إلا أن معظم البلدان النّامية تعاني من التخلف الزراعي، إذ يتبع المزارعون الطرق التقليدية في الزراعة ولا يطبقون التقنيات الحديثة إلا على نطاق محدود للغاية[2].
- ✓ **الافتقار لمهارة استخدام التكنولوجيا**: تواجه هذه البلدان مستوى منخفض من التكنولوجيا، ونقص في الأيدي العاملة الماهرة، إذ إن وتيرة النمو الاقتصادي فيها بطيئة جدًا بسبب قلة استخدام التكنولوجيا.
- ✓ **البطالة**: يؤدي الضغط السكاني المفرط إلى نقص المهن المتاحة وبتالي إلى حدوث مشكلة البطالة.
- ✓ **سوء الحالة الاجتماعية والاقتصادية**: تعاني الدول المتخلفة من ظروف اجتماعية واقتصادية صعبةً للغاية، إذ تعرقلت عملية التنمية الاقتصادية فيها بسبب وجود العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية منها نظام الأسرة المشترك، ووجود عادات اجتماعية مكلفة[3].
- ✓ **وجود موارد طبيعية غير مستغلة**: يعد امتلاك أنواع مختلفة ومتعددة من الموارد الطبيعية بكميات كافية وكبيرة واستخدامها مهمً للغاية، ولكن تعاني هذه البلدان من انعدام تقنيات ووسائل المادية اللازمة لاستغلال الموارد

1 – احمد عارف العساف، محمود الحسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،2011، الاردن، ص18.

2- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص26.

3- محمد هاشم ثابت، التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2007، ص34.

الطبيعة، أو من عدم وجود موارد طبيعة من الأساس، وبعضها تمتلك موارد طبيعية مثل الأرض والمياه والمعادن والغابات وغيرها لكن هذه الموارد غير مستغلة بسبب وجود العديد من الصعوبات التي تواجهها هذه البلدان.

- ✓ **الافتقار لبنية تحتية مناسبة:** يعد من أهم السمات الشائعة لهذه البلدان مثل عدم وجود وسائل نقل مناسبة وكافية وضعف في خدمة الاتصالات، وتوليد وتوزيع الكهرباء وعدم وجود تسهيلات ائتمانية مناسبة للمستثمرين.
- ✓ **انخفاض معدل التصنيع:** تتميز الدول المتخلفة بنقص التنمية الصناعية فيها، إذ إن وتيرة التصنيع فيها بطيئة للغاية؛ بسبب العجز في تكوين رأس المال وندرة الآلات والأدوات[1].
- ✓ **عدم وجود سوق مناسب:** تعاني الدول المتخلفة من عدم وجود أسواق متقدمة، وعدد من القيود في تلك الأسواق مثل قلة معلومات السوق، وندرة التنويع فيه، وعدم وجود علاقات مع أسواق أخرى، وقلة الطلب الكافي وما إلى ذلك.
- ✓ تعاني الدول النامية من وجود تشكيل إداري غير فعال إذ تعاني من نقص التنظيم الاقتصادي السليم وندرة الاستثمارات وعدم وجود أي قرارات مناسبة تخص الاقتصاد[2].
- ✓ مشكلة تفشي الفساد وانتشاره في جميع القطاعات.
- ✓ مشكلة الفقر الشديد، وانتشار الجوع في كثير من المناطق.
- ✓ تفشي المشاكل الاجتماعية الناتجة عن الفقر مثل السرقة والقتل.
- ✓ انعدام الرعاية الصحية.
- ✓ ارتفاع نسبة الأمية.
- ✓ **العنف ضد المرأة:** تعتبر ظاهرة العنف ضد المرأة من الظواهر الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان، وانتشاراً على مستوى العالم وتؤثر على الأقل على مليار امرأة في جميع أنحاء العالم، حيث تتعرّض المرأة للعنف في المنازل، والشوارع والمدارس والعمل وفي وسائل النقل العامة، وحتّى أنّها تتعرّض للعنف على الإنترنت، بالإضافة إلى العنف في أوقات السلم، وأوقات الصراع أو الحرب، بحيث تتعدد أشكال العنف الموجّهة ضد النساء ما بين العنف الجسدي، أو الجنسي[3].

1 – إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

2- محمد ثابت هاشم، مرجع سبق ذكره ص 38.

3-https:// www.borgenproject.org/5-common-manifestations-poverty/2016 /01/24. تاريخ الاطلاع

- ✓ **انعدام الثقافة الصحية:** تتعرّض المناطق التي تفتقر إلى الرعاية الصحية وانعدام التثقيف بأهمية الوقاية من الأمراض إلى زيادة انتشار الأمراض لدى سكّانها؛ حيث يصعُب عليهم السيطرة على الأمراض الواقعة عليهم في ظل عدم وجود عوامل وقائية كافية، وتعتبر حالات مرض الملاريا من الأمثلة على الأمراض التي تفتك العالم؛ حيث يصيب هذا المرض ما بين 350-500 مليون شخص سنوياً، مؤدياً إلى موت مليون منهم، وُجد أن 90% منهم من قارة إفريقيا[1].

- ✓ **الفقر والحرمان من التعليم:** يعتبر الفقر أحد أوجه التخلف في هذا العالم، والذي يرتبط بتدنّي مستويات المعرفة والعلم، فهناك علاقة وطيدة بين الجهل والفقر ومن ناحية أخرى فإنّ هناك اختلاف بين جودة التعليم في المناطق الريفية، والمناطق الحضرية أو الأحياء الغنية، والأحياء الفقيرة في أجزاء المدن[2]، لذلك يعتبر الفقر أحد الأسباب التي تحرم الأطفال من الحصول على التعليم الكافي، لإخراجهم من حلقة التخلّف.

- ✓ **اختلال هيكل الصادرات:** حيث تتركز عادة في سلعة واحدة، في حين أن الاستيراد من الخارج يكون متنوع، وبالتالي فإن اعتماد التنمية الاقتصادية على موارد غير مستقرة يؤدي إلى التأثر الكبير بهده التقلبات[3].

II.1.4- تعريف التخلف الاقتصادي:

يصعب إعطاء تعريف شامل أو محدد لمصطلح التخلف على أساس أنه عبارة عن ظاهرة اقتصادية تتغير من مجتمع لآخر فلا يزال هناك اختلاف بين علماء الاقتصاد حول تعريف هذه الظاهرة التي تعد من أخطر الظواهر في هذا العصر، فقد زاد انتشار ظاهرة التخلف خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية واستحوذت على اهتمام رجال الاقتصاد. وهناك من يرى أن التخلف ركود أو تدهور اقتصادي على مدار الزمن، ومنهم من يرجعه إلى البلدان العاجز عن استغلال ثرواتها بالطرق العلمية ومنهم أيضا من يرى بأنه يعود إلى المجتمع الذي يعتمد على المواد الأولية أي على الصناعة الاستخراجية لا على الصناعة الابتكارية.

والبعض من الاقتصاديين استند على طبيعة النشاط الاقتصادي في الدولة كمعيار للتفرقة بين الدول المتقدمة والدول

1-https://www.bathnes.gov.uk/services/your-council-and-democracy/local-research-and-statistics/wiki/fuel-poverty/2016 /02/24 تاريخ الاطلاع

2- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، دار أيله للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص76 .

3- نداء مطشر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1998، ص28.

المتخلفة، واعتبار الدول الزراعية بلاد متخلفة، وأن الصناعية متقدمة[1].

ويعرف التخلف الاقتصادي بانه: "الندرة الشديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى عناصر الإنتاج الأخرى وخاصة عنصر العمل"، ويعرف ايضا على أنه: "انخفاض مستوى الإنتاج مع عدم عدالة توزيع الإنتاج القومي بين أفراد المجتمع إضافة إلى ركود النمو الاقتصادي"[2].

ومن الاقتصاديين من يرده إلى التدهور في مستوى الدخل الحقيقي للفرد، والتخلف ما هو إلا انعكاس لوضعية اقتصادية متدهورة في مجتمع معين ومحدد، وهو وصف عام لأغلب الدول المتمركزة بوجه عام في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية، والتي يبلغ عدد سكانها ما يقارب من ثلثي سكان العالم"[3]، وكل هذه البلدان تعاني من مخلفات ومظاهر متردية على المستوى التعليمي والمعيشي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والصحي.

مما سبق تتضح صعوبة إيجاد معيار يمكن الاستناد عليه في تعريف التخلف الاقتصادي، إلا أنه ربما أفضل تعريف للتخلف الاقتصادي هو ذلك الذي يعتبر الدول متخلفة إذ لم تهيئ لسكانها القدر الكافي من حاجاتها الضرورية وأسباب رفاهيتهم مقارنة بما تقدمه الدول المتقدمة لسكانها فالدول المتخلفة "هي تلك الأقطار التي يكون مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي، متجسدا في العديد من المؤشرات السلبي الاقتصادية والاجتماعية"[4].

ويعنى بالتخلف الاقتصادي عدم القدرة على استغلال الموارد المتاحة بشكل مناسب بما يؤدى إلى العجز عن الوفاء باحتياجات الناس، ذلك أن النشاط الاقتصادي يقوم على مرتكزات أساسية هي توافر الموارد الطبيعية، ووجود القوى البشرية، وبذل الجهد في تحويل الموارد إلى منتجات نافعة، وأخيراً وجود القيم الدافعة والمنظمة لتفاعل الجهد البشرى مع الموارد لتحقيق الكفاءة في الإنتاج وتنظم العلاقات الاقتصادية في عدالة وتوازن، فإذا توافرت هذه العناصر الأربعة كان الاقتصاد متقدماً وإن توافرت الموارد والقوى البشرية ولكن لم يوجد المجهود للتعامل مع الموارد أو غابت القيم ونظم العلاقات الاقتصادية السليمة كان الاقتصاد متخلفاً، ويؤدى ذلك إلى الفقر، أما لو كانت الموارد غير متوفرة من الأصل فيكون المجتمع فقيراً، وبالتالي فالفقر غير التخلف وإن كان ينتج عن التخلف الفقر.

والتخلف هو انعكاس لحالة أو لظاهرة اقتصادية اجتماعية متدنية ومتأخرة عن مستوى تطورها وتقدمها تسود في زمان ومكان معين ولمجتمع أو دولة معلومة، أو مجتمع ودول محدودة، ويختلف الاقتصاديون في تعريف التخلف

1 - د. حسين درويش العشري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص15.

2 - د. محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 2.

3 - موريس دوب، التنمية الاقتصادية والدول النامية، ترجمة صالح نامق، دار النهضة، القاهرة ،1998، ص 8.

4- د. محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 42.

الاقتصادي وتحديد معناه فمنهم من يذكر أنه[1]:

1- اصطلاح يوصف به كثير من دول العالم التي يكشف تطورها على مدار الزمن عن ركود أو تدهور اقتصادي.

2- البلد أو المجتمع المعتمد أساسا على الإنتاج الأولي لا على الإنتاج الصناعي، أو البلد الذي تكون موارده غير مستغلة أو غير مستخدمة استخداما كفئا وفقا للفن الإنتاجي الحديث.

3- التخلف الاقتصادي هو ندرة شديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى عرض عناصر الإنتاج الأخرى، وخاصة عنصر العمل. مع قياس ذلك على أساس تحديد نصيب الفرد من السكان من ذلك الرأسمال ومقارنته بالأرقام المماثلة في الدول المتقدمة.

4- التخلف الاقتصادي يعكس انخفاض وتدني لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد.

5- التخلف الاقتصادي يعكس حالة انخفاض مستوى الإنتاج مع عدم عدالة توزيع الإنتاج القومي بين أفراد المجتمع إضافة إلى ركود النمو الاقتصادي.

والتخلف الاقتصادي ينشأ في بيئة مختلة اجتماعيا وحضاريا حيث أن الدول المتخلفة اقتصاديا متخلفة حضاريا أيضا.

ومما سبق نخلص إلى أن التخلف الاقتصادي ليس مرادفا للفقر وإنما هو خلل اقتصادي وحضاري واجتماعي ساعدت على نشوئه عوامل عديدة وتتميز الدول المتخلفة بصفة عامة بوجود موارد ضخمة مع توافر إمكانيات بشرية ومادية لازمة للارتفاع بمستوي المعيشة ومع وجود تخلف في طرائق الإنتاج والتنظيم الاجتماعي والتطبيقات الاقتصادية لاستغلال هذه الموارد لا تستطيع ان ترتقي هده الدول إلى درجات عالية من النمو الاقتصادي.

ويحدد الاقتصاديون أربعة مظاهر للتخلف الاقتصادي و هى[2]:

1 -الخلل الهيكلي للاقتصاد، ويتمثل في عدة صور منها التركيز على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد وإهمال باقي القطاعات وعلى الأخص التركيز على قطاع الزراعة أو قطاع التجارة والخدمات وإهمال الصناعة خاصة الصناعات التحويلية، إلى جانب عدم استغلال الموارد المتاحة بشكل كفء.

2 -التخلف التكنولوجي: ممثلاً في عدم تطوير الإنتاج بالعمل على إجراء البحوث العلمية المستمرة واستخدام

1 - محمد أحمد الداوي، مرجع سبق ذكره، *ص-ص26-33*.

2-https://www.erudit.org/fr/revues/ae/1960-v36-n1-ae1512206/1001529ar.pdf/2016 /03/24 تاريخ الاطلاع

نتائجها في تطوير المنتجات بما يؤدى إلى حسن استخدام الموارد المتاحة.

3 –الاعتماد على اقتصاديات العالم الخارجي في توفير السلع والخدمات اللازمة وبما يؤدى إلى التبعية وما تجره من التأثير على الاستقلال السياسي والثقافي للمجتمع وما تؤدى إليه من زيادة المديونية للعالم الخارجي.

4 –قلة نصيب الفرد من الدخل وبالتالي زيادة الفقر واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

وقد استخدمت في قياس ظاهرة التخلف الاقتصادي وتحديد مداها ومستوى أو درجة التقدم أو التخلف بين الدول المختلفة معايير متعددة. فمثلا معيار مستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أتخذ معيارا مناسبا للتفرقة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة وترتيب الدول المتخلفة بالنسبة لبعضها البعض، ويعتبر بعض الباحثين أن الدول المتخلفة هي التي يقل فيها متوسط دخل الفرد في السنة عن مقدار معين من الدولارات أو أن الدول النامية لا يتجاوز فيها دخل الفرد في السنة عن 4/1 متوسط دخل الفرد الأمريكي[1].

و ميز هذا المقياس قصورا واضحا حيث لا يكفي وحده كمعيار دقيق للدلالة علي الأوضاع الاقتصادية ومستويات المعيشة في الدول المتخلفة وطرق التوزيع فيها كما أنه علي الرغم من انخفاض مستويات الدخول الفردية في الدول النامية بصفة عامة إلا أن هناك من هذه الدول دولا نفطية يزيد فيها متوسط دخل الفرد عن متوسط الدخل الفردي السائد في كثير من دول العالم تقدما ولتغطية القصور في هذا المقياس فإن بعض الاقتصاديين يري أن يضاف إلى هذا المقياس بعض المقاييس الأخرى التي تعبر عن مستوي الاستهلاك من سلع أساسية وبعض سلع الرفاهية الاجتماعية كالمياه والكهرباء والتلفزيون والمستوي التعليمي للسكان ومستوي الرعاية الصحية المتوفرة لهم[2].

II .5.1- أسباب التخلف الاقتصادي :

لقد طرح جدل كبير بين الاقتصاديين والمفكرين حول الأسباب المؤدية لظاهرة التخلف الاقتصادي، فمنهم من يرجعه إلى أسباب تاريخية والبعض يرجعه إلى أسباب جغرافية، وكذلك يوجد من يرجعه إلى أسباب اجتماعية، في حين يرى فريق آخر أن تبعية البلدان المتخلفة للعالم المتقدم وسيطرة الدول المتقدمة على التجارة الدولية كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى التخلف الاقتصادي[3] ويمكن حصر هده الأسباب على النحو التالي:

1 – د. محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 19.

2 –د. صلاح الدين نامق، الجوانب الأخلاقية في التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص18.

3- د. محمد أحمد الدوري، مرجع سبق دكره، ص 42.

- ✓ **انخفاض الدخل القومي:** تواجه الدول النامية ضعفاً في الجهاز الانتاجي وعدم كفاءته مما يؤدي الى انخفاض الدخل القومي ونصيب الفرد منه ووجود جزء كبير من الثروات غير المستغلة وفي حالة استغلالها لا تُستغل الاستغلال الأمثل[1].
- ✓ **الزيادة السكانية:** تشكل الزيادة السكانية الكبيرة مشكلة كبيرة في الدول المتخلفة على عكس الدول المتقدمة ويرجع ذلك الى زيادة نسبة المواليد وانخفاض الوفيات نتيجة الزواج المبكر.
- ✓ **الفن الانتاجي:** أدت الثورة الصناعية في الدول الاوربية الى زيادة التقدم الانتاجي مما ادى الى رفع مستوى الانتاجية لاعتماد هذه الدول على الآلات المتقدمة في الانتاج بينما الدول النامية لا تزال تعتمد على العمل اليدوي وينقصها الفنيين ذوي الخبرة مما يؤدي الى تأخر انتاجية العمل وانخفاض الدخل القومي[2].
- ✓ **تخلف البيان الاجتماعي:** يوجد الكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية التي تؤدي الى التخلف الاقتصادي مثل: ارتفاع نسبة الامية وانخفاض مستوى التعليم، تأخر المرأة في الكثير من المجالات، فساد البيئة السياسية، وجود ظاهرة عمل الأطفال، الانفاق البذخي وخاصة في ظل سوء توزيع الدخل.
- ✓ هناك الكثير ممن يفسر التخلف الاقتصادي بالاستناد على العامل الطبيعي والجغرافي وعلى رأسهم **هنتجينتون وفي إيفرت**[3]، ويشيرون إلى المناخ والتضاريس من حيث برودة الجو ولطافته تؤدي إلى التقدم، أمّا المناخ الحار الذي يؤدي إلى الكسل والملل وغيرهما وبالتالي يؤدي إلى التخلف، أيضا الثروات الطبيعية ومدى توفرها تؤدي إلى التقدم.
- ✓ **الاستعمار** ساهم بشكل فعال في تعطيل المسار التنموي في كثير من البلدان المستعمرة (التي هي بصفة آلية متخلفة)، ورغم تحررها من الاستعمار السياسي إلا أنها لازالت تحتفظ بالأوضاع السابقة من تبعية الدول المتقدمة والتي تتضح آثارها في حدوث عجز في ميزان مدفوعات وحصيلتها من العملات الأجنبية الضئيلة.
- ✓ إن من الأسباب المؤدية للتخلف الاقتصادي انتشار عدة مظاهر وصفات اجتماعية التي تتصف بها شعوب البلدان المتخلفة، ومن هذه الصفات تفشي بعض العادات التي تعرقل عملية التنمية من بينها ظاهرة الاكتناز أو التهافت على شراء الأراضي الزراعية والعقارات، مما يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال التي يمكن تخصيصها للتنمية الاقتصادية[4].

1 - د. حسين درويش العشري، مرجع سبق ذكره، ص 52.
2 - د. حسين درويش العشري، مرجع سبق ذكره، ص52.
3 - د. محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 48.
4 - د. محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 44.

- ✓ انخفاض إنتاجية القطاعات الخاصة: تسود ظاهرة تدني مستوى إنتاجية العمل في عدد من الدول المتخلفة نتيجة ندرة الموارد الرأسمالية المكملة لعناصر الإنتاج الأخرى كالعمل والأرض ومن ثم يظهر مبدأ تناقص الإنتاجية الحدية في النشاطات الإنتاجية وخاصة الزراعية.
- ✓ ارتفاع الأهمية بالنسبة للنشاط الزراعي: يمثل الناتج المحلي الزراعي مكانة رئيسية في إجمال الناتج المحلي في الدول المتخلفة، كما يتصف معه النشاط الزراعي بارتفاع نسبة العاملين فيه مقارنة بالعاملين في النشاطات الاقتصادية غير الزراعية[1].
- ✓ **عدم كفاية البنى التحتية:** تعاني معظم الدول النامية من ظاهرة عدم كفاية وكفاءة البنى التحتية كالوسائل الصحية أو التعليمية وضعف كفاءة الوسائل التكميلية للعمليات الإنتاجية كالنقل ووسائل التخزين والطرق وغيرها **[2].**
- ✓ ضيق السوق المحلية والاعتماد المتزايد على السوق العالمية: ويعود ضيق ومحدودية السوق المحلية لانخفاض القدرة الشرائية للأفراد وهذا يترتب عليه آثار سلبية في مقدمتها عدم إمكان إقامة وحدات إنتاجية ذات طاقات تتسم بتدني التكاليف وفقا للمفهوم الاقتصادي، وعدم استفادتها من وفرات الإنتاج الواسع، كما أن هذه الدول تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة، ولا يكون معدل التبادل التجاري في صالحها[3].
- ✓ تفشي الفساد وانتشاره في جميع القطاعات.

II.1. 6- مفهوم التنمية:

يرجع تعبير لفظ التنمية في اللغة العربية بأنها مشتقة من كلمة (نمى) بمعنى الزيادة والانتشار، أي مأخوذة من نما ينمو نمواً بمعنى الزيادة في الشيء، فيقال مثلاً نما المال نمواً[4]. وتوضع كمقابل لكلمة **development** في اللغة الانكليزية وهي ترجمة غير حرفية والتي تعني التطوير في مختلف الأبحاث والدراسات. أما من الناحية الاصطلاحية فتختلف أراء الباحثين بشأن التنمية كاختلافهم من ناحية مفهومها فهناك من ينسب كلمة التنمية باستعمالها لأول مرة من قبل (يوجين ستيلي) حين أقترح خطة لتنمية العالم سنة 1889 لأجل معالجة الأوضاع السياسية في

1- عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص18.

2 - Jacques brasseul، introduction du l'économie du développement، Armand colin édition, paris, 1993,p21.

3- سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000، ص-ص.302-300.

4 – د. عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة 133 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1989، ص 28.

تلك الفترة الزمنية[1]. بينما ينسب البعض مصطلح التنمية (كمفهوم مستقل) إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هاري ترومان في عام1949 عندما أشار في خطاب تنصيبه بأنه (يجب علينا البدء في برنامج جديد وجريء لجعل فوائد تقدمنا العلمي والصناعي متاحا لتحسين ونمو المناطق المتخلفة والامبريالية القديمة والاستغلال الأجنبي من أجل الربح لا مكان له في خططنا.

والتنمية– لغويا–هي من النمو، فعله الثلاثي :نما ينمو، بمعنى " زاد وكثر، يقال" نمى الزرع، ونما الولد، ونما المال " ومن ثم فهو بمعنى" كبر وازداد." والفرق اللغوي بين (النمو) و(التنمية) هو أن النمو يحمل معنى" التلقائية "بينما تحمل التنمية معنى" التدخل "لإحداث هذا النمو أو توجيهه وجهة معينة[2] وقد بذلت الكثير من المحاولات لتحديد لمفهوم التنمية، حتى غدا هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة لدى الأفراد أو الهيئات وهذا بعد أن تعددت مفاهيمها لدرجة أحدثت نوع من الخلط بينها وبين مفاهيم أخرى كالتطور والتقدم والنمو الاقتصادي. ويعد الاقتصادي "شومبيتر" أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية فالنمو يحدث عادة بسبب نمو السكان والثروة والادخار، في حين أن التنمية تنتج من التقدم والابتكار التقنيين، والنمو يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية أما التنمية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات ويتضح من ذلك أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين أن التنمية لا تحل إلا على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبيا[3].

وعلى ذلك نخلص إلى أن ال نمو Growthهو عملية زيادة تلقائية ثابتة مستمرة وتطور بطيء تدريجي يحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية Development فعبارة عن عملية تحقيق زيادة تراكمية متعمدة ودائمة تحدث عبر فترة من الزمن وتحتاج إلى دفعة قوية عن طريق جهود منظمة تخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو. ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن مشكلة البلاد المتخلفة ليست في حاجتها إلى مجرد النمو، وإنما في حاجتها للتنمية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية بالأسلوب الكيفي والكمي.

وجاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام 1956م أن التنمية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع[4]. هذا في حين يتفق كل من "سلتز" و "روستو" على اعتبار

1 – د. مصطفى حسن علي، (نقد مفاهيم المنظمات الدولية للتنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد) ،مجلة دراسات عربية العدد 6، دار الطليعة للطباعة ، بيروت ،1983، ص 11.

2 – عبد الغني عبود، في التربية المستمرة ومحو الأمية وتعليم الكبار، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1992، ص23.

3 – د. محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي، منشأة المعارف المصرية، مصر،2000، ص49.

4 –جمعة حجازي،مفاهيم التنمية. https://.PDF0473www.ina-syrie.com/tbl_images/file تاريخ الاطلاع

أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة[1].

والتنمية بأبسط معانيها تعني التطور والتقدم نحو الأفضل ومواكبة التغيرات والتجديدات المتسارعة في عالمنا حيث يشمل هذا التطور كافة مجالات الحياة المختلفة وتتطلب التنمية استغلال الدول لكافة مواردها ومصادرها وإمكانياتها المادية والبشرية، والإنسان بالطبع أثمن هذه المصادر[2].وقد شاع استعمال لفظ التنمية في السنوات الأخيرة خاصة عند الحديث عن تنمية المجتمعات في الجوانب المادية وبالتحديد الاقتصادية والاجتماعية وفي مجالات مثل : التعليم والصحة والنقل والمواصلات والاتصالات ، ومن هنا فإن الغالب في الحديث يكون عن الجوانب المادية منها ، وتأثر مستوي دخل الأفراد بها وارتفاع استهلاكهم لسلع معينة ومدي استفادتهم من برامج تنموية معينة وغيرها . ولقد تعددت مفاهيم التنمية واختلفت باختلاف المنظور الذي نراها من خلاله فهناك المنظور الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والسياسي والديني[3].

وهناك من يشير إلى أن تنمية المجتمع تهدف إلى " نقل ذلك المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم وهذا الانتقال يتطلب تغييرًا جذريًا وجوهريًا في أساليب الإنتاج المستخدمة وفي البناء الاجتماعي والثقافي المتلائم مع هذه الأساليب الإنتاجية، والتنمية تعني تفجير الطاقات لتحقيق تغيير جذري في أساليب الإنتاج تفيد منه الغالبية العظمي من شعوب الدول النامية "[4] والتغيير الجذري لا يمس أساليب الإنتاج فقط، وإنما هو تغيير جذري في كيان المجتمع كله ماديًا ومعنويًا وروحيًا[5].

كما تعرف التنمية بأنها" عملية شاملة تهدف لإحداث تغيير حضاري ، يزيد من قدرة المجتمع الذاتية على الاستجابة لإشباع الحاجات الأساسية (المادية والفكرية والروحية والإبداعية) المتجددة لكل من الفرد والمجتمع على السواء[6].وتعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية على أنها " العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتنمية الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم

2016/01/12

1 – ميشيل توادوا، التنمية الاقتصادية، ترجمة أد محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية 2006، ص18.

2 – د. خالد عبد الجليل دويكات، دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين،2007، ص32.

3 – محمد عبد العليم مرسي، التربية والتنمية في الإسلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إدارة الثقافة والنشر، الرياض 1992، ص54.

4 – محمد الجوهري وآخرون، علم اجتماع التنمية، القاهرة، دار الهلال للطباعة والتجارة،1984، ص81.

5 – محمد عبد العليم مرسي، مرجع سبق ذكره، ص55.

6 – علي خليل أبو العينين، التربية الإسلامية والتنمية، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد22، السنة السابعة، الرياض، 1987، ص15.

والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن [1] ويشير إلى أن مفهوم التنمية قد تطور تاريخيًا على ثلاث مراحل هي : التنمية اقتصادية وساد هذا الاتجاه في الستينات من القرن العشريـــن العقد التنموي الأول، وتنمية بشرية محورها الإنسان وساد هذا الاتجاه في السبعينات(العقد التنموي الثاني)، والتنمية المستدامة وتبدأ هذه المرحلة بنهاية السبعينات (العقد التنموي الثالث) الأمر الذي أدي إلى ظهور مفهوم متكامل للتنمية في العقد الثالث يتضمن توفير الحاجات الإنسانية وتحقيق المشاركة الاجتماعية إلى جانب الحاجة إلى نظام عالمي يضمن التعاون ويحقق السلام والاستقرار ويعطي أولوية لدول العالم الثالث[2].

وتعرف التنمية الشاملة بأنها " عملية أو مجموعة عمليات تغيير هادفة تتضافر فيها جهود الأفراد والمجتمع بمختلف مؤسساته للارتقاء بمختلف قدرات وجوانب النشاط الإنساني المادي والمعنوي على السواء لتحقيق الرفاهية والسعادة التي ينشدها الفرد والمجتمع أو تحقيق درجـــة عالية منها"[3].

و فيما يخص المفهوم الاقتصادي التقليدي : تقوم الفكرة المركزية لهذا المفهوم على إعطاء معنى للتنمية على أنها مجرد نمو اقتصادي وبمعناه الضيق (الادخار، التراكم ، الاسعار، الانتاجية ، التوازن ، معدل النمو)، والمعبر عنه بمعدلات الزيادة التي ينبغي أن تحدث في الناتج المحلي والدخل الفردي دون إعطاء أهمية لنمط توزيع الدخول أي أن هذا المفهوم لا يهتم سوى بالعوامل الاقتصادية ، ويتجاهل العوامل الاخرى سواء الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع ، كما يعد رأس المال في هذا المفهوم عنصرا أساسيا و عاملا إستراتيجيا في عملية التنمية للبلدان النامية حتى وان إفتقد فيمكن اللجوء الى التمويل الخارجي والمساعدات الاجنبية كونه المخرج الوحيد لتأمين النمو الاقتصادي، الذي يتم من خلاله قياس مدى النجاح في تضييق الفجوة بين العالم التقليدي (العالم الثالث) والعالم المتقدم (أمريكا واليابان والدول الاوربية) التي كانت تعيش التقدم والرخاء ومن نتائج هذا المفهوم ترسيخ الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي مرادفا للتنمية وأنه يزيل تلقائيا الفقر ورفع مستوى المعيشة ، وأن الخير سيتساقط على الجميع[4] .

و فشل المفهوم الاقتصادي التقليدي للتنمية في معالجة مشاكل التنمية في البلدان النامية متجاهلا الجذور التاريخية التي تجعل الاقتصاديات النامية تختلف عن اقتصاديات العالم الصناعي الغربي ، لأسباب اقتصادية واجتماعية وتاريخية

1 – عبد الغني النوري، اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية، قطر، الدوحة، دار الثقافة ،1995، ص75.

2– عبد ا لمحسن سعد العتيبي، دور التربية في التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية، مجلة التربية المعاصرة، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، 1995، ص67.

3 – محروس أحمد غبان، التنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية ودور التربية الإسلامية في تحقيقها، ط1، المدينة المنورة، مكتبة دار الإيمان، 1994، ص17.

4 – د. مصطفى حسن علي، نقد مفاهيم المنظمات الدولية للتنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، مجلة دراسات عربية، العدد 6، دار الطليعة للطباعة، بيروت ،1983، ص12.

وسياسية ومن جانب آخر وقوع تلك البلدان تحت تأثيرات خارجية مختلفة تؤثر على عملية التنمية فيها، منها الاندماج الاقتصادي العالمي المتزايد لهذه البلدان، تدويل رأس المال والعمل ، تحسين الاتصالات الدولية ،وعدم امتلاك المجتمع النامي الإرادة ولا يمثل أكثر من محطة عبور للعمليات الخارجية للاقتصاد العالمي[1].

و إن بلوغ مثل هذا الوضع أدى إلى تراجع المفهوم التقليدي للتنمية الذي يعتمد الجانب المادي كمفتاح سحري لمشاكل التنمية لحساب مفاهيم حديثة للتنمية ، ومنه بدأت الدعوات من قبل المفكرين والمختصين بقضايا التنمية بضرورة توسيع المفهوم التقليدي للتنمية وأن لا يبقى محصورا ضمن نطاق التصنيع وزيادة الدخل القومي رغم أهميتهما ، بل يفترض به أن يكون أكثر رقياً وتقدماً ليشمل بالإضافة الى الأهداف الاقتصادية ،الاهتمام بالأهداف الاجتماعية والسياسية والثقافية وتمتد بشكل متناسق ومتكامل نحو تحسين نوعية الحياة للإنسان ودوره كعنصر مركزي للتنمية ومحركا لها ، وينبغي أن يكون هو المستفيد من تلك التنمية، فالتنمية على رأي أحد الباحثين لا تكون مجرد تنمية الأشياء ولكنها تنمية الإنسان قبل كل شيء [2].

ويمكن القول ان التنمية بأنها" عملية مقصودة وشاملة ومستمرة لجوانب وأبعاد عديدة في المجتمع وتحدث من خلال نشاط الإنسان وتدخله لتحقيق أهداف معينة وإحداث تطوير كمي وكيفي في جوانب الحياة في المجتمع وزيادة قدرته الذاتية على إشباع حاجاته المادية والمعنوية لمواجهة مشكلاته وحلها ذاتيًا خلال خطة زمنية معينة.

وتتمثل متطلبات التخطيط للتنمية في خمسة عناصر[3]:

1. توفر رؤية وخطة وسياسة إقليمية تجمع بعض أنشطة عناصر مفهوم التنمية المختلفة، وتطبق على مفهوم الإقليم؛ لتحقيق النمو والرفاهية والعدالة الاجتماعية، وتنمية العلاقات البينية بين المحليات بالإقليم ومع الأقاليم الأخرى.
2. توفر مؤشرات لرؤية التنمية الإقليمية، سواء الحالية (الواقعية) أو المستقبلية (المثالية) أو المرتقبة، المخطط لها طبقًا للإمكانيات المتاحة والمخصصة للتعامل مع مكونات الإقليم وخصائصه.
3. توفر أهداف محددة وسياسات تنفيذية وبرامج عامة يحس بها المواطن من خلال العلاقات والتفاعلات والأنشطة والتنسيق؛ للربط بين التخطيط للتنمية محليًا وإقليميًا، وقوميًا.
4. توفر برامج وسياسات تنفيذية ومشروعات تنموية تركز على آليات التنمية (البناء والتحول والتطوير)، يشعر بها المواطن.

1 – د. خزعل مهدي جاسم، العوامل الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية، تجارب الدول الصناعية والدول النامية المصنعة حديثا، مجلة النفط والتنمية، العدد 2، بغداد، 1990، ص 54.

2 – د. مصطفى حسن علي، نقد مفاهيم المنظمات الدولية للتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 23.

3 – د. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة 118، الكويت،1987، ص306.

5. توفر موازنة محددة والتمويل اللازم للتنمية في مختلفة المجالات، في شكل منح وقروض وتمويل صناديق ذات طبيعة خاصة.

ونخلص من كل ما سبق من تعريفات لتنمية على انها ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب التقنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية بحيث تشمل جميع مظاهر الحياة في المجتمع[1].وإنها عملية تحويل الهياكل الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تساعد على تخفيض نسبة الفقر، الرفع من المستوى المعيشي، معدلات الاستثمار وإعطاء المزيد من الفرص للأفراد لأجل ممارسة حرياتهم[2].

7.1.II -شروط تحقيق التنمية :

لتحقيق التنمية يجب توفير مجموعة من الشروط أهمها[3]:

- ✓ أن تكون التنمية شاملة، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وان تكون ديمقراطية؛
- ✓ أن تكون تنمية أصيلة بمعنى انطلاقها من واقع المجتمع؛
- ✓ أن تكون التنمية مقررة بشكل ذاتي؛
- ✓ أن تكون التنمية قائمة على الاعتماد الذاتي أو التعاون الأفقي بين الدول النامية أو التعاون الثلاثي بحيث تشترك فيها الدول المتقدمة؛
- ✓ أن تكون التنمية متكاملة ومخططة وأن يكون تخطيط التنمية قائما على أساس مفهوم حقيقي وواقعي للحاجات الوطنية؛ أن تكون التنمية قائمة على أساس احترام البيئة الطبيعية والثقافية.
- ✓ ينبغي أن تقوم التنمية بعمل موازنة بين استخدام الموارد المختلفة وبين الحاجة إلى الاستثمار، بحيث يكون هناك ترابط متوازن فيما بينهم.
- ✓ ينبغي أن تكون التنمية طويلة الأمد، حتى تستطيع خدمة الأجيال المقبلة، وبالتالي يتحقق الهدف المنشود منها.
- ✓ ينبغي أن تكون التنمية تكفي كافة حاجات الفرد المهمة، وهي الحاجات التي تتمثل في الغذاء والملبس والمشرب، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الصحية إلى جانب الخدمات التعليمية، وبالتالي سيتوفر للفرد تحسين مستواه المادي والاجتماعي[4].

1– صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص12.

2– د. محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 55.

3 – محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة، دراسة مقارنة، منشور ات الحلبي الحقوقية، بيروت ، 2009ص19.

4- بطرس غالي، خطط للسلام والتنمية والديمقراطية، دار النهار، بيروت، 2003، ص132.

- ✓ ينبغي ألا تغفل التنمية عن الموارد الطبيعية الموجودة من حولنا، فينبغي أن تكون موفرة عدد من الخطط التي يمكن استخدامها للمحافظة على المياه الطبيعية وعلى الهواء وعلى كافة الموارد الطبيعية التي يحتاجها الإنسان والمجتمع بشكل عام.
- ✓ ينبغي أن تقوم التنمية بعمل موازنة بين استخدام الموارد المختلفة وبين الحاجة إلى الاستثمار، بحيث يكون هناك ترابط متوازن فيما بينهم[1].

ومن أهم السياسات التنفيذية لتطبيق التنمية[2]:

- ✓ الاكتفاء الذاتي: من خلال الاعتماد على الذات، واستبدال الواردات بالمنتجات المحلية، وتطوير المنتج المحلي، سياسة تنمية الموارد البشرية وبناء المهارات والقدرات، وسياسة رفع معدلات العمل والإنتاجية وتحديد الأولويات.
- ✓ تشجيع الدراسات والبحوث الميدانية والعلمية: من خلال تشجيع العلم والمعرفة والتكنولوجيا والتعليم، وتنمية المناطق الأقل نموًا، وتنمية العلاقات الثنائية مع الأقاليم الأخرى.
- ✓ تنمية التصدير الخارجي: من خلال تحقيق الوفرة في بعض المنتجات، وتنمية سلاسل الإمداد وسلاسل القيمة، وتنمية الأسواق والمعارض وتجمعات المشروعات الصغيرة، والتنمية القطاعية للتركيز على نشاط أو منتج محدد، ودعم ضخ الاستثمارات بالمناطق الأقل دخلًا، وحماية البيئة والموارد الطبيعية والبرية والمجاري المائية.
- ✓ تنمية المشروعات الصغيرة، وتنمية المشروعات والأنشطة كثيفة العمالة، وتنمية مشروعات الأشغال العامة والبنية الأساسية.

II.1.8 -تعريف النمو الاقتصادي :

على عكس التنمية الاقتصادية التي تعني ذلك التغير الجذري في الأوضاع في مختلف المجالات، فان مفهوم النمو الاقتصادي يكون أقل اتساعا من مفهوم التنمية الاقتصادية، وهناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي والتي نأخذ منها ما يلي:

- ✓ يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس امال التي أدت إلى تحولات

1- محمد حسن دخيل، مرجع سبق ذكره، ص 21.
2 -Malcom gilles et autres، Economie de développement، de Boeck, 2e Edition، Belgique, 2004. p 16.

جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها[1].

- ✓ النمو الاقتصادي هو حدوثُ زيادةٍ في إجمالي الناتج المحلِّي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقِّق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2].
- ✓ يعرف النمو الاقتصادي أيضاً بأنه «الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[3]
- ✓ وعرف على أنه " الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي في الناتج المحلي الإجمالي بعد إزالة آثار التضخم[4].
- ✓ ويتجلى النمو الاقتصادي في زيادة قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك سواء كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا[5].
- ✓ عرف على أنه " الزيادة الحاصلة في القدرات الانتاجية لدولة ما نتيجة لحصول زيادة أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية، أو تطور التقنية المستخدمة في الانتاج[6]".
- ✓ يرى ريمون بار أن النمو الاقتصادي «عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان أما "فرنسوا بيرو فيرى النمو بأنه " عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ايجابي ما في بلد ما[7]".
- ✓ يعتبر ساملسون الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وذلك لكون معطياته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه. وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي[8].

1- روب موريس، "النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة "ترجمه هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص9.

2- محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000، ص 51.

3- مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الريا ض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 455.

4 - Neva Goodwin and al، Principles of Economics in Context، First published، Rout ledge، USA, 2014, p 719.

5- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2005، ص 347.

6- كامل علاوي كاظم الفتاوي وحسن طيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص281.

7- إسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية –نظريات، نماذج، استراتيجيات–دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 11.

8 - Belmokadem Mustapha ،efficience de l'appareil productif algérien، Tlemcen، Algérie, 1994، P 09.

- ✓ يعرف سيمون كوزنتس النمو الاقتصادي للدولة بأنه «الزيادة في قُدرة الدولة على عرض توليفةٍ متنوعة من السلع الاقتصادية لسكان، وتكون هده الزيادة المتنامية في القُدرة الإنتاجية مبنيةً على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر اليها [1]» ويكون بذلك النمو نتيجةً مترتبة على التغييرات الاقتصادية التي نتجت عن عملية التنمية.
- ✓ وتم تعريفه أيضا بأنه "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن أي نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي[2]" .
- ✓ ويقول جوزيف شومبيتر ان «النمو ينصرف إلى التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار[3]»و بالتالي فالنمو حسبه يتم بطريقةٍ تدريجية وبطيئة على المدى الطويل؛ نتيجةً لنمو السكان ونمو الادخار غير أنه لم يبين القيود التي يتضمنها ذلك. وذهب شومبيتر إلى أن هناك مقياسين عامين لمعدل النمو الاقتصادي هما: معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الصافي، ومعدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الفردي الذي يعد مقياساً أفضل لمعدل زيادة المستوى المعيشي للأمة[4].
- ✓ والنمو الاقتصادي يعمل على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية كالدخل الوطني بما يحقق معدل مرتفعا في الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع[5] والنمو الاقتصادي يعمل على الإسراع بمعدلات النمو للوصول الى مستويات معيشة أعلى من خلال إنتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسني جودتها.

1- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006، ص 175.

2- إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

3- عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004، ص 281.

4- إبراهيم الأخرس "التجربة الصينية الحديثة في النمو، هل يمكن الاقتداء هبا"، إيثارك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة ألولى،2005، ص59.

5- إبراهيم الأخرس، المرجع سابق، ص59.

- ✓ يشتمل النمو الاقتصادي " ازدياد مطرد في الإنتاج الفعلي من السلع والخدمات، بالإضافة إلى ازدياد قدرة الاقتصاد على إنتاج هذه السلع والخدمات"[1]

ويحسب معدل النمو الاقتصادي حسب المعادلة الاتية[2]:

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الاقتصادي الحقيقي/ معدل النمو السكاني

وعلى الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الإجمالي PIB المؤشر الأكثر انتشارا في قياس النمو، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه " القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة[3]

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا استخلاص ما يلي:

- ✓ ان النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل وانه هو الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد؛
- ✓ النمو الاقتصادي هو الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي، أي أنه تغير كمي في الانتاج؛
- ✓ هذه الزيادة يجب أن تكون بمعدلات حقيقية أي يجب استبعاد أثر التضخم؛
- ✓ معدل هذه الزيادة ينبغي أن يفوق معدل زيادة السكان؛
- ✓ يمكن للنمو الاقتصادي أن يكون مصاحبا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان؛
- ✓ تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي،

1- ولاس بيرسون (ترجمة: صلاح دباغ، مراجعة: برهان دجاني، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 1968، ص316.

2- عبد القادر محمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

3- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 77.

2.II- المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

موضوع التنمية الاقتصادية أخذ مكانة مرموقة في الدراسات والأبحاث الاقتصادية، حيث أن هذا الموضوع استحوذ على كثير من الاهتمام من قبل الاقتصاديين والسياسيين في البلدان النامية والمتقدمة، وظلت قضية التنمية الاقتصادية واحدة من أهم القضايا الحاضرة وبقوة على مدى العقود الماضية، وحضت بالاهتمام من قبل المستويات السياسية والفكرية، وظهر حولها العديد من الأقوال والآراء والرؤى التي اتفقت على ضرورتها وأهميتها.

1.2.II - تعريف التنمية الاقتصادية:

لقد ظهرت التنمية الاقتصادية وتطورت بشكل تدريجي من حيث اهتمام الإنسان بتحسين ظروف معيشته من خلال السعي الدؤوب لمزيد من الكسب الذي يضمن له تحقيق الأهداف والرغبات. وقبل الخوض في مختلف التعاريف التي قدمت للتنمية الاقتصادية لا بد من التفريق بين النمو والتنمية، فالنمو يتضمن نمو الناتج الوطني دون حصول تغيرات ملموسة من الجوانب الأخرى، بينما تعني التنمية إضافة إلى نمو الناتج الوطني حدوث تغيرات واسعة ومهمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وفي الأنظمة والتشريعات التي تحكم هذه المجالات[1].ويشير النمو الاقتصادي إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو من الإنتاج، فالدول التي تحقق زيادة في إنتاج السلع والخدمات مع تحقيق ارتفاع في متوسط الدخل تكون بذلك حققت نموا اقتصاديا أما التنمية فهي تتضمن مفهوم أوسع، فهي تضم بشكل خاص التحسن في الصحة والتعليم ومؤشرات عديدة لرفاهية الإنسان[2].

و يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية حسب اختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة لتحديد مفهومها، فبالنسبة للمؤشرات التقليدية تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي ، و المؤشر الاقتصادي البديل الآخر هو قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات نمو في الدخل تفوق معدلات نمو السكان[3].ويعرف فؤاد موسى التنمية الاقتصادية على أنها عمليةٌ بالغة الدقة، تتمثَّل في النهاية في الارتقاء المنظم بإنتاجية العمل من خلال تغييراتٍ هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي، وإحلال تكنيكٍ أرقى، واستخدام وسائل إنتاجٍ أحدث وأكثر كفاية، مع إشباع متزايد للحاجات

1 – فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط لاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006، ص178.

2-Dwight. Perkins, Steven Radelet et David l. indagué, Economie du Développement, 3e Edition, de Boeck, Bruxelles, 2008, p-p.28-29.

3 – رمزي زكي، دراسة في علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي، مطبوعات مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1987، ص 125.

الفردية[1] .

ويظهر ان تحديد مفهوم لمصطلح التنمية الاقتصادية غير متفق عليه من طرف الاقتصاديين، إلا أنهم يجمعون على أن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع[2].وفي هذا الصدد يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف لبعض الاقتصاديين كما يلي:

- ✓ يرى رمزي إبراهيم سلامة أن التنمية الاقتصادية هي: «عمليةٌ متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغييراتٍ جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، جنباً إلى جنب، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمعٍ ما»[3].
- ✓ يرى مدحت العقاد أن التنمية الاقتصادية هي «العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية لتحقيق بمقتضاها زيادة في دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد »[4].

ولقد تعددت التعاريف فيما يخص هذا المصطلح فمنهم من يحاول تعريفها على أن المضمون العام للتنمية الاقتصادية هو العمل على زيادة الدخل عن طريق توسيع وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة' ومنهم من يحاول تعريفها بالمراحل التي يمر بها المجتمع كمرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التأهب، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضوج ومرحلة الاستهلاك الواسع[5].

- ✓ تعرف التنمية الاقتصادية بأنها «مجموع الإجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تتضمن زيادة حقيقة لدخل الفرد لفترة طويلة»[6] .
- ✓ تعرف التنمية الاقتصادية بأنها مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية[7]، وعرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري

1 –محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 53.
2 – مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات–، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 122.
3 –رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1991، ص190.
4 –مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 83.
5 –محمد العماري، التنمية الاقتصادية و التخطيط، مطبعة دار الحياة، دمشق، 1969،ص 23.
6 –محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003،ص 70.
7–محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر،

الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي، ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني في مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي.[1]

- ✓ عرفت التنمية الاقتصادية بأنها عبارة عن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي بأبعادها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية من أجل تحسين نوعية الحياة، وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع، وتصبح التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل، ويقاس ذلك من خلال عدة مؤشرات منها الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي بالإضافة إلى مؤشرات أخرى مثل المؤشرات الصحية والتعليمية وبعض الخدمات الأساسية وغيرها من المؤشرات التي تصدر في تقارير الأمم المتحدة[2]. فالتنمية الاقتصادية لا تحتمل فقط تغيرا كميا يتمثل في زيادة دخل الفرد الحقيقي فقط وإنما يتمثل في الحقيقة في تغيير وتطوير هيكل وبنيان الاقتصاد القومي[3].
- ✓ عرف Edgar Owen ادًار اون التنمية الاقتصادية في كتابه عام 1987 " بأنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل إنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع "[4].
- ✓ عرف A.K.Senسان التنمية الاقتصادية " بأنها تعمل على توسيع الحقوق والقدرات فالأول يمنح الفرد مقومات الحياة الأساسية احترام النفس والثاني يمنح الفرد الحرية "[5].
- ✓ الاقتصادي Kindle berger كاندال فيؤكد أن التنمية الاقتصادية " هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معيته مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي يتنظر إنشائها "[6].
- ✓ نيكولاس كالدور فقد عرف التنمية الاقتصادية " على أنها مجموعة من اجراءات سياسية وتدابير معتمدة موجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة

1999، ص 7.

1 –حربي محمد عريقات، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1992، ص 22.

2 –عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 472.

3 –إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، مرجع سبق ذكره، ص268.

4 - محمد مدحت العقاد، مقدمة في التنمية و التخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980 ،ص 82.

5– مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

6 - مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 123.

في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع"[1].

- ✓ و يرى جيرالد مائر بأن: " التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن "[2].
- ✓ واجل وهو اقتصادي أمريكي فيرى بأن: " التنمية الاقتصادية تتضمن الموازنة بين أحوال العيش الفعلية والأحوال المرغوبة فيها أو التي يمكن تحقيقها وهده الموازنة قد تكون ذات طابع وطني أو دولي بين فترات زمنية، وتتعلق بنفس الفترة الزمنية الواحدة، كذلك قد تتضمن الموازنة بين النظم والأشخاص"[3].
- ✓ يعرف سيلسو فورتادو التنمية الاقتصادية: " بأنها بصورة أساسية ومن وجهة النظر الاقتصادية زيادة في تدفقات الدخول الحقيقة، أي زيادة كميات السلع والخدمات الجاهزة، وفي وحدة زمنية ولدى جماعة معطاة، يتعلق الأمر بمفهوم يرتبط بعناصر قابلة للحساب الكمي".[4]
- ✓ تعريف الاقتصادي السويدي ميردال أشمل من كل هذه التعريفات إذ يقول بأن: " التنمية الاقتصادية هي التحركات التصاعدية للنظام الاجتماعي ككل"[5].
- ✓ يرى مائير بالدوين أن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن[6].
- ✓ كما يقول مينت كذلك في كتابه The Economic of Devloping Countries إن التنمية هي: " عملية مستمرة لمدة طويلة وليست جهدا نسبيا لا يقوم فقط على دراسة في زيادة الإنتاج المباشر التي يقود إليها، إنما يجب ان يأخذ بعين الإعتبار الأثر الذي يحدثه في المدى البعيد وبشكل غير مباشر على المؤسسات التي تحدد القدرة الإنتاجية المقبلة للبلد سلبا وإيجابا".[7]
- ✓ أما كولين كلارك فيقرن التنمية الاقتصادية بالتقدم الاقتصادي، وهذا الأخير بمفهومه يكاد يتطابق مع التقدم التكنولوجي[8].

1-كاظم جاسم علي العيساوي، محمود حسن الوادي، **مرجع** سبق ذكره، ص214.

2-https://www.unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000141907_fre pdf2017 /02/18 تاريخ الاطلاع

3- إسماعيل محمد قانة، مرجع سبق ذكره، ص 07.

4 – عبد الباسط محمد عبد المعطي، التنمية البديلة: دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية،الاسكندارية،1990،ص14.

5 –إسماعيل شعباني ، مقدمة في اقتصاد التنمية – نظريات التنمية و النمو استراتيجيات التنمية – ، دار هومة ، الجزائر،1997،ص 50.

6 – اسامة عبد الرحمان، التنمية والتخلف، منشورات البنك الاسلامي لتنمية، القاهرة،2001، ص49.

7 –كامل بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت،1988ص549.

8 – عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

- ✓ ويقول كلارك: " يمكن تعريف التقدم الاقتصادي بأنه تحسن في الرفاهية الاقتصادي والرفاهية الاقتصادي حسب رأي بيجو يمكن تعريفها " بأنها وفرة في جميع السلع والخدمات التي من المعتاد مبادلتها بالنقود".[1]
- ✓ ويضيف بنيامين هيجنز عناصر جديدة في تعريفه للتنمية الاقتصادية حيت يشير إلى أن التنمية هي: " زيادة ملحوظة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد منه، وتتوزع الأنشطة وفئات الدخل المختلفة وتستمر لفترة طويلة تمتد إلى جيل أو جلين وتتخذ خلالها صورة تراكمية "[2].
- ✓ كما عرفها الدكتور الشافعي " بأنها تغيير بنياني يكون من شأنه تحقيق معدل مرتفع للزيادة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة من الزمن، ودفعة قوية يتهيأ بفضلها التغلب على عوامل المقاومة الداخلية التي يموج بها الاقتصاد المتخلف واستراتيجية ملائمة يتسنى بمقتضاها توفير أسباب الدفعة القوية اللازمة لتحقيق ذلك الاساس الذي تتطلبه التنمية[3].

وقد اختلفت تعريفات التنمية الاقتصادية فيما بين الاقتصاديين والكتاب، ولكنها أجمعت على أن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو الاقتصادي الذي غلب على الكتابات الأولى في مجال التنمية. [4]

إذن التنمية الاقتصادية ماهي إلا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، وتعتمد اعتمادا كبيرا على جدية صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغير من واقع متخلف إلى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل حتى في المجال العسكري. [5]

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النُّمو الاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النُّمو واتِّزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية"[6].

فالتنمية الاقتصادية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضًا بأنها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال

1 – حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص241.
2 –عبد الرحمان بوداجقي، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب، دمشق،1977، ص17.
3 –محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان،2009، ص 392.
4 –مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، 268.
5– إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 268.
6– مقدم مصطفى، مرجع سبق ذكره ، ص127.

إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخَلْق تنظيمات أفضل". ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[1]. والنمو الاقتصادي يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أما التنمية الاقتصادية فالراجح تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبما أن أي شيء ينمو لابد له من أن يتغير، فإن التنمية لا تتحقق دون تغيير جزري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البنياني، الدفعة القوية والاستراتيجية الملائم. وتبدو العلاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لان النمو الاقتصادي يعد أمرا ضروريا لإحداث تنمية اقتصادية، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يرفع من الإيرادات العامة. كما يقوم النمو الاقتصادي بتوسيع القاعدة المادية لتلبية الحاجيات البشرية، ورغم ذلك يفرق الاقتصاديين بين النمو والتنمية وذلك في عدة جوانب منها:

- ✓ يرى بعض الاقتصاديين أن استخدام مصطلح النمو الاقتصادي يكون في الدول المتقدمة أما مصطلح التنمية الاقتصادية فيستعمل للدول الأقل تقدما[2].
- ✓ يمكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية اقتصادية، وذلك عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[3].
- ✓ النمو الاقتصادي يتم بدون اتخاذ اية قرارات من شانها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع بينما التنمية الاقتصادية عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.
- ✓ النمو الاقتصادي يركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات والتنمية الاقتصادية تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها.
- ✓ يمكن ألا تتحقق التنمية الاقتصادية حتى عند ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة، وذلك إذا كان هذا النمو مصحوبا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج، وبتفاقم التبعية الاقتصادية في إطار النظام الرأسمالي العالمي الدولية المرتبطة به[4].

1 –صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر –باتنة، السنة الجامعية: 2009 –2010، ص 4.
2- حسين عبد الحميد، احمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص125.
3- نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص44.

2-جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ص 32.

✓ النمو الاقتصادي لا يهتم بشكل التوزيع الدخل الحقيقي الكلى بين الأفراد بينما التنمية الاقتصادية تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.

و في الاخير من كل هذه التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر شمولاً من مفهوم النُّمو الاقتصادي؛ حيث إن التنمية الاقتصادية تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنه نستطيع القول إن التنمية الاقتصادية تسعى إلى إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات و ضمان الحياة الكريمة للأفراد و ضمان استمرارية هذا النُّمو من خلال ضمان استمرار تدفُّق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد حاجات الأفراد، والموجه للاستثمار.

2.2.II - عناصر التنمية الاقتصادية:

بناءً على ما جاء في التعريفات السابقة فإنه يتضح أن هناك عناصر أساسية تحتويها التنمية الاقتصادية، وقد حصر معظم الاقتصاديين عناصر عملية التنمية الاقتصادية في الآتي:

1. **الشمولية:** حيث أن التنمية الاقتصادية تعد تغيراً شاملاً ولا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل يطال الجوانب الاجتماعية الثقافية والسياسية والأخلاقية، وانطلاقاً من ذلك فإنها تتضمن التحديث، والذي يشير إلى إضعاف دور الموروثات والتقاليد الغير علمية في اتخاذ القرار، وزيادة الأدوار المرتبطة بالمعرفة العلمية، مع الأخذ بعين الاعتبار بأنها لديها التزامات تجاه الجوانب الأخلاقية في المجتمعات[1].
2. **خلق الإطار الملائم لعملية التنمية الاقتصادية:** هناك العديد من الأولويات والشروط الأساسية التي لابد من تحقيقها كضرورة حتمية لإنجاح سياسات و إستراتيجية التنمية الاقتصادية، وهي ضرورة تحقيق تغيرات متعددة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كتدعيم الاستقلال السياسي والاقتصادي والخروج من مرحلة التبعية. وذلك عن طريق إنشاء تنظيم سياسي يعبر عن القوى المجتمعية ومشاركة الشعب في كافة القرارات ويجب كذلك خلق تغيير جوهري في نظام التعليم القائم ليجعله قادرا على مواجهة احتياجات التطور الصناعي والتكنولوجي[2].

1- عطية عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، ط1، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2003، ص30.

2-https://www.econostrum.info/Elements-pour-une-strategie-de-developpement-economique-social-a-moyen-terme-en-Tunisie_a21165.html2016/04/18 تاريخ الاطلاع

3. حدوث الزيادة المستمر في متوسطات الدخل الحقيقي لفترة من الزمن، وهذا يعطي انطباعاً بأن التنمية عملية طويلة المدى.

4. توافر الاستثمارات الكافية وارتفاع مستوى التراكم[1]: يتوقف نجاح عملية التنمية الاقتصادية على القدرة على تصحيح الاختلالات الهيكلية السائدة ويعتبر التصنيع الوسيلة الرئيسية للقضاء على هذه الاختلالات ويجب ألا يقل حجم هذه الاستثمارات عن الحد الأدنى وذلك للأسباب الآتية:

- ✓ مواجهة العقبات الأساسية أمام عملية التصنيع والمتمثل في ضيق نطاق السوق المحلي.
- ✓ تحقيق الاستثمارات المطلوبة في الزراعة والخدمات لإنجاح عملية التصنيع.

كل هذه المتطلبات تستلزم رفع معدل التراكم ورفع معدل الاستثمار حتى يدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق، وكذلك توليد ديناميكية ذاتية قادرة على مواجهة عقبات النمو الاقتصادي.

5. تواصل واستمرارية العملية التنموية.

6. القضاء على أو تصحيح الاختلالات الهيكلية عن طريق التصنيع: يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية إذ يتوقف عليه تصحيح الاختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف ويعني التصنيع اتساع القاعدة الصناعية للمجتمع مما يؤدي إلى رفع مستوى وحجم قوى الإنتاج المستخدمة كذلك لابد من تطور قوى الإنتاج المصاحبة لعملية التصنيع، ونجاح التصنيع لا يمكن تحقيقه إلا إذا توافرت شروط معينة واتبعت سياسات محددة في مجالات أخرى في الاقتصاد القومي وبالتالي هناك أمرين لابد من توافرهما[2]:

- ✓ تحقيق نمو وتقدم في الإنتاج الزراعي حيث تقوم عليه الثورة الصناعية.
- ✓ . بناء القاعدة الأساسية من شبكات الخدمات الأساسية الضرورية لنجاح التصنيع.

7. اختيار أسلوب تحقيق التنمية الاقتصادية: تبني إستراتيجية معينة للتنمية الاقتصادية يتوقف إلى حد كبير على تحديد الإطار العام الذي يختاره المجتمع لتحقيق التنمية.

8. تغيير هياكل الإنتاج بضمان توسع الطاقات الإنتاجية بطريقة تراكمية.

9. تحسين نوعية السلع والخدمات التي تقدم للأفراد.

1- معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2005، ص28.

2https://www.unrisd.org/80256B3C005BCCF9/(httpAuxPages)/448B668D24FE8600C1257E73005F1F37/$file/04%20%20Social%20Drivers%20of%20Sustainable%20Development%20(French%20ch06/).pdf201 تاريخ الاطلاع 82/8

كما ويرى مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية أن التنمية الاقتصادي تقوم على العناصر والمقومات التالية[1]:

1. رؤية وخطة طويلة المدى بحيث تحظى أهدافها بإجماع من كافة المستويات في المنظمات، بالإضافة إلى كافة فئات المجتمع.
2. استراتيجيات واضحة للدور الذي يلعبه القطاع العام والقطاع الخاص ومدى تكاملهما.
3. العمل الدؤوب في الاتجاه المنادي ببناء المؤسسات الوطنية المتطورة بحيث تصبح لديها القدرة بالمهام الموكلة إليها.
4. استراتيجية شاملة كاملة لكافة القطاعات، بالإضافة إلى وجود سياسات مرنة تستخدم حسب المتغيرات المحيطة.
5. الاستمرارية في تنفيذ التحسينات والإصلاحات وتوسيعها وتعميمها لتحقيق بيئة اقتصادية سليمة ومناخ مشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي.
6. توفر حكم إدارة صالح للدور القيادي في العملية التنموية، وذلك على الأسس المبنية على الانضباطية في تنفيذ القوانين، وممارسة الإجراءات بشفافية مطلقة.

3.2.II - خصائص التنمية الاقتصادية:

تمتلك التنمية الاقتصادية العديد من الخصائص التي تميزها أثناء قيامها بالأعمال بغية تحقيق الأهداف المنشودة، وتتمثل فيمايلي:

- ✓ هي ظاهرة إنسانية حيت تعتبر الموارد البشرية هي العنصر الرئيسي في مشاريع التنمية الاقتصادية، حيث أنه لا يمكن إحداث التنمية بغياب دور الإنسان فيها، لأنه أحد أهم الأهداف المقصودة من المشاريع التنموية، فكل الخطط والبرامج التنموية توجه بطريقة أساسية تجاه الإنسان واحتياجاته[2].
- ✓ الاهتمام بتحقيق الأهداف التنمويّة المعتمدة على وجود استراتيجيّات عملٍ مناسبةٍ، تهدف للوصول إلى معدّل النموّ الاقتصاديّ المطلوب.

1- مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، التنمية الاقتصادية رؤى إسلامية ودولية، ندوة، العدد 2، جامعة الكويت، الكويت، 2004، ص21.

2- حلاوة جمال، وصالح على، مدخل إلى علم التنمية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص21.

- ✓ التوجُّه نحو تحسين البيئة الداخليّة للمجتمع، والقطاع الاقتصاديّ المحليّ الخاصّ بالدّولة وتطويرهما.
- ✓ الاعتماد على الجهود الاقتصاديّة الذاتيّة؛ لتحقيق التّنمية الاقتصاديّة المعزِّزة لتطبيق التّخطيط في الحكومات، والمؤسّسات الاقتصاديّة المهتمّة بمتابعة النموّ الاقتصاديّ باستمرارٍ[1].
- ✓ تعتبر التنمية الاقتصادية عملية ذات استمرارية وديناميكية: ما يعني أنها متجددة.
- ✓ هي ظاهرة دينية حيت تعتبر جزء من المجهودات الهادفة إلى إعمار الأرض، وهذا بطبيعة الحال من الواجبات الدينية والتي تعد عبادة حيث قال الله تعالى في مصحفه الكريم " هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا" (سورة هود، آية61)، وهنا تؤكد الآية على تعمير الأرض وتطويرها وتنميتها، ومن هذا المنطلق فإن الدين الإسلامي يشجع ويحث على التنمية الاقتصادية.
- ✓ هي ظاهرة اجتماعية نظرا للارتباط الوثيق بالإنسان وذلك لاعتبارها من عمليات التغيير الاجتماعية، وإشباع الاحتياجات الإنسانية أو الأنظمة أو أنماط العلاقات والقيم الاجتماعية[2]، كذلك فإن المشاكل الاجتماعية كالفروق في مستويات المعيشة بين الطبقات البرجوازية والفقيرة، وهي ظاهرة ملازمة حيث أن أي توجهات من قبل المجتمعات نحو التغير والتطور فإن ذلك يسرع في العمليات التنموية والعكس صحيح.
- ✓ الحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعزِّزة لدور الصّناعة، والزّراعة، والتّجارة المحليّة، حسب ما يطلبه الواقع الاقتصاديّ من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافّةً.
- ✓ الاستفادة من التّكنولوجيا، والأجهزة الإلكترونيّة المتطوّرة؛ فهي تقدِّم دعماً مناسباً للتنمية، عن طريق الاستثمار في الإمكانات، والطاقات العلميّة والمعرفيّة المتنوّعة، ممّا يساهم في تطوير العديد من المجالات، ومن أهمّها: الأبحاث، والتّعليم[3].
- ✓ تساعد في جعل الظروف الاقتصادية الخاصة بالأفراد أفضل ويكون سبب في حدوث نقلة في الدخل الخاص بالفرد، مما يساعد على جعله يدخر أموال تساهم في وسائل استثمارية كثيرة تعود بالنفع على المجتمع وعليه في المستقبل.
- ✓ تساهم في تحسين حياة الأفراد وتمكينهم من التغلب على مختلف المشكلات الاجتماعية التي تحدث نتيجة لوجود تطويرات وظيفية في الأفراد والقطاعات[4].

1- البكري كامل، التنمية الاقتصادية، ط3، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص23.

2- إبراهيم نعمة الله نجيب، أسس علم الاقتصاد، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،2000، ص18.

3 -https://www.soas.ac.uk/cedep-demos/000_P516_EID_K3736-Demo/unit1/page_10.htm2017 /12/15 تاريخ الاطلاع

4https://www.ec.europa.eu/regional_policy/sources/docgener/studies/pdf/rup_growth/rup_growth_sum_fr.pdf 2017 /09/25 تاريخ الاطلاع

- ✓ تساهم التنمية الاقتصادية في تطوير البنية التحتية في المجتمع مما يساهم في تطوير العديد من القطاعات مثل الصحي والتعليمي وغيرهم، ويزيد من وجود كوادر تملك مهارات جيدة[1].
- ✓ تساعد الدول على إنشاء دراسات تساهم في خلق حل للمشكلات الموجودة في المجتمع.
- ✓ تعمل على تغيير السياسات المختلفة سواء كانت الدولية أو المحلية.
- ✓ التنمية الاقتصادية عملية تشمل كافة مناحي الحياة.
- ✓ تقوم التنمية الاقتصادية بالاستناد إلى الأسس والمقومات الذاتية داخل المجتمع[2].
- ✓ تعمل التنمية الاقتصادية بشكل مركز ليتم تجاوز العقبات التي تواجهها في مسيرتها، ولهذا يتم توصيفها بالتغيير والنمو.

4.2.II - متطلبات التنمية الاقتصادية:

هناك الكثير من المتطلبات التي تحتاجها التنمية الاقتصادية للوصول إلى تحقيق اهدافها المسطرة، وهي تحتاج الكثير من التوجيه في إطار الموارد المتاحة بشكل يؤدي إلى تحقيق نتائج، ويعتبر أهم متطلب من متطلبات التنمية الاقتصادية العدالة الاجتماعية حيث ان عدم توافرها يؤدي إلى إخلال في عملية التنمية. وأيضا المشاركة المجتمعية في عملية التنمية وذلك بإشراك المجتمع في قرارات التنمية وذلك لزيادة تقبل المجتمع للتغير نحو التنمية الاقتصادية

ومن المتطلبات والتي تحتاجها التنمية لضمان تحقيقها ما يلي:

- ➢ **البنية التحتية:** ان إقامة البنى التحتية بحيث تكون مساعدة لنشوء المشاريع الإنتاجية العامة والخاصة، وذلك يتمثل في إنشاء الطرق وتحسين المواصلات وإنشاء الموانئ ومحطات التوليد المتعلقة بالكهرباء، بالإضافة إلى قنوات الري والصناعات الرئيسية، كل ما سبق يساعد في توفير السلع الوسيطة والخدمات بالتكاليف المعقولة مما يضمن خفض التكاليف المرتبطة بإنتاج السلع والخدمات في الصناعات التحويلية والاستهلاكية، بالإضافة إلى تخفيض تكلفة المعيشة للأفراد[3].و بزيادة نفقات البنية التحتية تزداد كفاءة الإنتاج الاقتصادي عن طريق زيادة نسبة النفقات على الآلات، والمعدات الحديثة في المصانع، وصيانتها، وكذلك على تحسين البنية التحتية، مثل: الطرق والجسور، والموانئ، وأنظمة الصرف الصحي، وأيضاً زيادة أعداد العمال. حيث يُصبح العمل أكثر إنتاجية، ويزداد النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، إنشاء طريق سريع جديد، يخلُق

1- حسين محمد، مصطفى بدران، وطنبي أمية، أبعاد التنمية في الوطن العربي، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص36.

2 - https://www.doingbusiness.org/en/data/exploreeconomies/economycharacteristics2018 تاريخ الاطلاع 32/07/

3- العطية عبد الحسين، الاقتصاديات النامية "أزمات وحلول"، دار الشروق، ط1 دار الشروق، الأردن، عمان، 2001، ص33.

فرص عمل جديدة لإكمال هذا المشروع، ولتلبية حاجات السائقين، يتبُعها محطات الوقود، ثم محلات البيع بالتجزئة.

- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لضمان الفعالية الاقتصادية والتنسيق الاستراتيجي بين قطاعات الاقتصاد المختلفة[1].
- نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.
- توفير الموارد البشرية المتخصصة.
- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.
- **الموارد البشرية** : تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلّب نتاجاً عالي الجَودة، ويتحقق ذلك عن طريق قوى عاملة مُدرّبة ومؤهلة، حيثُ يجب تعليم وتدريب الأفراد، لأنّ نقص العمالة المدرّبة تزيد مُعدلات البطالة، وبالتالي تؤثر على النمو الاقتصادي[2].و تعد الموارد البشرية هي رأس المال البشري، والمحرك الرئيسي في العملية التنموية سواء تمثلت مناصبهم في كونهم عمال أو رياديين، حيث أن العناصر البشرية تقوم بالعمل على مراكمة رأس المال، واستغلال الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى تبني السياسات الاقتصادية التي تعمل دؤوباً نحو تحقيق التنمية القومي.
- **الموارد الطبيعية**: إن امتلاك للموارد الطبيعية المتنوعة، أي كل ما يمكن أن تؤمنه الطبيعة من المخزونات الطبيعية التي تضمن استمرارية الحياة البشرية، والتي يمكن أن تنقص نتيجة الاستخدام المفرط والغير موجه، كما تعمل بعض الدول على تعويض النقص في الموارد الطبيعية بالاستخدام التكنولوجي الذي يمكن من عملية تطبيق الإحلال أو التبادل بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية[3].
- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة.
- توفير الأمن والاستقرار.
- وجود هياكل اقتصادية وعناصر الإنتاج.
- زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج.
- الاكتفاء الذاتي في الإنتاج.
- التراكم الرأسمالي وتتطلب هذه العملية توفر الحجم المناسب من المدخرات الحقيقية والتي يتم استخدامها لمساعدة الاستثمار بدلاً من الاستهلاك[4].

1- جيمس جوأتين و ريتشارد ستروب، الاقتصاد الجزئي العام والخاص، ترجمة محمد عبد الصبور علي، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1987، ص 53.

2- صقر احمد صقر، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 2004، ص93.

3- محمود الطنطاوي الباز، مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 264.

4- جمال حلاوة وعلى صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 28.

- **التكنولوجيا والمعرفة:** بحيث أن التنمية الاقتصادية تعتمد بشكل واضح على معدلات التطور التكنولوجي، فكلما تم الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة، سيساهم ذلك في سرعة الحركة التنموية الاقتصادية[1].
- **التغيير الجذري في الهياكل الاقتصادية:** حيث أن التغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتخلفة هام جداً بهدف تقليل العوائق التي تقف في وجه التنمية الاقتصادية، وهذا التغيير يشمل التغيير في التشريع القانوني بالإضافة إلى الإصلاحات الزراعية والقوانين المتعلقة بالتنمية الصناعية، وتنظيم الحركة التجارية الخارجية، والتشريع الضريبي[2].
- التخفيضات والحسومات الضريبية: يزداد النمو الاقتصادي بزيادة رأس المال، حيث يعمل تخفيف الضرائب على إعادة الأموال للمستهلكين، مما يعني زيادة إيرادات الشركات وزيادة الأرباح[3].
- **التصنيع:** يمكن للدول النامية من خلال التصنيع أن تستقل إقتصاديا وتخفف من تبعيتها للدول المتقدمة، فالقدرة على صناعة السلع الإنتاجية تعتبر الطريق الرئيسي نحو التنمية الاقتصادية الحقيقية.
- **ضرورة التخطيط للتنمية:** بإعتبار التنمية الاقتصادية شاملة فهي عملية مخصصة بوضع خطط متكاملة التي توضح برنامج عمل الاقتصاد القومي ومبنية على أسس علمية وموضوعية ومرنة بما يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية التي يحتاج إليها المجتمع[4].

5.2.II- أهمية التنمية الاقتصادية :

لقد كانت وما تزال التنمية الاقتصادية والعوامل المؤدية لها محل اهتمام علم الاقتصاد منذ نشأته فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة والاستقرار والعدالة في توزيع الدخل القومي والتشغيل وهي عملية مستمرة وطويلة المدى والتخطيط لها لا بد أن يكون على محور زمني طويل وبما يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلدان[5] كما أن التنمية الاقتصادية المنشودة تعد جسر العبور إلى تحقيق التنمية الاجتماعية وذلك من خلال توفير احتياجاتها. والتنمية الاقتصادية المستمرة تتطلب تحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد يعتمد بدرجة عالية نسبيا على الخارج في

---

1 - Bruno Gendron et Abderrahmane Saker، Economie: Manuel Complet Applications et Corrigés، Lextenso Editions، Paris, 2008, p221.

2-Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David l. lindauer, Economie du Développement, 3e Edition, de Boeck, Bruxelles, 2008, p31.

3- سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، 1988، ص53.

4- عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، المنهج-النظرية-القياس دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص 42.

5- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص 85.

تمويل استثماراته وفي تنفيذ برامجه الاستثمارية إلى اقتصاد مشارك وبصورة ايجابية في الاقتصاديات الدولية عامة.ويحتل النمو في الناتج القومي الإجمالي مركز القلب في التنمية الاقتصادية، لأن النمو يعني التشغيل والاستقرار[1]. ولكنه مع ذلك لا يضمن عدالة التوزيع. وهذه مسألة مهمة، وخاصة في الدول النامية حيث سوء توزيع الدخل سمة هذه الدول. ومن هنا ظهرت أهمية التنمية الاقتصادية لتشمل ما هو أشمل من النمو الاقتصادي الحالي ليتضمن العيش الكريم للجميع والقدرة على الاستمرار الدائم والموثوق والعادل في المستقبل ، وبين تقرير المفوضية العالمية للبيئة والتنمية 1987المعروف باسم تقرير براندتلاند (Brundtland Report) بأن أهمية التنمية الاقتصادية تكمن في تلبية الحاجات الحالية بدون أن تنتقص من قدرة الأجيال اللاحقة على تلبية متطلباتها وبالتالي فهو تحقيق الاحتياجات الأساسية وتجنب تسبب في اثار سلبي على البيئة والمساواة بين الأجيال ويلاحظ التقرير بأن التنمية الاقتصادية هي عملية مستمرة للتغير حيث يكون استغلال الموارد الطبيعية والاتجاهات الاستثمارية والتنمية التقنية والتغيير المؤسسي منسجماً مع قُدرة الأجيال الحالية واللاحقة على تحقيق احتياجاتها وبالتالي فالتنمية الاقتصادية مرتبطة بالإرادة السياسية [2].و تعتبر التنمية الاقتصادية أحد الأدوات المهمة التي تساهم وتساعد في الاستقلال الاقتصادي للدول، والابتعاد عن التبعية الاقتصادية أو التبعية بأشكالها المتعددة، وذلك نتيجة حقيقية لتحقق التقدم والتنمية الاقتصادية. وتعمل التنمية الاقتصادية على تقليل الفجوات بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وللتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد يمكن أن نلخص منها ما يلي:

1- زيادة مستوى الدخل الحقيقي للأفراد وما يترتب عليه من تحسينات على مستويات المعيشة لهم وتقليل الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين فئات وطبقات المجتمع.

2- توفير فرص العمل للأفراد نظراً لانتشار الأسواق في العملية التنموية.

3- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.

4- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.

5- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.

6- تسديد ديون الدولة وتحسين الأوضاع المتعلقة بميزان المدفوعات.

7- تحقيق الأمن القومي.

1 -https://www.french.china.org.cn/business/txt/2019-10/29/content_75352128.htm تاريخ الاطلاع2016/05/16

2 - س. عساف وآخرين، قضايا عربية معاصرة، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2001، ص83.

8- تقوم التنمية الاقتصادية بتوفير السلع والخدمات لكافة أفراد المجتمعات، وذلك بالكمية والنوعية والجودة المناسبة.

II.6.2- أهداف التنمية الاقتصادية :

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم فالناس في المناطق المختلفة لا ينظرون إلى التنمية كهدف في حد ذاتها وإنما ينظرون إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، والوسيلة دائما يجب أن تكون في خدمة الغايات والأهداف وليس العكس[1].

وأهداف التنمية الاقتصادية لبلد ما تعبر عن طبيعة المرحلة الاقتصادية التي يمر بها ذلك البلد[2]، ومما لا شك فيه أن هذه الاهداف قد تختلف من بلد لآخر ومن فترة إلى أخرى للبلد الواحد، نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول، ومع ذلك فإن هناك أهداف أساسية مشتركة تسعى إليها جميع الدول النامية[3]، ويمكن حصر أهم هذه الأهداف الأساسية في فيما يلي:

- **توفير الحاجات الأساسية:** يحتاج الأفراد للعيش إلى حاجات أساسية تتمثل في الغذاء والمسكن والصحة والحماية من مختلف الأخطار، والتنمية الاقتصادية شرط ضروري لتحسين توفرهم[4].
- **زيادة الدّخل القوميّ:** هذا هو الهدف الرئيسيّ والأوّل من الأهداف الخاصة بالتّنمية الاقتصاديّة، حيث تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد، وتعزّز التركيبة الهيكليّة للتجارة والصّناعة، ممّا يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحليّ[5].وتعتبر مسالة زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية بل هي أهم هذه الأهداف على الإطلاق. ذلك بان الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى المعيشة لأهلها ونمو عدد سكان ولا سبيل إلى القضاء على هذا الفقر بانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي[6].
- **رفع مستوى معيشة الأفراد:** ويتحقق ذلك بزيادة مداخيل الأفراد، وتوفير فرص العمل، ورفع مستوى التعليم والصحة والارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية في المجتمع.ويعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف التي

1 -كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2003، ص 401.

2 -زرقين سورية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص49.

3 -كاظم جاسم علي العيساوي، محمود حسن الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 215.

4 - رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، مرجع سبق ذكره ص113.

5 - احمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص24 .

6- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيره وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات[1].

- **استثمار الموارد الطبيعيّة**: يسعى هذا الهدف إلى تعزيز وجود الاستثمارات المحليّة والدوليّة للموارد الطبيعيّة الموجودة على أراضي الدّول؛ لتوفير الوسائل المناسبة التي تُقَدِّمُ الدّعم للإنتاج، والخدمات العامّة.
- **توفير الحرية**: ويقصد بالحرية تمكين الأفراد من تقرير مصيرهم بأنفسهم وتخليصهم من العبودية والاعتمادية وبتحقيق التنمية الاقتصادية تزداد حرية الأفراد وتزيد قدرة الدولة على تقرير مصيرها.
- **تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي**: وتعبر هذه الأهداف عن المرحلة ما بعد الاستقلال السياسي وقد يكون فك الارتباط النقدي بدولة أجنبية في مقدمة هذه الاهداف، وهذا ما استهدفته دول العالم النامي في مرحلة ما بعد الاستقلال.
- **تقليل التفاوت في الدخول والثروات**: يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني وأيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات.
- **التوسع و التنوع في الهيكل الإنتاجي** :في البلدان المتخلفة تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي فهي مجال الإنتاج ومصدر العيش للغالبية العظمى من السكان كما وأنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي ،وسيطرة الزراعة على اقتصاديات هذه البلدان بهذا الشكل يجعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة للتقلبات في الإنتاج و الأسعار .و تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي ليس فقط من اجل زيادة الدخل القومي وزيادة متوسطة نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية و الفنية[2].
- **تطوير البنية التحتية** في المجتمع مما يساهم في تطوير العديد من القطاعات مثل الصحي والتعليمي وغيرهم، ويزيد من وجود كوادر تملك مهارات جيدة.

1- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 55.

2https://www.oeconomia.net/private/cours/economiegenerale/CAPET/01.theorieseconomiques.pdf2018 /02/08 تاريخ الاطلاع .

ولقد تم تحديد الأهداف الجديدة للتنمية (الأهداف الإنمائية) ا للألفية في مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في 2000 والذي يتضمن ثمانية أهداف أين تمحورت الأهداف الستة الرئيسية الأولى حول هدف الإقلاع من الفقر من خلال القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق التعليم الإبتدائي للجميع، المساواة بين الجنسين ودعم المرأة، خفض عدد الوفيات بتحسين صحة الأمهات، توفير المياه الصالحة للشرب، تحسن حياة أكثر من 100 مليون من سكان الحياء الفقيرة ثم ضمان بيئة جيدة ودائمة وتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية[1].

7.2.II- عقبات التنمية الاقتصادية :

تجدر الإشارة إلى أن خصائص البلدان المتخلفة اقتصاديا هي بمثابة عقبات في طريق التنمية، فتعترض عملية التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة الى العديد من العقبات التي تتداخل فيما بينها بحيث تجعل العمل من أجل تحقيق هذه العملية دون المستوى المطلوب الأمر الذي يؤدي إلى استمرارية حالة التخلف[2] وعادة ما تعرف بأنها غياب الحالة أو الحالات الموجودة في إحدى البلدان المتقدمة، أي وجود متطلبات التنمية في البلدان المتقدمة وعدم وجودها في البلدان النامية[3]. ويرى بعض الاقتصاديون أن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى الموارد الحقيقة اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، وطالما أن الدخول منخفضة نظرا لانخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الادخار منخفضة كذلك[4].وسنسرد اهم العقبات التي تقف في وجه التنمية الاقتصادية فيمايلي:

- ✓ **عدم وجود بيئة جاذبة للاستثمار:** إن تشجيع الاستثمار، والعناية بالبنية التحتية له يُعتبر من أهم الوسائل التي تُحقّق التنمية الاقتصادية، وتوفّر فرص العمل المختلفة لتشغيل العاطلين، إلى جانب قدرة الاستثمار على استغلال الموارد المتاحة للإنتاج، وتحقيق الأرباح التي تسهم في دعم الاقتصاد.
- ✓ **نقص الادخار:** إن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك وبما أن الدخل القومي في الدول المتخلفة منخفض، فإن هذا يترتب عليه انخفاض متوسط الدخل الذي يحصل عليه الفرد

1- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص26

2 -فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 204.
3 -سالم توفيق النجفي، مرجع سبق ذكره، ص 302.
4 -براهيمة أمال، سلامية ظريفة، التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، مداخلة في ملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية – جامعة محمد خيضر بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006، ص5.

في هذه الدول، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع الميل إلى الاستهلاك وانخفاض الميل إلى الادخار، وما يقود إليه ذلك من انخفاض الادخارات المتاحة في البلدان المتخلفة[1].

- ✓ **زيادة عدد السكان**: إنّ الزيادة العشوائية في عدد السكان، والنّاتجة عن ثقافة اجتماعية تحتاج إلى تصويب وتصحيح، تُعتَبر من أشدّ المعيقات فتكاً بأي خطة اقتصادية تنموّية طموحة؛ فالعدد الكبير من السكان يشكل ضغطاً كبيراً على الموارد وعلى الخدمات المقدّمة للمواطنين، الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق المسؤولين وصنّاع القرارات، خاصّةً الاقتصادية منها وتتضمن الزيادة في عدد السكان أيضاً تلك الزيادة الناتجة عن الهجرات، وغيرها[2].
- ✓ **ندرة رؤوس الأموال** وصعوبة تحقيق معدل مرتفع للتكوين الرأسمالي، والمهم هنا هو ندرة رؤوس الأموال المستثمرة بالنسبة إلى عدد السكان أو بمعنى أخر نصيب الفرد من رؤوس الأموال المستثمرة. ويراعى أن مصدر كل استثمار هو الادخار ومن ثم فيمكننا أن ننظر إلى مشكلة ندرة رؤوس الأموال المستثمرة على أنها مشكلة ضعف مستويات الادخار والتي تقف عقبة في سبيل تحقيق الاستثمار وخاصة في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية[3].
- ✓ عدم وجود شبكة مواصلات متطوّرة حيت تُعتبر المواصلات من أهم عوامل التنّمية، فهي تدخل في كافة تفاصيل الحياة من أبسطها إلى أكثرها تعقيداً.
- ✓ الإسراف في الإنفاق على الاستهلاك ولا يقتصر الإسراف في الدول النامية على الأفراد وإنما يتعداها على الحكومات التي تسرف في استخدام موارد المجتمع في أشياء لا تنفق مع مقتضيات التنمية.
- ✓ العلاقات الدولية والتنمية: تفرض العلاقات الدولية العديد من العوامل المعيقة للتنمية في البلدان النامية وهي:

أ-عقبات تتعلق بحصول البلدان النامية على الآلات والمعدات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية.

ب-العقبات التي تفرضها الدول المتقدمة في مجال التجارة الخارجية (استيراد وتصدير) من خلال سيطرتها الاحتكارية أو شبه الاحتكارية على هذا المجال، حيث تضع القيود على صادرات البلدان المتخلفة وتفرض أسعار منخفضة عليها.

ج-تمنع الدول المتقدمة توفير السلع والأدوات والتكنولوجيا التي تساهم بشكل جدي في تطوير هذه البلدان، وتفرض

1 - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 215.

2 - العشري حسين درويش، "التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص 67.

3 - محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها، الدار الجامعية للطباعة، الاسكندرية، 2004، ص31.

أسعار تتصاعد باستمرار على ما تستورده البلدان المتخلفة منها.

- ✓ **عقبات متعلقة بالإنتاج** :تعاني أغلب الدول النامية من ضعف الإنتاج وهده النقطة تعتبر من الخصائص العامة للدول النامية سواء كان ذلك على مستوى الإنتاج الزراعي أو الإنتاج الصناعي أو الخدمي، ويرجع ذلك إلى عوامل متعددة منها [1]:إنخفاض المستوى التقني والإنتاج وعدم توفر عناصر الإنتاج جميعها بالكمية اللازمة، ومن الواضح أن الدول النامية تستخدم أساليب متخلفة في الإنتاج، ففي الزراعة لا زال استخدام الطرق البدائية هي الأساس في معظم هذه الدول وكذلك في الصناعة، لا تزال تعاني من ضعف الإنتاج والإنتاجية وهده المعطيات جعلت من تلك الدول تعاني من عدم الإكتفاء الذاتي والنقص في أغلب إحتياجاتها خاصة في مجال الغذاء كذلك تلجا للاستيراد لتكملة النقص بالرغم من توافر الموارد الطبيعية والبشرية.
- ✓ **عدم تنويع مصادر الدخل**: حيت تعاني الدول الأقل تقدما من اعتمادها على مصدر واحد أو اثنين في تحقيق معظم الدخل الوطني، فبعضها دول نفطية تعتمد على النفط، وبعضها الآخر تعتمد على الزراعة أو التجارة أو السياحة كمصدر أساسي للدخل[2].
- ✓ **ضعف مستوى التطور التكنولوجي**: فقد اعتبر كثير من الكتاب أن الدول المتخلفة هي دول تخلفت فيها أساليب الإنتاج عن ملاحقة التطور الذي حدث في هذه الأساليب في بلدان أوروبا وأمريكا عقب الثورة الصناعية، ولذلك عرفت الدول المتخلفة بأنها الدول التي تسودها أساليب الإنتاج المتخلفة[3].حيث ترتبط التنمية الاقتصادية بما يحققه المجتمع من تنمية تكنولوجية تسمح برفع كفاءة استخدام الموارد وأساليب الإنتاج، وقد أثبتت الدراسات أن الفارق الحقيقي بين الدول النامية والمتقدمة هو التفاوت في المستوى التكنولوجي.
- ✓ **المديونية**: تعد المديونية من أخطر المشكلات التي تواجه اقتصاديات الدول النامية وهي في تزايد مستمر حيث لم تستطع الموارد والإمكانيات المحلية من تلبية الطلب المحلي، وهو ما يعني الاعتماد على الخارج في تغطية جانب من الطلب المحلي، وحيث تقصر الصادرات عن تغطية تزايد الواردات مما يترتب عليها الاعتماد على الاستدانة، مما يأدي إلى تراكمها وازدياد خدماتها واختلال الجهاز الإنتاجي وتراجع معدلات النمو.

1- فارت هاجن، ترجمة جورج خوري، اقتصاديات التنمية، ط3، مركز الكتب الأردني الأردن، 1988، ص 26.

2- محمد حافظ الرهوان، التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة عن تحقيق التقدم، دار أبو المجد للطباعة، القاهرة، 2006، ص 27.

3- جون ل. سايتز، السياسات التنموية، مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية، ترجمة ياسر حمارنة، دار عمان، عمان، 1990، ص183.

- ✓ عدم القدرة على إيجاد الحلول المبتكرة: تظهر هذه المشكلة بشكل كبيرٍ وواضحٍ لدى بعض المجتمعات التي تعتمد على الوسائل التقليديّة لأداء أعمالها، ولعلَّ أبرز مثال على ذلك اعتماد الكثير من المجتمعات والدول اعتماداً كاملاً على النفط؛ ففي الوقت الذي يمكن فيه التقليل من الفاتورة النفطيّة عن طريق بذل مجهود إضافي في إيجاد وتطبيق الوسائل البديلة، تُصِرُّ بعض الدول على استعمال النفط، الذي باتت الأمم المتقدمة تنفر منه، وتقلل من استعماله نظراً للأضرار الكبيرة التي يُلحقِها بالإنسان.

II.8.2- نظريات التنمية الاقتصادية:

تعتبر النظريات والنماذج التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية بمثابة الدليل الذي تهتدي به الدول لتحقيق أهدافها، لكن هذا لا يعني إن كل النماذج أو النظريات قابلة للتطبيق أو يمكن الأخذ بها، فمنها ما جرى تطبيقه أو اخذ عنه، ومنها ما يعتبر مجرد إضافة للفكر الإنساني. وحاول المفكرون عبر مختلف مدارس الفكر الاقتصادي تفسير ظاهرة التنمية الاقتصادية، وسار على نهجهم العديد من المفكرين الذين قدموا بدورهم أفكارا مختلفة لتوضيح الكيفية التي يمكن من خلالها الخروج من حالة التخلف. وركزت النظريات الاقتصادية على زيادة الدخل الوطني عن طريق الاستثمارات وتشغيل رأس المال، وتبحث استراتيجيات التنمية وفق هذه النظريات عن طرق توفير رأس المال ومعوقاته ووسائل حل ذلك، ونستعرض فيما يلي إلى بعض هاته النظريات التي جاءت تطبيقا لمفهوم التنمية ونسوغها كما يأتي:

1-نظرية الدفعة القوية :

تنسب نظرية الدفعة القوية إلى روبنشتاين رودان[1] الذي يؤكِّد على ضرورة توفُّر رؤوس أموالٍ ضخمة محلِّية وأجنبية، والقيام باستثمارها في إنشاء قاعدةٍ صناعية ومشروعاتٍ عامة متعددة، تشرف عليها الحكومات[2] ويؤكِّد على حتمية التصنيع وأهميته الذي يحتاج إلى رأسمالٍ أولي يمكِّن الاقتصاد من الانطلاق.و يرى فيها أن التنمية يجب أن تكون في شكل قفزات قوية تسمح بزيادة النمو، وان التدرج في التنمية لن يؤدي إلى التغلب على الركود الاقتصادي ويقول رودان: "إذا سرنا خطوة في طريق النمو فلا يمكن أن نصل إلى نتيجة لان التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تفوق في أثرها الخطوات التدريجية"[3].

1- روزنشتاين-رودان (1902-1985) :(اقتصادي بولوني، يعتبر واحدا من أعمدة اقتصاد التنمية، عمل بالبنك العالمي خلال الفترة 1947-1954 ثم في معهد ماساشوسيتس إلى غاية 1968، عرِف بنظريته عن النمو المتوازن المطورة من طرف نيركس.

2- مدحت محمد العقاد، مرجع سبق ذكره، ص 132.

3- جمال حلاوة وعلى صالح، مرجع سبق ذكره، ص 38.

ويرى رودان أن هناك أسلوبان للتصنيع: الأسلوب الأول يتم بتوجيه موارد الدولة لإقامة الصناعات الثقيلة والاستهلاكية بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهو أسلوب مكلِّف ويحمل الأجيال تضحياتٍ ضخمة، كما أنه يبتعد عن التشغيل الأمثل للموارد؛ لأنه يتجاهل مزايا التخصص وتقسيم العمل. أما الأسلوب الثاني الذي يرجحه، فيتم بقيام الدول المتقدمة باستثمار المباشرة وغير المباشرة في الدول المتخلِّفة، ويعتقد أن هذا الأسلوب يفعل مزايا التخصص؛ فهو مفيد للبلدان المتخلِّفة والمتقدمة على حدٍ سواء؛ فهو إذن يبارك الاستثمار الأجنبي، وهو ما جعله ينادي بضرورة تدخل الدولة المضيفة لتوفير خدمات رأس المال الاجتماعي والبنى التحتية[1].

ولتطبيق نموذج التنمية الذي يقدمه رودان والقائم على نظرية الدفعة القوية والملائم للنمو في البلدان النامية لابد من الأخذ بالاعتبارات التالية[2]:

- ✓ أن تتوفر كميات كبيرة من رؤوس الأموال والتي يقترض معظمها من الخارج لعدم قدرة الدول النامية على التمويل ذاتيا .
- ✓ أن يتم إنشاء الصناعات الخفيفة والاستهلاكية التي توظف عددا كبيرا من العمال.
- ✓ الابتعاد ما أمكن عن الصناعات الثقيلة ذات النفقات الباهظة وتمويل البلاد النامية بما تحتاجه من الصناعة الثقيلة من الدول الرأسمالية الصناعية.

وتمثل الدفعة القوية على حسب رأي رودان عنصرا مهما من عناصر التنمية الاقتصادية وهي تمثل حد أدني من الجهد الإنمائي الذي يجب بذله قبل ان يتسنى للاقتصاد الانطلاق الى مرحلة النمو الذاتي وتعد الدفعة القوية وسيلة لإزالة الاختناقات لان الاستثمار في مشروعات البنى التحتية تقوم بخدمة مشروعات أخرى وهي تضع القاعدة الأساسية لتطوير الأنشطة الإنتاجية[3].

وتستند نظرية الدفعة القوية على مسوغات من اهمها [4]:

1- عبد الجبار حمد عبيد البهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1،2001، ص179.

2- جمال حلاوة وعلى صالح، مرجع سبق ذكره، ص 39.

3- د. خميس خلف موسى الفهداوي، د. مازن عيسى الشيخ راضي، التنمية الاقتصادية دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، بغداد، 2000، ص192.

4- د. عدنان مكي البدراوي، د. فلاح جمال معروف العزاوي: التنمية والتخطيط الإقليمي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1991، ص30.

- ✓ **عدم القابلية على التجزئة ومبدأ الموفورات الخارجية:** إذ توجد بعض المشروعات غير قابلة على التجزئة مثل مشروعات شق الطرق في المدن اذ لا يمكن فصل هذه المشروعات عن المياه والانارة وكذلك لا يتصور وجود فاصل زمني بين مشروع إقامة السدود ومشروع توليد الطاقة الكهربائية.
- ✓ **الانفجار السكاني:** الذي يعد اليوم من المشاكل الاساسية في البلدان النامية.

2-نظرية النمو المتوازن :

هي إمتداد لنظرية الدفعة القوية، ويركز نيركسه[1] على حل مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناجمة عن تدني مستوى الدخل وبالتالي ضيق حجم السوق يتحقق من خلال جبهة عريضة من الإستثمارات في الصناعات الإستهلاكية وصناعات السلع الرأسمالية، كما يتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي للوصول للتوازن بين العرض والطلب[2].

وتنسب نظرية النمو المتوازن إلى راجنر نيركسة والنمو غير المتوازن إلى ألبرت هيرشمان .وان النمو المتوازن يركز على توجيه الاستثمار الى جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة على حين يعني النمو غير المتوازن بتوجيه الاستثمار في عدد غير محدود من النقاط الاساسية او الارتكازية في الاقتصاد القومي على الرغم مما يشاع عن انفصال وتناقض بين النظريتين و نجدً فيهما كثيرا من السمات والعناصر المشتركة، إذ تستعمل كل منهما الموفورات الخارجية وقد نادى كثير من الاقتصاديين بضرورة سيادة التخطيط إطارا للتنمية وان فعالية هاتين النظريتين لا تتم إلا إذا ساد التخطيط أسلوبًا لتنمية[3].و نيركسه هو صاحب فكرة حلقة الفقر المفرغة التي يقر فيها أن الدول الفقيرة ستظلُّ كذلك؛ لكون أن الفقر سبب لعدم الاستثمار الذي هو سبب لاستمرار الفقر، مثلما هو موضح في الشكل التالي:

1- راجنر نركس، اقتصادي أمريكي من أصول إستونية، عاش خلال الفترة (1907-1959)، (يعد واحداً من رواد اقتصاد التنمية، صاحب فكرة حلقة الفقر المفرغة، ومشارك مع روبنشتاين رودان في استراتيجية النمو المتوازن.

2- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

3- د. يحي غني النجار، د. آمال عبد الأمير شلاش، التنمية الاقتصادية – نظريات، مشاكل، مبادئ، وسياسات، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1991، ص 227.

الشكل رقم (3): الدائرة المُفرغة

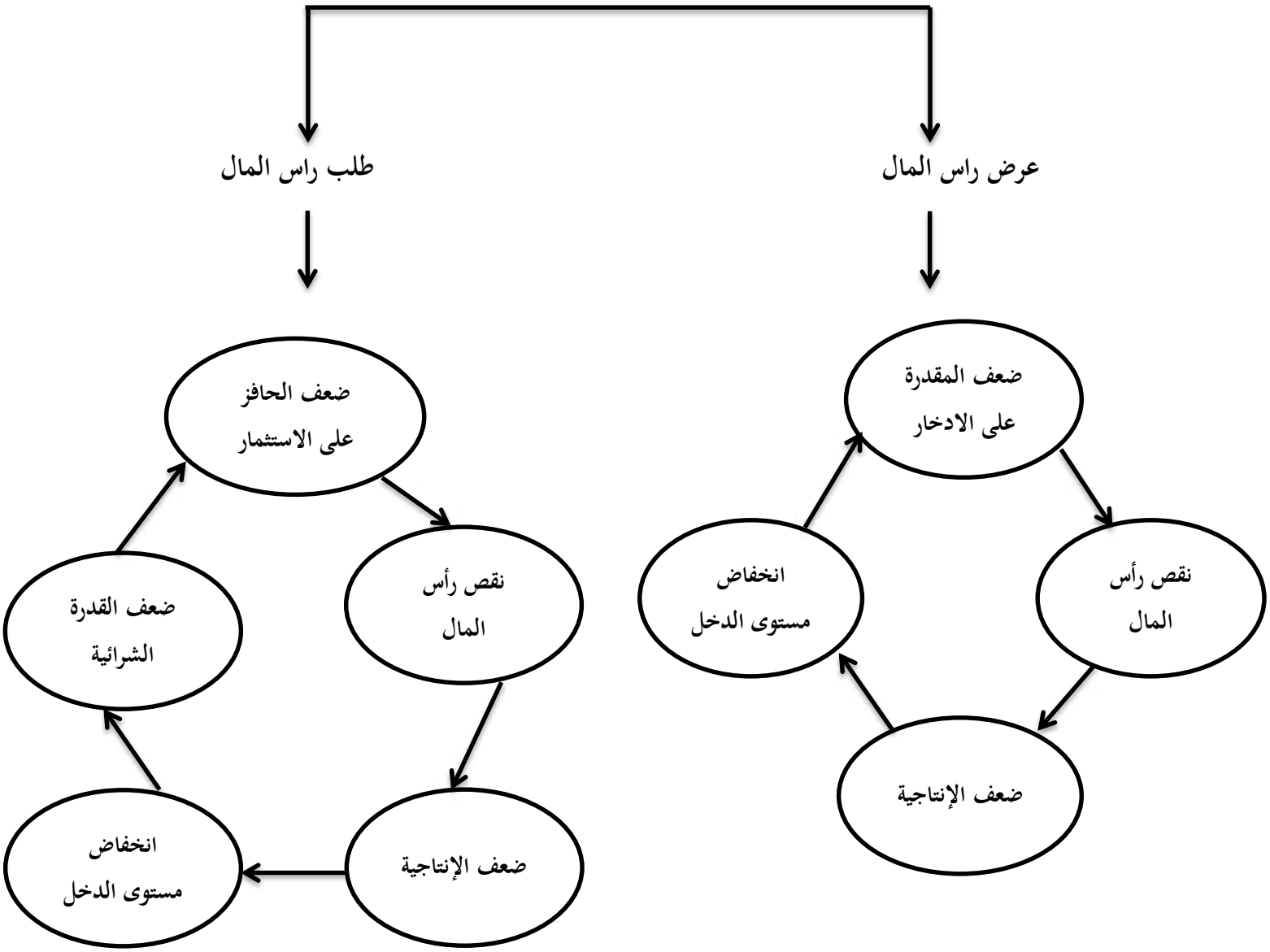

المصدر: محمد أحمد الدوري، التخلُّف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 23.

وهذه الحلقة لا يمكن كسرها حسب نوركس إلا بتوسيع السوق الذي يقتضي أن تكون الاستثمارات موزعةً على كل قطاعات وأنشطة الاقتصاد الوطني حتى يجد كل نشاطٍ سوقاً واسعاً لمنتجاته، مما يسمح لكل قطاعٍ بخلق التراكم الذي يؤدي إلى المزيد من التوسع.

3-نظرية النمو غير المتوازن:

تنسب هذه النظرية للاقتصادي "ألبرت هيرشمان" الذي بنى نظريته على أساس الانتقادات التي وجهها لنظرية النمو المتوازن، حيث يرى أن النمو الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة إنما قد تحقق في صورة انطلاق بعض قطاعات الاقتصاد الوطني، الأمر الذي أدى إلى دفع قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى إلى مضمار النمو الاقتصادي[1].وتأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وفقا لهيرشمان فان إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية.

والتنمية في نظر "هيشمان" تتطلب فحسب توفير الموارد اللازمة للقيام بالاستثمار في الصناعات الأساسية، وما يؤخذ على هذه النظرية، هو أنها انطلقت من الواقع الاقتصادي للمجتمعات الرأسمالية، أي نمو عن طريق المبادرات الفردية وليس عن طريق الأهمية التي تعطى للدولة باعتبارها الموجه الأساسي لعملية التنمية[2].

وقد انتقد "ألبرت هيرشمان" نظري النمو المتوازن، وأوضح أن البلدان النامية لا تمتلك الموارد اللازمة من كل الأنواع، فهي لا تفتقر فقط لرأس المال والتنظيم ومتخذي القرارات، بل وكذلك العرض المحدود من الاستثمارات، ولذلك أكد أن الخطة التنموية التي تطبق إسرتاتيجية النمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم، ذلك لان الاستثمار في القطاعات والصناعات الاستراتيجية الرائدة هي التي تقود إلى استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها[3]. ويجب أن تستهدف السياسات الانمائية ما يلي[4]:

- ✓ تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من سلع وخدمات الخارجية.
- ✓ الحد من المشروعات التي تستخدم سلع وخدمات الخارجية أكثر مما تخلق منها.

وتواجه هذه الاستراتيجية بنقد أساسي يتضمن عدم توفر المواد اللازمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام. أما المؤيدون لهذه الاستراتيجية فإنهم يفضلون الاستثمارات في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المتزامنة ويعاب على

1- نامق صلاح الدين، نظريات النمو الاقتصادي، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة ،1969، ص 224.

2- محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 394.

3- مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية؛ مرجع سبق ذكره، ص 96.

4- أنطونيوس كرم، اقتصادات التخلف والتنمية، المكتبة العربية للنشر، الكويت ،1980، ص124.

هده النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها خاصة بين البلدان الصناعية والنامية.

4-نظرية أقطاب النمو:

تنسب هذه النظرية بالأساس إلى الاقتصادي "فرانسوا بيرو" الذي يرى في دراسته الخاصة بالمجتمعات المتقدمة، أن التنمية الاقتصادي لا يمكن أن ينتشر في نفس اللحظة وفي كل مكان، ولكن يتجلى في أماكن أو نقاط تدعى أقطاب النمو[1]وكان الفرنسي فرانسوا بيرو أول من شرح ما يسمى بنظرية أقطاب النمو التي لا يختلف جوهرها عما شرحه هيرشمان في نظرية النمو غير المتوازن؛ باعتبار أن هذا الأخير اعتمد عليها في شرح نظريته[2].

واعتبر المناطق الأكثر تقدماً اقتصادياً واجتماعياً من المناطق الأخرى، مثل المراكز الحضرية مقابل المناطق الريفية في الدول الأقل نمواً، ويتجه النشاط الاقتصادي للتوطُّن حول هذه المناطق. فالقطب يحتوي على صناعةٍ أو صناعاتٍ محركة ولكنه يتجاوزها من حيث تأثيره. والمنطقة المحركة عنده هي التي بفضل تدفُّق السلع والاستثمارات والإعلام، وبفضل تأثير المراكز الحضرية، تحفِّز النمو الذي ينتشر مع الوقت إلى سائر المناطق في الوطن. ويرى فرانسوا بيرو أن التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكانٍ ودفعةً واحدة، بل تحدث في نقاطٍ معينة أو أقطابٍ تنموية بدرجاتٍ متفاوتة من النمو[3].

وغونار ميردال يختلف مع بيرو حول هذه النظرية؛ إذ يرى أن ترك التفاعل الحر بين مناطق البلد الواحد يجعل المناطق الغنية أكثر غنى والمناطق الفقيرة أكثر فقراً، وهو ما يقتضي ضرورة تدخل الدولة من خلال أدوارها المالية والنقدية[4].

و يمكن القول أن نظرية أقطاب النمو ما هي إلا أسلوب من أساليب التنمية الإقليمية على أساس اختيار مناطق فقيرة أو متخلفة تقام فيها مجمعات صناعية كبيرة تؤدي إلى رفع مستوى دخل السكان ومن ثم يمتد تأثيرها ليشمل إقليم المنطقة.و ظهور التقدم والنمو في قطبٍ معين، غالباً ما يحدث تأثيراً فيما جاور من مناطق، كما يرى الاقتصادي فريدمان في دراسته لفترويلا أن للموقع قوة كبيرة في مستوى التنمية؛ فالمراكز الحضرية المتطورة أكثر ميلاً للنمو والتغير من البعيدة فالقطاعات المتفوقة على سواها تعمل على جذب فعاليات التنمية مما يجاورها ، إلى درجة أن تفرغ

1 - F. Perroux، L'économie du xx siècle، Paris Presse universitaires de France، Paris 1969، P 179.

2- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 100.

3- فرا نسوا بيرو، فلسفة لتنمية جديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ص 145.

4- كميل حبيب وحازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000، ص 82.

مناطقها المجاورة كلياً أو جزئياً من مواردها الذاتية [1].

ولقد طبقت نظرية النمو في دول عدة بهدف تنمية الأقاليم الفقيرة فيها عن طريق استثمار طاقاتها المتاحة ومن بين هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا وفرنسا وايطاليا وكندا والبرازيل وتشيلي والهند والعراق ومصر والكويت وقطر، إلا أن تطبيق استراتيجية أقطاب النمو في الكثير من الدول النامية وعلى العكس من الدول المتقدمة كان دون نظرة شمولية من قبل أجهزتها التخطيطية إلى حقيقة أوضاعها وارتباطاتها الاقتصادية والاجتماعية ، فالدولة التي تفكر في انتهاج التصنيع كوسيلة للتنمية لابد أن يخطط مع سياسة التصنيع إلى سياسة تربوية طموحة تتمثل بإقامة معاهد فنية ومراكز للتدريب المهني لغرض تزويد الصناعة بكوادر وطنية وكفاءات ومهارات بشرية تكون قادرة على إدارة المنشآت الصناعية[2] فصحيح أن التصنيع هو السمة البارزة في مفاهيم أقطاب النمو ولكن إقامة مصنع في مكان ما لابد أن توفر له أيدي عاملة ماهرة وشبه الماهرة لتديره ولجلب الأيدي العاملة لابد من توفير الجو الملائم للسكن مع تحري قربه من موقع العمل وجميع هذه الأمور عبارة عن سلسلة متكاملة ومتصلة.

5-نظرية المراحل لـ روستو:

اكتسبت هذه النظرية شهرةً عالمية بعد أن ظهرت سنة 1956 لمؤلِّفها روستو الذي يؤكِّد بأن الهداف التي تهدف إليها الدول النامية التي حقَّقت استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية ممكنة، طالما أن هذه الدول وعت تماماً الأسباب التي تنقلها من مرحلةٍ تقليدية إلى أخرى، متخطِّيةً في ذلك المصاعب والمشاق التي تعترضها، وطورت اقتصادها الوطني بما تتطلَّب كل مرحلة ويرى أن الانتقال من التخلُّف إلى التنمية يجب أن يتم في مراحل لابد أن تسلكها الدول جميعا[3].

واعتبر روستو على مقاربة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية، حيث الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن وصفه في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي ينبغي أن تمر بها كل الدول، حيث إذا سارت الدول النامية في هذا الطريق فإنها ستصل لا محالة الى المرحلة الأخيرة التي ينعم فيها المواطنون بالاستهلاك الوفير للسلع والخدمات[4].

و تعتبر هده النظرية من النظريات الاقتصادية التي لاقت الإهتمام و الإنتقادات، ووصل هذا الإهتمام إلى حد إنعقاد ندوة دولية لمناقشة روستو في نظريته ومفاهيمه القابلة لأكثر من تأويل و تفسير[5] .

1- غازي عبد الرزاق النقاش، اقتصاديات الموقع والاستراتيجيات العالمية للتحضر والتنمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1 ،1996، ص16.

2- بحيري، صالح الدين، قراءات في التخطيط الإقليمي وجهة نظر جغرافية، دار الفكر، الطبعة الاولى، دمشق 1994، ص31.

3- عبد الله الصعيدي، بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 252.

4 - A. Sid Ahmed," Croissance et développement : théories et politiques", Tome 1, 2ème édition, OPU, Alger, 1981, P399.

5- أنطونيوس كرم، مرجع سبق ذكره، ص 118.

وتتلخّص نظرية مراحل النمو الاقتصادي لـ والت ويتمان روستو في تحديد مراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي عند الدول المختلفة، تتسم كل منها بخصائص معينة، ويمكن التعرف على أوضاع كل المجتمعات بوضعها داخل أحد خمس مراحل هي:

1-مرحلة المجتمع التقليدي : The Traditionnel Society

تكون الدولة في هذه المرحلة شديدة التخلف وتتصف بعدد من السمات أهمها[1]:

- ✓ انتشار اقتصاد الكفاف لاسيما في الزراعة.
- ✓ انتشار اقتصاد المقايضة
- ✓ هيمنة القطاع الزراعي وبدائية طرق الإنتاج .
- ✓ انخفاض الإنتاجية نتيجة استخدام أساليب تكنولوجية تقليدية جامدة.
- ✓ سيادة الطابع الزراعي التقليدي والصيد ذات الاكتفاء الذاتي.
- ✓ انخفاض الإنتاجية.
- ✓ ضآلة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.

وهذه المرحلة تكون عادةً طويلة نسبيًا وبطيئة الحركة.

وقد قدم روستو امثلة عن دول اجتازت هذه المرحلة كـ: الصين، دول حوض البحر الابيض المتوسط، بعض دول اوروبا، وهذا في القرون الوسطى .ومن سمات هذه المرحلة انها عادة ما تكون طويلة نسبيا، وبطيئة الحركة، كما ان هنالك بعض المناطق في العالم في العصر الحالي مازالت تعيش هذه المرحلة مثل: بعض مجتمعات جنوب الصحراء الافريقية، مناطق ادغال امريكا اللاتينية.

2-مرحلة التهيؤ للانطلاق :The Perquisites for Take-off

وأهم ميزات هذه المرحلة[2]:

- ✓ الاهتمام بإنشاء الطرق والموانئ والسكك الحديدية، وهو ما لا يقوم به إلا الحكومات.
- ✓ ظهور طبقة ممتازة من المفكرين تخرج عن إطار التفكير التقليدي للمجتمع.
- ✓ ظهور قطاعات رائدة تؤدي إلى تأثيرات إيجابية على القطاعات الاقتصادية الأخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

1- كميل حبيب وحازم البني، مرجع سبق ذكره، ص 23.
2 - مدحت محمد العقاد، مرجع سبق ذكره، ص 125.

- ✓ تحسن مجالات الادخار والاستثمار، والربح وزيادة فرص العمل والتعليم، وهو ما يؤدي إلى انبثاق فئة المنظمين وإن بحدود ضيقة.
- ✓ نمو الصناعات التعدينية وزيادة استخدام رأس املال التجهيزات الرأسمالية في الزراعة.
- ✓ بروز نخبة تدعو الى التغيير وتؤمن به .
- ✓ بروز ظاهرة القومية كقوة دافعة في هذه المرحلة.
- ✓ زيادة معدل التكوين الرأسمالي (بروز نخبة ترغب في تعبئة الادخار وتقوم بالاستثمار).
- ✓ بداية تخصص العمال في انشطة معينة.

3-مرحلة الانطلاق : The Take-off Period

أعطى "روستو" لمرحلة الإقلاع أهمية مركزية في عملية التنمية الاقتصادي، حيث يتم خلالها التحطيم النهائي للقيود القدمية، وحسب "روستو" تستغرق مرحلة الإقلاع فترة قصيرة نسبي يستطيع الاقتصاد خلالها أن يحدث تحولات ذاتية حاسمة.وهي المرحلة الثالثة والحاسمة في عملية النمو وفيها تصنف الدولة على انها ناهضة او سائرة في طريق النمو، حيث تسعى فيها الدول جاهدة للقضاء على تخلفها ومن مظاهرها:

- ✓ ينتقل خلالها معدل الاستثمار من 5 إلى 10 %من الناتج الوطني الصافي[1].
- ✓ يرتفع فيها الإنتاج الحقيقي للفرد وتتغير تقنيات الإنتاج المستخدمة.
- ✓ هي أولى سمات المجتمع المعاصر، يتمكن فيها المجتمع من إزالة كل العقبات التي تعرقل نموه المنتظم، ويصبح النمو هو الوظيفة الطبيعية العادية للاقتصاد[2].
- ✓ التحسن في مستوى المعيشة مع بداية نمو اقتصادي وتحول هيكلي وزيادة النمو السكاني مع انخفاض في معدلات الوفيات[3].
- ✓ توسع في قطاع النقل والمواصلات والبنوك والمؤسسات المالية فضلا عن توسع نطاق الأسواق الداخلية والخارجية.
- ✓ وجود تشكيلة سياسية، اجتماعية مؤهلة لدفع عجلة النمو الاقتصادي والقدرة على الرفع من نسقه [4].
- ✓ ظهور مجموعة من الصناعات القيادية في الاقتصاد والتي تنمو بشكل متسارع.

ويحدد روستو مرحلة الانطلاق في بعض الدول التي مرت فعلاً على وجه التقريب على النحو التالي

1- مدحت محمد العقاد، مرجع سبق ذكره ص 127.
2- عبد الله الصعيدي، بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 255.
3- محمد صالح تركي القرشي، علم الاقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، الأردن، ط1 ،2010، ص 125.
4- عجمية محمد عبد العزيز، الليتي محمد علي، التنمية الاقتصادية، نظريات، سياساتها، الدار الجامعة، مصر، 2004، ص 152.

الجدول رقم (7) :التاريخ التقريبي لدخول بعض الدول مرحلة الانطلاق في نظرية المراحل النمو

الدولة	التاريخ التقريبي	الدولة	التاريخ التقريبي
بريطانيا	1802-1783	روسيا	1914-1890
فرنسا	1860-1830	كندا	1914-1896
بلجيكا	1860-1833	الأرجنتين	1935
الولايات المتحدة الأمريكية	1860-1843	تركيا	1937
ألمانيا	1872-1850	الهند	1952
السويد	1890-1868	الصين	1952
اليابان	1900-1878		

المصدر: مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 127.

4-مرحلة النضوج : Move Towards Maturity

وفي هذه المرحلة تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا ويطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة لاستغلال موارده وتحقيق النمو المستدام، ويرافق ذلك تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو سكان المدن. وتصل في هذه المرحلة معدلا ت الاستثمار حسب روستو إلى 10-20 %من الدخل الوطني، ويصبح معه الإنتاج يتجاوز نسبة الزيادة السكانية ، وتشهد هذه المرحلة تحولاتٍ في البنية الاقتصادية تتسارع معها التطورات التكنولوجية، وتتضاعف الصناعات الحديثة بحيث يجد الاقتصاد الوطني مكانته داخل الاقتصاد الدولي[1].ومن مظاهرها :

- ✓ استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات بشكل متوازي.
- ✓ انتشار وتطور التكنلوجيا على شكل واسع.
- ✓ ارتفاع مستوى الانتاج المادي.
- ✓ ازدهار التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.
- ✓ تقدم المجتمع ونضوجه فكريا وفنيا.
- ✓ التغير الفكري للمجتمع: إذ يصيب المجتمع بعض الفتور وعدم الحماس للمعجزات التي تحقّقها الصناعة[2].

1- نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 68.

2- عبد الفتاح عبد الرحمن، استراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987، ص 78

- ✓ تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن.
- ✓ تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء.

5-مرحلة الاستهلاك الوفير : High Mass Consumption

في هذه المرحلة الأخيرة تتحول القطاعات الاقتصادية الرئيسية إلى إنتاج السلع الاستهلاكية بأساليب فنية عالية المستوى. وحسب روستو تعتبر الفترة التي يستغرقها الاقتصاد للانتقال من مرحلة الاتجاه نحو النضوج إلى مرحلة الاستهلاك الوفير أطول المراحل.وفيها تكون الدولة قد بلغت شأناً كبيراً من التقدم الاقتصادي، الاستهلاك الكبير ويزيد إنتاجها عن حاجاتها، ويعيش سكانها في مستوى عالي من العيش ويحصلون على دخولٍ عالية، ومن مظاهرها:

- ✓ يعيش سكانها في سعة ورغد من العيش.
- ✓ الدخل الفرد مرتفع جدا.
- ✓ لا تشكل في ظلها الضروريات: الغذاء، السكن، الكساء.... الاهداف الرئيسية للفرد.
- ✓ زيادة الانتاج الفكري والأدبي والعلمي للمجتمع.

وتعرضت نظرية "روستو" الانتقادات شديدة من قبل المفكرين الماركسيين، وأبرزها أن "روستو" يقدم تفسيرا غير تاريخي يحاول أن يطمس الأسباب التاريخية للتخلف ممثلة في الاستعمار والإمبريالية، حيث يرى "روستو" أن الأسباب الأساسية للتخلف تكمن في نقص المدخرات والتراكم الرأسمالي. كما انتقدت نظرية "روستو" لتركيزها على الشروط الضرورية زيادة المدخرات والتراكم الرأسمالي الكافي لولوج طريق النمو الذاتي المضطرد، والتقدم الاقتصادي، بينما تجاهلت متغيرات هامة أخرى.وانتقد روستو لأنه لم يقدم نموذجاً نظرياً بالمعني الحقيقي، أي نموذجا يسمح باختبار فرضياته من خلال مواجهتها بالبيانات والمعلومات التي يوردها.

3.II -المبحث الثالث : ماهية التنمية الاجتماعية

التنمية مهما اختلفت تعاريفها فهي عملية ترمى إلى إحداث التغير في المجتمع من حالة إلى أخرى أحسن، ومن الصعوبة الاعتماد على تعريف واحد للتنمية قد يتناول جانبا واحدا أو عدة جوانب من التنمية دون البعض الآخر.وتعد التنمية الاجتماعية عملية شاملة لتغير المجتمع وتحقيق نموه وايضا هي عملية تغيير يلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد.

1.3.II- تعريف التنمية الاجتماعية :

لا تقوم عملية التنمية "على إيهام الواقع الاجتماعي، فهي لا تنظر إلى الوحدة الاقتصادية (المستهلك والمنتج) نظرة أيديولوجية اقتصادية بحتة، إنما توازن بين هذه النظرة والواقع الاجتماعي المحلي، أي أن التنمية المحلية ترتكز على

تحريك مقومات البنية الاجتماعية"[1]، كما أنها تسعى لخلق إرادة التنمية ونشرها على جميع فئات المجتمع، ويقتضي ذلك حدوث تغيير جوهري في طرق التفكير السائد وأسلوب العمل، كما يقتضي تغييرا في الاتجاهات القيمية السائدة في المجتمع، وتغييرا في العديد من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية لتعين هذه الإرادة على تحقيق فعاليتها. فالبعد الاجتماعي للتنمية هو الذي يحقق جزءا كبيرا من التوازن بين توجهات النمو وبين إدماج الواقع الاجتماعي بكل بنياته للوصول إلى تفعيل أكبر للوحدات الاقتصادية، وفي هذا السياق يقول "ألفين توفل": "إن علاقتنا من الأماكن والأشياء والأشخاص وغيرها من المكونات الأخرى للمحيط الذي نعيش فيه تتغير باستمرار، وهذا التغيير لم يكن ليحدث في الماضي إلا بعد توالي أجيال بفعل النمو الاقتصادي بكل ما يحمله من حركة للسكان والنقل والمواصلات والتكنولوجيا وحتى العلاقات الاجتماعية، فكيف لا يحدث بذلك اضطراب أعمق في افتقاد القيم المرجعية التي قضى عليها النمو".[2] وتظهر الحاجة إلى التنمية باعتبارها تضع في صياغتها الأبعاد الاجتماعية والثقافية، وتضع في تصورها رؤية جديدة للعلاقات الإنسانية والسلطة والتنظيم والتخطيط، فيمكن تحديد التنمية الاجتماعية على أنها " عملية رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد وللمجتمع بغرض تحقيق الرفاهية لها وتكامل عناصر حياتهما"[3].

و تعرف التنمية الاجتماعية بأنها سلسلة من العمليّات الإدارية، المخطط لها مسبقاً التي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تقود الطاقات والإمكانات إلى التفاعل والاستغلال الأمثل، وتحفيز جهود الدولة والقطاعات العامة التابعة لها وإيجاد روابط اجتماعيّة بينها وبين القطاع الخاصّ والمواطنين، ويأتي ذلك بأكمله لخلق تغيرات على النشاطات والمجالات الاجتماعيّة السائدة كالقيم والعادات والمعتقدات والنظم والمواقف، دون غياب عنصر الاهتمام بالحاجات الفسيولوجيّة والخدميّة والمعيشية للأفراد[4]، وتثمر التنمية الاجتماعية بتحقيق الرفاهيّة لأفراد المجتمع على الصعيد المادي والمعنويّ و تعد التنمية بمفهومها العام عملية واعية موجهة لصياغة بناء حضاري اجتماعي متكامل يؤكد فيه المجتمع هويته وذاتيته وإبداعه والتنمية بهذا المفهوم تقوم اساساً على مبدأ المشاركة الجماعية الفاعلة والايجابية بدء بالتخطيط واتخاذ القرار ومروراً بالتنفيذ وتحمل المسئوليات و انتهاءاً بالانتفاع بمردودات وثمرات مشاريع التنمية وبرامجها، وبهذا تكون التنمية تخطيطاً وتوظيفاً أمثل لجهود الكل من أجل صالح الكل مع التركيز على صالح القطاعات

1- مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،2002، ص252.
2- مريم أحمد مصطفى واحسان حفظي، المرجع السابق، ص 263.
3- محمد صفوح الخرص، علم السكان وقضايا التنمية، مطبعة الدوادي، ط6، دمشق ،2000، ص177.
4- مريم أحمد مصطفى عبد المجيد، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ،1987، ص 46.

والفئات الاجتماعية التي تحتاج أكثر من سواها لتطوير قدراتها وزيادة كفاءتها وتحسين أوضاعها[1]وبذلك تكون التنمية الاجتماعية وسيلة ومنهجاً يقوم على أسس عملية مدروسة لرفع مستوى الحياة وإحداث تغير في طرق التفكير والعمل والمعيشة في المجتمعات المحلية النامية (ريفية وحضرية) مع الاستفادة من إمكانيات تلك المجتمعات المادية وطاقاتها البشرية بأسلوب يلائم حاجات المجتمع وتقاليده وقيمه الحضارية[2].

وفي سنة 1960 كان لفظ التنمية يجري على كل لسان بين الاقتصاديين والاجتماعيين في كل دول العالم وفي هيئة الأمم والهيئات الدولية المختلفة، وكانت التنمية هي الشغل الشاغل للاقتصاديين والاجتماعيين الذين قسموها إلى قسمين[3]:

- التنمية الاقتصادية: وهي تتجه إلى تنمية الانتاج وزيادة الدخول القومية والفردية أي زيادة الثروة.
- التنمية الاجتماعية: والتي تهدف إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة والتعليم والمستوى المعيشي والخدمات بشتى أنواعها.

ولكن سرعان ما تبين للباحثين أنه من المستحيل الفصل بين كلا النوعين من التنمية لأن كلاً منهما شرط لتحقيق الآخر. وهكذا التحمت التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية وظهر اصطلاح التنمية الشاملة، وازداد استخدامه للتعبير عن هذا التلاحم.

وتعرف التنمية الاجتماعية بأنها: "مجموعة من العمليات التي تستهدف إحداث التغير الاجتماعي المقصود عن طريق تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتوفير المزيد من برامج الرعاية من خلال الجهود البناءة مع نسق التنمية الاقتصادية في المجتمع فهي ترتكز على مقومات مفصلية محددة وفق جهد مدروس ومخطط له هادف إحداث التغير الاجتماعي الإيجابي في المجتمع المبني وفق عالقة نسقية بالمكون الاقتصادي وكل هذه المقومات تشكل ما ينعت بالتنمية الاجتماعية"[4].

وتعرف التنمية الاجتماعية أيضا بأنها:" تنمية للعلاقات والروابط القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات التي تحقق تأمين الفرد على يومه وغده، ورفع مستواه المعيشي والثقافي والصحي، وزيادة قدراته على تفهم مشاكله وتعاونه مع أفراد المجتمع للوصول إلى حياة أفضل."[5]

1- د. حسن إبراهيم عيد علي، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الخامسة، عمان 1984، ص-ص157 -158.

2 – طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، 2005. ص21.

3-https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:834567/FULLTEXT01.pdf/TheSocial Dimension of Strategic Sustainable Development/ 20170607/ تاريخ الاطلاع

4 – أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2002، ص14.

5 – محمد عبد الفتاح محمد، الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص50.

وتعتبر التنمية الاجتماعية عملية أفراد بواسطتها تنمو علاقات التعاون بين افراد المجتمع من خلال دعم التفاعل فيما بينهم، وزيادة الشعور بالمسؤولية وإدراك احتياجات الآخرين وذلك في إطار اجتماعي يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعي.[1]

وعرف المفكرين الرأسماليين التنمية الاجتماعية بأنها "إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية و الأهلية [2].

اما النظرة الاشتراكية فتعتبر التنمية الاجتماعية ليست مجرد اهداف تتحقق عن طريق التشريعات الحكومية، وإنما تعتبرها على انها عملية تغير اجتماعي موجه تهدف إلى إحداث تغير جذري في مكونات البناء الاجتماعي في البلاد المتخلفة وإقامة مجتمع يحظى فيه كل فرد بحد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة قبل الأفراد[3].

ويمكن القول ان التنمية الاجتماعية انها عملية شاملة التغيير والنمو المتكامل والمتوازن لجميع مظاهر الرعاية والخدمات الخاصة لأفراد المجتمع وتركز على محور التعليم والثقافة والصحة والسياسة والاسكان والامن والرعاية. وتعرف التنمية الاجتماعية بمفهومها الواسع على إنها " تطوير انماط العلاقات الاجتماعية والنظم والقيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الافراد وتحديد ادوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها ومعالجة المشكلات الناجمة عن التغيير والمتصلة به بهدف رفع المستوى الاجتماعي للأفراد المجتمع وتوفير اجتياحاتهم من (التعليم – الصحة – الإسكان – تامين الاجتماعي – الثقافة – المياه .....الخ) و التي لا يمكن الوصول الى حد الإشباع منها[4]. إذن يمكن القول ان القاعدة الاساسية في التنمية الاجتماعية هي إنها تسعى الى إدخال نظم جديدة او خلق قواعد اجتماعية او إعادة توجيه القوى الاجتماعية القائمة وتهيئة الظروف لتحقيق التغير .و نستنتج في الاخير ان مفهوم التنمية الاجتماعية مثل غيره من المفاهيم الأخرى في علم الاجتماع لا يوجد اتفاق على تعريفه، وعليه فمن الصعوبة بمكان التوصل إلى تعريف جامع مانع له، وذلك لاعتبارات تتعلق أساسا بالتباين الإيديولوجي والمعرفي لمختلف الباحثين في هذا المجال.

II.2.3- مبادئ التنمية الاجتماعية:

ليس من شك أن الفرق شاسع بين دخل الفرد في الدول المتقدمة و في الدول النامية، وهذا الفرق لا يقف عند حد معين بل يزداد اتساعا نتيجة ازدياد معدل نمو الدخل القومي في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية وهذا ينعكس

1 – علي الكاشف، التنمية الاجتماعية: مفاهيم وقضايا، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1985، ص27.

2- كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعارف، ط1، القاهرة، 1985، ص59.

3 – عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، ط، 2 القاهرة،1988 ص59.

4- علي ماهر أبو المعاطي، نحو سياسة اجتماعية متكاملة من منظور إسلامي، دورية التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية: المنهج والمجالات، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة ،1997، ص24.

بطبيعة الحال على مستوى دخل الفرد وعلى مستوى معيشته...إلخ، ولذلك تحاول الدول النامية ساعية نحو اللحاق بالدول المتقدمة رغم كل التحديات التي تواجهها في سبيل ذلك في إطار من التخطيط السليم لاستخدام مواردها المادية والبشرية أعظم استخدام ولهذا كان التغيير الاجتماعي والحضاري ضروريا في سبيل تحقيق هذا الهدف والتنمية ما هي إلا عملية تغيير حضاري[1]، وهذا التغير الحضاري بالغ الصعوبة والتعقيد، ولذلك فالتنمية تتطلب تبديلا اجتماعيا للواقع التاريخي الذي يعيشه المجتمع المتخلف بتناول أساليب الإنتاج الاقتصادي وأنماط السلوك الاجتماعي وتبديلا للتجمعات الفكرية والقيمية التي تعوق التحديث والتقدم، ويلازمها في ذلك أساليب محددة ومسالك لتحقيق هذا التغير المنشود. والواقع أن الإنسان هو حجر الزاوية في أية عملية تنمية، فهو الذي يدفع بعمله النمو إلى حيث يريد المجتمع في ضوء إمكانياته وموارده المتاحة، ولهذا فهو يعتبر أساس مهم ورأسمال مهم في عملية التنمية، وإذا ما أحيط الإنسان بالعناية والتدريب المثمر واكتملت له مقومات الصحة والعلم أمكنه أن يصنع الحضارة والقيام بالتغير لتحقيق التقدم المنشود[2].وقد تم اتفاق المفكرين الاجتماعيين على الإنسان باعتباره أساس التغيير، وعلى تحقيق التنمية الاجتماعية وجوهر التنمية الاجتماعية هو العنصر الإنساني حيث يتم التركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير والإعداد وتنفيذ البرامج والمشروعات الرامية للنهوض به وزيادة معدل الرفاهية لأفراد المجتمع والاهتمام بخلق الثقة في فاعلية برامج التنمية .وللتنمية الاجتماعية ومبادئ وقيم تسعى الى العمل من اجل ارسائها في المجتمع وهي:

1-للناس الحرية والحق في المشاركة في صنع القرار المتعلق بحياتهم[3].

2-المشاركة الديمقراطية (الحرة) تعتبر من أفضل المعايير في بناء وتنظيم المجتمع[4].

3-للناس الحق في تشكيل البيئة والمجتمع المناسب الذي يرغبون فيه[5].

4-للناس الحق في رفض أي قرار يفرض عليهم خارج بيئتهم[6].

5-زيادة المشاركة البشرية (الإنسانية) في المجتمع من شأنها أن تزيد وتعزز وتنمي قدرات ومهارات الأفراد في التنمية الاجتماعية[7].

6- التفاعل البشري يعمق ويوسع مفهوم التنمية الاجتماعية[8].

1- فيصل محمود الغريبة، أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص39.

2 -United Nation Guiding Principles For Development Social Welfare Policies and Programs in the Near Future, New York: United Nation, 1988, P-P: 17- 18.

3 – محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،1997، ص31.

4 – السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،1996، ص13.

5 – عبد الرحيم العبادي، التنمية بالمفهوم الشامل في الإسلام، شركة أبناء شريف الأنصاري ط1، بيروت،2008، ص18.

6 - حسن الساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية، مكتبة النهضة العربية، ب يروت1982، ص12.

7 – مريم أحمد مصطفى، التغير والتنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،2011، ص 23.

8- François Grèse et Michel Panoff، Dictionnaire des sciences humaines، édition Nathan، Paris ,2008 ,p26.

7- التنمية الاجتماعية تؤكد على تنمية قدرات ومهارات الناس للتعامل مع بيئتهم ومواجهة احتياجاتهم[1].

8- تعمل على مواكبة المشروعات التنموية المقترحة لحاجات الأهالي الحقيقية وأن يكون استجابة لرغباتهم التي يعبرون عنها[2].

9- الشمول في البرامج لتشمل الجوانب الصحية والثقافية والزراعية والاقتصادية[3].

10- استقطاب القيادات المحلية التي تسهم في عمليات التغيير وتشجيعها وتدريبها وجعلها متجددة ومستمرة.

11- الاستعانة بالهيئات والمؤسسات القائمة حكومية وأهلية إلى أقصى حد ممكن في تنفيذ برامج تنمية المجتمع حيث أن مساهمة هذه الهيئات تساعد على نجاح المشروعات واستمرارها[4].

12-المشاركة الفعالة من جانب المواطنين للنهوض بالمجتمع المحلي[5].

13-إعداد البرامج المناسبة التي تسهم في تلبية احتياجات المجتمعات المحلية حسب الأهمية[6].

14-إبراز الوظيفة المهمة التي يمكن أن تقوم بها المرأة في المساهمة بالنهوض بمجتمعاتنا كربة بيت تعمل على إعداد الأجيال القادمة[7].

15-تزويد الفرد بالمهارات والخبرات الجديدة عن طريق معاهد التعليم ومراكز التدريب التي تعتبر مصادر القوى العاملة المنتجة في البلاد[8].

16-تزويد المواطنين بكل ما يعنيهم على التكيف مع المتغيرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع بما يمكنهم من مسايرة ركب التقدم الحضاري[9].

1- https://www.consorttium-mauricie.org2016/04/26 تاريخ الاطلاع

2 -عبد الهادي الجوهري، المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة، 1980، ص33.

3- https://www.annabaa.org/nbahome/nba79/ تاريخ الاطلاع 2016/05/26

4 - https://www.uqar.ca/etudes/etudier-a-l-uqar/programmes-d-etudes/cours/dst12018/01/21 تاريخ الاطلاع

5- https:// www.banquemondiale.org/fr/topic/socialdevelopment/overview
تاريخ الاطلاع 2017/01/11

6-https://www.cairn.info/revue-internationale-des-sciences-sociales-2006-3-page-427- تاريخ الاطلاع 2017/03/14

7-https://www.academia.edu/7363460/Les_principes_et_les_fondements_du_Dveloppement تاريخ الاطلاع 2017/03/14

8-https://wwwfrance.attac.org/nos-publications/les-possibles/numero-1-automne-2013/dossier-protection-sociale/article/du-developpement-social-a-la2017/01/11 تاريخ الاطلاع

9-https://www.recma.org/actualite/comprendre-leconomie-sociale-fondements-et-enjeux2018/01/21 تاريخ الاطلاع

17-رفع مستوى الأفراد عن طريق الخدمات الثقافية والإعلامية بكل ما يساعدهم على التكيف مع المتغيرات الاجتماعية وكذلك تفادي عوامل التخلف الثقافي التي تعوق عملية البرامج التقدمية[1].

18-تخليص الأفراد من الشوائب الفكرية والأفكار البائدة والعادات والتقاليد البالية الموروثة التي تعيقهم عن التقدم والعمل على رفع مستواهم.

19-صقل شخصية الفرد التي هي جزء من شخصية المجتمع وذلك في إطار القيم الدينية والفكرية.

20-توفير خدمات الأمن والعدالة والدفاع وذلك لتحقيق حياة الاستقرار والطمأنينة والعدالة الاجتماعية لأفراد المجتمع.

21-العنصر البشرى هو اساس التنمية الاجتماعية والفرد هو اساس المجتمع والاساس هو تطوير العنصر البشرى من خلال تحويل اكبر عدد ممكن الى منتجين باستخدام نظم التعليم والتدريب المستمر وتوجيهم الى قطاعات إنتاجية من خلال بناء نظام تشغيل.

22-تعتمد التنمية الاجتماعية على التخطيط الاجتماعي اساساً وتبدأ بدراسة المجتمع وتحديد احتياجاته وإمكاناته ثم تحديد الاهداف ثم يتم وضع الخطة ومن ثم التنفيذ والمتابعة اللصيقة والتقييم في النهاية وتوضع الخطة في ضوء متطلبات المجتمع وسياسته العامة ومجالات عمله وفلسفته الحياتية .

23-التنمية الاجتماعية تركز على الموارد الذاتية (المحلية) وتطويرها والموارد البشرية هي المستهدفة لان الهدف النهائي للتنمية الاجتماعية هو احداث تغييرات اجتماعية تنموية تتعلق ببناء وظيفة المجتمع [2].

II.3.3- أهمية و أهداف التنمية الاجتماعية:

جدير بالإشارة إلى أن الاهتمام بالتنمية الاجتماعية يعود أساسا إلى حقيقة أنه بالرغم من المجهودات المتزايدة بالتنمية الاقتصادية ، إلا أن الظروف الاجتماعية الأساسية ظلت على ما هي عليه لدى كتير من الافراد، و الأسر، المجتمع المحلي ،بل ظل الأفراد يعانون من حالة الفقر، ظروف السكن السيئة، سوء التغذية...، و وقفت تلك الملامح التي يتصف بها المجتمع عائقا أمامهم لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، كما يعزى هذا الاهتمام إلى عدم الرضا على المجهودات الحديثة للتنمية، وأمال في الحصول على بدائل أفضل، كأن تصبح التنمية الاقتصادية عامل

1 - https://www.uqo.ca/crdc/00_fichiers/publications/cahiers/RR7.pdf تاريخ الاطلاع2017/03/14

2- د. حسن إبراهيم عيد علي، مرجع سبق ذكره، ص157.

مساعدا للتنمية الاجتماعية مع توجيه مزيد من الاهتمام للقيم الإنسانية في المجتمع[1].وتتجلى أهمية التنمية الاجتماعية في تحقيق وتأمين المجتمع وضمان استقراره وعدم ذهاب أفرادها إلى الانحراف أو الاتجاه إلى المبادئ الهدامة ، وتحقق في النهاية وحدة المجتمع المادية والمعنوية، لان وحدة الدولة واستقرارها يقوم على قوة الروابط والعلاقات التي تربط بين الأفراد وتوحد أفكارهم ومشاعرهم وتعمل على تكامل وظائفهم.

وتعتبر التنمية الاجتماعية عامل من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية ومعاييرها وتقريب وجهات النظر بين مختلف دول العالم، كذلك فكرة التنمية والإنعاش الاجتماعي من الناحية الأخلاقية والمثالية والمعاني الإنسانية الرفيعة تغرس في أفراد المجتمع الفضائل الروحية التي من شأنها الرقي بوعي المجتمع وأذواق أفراده، الاشتراك في برامج الإنعاش والمساهمة في ميدان الخدمات والصالح الاجتماعي، يخرج الفرد من حدوده الضيقة وحياته الخاصة إلى نطاق أوسع في فضاء مجتمعي متماسك ومتكامل[2].

وأهداف التنمية الاجتماعية تتنوع حسب تنوع مجالاتها في كل من التربية والتعليم والصحة والسكن والتكوين والنقل والاتصال، وأيضا مساعدة الأفراد على تلبية حاجاتهم المتغيرة حتى يمكنهم القيام بالأدوار المتوقعة منهم في المجتمع.

وتحاول التنمية الاجتماعية تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها الآتي:

1-نشر الوعي بين المواطنين في كافة المجالات الاجتماعية والصحية والثقافية والمهنية والاقتصادية[3].

2-العمل من أجل إحداث التغيرات الاجتماعية المرغوبة.

3-العمل من أجل رفع مستوى المعيشة بين المواطنين بزيادة الدخل عن طريق تشجيع الأهالي بإتباع الأساليب الحديثة في الإنتاج وتنمية الصناعات وترشيد نفقات الأسرة عن طريق برامج الاقتصاد المنزلي[4].

4-اكتشاف القيادات المحلية وتدريبها بمختلف الطرق على العمل الجماعي.

5-تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسرة عن طريق توفير الخدمات المختلفة تعليمية وصحية واجتماعية وغيرها.

6-إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة الايجابية الفاعلة.

7-توفير وسائل الرعاية المناسبة للشباب للاستفادة من طاقاتهم في تنمية المجتمع المحلي.

8-نشر التعليم والقضاء على الأمية.

---

1 - عبد الهادي الجوهري، مرجع سبق ذكره، ص25.

2 - محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سبق ذكره، ص65.

3 - نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، دار النهضة العربية، بيروت ،1981، ص 106.

4-BATTEN. T.R, Commities and their development ,Oxford University Press, London, 1957, p1.

9-تشجيع أبناء المجتمع على التغيير والانتقال إلى وضع أكثر تطوراً ويجب أن تكون الرغبة في التطور نابعة من داخل أبناء المجتمع، ومدى إدراكهم لحالة الكساد، والتخلف التي يعيشونها في الوقت الذي تحظى فيه بعض المجتمعات بالتقدم والتطور[1].

10-التخلص من كافة المشكلات التي تعترض أبناء المجتمعات سواء إن كانت تتعلق بالمستوى التعليمي أو الوضع الاجتماعي.

11-نشر القيم والعادات والتقاليد السامية في نفوس أبناء المجتمعات ومن أهمها التعاون والصدق، الالتزام بأداء المهام، وانجاز الأعمال[2].

12-محاربة المشكلات التي تركها الوضع الاقتصادي المتدهور سواء إن كانت هذه المشكلات هي البطالة أو المشكلات الناتجة عن هجرة أهل الريف إلى المدينة.

13-تعزيز دور ومكانة الأسرة باعتبارها هي الأساس الحقيقي للمجتمع.

14-تحسين الوضع الاجتماعي لأبناء المجتمع ورفع مستوى المعيشة[3].

15-التحفيز على التغيّر المستمّر والترغيب به، وتنبثق هذه الرغبة من حالة عدم الرضا التي يعيشها الأفراد في مجتمع ما حول الوضع الراهن، والرغبة بالسعي لتقمّص أدوار مستحدثة في المجتمع حتى يصبح المجتمع متقدّماً اجتماعيّاً وماديّاً.

16-رفع مستويات التعليم والارتقاء بالأوضاع الاجتماعيّة للأفراد، ومد يد العون لهم في حل المشاكل التي تواجههم[4].

17-خلق حلول جذريّة لما خلفته التنمية الاقتصادية من مشاكل، ومن أبرزها ارتفاع معدلات البطالة نتيجة الانتقال من الريف إلى المدن.

18-دعم اللبنة الأولى في المجتمع وهي الأسرة وتعميق قيم التماسك والاستقرار فيما بينها[5].

19-زيادة المتوسط الحقيقي لدخول الأفراد.

20-توفير العمل لكل مواطن.

---

1 - د. عبد العليم محجوب، الادارة العامة وتنمية المجتمع، اللبان، مركز تنمية العالم العربي، بيروت ،1962 ص8.

2 - أحمد مصطفى خاطر، مرجع سبق ذكره، ص66.

3- VOTH.ED «An évaluation of commnity développement programs in illenois، social forces، vol.53 N°4 USA ,1975 , P 635.

4 - محمد الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، ط1، دار المعارف، القاهرة ،197، ص 145.

5 - صلاح العيد، علم الاجتماع التطبيق وتنمية المجتمع العربي، مؤسسة التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 1972، ص 290.

21-توفير الخدمات المختلفة للمواطنين.

22-تبني سياسة سكانية مناسبة ومتوازنة مع معدل نمو الدخل القومي.

23-الاهتمام بتركيب المجتمع وتنظيماته المختلفة بما يضمن تنمية الجهاز الاجتماعي بالكامل.

II.4.3- خصائص، مظاهر و عناصر التنمية الاجتماعية :

II.4.3.1- خصائص التنمية الاجتماعية:

تعتبر التنمية الاجتماعية من أبرز أنواع التنمية التي تركز بشكل أساسي على تنمية العلاقات الاجتماعية بين أبناء المجتمعات، ويمكن تلخيص خصائصها فيمايلي :

- ✓ عملية تركز على التغيرات المستمرة لنقل المجتمع من النمط الحياتي البسيط الى النمط الحياتي المتقدم[1].
- ✓ وسيلة تحقق التطور المجتمعي وتعتمد على مقاييس اجتماعية مركبة وحضارية منها: (الصحة -التعليم - ظروف العمل -الإسكان -التامين الاجتماعي -درجة التجانس الاجتماعي كقاعدة في البناء والتحديث[2] .
- ✓ إنها برنامج ومجموعة من الإجراءات التي يعود تنفيذها الى تحقيق الأنشطة والأهداف المطلوبة من خلال التركيز على الجانب الإنساني في عملية التنمية[3].
- ✓ إنها حركة توجيه مجتمعي عام توجب الالتزام الكامل بتحقيقها نحو التقدم وهي عملية تهم جميع المجتمعات المحلية[4].
- ✓ تمتاز بكونها مقصودة و مستمر و لا تحدث تلقاء نفسها[5].
- ✓ تشمل مجموعة من المجالات والأنشطة الهامة سواء كانت اقتصادية أو تكنولوجية أو إنسانية.

1-https://www.coraggioeconomia.org/jlc/archivos%20para%20descargar/Article-M%20frances.pdf2017/01/11 تاريخ الاطلاع

2- https:// www.coursera.org/lecture/ecologie-politique/v2-les-caracteristiques-du-developpement-durable-PgBNa2017/01/18 تاريخ الاطلاع

3https://www.coraggioeconomia.org/jlc/archivos%20para%20descargar/ArticleM%20frances.pdf2017/01/22 تاريخ الاطلاع

4https://www.environmentalmainstreaming.org/nssd/pdf/resource_book/sdstrat03_fr.pdf 2017/03/22 تاريخ الاطلاع

5- https://www.uneca.org/fr/our-work/d%C3%A9veloppement-social تاريخ الاطلاع 2016/09/22

- ✓ ترتبط بشكل وثيق بالنمو الاقتصادي، والدليل على ذلك أن النمو الإقتصادي لا يمكنه الإستمرار لفترات طويلة دون وجود تنمية اجتماعية.
- ✓ القضاء على الفقر المطلق بحلول يحددها كل بلد.
- ✓ دعم العمالة الكاملة باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة.
- ✓ تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها[1].
- ✓ تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل[2].
- ✓ الإسراع بخطى التنمية في بلدان الأقل نموًا.
- ✓ كفالة إدراج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي.
- ✓ تهيئة بيئة إقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية[3].
- ✓ تمكين الجميع على قدم المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية.
- ✓ إنها عملية شاملة ذات مجالات وأبعاد متعددة تشمل مجمل جوانب المجتمع وتغطي مجمل فعاليات ونشاطات وموارد المجتمع، وتتناول بالتغيير جميع الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية، وبالتالي فإنها تمثل إستراتيجية مركزية عامة، وعملية حضارية شاملة متداخلة ولا تقتصر على جانب واحد من جوانب المجتمع.
- ✓ إنها تهدف إلى تحقيق الرفاهية، لأنها بإطارها الواسع تسعى لإحداث النمو والتطور في المجتمع بصورة تقود إلى رفع مستوى المعيشة، وتستهدف تحقيق الرفاهية في المجتمع باعتبار أن التنمية يستفيد منها جميع أفراد المجتمع من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية، وبالتالي الرفاهية، لأنه بدون العدالة تكثر النزاعات وتعظم سيطرة طبقة على أخرى أو جنس على آخر.
- ✓ إنها عملية مستمرة تتطلب فترة طويلة من الزمن لتحقيقها خاصة في حالة اتساع نطاقها وشمولها لمواكبة حركة التغير المستمرة؛ فتنمية الإنسان الذي يقوم بدور التنمية في المجتمع عملية معقدة، وإقناع هذا الإنسان

1- https://www.erable.ca/sites/all/files/politique_developpement_social_cld_1.pdf تاريخ الاطلاع 2016/09/22

2-https://www.ilo.org/global/topics/dw4sd/themes/gender-equality/lang--fr/index.htm تاريخ الاطلاع 2016/07/22

3-https://www.ecologique-solidaire.gouv.fr/sites/default/files/CEDD%20-%20Comment%20concilier%20d%C3%A9veloppement%20%C3%A9conomique%20et%20environnement.pdf تاريخ الاطلاع 2016/07/29

على ضرورة اتباع منهج معين وسلوك معين يأخذ فترة زمنية لا يمكن وصفها بالقصير، كما أن إقناع أفراد المجتمع بحتمية مشاركة جميع مكونات المجتمع في التنمية ليس من الأمور السهلة.

- ✓ إنها عملية عقلانية مخططة، وتأتي حتمية التخطيط بناء على أن الهدف منها هو تحقيق حياة أفضل للمواطنين، ولا يمكن أن يتحقق ذلك بشكل عشوائي أو تلقائي؛ لذلك لا بد من استخدام التخطيط أسلوبا علميا منظما لتحقيقها. ويتضمن هذا التخطيط وضع الأهداف والسياسات المطلوب الوصول إليها وتطوير وتنمية الطرق والوسائل المؤدية إلى تحقيق ذلك.

II.4.3.2- مظاهر التنمية الاجتماعية:

تظهر مظاهر التنمية الاجتماعية في [1]:

اولاً : تغيير في القيم الاجتماعية : وهى القيم المؤثرة في مضمون الادوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي بين الافراد والجماعات والتي تحمى الاداء الاجتماعي العام.

ثانيا: تغيير في النظم الاجتماعية الاساسية: ويقصد بها تغيير في البناء للمجتمع وعلاقاته الادائية كالقواعد الاخلاقية والسلوكية ونمط علاقات التركيبية العشائرية والقبلية والاجتماعية والزراعية والتجارية والصناعية .

ثالثاً : تغيير في البيئة الاجتماعية: وهو تغيير المحتوى البيئى للمجتمع مثل السكان والعوامل السياسية والاقتصادية والثقافية ونظم الاتصال واسلوب الحياة و التكنولوجيا.

رابعاً : تغيير في مستوى الاداء الفردي : ويقصد به الاشخاص وادوارهم الحياتية والتطور الفردي في المجالات المهنية والمهارات الفنية والتقنية والتطور في الاداء الفردي اليومي.

II.4.3.3- عناصر التنمية الاجتماعية:

تقوم التنمية الإجتماعية على مجموعة من العناصر تتمثل فيمايلي:

- ✓ التغيّر في البنية الاجتماعيّة: وهو ما يجب أن يطرأ على المنظمات الاجتماعيّة الحديثة النشأة وأدوارها من تغييرات جذريّة حتى تكون مختلفة تماماً عن المنظمات القائمة من قبل في البيئة المجتمعيّة نفسها، ويساهم هذا التغيّر بإحداث تحوّلات ملحوظة في كل من النظم والظواهر المنتشرة في مجتمع ما والتغير في البناء

1 – د. حسن إبراهيم عيد علي، دراسات في التنمية الاجتماعية مرجع سبق ذكره، ص- ص 177-178.

الإجتماعي الذي يعتمد بشكل أساسي على مجموعة من الأدوار، والتنظيمات التي لم تكن موجودة من قبل، وبالطبع تتميز بأختلافها بشكل تام عن كافة الأدوار والتنظيمات[1].

- ✓ **الاستراتيجيّة الملائمة:** وهو ما تسعى إليه السياسة الإنمائيّة في ظل إحداث نقلات نوعيّة من الوضع الحالي المتمثل بالتخلّف الذي يعيشه مجتمع ما وقيادته نحو التطوّر والتقدم وخلق حالة من النمو الذاتيّ من خلال الاستغلال الأمثل للوسائل المتوفّرة لتحقيق الأهداف المنشودة من التنمية الاجتماعيّة والاستراتيجيّة الملائمة إطار عام وخطوط عريضة تقوم برسمها كافة السياسات المتعلقة بالتنمية وذلك من أجل العبور من وضع التخلف، والتدهور إلى وضع أو حالة النمو الذاتي لتحقيق كل ما تسعى إليه عملية التنمية الاجتماعية[2].
- ✓ **الدفعة القويّة:** ويتمثل هذا العنصر من خلال إيجاد وخلق تغييرات جذريّة تخفّض من مستويات التباين فيما بين الأفراد فيما يتعلّق بالثروات، والسعي لتوزيعها بشكل عادل بين المواطنين، إذ يقتضي ذلك أن يصبح التعليم متطلباً إلزاميّاً ومجانيّاً في المجتمع، وتوسيع نطاق التأمين على العلاج، ونشر المشاريع السكنيّة، وتقديم الخدمات اللازمة و الدفعة القوية ممكن ان تحدث عندما تحدث تغيرات جوهرية ترتبط بشكل رئيسي بالعدالة في توزيع الثروات ،و تقليل الفجوة بين الطبقات وتوفير الرعاية الصحية و الخدمات التعليمية لأبناء المجتمع حيث يصبح التعليم مجاني ،و إلزامي والقيام بمشروعات من أجل توفير المساكن للشباب[3].

5.3.II- معوّقات التنمية الاجتماعية:

يقف امام تحقيق التنمية الاجتماعية مجموعة من المعوقات التي تمثل تحدّيا كبيرا أمام محاولة التقدم وازدهار المجتمع وفيما يلي اهمها:

- ✓ عدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي، فضلاً عن تأثير الاقتصاد العالمي، وندرة الموارد، حيث يعد هذا الجانب من المعوقات الأساسية للتنمية الاجتماعية[4].

1 – علي الكاشف، مرجع سبق ذكره، ص35.

2 – عبد الباسط محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص91.

3 – مريم أحمد مصطفى عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص90.

4–عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سبق ذكره، ،ص56.

- ✓ معوقات ادارية :وتتمثل في تعقيد الاجراءات والروتين وبطء إصدار القرارات وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وسيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وانجازاته[1].
- ✓ معوقات ثقافية: حيت تتطلب التنمية الاجتماعية قبل مباشرة العمل بها وضع بنية المجتمع تحت المجهر ودراستها عن كثب، حتى يكون الباحث على علم ودراية بالثقافة التي يؤمن بها ذلك المجتمع حتى لا يترتب على ذلك الفشل لهذه المشاريع ومن الضرورة التأكيد على دراسة البناء الاجتماعي للمجتمع قبل تخطيط أي مشروع تنموي لان كثيرا من مشروعات التنمية الاجتماعية فشلت نتيجة لجهل الباحثين بثقافة المجتمع.
- ✓ العصبية: إذ قد يمانع المجتمع من تنفيذ بعض الممارسات المرتبطة بالتنمية الاجتماعيّة نظراً لمخالفتها لمعتقدات يؤمنون بها أو لأسباب مجهولة.
- ✓ الاستغلال وتعارض المصالح: تعتقد بعض الجماعات والمواطنين أنهم سيفتقدون للاستقرار والأمان في حال تطبيق مشاريع التنمية الاجتماعيّة ويسود الاعتقاد في بعض المجتمعات ان أيه تغييرات تحدث قد تهدد استقرارهم وشعورهم بالأمان[2].
- ✓ المنزلة الاجتماعيّة: وهذه الصفة تفرض على الفرد أدوارا اجتماعية معينه وتحتم عليه الابتعاد عن اداء ادوار اخرى قد تؤدي الى ضعف منزلته الاجتماعية مثل رفض البدوي القيام بأعمال الزراعة. ولهذا العائق دور كبير في الحد من تنفيذ مشاريع التنمية، إذ لا تقبل بعض فئات المجتمع امتهان أدوار أخرى غير التي كانت تمتهنها.
- ✓ معوقات نفسية: ويرتبط هذا النوع بالفرد نفسه، ومدى قابليته للانخراط بالمشاريع والبرامج التنموية المستحدثة في بيئته، فعدم الشعور بأهمية المشروعات وضرورتها وفرضها على الناس دون أن يكون هناك إحساس بالحاجة إليها يمثل صعوبة في تقدم ونجاح التنمية.
- ✓ ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل لتلك القوى البشرية المتزايدة حيث يترتب على هذه الزيادة غير المستغلة نقصاً في دخول الأفراد، والتأثير السلبي للخدمات المقدمة للجمهور، تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، كذلك زيادة تلوث البيئة.[3]

1- محمد صلاح سلمان، التحديات الاجتماعية لتخطيط التنمية، دراسة مقارنة على نماذج من المجتمعات المحلية المخططة في بعض الدول الافريقية، الاسكندرية، 1977، ص 88.

2 -PETER L. BERGER: Comprendre la sociologie، Edition du centurion، Paris, 1973, p37.

3- أحمد مجدي حجازي وشادية قناوي، التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري، القاهرة، دار الكتاب للنشر والتوزيع،1987، ص 18.

- ✓ سوء توزيع السكان جغرافيا والتفاوت في الازدهار والنمو بين مناطق المجتمع وهو ما يشار إليه بخلل النسق الأيكولوجي.[1]
- ✓ انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم وما يترتب على ذلك من عدم إدراك الشخص الأمي لأهمية التنمية في مجتمعه ومتطلبات تلك العملية والمساهمة الإيجابية فيها.
- ✓ انخفاض المستوى الصحي وضعف المنظومة الصحية مع سوء التغذية[2].
- ✓ انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال وعدم إدماج المرأة في نظام الشغل بشكل واسع[3].
- ✓ المشكلات السياسيّة: والتي يمكن عدها الأساس لجميع مشكلات التنمية البشريّة، وتنتج عنها نزاعات وحروب متنوّعة تقف امام تحقيق التنمية الاجتماعية المرجوة.
- ✓ معوقات تخطيطيّة تنجم عن الافتقار للتوازن والتكامل بين شتى القطاعات التي تشتمل عليها الخطة التنمويّة وانخفاض مستويات الوعي التخطيطي، والجهل بالمعرفة الفنية والعلمية اللازمتين لرسم أبعاد التخطيط الشامل وغياب التعاون والتنسيق بين الجهات المختصة بعملية التنمية وخاصة جهازي التخطيط والتنفيذ.

4.II -المبحث الرابع : ماهية الفقر

لقد شكل موضوع الفقر محل اهتمام البشر منذ القدم ويعتبر من أكبر العقبات التي واجهت الأفراد والشعوب والحكومات عبر مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها البشرية باعتباره ظاهرة مركبة ذات أبعاد متعددة اقتصادي، اجتماعي، ثقافي وسياسي ودراسة الفقر تستوجب في البداية معرفة مفهوم الفقر وتحديده، حتى يتسنى للدارس قياسه فيما بعد ومعرفة الفقراء وخصائصهم وهذا ما يساعد حتما في وضع الاستراتيجيات والسياسات المكافحة له بصفة فعالة.

1.4.II-تعريف الفقر :

يعتبر مفهوم الفقر مفهوما له معاني كثيرة، وربما كان القاموس هو المصدر الذي نستطيع أن نبدأ منه ليكون لحديثنا أساس أكثر صلابة. ويعرف الفقر في قواميس اللغة العربية بأنه: الفُقْر ضد الغنى، مثل الضعف.... والفقر هو الحاجة وفعله الافتقار، ونعته فقير[4].

1- محمد شفيق، مفاهيم التنمية ومقوماتها، جامعة عين شمس، القاهرة، 1982، ص32.

2- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980، ص 76.

3- محمد شفيق، البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المطبعة المصرية، ط4، الاسكندرية، 1986، ص 79.

4- صلاح رسلان، الفقر: جذوره وسبل علاجه (رؤية إسلامية)، الفقر في مصر (الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة)، أعمال الندوة السنوية السادسة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، مطبعة جامعة القاهرة، 1999، ص 4.

والفقر هو العوز والحاجة، فمن الناس من لا يملك إلا أقل القوت، فالفقر ليس الجوع إلى المأكل، والعرى إلى الكسوة فقط، ولكنه كذلك القهر، فهو وسيلة لإذلال الروح، وقتل الحب، وزرع البغضاء[1].

ويعرف الفقر بأنه حالة واقعية وليست وحدة تصورية، ويمثل مجموعة من المشكلات غير المترابطة مثل تفشي البطالة، و اللامساواة في الرفاهية، والهجرة، وتفاوت الخدمات في البيئة الحضرية أي أن الفقر واقعا اجتماعيا صعب[2].

وبنيامين رون ترى قدم في نهاية القرن التاسع عشر مقاربة مهمة في تعريف الفقر بوصفه"كمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعيا للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من اجل بقاء واستمرار الكفاءة البدنية[3].

ويعرف الباحث عبد الرزاق الفارس الفقر على انه" عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المقبول والمعقول في مجتمع ما خلال فترة زمنية محددة"[4].

وهناك تمييز بين الفقير والمسكين، فالفقير: الذي له ما يأكل، بعكس المسكين: الذي لا شيء له فهو أسوا حالا من الفقير[5].

والفقير هو الذي يقل دخله عن 370 دولارا سنويا أو ما يعادل دولار واحدا يوميا تقريبا[6]. والمسكين يسأل الناس، بينما الفقير لا يسأل إلا الله. وهو يشير أيضا في المعجم الوسط: إلى العوز والحاجة إليه بمعنى أن الفقير هو المحتاج[7] .

فالتميز بين الفقير والمسكين يشبه التمييز بين الفقر المطلق، والفقر النسبي، فالأول: يرتبط بالجوع فالفقراء هم المحرمون من الوصول إلى موارد متوافرة أو المحرمون من استخدامها ما يجعلهم غير قادرين على تلبية حاجات أساسية، وهذه الحاجات تشمل الغذاء واللباس والمأوى إضافة إلى التعليم والصحة والمشاركة في الحياة الاجتماعي[8].أما الفقر المطلق (أو المدقع): فهو البؤس وشدة الفقر، لا مسكن ولا طعام، ولا حاجات أساسية أخرى[9] .

1- حسين عبد الحميد رشوان، أضواء على الحياة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 94.

2- أحمد السيد النجار، الفقر في الوطن العربي، مطبوعات مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2005، ص47.

3- سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ط 1، بيروت، 2008ص22.

4- عبد الر زاق الفارس، الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ط1، بيروت 2001، ص 21.

5- كريم محمود حمزة وآخرون، الفقر والغنى في الوطن العربي، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية، ط1، بغداد، 2002، ص 40.

6- عيسى علي إبراهيم وآخرون، جغرافية التنمية والبيئة، دار النهضة العربية، بيروت، ط1 ،2000، ص 13.

7- إبراهيم احمد العليمي، هدا هو الفقر (أبعاده، أسبابه، مآسيه، نظرة اقتصادية إسلامية)، الجزء1، ط1، جامعة القاهرة، 2003، ص17.

8- إبراهيم سليمان مهنا، التحضر وهيمنة المدن الرئيسة في الدول العربية، أبعاد وأثار على التنمية المستدامة، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 44، أبو ظبي، 2000، ص 33.

9- حمدي عبد العظيم، فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، طنطا ،1995، ص77.

والفقر يعبر عن " فقدان القدرات الإنسانية عن تحقيق مستوى من الرفاهية الإنسانية المستحقة للإنسان من بينها الاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق المواطنة من خلال المشاركة الفاعلة في المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقدرة على التأثير فيها"[1].

وعرف الفقر حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على انه " يشمل تلك العوامل التي تعزز تحكم الفرد على الموارد كالحفاظ على الصحة الجيدة والقدرة على القراءة و الكتابة[2]".

و عرفت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الفقر على انه " ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد و المقدرات و الخيارات و الأمن و القوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق من الحقوق المدنية و السياسية و الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية" [3] .

وقد حظي تعريف الفقر باهتمام بالغ في دراسات العلوم الاجتماعية، والانثروبولوجيا، وخبراء التنمية، حيث صيغت تعريفات متعددة يركز كل منها على جانب أو آخر، وفي هذا الإطار ورد تعريف الفقر الاجتماعي في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية "بأنه عدم المساواة الاجتماعية والمركز الذي يحتله الفقير كما يحدده نسق القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع[4]".

وقد قدم "محمد الجوهري" تعريفا واسعا لثقافة الفقر وقال: إن ثقافة الفقر هي طريقة حياة لطبقة أو فئة ما في المجتمع وهي تتضمن أسلوب تنظم السلوك الفردي، وأوجه الحياة المختلفة ومن بينها: العمل، نوعه، طريقته، مواصفاته، مستوى الوعي الصحي، ومستوى الوعي الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي، طريقة التكيف مع الحياة المدنية، وبعض سمات الفقراء مثل الافتقار، الخصوصية والشعور باليأس والميل إلى التشاؤم والهامشية وعدم التخطيط للمستقبل[5].

ويحدد تقرير البنك الدولي تصورا واضحا لقضية الفقر فهو يتضمن الأوضاع الاجتماعية من تعليم وصحة وتغذية بالإضافة للمفهوم الاقتصادي للدخل المنخفض[6]".

1- مصطفى محمود عبد السلام، المعالجة الإسلامية للتخلف الاقتصادي، الوراق للنشر والتوزيع ط1، عمان، 2012، ص53.

2- البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان، تقرير سنة 2010، ص33.

3- منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، العدد 5، سبتمبر 2010، ص6.

4- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ص 322.

5- علياء شكري وآخرون، الحياة اليومية لفقراء المدينة، دراسة اجتماعية واقعية، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2005، ص 35.

6- إسماعيل سراج الدين، الفقر والأزمة الاقتصادية، مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة ،1997، ص 3.

أما الفقر في مفهوم التنمية الإنسانية العربية يعرف على أنه حرمان من القدرات البشرية يؤدي إلى تفاقم البطالة وعجز الناس عن امتلاك هذه القدرات اللازمة لضمان أحقيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما شخصا كان، أسرة أو مجتمعا محليا[1].

ويعرف أمارتاي الفقر على أنه "حالة من الحرمان من الحاجات الأساسية أكثر منه حرمان من الدخل العالي[2]".

ووصف سالم توفيق الفقر بأنه: "عزل الفئات معينة من المجتمع ويتم النظر إليها بوصفها محتاجة او فقيرة او محرومة، ونظم هذه الفئات المسنين، العاطلين، الأيتام والجماعات ذات الدخل المنخفض[3]".

و قد عرف "مكتب العمل الدولي" عام 2003 الفقر بأنه: " ظاهرة معقدة، وحقيقة راسخة، وكابوس للأفراد، يشكل حلقة مفرغة قوامها اعتلال الصحة وانخفاض القدرة على العمل وتدني الإنتاجية، وقصر العمل المتوقع، فالفقر مصيدة تؤدي إلى عدم كفاية التعليم، ونقص المهارات، والدخل غير المضمون، وسوء الصحة، والوفاة المبكرة، والفقر يشكل نقمة تعوق النمو وتؤجج الاضطرابات، وتحول دون تقدم البلدان الفقيرة على طريقة التنمية المستدامة[4] ".

والفقر مشكلة اقتصادية عالمية ذات أبعاد واثار اقتصادية واجتماعية متعددة، وهي ظاهرة يكاد لا يخلو منها مجتمع سابقا أو حاضرا، حيث أن هذه الظاهرة شغلت حيزا كبريا في التحليل الاقتصادي، وأصبحت من أخطر المشاكل المعروفة على مستوى الاقتصاد الكلي إلى جانب الظواهر الاقتصادية الأخرى كالتضخم والبطالة.

و تحظى مشكلة الفقر باهتمام عالمي ودولي كبيرين، ويتبلور هذا الاهتمام من خلال الدراسات والخطط والبرامج التي تتبناها بعض المؤسسات العالمية والدولية وذلك للقضاء على الفقر أو الحد منه من خلال معرفة مواطن الفقر وأسبابه وخصائصه ومؤشراته.ويشكل الإنسان المرتكز الأساسي في تكوين مفهوم التنمية البشرية وغاياتها مثل اشباع الحاجات المختلفة ورفع مستويات المعيشة و التعليم و العمل على تطوير وتحسين نوعية الحياة البشرية من جوانبها المختلفة كالجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فالتنمية البشرية المستدامة هي بالأساس تلك النظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تجعل الإنسان غايتها وتتعامل مع الأبعاد البشرية والاجتماعية للتنمية ويعد

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 90.

2-Sen A.K، Income distribution and employment، three notes on the concept of poverty، international labor office,1978 , p23.

3- سالم توفيق النجفي واحمد فتحي عبد الحميد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008، ص 62.

4- مكتب العمل الدولي، تقرير المدير العام للخالص من الفقر، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 91، سويسرا، ط1، 2003، ص3.

الفقر ظاهرة متعددة الجوانب تختلف مفاهيمها باختلاف الشعوب والثقافات، ومع ذلك فإنها تعني شيئاً واحداً للذين يعانون منها وهو الحرمان سواء كان حرماناً مادياً أو حرماناً من فرص العيش بحرية وكرامة.

II.4.2 -أسباب ظاهرة الفقر :

بما أن الفقر مسألة نسبية تختلف من بلد آخر ومن منطقة أخرى، وله مفاهيم وأنواع متعددة فمن الطبيعي أن تختلف الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الفقر، فيقول المثل اذا عرف السبب بطل العجب، ومعرفة أسباب الفقر ينتج عنه صياغة سياسات للقضاء عليه، وقد تختلف أسباب الفقر من دولة أخرى، فالأسباب التي تؤدي إلى الفقر في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة فهناك مجموعة من الأسباب تؤدي إلى حدوث الفقر و تتولد ظاهرة الفقر وتتفاقم نتيجة تضافر مجموعة من الأسباب والعوامل والتي تتعدد بينا ما هو اقتصادي كسوء توزيع الثروة والدخل وتدني معدلات النمو الاقتصادي وتراجع الاستثمارات إلى مسببات اجتماعية كنقص الحماية الاجتماعية ، ارتفاع نسبة الأمية وتراجع الخدمات الصحية ومنها ما هو سياسي كتفشي ظاهرة الفساد، وعدم توفر الأمن والاستقرار[1] و سنسرد فيمايلي مجموعة من أهم العوامل والمسببات التي تساهم في انتشار وتفشي ظاهرة الفقر:

II.4.2.1- الأسباب الاجتماعية:

- ✓ **النمو السكاني**: تعتبر ظاهرة النمو أو الانفجار السكاني من بني الظواهر المغذية للفقر، حيث أن زيادة معدلات السكان بنسبة أو وتيريه اقل من الزيادة في النمو والتنمية الاقتصادية يخلق خلل اقتصادي ومنه ينتج عنه مشكل الفجوة الاقتصادية الغذائية والمعيشية التي تؤدي إلى زيادة مستوى الفقر[2]؛
- ✓ انتشار الجهل والأمية الذي شمل اعداد واسعة من الشباب والنساء ممن تركوا مقاعد الدراسة اما لغرض الدخول في ميدان العمل او عدم القدرة على تغطية التكاليف المرافقة لعملية الدراسة كتوفير الملابس والحقائب إضافة لتكاليف النقل[3]؛

1 – حاج قويدر قورين، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد:21، 2002. ص2.

2-https://www.unfpa.org/fr/resources/population-et-pauvret/2016 /05/18 تاريخ الاطلاع

3 – ربيع نصر، الفقر في سورية مفاهيم بديلة، ندوة الاقتصادية الرابعة والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، جمعية العلوم، 2011، ص10.

- ✓ انخفاض حجم الخدمات الأساسية المقدمة لأفراد المجتمع من الرعاية الصحية والتعليم والتكوين حيت يعتبر كل من التعليم والظروف الصحية المواتية والتكوين من بني العوامل الرئيسية التي تؤهل الفرد لممارسة نشاط يضمن له دخل يوفر له متطلبات الحياة الكريمة ويخرجه من دائرة الفقر[1]؛
- ✓ **عدم العدالة في توزيع الثروة:** إن عدم التوزيع العادل للثروة داخل اقتصاد أي بلد يزيد من الطبقية ومن ثم يزيد من الفقير فقرا ومن الثري ثراء، ضف إلى ذلك تركز الثروة عند فئة معينة على حساب الفئة الأخرى.
- ✓ **ضعف التعليم:** يُعدّ انخفاض مستوى التعليم أحد أسباب انتشار الفقر حيت أنّ ضعف التعليم يعدُّ عاملاً ذا دور كبير في الوصول إلى حالة الفقر، لاسيّما أنّ التعليم يُعدّ باباً رئيسياً للحصول على وظيفة فيما يشهده العالم من تقدّم، كما يلعب دوراً في الحصول على موارد اقتصادية أكبر تسمح للأسرة بتأمين متطلبات الحياة الأساسيّة، وتبعاً لما أشارت له منظمة اليونسكو العالمية فإنّه يمكن حماية 171 مليون شخص من الفقر الشديد عند اكسابهم مهارات القراءة الأساسية فقط، فزيادة نسب التعليم تؤدي بدورها إلى تقليص نسبة الفقر في العالم إلى النصف[2] ؛
- ✓ **عدد أفراد الأسرة:** تكون الأسرة الكبيرة أكثر عُرضة لخطر الفقر من غيرها من الأسر، لا سيما إذا كان الأب فيها هو المعيل الوحيد، وذلك لتشعُّب حاجاتها، فيما قد يزداد الوضع صعوبة إذا لم يجد رب الأسرة فرصة عمل ذات دخل يتناسب وهذه الاحتياجات الكبيرة[3]؛
- ✓ تهميش دور فئات معينة في المجتمع كالمرأة وسكان الريف؛
- ✓ **اللامساواة** :عدم المساواة يمكن ان يضاعف الاثار السلبية للانفتاح الاقتصادي، ومن ثم فهي تسهم في ارتفاع معدلات الفقر؛
- ✓ **تدهور نوعية خدمات الرعاية الصحية:** يؤدي ضعف الرعاية الصحية، وانعدام المياه الصالحة للشرب وقنوات الصرف الصحي إلى انتشار الامراض المعدية وزيادة معدل الوفيات الناتج عن الامراض وبتالي زيادة حدة الفقر؛

1 – حاج قويدر قورين، مرجع سبق ذكره، ص 18.

2-https://www.concernusa.org/ **THE TOP 9 CAUSES OF GLOBAL POVERTY**/2016 /06/16 تاريخ الاطلاع

3-https://www.eapn.eu/ Causes of poverty and inequality/2016 /06/18 تاريخ الاطلاع

- ✓ **التحيز ضد المرأة:** حيث أن تهميش هذه الأخيرة يعد من أهم العوامل الرئيسية المولدة للفقر، نتيجة تعرضهن للتمييز وخاصة في المناطق الريفية، حيث يؤدي إلى إبعادهن عن السياسات التي تهدف إلى الحد من الفقر[1].

II.2.2.4- الأسباب الاقتصادية:

- ✓ **البطالة:** تعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية تنتج عن ضعف حجم الاستثمار والمشاريع الاقتصادية وزيادة النمو السكاني، حيث أن تزايد هذه الظاهرة ينعكس بصفة مباشرة على الفقر وتفاقم هذه الظاهرة في المجتمع يُفرز جملة من الآثار والانعكاسات الاجتماعية كالإقصاء ومن الإقصاء إلى التهميش كما أنها تزيد من حدة الفوارق الاجتماعية والشعور بعدم المساواة بين أفراد المجتمع؛
- ✓ سوء استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وعدم الاستفادة منها بالشكل الكافي لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الفقيرة، وبتالي يصبح الاستهلاك اجمالي أكثر من الناتج الداخلي وهو ما يطرح إشكالية عدم التوازن من جديد[2]؛
- ✓ **سوء توزيع الدخل و اتساع الهوة بني الفقراء والأغنياء:** إن اتساع فجوة توزيع الدخل يعتبر من بين المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها غالبية دول العالم، و يحدث التفاوت في توزيع الدخل بسببين غير مباشرين: الأول هو عدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان والذي يزيد من حدته صعوبة حصول الفقراء على الائتمان، الذي يؤدي إلى الحد من قدرات الفقراء في اكتساب الرزق، ونظرا لعدم وجود أدوات ضمان لديهم يقدمونها إلى البنوك للحصول على قروض فإنهم يصبحون عاجزين عن الاقتراض لشراء أصول مادية إنتاجية مثل ألات الخياطة، أو الحصول على رأس مال للبدء في عمل تجاري يكسبهم دخل بينما يرجع السبب الثاني الى عدم كفاية التحويلات الصافية للفقراء[3]؛
- ✓ **عدم توفُّر الماء والغذاء الكافيين:** يعاني أكثر من 800 مليون شخص حول العالم من الجوع، كما يعاني أكثر من ملياريّ شخص من عدم توفر المياه الصالحة للشرب داخل منازلهم، مما يجعل انتشار الجوع وانعدام الأمن المائي أحد الأسباب الرئيسية لانتشار الفقر[4]، حيث إنّ عدم حصول الإنسان على غذاء كافٍ يعني عدم امتلاكه للطاقة اللازمة للقيام بمتطلبات العمل، مما قد يؤدي إلى خسارته لوظيفة في النهاية،

---

1 - عبّرات مقدم، العأّب عبد الرحمن، القياس الكمي لمؤشرات الفقر في إطار مسبباته واستراتيجيات مكافحته: إشارة إلى تجربة مالّيزيا، ندوة دولّة حول: تجارب مكافحة الفقر العالمي العربي والإسلامي، جامع سعد حلب، البلّدة،3.1جويلية 2007، ص111.

2 – عبيرات مقدم، العايب عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 265.

3 - ونس على أمحد ،تحليل وقياس الرفاهية و علاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك 2009 ،جملة الإدارة و الاقتصاد، العدد : 33 ،2010،ص 120.

4–البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2001 ،ص 17.

كما أنّ نقص الغذاء وعدم توفر الماء النظيف يؤدي إلى انتشار الأمراض؛ مما يمنع الأفراد من الحصول على العناية الصحية اللازمة وما يترتب عليها من تكلفة مادية ستعمل على نقل الفئات الأقل دخلاً من حالة الفقر العادية إلى حالة فقر أكثر شدّة، فيما تنفق الفتيات في بعض المجتمعات الريفية ما مجموعه 200 مليون ساعة يومياً في السير لنقل المياه النظيفة من مصادرها المحدودة إلى البيوت، مما يعني إهدار وقت كبير كان يمكن استغلاله في العمل وكسب المال، أو في الحصول على التعليم اللازم لحصولهن على فرصة عمل في المستقبل[1]؛

- ✓ يُعتبر انعدام الدخل أو انخفاضهُ أحدّ العوامل المتسببة بالفقر فبالرغم من أنّ البطالة والفقر مشكلتين مترابطتين إلّا أنّ البنك الدولي نفى أن تكون البطالة هي السبب الأساسي للفقر، فقد تأكد وصول الأفراد إلى حالة الفقر إلى انخفاض الأجور وما يترتب عليه من تبعات، حيث أشار البنك الدولي في دارسة له في إحدى الدول العربية إلى أنّ 6% فقط من مجموع الفقراء فيهمّ من المتعطلين عن العمل[2]؛
- ✓ الصدمات الاقتصادية التي قد يتعرض لها أفراد المجتمع مثل الركود الاقتصادي وهذه عادة ما ينتج عنها الفقر المؤقت؛
- ✓ **سياسة التعديل الهيكلي**: إن سياسة التعديل الهيكلي المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي للإنشاء والتعمير على الدول المقترضة تلزمها بتخفيض نفقاتها الاجتماعية مثل الصحة والتربية لكي تتمكن من تسديد القروض مما يادي إلى زيادة حدة الفقر[3]؛
- ✓ **عدم ملاءمة السياسات الاقتصادية الكلية** :حيت ان السياسات الاقتصادية غير السليمة تؤدي إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى سوء استغلال الثروات المتاحة. ومن ثم عجز في خلق مناصب العمل مما يؤدي إلى اتساع دائرة الفقر؛
- ✓ **الدين الخارجي**: إن وجود دين خارجي يعني اقتطاع جزء من الموارد المتاحة، وتوجهيها إلى تسديد هذا الدين وخدماته بدل من استخدامها في زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل؛

- ✓ **تدهور شروط التجارة الخارجية**: يؤدي تدهور شروط التجارة الخارجية بالنسبة للصادرات الرئيسة والتي تنحصر في مجموعة المواد والطاقات الاولية الخامة بالنسبة لمعظم الدول النامية، والتي ترتبط اسعارها بالأسواق

1-https://www.concernusa.org/ THE TOP 9 CAUSES OF GLOBAL POVERTY/2017 /05/26 تاريخ الاطلاع
2 – صابر بلولب، "السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 1، المجلد ،2009، ص25.
3-Samuel Bowles, Steven N.Durlauf and Karla huff, « Poverty traps», Princeton University press, New York, 2006, p21.

الدولية إلى تخفيض العوائد التي تجنيها الدول المصدرة من العملات الاجنبية؛ وهذا ما يؤدي بدوره إلى خفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

II.3.2.4- أسباب أخرى:

كما نجند هناك مجموعة من الأسباب التي لا تندرج ضمن الأسباب السابقة الذكر وهي:

- ✓ **تغيُّر المناخ:** يُؤكدّ البنك الدولي أنّ تغيُّر المناخ يمكنه تحويل حياة 100 مليون شخص إلى حالة من الفقر الشديد خلال العشر سنوات القادمة، حيثُ إنّ الكوارث الطبيعية كالجفاف، والفيضانات، والعواصف تؤثر بشكل أكبر على المجتمعات الفقيرة، لاسيّما أنّ معظم الفقراء في العالم يعتمدون على الزراعة، والصيد، وعادةً ما يملك هؤلاء قوتاً يكفيهم لموسم واحد فقط، فيما لا يملكون الاحتياطي المادي اللازم في حالة وقوع أيّ كارثة طبيعية مُحتملة، ففي التغيرات المناخية الصعبة يفقد ملايين الناس احتياطهم من الطعام ويصبحون أكثر فقراً، مما يجعل من الصعب عليهم الوصول إلى حالة الاكتفاء التي كانوا عليها سابقاً [1] ؛
- ✓ يؤدي سوء الحالة الصحية كالعجز، أو الإصابة بمرض معين إلى صعوبة في القدرة على الوصول إلى مكان العمل، بالإضافة إلى ما يتسبب به ذلك من تكاليف مالية إضافية بشكل يومي لتوفير العلاج اللازم[2]؛
- ✓ **التمييز العنصري:** يتسبب كون الإنسان فرداً في أقليّة ما في بلد معين كالمهاجرين في بلاد المهجر، أو المجموعات ذات الأصول العرقيّة المختلفة في معاناته من تمييز عنصري قد يؤدي به إلى الفقر بسبب انخفاض فرصته في الحصول على وظيفة، أو في الحصول على الخدمات الأساسيّة؛
- ✓ **الزراعة التقليدية:** توجهت البلدان المتقدمة نحو تطوير الزراعة من خلال إنشاء قطاع زراعي أصغر ذي كفاءة أعلى، مما ترتب عليه انتقال الكثير من العمال الريفيين والحضريين للعمل في القطاع الصناعي نتيجة لتضييق نطاق هذا القطاع، ومازالت البلدان النامية تعتمد في اقتصادها بشكل كبير على القطاع الزراعي الذي يعمد إلى خفض أسعار السلع الزراعية في هذا القطاع بما يلبي احتياجات سكّان المدن، مما يؤثر على الوضع الاقتصادي للمزارعين ويضعهم تحت خط الفقر، فيزداد بذلك عدد الفقراء على مستوى يهدد استقرار البلاد[3]؛

1 – صابر بلول، "السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 1، المجلد 56،2009، ص 25.

2- https://www.cpag.org.uk/child-poverty/causes-poverty/2017/05/26 تاريخ الاطلاع
3-Jean Pierre Cline et autres, «les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté» ,2éme édition, économica ; Paris, 2003, p43.

- ✓ التعرُض للحالات المفاجأة مثل الأزمات اقتصادية، أو الكوارث طبيعية، أو الفقر البيئي؛
- ✓ **الحروب والكوارث** : يُعدّ هروب الكثير من الأسر من أوطانها بسبب الأوضاع السياسيّة غير الأمنه وما يخلفه أفرادها وراءهم من منازل ووظائف سبباً في انتشار الفقر بشكل كبير، لا سيما بين فئة المشردين، فيما تتسع النظرة لتشمل البلدان التي تعاني من حروب أهلية حيث تخفض هذه الحروب من إنتاجيتها وتقلل من الناتج القومي لها، ويؤدي عدم الاستقرار السياسي التي تخلفه الحروب إلى انخفاض عدد المستثمرين في هذه الدول، مما يترتب عليه ضعف في تقديم الخدمات الأساسية والاستفادة منها مثل: الصحة، والتعليم، والمياه، كما أشار الباحث ديليس وليامز في مشروع بورجين حين قال: "إنّ أشدّ بلدان العالم فقراً هي البلدان التي عانت حروباً أهلية، و اضطرابات سياسية، وجميعها تمتلك حكومات ضعيفة لا تستطيع حماية سكانها من العنف[1]؛
- ✓ **الفساد والبيروقراطية:** بسبب البطء في التصرف وتعقيد الإجراءات وعدم الاكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين تساهم البيروقراطية في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة وقد رصد تقرير الفساد لمنظمة الشفافية العالمية أربعه جوانب يؤثر فيها الفساد بدرجة كبيرة جدا على البنية التحتية ومن ثمة على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء فالفساد يؤذي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي ويكرس عدم المساواة ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام ومن خلال قنوات أخرى عديدة فإنه يقف عائقا أمام تخفيف حدة الفقر[2]؛

- ✓ **طبيعة النظام السياسي السائد:** إذ تعتبر الحكومات في عديد من الدول الفقيرة جزء من المشكلة وليس جزء من الحل لمتطلبات التنمية نظرا لمركزية الإدارة واتخاذ القرارات؛
- ✓ التبعية المالية والتكنولوجية للدول المتقدمة والهيئات المالية والنقدية والتجارية العالمية؛
- ✓ نقص المساعدات الدولية وسوء توزيعها في البلدان التي يسود فيها فساد الفقر؛
- ✓ ضعف اداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية فيما يخص خدمة مصالح الفئات الفقيرة والمهمشة من المجتمع؛

1-ANGELO Bonfigliolo, «le pouvoir des pauvres la gouvernance locale pour la réduction de la pauvreté», fonds d'équipement des nations unies, Etats-Unis d'Amérique, 2003, p83.

2 -https://www.unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000262208_fre/2017/08/16 تاريخ الاطلاع

- ✓ **نتائج وتبعات عهود الاستعمار**: حيث يشير المهتمون بظاهرة الفقر في العالم إلى أن السبب الذي جعل كل ما سبق يصل بالشعوب إلى حافة الفقر هو أن هذه الشعوب كانت قد استنزفت خيراتها خلال عقود من الاستعمار تعرضت فيها لنهب جل ممتلكاتها؛
- ✓ **الكوارث الطبيعية** التي تلحق بالكوكب اليوم ما هي إلا نتيجة من نتائج استهتار الدول الصناعية وعدم مبالاتها بالبيئة، ومن ضمن هذه الكوارث: الزلازل والأعاصير والفيضانات والجفاف والتصحر، وكلها ظواهر تؤدي إلى إفقار الشعوب وتشريدها[1].

3.4.II- أنواع الفقر:

لقد حاول الكثرين من الباحثين وضع تصنيفات محددة لظاهرة الفقر، ومن بينها نجد تقسيم الفقر لعدة مستويات وهذا بغرض قياسه:

- ➢ **الفقر المطلق** :» **Absoute Poverty** " **وهو** الحالة التي لا يستطيع الإنسان التصرف بدخله للوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية المتمثلة بالغذاء والسكن والملبس والتعليم والصحة والنقل و يعرف على انه الحد الأدنى لمعيشة الفرد وهو المعيار المستخدم في البلدان النامية وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية و كندا. كما يوصف انه عندما يعجز الإنسان عن توفير احتياجاته الأساسية اللازمة لحياته وحياة أسرته، فإنه يعتبر فقيرا فقرا مطلقا ويندرج تحت هذه الأساسيات: الطعام والشراب، المسكن، الملبس، العلاج الأساسي. وقد يندرج تحت هذه الأساسيات أيضا: التعليم.إنّ عجز الإنسان عن توفير هذه الاحتياجات قد يخل بالاستقرار الاجتماعي، وقد يدفع من لا يتمكن من توفيرها للجريمة أو السرقة[2].

و يرى اندرو و ييستر أن الفقر المطلق إنما يعتمد على تخمين مستوى الدخل الضروري لشراء الطعام الكافي لإشباع الحاجات الغذائية لكل شخص في العائلة، و أن كلفة هذا الطعام تعتبر هي الكلفة الأساسية لعيش الكفاف، و هي عندما تضاف إلى حصة الملابس الأساسية و الوقود و الإجار تتكون صورة للدخل يمكن اعتبار من دونها في حالة فقر[3].و تشير إحصائيات البنك الدولي بأن نحو بليون شخص في العالم يقل مستوى دخلهم عن دولار واحد في اليوم، و أن هناك أيضا حوالي 7.1 بليون شخص يعيشون في أماكن لا تتوافر فيها وسائل مناسبة للصرف الصحي، و بليون آخر من سكان هذا العالم لا تتو فر لهم وسائل الماء النقي الشروب، بالإضافة

1- مصطفي احمد حامد رضوان، الفقر في ظل العولمة، الدار الجامعية للكتاب، ط1، الاسكندرية، 2012، ص 32.

2 -https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018/09/19/decline-of-global-extreme-poverty-continues-but-has-slowed-world-bank/2018/12/16 تاريخ الاطلاع

3- اندرو وييتسر، مدخل لسيسيولوجيا التنمية. ترجمة: حمدي حميد يوسف، سلسلة المائة كتاب، بغداد، 1986، ص 24.

إلى وجود حوالي 3.1 بليون من سكان العالم يتحملون تبعات استنشاقهم للهواء الملوث و الذي يؤدي إلى انتشار الأمراض و حتى الوفاة و كلها حالات تشير إلى المعاناة من تبعات الفقر المطلق[1].

وهدا النوع من الفقر الذي يتم قياسه من خلال كميّة المال اللازم لتلبية الاحتياجات الرئيسيّة مثل الغذاء، والملبس، والمأوى، وهو لا يُعنى بنوعيّة مسائل الحياة الأشمل، ولا يُعنى المستوى العام لحالات عدم المساواة في المجتمع، وبالتالي فإنّ هذا المفهوم لا يعترف بوجود الاحتياجات الاجتماعيّة والثقافيّة المختلفة للأفراد، مما أدى إلى توجيه الانتقاد إليه.

- **الفقر النسبي:Relative Poverty** وهو عدم المساواة في المعيشة استنادا إلى المقارنة بمتوسط الدخل الوطني ويقاس بعدد الفقراء من السكان الذين يعيشون دون متوسط الدخل الوطني، ويعبر عن ذلك بمتوسط دخل الأسرة أو متوسط نفقات الفرد. ويصنف الفرد في خانة الفقراء إذا كان يحظى بمستوى معيشي أدنى من مستوى المعيشة السائد في المنطقة التي يقطنها، أو المجتمع الذي ينتمي إليه، فهو يتغير عبر الزمان والمكان[2].

ومن أبرز دعاة نظرية الفقر النسبي عالم الاجتماع البريطاني: بيتر تاوسند الذي أنجز دراسة شاملة عن الفقراء ويعرف الفقراء نسبيا بأنهم: «من لا يقدرون على الحصول على ضرورات الحياة أي مستويات الغذاء، ووسائل الراحة والمتعة والخدمات التي تمكنهم من أداء أدوارهم الاجتماعية والمشاركة في العلاقات وإتباع السلوكيات العادية والمتوقعة منهم في المجتمع[3].

- **الفقر المدقع :Extrême Poverty**يعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف في دخله الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية لتامين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته و قد أطلقت الأمم المتحدة في عام 1995 مصطلح الفقر المدقع لوصف حالة الحرمان الشديد من الحاجيات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك المواد الغذائية ومياه الشرب ومرافق الصحة والإيواء والتعليم

1- اسماعيل سراج الدين، محسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، الإسكندرية 1989، ص-ص. 165-166.

2 – برنامج الأمم المتحدة الانمائي، اجتماع فريق الخبراء حول قياس الفقر «: تعدد الفقر و مناهج دراسته «، 2009ص:2 متوفر على الموقع https://www.css.escwa.org.lb/SDD/expert-ar.pdf:

3- بيير ستروبل، من الفقر إلى الحرمان: مجتمع الأجراء أم مجتمع حقوق الانسان، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 148، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، يونيو 1996، ص 35.

والمعلومات[1]. و يقصد كذلك بالفقر المدقع من يعيشون دون عتبة الفقر، أي بأقل من 1.25 دولار في اليوم وفق أسعار عام 2005، وهو معيار وضعه البنك الدولي، ويوجد 96% ممن يعيشون في هذه الحالة في جنوب آسيا وأفريقيا و جنوب الصحراء وشرق آسيا والمحيط الهادي.وقد كان تقليص الفقر المدقع والجوع أول الأهداف التي وضعتها خطة الأمم المتحدة المسماة أهداف الألفية للتنمية، وقد اتفق عليها 189 دولة عام 2000، واستهدفت النسخة الأولى من برنامج أهداف الألفية خفض نسبة الفقر المدقع بالنصف بحلول عام 2015، وهو الهدف الذي تحقق قبل الآجل المحدد بخمس سنوات. ولم يكن مقياس الفقر المدقع هو 1.25 دولار في اليوم منذ بداية الأمر، بل كان دولارا واحدا لليوم عند إطلاق خطة أهداف الألفية عام 2008، غير أن البنك الدولي رفع السقف إلى 1.25 دولار بالنظر إلى ارتفاع الأسعار في العديد من الدول النامية[2].

- **فقر الرفاهية : Poverty Welfar** حدده بعض الباحثين في المجتمعات الغربية التي يتمتع أفرادها بالمنجزات الحضارية الحديثة كالأجهزة المتطورة وبعض وسائل الترفيه المتنوعة التي تفتقر إليها بعض الشرائح الاجتماعية[3].

كما صنف الفقر حسب العوامل المسببة له إلى نوعين مها[4]:

- **فقر التمكين:** والذي يعتبر فقر مؤسسي يفصح عن نقص في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية احتياجات الناس، وتفعيل قدراتهم المتاحة أو الممكنة وحثهم على استغلالها واستثمارها.
- **فقر التكوين:** وهو نقص القدرة الإنسانية الفردية وينجم عن عوامل داخلية كالعوامل البيولوجية والفيزيولوجية والتي في مقدمتها الإعاقة البدنية والعقلية والنفسية، والتي تمثل قصورا في القدرات الشخصية للفرد، كذلك عوامل خارجية كالتمييز الاجتماعي ممثلا في الأنوثة مقارنة بالذكورة، والشباب مقارنة بالأطفال وكبار السن،والجماعات الفرعية مقارنة ببعضها، مما يؤدي إلى نقص جزئي أو كلي في إشباع الحاجات المادية والاجتماعية والثقافية والنفسية للأفراد والجماعات.

كما نجد أن التصنيف الذي أعتمده البنك الدولي قسم الفقر حسب المناطق كما يلي[5] :

1-World Bank، World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty; Oxford University Press، Oxford.،2000 p18.

2 - https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2015/11/12//2018/12/18 تاريخ الاطلاع

3 - عبد الرحمان سيف سردار، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، دار الراية، عمان،2015، ص32.

4 - عدنان داود حمد العذارى، هدى زويل مخلف الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار جرير، عمان، ص ص26-27.

5 - مارتن رفالين، الفقر الحضري جملة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 24، العدد 3، ص 15.

- **الفقر الريفي**: أين نجند أكبر نسب الفقر نتيجة انعدام البنية التحتية الضرورية، قلة فرص العمل، حيث تقتصر هذه الفرص في الغالب على الزراعة والرعي وهي عادة نشاطات موسمية تدر دخل ضعيفا.
- **الفقر الحضري**: ينتشر بكثرة في الأحياء الشعبية وغير النظامية أين تسود السكنات الهشة، وخدمات الصرف الصحي الرديئة.

كما يصنف الفقر حسب مدة بقاءه إلى ثلاثة أصناف على النحو التالي[1] :

- **الفقر الدائم**: وهو ذلك النوع من الفقر الذي يبقى يلازم صاحبه على مدار السنة يعتبر فقراء المدن أكثر الفقراء عرضة لهذا النوع من الفقر وهذا بسبب نقص فرص التي يمكن أن يتحصل عليها الفقراء والتي تنتشلهم من حالة الفقر.
- **الفقر الموسمي**: هو ذلك النوع من الفقر الذي ينتشر في فترات معينة من السنة تم يزول في فترات أخرى، وأحسن مثال على هذا النوع من الفقر ما يتعرض له المزارعون الفقراء نتيجة أن المحصول الواحد له موسم واحد في السنة لجنيه، وبالتالي فإن هذه الفئة تعاني من الفقر فترة معينة من السنة لكن تتحسن ظروفها المعيشية في فترة الجني لتتجاوز عتبة الفقر.
- **فقر الصدمات**: وتحدث نتيجة ارتفاع مفاجئ في الأسعار أو انخفاض مفاجئ في الدخل وتقع الصدمات بسبب الاضطراب وعدم الاستقرار في مستوى النشاط الاقتصادي أو نتيجة لبعض القرارات السياسية.

4.4.II -آثار الفقر:

انه لا شك أن الفقر هو الداء الأعظم، والآفة الكبرى التي تعاني منها المجتمعات؛ و تأثيرات الفقر لا تقتصر على ناحية واحدة، أو تكون محدودة في إطار معين؛ وإنما تمتد تأثيرات الفقر إلى كل ما يمكن أن تتقدم المجتمعات من خلاله وتزدهر، فلا تقتصر تأثيراته مثلاً على الحالة الاقتصادية أو الحالة الاجتماعية؛ وإنما تكون مجموعة متشابكة من التأثيرات، قد تكون كافية لتدمير المجتمع بالكامل، و يعد العائقَ الأكبر أمام تنمية الإنسان؛ حيث يقف الإنسان الفقير عاجزًا أمام الكثير من الأمور التي يمنعه فقرُه من استغلالها، فلا يتمكن من تطوير نفسه، ومواكبة التطورات الهائلة في العصر الحديث، ويحرمه من الرفاهية التي يتمتع بها غيره، الأمر الذي يجعله ينعزل عن المجتمع و للفقر عدة آثار قد تكون سياسية أو اقتصادية واجتماعية ، هذا ما يؤدي إلى تعقد الظاهرة أكثر، ويصعب معالجتها ونلخص مجموع الآثار المترتبة على ظاهرة الفقر فيما يأتي:

1 – الطيب حليلح، حمد حصاص، الفقر التعريف ومحاولات القياس، مجملة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 07، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2010، ص-ص:172-173.

II.1.4.4 -الآثار الاجتماعية للفقر: تتلخص أهم الآثار التي يخلفها الفقر على الجانب الاجتماعي في النقاط التالية:

- ✓ المشاعر السلبيّة والاضطرابات النفسيّة كالتوتر الدائم، والقلق، والاكتئاب، والضيق.
- ✓ زيادة حالات الطلاق، بسبب عدم قدرةِ الرجل على تلبيةِ طلبات واحتياجاتِ أسرته.
- ✓ زيادة الأمراض وعدم القدرة على علاجها بكفاءة، الأمر الذي يؤدّي إلى تفشّيها وتهديد حياة وصحّة الأفراد والمجتمع أيضاً[1].
- ✓ زيادة التفكك الأسري وغياب التكافل الاجتماعي.
- ✓ انخفاض مستويات التعليم والتكوين واكتساب المهارات لدى الفئات الفقيرة والمهمشة.
- ✓ بروز ظاهرة الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية، فالأولى تكون من الريف باتجاه المدن الكبرى بهدف الحصول على عمل وتحسين مستوى المعيشة أما بالنسبة للهجرة الخارجية فغالبا ما تكون غير شرعية باتجاه الدول المتقدمة[2].
- ✓ ظهور مظاهر الإقصاء الاجتماعي التي تولد ضغوطا نفسية على هذه الفئة مما يؤدي إلى انتشار الجرائم، العنصرية والتطرف، والانحراف[3].
- ✓ زيادة نسبة السرقات والسطو لسدّ الاحتياجات حتى البسيطة منها.
- ✓ الإدمان على المخدِّرات وشرب الخمر.
- ✓ التشرد: حيث يعاني الفقراء من عدم قدرتهم الحصول على مسكن أو بيت، فيعيشوا في ملجأ أو في الشارع.
- ✓ التسول: حيث يمكن أن ينتهي الأمر بالفقير إلى التسول أو إلى الانحراف واتباع سلوكيات سيئة كالسرقة، أو تجارة المخدرات[4].
- ✓ سوء التغذية: حيث يعاني الفقراء من عدم وجود الغذاء، وحتى إن وجد، فقد لا يكون صحياً أو جيداً للصحة.

1- محمد سلطان أبو علي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم لنشر، بيروت، 2007، ص22.

2 - حاج قويدر قورين، مرجع سبق دكره، ص 22.

3 - حاج قويدر قورين، مرجع سبق دكره، ص 23.

4- صابر بلول، السياسات الاقتصادية ودورها في الحد من الفقر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجل د12، ال عدد02 ،2009، ص 30.

- ✓ عدم القدرة على تلقي العناية الصحية: حيث يعاني الفقراء في الغالب من عدم القدرة على الذهاب للطبيب للعلاج، أو شراء الأدوية التي يحتاجونها.
- ✓ ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم، ففي الأثر كاد الفقر أن يكون كفرا، وبالتالي تظهر سلوكيات جديدة تخالف العادات والتقاليد، والدين، حيث أن الفقير غير المتعفف، يجيز لنفسه كل الأمور التي تمكنه من الحصول على لقمة العيش.
- ✓ عدم تمكين الأطفال من التمدرس، أو التمدرس الجيد، فارتفاع عبء الإعالة الذي هو من أسباب الفقر يؤدي بالآباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم في تعليم أطفالهم، وتوفير الظروف الملائمة لذلك، مما يؤدي إلى انتشار الأمية بين الأطفال.
- ✓ بروز ظاهرة عمالة الأطفال، وآثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد.
- ✓ تدهور الوضع الصحي، خاصة بالنسبة للأطفال (ارتفاع الوفيات)، وقلة العناية بهم، وتنطبق كذلك على الكبار، وبالتالي التعرض بدرجة عالية للأمراض، وللعدوى المزمنة.
- ✓ إن عدم وجود دخل لدى الفقراء والعاطلين لبناء أسرة تدفع الشباب إلى الفساد الخلقي والزواج العرفي وعمليات الاجهاض.
- ✓ تخريب الديموقراطية والمشاركة الاجتماعية الفعلية نتيجة شراء الأغنياء لأصوات الفقراء في الانتخابات[1]؛
- ✓ يدفع الفقر الأفراد إلى الهجرة خارج البلاد، ونظرا لضيق أبواب الهجرة الشرعية فأنهم يلجأون إلى سماسرة الهجرة غير الشرعية الذين يقودونهم إلى رحلات غير مضمونة كان من نتائجها غرق الكثيرين منهم في البحار دون الوصول إلى غايتهم إلى جانب تعرضهم لعمليات نصب باسم الهجرة من السماسرة.

- ✓ أن الفقير في الغالب ينشغل بسد جوعه عن العلم والثقافة، فلا يبقى له الوقت الكافي للتعلم والثقافة؛
- ✓ أن أولاد الفقراء غالبا لا يتركهم أولياء أمورهم في الغالب للتعلم، بل يشغلونهم بالأعمال اليدوية والزراعية والرعوية وبالتالي يصبحون أميين.
- ✓ التبعية الاجتماعية: حيث ان معظم الفئات الغنية القادرة تبذل كل جهودها لاستغلال الفقر لصالح مصالحها الاقتصادية والسياسية وشراء أصواتهم بأموال لمكاسب سياسية، إضافة إلى التبعية الاجتماعية للدول المانحة

1- طارق فاروق الحصري، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي-البطالة، الفقر والتفاوت في توزيع الدخل، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2007، ص112.

حيث لا تعطي الأموال . مجاناً . وإنما تحاول التغلغل في المجتمع الفقير بالتأثير فيه دينياً واجتماعياً، وجعله تابعاً لها.

- ✓ التلازم بين الفقر المدقع والتخلف: فحيثما كان الفقر وخاصة المدقع . يؤثر تأثيراً مباشراً ويؤدي إلى تحقيق التخلف للمجتمع، فالفقير الجائع غير قادر على المساهمة الجادة في تحقيق التنمية، إلاّ أخذ بيده وتمت مساعدته.
- ✓ هجرة العقول والعمالة إلى الخارج.

2.4.4.II- الآثار الاقتصادية للفقر: تتمثل آثار الفقر على الصعيد الاقتصادي فيما يأتي:

- ✓ أثر الفقر على الاستهلاك: من أبرز العوامل المؤثرة في حجم الاستهلاك نجد الدخل، ومع وجود نسبة كبيرة من المجتمع تعاني من تدني مستوى مداخيلها فهذا يؤدي إلى تراجع في مستوى الاستهلاك العام.
- ✓ مع الفقر تزول كل المحظورات حيت يظهر الفساد وانتشاره بشكل يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد، فرغم أن الفساد في تسيير الشؤون الاقتصادية يمكن اعتباره من مسببات الفقر، إلا أن وجود هذه الظاهرة تؤدي إلى تنميته وظهوره للعيان بشكل ملفت للانتباه، فالموظف الذي لا تمكنه وظيفته من تلبية حاجياته وحاجيات أسرته قد تدفعه هده الظروف الى ان يصبح موظفا فاسدا[1].
- ✓ ظهور الآثار الاجتماعية يؤدي إلى قلة مردودية الأفراد، وضعف مستوى نشاطهم الاقتصادي، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض ضعف مردودية الاقتصاد الوطني[2].
- ✓ تدهور مستوى معيشة الأفراد.
- ✓ انخفاض معدلات نمو الناتج الوطني الإجمالي بسبب انخفاض الميل الحدي للاستهلاك أي انخفاض مستوى الطلب الفعال على السلع والخدمات وهذا بدورة يؤدي للركود وإطالة مدته مما يتسبب في انخفاض مستوى عرض السلع والخدمات الذي يؤدي لتخفيض أيام العمل أو إفلاس المصانع والشركات وإغلاقها وتسريح العمال مما يزيد في نسب البطالة.
- ✓ إن انخفاض مستويات أجور ومداخيل الفقراء يؤدي إلى انخفاض مستويات الادخار في المؤسسات المصرفية وانخفاض الكتلة النقدية في البنوك الموظفة للإقراض وهذا يحدث خلل في النظام المالي والنقدي للدولة كما يؤدي إلى انخفاض مستويات مشاركة الفقراء في برامج الإنتاج الثقافي والمعرفي والسياحة المحلية مما يؤثر تأثيرا سلبيا عميقا على

1 – إسماعيل قيره، عولمة الفقر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص25.

2– سالم توفيق النجفي، الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ،2005، ص 23.

تلك القطاعات الاقتصادية ويضعف انتعاشها وفرص نموها وتوسعها واستيعابها لفرص عمل وقد تنبه مفكرو الاقتصاد السياسي الرأس مالي لنتائج الفقر الاقتصادية منذ الأزمة العالمية الكبرى 1929 إلى ضرورة التوسع في الإنفاق الحكومي على المشاريع الكبرى وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان للمواطنين للخروج من الأزمة الاقتصادية والتغلب على حالة الكساد الطويل وهذا ما طبق في الولايات المتحدة الأمريكية بناءا على نظرية كنز وطبقة أديناور في ألمانيا ومشروع مارشال في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية[1].

- ✓ تبعية الشعوب الاقتصادية للدول والشعوب المانحة للقروض والديون، وما يترتب عليها من آثار سلبية في جميع الجوانب والجهات.
- ✓ زيادة الاستغلال والاحتكار، وبالتالي يزداد الفقراء فقراً، والأغنياء غنى، لأن الفقراء بسبب حاجتهم الشديدة يكونون غير قادرين على المنافسة، فيخضعون لشروط الأغنياء والشركات[2].
- ✓ انخفاض مستوى الانتاج، وبالتالي انخفاض الدخل والاستثمار والادخار، لأن قدرات الفقير وخاصة الفقير المدقع يكون نصيبه أقل من غيره في الصناعة والزراعة واستغلال الأرض بسبب عدم قدرته على شراء التقنيات الحديثة المتطورة التي تزيد في الانتاج، فالفقير في الغالب يعتمد على الوسائل البدائية، وبالتالي فيكون إنتاجه قليلاً في مختلف المجالات.
- ✓ زيادة الديون والقروض الفردية لسد الضروريات والحاجيات الاستهلاكية بدلاً من الخوض في خطط النهضة والبناء والتعمير.

II.4.4.3- آثار الفقر على البيئة:

ان الفقر هو أحد مسببات التدهور البيئي لان احتياجات الفقراء وسبل معيشتهم الملحة تدفعهم في كثير من الأحيان الى القيام بممارسات وسلوكيات مدمرة للبيئة مثل الإفراط في صيد الاسماك والحيوانات في طريق الانقراض دون إعطاءها فرصة للتكاثر وتجديد مواردها، كذلك أدى احتياجهم لسكن الى اندفاعهم لبناء سكنات فوضوية في اراضي فلاحية عوض استغلالها لزراعة وكدلك استغلال الغابات بشكل عشوائي لسكن واشجارها لتدفئة وهدا ما يؤثر سلبا على البيئة وهناك علاقة وطيدة وقوية بني الفقر ومعدلات التدهور والتلوث البيئي.

II.4.5- النظريات المفسرة لظاهرة الفقر في الفكر التنموي:

فيما يلي سنتناول أبرز النظريات المفسرة لظاهرة الفقر، حيث أن كل واحدة منها حاولت حصر المسببات الرئيسية

1- على وهب، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996، ص132.

2- عبد الباسط عبد المعطي، توزيع الفقر في القرية المصرية، دار النيل الجديدة، القاهرة، 1979، ص 20.

لهذه الظاهرة:

II.1.5.4- نظرية الحلقة المفرغة للفقر:

ارتبطت نظرية الحلقة المفرغة للفقر ب الاقتصادي رانر نيركسيه والذي انطلق في تحليله لظاهرة الفقر من الفكرة وهي أن الاقتصاد يدور في شكل حلقات مفرغة تبدأ من ضعف الدخل الذي يؤدي الى ضعف القدرة الشرائية للفرد، وهذا بدوره يؤدي إلى سوء التغذية الشيء الذي ينعكس على الوضع الصحي العام، وهذا بدوره يؤثر على المستوى الإنتاجي للفرد، وانخفاض معدل الإنتاج يعني انخفاض الدخل وبالتالي ضعف الادخار ومن ثمة الاستثمار الذي يعد المحرك الأساسي للتنمية و بالتالي تنغلق الحلقة[1].وهذه النظرية تفترض أن يستمر الفقر في حد ذاته من خلال تعزيز حلقات مفرغة في جانب العرض والطلب على حد سواء[2].

وتقوم فكرة الحلقة المفرغة للفقر على اعتبار أن الدخول المرتفعة ترتكز في أيدي الطبقة الغنية وهو ما يمكنها من استثمار جزء من أموالها في أنشطة استثمارية تعود عليها بعوائد مالية، في حين لا تستطيع الطبقة الفقيرة القيام بالاستثمار لعدم كفاية دخولها حتى في سد الحاجات الأساسية وهو ما يصعب عليها كسر حلقة الفقر[3].

ويمكن القول ان نظرية الحلقة المفرغة ظهرت في علم الإقتصاد لتفسير أسباب بقاء بلدان العالم الثالث في حالة تخلف مستمر، وتأخذ هذه النظرية بمبدأ السببية الدائرية والذي يعني أن هناك مجموعة من العوامل أو القوى أو المؤثرات التي تتفاعل مع بعضها بطريقة دائرية من شأنها إبقاء دول العالم الثالث في حالة تخلف مستمر لا يمكن الخروج عنها، ومن ثم أطلق عليها نظرية الحلقة المفرغة أو الدائرة السلبية لأنها تنتهي إلى حيث بدأت دون نتيجة.

ويوجد عدة حلقات مفرغة تؤدي الى تفشي ظاهرة الفقر، فنجد مثال الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم والتي تبدأ بانخفاض مستوى التعليم وتراجع مستوى المهارة الفنية التي تنعكس على مردودية العامل بالسلب مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى الدخل، ونفس الشيء يقال على الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض المستوى الصحي[4]. ومن اجل التوضيح يمكن تلخيص هذه الحلقات كما يلي[5]:

1 -Rainer kettle, Jan .a. kregel and Erik's Reinert,«Rangar Nurkse (1907-2007) classical development economics and its relevance for today», Anthem press, London, 2011, p198.

2 -Nafzinger Wayne، The economies of developing countries (2nd edition) prentice Hall، London, 1990، P20.

3- سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القرشي، مرجع سبق ذكره، ص36.

4- عدنان داود محمد العذارى، هدى زويل مخلف الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار جرير، عمان، 2010ص 37.

5 - اسماعيل شعباني، مرجع سبق ذكره، ص82.

1-ضعف الدخل ← ضعف الادخار ← ضعف الاستثمار ← قلة رأس المال ←

ضعف الإنتاجية ← نقص الدخل ← الفقر.

2-ضعف الدخل ← قلة الغداء ← ضعف الإنتاجية ← الفقر.

3-ضعف الدخل ← قلة الطلب ← ضيق الاسواق ← نقص التشغيل ←

ضعف الاستثمار ← ضعف الإنتاجية ← الفقر.

وتؤكد حلقة أخرى على دور الطلب في التنمية فالفقر ينطوي على مستوى منخفض من مجموع الطلب الكلي وهذا يفسر الندرة في فرص الطلب المريح، ومن ثم ضآلة الاستثمارات، وبذلك يعتقد أصحاب هذه التفسيرات أن البلدان النامية عاجزة عن كسرة هذه الحلقات، لان هناك أسبابا تكرر نفسها باستمرار وتؤدي إلى ديمومة التخلف[1].

ولقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات وهي كالآتي:

- ✓ عدم صحة المقولة القائلة أن الدول المتخلفة تظل متخلفة دائما. فهناك دول كسرت هذه الحلقة وتحولت من دول بدائية إلى متقدمة ذات مشروعات كبيرة ومواصلات حديثة واستثمارات ناجحة.
- ✓ منطق النظرية يتجاهل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في حدوث دائرية الفقر.
- ✓ يعتبر الربط بين العناصر التي جاء بها نوركس ربطا ميكانيكيا لكن هذه العملية ليست عملية مختبرية كيميائية بل هي ظاهرة اجتماعية تخضع لقوانين التطور الاجتماعي[2].
- ✓ لم تحدد النشأة التاريخية لظاهرة الفقر، وأهملت أثر العوامل التاريخية في تفسير مراحل النمو.

II.2.5.4- نظرية مصيدة الفقر لمالتوس:

روبرت مالتوس هو اقتصادي وديمغرافي إنجليزي، بدأ حياته المهنية قسيسا في كنيسة أنجليكانية ثم تحول إلى تدريس التاريخ والاقتصاد السياسي والبحث في مجال علم السكان الديمغرافيا واشتهر مالتوس بنظريته المعروفة بـ"المالتوسية" نسبة إليه والتي حاولت تفسير ظاهرة تنامي الفقر ومشكلاته في العالم بتزايد أعداد السكان ونموها بمعدلات تفوق معدلات نمو المحاصيل الزراعية، مما سيؤدي الى اختلال التوازن.

1- أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص13.

2-Leibenstein, Rostow, Economic Backward and economic growth school of economic and social studies, New york,1960 ,P140.

وصاغ مالتوس نظريته الشهيرة في كتاب نشره لأول مرة عام 1798 بصفة مجهولة دون ذكر اسم الكاتب، ويحمل عنوان "مقالة حول مبدأ السكان." وتقول هذه النظرية إن وتيرة التكاثر الديمغرافي (السكاني) هي أسرع من وتيرة ازدياد المحاصيل الزراعية وكميات الغذاء المتوفرة للاستهلاك.وهذا من شأنه أن يؤدي في المحصلة إلى اختلال التوازن بين عدد السكان من جهة وإنتاج الغذاء اللازم لإطعامهم من جهة أخرى، مما ينذر بمشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة من فقر وجوع، وبروز لظواهر مجتمعية سيئة كالتشرد والتسول واحتراف النصب والسرقة[1].

ويرجع السبب في حصول هذه الفجوة بحسب مالتوس إلى أن البشر يتكاثرون كل 25 سنة وفقا لمتتالية هندسية (1، 2، 4، 8، 16، 32... إلخ)، أي أن أعداد السكان ستتضاعف بعد كل ربع قرن وستستمر في الزيادة إلى ما لا نهاية ما لم يقف عائق أمام هذا النمو (مجاعات، حروب، أوبئة، كوارث طبيعية، تنظيم النسل...)

وفي المقابل ينمو إنتاج الموارد الغذائية وفقا لمتتالية حسابية (1، 2، 3، 4، 5، ...6إلخ)، فقط بسبب محدودية الأراضي الصالحة للزراعة وتناقص الإيرادات جراء كثافة الاستغلال[2].ويشير مالتوس أمام هذا الوضع إلى أن المجتمع إذا لم يتدارك نفسه ويضع لأفراده (الفقراء منهم تحديدا) قيودا أخلاقية للتحكم في وتيرة تكاثر أعداد السكان بما يتوافق قدرته على إنتاج الغذاء، فإن "قوانين الطبيعة" ستفعل فعلها فيه لإعادة التوازن إليه وإرجاع الأمور إلى نصابها، عبر تفشي الأمراض والمجاعات وكثرة الحروب اقتتالا على الموارد تحت سطوة غريزة البقاء عند الإنسان.ومن بين القيود الأخلاقية التي يرى مالتوس أنها قد تعين على الحد من الولادات، الاستعفاف قبل الزواج وتأخير سنه بالإضافة إلى اقتراحه حلولا أخرى. كما يرى أن من مسؤولية كل أسرة ألا يتجاوز نصيبها من الأطفال القدر الذي ترى يقينا أن باستطاعتها أن تعوله[3].

وبحسب مالتوس، فإن من مسؤولية الدولة أن تلجم نفسها عن تقديم المساعدات الاجتماعية للفقراء لأن ذلك لا يعينهم حقيقة وإنما يحول بينهم وبين إدراك كونهم السبب الأول في "المأساة" التي يعيشونها، فيشجعهم ذلك على الاستمرار في التكاثر وتزداد حدة المشكلة بسبب المساعدات بدلا من أن تكون السبيل إلى حلها.

وتعد النظرية المالتوسية من أكثر النظريات التي أسالت المداد وأثارت النقاشات خلال القرنين الماضيين ولا تزال،

1- Anupama MHsya, population pressure on resource and population Resource Regions, The Association for geographical studies, shaheed Bhagatsingh college, university of Delhi,INDIA,2007, P45

2 - Henry Hazlitt، the conquest of poverty، the foundation for economic education، New York,1996, P 22.

3-Samuel Bowles، Steven N.Durlauf and Karla haff,« Poverty traps», Princeton university press, new York,2006, p15.

فبين مؤيد لها ومعارض وبين ناعت لها بالواقعية ومتهم إياها بالتشاؤمية، تبقى فكرة مالتوس حول التزايد السكاني متأثرة باهتمام الدارسين، رغبة في تأكيدها أو تفنيدها.

II.3.5.4- النظرية الماركسية لتفسير للفقر

جوهر الفكر الماركسي أن المنظومة الرأسمالية تقوم على الربح، والربح ليس سوى ضرب من ضروب الاستغلال؛ استغلال أصحاب العمل الذين يملكون أدوات الإنتاج للعمال الذين لا يملكون سوى أن يبيعوا عملهم من أجل تحقيق الربح، ويحتاج أصحاب العمل باستمرار إلى الإبقاء على الأجور منخفضة ويساعدهم على ذلك جيش من العاطلين الراغبين في العمل، والذين يمكنون الطبقة الرأسمالية من فرض الأجور المنخفضة والمعضلة هنا أن تراجع الأجور عن حد معين يصيب المنظومة الرأسمالية كلها بالكساد لأنها ستنتج سلعا لا يستطيع أحد شراءها[1].

ويعتقد الماركسيون أن الفقر هو المستقبل الحتمي لنسق الاقتصاد الرأسمالي الذي يرفع شعار "دعه يعمل" الذي يسمح للرأسمالية وخاصة أصحاب المصانع أن يربحوا أرباحا ضخمة بينما يدفعوا ن أجورا منخفضة[2].

وفي فلسفته يرى ماركس أن الرأسمالية تولد الفقر والثراء بوصفهما نقيضين ضروريين لبعضهما، أي بوصفهما شرطين ضروريين لبعضهما، فهما لا يتولدان بمعزل عن بعضهما، وإنما بالتلازم الضروري بينهما. لذلك فهما في الرأسمالية نقيضان متناحران دائما التناحر، يتصارعان باستمرار. ولحظة الذروة في هذا الصراع هي الثورة الاجتماعية، أي تحرك الفقراء سياسيا من أجل تغيير النظام الرأسمالي وتخطيه. بذلك فإن ماركس لم يكتف بالسعي إلى تفسير كيفية توليد الرأسمالية الفقر العميم والثراء الفاحش، وإنما سعى أيضا إلى تفسير كيف تولد الرأسمالية الثورة الاجتماعية، كيف ينمو نقيضها في أحشائها، كيف يتمرد الفقر العميم على النظام الذي أنتجه في المقام الأول، أي آليات الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي ومآله[3].

1- Henry Hazlitt، the conquest of poverty، the foundation for economic education، New York, 1996, P 48.

2- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الفقر في المجتمع، سلسلة كتب علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية،2007، ص 8.

3- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001، ص 53.

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا حوصلة وذكر أهم المفاهيم والتعريفات التي تتعلق بماهية التنمية والتخلف، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وظاهرة الفقر وهدا لغرض رسم إطار نظري لكل هده المواضيع التي تندرج ضمنا موضوع الدراسة. ويمكن القول ان من بين الاهداف الجوهري لتنمية باختلاف مجالاتها اقتصادية او اجتماعية هو محاربة الفقر الدي يمتل عائق امام تقدم المجتمعات نحو مستويات التقدم المرجوة وان تلاحم اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمتل اداة فعالة لمحاربة الفقر والتقليل منه والوصول الى مستوى التقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي ورفع المستوى المعيشي ورفع الدخل وخلق فرص شغل جديدة وفرص حقيقة للاندماج الاجتماعي والاقتصادي للأفراد والعنصر النسوي بصفة خاصة ومكافحة البطالة وما ينجم عنها من انحراف واثار سلبية.

III الفصل الثالث

دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

III. 1-المبحث الأول : دور المشاريع الصغيرة في محاربة البطالة

III. 2-المبحث الثاني : دور المشاريع الصغيرة في خلق الثروة

III- 3المبحث الثالث : دور المشاريع الصغيرة في تنويع الصناعة و التنمية الاقليمية

III.4-المبحث الرابع : دور المشاريع الصغيرة في تنمية الصادرات

المبحث الخامس: دور المشاريع الصغيرة في الابداع وكأداة لجلب المدخرات

تمهيد

تلعب المشاريع الصغيرة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم فرص العمل والناتج الصناعي، وكذلك إسهامها في خلق مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي.

والمشاريع صغيرة الحجم لها دوراً مهماً في تطوير النشاط الاقتصادي لأي بلد فهي تعد العمود الفقري لأي اقتصاد وتساهم بشكل مباشر في الدخل القومي وفي النواتج المصنعة للدول، كما تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، وتعمل على المساهمة في دعم ميزان المدفوعات عن طريق تخفيف فاتورة استيراد السلع والمنتجات وزيادة قطاع الصادرات، وتعمل هذه الصناعات على استغلال المواد الخام المتوافرة محلياً والتي تعتمد عليها كثير من الصناعات الكبيرة.

وتؤدي المشاريع الصغيرة دورا مهما في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، حيث تشكل نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية وفي مجالات متنوعة، ومن خلال هذا الفصل نهدف الى توضيح دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

III. 1-المبحث الأول : دور المشاريع الصغيرة في محاربة البطالة

1.1.III- مفهوم البطالة:

البطالة في اللغة: بطل الشيء يبطل بطلاً وبطولاً وبطلاناً، ذهب ضياعاً وخسراً، فهو باطل[1].وبالرغم من شيوع استخدام لفظ البطالة في مجال الدراسات الاقتصادية والدراسات الاجتماعية، إلا انه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد ماهيته، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف الرأي حول تحديد مفهوم البطالة التي تستخدم لوصف ظواهر عديدة مختلفة، كما أنها تعني أشياء مختلفة في بلدان مختلفة. والشخص المتعطل هو الشخص القادر على مزاولة عمل له قيمة اقتصادية واجتماعية ويسعى إلى الحصول عليه ولا يجده. وجاء في معجم مصطلحات القوى العاملة ان البطالة هي عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه[2]. ومن التعريفات التي ذكرت في مفهوم البطالة ما يلي:

---

1 – د. خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي "المشكل والحل"، مجموعة النيل العربية، القاهرة2004، ص15.

2 –خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، مبادي الاقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان،2001، ص124.

- " البطالة في أوسع معانيها عبارة عن عدم استخدام عامل من عوامل الإنتاج وجرى العرف على استخدام مصطلح البطالة عند الحديث عن العمل، وطبقاً لهذا المفهوم يكون العاطلون هو الأفراد القادرون على العمل والراغبون فيه، ولكن لا تتوافر لهم فرصة الحصول عليه"[1].
- أما منظمة العمل الدولية فتعرف العاطل عن العمل بأنه كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى، وأن معدل البطالة هو عبارة عن نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوة العاملة الكلية وهو معدل يصعب حسابه بدقة وذلك لاختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي[2].
- وتعرف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل[3]. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن، وللحصول على معدل البطالة (Unemployment Rate) يتم استخدام المعادلة التالية[4]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} \times 100$$

وهي عبارة عن نسبة مئوية لعدد العاطلين عن العمل على اجمالي القوى العاملة حيث يعتبر أحد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد ما والسياسة الاقتصادية لكل بلد تركز على إبقاء هذا المعدل منخفضا معظم الوقت قدر الإمكان. والقوى العاملة يقصد بها جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة.

- والبطالة في أعم وأوسع معانيها هي عبارة عن عدم استخدام عامل من عوامل الإنتاج، فقد تكون هناك أراضي صالحة للزراعة ولكنها لا تستغل لسبب أو لآخر، وقد توجد ثروات معدنية وفيرة ولكنها دفينة باطن الأرض فهي عاطلة، والنقود المكتنزة برغم توافر فرص توظيفها فهي رأس المال نقدي عاطل[5].

1 – سوزان حسن أبو العينين، الفقر في الدول العربية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص 115.

2 – الدباغ اسامة بشير، البطالة والتضخم، المؤسسة الاهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2007، ص 4.

3 - https://www.insee.fr/fr/metadonnees/definition/c1303/2017/06/09 تاريخ الاطلاع

4 - مايكل الدجمان، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض،1988، ص231.

5– راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1،1971، ص94.

- وجرى العرف على استخدام مصطلح البطالة عند الحديث عن العمل، وطبقاً لهذا المفهوم المحدود يكون العاطلون هم الأفراد القادرون على العمل والراغبون فيه ولكن لا تتوافر لهم فرصة الحصول عليه[1].
- وكما هي التعطل (التوقف) الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج [2]. وهي أيضا تعطل جانب من قوة العمل عن العمل المنتج اقتصاديا تعطلا اضطراريا رغم نشدانة العمل ورغبة فيه"[3].
- و البطالة هي زيادة القوة البشرية التي ترغب في العمل وتبحث عنه عن فرص العمل التي يتيحها المجتمع، أو بعبارة أخرى عندما يزيد الطلب على العمل عن عرض العمل [4].
- والبطالة ظاهرة مجتمعية تعاني منها جميع المجتمعات سواء كانت متقدمة أم نامية وهي ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وتهدد عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع النامي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فأنها تهدد مستقبل الشباب وتعرضهم للعديد من المشكلات في مختلف نواحي حياتهم الأسرية والمجتمعية. والبطالة تمثل جزءا غير مستغل وإهدار للطاقة الإنتاجية في أي مجتمع. كما إنها تعد مصدرا رئيسيا لمعظم المشكلات الاجتماعية في المجتمع وما يترتب عليها من أثار سلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لها وخاصة على شباب الخريجين (العاطلين).
- ويعتمد التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أي مجتمع بدرجة كبيرة على الاستخدام الفعال للقوى البشرية المتوفرة لديه والتي تعد في أي مجتمع ثروته الخصبة والعامل الرئيسي في تقدمه وتطوره. والعمل هو أساسا للحياة والإنتاج والتقدم وله أثره القوي على الاتزان النفسي فهو يعنى الشعور بالأمن والثقة بالنفس وتحقيق الذات والرضا النفسي والشعور بالهوية وإشباع الحاجات الأساسية وتحقيق عائد مادي[5].
- والبطالة علاوة على أنها إهدار للموارد البشرية وإصابة الفرد بالخلل النفسي والاجتماعي، فهي أصبحت تمثل أزمة عالمية نادرا أن توجد بدون أن يعانى من ويلاتها، ولا خلاف على أنها أصبحت واحدة من اخطر المشكلات التي يواجهها مختلف دول العالم المتقدم منها والنامي على حد سواء[6]. كما تمثل ايضا البيئة الخصبة للعديد من المشكلات التي تؤثر بشكل خطير على نسيج المجتمع من كافة طوائفه لما لها من انعكاسات سيئة على الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية وهي تعبر عن خلل في العلاقة بين التعليم وسوق العمل[7].

1- راشد البراوي، مرجع سبق ذكره، ص96.
2- خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، ط 3،1999، ص 265.
3- صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة وائل، الأردن، 1995، ص 103.
4- حمدي أحمد العناني، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار المصرية اللبنانية،1995، ص79.
5- ياسر محمد جاد الله محمود، العولمة والفقر في مصر، ملتقى دولي: قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2006، ص 7.
6 - احمد رمضان، عفاف عبد العزيز عايد، إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية لنشر، طبعة2004، ص 246.
7-https:// www.oeconomia.net/chomages تاريخ الاطلاع 15/01/2017

- ويرى الدكتور عاطف غيث في قاموس علم الاجتماع أن المقصود بمصطلح البطالة "حالة عدم الاستخدام التي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل والذين ليست لديهم فرص سانحة للعمل "[1].
- ووفقا للمفهوم الرسمي تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة وعند مستويات الأجور السائدة. ومن ثم فان حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل[2].

و ورد في القاموس الاقتصادي أن البطالة بالمعنى الحصري تعني فقدان الأجير لعمله لا إراديا، أما بالمعنى المتعارف عليه ، فهي تعني كل توقف عن النشاط إراديا أ و إجباريا للأجراء أ و لغير الأجراء [3]، و تعرف البطالة أيضا بأنها "إختلال بين جانبي الطلب على العمل من ناحية، و المعروض منه في سوق العمل من ناحية أخرى[4] "، كما عرفت على أنها " الحالة التي يتعطل فيها قسم من قوة العمل المدنية، فلا تسهم في العملية الإنتاجية، رغم قدرتها على ذلك و رغبتها في القيام بذلك، و لهذا فهي تمثل هدرا في جزء من الثروة البشرية للمجتمع، و بالتالي تنجم عنها خسارة للإقتصاد القومي، تتمثل في حجم الناتج الذي كان من الممكن لهؤلاء المتعطلين إنتاجه لولم يكونوا عاطلين[5]".

III.2.1- أنواع البطالة :

هناك عدة أنواع للبطالة، تختلف من ظرفٍ لآخر، ومن دولةٍ لأخرى، وتُصنَّف البطالة إلى مجموعة من الأنواع المؤثِّرة على البيئة الاقتصاديّة في الدُّول ويمكن تلخيص هذه الأنواع كالآتي:

1 –البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):

وهي تنشأ عندما تطول فترة البحث عن الشغل نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية، أو لنقصها لدى

1 – غيث محمد عاطف، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص 117.
2 – على عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2005 ص 11.
6–راشد البراوي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

3- Mokhtar Lakehal, Dictionnaire d'économie contemporaine, 2 ème édition, Europe.S.L, Barcelone, 2001, P 113.

4 –زينب صالح الأشوح، الإطراد والبيئة ومداواة البطالة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص75.

5 –محمد عبد الله الظاهر، الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004، ص 279.

الطرفين، أي عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض[1]، أي أنها تنشأ نتيجة عدم كمال سوق العمل، نظراً لعدم توافر المعلومات لدى كل من القادرين عن العمل والباحثين عنه من جهة، والمشروعات التي تحتاج إليهم من جهةٍ أخرى،و يضاف إلى هدا القادمون الجدد إلى سوق العمل في كل عام، وهؤلاء هم خريجو الجامعات والمعاهد ومراحل التعليم المختلفة[2]، حيث يكون هناك دوماً عدد من أفراد القوة العاملة يبحثون عن عمل لأول مرة، أي يكونون في حالة تسمى بالحراك الاجتماعي. وتتصف هذه البطالة بأنها قصيرة الأجل نسبياً، وهي تحدث في كل المجتمعات[3]. ولعلاج البطالة الاحتكاكية ينبغي القيام بمايلي[4]:

- ✓ إقامة مركز للتدريب المهني أو تخطيط النظام التعليمي وتوجيهه حتى يقدم التدريب اللازم والمناسب والمهارات المطلوبة؛
- ✓ إذا كانت صعوبة الانتقال بين الأقاليم الجغرافية هي السبب في البطالة يكون الحل بأخذ بغين الاعتبار الطريقتين التاليتين:
  - ➢ اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل الوظائف الشاغرة إلى الأقاليم التي تكثر فيها البطالة؛
  - ➢ نقل العاطلين عن العمل من موقع إقامتهم إلى الأقاليم الأخرى التي تكثر فيها فرص العمل.

2-البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):

يقصد بالبطالة الهيكلية النوع من التعطل الذي يصيب جانباً من قوة العمل، بسبب تغيراتٍ هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى حدوث حالةٍ من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه[5]. ويصعب أحياناً التفرقة بين البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية، إلا أن الفارق الأساسي والواضح بينهما هو أن الأولى تنشأ لنقص المعلومات عن عرض العمل والطلب عليه، في حين تنشأ الثانية عن تغيرات واضحة في هيكلية الاقتصاد وتتحقق البطالة الهيكلية عندما يحدث طلب على عمال ذوي مهاراتٍ خاصة، لا تتوفر في العمالة المتعطلة ذات الخبرات والمهارات القديمة[6].

كذلك تتأثر البطالة الهيكلية بكل من عمر وجنس قوة العمل، فتدفق الشباب من العمال يؤدي إلى تزايد البطالة الهيكلية، لأنهم يغيرون أعمالهم كثيراً، وتكون لديهم الرغبة في الانتقال من قوة العمل إلى التعليم، والعودة مرة

1- حمدي أحمد العناني، مرجع سبق ذكره، ص 83.
2- خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 205.
3- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2003، ص 301.
4 - بشير الدباغ أسامة وعبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ،2003 ، ص 391.
5- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997، ص 30.
6- حمدي أحمد العناني، مرجع سبق ذكره، ص 83.

أخرى إلى قوة العمل، وبالتالي يتزايد معدل البطالة بينهم على معدل البطالة بين كبار السن[1].

ولعلاج البطالة الهيكلية ينبغي البحث عن العوامل والأساليب التي تسبب هذا النوع من البطالة ومعالجتها مباشرة، حيث تعتبر التنمية الاقتصادية من العوامل التي تؤدي إلى حدوث التغيرات الهيكلية ويوجد في هذا الصدد أسلوبان للحد من البطالة الهيكلية وهما[2]:

- **الأسلوب الأول**: على أساس مقاومة التحويلات التي ترافق عملية التنمية الاقتصادية والتقليل من آثارها على الاستخدام.
- **الأسلوب الثاني**: القبول بالتحويلات بالإضافة إلى زيادة قدرة وسرعة الأسواق للتكيف مع هذه التحويلات.

3-البطالة الدورية (Unemployment Cyclical):

هي تلك البطالة الناشئة عن انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم العمالة نتيجة الركود الاقتصادي حيث تنشأ نتيجة التدهور غير المنتظم في النشاط الاقتصادي، وخلال هذا التدهور ينخفض الناتج القومي نتيجة انخفاض الإنفاق القومي، بما يترتب عليه اتجاه المشروعات إلى إنتاج قدرٍ أقل من السلع والخدمات، وبالتالي تستخدم عدداً أقل من العمال[3]. وبعبارةٍ أخرى يتم الاستغناء عن عددٍ كبير من العمال في الصناعات التي لا يوجد طلبٌ على منتجاتها مما يضطر العمال أن يبحثوا عن عملٍ آخر جديد[4].ويزداد حجم البطالة الدورية ومدتها كلما طالت حالة الركود أو الكساد التي يمر بها الاقتصاد[5].

ولعلاج البطالة الدورية يتطلب فعل ما يلي[6]:

- إذا كانت البطالة الموسمية هي نتيجة لانخفاض الطلب خلال فترات الانكماش وتكون حلولها بالبحث عن الأساليب التي تؤدي إلى دعم الطلب على العمل ورفعة حتى يصل إلى المستوى الذي تختفي فيه البطالة باستخدام إدارة الطلب.
- التحكم في الطلب أثناء دورات التوسع بزيادة الضرائب أو تخفيض الاتفاق وهذا ما يساعد على التقليل من مقدار التغلب في مستوي الاستخدام التام والبطالة الموسمية.

1- محفوظ بن عصمان، مرجع سبق ذكره، ص 71.

2 - https://www.maxicours.com/se/cours/le-chomage2017/01/15 تاريخ الاطلاع

3- حمدي أحمد العناني، مرجع سبق ذكره، ص 82.

4- إسماعيل عبد الرحمن وحربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد: الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 1999، ص 137.

5- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سبق ذكره، ص331.

6- https://www.intelligenteconomist.com/cyclical-unemployment2017/01/15 تاريخ الاطلاع

وتجدر الإشارة إلى أن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل، فعندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فان معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي أما في حالة الانكماش فان معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي وبذلك تحدث البطالة الدورية.

4- البطالة المقنعة أو المستترة (Disguised Unemployment):

تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فأن حجم الإنتاج لن ينخفض كما هي ارتفاع عدد العاملين فعلياً عن احتياجات العمل، بحيث يعملون بالفعل عدداً أقل من الساعات الرسمية للعمل[1].وهذا النوع من البطالة هو الأشهر في الفكر الاجتماعي الاقتصادي وهو النوع الأكثر انتشاراً من البطالة في الدول العربية خاصة في قطاع الخدمات والقطاع الزراعي و البطالة المقنعة أو المستترة هي العمل و لو لكل الوقت المعتاد ولكن على مستوى إنتاجي منخفض، أو دون استغلال كامل للمهارات والمؤهلات والقدرات[2] .

5- البطالة السافرة (Outright unemployment):

هي البطالة الناتجة عن فيض الأيدي العاملة غير الفنية، والتي لا يمكن استخدامها في قطاعي الزراعة أو الصناعة، بسبب أن القطاعين المذكورين بحاجةٍ إلى كفاءاتٍ تتلاءم مع طرق الإنتاج الحديثة[3].وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل هذه البطالة في مرحلة الكساد الدوري، وعادة ما يحصل العاطل على إعانة بطالة وعلى أشكالٍ أخرى من المساعدات الحكومية، أما في البلدان النامية فإن هذه البطالة تكون أكثر قسوة، بسبب عدم وجود نظامٍ لإعانة البطالة، وبسبب غياب برامج المساعدات الحكومية[4].

6- البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):

تحدث هذه البطالة في أوقاتٍ منتظمة، وهي تنشأ نتيجة الانخفاض المنتظم نسبياً (موسمياً) في النشاط الاقتصادي[5]. بحيث تظهر بعض النشاطات الاقتصادية أو تزدهر بشكلٍ موسمي مثل الزراعة[6]ففي الموسم المخصص لتلك المنتجات يزداد الطلب عليها ويزدهر؛ الأمر الذي يزيد من حجم الطلب على القوى العاملة المستخدمة، وينقص هذا الطلب أو يختفي تماماً عند انتهاء موسم الإنتاج، وتعتبر البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلون

1- https://www.shura.gov.sa/ arabicsite/ majlalah58/de vasa./03/27 تاريخ الاطلاع 2017
2 –منظمة العمل الدولية، التعطل في دول الإسكوا، عمان، منظمة العمل الدولية، 1993، ص264.
3- إسماعيل عبد لرحمن وحربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 139.
4- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 33.
5- حمدي أحمد العناني، مرجع سبق ذكره، ص 82.
6- خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

عن العمل في هذه الحالة على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملا[1].

7- البطالة الإجبارية (Forced unemployment):

تعرف البطالة الإجبارية على أنها وجود أفرادٍ قادرين على العمل، ويبحثون عن العمل بشكلٍ جاد عند الأجور السائدة، ولكنهم لا يجدون عملا، وبالتالي لا يوجد لهم وظائف في أي مكانٍ داخل الاقتصاد القومي[2].

وهي تكون عندما يضطر أو يجبر العامل على ترك عملة بسبب ما كإفلاس مشروع مثلاً[3].

8-البطالة الاختيارية (Voluntary unemployment):

البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة كما تعرف على أنها البطالة التي يختارها الفرد العاطل عن العمل نتيجة للارتفاع النسبي في تعويضات البطالة، أو الحصول على دخولٍ أخرى غير دخل العمل (الدخل من الملكية بأنواعها، أو من الإعانات والهبات المختلفة كالدخل من الإيجار، الفائدة من الادخار أو السندات، الربح من الأسهم ....الخ)[4].و هي تشير إلى وجود أفرادٍ قادرين على العمل، ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة، رغم وجود وظائف لهم، ومن أمثلة هؤلاء: الأغنياء العاطلون، وبعض الفقراء المتسولون، والأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أجورٍ عالية فيها، ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجورٍ أقل لتعودهم على الأجور المرتفعة[5].

9-البطالة الفنية(Technical Unemployment):

تنشأ هذه البطالة نتيجة لترك بعض العاملين عملهم لينتقلوا إلى عملٍ آخر أو منطقةٍ أخرى أو قطاعٍ آخر أو صناعةٍ أخرى، وهكذا وخلال فترة الانتقال يكونوان في حالة بطالة[6]. والسبب وراء ترك العمل من قبل بعض العاملين يرجع إلى البحث عن أجورٍ أو ظروفٍ معيشة أفضل. ومن جهةٍ أخرى قد يتم الاستغناء عن بعض العمال، بسبب التحسينات التي تطرأ على طرائق الإنتاج، ففي بعض الأحيان التقدم التكنولوجي يؤدي إلى الاستغناء عن العمال.

10-البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن رفض القوة العاملة المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب

1-conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement، rapport national sur le développement humain، Alger , 2006 , p 37 .

2- محمد علي الليثي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 257.

3- كي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 2226، الكويت، 1997، ص 34.

4- البشير عبد الكريم، " تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى، العدد 1، السداسي الثاني، 2004، ص 106.

5- محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية 1997، ص 301.

6- إسماعيل عبد الرحمن وحربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 140.

النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف[1].

11-البطالة المستوردة (Imported Unemployment):

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة[2].

III.1.3-البطالة : أسبابها ،آثارها وأساليب معالجتها

وصلت نتائج التقديرات الإحصائية إلى أن ما يقارب مليار عاطل عن العمل يتوزعون على مختلف أنحاء العالم وهذا الرقم بحد ذاته يمثل نذير خطر ومصدر قلق حقيقي لمستقبل المجتمع العالمي باعتبار أن البطالة مشكل قد استفحل في اقتصاديات الدول بصفة عامة، وبالإضافة إلى ما سبق ذكره عن هذه المشكلة سنحاول فيما يلي حصر أسبابها وآثارها وأساليب معالجتها، وهذا للإلمام أكثر بالموضوع. ومشكلة البطالة تعد من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك المجتمع ونجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى اخر حتى إنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى فهناك أسباب اقتصادية، وأخرى اجتماعية وأخرى سياسية ولكن كلا منها يؤثر ويزيد من تفاقم مشكلة البطالة.

III.1.3.1- أسباب مشكلة البطالة :

إن مشكلة البطالة تعد من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك المجتمع، وأسبابها تختلف من مجتمعٍ لآخر وحتى داخل المجتمع الواحد من منطقةٍ لأخرى[3]. وهناك أسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية وأخرى سياسية ولكن كلا منها يؤثر ويزيد من تفاقم مشكلة البطالة، وتشكل بيئة البطالة جواً ملائماً لنمو الجريمة والعنف وهذا ما يلاحظ بين عدد العاطلين عن العمل في مجتمع ما وبين ارتفاع مستوى الجريمة فيه والبطالة لا تخلق من العدم فلذلك يوجد مسببات لنشوء ظاهرة البطالة في المجتمعات وفيما يلي سنحاول حصر أهم أسباب البطالة والتي قد تنتشر في أي مجتمعٍ كان ومِنْ أهمها:

❖ الأسباب الاقتصادية:

الأسباب الاقتصاديّة للبطالة من أكثر الأسباب انتشاراً وتأثيراً، والتي تُؤدّي إلى رفع مُعدّلاتها، ومن أهمّ

1- الغريب مصطفى، البطالة أكبر تحدي تواجهه دول الخليج منذ عقود، موقع قناة العربية الإخباري، صفحة الأسواق،25 مايو 2005، ص 12.
2- الغريب مصطفى، المرجع سابق، ص 13.
3- محمد سليمان الضبعان، مرجع سبق ذكره، ص 5.

هذه الأسباب ما يلي:

- ✓ زيادة عدد الموظّفين مع قلّة الوظائف المعروضة، وهي من المؤثّرات التي تنتجُ عن الرّكودِ الاقتصاديّ في قطاع الأعمال، وخصوصاً مع زيادة أعداد خريجِي الجامعات، وعدم توفير الوظائف المناسبة لهم[1].
- ✓ استبدالُ العمال بوسائل تكنولوجيّة كالحاسوب، والتي أدّتْ إلى زيادةِ المنفعة الاقتصاديّة على الشّركات بتقليل نفقات الدّخل للعمّال، ولكنّها أدّتْ إلى ارتفاعِ نسبة البطالة[2].
- ✓ الكساد الاقتصادي: وهو ما يعبر عن مرحلة من مراحل الأزمة الرأسمالية الناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعال الذي من مظاهره الازدياد الإكراهي للبطالة بسبب تراجع الإنتاج[3].
- ✓ الاعتماد على كثافة رأس المال: حيث حلت الفنون الإنتاجية لرأس المال محل العمل الإنساني في كثيرٍ من قطاعات الاقتصاد، ومن ثم انخفاض الطلب على العمل البشري، وهذا بسبب تفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة[4].
- ✓ انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناجمة عن فشل السياسات الاقتصادية.
- ✓ تفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة حيث حلت الالة محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد ومن ثم انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري[5].
- ✓ الاعتماد على الاستيراد وعدم السعي إلى التصنيع ونقل التكنولوجيا المتقدمة يؤدي إلى نقص فرص العمل[6].
- ✓ تراجع دور الدولة في كثير من الدول في خلق فرص عمل بالقطاع العام وانسحابها تدريجيًا من ميدان الإنتاج.
- ✓ سوء السياسة الإدارية الحكومية في تخطيط القوى العاملة الموجودة لديهم وتنظيمهم على أساس الكفاءة والخبرة أي وضع الشخص المناسب في المكان المناسب[7].
- ✓ تفاقم المديونيات الخارجية لبعض الدول والتي دفعتها الى انتهاج سياسات التقشف مما نجم عنها تجميد التوظيف في القطاع العام وقلته في القطاع الخاص.
- ✓ الاتجاه نحو تقليص الوظائف الحكومية نتيجة تطبيق برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي.
- ✓ عجز سوق العمل عن توفير فرص العمل للخريجين نظراً لأعدادهم الكبيرة.

---

1 – حسين شحاتة ،مشكلة البطالة بين الأقوال والآمال، دار المشورة للاقتصاد الإسلامي، القاهرة ،2007، ص 20.

2 – منى الصحراوي، اقتصاديات العمل، مكتبة النهضة الشرقية، القاهرة ،1990، ص 83.
3 – السيد زياد غنيم، جمال السيد مجاهد، قضايا سيكولوجية معاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 38.
4 – محمد سليمان الضبعان، مرجع سبق ذكره، ص 6.

5 – إصلاح محمد عبد الحميد، أزمة البطالة، هبة النيل العربية للنشر و التوزيع، مصر، 2007 ، ص102.
6 - محمد طاقة، حسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، مكتبة الجامعة، الشارقة، 2008 ، ص 142.
7 – صبان سالم محمد، البطالة بين السعوديون وتحديات المستقبل (مقال)، جريدة الوطن السعودية، 8 سبتمبر 2007، ص 11.

- ✓ شح الموارد الاقتصادية داخل الدول والعجز الاقتصادي الذي يسبب قلة فرص العمل وندرتها.
- ✓ ارتفاع معدل نمو العمالة في كثير من الدول مقابل انخفاض نمو الناتج القومي حيث ان نمو الناتج القومي الإجمالي لا يسير بالتوازي مع معدل نمو العمالة في كثير من الاقتصادات وخاصة النامية منها[1].
- ✓ البحث عن العمالة الرخيصة ذات الانتاجية العالية وهذا من قبل الشركات المتعددة الجنسية التي اتسع نطاق نشاطها حتى عم ارجاء العالم كله بحثا عن عمالة رخيصة تؤدي ذات الغرض الذي تؤديه العمالة في البدان الام لهذه الصناعات، مما ادى الى تعطل الملايين من العمال في تلك البلدان وارتفاع نسب البطالة فيها[2].
- ✓ الاستعانةُ بموظّفين من خارج البلد، وهي التي ترتبطُ بمفهوم العمالة الوافدة سواءً في المِهَن الحرفيّة، أو التي تحتاجُ إلى استقدامِ خُبراءٍ من الخارج، ممّا يُؤدّي إلى الابتعادِ عن الاستعانةِ بأيّ مُوظّفين أو عمّال مَحليّين.

❖ الأسباب الاجتماعيّة:

الأسباب الاجتماعيّة للبطالة هي الأسباب المتعلّقةُ بالمجتمعِ ومن أهمّ الأسباب الاجتماعيّة ما يلي:

- ✓ فشل نظم التعليم في تكوين اجيال متعلمة قادرة على تولي الوظائف التي يحتاجها السوق.
- ✓ تدني مستوى التعليم وانتشار الأمية في بعض المجتمعات.
- ✓ عدم الاهتمامِ بتطوير قطاعِ التّعليم، ممّا يُؤدّي إلى غيابِ نشر التّثقيف الكافي، والوعي المناسب بقضيةِ البطالة بصِفَتِها من القضايا الاجتماعيّة المهمّة[3].
- ✓ النمو السكاني: يعد النمو السكاني من الأسباب الاجتماعية التي تنجم عنها البطالة، حيث أن نمو السكان بمعدلاتٍ كبيرة يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العمل بمعدلاتٍ أكبر، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة خلق مناصب شغل جديدة لكن هذا ما لا يتحقق في غالبية الدول النامية[4] .
- ✓ غياب التنميّة المحليّة للمُجتمع، والتي تعتمدُ على الاستفادةِ من التّأثيرات الإيجابيّة التي يُقدّمها قطاع الاقتصاد للمُنشآت.
- ✓ عدم الاهتمامِ بتطوير قطاعِ التّعليم، ممّا يُؤدّي إلى غيابِ نشر التّثقيف الكافي، والوعي المناسب بقضيةِ البطالة بصِفَتِها من القضايا الاجتماعيّة المهمّة.

1 – مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، 2007 ، ص 182.

2 – طارق فاروق الحصري، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، الفقر–البطالة، المكتبة العصرية، المنصورة، 2008، ص 13.

3 - محمد طلعت، حسنين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، دار إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، 2008، ص 141.

4 – عبد الرحمن يسري أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 288.

❖ الأسباب السياسيّة:

الأسباب السياسيّة للبطالة هي كافّةُ المؤثّرات المرتبطة بالبطالةِ والمتعلّقة في السّياسةِ الخاصّة لدولةٍ ما، ومِن أهمها ما يلي:

- ✓ انخراط الدولة في الحروب والتي تضعف كيانها الاقتصادي وتجعلها غير قادرة على إقامة المشاريع لتوظيف شبابها.
- ✓ انخفاضُ القدرةِ على دعمِ قطاعِ الأعمال من جانب الحكومات الدوليّة.
- ✓ غياب تأثير التّنمية السياسيّة على الوضعِ الاقتصاديّ والاجتماعيّ في الدُّولِ النّامية.
- ✓ انتشارُ الحروب والأزمات الأهليّة في الدّول.

III.2.3.1- آثار البطالة :

تعد مشكلة البطالة من أهم وأخطر المشكلات التي تعاني منها معظم النظم الاقتصادية في العالم وتؤدي إلى نتائج سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي وتعمل الحكومات على خفض معدلاتها والتخفيف من أثارها، وتعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع وذلك نظراً لما تخلفه من مخاطر، وما تعكسه من آثار سلبية على أفراد المجتمع[1].وسنحاول ذكر هذه الآثار فيما يلي:

1-الآثار الاجتماعية:

للبطالة آثارٌ اجتماعية خطيرة لا يمكن الاستهانة بها، فالأشخاص الذين لا يملكون وظائف أو الذين فقدوا وظائفهم يتعرضون إلى مخاطر عدة نذكر منها:

- ✓ الجريمة والانحراف: الذين لا يتمكنون من الحصول على عمل لتوفير متطلبات المعيشة خاصة منهم الشباب، يمكن ان يلتجؤى للسرقة والاحتيال والانحراف[2].
- ✓ زيادة البؤس والمعاناة الإنسانية، وتجريد الأفراد من مصادر رزقهم وقوت يومهم[3].
- ✓ الهجرة: بعض الشباب يجدون الهجرة إلى بلادٍ أخرى هي حل لمشكل البطالة وأن العمل في بلدٍ آخر هو الحل الأمثل[4].

1- صالح خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 105.
2- محمد سليمان الضبعان، مرجع سبق ذكره، ص 6.
3- صالح خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 105.
4- محمد سليمان الضبعان، مرجع سبق ذكره، ص 7.

- ✓ تؤثر البطالة سلباً على الحالة النفسية للفرد، حيث يشعر بالإحباط وعدم الثقة بالنفس وجدوى الحياة، ويزداد هذا الشعور كلما طال أجل البطالة. ومما لا شك فيه أن تأثير مثل هذا الشعور على المجتمع المتعطل هو تأثيرٌ مدمر[1].
- ✓ تعاطي المخدرات: ونجد أن هناك منهم من يجد أن الحل في تعاطي المخدرات لأنها تبعده عن التفكير في مشكلة عدم وجود العمل وبالتالي توصل الفرد إلى الجريمة والانحراف.
- ✓ الشعور بعدم الانتماء (ضعف الانتماء): وهو شعور الشاب بعدم الانتماء إلى البلد الذي يعيش فيه لأنها لا تستطيع أن تحقق له أو توفر له مصدرا للعمل.

- ✓ التفكك الأسري ويكون السبب الرئيسي لهذا التفكك هو عدم الحصول على فرصة عمل وبالتالي حدوت المشكلات الأسرية.
- ✓ تسبب البطالة معاناة اجتماعيّة وعائليّة ونفسيّة بسبب الحرمان وتدني مستويات الدخل.
- ✓ تدفع البطالة الأفراد إلى تعاطي الخمور والمخدّرات وتصيبه بالاكتئاب.
- ✓ تدفع البطالة الأفراد إلى ممارسة العنف والجريمة والتطرّف.
- ✓ تؤدي البطالة إلى خلق اختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة والارتباط بالوطن حيث يسود الفهم الخاطئ إذا لم يكن الوطن قادرا على إعالتي أو حمايتي فلماذا أنتمي إليه.
- ✓ الإحساس بانخفاض قيمتهم وأهميتهم الاجتماعية وأنهم أقل من أقرانهم الذين يزاولون أعمالا وانشطة إنتاجية.
- ✓ البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو والنضوج العقلي.
- ✓ البطالة قد تقود بعض الأشخاص للقيام بأعمال غير شرعية لإعالة أنفسهم وأسرهم فوقت البطالة نفسه ربما يقود بعض الأشخاص لارتكاب الجرائم[2].
- ✓ البطالة تؤدي الى نشوء احباط نفسي سيئ لدى العاطل وتخلق لديه جو نفسي مضطرب[3].
- ✓ التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على اشباع الحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة في الرعاية الصحية والتعليم والايواء؛

1- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 333.
2 – ابراهيم طلعت، " البطالة والجريمة"، دار الكتاب الحديث، الجزائر،2009، ص143.
3 – أسامة السيد عبد السميع، " مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص47.

- ✓ تأخير سن الزواج الى ما بعد الثلاثين حيث لا يمتلك الشباب عوامل توفير السكن وغير ذلك مما يترك اثار سيئة على الاناث والذكور.

2-الآثار الاقتصادية:

لا تقل الآثار الاقتصادية خطورة عن الآثار الاجتماعية للبطالة، وفيما يلي سنحاول حصر بعض هذه الآثار فيما يلي:

- ✓ هدر الموارد البشرية وعدم استغلالها على الوجه الأكمل، وبالتالي ضياع الإنتاج والدخل[1].
- ✓ تبديد أموال الدولة خاصة تلك المتمثلة في إعانات البطالين المقدمة في شكل إنفاق حكومي لصالح الطبقة البطالة؛
- ✓ تعتبر البطالة ضياعا حقيقيا للموارد الاقتصادية، فهي فقدان حقيقي للسلع والخدمات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين وحتى حينما يتاح لهؤلاء المتعطلين فرصا للعمل ويصبح لهم إنتاج فإن عملهم وإنتاجهم لن يعوض ما فقد أثناء مرحلة البطالة[2]؛
- ✓ تراجع وتآكل في رأس المال البشري، حيث أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل، ولفتراتٍ طويلة لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل وإلى تآكلها وإصابتها بالاضمحلال[3]؛
- ✓ انخفاض الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي بسبب قلة الادخار[4]؛
- ✓ إن للبطالة تأثيرا واضحا على حجم الدخل وعلى توزيعه أما تأثيره على توزيع الدخل فيتمثل في أن تغيير مستوى التشغيل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تغير مستوى الأجور في نفس الاتجاه؛
- ✓ ضعف القوى الشرائية تدريجيا بالسوق الداخلي مما يؤدي إلى تأثر عملية العرض والطلب بالسوق؛
- ✓ تؤدّي البطالة إلى إهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للناتج القومي؛
- ✓ تؤدّي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامّة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين (صندوق دعم البطالة؛
- ✓ تؤدّي البطالة إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقيّة؛
- ✓ تؤدي البطالة إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

1- صالح خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 106.
2- عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 106.
3- صالح خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص106.
4- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 332.

- ✓ تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج بإعداد العاطلين عن العمل وهده النتيجة تعتبر خسارة للمجتمع؛
- ✓ البطالة تعني الفقر والانسان الفقير يكون عاجز استهلاكيا مما يضعف الحركة الاقتصادية للسوق؛
- ✓ تعني بطالة حالة عدم التشغيل الكامل أو عدم التوظيف الكامل والذي يؤثر بدوره على عدم وصول الاقتصاد إلى حالة توازن التوظيف الكامل[1]؛
- ✓ انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع. وهذا يترتب على انخفاض مستوى الناتج القومي والدخل القومي؛
- ✓ هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة حينما تطول فترة بطالتهم، وهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم أو خبراتهم[2]؛
- ✓ اختلال مستوى الأسعار في المجتمع، حيث أن وجود البطالة في مجتمع ما يؤدي إلى اختلال جهاز الأسعار بها فتصبح غير مستقرة وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم وهذا يهدد بدوره الاستقرار الاقتصادي في المجتمع[3]؛
- ✓ انخفاض الانتاج الفعلي عن الانتاج المحتمل، من جراء تعطل اعداد من العاملين عن العمل والانتاج؛
- ✓ خسارة الانفاق على التعليم حيث أن التعليم الذي أنفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثناء فترة التعطل العمل؛
- ✓ انخفاض حجم الايرادات للدولة جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة.

2-الآثار السياسية[4]:

تؤدي تداعيات البطالة الى التأثير على الوضع السياسي والأمني العام وتداعيات خطيرة ومنها ما يتعلق بمبدأ الشفافية حيث أن انتشار البطالة يؤدي الى اختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة.

- ✓ البطالة من الممكن أن تؤدي الى التطرف والارهاب؛
- ✓ من الممكن تؤدي بالشخص العاطل الى ارتكاب جريمة التجسس ضد بلده لحساب العدو؛

1- هيثم الزغبي، اسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2003، ص 145.

2-عبد الرحمان يسري، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية للكتاب، 2004، ص24.

3-احمد رمضان، عفاف عبد العزيز عايد وايمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 274.

4 - خبابة عبد الله، خبابة صهيب، " الاستراتيجية التوفيقية بين التنمية المستدامة والبطالة"، ملتقى دولي: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، المسيلة، 15 -16 نوفمبر، ص 17.

- ✓ تؤدي الى الهجرة الخارجية للبحث عن عمل؛
- ✓ ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة؛
- ✓ اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات لها؛
- ✓ الفرد العاطل عن العمل يشعر بالإقصاء والحرمان من طرف دولته وهذا يضعف لديه الشعور بالإنتماء والشعور بالوطنية.

II.3.3.1- أساليب معالجة البطالة :

تختلف أساليب معالجة البطالة من دولةٍ إلى أخرى، حيث أن كل دولة تتبع سياسة خاصة في مسألة الحد من البطالة، وذلك قصد الوصول إلى التشغيل الكامل، وهذا لا يعني مجرد حصول المتعطل عن العمل على فرصة عمل فحسب، بل وجود وظائف شاغرة تفوق عدد المتعطلين[1].والمدخل الأساسي لعلاج مشكلة البطالة في مجتمع ما هو تحديد أبعادها بدقة،حتى يتم اختيار أدوات السياسة الاقتصادية المناسبة لمواجهتها[2].ويمكن القول ان أساليب معالجة البطالة تختلف باختلاف أنواعها وفيما يلي سنحاول توضيح بعض الأساليب التي من شأنها القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها ولو بنسبة قليلة:

1- ***خلق الوظائف***: ويتم ذلك برفع مستوى الطلب من خلال السياسات النقدية والمالية، والمقصود هنا بالسياسة النقدية التوسعية زيادة كمية النقود في المجتمع، أما السياسة المالية التوسعية فهي زيادة في الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية[3]، وهذا ما يترتب عليه زيادة طلب المجتمع من السلع والخدمات مما يغري المجتمعات على زيادة إنتاجها، وبالتالي خلق فرص عمل، هذا بالإضافة إلى وضع سياسةٍ تحفيزية لإقامة مشروعاتٍ جديدة،سواءً من القطاع الخاص المحلي أو القطاع الخاص الأجنبي، وذلك لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة عن الزيادة في السكان[4]. وهذا أيضاً يدخل في نطاق أسلوب خلق وظائف جديدة.

2-**تحقيق التوافق بين نوعية البطالة والوظائف المتاحة**: تتحقق عملية التوفيق بين العمالة المتعطلة من ناحية وفرص التوظيف المتاحة أو الجديدة من خلال برامج إعادة التدريب ومشروعات التنمية الإقليمية[5].

1-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 319.

2-حمدي أحمد العناني، مرجع سبق ذكره، ص 92.

3-حمدي أحمد العناني، مرجع سبق ذكره، ص 94.

1-حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثالثة، 2005، ص189.

5-حمدي أحمد العناني، مرجع سبق ذكره، ص 94.

3-إقامة مراكز التدريب للقوى العاملة العاطلة، لتكون ملائمة للوظائف الشاغرة المتاحة، وهو ما يقلل من البطالة الهيكلية[1].

4-**تخفيض حجم قوة العمل**: يرتكز هذا الأسلوب على العمالة من كبار السن، والصبية، والشباب، والأسلوب التقليدي لخفض قوة العمل من كبار السن يتمثل في تخفيض سن التقاعد، مع رفع قيمة المعاشات، كذلك يمكن تخفيض قوة العمل من صغار السن بتأجيل دخولهم سوق العمل[2].

5-ضرورة الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات أسواق العمل الداخلية والخارجية.

6-التيسير على الشباب للحصول على القروض الميسرة من بنوك التنمية لإقامة المشروعات الصغيرة التي تعتمد على إمكانيات البيئة أو منتجاتها[3].

7-تبني أسلوب التخطيط للقوى العاملة في البلاد.

8-يجب أن تفوق الزيادة في معدل النمو الاقتصادي للقطاعات أو الأنشطة الاقتصادية الزيادة في عدد السكان.

9-المساهمة في توفير فرص عمل للشباب وذلك من خلال تخفيض سن التقاعد.

10-التنسيق بين نظام التعليم والتدريب والاحتياجات المستقبلية من العمالة، عن طريق تخطيطٍ سليم للقوى العاملة في المجتمع[4].

11-إعادة النظر في سياسة التعليم ونظم القبول وبصفة خاصة في الكليات الجامعية وفي المدارس الثانوية بأنواعها لتصحيح مسار الطلاب وتوجيههم للمجالات التي تعاني من نقص في القوى العاملة.

12-تصميم برامج لمساعدة الشباب على إنشاء مشروعات صغيرة وتعليم الشباب كيفية إدارتها وحل مشاكلها وتسويقها.

13 -توفير فرص للتدريب العملي للشباب بقطاعات مختلفة بالدولة خاصة طلاب الجامعات وتوفير مصادر التمويل اللازمة لإقامة مشروعات صغيرة وتبسيط الإجراءات الخاصة بالحصول على القروض الميسرة وتقليل الفائدة على هذه القروض.

14-تنشيط المناخ الاقتصادي وتطوير أساليب وطرق العمل التي توفر فرص عمل جديدة.

15-إقامة المشاريع التي تحتاج إلى أيدي عاملة وعدم استخدام الآلات، والتي تأخذ مكان عمل الكثير من الأيدي

1- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص320.

2- خالد وصفي الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة،2002 ص 168.

3- أحمد مجدي حجازي: العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب: دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 131.

4- محمد سليمان الضبعان: مرجع سبق ذكره، ص 7.

العاملة وتؤدي إلى تسريحهم.

III.4.1- مفاهيم عامة حول الشغل :

يُعرف العمل لغةً بأنّه الوظيفة والمِهنة، أمّا اصطلاحاً فهو الجُهد الجسديّ الذي يقوم به الإنسان من أجل تحقيق هدفٍ مُعيّن يعود عليه بالنّفع. ويُعرف العمل أيضاً بأنّه الواجبات المترتّبة على الأفراد في مِهنة ما، ويجب عليهم تطبيقها بطريقةٍ صحيحةٍ؛ حتّى يحصلوا على عوائدَ ماليّةٍ مُحدّدة بفترةٍ زمنيّةٍ مُعيّنة. ومن التّعريفات الأخرى للعمل هو المسؤوليّة المترتّبة على الفرد للقيام بمَهمّةٍ مُعيّنة تُلزِم تطبيق مجموعةٍ من النّشاطات المهنيّة، أو الإداريّة، أوالميدانيّة[1]

والعمل هو المجهود الإنساني سواء كان فكريا أو جسديا الذي يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها، أي أنه يتمثل في القيام بجهد يعود على صاحبه بثمار نافعة، ذلك هو المبدأ المشترك لجميع الأعمال تختلف هذه الأعمال حسب نوعها ونظامها والهدف المقصود منها، فهناك عمل الابتكار والتفكير وعمل الإدارة والتنظيم[2].

والعمل هو ذلك النشاط الذي يستهدف إنتاج وتقديم السلع وخدمات التي تشبع حاجات ورغبات الأفراد الآخرين[3].

ويعرف ايضا انه هو ذلك الجهد البشري الموجهة نحو إنتاج أثر نافع، سواء كان هذا الأثر ماديا محسوسا أو معنويا مجردا[4].كما هو ايضا كل نشاط يبذله الإنسان سواء كان عقليا أو جسميا ويكون الهدف منه خلق أشياء مادية ويطلق على من يقوم بهذا العمل أجير ويسمى عاملا فالأجير هو كل من يعمل مقابل أجرة سواء كان هذا العمل عند مؤسسة أو دولة أو فرد[5].

و للعمل أهميّةٌ كبيرة في حياة الإنسان وتُلَخَّص في النّقاط الآتية[6]:

- ✓ يُساعد العمل على تعزيز النموّ الاقتصاديّ للدّول، والزّيادة من إنتاجها المحليّ ودخلها القوميّ.
- ✓ يُعتبر العمل من أهمّ مُقوّمات بناء المجتمعات التي تُساعد في تحقيق النّجاح لكافّةِ الأفراد، والمحافظة على تطوّر مُجتمعهم.

1- Tremblay. R, " Macroéconomique modernes : théories et réalité", Edition Etudes vivantes, Québec ,1992 p 81.

2 – طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص24.
3 – جلال محمد النعيمي، دراسة العمل–في إطار إدارة الإنتاج والعمليات–، طبعة أولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان ،2009، ص7.
4 –حفص مباركي، العمل البشري، طبعة ثانية، دار الغرب للنشر والتوزيع،2009، وهران، ص2.
5 –محمد فارق، محمد الشبول، العمل وأثر الآجر على عرض العمل والنمو في الاقتصاد الاسلامي، عماد الدين للنشر والتوزيع،2009، عمان، ص 38.

6- Sobry. C et Verez J. C," Éléments de macroéconomie : une approche empirique et dynamique, Editions Ellipses, Paris, 1996, p86.

- ✓ يُساهم العمل في جعل الإنسان يَحصل على طعامه وشرابه بطريقةٍ صحيحةٍ ضمن الضّوابط الدينيّة والأخلاقيّة.
- ✓ يعدُّ العمل ضروريّاً لبناء شخصيّة الفرد، وجعله عنصراً فعّالاً وقادراً على توفير حاجاته وحاجات عائلته.
- ✓ يُعزّز العمل من قدرة الفرد على الإنتاجيّة الذاتيّة بعيداً عن الاعتماديّة على الآخرين في الحصول على حاجاته الخاصّة.

ويَسعى العمل إلى تحقيق مجموعةٍ من الأهداف وهي[1]:

- ✓ زيادة الأرباح: وهو الهدف الرئيسيّ لكافّة أنواع الأعمال؛ سواءً أكانت تجاريّة، أو خدميّة، أو صناعيّة، فتعتمد مُباشرةً على تحقيق زيادةٍ في أرباحها، والتي تُعتبر أساساً لاستمراريّة وجودها في سوق العمل، فكلّما كانت نسبة الأرباح مرتفعةً، ساهم ذلك في المحافظةِ على كفاءة العمل.
- ✓ رفع عوائد الاستثمار: هو الهدف الذي يُشارك الأرباح في دعم العمل؛ إذ يُعتبر استقطاب استثمارات جديدة والحرص على زيادتها من أهمّ الأهداف التي تسعى لها الأعمال؛ لأنّ العوائد على الاستثمار هي أعلى مُعدّلات ماليّةٍ يتمُّ تحقيقها بسرعةٍ كبيرة، وخصوصاً إذا كان الاستثمار المتاح ذا مُواصفات مُناسبة، كالاستثمارات التجاريّة في مجال بيع وشراء الأراضي.
- ✓ تحسين الحصّة السوقيّة: من الأهداف الرئيسيّة للعمل؛ إذ يسعى كلّ عملٍ إلى تحسين حصّتهِ في السّوق، من خلال توسيع مجالاته، أو افتتاح فروع جديدة للمُؤسّسة، ممّا يُساهم في زيادة القيمة الماليّة الخاصّة بها، ورفع تصنيفها التجاريّ بين المؤسّسات العاملة في السّوق، سواءً أكانت تعمل في مجالها أو مجالات أُخرى.
- ✓ دعم البحث والتّطوير: هو هدف مُهمّ جدّاً للعمل، والذي يعتمد على فكرة دعم البحث لتطوير بيئة العمل في المؤسّسة؛ من خلال استقطاب مَجموعةٍ من الأفكار المستحدَثة، والتي تُساهم في ابتكار خدمات أو سلع جديدة تُساعد في زيادة تطوّر العمل.
- ✓ المحافظة على التدفّقات النقديّة: من الأهداف الماليّة المهمّة؛ إذ تعتمد كلّ بيئةِ عملٍ حتّى تستمرّ في تحقيق أهدافها على مجموعة من التفقّدات النقديّة، والتي تشمل كافّة العمليّات النّاتجة عن تحقيق الأرباح، وخصوصاً المعتمدة على بيع السّندات، أو الأسهم، أو البضاعة، أو المشاركة في المشروعات.

وتنقسم مجالات العمل إلى المجالات الآتية:

1-https://www.yourbusiness.azcentral.com/10-important-business-objectives-3840.html تاريخالاطلاع2017/04/22

- **المجال التجاريّ**: من أقدم مَجالات العمل الذي عرفه الإنسان منذ القِدم؛ إذ حرصت الشّعوب على تفعيل التّبادل التجاريّ بينها، سواءً الذي يعتمد على نقل بريّ، أو بحريّ، أو جويّ من أجل تعزيز اقتصادها الخاصّ، والمحافظة على تطوّرها المستمرّ، ومع ظهور الشّركات التجاريّة ساهم ذلك في دعم المِجال التجاريّ؛ إذ تنوّعت التّجارة وشملت العديد من السِّلَع، والمواد المهمّة[1].
- **المجال الزراعيّ**: من مجالات العمل التي يعمل فيها الكثير من النّاس، وخصوصاً الذين يعيشون في المناطق الريفيّة، ويُساهم العمل في الزّراعة في تقديم العديد من السّلع الأساسيّة التي تُغطّي جزءاً من الحاجات الغذائيّة للمُجتمع، وأيضاً تُستخدم في التّصدير التجاريّ، ممّا يُساهم في تحقيق الأرباح الماليّة[2].
- **المجال الصناعيّ**: هو العمل في كافّة أنواع الصّناعات اليدويّة أو الحرفيّة التي من الممكن أن يُطبّقها الأفراد بشكلٍ ذاتيّ، كالعمل في مَحلّات خاصّةٍ بهم، أو ضمن الشّركات الصناعيّة التي تهتم بالعديد من الصّناعات، مثل: صناعة الحديد، والبلاستيك، والألمنيوم، والخشب، وغيرها؛ إذ يُعتبر المِجال الصناعيّ من مجالات العمل المهمّة[3].

وتعرف هيئة الأمم المتحدة السكان النشطين، على أنهم أولئك الأشخاص الذين يتراوح سنهم بين 15 و64 سنة ويساهمون في عملية إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية الموجهة إلى السوق، بالإضافة إلى أولئك الذين لا يعملون ولكنهم مستعدون للعمل[4].

والمكتب الدولي للعمل له نظرته الخاصة لمفهوم السكان النشطين، فيراهم على انهم أولئك الأشخاص من الجنسين ذكرا كان أم أنثى، والذين يساهمون في عملية الإنتاج خلال فترة زمنية معينة[5].

أما في الجزائر وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن السكان النشطون، يتكونون من الأشخاص الدين "يشغلون مناصب عمل" وكذا الأفراد الذين لا يعملون ولكنهم يبحثون عن عمل، بمعنى آخر مستعدون للعمل أي بطالون[6].

1https://www.openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/26384/2017%20Vers%20de%20meilleurs%20emplois%20et%20linclusion%20productive.pdf?sequence= تاريخ الاطلاع2017/04/22

2-https://www.ilo.org/gb/GBSessions/GB338/pol/WCMS_747652/lang--Fr/index.htm تاريخالاطلاع2017/04/22

3-https://www.ilo.org/global/research/publications/WCMS_551604/lang--Fr/index.htm5 تاريخ الاطلاع2017/04/23

4-ONU، Rapport mondial sur le développement humain، De Boeck Université، Bruxelles, 2000,P 277.

5-OIT، Recommandations Internationales en vigueur sur les statistiques du travail, 2 ème édition ,2000 ,P27.

6- ONS، Données statistiques، Activité، emploi et chômage، Algérie، N°514, Edition: 2008, P

و يعدُّ العمل كلَّ وسيلةٍ تُساعد الفرد في الحصول على دخلٍ يُحافظ على حياةٍ كريمةٍ له ولعائلته؛ لذلك يُعدّ العمل ذا أهميّة كُبرى في حياة الإنسان، والتي تُتعزّز من النموّ الاقتصاديّ، وتُساهم في بناء المجتمع، وتُمكّن الفرد من بناء شخصيّته المستقلّة، والتي تعتمد على مَجهوده الذاتيّ، كما يسعى العمل عموماً إلى تحقيق مَجموعةٍ من الأهداف التي تُوفّر الأرباح، وتدعم الاستثمارات والأبحاث التي تُطوّر من قِطاع الأعمال بشكلٍ كبير، وأيضاً على أصحاب الأعمال لضَمان حقوق الموظّفين والعُمّال لديهم، والحرص في حصولهم عليها كاملةً، وللعمل مجالاتٌ مُتنوّعة ضمن التّجارة، والزّراعة، والصّناعة والتي تُقدّم وظائفَ عديدةٍ للأفراد.

III.5.1-لماذا تراهن الدول على المشاريع الصغيرة في مواجهة البطالة :

البطالة قضية كانت ولا تزال من أبرز المشكلات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهت معظم دول العالم باختلاف مستويات تطورها الاقتصادي والحضاري، لذا أضحت قضايا التشغيل ومحاربة البطالة ضمن أوليات معظم الدول خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الكثير من دول هذه المنطقة، إذ شكلت البطالة تحدياً كبيراً وعائقاً أساسياً أمام تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي، وأصبح من الضروري الاهتمام بوضع السياسات والإجراءات العملية لمعالجة ظاهرة البطالة وتنشيط سوق العمل وفتح فرص جديدة للتشغيل.

ولما كان للمشاريع الصغيرة دوراً هاماً في خلق فرص العمل والحد من مشكلة البطالة أصبحت كخيار استراتيجي معتمد في الكثير من دول العالم، ومن التجارب التي تبرز مكانة المشاريع الصغيرة في استيعاب أعداد كبيرة من العمالة، والإسهام في الحد من مشكلة البطالة نجد مثلا تجربة كل من اليابان، الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، وغيرها من تجارب الدول الأوروبية والأسيوية التي تحقق اليوم أرقاماً قياسية في مجال النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل. ومن بين خصائص وميزات المشاريع الصغيرة التي جعلتها قادرة على دفع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإسهام في الحد من البطالة وان تكون اداة راهنت عليها الدول في مواجهة البطالة نذكر ما يلي[1]:

- ✓ يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة فعالة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛

.7

1- لرقط فريدة، بوقاعة زينب، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، 2003، ص 20.

- ✓ تتماشى مع ظاهرة وفرة العمل وقلة رأس المال لأنها تستخدم فنون إنتاج بسيطة؛
- ✓ يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطه لباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات؛
- ✓ تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستخدميها كما تشكل مصدر إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة؛
- ✓ تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي؛
- ✓ سهولة تكوين هذه المشاريع، فهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، ويمكن أن تكون على شكل مؤسسة أفراد أو شركات تضامن، كما أن الإجراءات الإدارية المرتبطة بتكوينها تكون مبسطة.
- ✓ هده المشاريع قادرة على ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمة لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية؛
- ✓ يمكن أن تشكل فرصة لإعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها نتيجة إعادة الهيكلة و الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛
- ✓ هي قادرة على استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة، وهذا بالنسبة لمستحدثي المشاريع أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لفرص العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل، كما أن هذه المشاريع تسعى إلى توفير العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى، وتدفع في العادة أجورا أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى، حيث تكون في المتوسط مؤهلاتهم العلمية أدنى من تلك التي يتحصل عليها الذين يعملون في المؤسسات الكبرى، كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتزايد باستمرار عدد العاملين في المشاريع الصغيرة. ففي الفترة ما بين 1988 و 1992فإن نسبة 70%

من النمو الوظيفي حدث في هذه المشاريع والتي تستقطب العديد من الأفراد الذين لم يسبق لهم العمل، وبالتالي تساهم في تخفيض حجم البطالة[1]؛

- ✓ المشاريع الصغيرة قادرة على استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة التي تخلصت منها المؤسسات الكبيرة من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي؛
- ✓ هناك اجماع من المهتمين والباحتين في مجال المشاريع الصغيرة على ان المشاريع كبيرة الحجم لا توفر فرص عمل بمستوى كافي لامتصاص البطالة واستيعاب الاعداد الهائلة من الدين يلتحقون بسوق العمل سنويا[2]؛
- ✓ الغالبية العظمى من دول العالم تتصف بالنمو السريع لسكان وقوة العمل فوجدت في المشاريع الصغيرة اداة خلق فرص شغل جديدة لمواجهة البطالة[3].

III. 1. 6-مساهمة المشاريع الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة:

للمشاريع الصغيرة اهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية وإيجاد فرص عمل وتقليل الفقر، والمساهمة في العدالة الاجتماعية بين فئات السكان. فأثرها يتوزع بين الريف والحضر وبين الإناث والذكور، وبين الشباب والكهول، وبين المتعلمين وغير المتعلمين، وبين الفقراء ومتوسطي الدخل. و تساهم المشروعات الصغيرة بدور فعال في معالجة مشكلة البطالة، أكثر مما تساهم به المشروعات الكبيرة، وذلك بسبب كثرة عددها وانتشارها الواسع في كل المناطق سواء كانت متطورة أم أقل تطور، إضافة إلى انخفاض كلفة إنشائها واستيعابها لمستويات مختلفة من المهارات[4] و تستخدم المشاريع الصغيرة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً كبيرا من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية، مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة اليد العامل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهّلين للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المنظّم بصفة عامة. وقد فطنت الدول المتقدمة إلى

1 - عبد الحميد الحلي، تأهيل وتشغيل الشباب العاطلين من كلا الجنسين لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 27، مركز المشروعات الدولية الخاصةCIPE ، غرفة التجارة ألأمريكية واشنطن، 2010، ص21.

2 – خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص264.

3 – د. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، مجموعة النيل القاهرة، ط1 ،1999، ص 61.

4- Alam Mohammed," A comparative study of financing small and cottage industries by interest free banks in Turkey, Cyprus, Sudan and Bangladesh", Humanomics,Egypt 2006,Vol. 24, No. 2, p 145.

أهمية المشاريع الصغيرة فقد أصبحت المشاريع الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي 84 % من العمالة اليابانية الصناعية وتساهم بحوالي 52% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني وفي إيطاليا 2 مليون و300 ألف مشروع فردي صغير ووفرت المشاريع الصغيرة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1992 وحتى عام 1998أكثر من 15 مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السلبية، و المشاريع الصغيرة تستوعب 70% من قوة العمل الأمريكية وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوربي في عام 1998، تبين أن المشاريع الصغيرة توفر حوالي 70 % من فرص العمل بدول الاتحاد[1].

ولا شك أن تشغيل الأيدي العاملة المحلية يمثل هدفاً مهماً من أهداف التنمية وخصوصاً في البلدان النامية، وعليه فلابد من معرفة مساهمة المشاريع الصغيرة في هذا المضمار، ويتعين احتساب عدد العاملين الذين تقوم المشاريع الصغيرة بتشغيلهم، وكذلك نسبة العمالة المحلية إلى إجمالي العمالة التي توفرها المشروعات الصغيرة. وكلما ارتفع عدد العاملين المحليين الذين توظفهم المشاريع الصغيرة، ارتفعت نسبتهم في إجمالي العمالة، وارتفعت نسبة الأجور المدفوعة للعاملين المحليين في إجمالي الأجور المدفوعة من قبل المشاريع الصغيرة كلما كان ذلك دليلاً على ارتفاع العائد الاقتصادي للمشروعات الصغيرة، وجدير بالذكر أن النسبة الغالبة والأصل في المشروعات الصغيرة أن العاملين هم عاملين محليين، وهنا تظهر الفائدة الاقتصادية الكبيرة للمشروعات الصغيرة على الاقتصاد الوطني[2].

ويتم احتساب نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل بالمعادلة الآتية[3]:

$$\text{مساهمة المشروعات الصغيرة في فرص العمل} = \frac{\text{مجموع العمالة المحلية التي تولدها المشروعات الصغيرة}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

ومن المفيد أيضاً معرفة إمكانية المشروع الصغير على توفير فرص العمل بأقل مقدار ممكن من رأس المال. ويتم كدلك من خلال قسمة العدد الإجمالي للعمال الذين تشغلهم المشروعات الصغيرة على حجم الاستثمارات الكلية في المشروعات الصغيرة كما يأتي[4]:

1 –م.عبد الكريم إيهاب، سوق الأفكار، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مصر، 2005، ص24.
2 – فاطمة أحمد حسن عاشور، "جدوى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية"، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2439، (11 مايو 2009)، عن موقع www.alwasatnews.com/2439/news/read/172213/1.html
3 –هو بوم د. سرورا ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، تجربة اليونيدو، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مصر 2002، ص9.
4 – هو بوم، د. سرورا، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق دكره، ص10.

$$\text{مساهمة المشروعات الصغيرة في فرص العمل} = \frac{\text{العدد الكلي للعمالة الجديدة في المشروعات الجديدة}}{\text{حجم الاستثمارات لدى المشروعات الصغيرة}} \times 100$$

وتعتبر المشروعات الصغيرة مصدر لخلق فرص العمل عموماً في الاقتصاديات المتقدمة والنامية وذلك لطبيعة هذه المشروعات وخصائصها ومساهمتها الكبيرة في الاقتصاديات الوطنية وذلك من خلال:

- قدرتها بتنوعها وكثافتها على استيعاب العمالة غير الماهرة أو النصف ماهرة والتي تشكل النسبة الكبيرة من قوة العمل في الدول النامية، وبتكلفة منخفضة نسبياً لفرصة العمل إذا ما قورنت بالمشروعات الكبيرة التي تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مقابل نسبة قليلة من القوى العاملة[1].
- تشجيع روح المبادرة والعمل الحر لفئة الشباب ليصبحوا رواد أعمال وأصحاب مشاريع خاصة وتجنب هدر طاقاتهم في انتظار تامين فرصة العمل لدى طابور القطاع العام أو الخاص [2] .
- قدرتها على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية، والهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق توطين اليد العاملة وتثبيت السكان في أماكن إقامتهن الأصلية[3].

وقد سجلت المشروعات الصغيرة مساهمة كبيرة في التوظيف في القطاع الصناعي في أغلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)OCDE) سنة 2002، حيث تمثل نسبة مساهمة هذه المشروعات في التوظيف في القطاع الصناعي أكثر من 85 %في كوريا الجنوبية، وتتجاوز 75 %في كل من ايطاليا اسبانيا والبرتغال[4].

ويوجد إجماع بين الاقتصاديين على عدم قدرة المشاريع الكبيرة الحديثة على توفير فرص عمل كافية، لامتصاص البطالة المنتشرة، سواء في المجتمعات النامية أو المتقدمة على حد سواء، أو استيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة والتي تضاف كل عام إلى القوة العاملة، ومن هنا ظهرت أهمية المشاريع الصغيرة في توفير مناصب والحد من مشكلة البطالة[5].

1- د. بدوي، محمد وجيه، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الاسكندرية، مصر، 2004، ص16

2 -هيكل محمد، مرجع سبق ذكره، ص13.

3 – د. جمال حسين، ورقة عمل، ندوة إنشاء مصرف سورية للمشروعات الصغيرة، هيئة مكافحة البطالة، سورية، 2003، ص10.

4 - OCDE : Perspectives de l'OCDE sur les PME et l'entreprenariat, Edition OCDE, 2005, P424.

5- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص233.

والجدول التالي يوضح مساهمة المشروعات الصغيرة في التشغيل في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة 2009-2016:

الجدول رقم (8): مساهمة المشروعات الصغيرةفي التشغيل في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة(2009-2016)

البلد	مساهمة المشاريع الصغيرة كنسبة مئوية في التشغيل الكلي	البلد	مساهمة المشاريع الصغيرة كنسبة مئوية في التشغيل الكلي
إيرلندا	%54	بولندا	%67
اليونان	%88	النرويج	%69
إيطاليا	%81	فرنسا	%62
البرتغال	%82	هولندا	%67
إسبانيا	%78	فنلندا	%59
استراليا	%65	بريطانيا	%54
المجر	%72	ألمانيا	%61
المكسيك	%72	كوريا	%72
التشيك	%68	الولايات المتحدة	%52
السويد	%64	اليابان	%68
بلجيكا	%68	سلوفينيا	%45

المصدر: https://www.oecd.org/cfe/smes/ تاريخ الاطلاع2017/01/25

ومن خلال معطيات الجدول نسجل قدرة قطاع المشاريع الصغيرة على المساهمة الفعالة في الكثير من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

وقد أشارت إحدى دراسات البنك الدولي إلى قدرة المشروعات الصغيرة على استيعاب العمالة، إذ يمكنها توفير وظائف لنصف العاملين في الصناعات التحويلية في الدول النامية والمتقدمة لكونها تتميز بكثافة عنصر العمل، وأن تكلفة فرصة العمل بها منخفضة ثلاث مرات مقابل تكلفة فرصة عمل واحدة بالمشاريع الكبيرة[1]. والجدول الموالي يبين إسهام المشروعات الصغيرة في التوظيف في الاقتصادات الصناعية خلال عامي 2005/2004.

1-https://www.duperrin.com/50-idees-contre-le-chomage-suite-et-fin/2017/05/20 تاريخ الاطلاع

الجدول رقم (9): إسهام المشروعات الصغيرة في التوظيف في الاقتصادات الصناعية خلال عامي-2005/2004-

الدولة	نسبة العمالة الموظفة من إجمالي العمالة
الولايات المتحدة الأميركية	%53.7
ألمانيا	%65.7
بريطانيا	%67.2
فرنسا	%69.0
إيطاليا	%49.0
اليابان	%74.8

المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهيتي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي؛ الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة الجندول في العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 30، أيلول/ سبتمبر 2006، ص4.

وتشير الإحصاءات التي نشرتها المنظمة العربية للتنمية الصناعية سنة 1995 الخاصة بمساهمة المشروعات الصغيرة في التوظيف بالقطاع الصناعي، أن هذه المشروعات تستوعب ما نسبته 59 %من إجمالي قوة العمل بالقطاعات الصناعية[1].

وتتيح المشروعات الصغيرة العديد من فرص العمل وتستقطب العمالة ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بتكلفة خلق فرص العمل بالصناعات الكبرى، وهذا ما يخفف من العبء على ميزانيات الدول. وقد أشارت دراسات الجدوى لهذا النوع من المشروعات إلى انخفاض تكلفة فرص العمل في هذه المشروعات مما يعني قدرتها على إتاحة فرص عمل أكثر من غيرها. كما أنها تستخدم فنونا إنتاجية أكثر تكثيفا للعمل ومن هنا تتميز بارتفاع نسبة العمل إلى رأس المال كما أنها لا تحتاج إلا إلى تدريب بسيط وسريع للعامل العادي[2].

III. 2-المبحث الثاني : دور المشاريع الصغيرة في خلق الثروة

بينت الدراسات التي أجريت حول تطور الاقتصاد العالمي الأهمية البالغة للدور الذي تؤديه المشاريع الصغيرة في خلق الثروة والقيمة المضافة وإيجاد مناصب الشغل، الشيء الذي جعل الدول والحكومات تهتم بها، من خلال سن قوانين

1 - عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2000، ص38.

2- نهى إبراهيم خليل إبراهيم، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 28.

وإنشاء برامج دعم لحمايتها وضمان استمرار نشاطها.

1.2.III- مفهوم الناتج المحلي الاجمالي :

الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أُنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما (بلد مثلا) خلال مدة زمنية محددة سنة مثلا. والناتج المحلي الإجمالي ليس مؤشرا على الرفاهية الاجتماعية ولا على الثروة الإجمالي و يقيس الناتج المحلي الإجمالي مجموع السلع والخدمات السوقية، أي الموجهة للبيع، بالإضافة إلى بعض المنتجات الخدمية غير السوقية التي توفرها الحكومات مجانا مثل التعليم والصحة والأمن والدفاع، والتي أُنتِجت داخل حدود منطقة جغرافية معينة خلال مدة زمنية محددة و يتضمن الناتج المحلي الإجمالي النشاط الإنتاجي لجميع المقيمين في بلد ما بما في ذلك الشركات الأجنبية العاملة في هذ ا البلد، بخلاف الناتج القومي الإجمالي الذي يقيس النشاط الإنتاجي لجميع الحاملين لجنسية معينة بغض النظر عن مكان إقامتهم[1]. فمثلا، النشاط الإنتاجي لشركة أميركية تعمل في الصين سيُدرج ضمن الناتج المحلي الإجمالي للصين، ولكن ضمن الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة. وتوجد جملة من الأنشطة الإنتاجية التي تبقى خارج دائرة قياس الناتج المحلي الإجمالي مثل الأنشطة المنزلية والأعمال التطوعية وغير المأجورة بالإضافة إلى الأنشطة التي تتم في السوق السوداء[2].
ويمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي انطلاقا من ثلاث مقاربات مختلفة[3]:

- **من خلال الإنتاج:** ويكون بجمع القيم المضافة لكل الأنشطة الإنتاجية التي يراد إدراجها. وتعرَّف القيمة المضافة على أنها الفرق بين إجمالي المبيعات وقيمة المدخلات الوسيطة في عملية الإنتاج.
- **من خلال الإنفاق:** ويكون بجمع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر والشركات والقطاع الحكومي بالإضافة إلى نفقات الاستثمار ورصيد المبادلات مع الخارج.
- **من خلال الدخل:** ويكون بجمع كل المداخيل المتولدة عن الإنتاج مثل أجور الموظفين وأرباح الشركات والضرائب.

ويعتبر الناتج القومي مقياس لحجم الإنتاج الاقتصادي من السلع والخدمات من موارد مملوكة من قبل سكان منطقة معينة في فترة زمنية ما سواء من داخل المنطقة أو خارجها. وهو أحد المقاييس التي تستخدم لقياس الدخل القومي والمصروفات العامة للدول وهو مشابه للناتج المحلي الإجمالي سوى أن الناتج المحلي الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليًا، بينما الناتج القومي الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من

1- https://www.britannica.com/topic/gross-national-product2017/08/15 تاريخ الاطلاع
2 – محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص23.

3 – د. الحناوي، حمدي، تنظيم المشروعات الصغيرة، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر،2006، ص53.

الموارد المملوكة محليًا والفرق مهم[1].

و عندما يقاس الناتج المحلي الإجمالي اعتمادا على الأسعار الجارية فإنه يسمى بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي، لكن هذا المؤشر لا يسمح بإجراء مقارنات زمنية للوقوف على حقيقة تطور الإنتاج نموا أو انكماشا، وذلك بسبب تأثير تغيرات الأسعار ولهذا فلا تجرى المقارنات بين فترات زمنية مختلفة إلا اعتمادا على الناتج المحلي الإجمالي حسابه من خلال تعديل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بفضل استخدام مُعامِل يسمح بتحييد أثر الأسعار على تطور الإنتاج وبهذا تُتابع حقيقة تطور حجم الإنتاج دون أثر تغيرات الأسعار ويستخدم تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في جميع بلدان العالم كمؤشر يستدل به على الصحة العامة للاقتصاد، حيث إن نموه دليل على خلق الثروة والاستثمار وزيادة التشغيل، ويؤشر انكماشه على العكس[2].

و جدير بالذكر ان كثير من الأنشطة الإنتاجية التي يقيسها الناتج المحلي الإجمالي في بعض الحالات لا تساهم حقيقة في تحسين مستوى معيشة الناس ولا تزيد من رفاهيتهم، وإنما تسبب أضرارا بالغة للإنسان وللبيئة المحيطة به فمثلا صناعة الأسلحة والسجائر بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية التي تستنزف الطبيعة وتلوث المياه والهواء، وتلحق الضرر بالبيئة بشكل عام كما أن بعض السلع التي تُنتج لا تقوم بزيادة مستوى الثروة وإنما تعوض فقط سلعا هلكت بسبب حوادث سير أو كوارث طبيعية أو حروب ولهذا فإن الناتج المحلي الإجمالي ليس مؤشرا على الرفاهية الاجتماعية ولا على الثروة الإجمالية، لكنه يبقى مؤشرا على حجم الثروة التي تخلق خلال كل مدة (سنويا مثلا)و من خلال النقاط التالية سنحاول ذكر اهميته الناتج المحلي الإجمالي فيمايلي[3]:

- ✓ يعتبر مقياساً لسير الاقتصاد وأدائه، حيث ترتبط زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي بزيادة حجم الاقتصاد الكلي، مما ينعكس على زيادة حجم الدخل الكلي وزيادة حجم الدخل الذي يحصل عليه الفرد.
- ✓ ترتبط زيادة الدخل الكلي أيضاً بزيادة النشاط الاقتصادي وتوسعه، مما يزيد من نسبة القيام بتنفيذ المشروعات المحلية، وهذا يؤدي لتوفير فرص عمل إضافية، زيادة في نسبة الاستهلاك المحلي من الخدمات والسلع، وهذا يرفع قيمة استهلاك الفرد.

1-https://www.equiti.com/ae-ar/newsroom/articles/gross-national-product-1 تاريخالاطلاع2017/08/18

2-https://www.investopedia.com/terms/g/gdp.asp 2017/11/12 تاريخ الاطلاع

3- https://www.aljazeera.net/encyclopedia/ GDP2017/12/22 تاريخ الاطلاع

- ✓ يرتبط انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بانخفاض الدخل الكلي، مما يخفض من معدلات استهلاك الفرد، وتقليص عدد المشروعات المنفذة محلياً، وهذا يؤدي لزيادة البطالة في المجتمع، مما يعتبر مؤشراً سلبياً بالنسبة للمستثمرين والأداء الاقتصادي.

- ✓ يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي بجمع كل المكاسب التي يحصل عليها الأفراد والشركات خلال مدةٍ معينةٍ من الزمن، وفي أغلب الأحيان تكون هذه المدة عاماً واحداً، وهي الطريقة الأكثر انتشاراً.

- ✓ يعتبر مهماً جداً للمستثمرين، إذ أنه يؤثر على القرار الذي يتخذه المستثمرون، فإما أن يكون القرار بالإيجاب أو بالنفي، لأن الناتج المحلي الإجمالي يمثل بوصلة للاقتصاد.

- ✓ يعتبر مهماً للأفراد، إذ أن ارتفاعه يعني توفر فرص العمل، وانخفاضه يعني انتشار البطالة.

- ✓ أول من قام بتطوير الناتج المحلي بدايةً هو سيمون كوزنتس، وذلك في عام ألفٍ وتسعمئةٍ وأربعةٍ وثلاثين، حيث قام بذلك كي يقدم تقريراً للكونغرس الأمريكي، وقد حذر وقتها كوزنتس من استخدام الناتج المحلي كرفاهيةٍ[1].

- ✓ يوجد الكثير من العوامل الخارجية التي تؤثر على الناتج المحلي، مثل توزيع الثروة، والمعاملات خارج السوق، والاقتصاد السفلي، وقيمة الأصول، والاقتصاد غير المالي، وإنتاج الكفاف، وتطوير الجودة وإدراج منتجات جديدة، وما يتم إنتاجه، واستدامة النمو[2].

- ✓ يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا على الناتج العالمي والقوة الاقتصادية.

III.2.2 -مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الاجمالي لبعض الدول:

تلعب المشروعات الصغيرة دورا أساسيا في الاقتصاديات الحديثة سواء في استيعاب الأيدي العاملة والتخفيف من حدة البطالة و على مستوى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما تقدمه للاقتصاد من سلع و خدمات جديدة او كانت محل طلب و لقد أجمعت كل المنظمات و الهيئات المهتمة بقطاع المشروعات الصغيرة على مساهمتها بشكل كبيرفي زيادة الناتج المحلي الإجمالي فإذا تأملنا الأرقام والمعطيات المتعلقة بتلك المشروعات في بعض

1 -https://www.khartoumspace.uofk.edu/bitstream/handle/2018/10/22 تاريخ الاطلاع

2-https://www.unstats.un.org/unsd/publication/SeriesF/seriesF_85a.pdf تاريخ الاطلاع 2018/10/22

الاقتصاديات المتقدمة تتبين الأهمية الاستراتيجية لهذه المشروعات في تحقيق التقدم الاقتصادي و زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، والجدول الموالي يبرز دلك:

الجدول رقم **(10)**: دور المشروعات الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي لبعض البلدان الإجمالي لسنة 2000

الدولة	مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي
الولايات المتحدة الأميركية	% 48
ألمانيا	% 34.9
بريطانيا	% 30
فرنسا	% 61.8
إيطاليا	% 40.5
اليابان	% 27.1

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى في الجزائر، جوان 2002، ص110.

ونلاحظ من خلال أرقام الجدول السابق النسب الجد المعتبرة التي حققتها المشروعات الصغيرة في المساهمة الناتج المحلي الإجمالي فمتلا فرنسا وصلت نسبة 61.8% والولايات المتحدة الأمريكية نسبة 48 % وايطاليا نسبة40.5 % وألمانيا نسبة34.9 % وكل هده النسب تمثل نسب كبيرة وجد معتبرة من النسبة الاجمالية للناتج المحلي الإجمالي وتعكس قدرة هدا القطاع على المساهمة بفعالية في رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

و الجدول الموالي يوضح مساهمة المشاريع الصغيرةفي الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة من البلدان سائرة في طريق النمو لسنة 2006.

الجدول رقم (11): مساهمة المشاريع الصغيرة لبعض البلدان سائرة في طريق النمو في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2006

الدولة	حجم المشاريع الصغيرة	مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي
المملكة العربية السعودية	%92.7	%28.7
الهند	%92.1	%39
سنغافورة	%97	%70
مصر	%96	%76
تونس	%92	%53

المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهيتي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة الجندول في العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 30، أيلول/ سبتمبر 2006، ص5.

يتضح من الجدول السابق أن الأهمية النسبية لقطاع المشاريع الصغيرة في المساهمة إجمالي الناتج المحلي الاجمالي ففي المملكة العربية السعودية تقارب نسبة المساهمة 28.7% وفي تونس وصلت النسبة 53%والهند39% و سنغافورة وصلت نسبة70% و كل هده النسب المعتبرة تشهد لمقدرة قطاع المشاريع الصغيرة على المساهمة بفعالية في تعظيم إجمالي الناتج المحلي.

ويرجع الكثير من الباحثين والمهتمين بقطاع المشاريع الصغيرة قدرتها على المساهمة بقوة في زيادة إجمالي الناتج المحلي الى عوامل و هي[1]:

- ✓ **الانتشار**: المشاريع الصغيرة لها القدرة على الانتشار عبر مختلف مناطق البلد وبتالي تكون قريبة من الاسواق.
- ✓ **انخفاض تكلفة الانتاج**: المشاريع الصغيرة عادة ما تكون قريبة من الاسواق التي تتعامل معها فلا تحتاج تكاليف اشهار ولا تكاليف توزيع كبيرة وهدا يساهم في تخفيض تكلفة المنتوج النهائي.
- ✓ **تعبئة المدخرات العائلية**: ضعف كلفة خلق هدا النوع من المشاريع يسمح لها بتعبئة موارد عائلية غالبا ما تكون مكتنزة.
- ✓ **مرونة الجهاز الانتاجي**: المشاريع الصغيرة جهازها الانتاجي يكون اكتر مرونة في التكيف مع الظروف والمعطيات الجديدة مقارنة بالمشاريع الكبيرة.

1 – ا.دمدوم كمال، دور ومكانة الصناعات الصغيرة في الجهاز الصناعي المتميز بالثنائية بحوث واوراق عمل الندوة الدولية المنعقدة في 25-28 ماي 2003، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف. 2003، ص11.

- ✓ **تجنيد أكبر لعنصر العمل:** ان تنظيم العمل بالمشاريع الصغيرة يجعلها اكتر تجسيد لعنصر العمل من المشاريع الكبيرة نظر لقرب المسير من العمال والعلاقة التنسيقي التي تنجم عن دلك وهدا يقلل من احتمال توقفها عن العمل[1].
- ✓ **غياب الضغوط العمالية:** عدد العمال في المشاريع الصغيرة يجعلها بعيدة عن ضغوط النقابات.

وفيما يتعلق بالدول العربية، يبلغ متوسط مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الاجمالي بين % 30بالنسبة لكل من الإمارات والسعودية و40 %في الأردن و73 %في تونس وحوالي 80 %في مصر ويتضح من هذه البيانات التباين الواضح في مساهمة هذه المشاريع في الناتج المحلي في الدول العربية، حيث تنخفض تلك المساهمة في الدول المصدرة للنفط، وترتفع في الدول العربية ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعا[2].

و تعد هذه المشروعات من أفضل وسائل الانتعاش الاقتصادي نظراً لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتوفيرها فرص العمل للعاطلين وخلق الثروة و تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مهاً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي إذ تؤدي إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع في الناتج المحلي الإجمالي من خلال عمليتي الادخار والاستثمار وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات ومن ثَمّ زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب مساهمتها بنصيب كبير في إجمالي القيمة المضافة ولاسيّما الصناعات الغذائية والنسيجية[3] .
وتمثل المشروعات الصغيرة 65%من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا مقابل45% بالولايات الأمريكية' ويمكن القول بأن المشاريع الصغيرة تعتبر بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الوطني كما تساعد المشاريع الصغيرة على زيادة الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي للدول[4].

1 - Dorota leszynska, management de l'innovation dans l'industrie aromatique, cas des PME de la région de grasse, Edition harmattan, paris, 2007, p31.

2https:// www.statista.com/statistics/806135/gdp-of-the-arab-world2018/01/12تاريخ الاطلاع
3 – عبد السلام صفوت، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ، دار النهضة العربية،1993 ،ص45.
4 – عفانة جهاد و أبو عيد قاسم ، "إدارة المشاريع الصغيرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2004،ص 15.

III .3.2-دور المشاريع الصغيرة في تحقيق الفائض في بعض الدول :

يمثل الفائض الاقتصادي قيمة الإنتاج الكلي في المجتمع، والفائض الاقتصادي لبلد ما هو قيمة ما تنتجه وحداته الإنتاجية، من سلع وخدمات. ولو استُبعدت منها قيمة عوامل الإنتاج، لأمكن التوصل إلى القيمة المضافة الإجمالية.ولو تم استثناء الأجور الإجمالية من القيمة المضافة الإجمالية، لتَبَيَّن الفائض الاقتصادي الإجمالي المكوَّن من: فوائد مدينة، وإيجارات مدينة، وأرباح موزعة، وأرباح محتجزة، وضرائب ورسوم مباشرة وغير مباشرة، مقابل استهلاك الأصول، ولو طُرح مقابل استهلاك الأصول الثابتة من الفائض الاقتصادي الإجمالي، لاتَّضَح الفائض الاقتصادي الصافي، وهو منبع التمويل الذاتي للمؤسسات والشركات؛ إذ إن مدخراتها الإجمالية، تتكون من الأرباح المحتجزة مقابل استهلاك الأصول؛ وباقتطاع هذا الأخير، تبقى المدخرات الصافية[1]، وبصرف النظر عما اذا كان الفائض محتمل او مخطط او فعلي فان مفهوم الفائض الاقتصادي يعني انه ما تبقى من الدخل القومي بعد سد الحاجات من سلع وخدمات او بمعنى آخر ما تبقى من الاموال بعد تسديد ثمن الحاجات.

وتبدو المشاريع الصناعية الكبيرة هي الاقدر على رفع الكفاءة الانتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي،نظرا الى ارتفاع انتاجية العامل فيها بالمقارنة بالمشاريع الصناعية الصغيرة ، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلا عن تطبيق الاساليب الادارية الحديثة وتنظيم العمل، وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، وهي تساهم في رفع الكفاءة الانتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة[2]، الا ان مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، وذلك لانه يتجاهل امرا مهما وهو العلاقة بين راس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من راس المال، ومع التسليم بان الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المشروع، الا انه اذا تم الربط بين راس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب احجام المشاريع المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على اساس استثمار مبلغ معين من راس المال، يتضح لنا ان المشاريع الصغيرة اهي الاقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع[3].

ومن ناحية اخرى، فان المشاريع الصغيرة قادرة على تحقيق الكفاءة الانتاجية، بمعنى انه من خلال ما تحققه من وفرة

1 - وفاء عبد الباسط، ، مرجع سبق دكره،ص28.

2-Michael Porter, La concurrence selon Porter, Edition Village mondial, PARIS, 1999, P146.

3 – صفوت عبد السلام، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية، القاهرة،1993، ص 40.

عنصر راس المال، وهو العنصر النادر في معظم الدول النامية، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة اكبر، و قادرة على استخدام الفن الانتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الامثل لعناصر الانتاج.

و يمكن القول ان تنمية المشاريع الصغيرة يساهم بقدر كبير في رفع القدرة الانتاجية للاقتصاد و تحقيق الفائض الاقتصادي و هدا عكس ما كان يعتقد به و هو ان المشاريع الكبيرة هي وحدها القادرة على تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة لما تتمتع به من كبر حجم الانتاج و تطبيق اساليب حديثة في الادارة و تنظيم العمل[1].

والجدول الموالي يقدم لنا معطيات تأكد قدرة المشاريع الصغيرة على تحقيق الفائض:

الجدول رقم **(12)**: اهم مؤشرات المشروعات الصغيرة والكبيرة في الاتحاد الاوربي سنة2005

المؤشرات	المشروعات الصغيرة	المشروعات الكبيرة
عدد ال مشروعات1000	1130	38
عدد العمال 1000	21320	38680
متوسط عدد العمال بالمشروع	20	1010
رقم الاعمال بالمليون اورو	3	215
حصة التصدير في رقم الاعمال	%13	%22
القيمة المضافة لكل عامل لكل 1000 اورو	50	90
القيمة المضافة	%53	%38

المصدر: Observatoire européenne des PME

https://www.eceurope.eu/entreprise/sme/analyse.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ النسبة الكبيرة للقيمة المضافة للمشروعات الصغيرة حيت بلغت 53% وهدا يعكس مقدرتها ان تكون مولد ومصدر هام لتحقيق الفائض الاقتصادي.

وفي دول منظمة التعاون والتنمية ال اقتصاديةOCDE تساهم المشاريع الصغيرة بنسب جيدة في القيمة المضافة[2].والجدول الموالي يوضح مساهمة المشاريع الصغيرة في القيمة المضافة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

1 – صفوت عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص10.

2 -Rapport du CNES sur les PME en Algérie,2008,p208.

الجدول رقم **(13)**: مساهمة المشاريع الصغيرة في القيمة المضافة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2009

الدولة	الدولة المساهمة في القيمة المضافة%	الدولة	الدولة المساهمة في القيمة المضافة%
ايرلندا	28	بولندا	52
اليونان	75	النرويج	65
ايطاليا	72	فرنسا	55
البرتغال	73	هولندا	50
اسبانيا	68	فنلندا	54
استراليا	60	بريطانيا	51
المجر	54	المانيا	54
المكسيك	53	كوريا الجنوبية	46
التشيك	55	الولايات المتحدة الامريكية	55
السويد	54	اليابان	49
بلجيكا	58	سلوفينيا	36

المصدر: تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي: المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل، مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة والثلاثون، القاهرة، 15 – 22 ماي2011، ص34.

ومن الملاحظ ان مساهمة المشاريع الصغيرة في خلق وتعظيم الفائض تختلف باختلاف طبيعة نشاطها ففي دول التحاد الاوربي مثلا قطاع الخدمات وتجارة التجزئة هي اهم القطاعات التي تساهم في خلق وتعظيم الفائض والجدول الموالي يوضح القيم المضافة حسب النشاطات في الاقتصاد الفرنسي للفترة(2001-2002)

الجدول رقم**(14)**: القيمة المضافة المحققة حسب النشاطات في المشاريع الصغيرة الفرنسية (2001-2002) بالمليار اورو

المشاريع عدد العمال / القطاعات	9-0	19-10	49-20	99-50	249-100
المجموع	133.1	41.8	968.	91	334.8
الصناعات الغذائية	4.7	1.3	2.5	4.5	4.6
الصناعات الاخرى	11.4	8.2	18.5	32.1	32.1
الاشغال العمومية	16.8	5.9	7.6	6.1	6.1
التجارة	33.9	10.7	17.1	17.4	17.4
النقل	4.3	2	4.1	6.1	6.1
الخدمات	42	11.9	16.7	21	21
الصحة	19.9	1.7	2.5	3.7	27.8

المصدر: www.portailpma.fr

ومن خلال ملاحظة معطيات الجدول السابق نستنتج ان قطاع المشاريع الصغيرة يحتل المراتب الاولى في خلق الفائض والسبب هو حجم الاستمارات الموجهة الى هدا القطاع.

وتساهم المشروعات الصغيرة في توليد القيمة المضافة، وذلك من خلال مقدار الإضافة التي تولدها المشروعات الصغيرة من عملياتها الإنتاجية إلى الناتج المحلي. ويمكن قياس حجم القيمة المضافة (الدخل) التي تولدها المشروعات الصغيرة، وكذلك حصتها في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي ككل فكلما كانت القيمة المضافة كبيرة كلما دل ذلك على أهمية المشروعات الصغيرة في توليد الدخل القومي[1].

ويمكن احتساب القيمة المضافة بطريقتين[2]:

الاولى: جمع عوائد عناصر الإنتاج الأربعة (الأجور والأرباح والفوائد والإيجار).

الثانية: استبعاد مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج الإجمالية.

ولقد حدد اجتماع لشبونة في مارس سنة 2000 العديد من الاهداف والاستراتيجيات لجعل مستقبل اقتصاد الاتحاد الاوربي اكتر ديناميكية في الاقتصاد العالمي بحلول سنة 2010 حيت ركز على سياسة المشاريع الصغيرة

1- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، جامعة البلقاء التطبيقية، دار صفاء للنشر، ط1، 2007، ص11.

2 - هوشيار معروف، المرجع سابق، ص 13.

واعتبر الاهتمام بها ضروري كما أكد ان المشاريع الصغيرة اداة فعالة لتحقيق التنمية ومعالجة مشكل البطالة[1].

وفي الهند أصبح قطاع المشاريع الصغيرة يراهن عليه بشكل اساسي من اجل تحقيق النمو والتطور وقد وصل عدد العمال الموظف من طرف هاته المشاريع 18 مليون عامل ينتجون ما يعادل 107 مليار دولار أي حوالي 10% من اجمالي الناتج الوطني في الهند كما اصبحت المشاريع الصغيرة الركيزة الاساسية للاقتصاد الهندي وتتلاءم مع طبيعته[2] والجدول الموالي يبين اهمية المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الهندي

الجدول رقم(15): اهمية المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الهندي

المؤشرات	نسبة المساهمة
الناتج المحلي الاجمالي	%30
احمالي الصادرات الصناعية	%45
عدد المشاريع الصناعية	%95
احمالي الانتاج الصناعي	%40
عدد المشاريع	3.2مليون وحدة
العمالة	18مليون

المصدر: د. محمد راتول ، بعض التجارب الدولية في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يوم 18 و 19 افريل ،جامعة الشلف.

ومن خلال الجدول نستنتج مدى اهمية ومساهمة المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الهندي وهدا من خلال مساهمتها الفعالة في توفير مناصب شغل وتعظيم الناتج المحلي الاجمالي وخلق المشاريع المنتجة وخلق القيمة المضافة.

و العديد من الدول العربية متل المغرب و تونس و الجزائر تفطنت الى صرورة تدعيم قطاع المشاريع الصغيرة لقدرته الكبيرة على خلق مناصب شغل جديدة و خلق الثروة و المساهمة في محاربة الفقر في المجتمع و في الاردن مثلا تشير الاحصائيات ان عدد المشاريع الصغيرة وصل الى 105662 مشروع و هو رقم يعادل 89.21% من مجموع المشاريع في الاردن بشتى انواعها و في المغرب تساهم المشاريع الصغيرة الصناعية بحوالي 3/1 من الانتاج الصناعي وتشكل 92% من العدد الاجمالي للمشاريع الصناعية كما توظف 50% من العمالة و تشارك ب 25% من الصادرات و حوالي 40% من الاستثمارات[3] و الجدول الموالي واقع المشاريع الصناعية الصغيرة في المغرب.

1-https:// www.epp.eurostat.ec.europa.eu/ity/2018/12/22 تاريخ الاطلاع

2 –د. محمد راتول، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يوم 18 و19 افريل، جامعة الشلف.

3– د. عمر الكتاني، دراسة تقييمية للمقاولات الصناعية المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، عدد 2004/03، ص104.

الجدول رقم (16): واقع المشاريع الصناعية الصغيرة في المغرب

المشاريع	مجموع القطاع الصناعي	المشاريع الصناعية الصغيرة	النسبة المئوية
عدد المشاريع	6828	6281	%92
عدد العمال	497000	230000	%46
الصادرات	22339 مليار درهم	5584 مليار درهم	%40

المصدر: د. عمر الكتاني، دراسة تقييمية للمقاولات الصناعية المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف، عدد 2004/03، ص103.

ومن خلال معطيات الجدول نسجل المساهمة الكبيرة التي حققته المشاريع في الصغيرة تحقيق الفائض وتوجيهه نحو التصدير.

III .4.2-دور المشاريع الصغيرة في محاربة الفقر:

تجمع الآراء على الأهمية الكبيرة للمشروعات الصغيرة وعلى الدور الهام الذي تؤديه في مجال التنمية الاجتماعية سواء في الدول المتقدمة أو النامية، كما تشير التحليلات الاجتماعية للتجارب التنموية في العديد من دول العالم انه يمكن اعتبارها" آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء، وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل حظاً في النمو أو الأكثر احتياجاً للتنمية، الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلى فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها بهذه المشاريع. وتحارب هده المشاريع الفقر من خلال ما توفره من مناصب شغل، سواء للمالك المسير لها أو لغيره، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا[1]. وهدا من شانه ان يزيد من دخل ويحسين مستوى معيشة الاسر للفقيرة ويمكنهم من تحقيق مستوى الكفاية للحاجات الضرورية من مأكل، ملبس، مشرب، مسكن وكدلك توفير دخل ثابت للأسرة.

و الأهمية الاجتماعية التي اكتسبتها المشاريع الصغيرة من خلال مساهمتها في الارتقاء بمعدلات التنمية الاجتماعية لا تقل أهمية على الدور الذي تلعبه هذه المشاريع في تحقيق التنمية الاقتصادية فنجد أن هذه المشاريع تلعب دورا كبيرا في احتواء مشاكل المجتمع مثل البطالة والتهميش والفراغ وما يترتب عليه من آفات اجتماعية، و هذا من خلال استحداث فرص عمل جديدة يؤمن لأفراد المجتمع الاستقرار النفسي والمادي، بالإضافة إلي إعادة إدماج

1 - سمير علام، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مطبعة جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 1993، ص12.

المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس بعض المشاريع العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها ، كما أن معظم الدراسات تشير إلي أن هذه المشاريع الصغيرة الداخلة والداعمة للعناقيد الصناعية لها أثار قوية على تقليص مستوى الفقر، فالعناقيد الصناعية في الغالب عبارة عن مشاريع صغيرة وهي تتسم بالإنتاج كثيف العمالة لذا فان أغلب العناقيد الصناعية في الدول النامية عامة تركز على هذا النوع من المشاريع كثيفة العمالة [1]

كما تستطيع هذه المشاريع أن تقدم توازنا اقتصاديا واجتماعيا أكثر وضوحا وأكثر اتزانا، وذلك بسبب قدرتها العالية على الانتشار الجغرافي والتوسع داخل الدولة في أطراف المدن والقرى، على عكس المشروعات الكبيرة التي غالباً ما تتمركز في المدن الكبيرة[2]، ذلك أن انتشارها في المناطق الريفية والبلدان الصغيرة من شأنه أن يساعد على خلق فرص ومعارف ومهارات لأفراد المجتمع المحلي ورفع مستوى المعيشة بشكل عام و محاربة الفقر، فإن المشروع الصغير يتيح فرصة اجتماعية جيدة لم تكن موجودة من قبل بالنسبة لكثير من الأفراد دو الدخل المنخفض إذ تمنح فرصة لأفراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع لتصبح قوى فاعلة عبر إقامة وتأسيس المشاريع الصغيرة وبالتالي تمكين فئات عديدة تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية حيث تخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في مناطق نائية[3].

كما تساهم المشاريع الصغيرة في التقليل من الفقر عن طريق المساهمة في التوزيع العادل لدخل و اعطاء فرصة لطبقات الفقيرة من المجتمع في تحصيل دخل تابت و مستمر و تؤدي خدمة مهمة للمجتمع، من حيث ما تقدمه من سلع وخدمات متناسبة مع قدراته وإمكانياته، وكذا تحسين مستوي معيشته وتعزيز العلاقات الاجتماعية؛ هذا إلى جانب كونها تعظم إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية، وذلك عن طريق الشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيود والإحساس بالتملك وتحقيق الذات من خلال تسيير هذه المشاريع[4].وتعتمد المشاريع الصغيرة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمشاريع الكبيرة، فهي تلعب دورا مهما في خلق فرص العمل بما يخفف من حدة الفقر إذ إنها كثيرا ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر

1 - مصطفي محمود محمد عبد العال عبد السلام، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة: خبرة دولية، مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010، ص 18.

2 - سلطان كريمة، ايوب أمال، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقي الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 14/13 أبريل 2008، ص 05.

3 - حمد العيد مباركي، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 9/8 أبريل 2002، ص 04.

4 –سمير علام، مرجع سبق ذكره، ص13.

الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل.وهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الحواضر والأرياف.

III. 3-المبحث الثالث : دور المشاريع الصغيرة في تنويع الصناعة و التنمية الاقليمية

III.3 .1- دور المشاريع الصغيرة في تنويع الهيكل الصناعي:

تعد الصناعة رافداً من روافد الاقتصاد كونها تشغل حيزاً كبيراً من قطاعات العمالة من المنشآت الصناعية الكبيرة وصولاً إلى المنشآت الصناعية الصغيرة المتمثلة بالورش والمنشآت التي تنتج البضائع والخدمات الجاهزة المصنعة ونصف المصنعة[1]ويمكن تعريف الصناعة بأنها عملية يتم بها تحويل مادة من المواد من حالتها الأصلية إلى حالة أو صورة جديدة تصبح معها أكثر نفعاً، وإشباعاً لحاجة الإنسان ورغباته[2] والصناعة لغة بالكسر حرفة الصانع أو صنعته و الصنعة أو الصناعة هي مفاهيم تعني النشاط الذي يمارسه الإنسان في سبيل كسب معاشه [3].

ومن المسلّم به أن الأمم والمجتمعات في حركة تطوّر مستمرّ إلاّ أن سرعة هذا التطوّر ترتبط بالعديد من الظروف وتختلف بإختلاف الشعوب والأقاليم وبإختلاف الشعوب والحضارات والعادات والأعراف والتقاليد. وهذا التطوّر ينعكس على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فهذه المجتمعات تحوّلت من مجتمعات رعوية تعمل برعي الماشية لتستقرّ وتعتمد في معيشتها على الزراعة ثم تطوّرت إلى مجتمع صناعي متحضّر عن طريق تحويله المواد الأولية الناتجة عن الزراعة أو المواد الأولية الموجودة على سطح الأرض أو المستخرجة من باطنها إلى صناعة وإنتاج ومواد قابلة للإستهلاك تلبّي حاجات الإنسان ورفاهية المجتمع. وهذه الصناعة التي تقوم على اختراع الآلات والأدوات، تعتبر جوهر عملية التنمية التي يخلقها النمو الاقتصادي والتي تؤدّي إلى زيادة الناتج القومي وزيادة دخل الأفراد، كما تعتبر الرافد الأساسي للإستقلال السياسي القائم على حرية الاقتصاد من التبعية. إذ أن الصناعة من بين عناصر الاقتصاد الأكثر مرونة والأكثر إستجابة للمتغيّرات المادية والإنسانية ومرونتها هذه تساعدها على

1 – امجد عبد المهدي، محمود يوسف عقلة، دراسات في الجغرافية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار صفاء ، الأردن ، 2011، ص36.

2 – انتصار رضا حسوني، الحرف الصناعية في مركز قضاء الكاظمية، رسالة ماجستير، كلية التربية ، جامعة بغداد ، 2003، ص11.

3 – مهند ياسين محمد، "الصناعات الحرفية وأثارها على الاقتصاد المحلي "، بحث منشور، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2010، ص9.

المساهمة في تطوير النشاطات الاقتصادية الأخرى لا الإنسان فحسب[1]وتُعدّ ركيزة هامة من ركائز التنمية طويلة المدى في الاقتصاد وأحد أهم قطاعات تنويع مصادر الدخل القومي والحدّ من الاعتماد على المصادر التقليدية وأحد أهمّ مصادر سدّ احتياجات المجتمع في تطورّه المتواصل. فهي التي ترفع من مستوى الشعوب بما تدره من مال وتوفّره من رفاهية وهي أهم وسيلة لامتصاص الأيدي العاملة الذي يؤدّي لخفض معدّل البطالة.

وتتمتع المشروعات الصغيرة بقدر كبير من المرونة والتنوع في الهيكل الاقتصادي الصناعي وذلك من خلال دخولها في مجالات تميزها عن المشروعات الكبيرة ألحجم بحيث يكون الطلب عليها محدوداً في بعض المنتجات يصبح من الضروري الانتاج على نطاق صغير بدلاً من الاستيراد ومن ثم تقوم المشروعات الصغيرة بهذه الوظيفة فيصبح من الضروري انتاج بعض الاجزاء والمكونات بكميات قليلة لصالح المشروعات الكبيرة ومن ثم تصبح المشروعات الصغيرة هي السبيل لتحقق ذلك وابرز مثال على ذلك صناعة السيارات حيث تؤدي المشروعات الصغيرة الجانب الابرز من المكونات والأجزاء التي تحتاجها المشروعات الكبيرة في تجميع وصناعة السيارات ويلاحظ ان هذا النوع من التطور والنمو للمشروعات الصغيرة من شانه ان يسهم في تطور المشروعات الصغيرة والكبيرة على حد سواء [2].

وفي غضون التحولات الهيكلية العميقة التي مسّت بنية الصناعة العالمية زادت أهمية وحتمية دور المشروعات الصغيرة في الهيكل الصناعي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، إذ تعتبر من الأهمية بمكان فهي حجر الزاوية واللبنة المحورية والركيزة الحيوية في عملية التنمية الصناعية المنشودة ، نظرا للدور الذي تؤديه في تحريك عجلة النمو الإقتصادي سواء في فترات الإستقرار والإنتعاش أو في ظل الأزمات والإختلالات ، ومن حيث إسهاماتها الإيجابية الرائدة في توفير فرص الشغل ومناصب العمل وتحقيق زيادة متنامية في حجم الإستثمار القومي ، وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة وزيادة حجم الثروة ، بجانب تكاملها مع المنشآت الكبيرة في تحقيق التكامل بين الأنشطة الصناعية[3].

1 – يسرى عبد الرحمن حسوني، الصناعات الصغيرة في البلدان العربية تنميتها ومشاكل تمويلها، جامعة الملك فهد المعهد العربي الإسلامي, 2000، ص10.

2 – ايهاب خالد مقابله، اليات تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة، بيئة الاعمال وجودة الوظائف، مؤتمر سوق العمل والتحولات الديموغرافية، مسقط، سلطنة عمان ،2012، ص16.

2– محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،1997، ص 210.

وتلعب المشروعات الصغيرة دورا هاما في نجاح المشروعات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المشروعات فهي تعتبر كمشروعات مغذية للمشروعات الكبيرة. وعندما يكون الطلب محدودا على إحدى المنتجات يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير، وبالتالي يصبح من الضروري وجود المشروعات الصغيرة، محدودة الحجم بجوار الصناعات الكبيرة من أجل تنويع الهيكل الصناعي[1]. حيث إن إقامة تجمعات تضم المشروعات الصغيرة تؤدي إلى التكامل الأفقي والرأسي سواء في المجالات الفنية أو الإنتاجية أو التسويقية.

ففي اليابان مثلا تتبع الشركات الكبيرة العملاقة نظاما يعرف باسم نظام الشركات التابعة satellite system حيث تحيط الشركة الأم نفسها بعديد من المنشآت الصناعية الصغيرة، تقوم بمدها بكل مستلزماتها من المواد والأجزاء المصنعة وغيرها من مستلزمات الإنتاج، وفق مواصفات وإجراءات محددة، وجداول زمنية غاية في الدقة والانضباط[2].

والسياسة الاقتصادية لأي دولة نامية ينبغي أن تقوم على مبدأين أساسيين هما تحقيق أقصى استثمار ممكن للموارد الطبيعية، وتحقيق عدالة توزيع ما ينتج عن ذلك على أفراد المجتمع يتحقق أقصى قدر من الرفاهية الاقتصادية، ويعتبر التصنيع المدخل الجديد لتحقيق ذلك مع عدم إهمال التنمية الزراعية. إذ أثبتت تجارب الدّول المتقدمة في الوقت الراهن ضرورة مرافقة برامج التصنيع لبرامج التنمية الزراعية، أي إيجاد تكامل بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية. وبسبب وجود عقبات أمام الصناعات الكبيرة، كما أن نتائج الاستراتيجيات الإنمائية التي تركز على المشاريع الصناعية الكبيرة كثيفة الاستيعاب لرأس المال وشديدة الاعتماد في مداخلتها على الواردات تبين ان الصناعات الكبيرة قد أخفقت في غالب الأحيان في زيادة معدّل استيعاب اليد العاملة في القطاع الصناعي وفي خلق نمو ذاتي التنوع إلى الهيكل الصناعي[3].

1- نهى إبراهيم خليل إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 37.

2- عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص 88.

3- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 92.

III .3. 2- التنمية الإقليمية مفهومها وأهدافها واستراتيجياتها :

III .3. 1.2-مفهومها:

إن التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعد ظاهرة سائدة في الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بسبب تركز معظم الأنشطة في مناطق معينه وقلتها او ندرتها في الاقاليم الأخرى، مما أدى ذلك إلى بروز مشكلة التباين الحاد بين المناطق الأكثر تطوراً والأخرى الأقل تطوراً ضمن الإقليم أو ضمن إقليم البلد الواحد.

و النشاط الاقتصادي عامة والصناعي خاصة يميل إلى التركز في إقليم ومناطق محددة استجابة لعامل الربحية الاقتصادية، إذ إن توفير اكبر قدر من الأرباح للمستثمر تتحقق غالباً في الموقع الذي تتهيأ فيه كل او معظم مدخلات الإنتاج، فيصبح مثل هذا الموقع جاذبا لكثير من المشاريع الصناعية، فيتحول إلى منطقة تتركز فيها الكثير من المصانع سواء من فرع صناعي واحد، أو إنها تضم تنوعاً من تلك الفروع، أما المواقع التي لا توفر سوى قدراً ضئيلاً من تلك المدخلات فإنها لا تغري المستثمرين على اختيارها كمواقع لأنشطتهم الصناعية، والاهم هو ارتفاع كلف الإنتاج مقارنة بمواقع أخرى، وهذا يعني ضآلة الأرباح المتحققة في مثل هذه المواقع، فتتحول إلى مناطق طاردة للنشاط الصناعي. إذ يبرز النمو الصناعي الإقليمي بهيأة شكلين اما قطب نمو صناعي وينشأ تدريجيا لتوفر مقومات الإنتاج، وهو ما يعرف بالقطب الطبيعي (Natural Pole)، أو القطب المخطط (Plnned Pole) الذي ينشأ عن الاستراتيجية الاقتصادية للدولة[1].

و التنمية الإقليمية تعتبر الصناعة القاعدة التي يستند عليها التطور الاقتصادي للإقليم وركناً أساسياً من أركان التنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمي والقومي، وتعد أيضاً العنصر الحاسم في تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة وإحداث تغييرات جوهرية في التنمية الإقليمية المعاصرة في الهيكل المكاني للنشاط الصناعي من خلال قدرة العمليات الصناعية المختلفة في تحقيق المتغيرات الهيكلية القطاعية ليس في قطاع الصناعة فحسب وإنما في قطاعات أخرى أيضاً، عن طريق التشابكات التي تخلقها تلك العمليات بفروع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، التي يعد تطورها أمراً أساسياً في عملية تحقيق أهداف وتوجهات التنمية الإقليمية[2].

وبما إن التنمية الاقتصادية ذات أبعاد مركزية وشمولية فان المشكلات التي تبرز أمام العملية التخطيطية في

1 – د. عباس عبيد حمادي، التباين الإقليمي للنمو الصناعي (بحث في تحديد بعض المفاهيم النظرية)، مجلة البحوث الجغرافية، العدد الرابع، جامعة الكوفة، 2002، ص288.

2 – د. حسن محمود علي الحديثي، المواقع الصناعية والتنمية الإقليمية المتوازنة، محاولات تطبيقية في توطين مجمعات صناعية في أقاليم متباينة، مجلة المخطط والتنمية، العدد الأول، بغداد، 1995، ص102.

كيفية إنجاز التنمية وتحقيق أهدافها في ظل الموارد المتاحة وتوجه الدولة في دعم النشـــاط الصـــناعي، فمن أهم تلك المشـــكلات هي كيف يوزع النشـــاط الصـــناعي على مســـتوى الإقليم أو مناطق الإقليم الواحد، لأجل النهوض بواقع المناطق الأقل تطوراً، وما هو النشـــاط المناســـب لها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى الاهتمام بالمناطق المتطورة ضـمن محاولة الحد من الهجرة إليها، وتقليل حدة البطالة وتحسـين مستوى النشـاط الاقتصـادي والدخل الفردي لرفع معدلات النمو باعتباره هدفاً رئيسـياً لسـياسـة التنمية الإقليمية وإن تلقائية النمو الصـناعي نجم عنها فوارق إقليمية واضـحة(اقتصـادية، اجتماعية، عمرانية وخدمية) غير مرغوب فيها سـواء بين بلد وآخر او بين إقليم وآخر ضـــمن البلد الواحد، وربما بين موقع وآخر ضـــمن الإقليم الواحد كما إن هذه التلقائية قد تجاوزت أو أغفلت اعتبارات أخرى تتعلق بالجانب الأمني "الجيوإسـتراتيجي" في اختيار مواقع النشـاط الصـناعي لاسيما ما يمكن أن يتعرض له الأمن الوطني إلى مخاطر خلال ألازمات والحروب[1].

وجاءت التنمية الإقليمية لتتجاوز تلك الانعكاســات الســلبية والمخاطر الســالفة الذكر، فالتنمية الإقليمية أســـلوب من الأســـاليب التخطيطية تعتمد على الإقليم أو المنطقة التي تتخذها مكاناً لها، وقد عرفت بتعاريف كثيرة منها: صـــيغة العمل التخطيطية القادرة على وضـــع الحلول بمعدل كبير للمشـــاكل والقضـــايا في المجتمع المعاصـــر، وإنها تســـتخدم التبرير في الطرق المختلفة، ومشـــاكل المجتمع يحددها التخطيط الإقليمي والمتمثلة بالمشاكل الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية، السياسية، الثقافية[2].

وعرفت أيضاً إنها الحاجة للتوفيق بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والعمراني في جميع المستويات لسد الفجوة الموجودة بين تشكيل أهداف تخطيط التنمية وتنفيذها في المستوي الإقليمي والمحلي[3].

وتعرف التنمية الإقليمية أيضـاً بأنها الإطار التخطيطي الذي يحدّد الاتجاهات ألرئيسـة لكيفية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الإقليم المختلفة بالشكل الذي يضـمن تناسـب أهداف التنمية الإقليمية مع أهداف التنمية القومية هذه من الناحية النظرية أما من الناحية العملية فلابد من تحديد أجهزة التخطيط الإقليمي المركزية والمحلية من حيث مهامها وعلاقاتها ببعضـها وبالأجهزة التخطيطية القطاعية والمؤسـسـات التنفيذية المركزية المحلية، لتكون

1 – J Alden, R. Morgan, "Regional Planning Comprehensive View", Ibed, 2012, p.229.

2 - J. Alden, R. Morgan, "Regional Planning Comprehensive View", Great Britain, First Published by Leonard Hill Books 1974, p9.

3 - Leo Jacobson & Ved Prakash, Urbanization and National Development, United States of America, Sage Publication, 1971, p228.

قرارات التنمية مؤثرة مكانياً واقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً[1].

وإن عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية خصوصاً وهي بصدد السعي للقضاء على التخلف الاقتصادي لابد وأن تضع في حسبانها ضرورة الأخذ بالتنمية الإقليمية حتى تتمكن من القضاء على ظاهرة الاقتصاد المزدوج وربط اقتصاديات الإقليم بعضها بالبعض الآخر بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي القومي[2].

III. 3 . 1.2-أهدافها:

تكمن أهمية التنمية الإقليمية بأهمية أهدافها، ولعل من أهمها تحديد توجهات النمو للإقليم لاسيما التي تعاني من المشاكل المتزايدة الناتجة عن التركز السكاني، والسعي إلى تحقيق التوازن النسبي بين السكان والنشاط الاقتصادي والبيئة، وعموما تتمثل أهم أهداف التنمية الإقليمية بما يأتي:

1. تحقيق أهداف التنمية القومية:

تعد التنمية الإقليمية إحدى أبعاد التنمية القومية، وان العمل بالبعد التنموي الإقليمي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو القومي، والعكس يؤدي إلى إضعاف فاعلية التنمية القومية، لذلك نجد إن التنمية الإقليمية تعد إحدى الركائز الرئيسة للوصول إلى تنمية شاملة ومتوازنة بين كل اقاليم البلد الواحد، وما تسهم به في توزيعها للاستثمارات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تجري وفق إمكانات وحاجات الإقليم المختلفة ومراعاة التوزيع المكاني للسكان والقوى العاملة فيها، بغية تحقيق تنمية متوازنة وعادلة لكل الأقاليم[3].

2. السيطرة على المجمعات الحضرية الرئيسة وتخفيف الضغط السكاني:

إن التوزيع الإقليمي غير السليم للاستثمارات يؤدي إلى التفاوت في مستويات الدخل وظهور مشاكل الإسكان والاكتظاظ السكاني والضغط على البنى الارتكازية في المدن والمراكز الصناعية بسبب نموها بشكل غير مخطط على حساب مناطق أخرى، وبالتالي فان زيادة الهجرة من المناطق الأخرى إلى هذه المدن ومن ثم زيادة الضغط على الخدمات الأساسية ستؤدي إلى زيادة المشاكل الاجتماعية مثل ازدياد معدلات البطالة، تدهور الأحوال الثقافية والصحية، لذا نجد إن التنمية الإقليمية تعمل على حل تلك المشاكل من خلال تحقيق تنمية

1 – د. ماجد خورشيد وآخرون، أسس التخطيط الإقليمي، معهد التخطيط القومي، تموز، بغداد ،1988، ص 17.

2 – د. محمد حامد عبد الله، الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية"، دار جامعة الملك سعود، الرياض،1998، ص 81.

3 – د. حيدر عبد الرزاق كمونة، العلاقات في مستويات التخطيط والتخطيط الإنمائي للمدن، كتاب التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي (دراسات مختارة)، وكالة المطبوعات، دار القلم، الكويت، ط1، 1983، ص42.

متوازنة بين السكان والنشاط الاقتصادي والبيئة على مستوى مناطق الإقليم[1].

3. معالجة مشكلة التباين الإقليمي في المستويات الاقتصادية والاجتماعية:

أدى التباين في المستويات الاقتصادية والاجتماعية في إقليم البلد الواحد، إلى ضرورة الأخذ بسياسة التنمية الإقليمية بغية تحقيق تنمية إقليمية متوازنة تعالج مشكلة التباين الحاصل في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. إذ ان إتباع سياسة تنمية إقليمية فاعلة تمكّن في تقليص حجم الفروقات بين الإقليم،

من خلال تقليل معدلات البطالة في المناطق التي تكون فيها مرتفعة، وتؤثر على حركة الأيدي العاملة وإيقاف هجرة السكان إلى الإقليم ويكون ذلك بالإستغلال الأمثل للموارد المتاحة في كل إقليم وإقامة نشاطات اقتصادية فاعلة لاسيما النشاطات الصناعية فضلاً عن إصلاح ودعم مستلزمات الحياة الاجتماعية والثقافية والمرافق العامة الأخرى[2].

4. الإسهام في تحقيق الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لإقليم البلد:

يؤدي التباين الإقليمي في المستويات الاقتصادية والاجتماعية إلى حالة عدم الرضا والتمرّد لدى سكان الإقليم التي تتصف بانخفاض مستواها الاقتصادي وازدياد مشاكلها الاجتماعية، رغم وجود الموارد والإمكانات فيها مما يؤثر سلباً على الوحدة السياسية للبلاد لذلك نجد إن انتهاج سياسة فاعلة للتنمية الإقليمية ضمن إطار السياسة القومية يسهم في تحقيق النمو المتوازن اقتصادياً واجتماعياً وبالتالي إسهامها في دعم الوحدة السياسية للبلاد[3].

5. حماية البيئة الطبيعية والبشرية في الإقليم:

من بين أهداف التنمية الإقليمية هي الحفاظ على الموارد الطبيعية وشكل الأرض وطبوغرافية المنطقة والمناطق الخضراء والقيم الجمالية للطبيعة المكانية قدر الإمكان، فضلاً عن حماية الإنسان من النتائج السلبية لتركز الاستثمارات وفي مقدمتها الاستثمارات الصناعية في المدن وبالقرب من المراكز الحضرية، لاسيما ما تعلق الأمر بآثار تلوث البيئة وتشويه جمالية المدينة والتأثير سلباً على حياة الإنسان فيها[4].

III .3. 1.2-استراتيجيات التنمية الإقليمية:

الإستراتيجية هي مجموعة الأهداف المراد تحقيقها لمرحلة زمنية معينة في مجال مكاني محدد، وتختلف هذه الأهداف في ضوء الحدود الزمنية لمرحلتها التي قد تكون قريبة المدى أو متوسطة المدى أو بعيدة المدى، كما تختلف في ضوء

1- سهى مصطفى حامد، سياسة التنمية الإقليمية وأثرها في تطوير المناطق المتخلفة، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 1984، ص 82.

2 – د. حيدر عبد الرزاق كمونة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

3 – د. حيدر عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 44.

4 – د. حيدر عبد الرزاق كمونة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

اتساع المجال المكاني الذي تم تحديده سواء كان محلياً أو إقليمياً أو وطنياً أو عالمياً[1]، وتنقسم استراتيجيات التنمية الإقليمية بصورة رئيسة إلى:

1-استراتيجية التنمية الإقليمية المتوازنة:

وجد مبدأ التنمية المتوازنة في نظرية الدفعة الكبيرة (Big Push) لرودان (Rosentein Roden) في عام 1943،وقد عبّر عنها بالدفعة الكبيرة، وذلك لأنها على شكل استثمارات صناعية عالية بالمستوى الأدنى لها، لغرض تجاوز العقبات الاقتصادية وبالتالي تحقيق التنمية[2]، و إستراتيجية التنمية الإقليمية المتوازنة تعني التوزيع المكاني للاستثمارات لاسيما الاستثمارات الصناعية ضمن الإقليم وعدم حصرها في مراكز أو مناطق محددة، أي عدم تركز مشاريع التنمية وفي مقدمتها المشاريع الصناعية في مناطق محددة، إذ إن تحقيق تنمية إقليمية متوازنة تتم من خلال التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية في أماكن متعددة وتوزيع الدخول وتقليل الفوارق الإقليمية بين مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والعمراني بين الإقليم أو المناطق المختلفة داخل الإقليم الواحد، لكن نجد فاعلية نموذج النمو المكاني المتوازن تكون ضعيفة في المراحل الأولى بسبب ضعف إمكانية حشد الوفورات الاقتصادية والتكاليف العالية لتطوير البنى الأساسية، في حين تكون أكثر قدرة في تحقيق معدلات للتنمية الاقتصادية في المراحل اللاحقة، ويتطلب النمو المكاني المتوازن عند اعتماده ما يأتي [3]:

- ✓ استثمارات كبيرة وقدرة على الاستثمار وتحمّل تكاليف عالية لتطوير البنى الارتكازية.
- ✓ القبول بمستويات أو معدلات غير عالية للنمو وبالتالي تحقيق مردودات اقتصادية(Economic Revenues)لعمليات التنمية الإقليمية المحدودة في المراحل الأولى.

وتعتمد إستراتيجية التنمية الإقليمية المتوازنة بشكل رئيس على حجم السوق، فضيق حجم السوق يضعف الحافز على الاستثمار، ولذلك تبحث هذه الإستراتيجية في دوافع السوق (حوافز السوق) وكيفية تكوينها بالشكل الذي يؤدي الى زيادة الاستثمار، وتتمثل سياساتها الأساسية في توجيه الدفعة القوية نحو جبهة عريضة من المشاريع المتكاملة على أساس ان كل مشروع من هذه المشاريع سوف يوجد سوقاً لغيره من المشاريع من

1 – د. سعدي محمد صالح السعدي، التخطيط الإقليمي نظرية–توجه–تطبيق، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي في الموصل، 1989، ص 163.

2- G. Meier, "Leading Issues In Economic Development Studies In International Poverty "Second Printing New York .O.V.P, 1970.p.392.

3 – د. حسن محمود علي الحديثي، جغرافية التنمية بين ماهية النشاط الاقتصادي وحيزه الجغرافي، مجلة الجغرافي العربي، العددان (2، 3) تموز 1995، ص–ص232–261.

خلال ما يوزعه من دخول، الأمر الذي يؤدي الى إيجاد مستويات أعلى للطلب تفتح فرصاً أكبر لإنجاح جميع المشاريع في ان واحد[1].

2-استراتيجية التنمية الإقليمية غير المتوازنة:

تتحدد هده الإستراتيجية بما جاءت به نظرية قطب النمو (Growth Pole Theory)من مفاهيم اقتصادية حول التنمية الإقليمية غير المتوازنة، التي نشأت على يد الاقتصادي الفرنسي فرنسوى بيروكس Franscois) (Perrouxفي عام 1950 الذي اعتقد بأن النمو لا يمكن أن يظهر في كل مكان بمنطقة معينة وبوقت واحد بل يظهر في نقاط أو أقطاب تنمية وبكثافات مختلفة وتتباين انتشارها وتأثيراتها على الحالة الاقتصادية في المنطقة أو الإقليم[2].إن مضمون إستراتيجية أقطاب النمو يهدف إلى تركيز الاستثمارات في مناطق محدّدة لزيادة الإنتاج والعوائد والدخول، إذ تمثل عكس مضمون إستراتيجية النمو المتوازن.إذ تهتم هذه الإستراتيجية بتركيز عوامل التنمية في عدد محدّد من مراكز النمو المختارة التي أما أن تكون موجودة وتعتبر طبيعية، أو يتم إنشاؤها، وتعد في هذه الحالة نقاط نمو اصطناعية من خلال توفير المستلزمات الضرورية المطلوبة لتوزيع الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتوفير فرص عمل جديدة وتطوير البنى الارتكازية والخدمات والوفورات الخارجية التي تحتاجها التنمية في الإقليم[3].

ويمكن على ضوء هذه الإستراتيجية تحديد ثلاثة جوانب تنموية أساسية لها مضامين اقتصادية من جهة ومن جهة أخرى لها مجال أو عمق جغرافي معين وهي[4]:

أولاً: الأثر القيادي للصناعة إذ إن الإنشاءات أو التأسيسات الصناعية الكبرى في منطقة معينة لابد أن يجعل لتلك الصناعة تأثير قيادي كبير على اقتصاد الإقليم من خلال رؤوس الأموال الكبيرة التي تستثمر، ومن خلال الطلب الكبير على الأيدي العاملة، من خلال حاجتها إلى المواد الأولية فضلاً عن التأثيرات العرضية الأخرى.

ثانياً: أثر الصناعة في استقطاب الكثير من النشاطات والجوانب الاقتصادية سواء في داخل الإقليم الذي أنشأت فيه ضمن مجال تأثيرها أو حتى من خارج الإقليم.

ثالثاً: أثر الصناعة الكبير في نشر الكثير من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية على مستوى جميع

1 -د. سعدي محمد صالح السعدي، التخطيط الإقليمي، مرجع سبق دكره، ص185.
2 - جون كلارسون، مدخل الى التخطيط الإقليمي، المفاهيم النظرية والتطبيق، ترجمة داميل جميل شمعان، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ط2، 1978، ص-ص219-244.
3 -د.طه النعيمي، وآخرون، رؤيا لعقد الثمانيات في التنمية العلمية والتكنولوجيا، مجلة النفط والتنمية، العدد الأول، السنة التاسعة، بغداد، 1984، ص32.

4 - د. سعدي محمد صالح السعدي، مرجع سبق دكره، ص186.

أجزاء منطقة تأثيرها والمناطق الأخرى المحيطة بمكان توقيعها.

III.3.3- دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقليمية:

للمشاريع الصغيرة القدرة على تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، وأن تلعب دورا كبيرا في التنمية الإقليمية وجعلها تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها. حيث ان هدا النوع من المشاريع تتسم بالمرونة في التوطن والانتشار الجغرافي والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.فهي تتطلب القليل من البنية الأساسية وخاصة الصناعات التقليدية منها، وهي قادرة على تصريف منتجاتها في الأسواق الصغيرة المجاورة، فضلا عن أنها قادرة على الاستفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى ومن الضروري أن نؤكد على أن دور المشاريع الصغيرة في التنمية يجب أن يحدد في الإطار العام لدور القطاع الصناعي في التنمية وليس في معزل عنه[1].

وتتميز المشاريع الصغيرة بانتشارها جغرافيا بشكل كبير مقارنة بالمشاريع الكبيرة التي تتركز في المدن والمناطق الصناعية، مما يمكنها من القيام بدور مهم لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية نذكر من بينها التخفيف من الفوارق الاقليمية، وذلك ان قدرة المشاريع الصغيرة على الانتشار وتوزيع الصناعة بين الاقاليم يساعد على توزيع الدخل بينها ومنه التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية. والحد من الهجرة الريفية نحو المدن حيث تستطيع المشاريع الصغيرة من خلال انتشارها في الريف ان تستوعب فائض العمالة الريفية، والحد من درجة البطالة الموسمية وتحقيق استخدام أمثل لهذه العمالة[2].

ويمكن القول ان مرونة المشاريع الصغيرة في التوطن والانتشار الجغرافي يجعل منها اداة لتنمية الإقليمية وهدا عن طريق:

- ✓ قدرتها على التقرب من المناطق التي تكثر فيها عادة البطالة وبتالي تكون كأداة لامتصاص العمالة العاطلة والرفع من مستوى معيشة الافراد في المناطق المعزولة فمثلا تشير احصائي الى ان ثلاثة من أصل اربعة مشاريع صغيرة في فرنسا تتمركز في مناطق التي يقل عدد سكانها عن 100.000 ساكن[3].

1- فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سبق دكره، ص 75.

2 – السيد فتحي، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، 2005، القاهرة، ص-ص 73 – 75.

3- https://www.insee.fr/fr/statistiques/4255717?sommaire=4256020 تاريخ الاطلاع2018/05/04

- ✓ انتشارها في مختلق الاقاليم يسمح لكل افراد المجتمع من الاستفادة من التكوين والتدريب في مجالات عديدة وهدا عامل ادماج اجتماعي مهم.
- ✓ مساهمتها في الحد من هجرة اليد العاملة من الريف الى التجمعات الصناعية الكبرى في المدن فمثلا عملت كندا على دعم و جعل المشاريع الصغيرة تتوزع على مختلف اقاليم البلد لدعم و خلق ديناميكية اقتصادية محلية حقيقية، فتوصلت دراسات الى ان 3/1 من المشاريع الصغيرة متواجدة في المدن الصغيرة[1] كما يبين دلك الجدول الموالي.

الجدول رقم (17): توزيع المشاريع الصغيرة على المناطق الجغرافية بكند لسنة 2005

المناطق الجغرافية	نسبة المشاريع الصغيرة
مدن صغيرة	%36
مدن كبرى	%23
مدن حضرية	%24
مناطق ريفية	%17

المصدر: https:// www.cfib-fcei.ca/fr/economies

والمشاريع الصغيرة تعتبر اداة من بين الادوات المتاحة لمحاربة الفقر خاصة في الارياف والقرى سواء في الدول المتقدمة او المتخلفة لان الفقر موجود ايضا في الدول المتقدمة وفي بعض الاحيان بمستويات ونسبة كبيرة وقد

اكدت دراسة اقتصادية متخصصة ان المشروعات الصغيرة لها دور كبير في عملية التنمية الاقليمية لاسيما لدى الكثير من صانعي السياسات الاقتصادية والمؤسسات الدولية المعنية والمهتمة بشؤون التنمية الاقتصادية في الدول النامية. وقالت دراسة خاصة في تنمية المشاريع الصغيرة في الدول العربية التي اعدها المعهد العربي للتخطيط ان اهمية المشاريع الصغيرة تأتي بعد ان تبينت محدودية التأثيرات الايجابية للصناعات كبيرة الحجم كثيفة رأس المال في رفع الطاقة الاستيعابية للعمالة بصورة مطردة وتخفيف حدة الفقر وتحقيق الدفع الذاتي لعملية النمو الاقتصادي[2] .

وعن أبرز الخصائص التي تتسم بها المشروعات الصغيرة انها تتمثل في ضآلة التكاليف الرأسمالية اللازمة للبدء في

1-https:// www.cfib-fcei.ca/francais/canada/lepoint-sur-lespme2018/05/04.تاريخ الاطلاع
2- https://www.oecd.org/fr/cfe/pme/31946653.pdf/02/12 2018 تاريخ الاطلاع

المشروع والميزة الانتشارية ما يجعلها تغطي مناطق مختلفة واعدادا كبيرة من السكان كثيفة العمالة بحيث تساهم في توفير المزيد من فرص العمل وملكية فردية وعائلية او شركات الاشخاص مما يجعلها أكثر جذبا للاستثمارات الصغيرة وغيرها. وتبينا ان اهمية المشروعات الصغيرة تتمثل في دورها المهم في محاربة الفقر والبطالة واحتواء الاثار الاجتماعية السلبية لبرامج الاصلاح الاقتصادي في كثير من الدول[1].

و يمكن ان القول المشاريع الصغيرة تقوم بدور هام في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية الاقتصادية، بمالها من خصائص تؤهلها للانتشار الجغرافي في جميع أقاليم الدول، وهذا يعمل على تحقيق نمو متوازن لجميع أقاليم الدولة، وإزالة الفوارق بينها فالانتشار الجغرافي لها يجعل منها أداة فعالة و حقيقي لتنمية الاقليمية وهذا ما يمكنها من تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية على حد سواء، تتمثل بتخفيض الفوارق الحاصلة في معدلات النمو بين الأقاليم، والمساهمة في تقليل التفاوت الحاصل في توزيع الدخول، وتشغيل اليد العاملة في الأقاليم الأقل نموا .

4.III-المبحث الرابع : دور المشاريع الصغيرة في تنمية الصادرات

لقد أولى الفكر الاقتصادي أهمية بالغة لنشاط الصادرات باعتباره من بين أهم مقومات وأسس النمو ومن محدداته الرئيسية ولقد توصلت العديد من الدراسات التجريبية أن إلى النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي. ولقطاع المشاريع الصغيرة دور كبيرا في تنمية وتطوير الصادرات لما له من خصائص تأهله لان يكون قطاع فعال في هد ا المجال.

1.4.III - مفهوم واهمية الصادرات:

تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي و اقتصاديات العالم الخارجي، لما تتضمنه من تدفق السلع و الخدمات من و الى الدولة ، و ما تخلقه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي حيت انها لا تعترض انسياب السلع و الخدمات داخل الاسواق[2].و لقد اضحت التجارة الخارجية عاملا أساسيا في الاستراتيجية الاقتصادية، فالدولة قد تستخدم سلطاتها في المعاملات التجارية لتحقيق أغراضها السياسية والاقتصادية أو تنفيذ أهدافها الاقتصادية كحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الاحتكارية، و إبقاء ما يلزم من الإنتاج المحلي لحاجة السوق الداخلي، و بالتالي فإن لها خاصية مزدوجة، فهي من ناحية تستجيب للظروف و العوامل الخارجية و من

1-https:// www.mondepartement04.fr/territoire/financements-europeens.html تاريخ الاطلاع2018/05/12

2 - السواعي خالد محمد، التجارة والتنمية الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ،2006، ص 38.

ناحية أخرى تؤدي دورا هاما في الاقتصاد القومي[1].وتتمثل الصادرات في القيام بعمليات تجارية لبيع السلع و الخدمات من مراكز إنتاجها المحلية إل مراكز تسويقها بالخارج[2] .

وحسب الموسوعة الاقتصادية فمفهوم الصادرات يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها إحدى الدول وتبيعها لدولة أخرى في مقابل سلع أو خدمات تنتجها هذه الدول الأخرى، أو في مقابل الذهب والعملات الأجنبية التي تلقى قبولا عاما في التبادل الخارجي أو في مقابل دين سابق أو في مقابل تعويضات ومنح معينة[3].

والصادرات تعني قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة ...الخ[4].

وتعتبر الصادرات من أهم مصادر الدخل القومي، حيث تعد هي الأساس في التجارة الخارجية للدولة، كما أنها تسهم في بناء اقتصاد متميز.

و تعرف الصادرات على انها هي البضائع والخدمات المنتَجة في بلد واحد، والتي يتم شراؤها من قبل المقيمين في بلد آخر، ولا تعتبر معرفة نوعية هذه البضائع، أو الخدمات، أو كيفية إرسالها من الأمور المهمة ؛حيث يمكن أن يتم إرسال هذه البضائع عبر الشحن، أو حملها في الأمتعة الشخصية على متن الطائرة، أو إرسالها عبر البريد الإلكتروني[5].والصادرات هي أحد مكونات التجارة الدولية، والمكون الآخر هو الواردات، لذلك فإن الصادرات والواردات مجتمعة تشكل التوازن التجاري لأي بلد، وعندما تصدر الدولة أكثر من الاستيراد يصبح لديها فائض تجاري، وأيضًا عندما تستورد أكثر من الصادرات، فإنها تعاني من عجز تجاري، لذلك تريد معظم الدول زيادة صادراتها وبيع المزيد، لأنه إذا تم البيع محليًا فعندئذ سيزيد البيع في الخارج، وكلما زاد التصدير زادت ميزتها التنافسية، فتكتسب هذه الدول الخبرة في إنتاج السلع والخدمات، كما تكتسب معرفة حول كيفية البيع للأسواق الخارجية، كما أن الحكومات تشجع الصادرات لأنها تزيد من فرص العمل وتحقق الأجور المرتفعة وترفع مستوى المعيشة للسكان، وتزيد الصادرات أيضًا احتياطيات النقد الأجنبي الموجودة في البنك المركزي في البلد، لأن الدول الأجنبية

1 – العصار رشاد، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان،2000، ص12.

2 – فؤاد مصطفى محمود، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1993، ص23.

3 – عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص313.

4 - فريد النجار، تسويق الصادرات العربية: آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2002، ص15.

5- https://www-mawdoo3.com/مفهوم_الصادرات_والواردات 2018/03/2018 . *تاريخ الاطلاع*

تدفع مقابل الصادرات إما بالعملة الخاصة بها أو بالدولار الأمريكي، حينها يمكن لبلد لديه احتياطيات كبيرة، استخدامها لإدارة قيمة العملة الخاصة لديهم بما يكفي من العملات الأجنبية لإغراق السوق بعملتهم الخاصة، وهذا يقلل من تكلفة صادراتها في البلدان الأخرى[1]. ويمكن للبلدان زيادة الصادرات من خلال ما يلي[2]:

- ✓ زيادة الحماية التجارية، عن طريق عزل الشركات من المنافسة العالمية لفترة من الوقت، من خلال رفع التعرفة الجمركية والضرائب على الواردات؛ مما يجعلها أكثر تكلفة.
- ✓ اتباع استراتيجية الإعانة التجارية، ويتم ذلك من خلال تقديم الحكومات إعانات للصناعات الخاصة بها؛ حيث تؤدي إلى خفض تكاليف الأعمال حتى تتمكن من خفض الأسعار.
- ✓ اتباع استراتيجية الاتفاقيات التجارية من أجل تعزيز الصادرات، وبمجرد خفض سياسة الحماية التجارية للجميع سيكون من الحكمة تخفيض الرسوم الجمركية نتيجةً لذلك.
- ✓ زيادة الصادرات عن طريق خفض قيمة عملة الدولة، حيث تخفض بعض البلدان قيمة عملتها، وبالتالي تقل أسعار البضائع.

وتظهر اهمية الصادرات من خلال النقاط الموالي:

- ✓ توفير فرص العمل :يساعد إنتاج السلع والخدمات المخصصة للتصدير على إيجاد فرص عمل في سلسلة التوريد، سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وقد اكتشفت إحدى الدراسات أن كل دفعة جديدة من الصادرات تبلغ قيمتها 1 مليار دولار أمريكي تُوجِد 5.400 فرصة عمل إضافية[3].
- ✓ مواجهة الأزمات :تحقق الشركات المصَدِّرة بوجه عام نموًا في الإيرادات أكبر من الشركات غير المصَدِّرة، ويكون لديها إمكانيات أكبر لمواجهة حالات الركود الاقتصادي[4].
- ✓ زيادة المبيعات :تساعد أسواق التصدير المتنوعة الشركات على زيادة حجم مبيعاتها. وغالبًا ما يكون من الأسهل والأجدى اقتصاديًا دخول سوق جديدة بدلاً من محاولة زيادة حجم المبيعات في سوق قائمة[5].

1- https://www.cairn.info/revue-economie-internationale-2006-2-page-109.htm 2018/03/21 تاريخ الاطلاع.

2https:// www.conseiller.ca/pme/nouvelles-pme/6-etapes-a-suivre-pour-exporter-avec-succes/2018/05/21 تاريخ الاطلاع.

3 – أمال عبد الرحمان، زيدان قاسم، "مشاكل الطلب على الصادرات الصناعية المصرية "، دار الشتات، مصر،2008ص42.

4 - سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 18.

5- https://www.ithraa.om/ar/Blog/ArticleID/11 تاريخ الاطلاع02/08/2018

- ✓ المنافسة :ربما تجد الشركات الصغرى صعوبة في منافسة الشركات الكبرى في السوق المحلية. ويرجع أحد الأسباب إلى وعي الجماهير المحلية بالفرق بين العلامات التجارية التي تطرحها الشركات الكبرى وتلك التي تطرحها الشركات الصغرى. لذلك يمكن التغلب على هذه المشكلة بدخول سوق تصدير جديدة،[1].
- ✓ استقطاب المواهب :غالبًا ما يكون للشركات المصَدِرة حضور في الساحة العالمية، ما يجعلها تجذب الموظفين عند التعيين .وقد يجد أصحاب الشركات سهولة أكبر في تعيين موظفين ممن لديهم مؤهلات أفضل وطموحات أعلى، أي أشخاص لديهم رغبة في مساعدة الشركة على التطور عالميًا[2].
- ✓ نقل الفوائد إلى القطاعات الأدنى :تؤدي حركة السلع المصَدَّرة، وسفر الركاب لتقديم خدمات العمل والسياحة، إلى دعم الوظائف والإيرادات في قطاع الموانئ، والمطارات، والشحن واللوجستيات[3].
- ✓ نمو أسرع :أكدت الدراسات الاستقصائية التي أُجريت على الشركات الكبرى والصغرى على حدٍ سواء أن الشركات المصَدِرة تميل لتحقيق النمو بشكل أسرع من الشركات غير المصَدِّرة[4].
- ✓ دورة حياة المنتج :من الممكن أن يصبح أحد المنتجات مهجورًا في إحدى الأسواق، بينما يظل رائجًا في سوق أخرى، وبالتالي يكون من المفيد للشركات الصغرى استغلال مثل هذه الفرص وتمديد دورة حياة المنتج من خلال بيعه في الأسواق العالمية[5].

III .2.4- المقدرة التصديرية للمشروعات الصغيرة :

ان القدرة التصديرية للمشروعات الصغيرة تتحدد من خلال قدرتها التنافسية وقيم مبيعاتها والاسواق الخارجية التي تمكنت من اختراقها ويوجد عوامل داخلية وخارجية تحدد قدرتها وهي على النحو التالي[6]:

1-العوامل الخارجية:

تتمثل هده العوامل الخارجية في المحيط التي تنشط فيه هاته المشروعات الصغيرة وهدا المحيط قد يكون اما محفز او

1 – فلح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2004، ص 35.

2 – محمود حامد عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتب الحديث للنشر والتوزيع، مصر،2006، ص 23.

3-https://www.gouvernement.fr/sites/default/files/document/document/2018/02/dossier_de_presse_-_presentation_de_la_strategie_du_gouvernement_en_matiere_de_commerce_exterieur-_23.02.2018.pdf2018/03/25 تاريخ الاطلاع

4-https://www.petite-entreprise.net/P-2863-136-G1-export-tout-savoir-sur-l-exportation.html 2018/04/25 تاريخ الاطلاع

5-https://www.lenouvelliste.com/public/article/200363/le-commerce-exterieur-quelle-importance-pour-un-pays 2018/06/25 تاريخ الاطلاع

6- S.Tamer Gavusgil, **ex**portation de la pme des pays en développements, enjeux et perspectives, CNUCED, Genève, 1993, p64.

منفر من التصدير والشكل الموالي يبين العوامل المؤثرة في اتخاد قرار التصدير من طرف مسيري المشروعات الصغيرة.

الشكل رقم (4): العوامل الخارجية المؤثرة في اتخاد قرار التصدير في المشروعات الصغيرة.

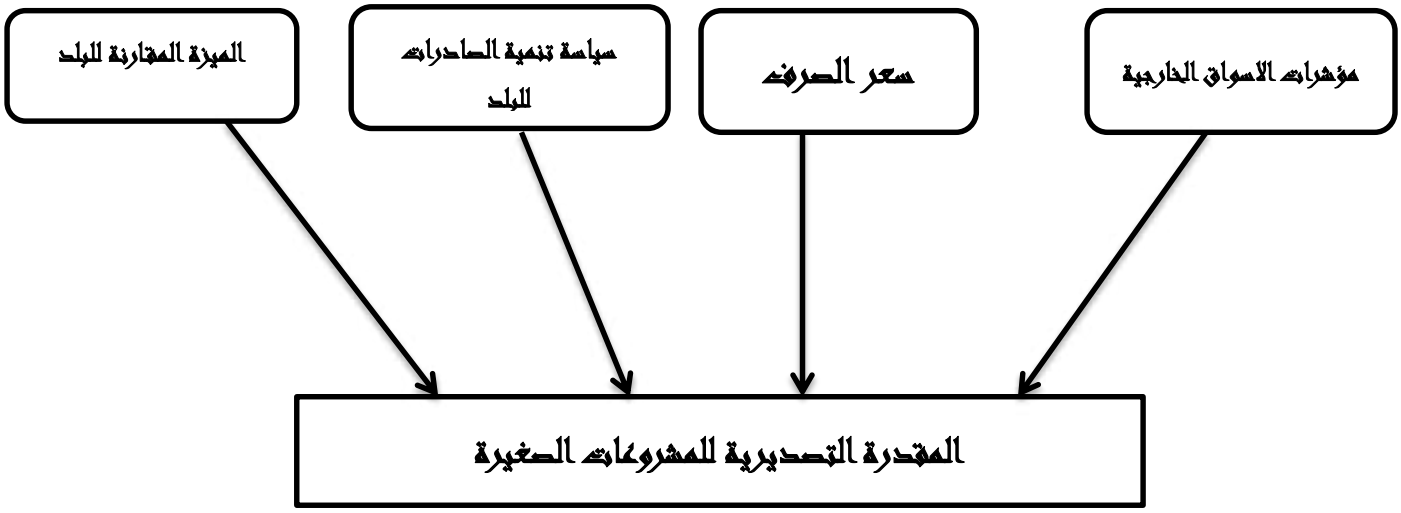

المصدر: S.Tamer Gavusgil: exportation du pme des pays en développements, enjeux et perspectives, CNUCED, Genève, 199, p64

ومن الشكل السابق يمكننا توضيح العناصر التالية:

- **مؤشرات الاسواق الخارجية**: ان عملية اقتحام الاسواق الخارجية تتطلب من المشرف على المشروع الصغير ان يكون على دراية وتحكم من عديد من المؤشرات كأذواق المستهلكين والطلب عل السلعة.....الخ.
- **سعر الصرف**: له علاقة وتأثير مباشر وكبير على القدرة الشرائية لعملة البلد فالتغيرات التي تطرأ على العملة تعطي قدرة تنافسية للعملة او تقلل منها فمثلا الارتفاع الدي عرفته عملة الاورو خلال سنوات اتر بشكل كبير على صادرات الاتحاد الاوربي مقابل صادرات الولايات المتحدة الامريكية.
- **سياسة تنمية الصادرات للبلد**: وترتبط بسياسة البلد تجاه التصدير خاصة فيما يتعلق بالإمكانيات والامتيازات المقدم للمصدرين.
- **الميزة المقارنة للبلد**: ان القوة الاقتصادية للبلد وإمكانياتها ومواردها المتاحة وسياستها الاقتصادية كل هده العوامل تجعل من المشاريع الصغيرة تتميز بميزة تصديرية وفقا للاقتصاد الدي تنتمي اليه.

2-العوامل الداخلية:

لقد اشارت ابحات ودراسات عديدة الى ان هناك عوامل داخلية تحدد المقدرة التصديرية للمشاريع الصغيرة والشكل الموالي يوضح دلك:

الشكل رقم (5): العوامل الداخلية المؤثرة في اتخاد قرار التصدير في المشروعات الصغيرة.

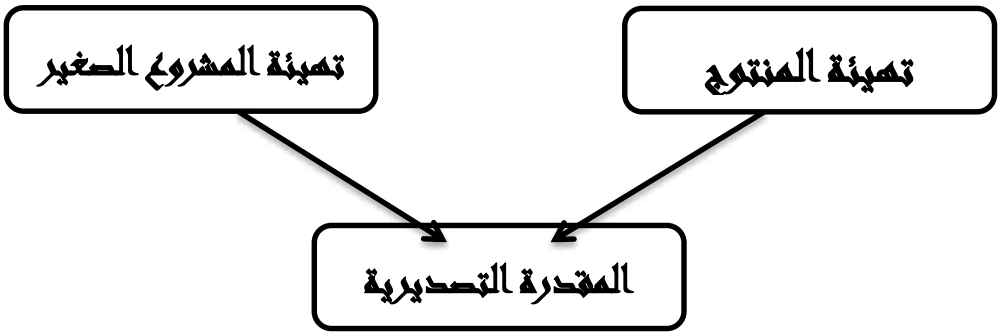

المصدر: S.Tamer Gavusgil: exportation du pme des pays en développements, enjeux et perspectives, op.cit., p66.

من الشكل السابق نستنتج ان هناك عاملين داخلين يؤثران على قرار المشروع الصغير في التصدير فتهيئة المشروع تعني مقدرة مسيره ودرجة تحفيزه على الخوض في مجال التصدير والعوامل التي تجعلهم يفكرون في تصدير منتجاتهم الى الاسواق الخارجية كدلك مستوى طاقتهم الانتاجية من حيت المعدات والآلات الموفرة والمستخدمة والتي تخصص لتلبية الطلب الخارجي. ويقصد بتهيئة المنتوج ان جودة المنتوج تتحدد اكتر في السوق المحلية فاداكان هدا المنتوج عليه طلب الداخل يمكن له ان يحقق نفس الطلب او اكتر في السوق الدولية.

وتساهم المشروعات الصغيرة باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية في التصدير مباشرة وذلك بإنتاج السلع التي تتجه للتصدير وتنويع هيكل الصادرات عن طريق دعم وتشجيع هذه المؤسسات وتوفير المساعدات الفنية والتنظيمية لها ومدها بالمعلومات عن احتياجات الأسواق الخارجية. وتنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية استراتيجية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيرا ومتزايدا في موازين مدفوعاتها، وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الاسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا الا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، الا انه في الواقع الحجم الصغير للمشروعات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير ومن بينها[1]:

1-https://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/commerce-international تاريخالاطلاع2018/09/27

- ✓ **القدرة على التكيف والمرونة:** حيت ان قدرة هياكل المشاريع الصغيرة على التكيف يمكنها ان تعدل من برامج انتاجها لمواجهة احتياجات الاسواق الخارجية، نظرا لما تتمتع به من مرونة تتمثل في تواضع راس المال المستثمر، ومن ثم تكون أقدر على تلبية احتياجات اسواقها وكسب اسواق خارجية للتصدير.
- ✓ **التخصص:** حيت يؤكد البعض بان التخصص في مجال انتاجي واحد يشكل الخيار الافضل لدخول المشروعات الصغيرة الاسواق الدولية.
- ✓ **التجديد:** حيت ان مرونة المشروعات الصغيرة تتجسد في التكيف مع المستجدات والتغيرات السريعة في رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وتحركات المنافسين في السوق.

ومن المؤكد أن توسيع عملية تصدير المنتجات الصناعية وزيادة التدفقات الاستثمارية تتم بمشاركة مشروعات صغيرة حيث تعد هذه المشروعات الوسيلة الأفضل لمواجهة التحديات المفروضة على الاقتصاد العالمي المستند استناداً رئيسياً على منتجات المشروعات الكبيرة، وتؤكد تجارب العديد من الدول التي نجحت في تنمية وتطوير اقتصادياتها مستندة بذلك على هذا النوع من المشروعات.

III .3.4 – مساهمة المشاريع الصغيرة في تنمية الصادرات :

إن تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجزا كبيرا ومُتزايدا في موازين مدفوعاتها، وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المشاريع الكبيرة، فالاسْتثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بأحجام كبيرة جدا من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود مشروعات كبيرة الحجم، إلا أنه في الواقع الحجم الصغير للمشاريع يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير كالقدرة على التكيف، التخصص والتجدد.

وقد يبدو للوهلة الأولى أن حديثنا يبتعد قليلا عن الواقع، فكيف للمشروعات الصغيرة أن تعمل على تنمية الصادرات بإمكانياتها المحدودة وقلة رأسمالها إن ذلك يتحقق بقيامها بالإنتاج المباشر أو غير المباشر وذلك من خلال قيامها بدور المشاريع المغذية للمشاريع الكبيرة مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. وتؤدي المشروعات الصغيرة دورا هاما في التصدير سواء بشكل مباشر او غير مباشر بالنظر الى تجارب بعض الدول في هذا المجال، فدولة سويسرا مثلا تعتمد الى حد كبير على الصناعات الصغيرة لإنتاج المعدات الالكترونية، الساعات، الادوية وغيرها، وقد استطاعت هذه الصناعات غزو بعض الاسواق العالمية، اما في هونغ كونغ فتشكل صناعة الملابس الجاهزة التي تتم في المشروعات صغيرة حوالي % 50من صادرتها، وفي كوريا الجنوبية يبلغ نصيب الصادرات الصناعية من انتاج المشروعات الصغيرة % 35 46من اجمالي صادرات البلاد.

وتساهم المشاريع الصغيرة بشكل كبير في تنمية الصادرات سواء بشكل مباشر عن طريق قدرتها على إنتاج

المنتجات النهائية التنافسية، أو بشكل غير مباشر عن طريق قيامها بإمداد المشاريع الكبيرة كمدخلات للمنتج النهائي[1].

وتساهم المشاريع الصغيرة إسهاما كبيرا في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50 %في إيطاليا وبين 40% -46%في الدانمارك وسويسرا، و30 %في فرنسا والنرويج والى 50 %في الصين، وتصل إلى 40 %في كوريا وبلدان شرق أسيا والى 50 %في الصين[2].

وتشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE إلى أن معدل مساهمة المشاريع الصغيرة في صادرات الدول المنظمة تبلغ حوالي 26 %من إجمالي الصادرات، حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 53 %في ايطاليا، وبين 40 % و46 %في الدانمرك وسويسرا، و30% في السويد[3].

وتساهم بنحو 25 %إلى 35 %من الصادرات العالمية للمواد المصنعة. كما شكلت مساهمتها في صادرات بعض الدول الآسيوية معدلات عالية جدا، حيث بلغت 69 %في الصين و65 %في تايوان، و40 %في كوريا الجنوبية. أما بالنسبة للمساهمة غير المباشرة لهذه المشاريع في التصدير تمثل في اليابان حوالي 20 %من إجمالي صادرات المؤسسات الصناعية الكبيرة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تصل نسبة أصحاب المشاريع الصغيرة المصدرة حوالي 96 %من إجمالي عدد المشاريع المصدرة، كما تجاوزت نسبة مساهمة هذه المشاريع من إجمالي الصادرات الأمريكية اكتر من 30%[4].أما فيما يتعلق بالدول العربية، بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات حوالي 8 %في المملكة السعودية، ونحو 4 %في جمهورية مصر سنة 2004[5].

وقام مركز التجارة العالمي التابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الدي تأسس عام 1964الدي يعمل على إيجاد بيئة ملائمة لاندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، وهو مؤسسة معرفية موثوقاً بها مهمتها المساعدة على صياغة المناقشات الحالية للسياسات وطرق التفكير بشأن التنمية، مع التركيز بصفة خاصة على ضمان بأن تكون السياسات الداخلية، والقرارات الدولية متداعمة من أجل تنمية مستدامة قام بدراسة المقدرة التصديرية للمشاريع الصغيرة بدراسة

1 – وفاء عبد الباسط، مؤسسات إدارة المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة، النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص19.

2 - محمد إبراهيم عبد الاوي، المؤسسات الصغيرة في إطارا النظري والتطبيقي، دار الحامد لمنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 18.

3 – نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2007 ص82.

4 – عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم: دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2000، ص19.

5 – منظمة العمل العربية، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، من 19 إلى 21 أكتوبر، ص27.

وتوصل الى النتائج التالية[1]:

1-في البلدان النامية:

في بعض البلدان الاسيوية متل تايلاند وباكستان بلغت حصة المشروعات الصغيرة في النسبة الكلية لصادرات 35 %و30% على التوالي وفي الهند بلغت سنة 1982 حصة المشروعات الصغيرة من اجمالي الصادرات 46% وفي سنة 1983 ارتفعت الى 83% منها 50% منتجات صناعية وفي كوريا الجنوبية فقد وصلت هده النسبة 39% سنة 1983 وفي سنغافورة وصلت الى 40% من اجمالي الصادرات الكلية[2].

و تعد قضية تنمية صادرات المشروعات الصغيرة قضية هامة و جوهرية دات ابعاد استراتيجي في تنمية و تقوية اقتصاديات البلدان النامية و رسم مستقبل اقتصادي لهده الدول التي تسعى الى تحقيق اقتصاد متقدم و متكامل و بشكل عام يمكن القول ان معظم هاته الدول صادرات مشروعاتها الصغيرة تبقى متواضعة باستثناء بعض الدول و حصة المشروعات الصغيرة من الصادرات ضعيفة نسبيا فأغلبية هده المشروعات الصغيرة تبيع منتجاته في السوق المحلي و لم تستطيع التوجه الى التصدير لان طاقتها الانتاجية لا تستطيع تحمل الانتاج للسوق الدولية كما ان الموارد المالية المتاحة ضعيفة لا تستطيع تحمل التكاليف المرتبطة بالتصدير و في بعض الاحيان تكون القدرة التنافسية لمنتجات هاته المشروعات ضعيفة سواء من ناحية الجودة او التكلفة بالإضافة الى نقص المعلومات عن الاسواق الدولية و نقص التشجيعات و الامتيازات الممنوحة المرتبطة بالتصدير.

2-في البلدان المتقدمة:

في البلدان المتقدمة تشير الاحصائيات الى ان المشروعات الصغيرة لها أكبر نسبة من المساهمة في التصدير ويفسر هدا على اساس ان هاته المشروعات لها قدرة عالية على التأقلم مع معطيات الاسواق العالمية وهدا بالعمل على انتاج منتجات دات جودة دون ان تحتاج الى اجراء تعديلات تنظيمية تكلف تكاليف باهض يكون لها اتر سلبي في ارتفاع سعر المنتوجات وبالإضافة الى ان هاته المشروعات تستفيد بقدر كبير من التكنولوجيا المتطورة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والدي يأدي الى تخفيض من تكاليف التصدير[3]. وفي كندا مثلا تتميز المشروعات الصغيرة بانها الأكثر اسهام في عملية تصدير البلد والجدول الموالي يوضح دلك:

1 -تقرير مركز التجارة العالمي، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، 1993، ص 9.

2- https:// www.oberlo.com/blog/small-business-statistics2018/07/09 .تاريخ الاطلاع

3 -pme, atouts et handicaps problèmes économique, n 2, paris, 2005, p12.

الجدول رقم (18): صادرات المشاريع الصغيرة الكندية للفترة (1993-2006)

حجم المشروع من حيت عدد العمال	نسبة المئوية من قيمة الصادرات
اقل من 50 عامل	%30.9
من 50 الى 55 عامل	%14.9
من 56 الى 100 عامل	%10.5
100 من عامل واكتر	%43.7

المصدر: **Statistiques canada profil des exportation canadienne de1993 a 2006 catalogue n 65-506 X octobre 2008 p9**.

وفي سنة 2000 في فرنسا بلغت نسبة صادرات المشاريع الصغيرة من النسبة الكلية للصادرات 49% وهي نسبة كبيرة جدا وهامة تعكس قدرة هدا النوع من المشاريع في المساهمة بقوة في رفع وتعظيم حجم صادرات الكلية للبلد[1].

وفيما يخص دول الاتحاد الاوربي فحسب احصائيات معتمدة وصلت نسبة المشاريع الصغيرة المصدرة 45% من النسبة الاجمالية للمشاريع المصدرة والجدول الموالي يوضح دلك:

1-https:// www.fiance.gouv.fr/notes-blues/nbb2018/09/ 17 تاريخ الاطلاع

الجدول رقم (19): صادرات المشاريع الصغيرة لدول الاتحاد الاوربي للفترة(1993-2006)

طبيعة النشاط	نسبة المئوية من قيمة الصادرات
المواد المصنعة	%45.5
البناء	%8.7
تجارة الجملة	%37.3
الفنادق والمطاعم	%16.2
الصيانة	%1.3
النقل والمواصلات	%11.1
التمويل والتامين	%23.7
الخدمات للغير	%8

Statistiques canada profil des exportation canadienne de1993 a 2006 catalogue n 65-506 X octobre 2008 p9. :المصدر

ومن معطيات الجدول السابق نلاحظ المساهمة الكبيرة لقطاع المشاريع الصغيرة في صادرات كل مجالات النشاط الاقتصادي وهدا مؤشر على الاهمية الكبيرة التي تحظى بها هاته المشاريع في بلدان الاتحاد الاوربي.

وفي الولايات المتحدة الامريكية تحتل المشاريع الصغيرة الصدارة من حيت نسبة المساهمة في الصادرات بنسبة 88%[1] وهي نسبة كبيرة جدا وعاكس الى مدى اهمية قطاع المشاريع الصغيرة في تعظيم حجم الصادرات.

و في فرنسا حسب احصائيات انجزت سنة 2005 اشارت ان من بين 100000 مشروع بفرنسا منها مشاريع صغيرة 45000 و كدلك اتبتت نفس الاحصائيات ان من بين 11500 مشروع مصدر في مجال الخدمات 95 % منها مشاريع صغيرة و في كندا نصف المشاريع الصغيرة تشارك غي عملية التصدير بطريقة مباشرة او غير مباشرة كما وصل عدد المشارع الصغيرة المصدرة في منطقة كبيك 6000مشروع سنة 2003 و كل هاته المشاريع

1 - https://www.fiance.gouv.fr/notes-blues/nbb2018/09/17 تاريخ الاطلاع .

استطاعت ان تتمركز و تحقق حصص سوقية لقدرتها على الانتاج بالمواصفات العالمية و استعمالها وسائل الاتصال العصرية في التعامل و عملية اقتحام الاسواق العالمية ففي فرنسا وصلت نسبة المشاريع الصغيرة التي تستعمل الأنترانت في تعاملاتها التجارية مع الاسواق الخارجية الى 48 % في سنة 2004[1] و على الرغم من النتائج الجيدة التي تحصلت هاته الدول في مجال ترقية المشاريع الصغيرة الا انها مازالت مستمرة في البحث عن الوسائل الكفيلة التي تدعم بها هاته المشروعات نحو التوجه اكتر نحو التصدير و هدا من اجل خلق فرص عمل جديدة و التحكم في الاسواق الخارجية و من هاته الأمثلة ما تقوم به الولايات المتحدة الامريكية حيت وضعت برنامج خاص لدلك يهدف الى تسهيل العلاقات مع الخارج و توفير المعلومات الكافية عن الاسواق الخارجية ووضع ميزانية خاص لتمويل المشاريع المرتبطة بالتصدير كما تم وضع برنامج بحت خاص بالتصدير.

III-5المبحث الخامس : دور المشاريع الصغيرة في الابداع و كأداة لجلب المدخرات

III .1.5-مفهوم الابداع :

الإبداع في اللغة من بدع الشيء، أي إبتدعه أو أنشأه وهو ما يعني الإتيان بفكرة أو بشيء جديد وغير مألوف بما في ذلك النظر إلى الأشياء بطريقة جديدة [2].والأصل اللغوي لكلمة الإبداع هو " بدع " بمعنى اخترع ومنه بدع الشيء أي إخترعه أو إبتكره وأوجده[3].

ويعرف الإبداع أو التجديد innovation على أنه عملية تبدأ من إنتاج الفكرة الأولية وتصميم النموذج الجديد للمنتوج أو الخدمة أو الطريقة أو التنظيم إلى غاية إدماجه في الدورة الاقتصادية بشكل يسمح بالاستفادة منه فعليا إما ببيعه أو استخدامه في العملية الإنتاجية[4].

كما يعرف أيضا بأنه تنمية وتطبيق أفكار جديدة في المنظمة، وكلمة تنمية هي كلمة شاملة وواسعة النطاق فهي تغطي كل شيء بداية من الفكرة الجديدة إلى غاية توريدها وجلبها إلى المنظمة عبر تطبيقها، كما يعرف كذلك على أنه عملية ذات مراحل مختلفة، تبدأ من خلق الفكرة إلى تنفيذها، ثم تبدأ هذه الفكرة في الانتشار إلى آماكن

1- Rapport OSEO sur les PME، les PME et l'exploitation ,2006 , p 109.

2 - فتحي عبد الرحمن جروان، الابداع مفهومه، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ،2002، ص20.

3 – حمد بن أبي بكر بن مختار الرازي، مختار الصحاح، ط4، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1986، ص 20.

4 –حمد لعماري، مداخلة بعنوان: " التجدد وفرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة «، الملتقى الدولي حول التنمية (2 البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر، 9 –10، مارس ،2004.

ومواضع أخرى[1].

وحسب كل منLAURENT Pascal باسكال وBOUARD Françoisبوغاد فإن التجديد أو الإبتكار innovationهو التطبيق الصناعي والتجاري للإختراع ويميز بين الإختراع و التجديد كما يلي[2]:

- ✓ الإختراع: وهو اختراع شيء جديد بالكامل، أي منتج أو طريقة processus جديدة لم تكن معروفة إلى غاية صدورها؛
- ✓ الإبتكار أو التجديد: وهو قدرة المؤسسة على إنتاج وبيع هذا الإختراع من أجل تلبية حاجة معينة؛

كما عرف كل من Martin & Bartal الإبداع أو التجديد بأنه[3] :" فكرة جديدة تطبق لإنشاء أو تحسين العملية، السلعة، الخدمة "، فالأفكار الخاصة بالتحسين تعد إبداعا حتى وإن كان ينظر لها من خارج المنظمة على أنها تقليد لأفكار أو خدمات موجودة في مكان آخر ويوضح هذا التعريف بأن إبداع المنتوج يكون إما بتقديم سلع أو خدمات جديدة أو تحسين السلع أو الخدمات الموجودة فعلا، كذلك إبداع العملية الإنتاجية، والذي يكون من خلال إيجاد أفضل الطرق للقيام بها سواء كان بتصميم جديد أو بتحسينها.

وإن لكلمة إبداع الكثير من التعريفات والتي وردت في الأبحاث والدراسات، ولقد ظهر اختلاف واضح حول استخدام كلمتي إبداع وابتكار، وأيهما أكثر صحة بارتباطها بالكلمة الإنجليزية (Creativity). ويلاحظ أن بعض تلك الأبحاث والدراسات قد استخدمت الكلمتين وكأنهما مترادفتين والبعض الآخر من الدراسات والأبحاث قد فرق بينهما وأن كل واحدة من تلك الكلمتين تعطي معنى مختلفاً عن الأخرى وبالرجوع إلى المعاجم اللغوية العربية ولتوضيح المعنى اللغوي لكل من كلمة إبداع وابتكار، فقد أورد ابن منظور تفسيراً لكلمة إبداع وهي بدع، وبدع الشيء، مبتدعه، وابتدعه أي أنشأه وبدأه واخترعه واستنبطه. والبدع الشيء الذي يكون أو لا يكون[4].

وينسب مصطلح الإبداع إلى النمساوي" Joseph Schumpeter "منذ1912الذي يعد المنظر الأول لإبداع، حيثي عرفه بأنه: النتيجة الناجمة من إنشاء طريقة أو أسلوب بجديد في الإنتاج، وكدا التغيير في جميع مكونات المنتج

1 –راوية حسن، السلوك في المنظمات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 3.

2- Pascal LAURENT، François BOUARD: Économie d'entreprise، manuel BTS، les Éditions d'organisation, Tom 1, 1997, p 231.

3 –سلوى مهدي عبد الجبار، صالح مهدي العامري: مداخلة بعنوان:" تأثير البحث والتطوير في الإبداع التقني «، الملتقى العلمي الدولي الأول حول: أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، جامعة الجزائر، فندق الأوراس، الجزائر، 31 ماي – 2 جوان، 2003.

4-Joel BROUSTAIL، Frederic FRERY، le management strategies de innovation، edition Dalloz، Paris, 1993, p 27.

وكيفية تصميمه" وعرفه Peter Drucker "بأنه: تغيير في ناتج الموارد، وتغيير في القيمة والرضا الناتج عن الموارد المستخدمة من قبل المستهلك.[1]"

والإبداع **Creativity**هو مزيج من القدرات والاستعدادات والخصائص الشخصية التي إذا وجدت بيئة مناسبة يمكن أن ترقى بالعمليات العقلية لتؤدي إلى نتائج أصيلة ومفيدة للفرد و/أو الشركة/المؤسسة و/أو المجتمع و/أو العالم. وهو عبارة عن خاصية ذهنية تمكن الفرد من التفكير بطرق غير تقليدية Unconventional، أو كما هو معروف ومتداول " التفكير خارج المربع أو خارج الصندوق" **Thinking outside the box or the square"**، وغالباً ما تؤدي هذه الخاصية إلى الابتكار Innovationأو استخدام أساليب مغايرة غير عادية أثناء التعامل مع مهمة/قضية معينة[2]. وقد ينتج عن استخدام هذه الخاصية الذهنية بفاعلية النواتج التالية[3]:

1. توليد شيء جديد غير مسبوق على الإطلاق (قد يكون هذا المنتج نادر الحدوث إلا في حالات الإبداع العالي Highly Creative).
2. توحيد أو ربط/دمج مجموعة أفكار متباعدة/غير متباعدة بطريقة جديدة غير مألوفة.
3. إيجاد أو إظهار استخدامات جديدة غير متعارف عليها للأفكار المتداولة أو لمنتج ما.
4. نقل الأفكار الموجودة أصلاً والمتداولة إلى مستفيدين آخرين أو أشخاص جدد.

والإبداع عملية معقدة من العمليات العقلية والذهنية تستدعي توليد الأفكار والمفاهيم الجديدة أو الأصيلة New or Original Ideas and Concepts. وقد يعني الإبداع في أبسط صوره تحويل الأفكار الجديدة والأفكار الخيالية إلى واقع، وهو يضم عمليتين أساسيتين هما: التفكير Thinking والإنتاج Producing. ويؤكد العلماء على أن مصطلحي المعرفة Knowledge والإبداع Creativity مرتبطان

1- Yan de Kerorguen, Anis Bouayad – La face cachée du management- DUNOD Paris 2004 p 197.

2-عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية تحديات القرن الحدي والعشرون، ط1، مجموعة النيل العربية، جامعة المنصورة، 1999، ص27.

3-Valenduc Gérard et warrant Françoise، "Innovation technologies au service du development durable»، Namur; fondation travail، févier 2001, p6.

ببعضـــهما، فالإبداع أو العملية الإبداعية تحتاج إلى قدر كافٍ ومعقول من المعرفة في الموضـــوع أو الفكرة التي يقع عليه التفكير. فالرسـام لابد أن يعيش خلال الخبرات والتجارب التي تحرك مشـاعره وأحاسـيسـه قبل أن يتمكن من تحويل تلك المشـاعر والأحاسـيس إلى لوحات رائعة، وكذلك الكاتب والمؤلف والعالم وغيرهم ممن يمارسـون عملية الإبداع بتلقائية وعفوية. وبدون المعرفة لن يكون هناك ما يمكن إبداعه أو الإبداع فيه[1].

ويعتبر الإقتصادي جوزيف شـومبيتر Schumpeter أول مـن قـدم تعريفـا دقيقـا للإبداع innovation حيث عرفه بأنه: " النتيجة الناجمة عن إنشـاء طريقة أو أسـلوب جديد في الإنتاج، وكذا التغيير في جميع مكونات المنتوج أو كيفية تصميمه"، ولقد حدد خمسة أشكال للإبداع وهي[2]:

- ✓ إنتاج منتوج جديد؛
- ✓ إدماج طريقة جديدة في الإنتاج أو التسويق؛
- ✓ إستعمال مصدر جديد للمواد الأولية؛
- ✓ فتح وغزو سوق جديدة؛
- ✓ تحقيق تنظيم جديد للصناعة.

من خلال تحليل شومبيتر للإبداع يمكن تمييز نوعين أساسين للإبداع هما :النوع الأول هو الإبداع التكنولوجي technologique innovationويخص الإنتاج أو التحسين في المنتوجات أو طرق الفن الإنتاجي .والنوع الثاني هو الإبداع التنظيمي organisationnelle innovation ويخص إدماج وتغيير إجراءات وطرق جديدة في التسيير ويعتبر هذا النوع من الإبداع غير مادي ويهدف إلى تحويل وإعادة تنظيم طرق وأساليب التسيير والمعارف المكتسبة من أجل جعل سلوك المنظمة والأفراد أكثر إيجابية وفعالية من أجل الرفع من أداء المنظمة[3].

كما يمكن تعريف الإبداع أيضا بأنه [4]:"التطبيق الناجح لتصور، إكتشاف ، اختراع مع اعتباره نتيجة مفسرة بإرادة التغيير وليس للمصادفة."

وتتكون عملية الابداع من العناصر الآتية[5]:

1- نجم عبود نجم، إدارة الابتكار المفاهيم والتجارب الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان- الأردن،2003، ص 167.
2- Jean LACHMANN: le financement des stratégies de l'innovation , economica, paris, 1993,p22.
3- Oukil Mohamed Saïd: recherche et développement، aspects théoriques et pratiques CERIST, Alger, 2002, p 05.
4- Olivier BADOT et al: dictionnaire du marketing، economica, paris, 1999, p131.
5https://www.economie.gouv.qc.ca/fileadmin/contenu/formations/mpa/materiel_pedagogique/

- **المرونة** :وهي أن تتصف المعلومات بسهولة استدعائها وتنظيمها، وإعادة بنائها، والقدرة على رؤية المسائل من عدة جوانب.
- **الطلاقة** :تُعبّر الطلاقة عن غزارة الإنتاج، وتوليد وحدات من المعلومات، ومن الأمثلة على ذلك تقديم معلومات تربط جزءاً بكل، أو كلمات تطابق أو تضادّ معنى ما.
- **الأصالة** :إنّ الأفكار التي تقوم الشخصية المبدعة باستنباطها تتميز بالتفرد، بالإضافة إلى اتّصاف المبدعين بالانفتاح انفعالياً، وعقلياً.

ويشير الابتكار إلى التوصل إلى فكرة جديدة بالكامل ترتبط بالتكنولوجيا وتؤثر على المؤسسات المجتمعية في حين أن التجديد يعني إعادة تشكيل الأفكار الجديدة لتأتى بشيء ما جديد، فالإختراع يعطي أهمية أكثر للموارد غير الملموسة (الوقت العبقرية، التقدم الكلي في العلم)، أما التجديد فيرتبط بتحسين وتطوير أساليب وعمليات الإنتاج والمنتوجات الجديدة وطرق التنظيم عن طريق الإستعمال الأفضل للموارد البشرية والمادية وتخصيصها من أجل حل المشكلات التقنية والتنظيمية[1].

والابتكار هو المقدرة على تطوير فكرة أو عمل أو تصميم أو أسلوب أو أي شيء آخر وبطريقة أفضل وأيسر وأكثر استخداما وجدوى، وهناك لبس كبير بين الابتكار والاختراع عند عموم الناس؛ فالإبتكار هو ما أشرنا له سابقاً أما الإختراع فهو إيجاد الفكرة أو التصميم أو الأسلوب من العدم بحيث أنه لم يكن له مثيل من قبل وليس شرطاً أن يكون الإختراع قابلاً للتنفيذ فإذا ما عدل عليها وأضيف لها تحسينات تسمى هذه الإضافات بالإبتكار[2].

III .2.5-مفهوم الإبداع التكنولوجي :

"الإبداعات التكنولوجية تهم بتقديم المنتجات الجديدة والأساليب الفنية للإنتاج بالإضافة إلى التحسينات) التغيرات)التكنولوجية المهمة في المنتجات والأساليب الفنية؛ ويكتمل الإبداع التكنولوجي عندما يتم إدخاله إلى السوق(إبداع منتج)أو استعماله في أساليب الإنتاج(إبداع الأساليب) ؛إذا الإبداعات التكنولوجية تؤدي إلى تداخل كل أشكال النشاطات العلمية، التكنولوجية، التنظيمية، المالية والتجارية[3]".

---

defi_innovation/processus_innovation.pdf

1 - سعيد يس عامر، الإدارة وتحديات التغيير، ط1، مصر،2001، ص 598.

2-https://www.hbrfrance.fr/chroniques-experts/2014/11/4190-linnovation-ce-nest-pas-linvention2017/09/25 / تاريخ الاطلاع

3- OCDE، Manuel d'Oslo-principes directeurs proposés pour le recueil et l'interprétation dés donnés sur l'innovation technologique, 1 édition، Paris، France, 1994 ,P 36.

ويعرف على انه يشير إلى سلسلة من الخطوات الفنية والصناعية التي تسهم في تقديم منتجات جديدة إلى السوق[1].

ويعرف محمد السعيد أوكيل الإبداع التكنولوجي بصورة دقيقة "هو تلك العملية التي تتعلق بالمستجدات الايجابية التي تخص المنتجات بمختلف أنواعها وكذلك أساليب الإنتاج[2]".

و يعرف محمد قريشي الإبداع التكنولوجي على أنه "كل جديد أو كل تحسين صغير أو كبير في المنتجات وأساليب الإنتاج الذي يحصل بمجهود فردي أو جماعي والذي يثبت نجاحه من الناحية الفنية أو التكنولوجية وكذلك فعاليته من الناحية الاقتصادية –تحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف–[3] ".

والإبداع التكنولوجي هو "الإطلاق الفعلي لأسلوب جديد أو مادة جديدة، من أجل تلبية رغبات الزبائن وتحقيق أهداف تجارية[4]."

ويعرفه بلوم ايكر على انه" مجموعة من الخطوات العلمية والتقنية و المنظمية والمالية والتجارية بما فيها الاستثمارات في المعرفة الجديدة والتي تكون معدة لتقود إلى تنفيذ العمليات والمنتجات الجديدة والمحسنة من الناحية التقنية[5]"

و الإبداع التكنولوجي يمثل الجانب الملموس و المتجسد في تغيير وتطوير الخصائص المادية والأدائية لسلع و الخدمات التي تنتجها المنظمة، كذلك تطوير وتحسين العمليات الإنتاجية، إن هذا النوع من الإبداع لمنظمات ذو أهمية كبيرة ة عالية لمنظمات الأعمال التي تعمل في بيئة ذات كثافة تكنولوجي وشدة في مناخ المنافسة،لذلك يعتبر الإنفاق على البحث و التطوير مترادفا مع ترابط عالي لعمليات التصنيع والإنتاج امر ضروري لهذا النوع من الإبداع[6].

ويعرف الإبداع التكنولوجي بأنه [7]" عملية تتطلب التعاون والتنسيق بين عدد من الأنشطة المتداخلة في المنظمة من أجل إستخدام وتبني الأفكار الجديدة والتطورات التكنولوجية، باعتماد أساليب علمية نظامية لغرض تقديم خدمة

1 - أكرم أحمد الطويل، رغيد ابراهيم اسماعيل، العلاقة بين انواع الابداع التقني وابعاد الميزة التنافسية، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية تحت عنوان":إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة"، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن،–27 29أفريل 2009، ص7.

2 - محمد السعيد أوكيل ، إقصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994،ص33.

3 - محمد قريشي، الإبداع التكنولوجي كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية، مجلة البحوث والدراسات، عدد6، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008، ص136.

4 - Mélissa Schilling، François Thérin, Gestion de l'innovation technologique, Maxima, Paris, France, 2006, P 11.

5 - عمر وصفي عقلي، محمد ناصر الدين ناصر، "دور الخصائص التنظيمية في دعم الابتكار الإنتاجي للمشروعات الاستثمارية، دراسة ميدانية في الجمهورية العربية السورية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 106.

6 - منصور طاهر محسن والخفاجي، نعمة عباس، نظرية المنظمة الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن ،2010، ص204.

7 –سلوى عبد الجبار، صالح العامري: مداخلة بعنوان:" تأثير البحث والتطور في الإبداع التقني «، الملتقى

أو سلعة جديدة بالنسبة للمنظمة، أو تحسينها لغرض تحقيق أهداف المنظمة في البقاء والنمو وجعلها أكثر قدرة على المنافسة."

كما يعرف الإبداع التكنولوجي بأنه[1] " كل جديد على الإطلاق أو كل تحسين صغير أو كبير في المنتوجات وأساليب الصنع الذي يحصل بمجهود فردي أو جماعي، والذي يثبت نجاحه من الناحية الفنية والتكنولوجية، وكذا فعاليته من الناحية الإقتصادية."

ويعرف الإبداع التكنولوجي أيضا بأنه[2] " تلك العملية التي تتعلق بالمستجدات الإيجابية، والتي تخص المنتوجات بمختلف أنواعها وكذلك أساليب الإنتاج." و يمكن تقسيم الإبداع التكنولوجي وفقا لعاملين أساسيين هما : طبيعة الإبداع التكنولوجي حيث نجد الإبداع التكنولوجي للمنتوج والإبداع التكنولوجي لأسلوب الإنتاج، والعامل الثاني هو درجة الإبداع التكنولوجي حيث نجد الإبداع التكنولوجي الجزئي أو الطفيف والإبداع التكنولوجي النافذ أو الجذري[3].

وتظهر أهمية الإبداع التكنولوجي فيما يلي[4]:

- ✓ تحسين إنتاجية المؤسسة وذلك بتحقيق الكفاءة والفاعلية في الأداء وإنجاز الأهداف من خلال الاقتصاد في الموارد والطاقة؛ مما يساهم في زيادة المبيعات والأرباح؛
- ✓ تحسين خدمة المستهلكين وذلك من خلال المرونة والتكييف لحاجات المستهلكين؛
- ✓ زيادة قدرة المنظمة على المنافسة عن طريق سرعة تقديمها للمنتجات الجديدة وتغير العملية الإنتاجية؛

III.3.5- دور المشاريع الصغيرة في الابداع التكنولوجي :

يعد الإبداع مسألة حاسمة في القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة في الظروف الإقليمية والدولية الجديدة حيث تكون القدرة التنافسية لأي مشروع مرهونة بقدرته المستمرة على تحسين وتعديل منتجاته وأساليبه ونمط عمله من ناحية، وعلى التكيّف مع ظروف السوق المتغيرة بصفة مستمرة من ناحية أخرى. وهذا يتطلب قدراً كبيراً من روح المبادرة، كما يتطلب إبداعاً ومرونة. وتعتبر المشاريع الصغيرة مركزا لتطوير المهارات الفنية والإنتاجية والتسويقية كما

العلمي الدولي الأول حول: أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، جامعة الجزائر، فندق الأوراس، الجزائر، 31 ماي – 2 جوان، 2003.

1 –محمد سعيد أوكيل، وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية، د م ج، الجزائر، 1992، ص2.

2–محمد سعيد أوكيل ، إقصاد و تسير الإبداع التكنولوجي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1994 ، ص33.

3- Joël BROUSTAIL، Fréderic FRERY: le management stratégique de l'innovation، édition Dalloz، paris, 1993, p71.

4 – فردوس محمود عباس، أثر اعتماد الإبداع التقني في تحسين جودة المنتوج لتحقيق الميزة التنافسية) دراسة حالة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية) ، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية –العراق،المجلد 01، العدد 2010،04،ص254.

تعتبر أيضا مركزا للإبداع والابتكار، حيث تشير إحدى الدراسات أن المشاريع الصغيرة تتفوق على المشاريع الكبيرة في هذا المجال، حيث حسب نتائج دراسة" بلغت نسبة براءات الاختراع في المشاريع الصغيرة ضعف براءات الاختراع في الشركات الكبرى "[1]. وفي الولايات المتحدة الأمريكية ولفترة امتدت لخمسة وعشرين عاما كان عدد براءات الاختراع يعود أكثر من ثلثها إلى الأفراد، وأكثر من الربع الى المشروعات الصغيرة[2].كما تشير دراسة أجريت في للولايات المتحدة الامريكية سنة 1995أن متوسط عدد الابتكارات لكل موظف وصل إلى حدود 2.4 ابتكار ا لكل موظف في المشاريع الصغيرة[3].

ومن نتائج دراسات قام بها اودريتش سنة 1990 ان مجموع الابتكارات بلغ 1985، ساهمت المشاريع الصغيرة بـ 1373 ابتكار ا، مقابل 612 ابتكار للمشاريع الكبيرة، بمعني أن ما نسبته 69.17 % من الابتكارات تمت في المشاريع الصغيرة، مقابل 30.83% في المشاريع الكبيرة[4]

والمشروعات الصغيرة تعتمد على الابداع التكنولوجي الدي يمدها بالسبل والأدوات التي تساعدها على التعامل مع التغيير، وأن تتبين الفرص وتستغلها، وتخلق الأسواق الجديدة وتطورها، وأن تتكيف مع التكنولوجيات الجديدة وتطبيقاتها. فلم تعد المنافسة ممكنة على أساس خفض التكلفة وحسب، فالسوق تتطلب الجودة، وكذلك السرعة والمرونة في تلبية الطلب. ومفتاح النجاح في هذا المناخ هو الابداع. وترتبط القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة بالارتقاء من خلال البحث والتطوير والابتكار، والتطور التكنولوجي، والتحسين المستمر في المنتجات، ووجود قاعدة موارد بشرية تتمتع بتعدد المهارات كما تتمتع بالإمكانيات الفنية والتكنولوجية الضرورية[5].

و تعتبر المشاريع الصغيرة من المجالات الخصبة التي تقوم بدعم و تعزيز و تشجيع الافكار الجديدة و المواهب خاصة في المجال التكنولوجي و تعتبر كدلك فرصة للأبداع و الابتكار لإصحاب المبادرات المتميزة و الابتكارات و الابداعات التكنولوجي من رواد الاعمال دوي الكفاءة و الطموح و دلك من خلال توظيف مهارتهم و قدراتهم الفنية وخبراتهم العلمية و تتميز المشاريع الصغيرة بقدرتها الفائقة على تطوير و تحديت عمليات الانتاج بشكل

1 – نبيل مرسي، الميزة التنافسي في ة مجال الاعمال، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية،1988، ص33.

2https:/ www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1809203916311159 تاريخ الاطلاع2017/08/25

3 - سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة، دار وائل للنشر التوزيع، عمان، الاردن،2005، ص61.

4 - رضا فويعة، دور المؤسسة الصغرى في دعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 8 ،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،القاهرة،1997،ص46.

5- Robert Gagné، Pierre-Olivier Lachance، la performance québécoise en innovation، rapport du le Centre sur la productivité et la prospérité de HEC Montréal، Québec، Canada, 2011, P12.

اسرع و تكلفة اقل من المشاريع الكبيرة .و نجد ان المشاريع الصغيرة تمتل80 %من الابداعات و الابتكارات الجديدة في السوق الامريكي كما انها لها قدرة عالية على التحمل و المنافسة في محيط متغير[1].

ويرتكز نجاح المشروعات الصغيرة على قدرة مالكه والعاملين فيه على جعل حالة الإبداع حالة مستمرة ودائمة. وإن استعرض أهم الابتكارات والمخترعات التي غيرت حياة الناس يشير إلى أنها كانت من إنتاج المشروعات الصغيرة. ويساهم الإبداع في تطوير سلسلة القيمة التي تضيفها مختلف الأنشطة في المشروع الصغير على المنتج والمشروع الصغير يحتاج الإبداع لكي يستمر فالمستهلكون يطلبون دائمًا كل ما هو جديد ومختلف.

وتتمثل الآثار الاقتصادية لدعم المشروعات الصغيرة للإبداع التكنولوجي في تحسين المنتوجات وزيادة الإنتاجية وتحقيق وفرات في الإنتاج وتدني تكلفة إنتاج الوحدة وبتالي إلى تخفيض في التكاليف النهائية للمنتوجات وتحسين في نوعية المنتوجات وزيادة في مبيعات المؤسسة، بالإضافة إلى الحصول على موقع تنافسي قوي يدعم مكانة المشروع في السوق.

III.4.5- دور المشاريع الصغيرة كأداة لجلب المدخرات :

يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. وتقوم المشاريع الصغيرة باستقطاب فوائد الأموال والمدخرات الصغيرة كون تكاليف إنشاء هذه المشاريع لا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة من جهة وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى[2].والمشاريع الصغيرة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي، حيث من المعروف ان طلب المشاريع الصغيرة على راس المال هو طلب محدود، ومن ثم فان المدخرات القليلة لدى افراد الاسرة قد تكون كافية لإقامة مشروع من المشاريع الصغيرة ، بدلا من ترك هذه الاموال عاطلة وعرضة للإنفاق الترفي او حتى ايداعها في البنوك، وهكذا فان انخفاض حجم راس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه المشاريع يجعلها اكثر جاذبية لصغار المدخرين، الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الاشراف المباشر على استثماراتهم. وتشكل المشاريع الصغيرة مركزا هاما لتعبئة المدخرات المحلية،

1 - Cécile Patris, Gérard Valenduc, Françoise Warrant, L'innovation technologique au service du développement durable, Rapport de la recherche, Centre de recherche Travail & Technologies, Fondation Travail-Université asbl, Namur, Belgique, 2001, P9.

2- نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص 37.

ذلك أن هذا النوع من المشاريع يعتمد بصورة خاصة على الأموال الخاصة " الفرد، الأسرة، والأصدقاء... " ومن ثم فهي أداة فعالة لتنمية المدخرات الصغيرة وتحويلها إلى مجالات استثمارية تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعتبر المشاريع الصغيرة وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني، كذلك تمتص فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها أي أن هذه المشاريع تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني بما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية، ويخفض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أم الخارج.

خاتمة الفصل

إن الاتجاه الجديد في تنمية الاقتصاديات الحديثة هو الاعتماد على المشاريع الصغيرة والتركيز على دورها في تحقيق التنمية، وهدا بالنظر إلى ما تملكه من فعالية وسرعة التأقلم مع متغيرات المحيط الاقتصادي عكس النظرة السابقة التي تعتبر الصناعات والمشاريع العملاقة والضخمة بوابة لإحداث تنمية اقتصادية شاملة.

ولقد أصبح أمرا حتميا اليوم في العالم المتقدم والأقل تقدما الاهتمام والتركيز الكبيرين على سياسة الاستثمار في المشاريع الصغيرة استنادا لدورها الهام في تنمية الاقتصاد بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة، على غرار ما تتمتع به من مزايا وخصائص اقتصادية واجتماعية تمكنها من المساهمة الكبيرة في التقليل من البطالة، وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد ومحاربة الفقر شريطة توفر المناخ الملائم. ومن خلال هذا الفصل حاولنا حوصلة وذكر أهم مساهمات قطاع المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفعلا تبين دورها الفعال في التشغيل ومحاربة الفقر وتنمية الصادرات وزيادة الفائض وتحقيق التنمية الاقليمية وزيادة الناتج المحلي الاجمالي وهده النقاط هي مؤشرات تعكس اهمية وقدرة هدا القطاع عل ان يكون اداة حقيقية وفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر.

IIII الفصل الرابع :

واقع المشاريع الصغيرة في الجزائر

IIII.1- المبحث الأول : تعريف المشاريع الصغيرة في الجزائر

IIII.2-المبحث الثاني: الهيئات الداعمة للمشاريع الصغيرة في الجزائر

IIII.3 - المبحث الثالث : دوافع الاهتمام بقطاع المشاريع الصغيرة الى الجزائر

IIII. 4-المبحث الرابع: اليات ترقية الاستثمار في المشاريع الصغيرة في الجزائر

IIII. 5-المبحث الخامس : تقييم محيط المشاريع الصغيرة في الجزائر

IIII .6 -المبحث السادس : دور و اثار برامج التنمية في تأهيل محيط المشاريع الصغيرة

تمهيد

يعتبر قطاع المشاريع الصغيرة أحد الاقطاب المهمة في عملية تحقيق التنمية ومصدر لخلق الثروة و خلق فرص العمل الجديدة و توسيع القدرات الإنتاجية و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و تحريك عجلة الاقتصاد وتلعب المشروعات الصغيرة دورا فعال في جميع إقتصاديات العالم، حيث تتميز بسمات وخصائص تجعلها قادرة على إسهام بشكل إيجابي في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني لي أي بلد مهما كانت درجة نموه وتقدمه وهدا ما دفع الكثير من الدول الى اعطاء اهمية كبيرة لهدا القطاع المهم و الاستراتيجي حيت خصصت له قوانين خاصة و هيئات لحمايته و تشجيعه و فيما يخص الجزائر فهي كدلك ادركت مدى اهمية هدا القطاع و الدور الدي يمكن ان يلعبه في تحقيق اقتصاد قوي يتمتع باستقلالية و قوة ومرونة في آن واحد و من هذا المنطلق ندرج فصلنا هذا الذي يهدف إلى تحليل واقع المشاريع الصغيرة في الجزائر .

1.IIII- المبحث الأول : تعريف المشاريع الصغيرة في الجزائر

1.1.IIII -تعريف المشاريع الصغيرة في الجزائر :

تشكل المشاريع الصغيرة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان تجسيد التنمية المحلية، و قد أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ التنموي لهذه المشاريع و الدفع بها في اتجاه تشجيع قيامها و العمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها و الارتقاء بها ،الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيد الدولي عامة و على الصعيد المحلي خاصة و أثار تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة جدلا كبيرا في الفكر الاقتصادي وبين المهتمين بأمر هذه المشاريع ، وذلك لأنه من الصعوبة وجود تعريف محدود و دقيق للمشاريع الصغيرة يكون مقبولا لمختلف الاتجاهات الاقتصادية و في كل الدول. وتختلف المعايير التي يتم الاعتماد عليها لتعريف وتصنيف المشاريع الصغيرة من دولة لأخرى، حسب إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية، فالمشاريع التي تعتبر كبيرة الحجم في دولة نامية، يمكن اعتبارها صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة متقدمة[1].

وفي الجزائر نتيجة لعدم وجود تعريف قانوني محدد ودقيق، فإن وزارة الصناعة والطاقة في الماضي كانت تعتبر أن كل المشاريع الخاصة والعمومية هي مشاريع صغيرة ومتوسطة باستثناء المشاريع الوطنية الكبيرة. ومنذ ذلك التاريخ لم تكن هناك محاولات تذكر لتعريف المشاريع الصغيرة رغم إنشاء وزارة خاصة بهذه المؤسسات وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993، ومن أجل الانسجام مع المعطيات الجديدة وخاصة بعد انضمام الجزائر إلى المشروع المتوسطي

1 – سعاد نائف برنوطي، مرجع سبق دكره،2005، ص62.

وكذلك توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 ومحاولات الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وجدت الجزائر نفسها مجبرة على إيجاد تعريف ومعايير محددة لهذا النوع من المشاريع. وبعدما صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول هذه المشاريع سنة 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الإتحاد الأوربي سنة 1996 ويرتكز هذه التعريف على ثلاث معايير وهي عدد العمال، رقم الأعمال السنوي والحصيلة السنوية المحققة. أصدرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18[1] مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فحسب المادة السادسة فعرف المشروع الصغير بأنه كل مشروع يشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار مليون أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار. بينما تعرضت المادة السابعة إلى تعريف المشروع المصغر بأنه مشروع يشغل من عامل (1) إلى تسعة (09) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ملايين دينار.

والجدول الموالي يوضح الحدود الفاصلة للمشاريع الصغيرة جدا والمشاريع الصغيرة في الجزائر.

الجدول رقم(20): حدود تعريف المشاريع الصغيرة الجزائرية حسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2001

المشروع /المعيار	عدد العمال	رقم الأعمال (دينار جزائري)	مجموع الميزانية (دينار جزائري)
صغيرة	10- 49	10 مليون-200 مليون	10مليون-100 مليون
صغيرة جدا	1- 9	أقل من 10 مليون	أقل من 10 مليون

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المواد: 06 ،07 من القانون رقم01-18، المؤرخ في 2017/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وعدل هدا القانون سنة 2017 بالقانون رقم 17-02 المؤرخ في 01/10/ 2017المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتضمنا القانون ما يلي:

- المشروع الصغيرة جدا: هو كل مشروع يشغل أقل من عامل واحد إلى تسعة عمال، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من أربعون 40 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشر ين 20 مليون دينار جزائري[2].

1 -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية /العدد 77، بتاريخ السبت 30 رمضان عام 1422 هـ الموافق 15 ديسمبر 2001 م ، الباب الأول، ص 5-6 ، على الموقع :https://www.joradp.dz .

2 - المادة 10 من القانون رقم17 -02، المؤرخ في 2017/01/10، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد رقم 02 من سنة 2017، ص6. على الموقع:https:// www.joradp.dz

❖ المشروع الصغيرة: هو كل مشروع يشغل ما بين 10 إلى 49 عامل، ولا يتجاوز رقم أعماله السنوي 400 مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلته السنوية 200 مليون دينار جزائري[1].

ويمكن تلخيص هذا التعريف في الجدول التالي:

جدول رقم (21): تعريف المشاريع الصغيرة في الجزائر حسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2017

المشروع /المعيار	عدد العمال	رقم الاعمال	مجموع الحصيلة السنوية
مشروع صغيرة جدا	من 01 الى 09	اقل من 40 مليون	اقل من 20 مليون
مشروع صغيرة	من 10 الى 49	اقل من 400 مليون	اقل من 200 مليون

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المواد: 08، 09، 10 من القانون رقم17-02، المؤرخ في 2017/01/10، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادرة بتاريخ 2017/01/11

2.1.IIII -مراحل تطور المشاريع الصغيرة في الجزائر :

مر تطور المشاريع الصغيرة في الجزائر بأربعة مراحل أساسية هي:

أولا –مرحلة تهميش القطاع 1962-1982:لقد كانت حوالي 98 % من منظومة المشاريع الصغيرة مملوكة من طرف المستوطنين الفرنسيين قبل الاستقلال وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي و على المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة و القيمة المضافة و بعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المشاريع متوقفة عن الحركة الاقتصادية الأمر الذي جعل الدولة تصدر الأمر رقم 20/62 الصادر في تاريخ 21 سبتمبر 1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة والمرسوم رقم 02/62 الصادر في تاريخ 22 أكتوبر 1962 المتعلق بلجان التسيير في المشاريع الزراعية الشاغرة و المرسوم رقم 38/62 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1962 المتعلق بلجان التسيير في المشاريع الصناعية الشاغرة.

وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي و إعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص و اعتماد سياسات الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مشاريع كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المشاريع الصغيرة التابعة للقطاع العام ومحدودية المشاريع المملوكة للقطاع الخاص، وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة من خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر.حيث بقي

1 – المادة 9 من القانون رقم17 –02، المؤرخ في 2017/01/10، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد رقم 02 من سنة 2017، ص6. على الموقع:https:// www.joradp.dz

القطاع الخاص طيلة هذه الفترة مراقبا بصرامة خاصة بجباية تحد من أي تمويل ذاتي وقوانين عمل قاسية تحرم المؤسسات الخاصة من التجارة الخارجية.

وسياسة التخطيط المنتهجة منذ العام 1967 ركزت على المشاريع الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، بينما كان ينظر إلى المشاريع الصغيرة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة وتكثيف النسيج الصناعي الموجود لذلك عرفت هذه المشاريع بالصناعات التابعة(les industries entraîner) ، وأما فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة التابعة للقطاع الخاص، فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار ل عام1966، وموجهة حسب الأهداف العامة لسياسة التنمية[1].

ثانيا- مرحلة وضع إطار تشريعي و تنظيمي للاستثمار الوطني الخاص 1982-1988 : تتجسد هذه المرحلة في صدور القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، والذي يهدف إلي تحديد الأدوار المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية للقطاع الخاص الوطني وكذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها ومجالها وشروطها.حيث أنه في المادة 11 من هذا القانون تهدف إلى: المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية وفي إنشاء مناصب للعمل وتعبئة الادخار و تحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكي من خلال المساهمة في أنشطة المرحلة الأخيرة من التحويل الصناعي و المقاولة من الباطن والمشاركة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية المتوازنة.غير أن القيود التي ظلت تحكم سير ونمو القطاع الخاص كتحديد سقف الاستثمار الخاص وتحديد مجال تدخله ظلت مانعا قويا يحول دون تحقيق مستويات نمو عالية أو على الأقل متوسطة.وفي عام 1983 تم إنشاء ديوان للتوجيه (OSCIP) لمتابعة الاستثمار الخاص وكان تحت وصاية التخطيط والتهيئة العمرانية في نفس الوقت وكان من مهامه الأساسية: توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات مناطق يمكنها الاستجابة لاحتياجات التنمية وتأمين تكاملها مع القطاع العمومي وتأمين تكامل أحسن للاستثمار الخاص في سيرورة التخطيط[2].

ثالثا-مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1988-2000: شهدت الجزائر بدءا من سنة 1988 تحولا جذريا نتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 1986 في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات ومع تفاقم الأزمة تبنت الجزائر خيار اقتصاد السوق كبديل عن النهج الاشتراكي المتبع وقد أصدرت جملة من القوانين أهمها[3]:

-قانون النقد و القرض (القانون رقم 90-10 المؤرخ في تاريخ 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض:

---

1 -بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، يومي 17 و18 أبريل 2008، ص 18.

2 – بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سابق، ص19.

3 – بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سابق، ص21.

حيت جاء هذا القانون لإرساء مبدأ توحيد العملة بين المؤسسات الخاصة والعامة، بالنسبة لإمكانيات الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة بينما أصبحت الأوراق المالية بين القطاعين تخضع لنفس معايير الأهلية، وقد تمخض هذا القانون عن جملة من التغيرات التي ما فتئت تحصل على المستوى الدولي والوطني.

-القانون رقم 19-90 المؤرخ في تاريخ 19 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية : الذي يضمن حرية التجارة الخارجية ويخضع القطاعين (العام و الخاص) لنفس معايير و شروط التصدير و الاستيراد هذا ولقد دعم مشروع الإصلاح الاقتصادي بقانون آخر خاص بالاستثمارات صودق عليه طبقا للمرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ بتاريخ 13 أكتوبر 1993 هو قانون الاستثمارات الجديد.

-قانون الاستثمار 1993 المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ بتاريخ 5 أكتوبر 1993 : يعتبر هذا القانون البنية الأساسية في مجال الاستثمار الوطني الخاص و الأجنبي في الجزائر بفتحه آفاقا واسعة ومنحه امتيازات مالية و جبائي وتقديمه التسهيلات و الحوافز و الضمانات الضرورية في كل القطاعات خاصة تلك التي تعمل ضمنها المشاريع الصغيرة مع إمكانية الحصول على التمويلات اللازمة من طرف البنوك، وعلى إثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار حيث تم تجميع كل المصالح في شباك واحد سمي بوكالة ترقية الاستثمارات.

—المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانون المنافسة (المادة 37 من الدستور 1996) : تكريسا لمبدأ حرية الصناعة والتجارة الذي نصت عليه المادة 37 من الدستور الجزائري 1996 والذي فسح المجال أمام الخواص لممارسة النشاط الاقتصادي حيث نتج عنه التسابق و التزاحم من أجل الانتصار على المتنافسين ،أدى ذلك إلى احتكار السوق و امتصاص مجمل الطلب على السلع و الخدمات.

لكن رغم كل هذه التحفيزات فقد كانت حصيلة الاستثمار في معظمها نواياها لم يتم تجسيدها فعليا نظرا للمشاكل التي يتلقاها المستثمر من صعوبات مالية، عقارية، إدارية، بيروقراطية ... فقد قدرت التعهدات بالاستثمار المتراكمة منذ سنة 1993 إلى 2000 ب 42 مليار دولار لأكثر من 43.000 مشروع، هذا فقد عرف القطاع الخاص بعض التوسع في معظم المجالات خارج المحروقات في هذه الفترة.

رابعا-مرحلة تشجيع الاستثمار الخاص وتطويره بعد2001 [1]:

انطلاقا من سنة 2001 زاد عدد المشاريع الصغيرة ، فالإحصائيات الموجودة بين يدينا تشير إلى أن نصف عدد المشاريع الصغيرة الموجودة في الجزائر أنشأت خلال الفترة 2001-2007، أي بعد صدور القانون التوجيهي

1-Samia GHARBI، LES PME/PMI EN ALGERIE: ETAT DES LIEUX، Laboratoire de Recherché sur l'Industrie et l'Innovation, Université du Littoral Côte D'opale, France, Mars 2011, P 08.

لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 12 ديسمبر 2001، ففي نهاية سنة 2010 عرف عدد المشاريع الصغيرة الخاصة تطورا ملحوظا، حيث تم إحصاء أكثر من 606 737 مشروع ، و التي تمثل حوالي ثلاثة أضعاف العدد المسجل في سنة 2003 ، و خلاف ذلك فقد شهد قطاع المشاريع الصغيرة العمومية انخفاض مسجل بـ 288 مؤسسة خلال 07 سنوات، أما المشاريع الحرفية فقد ارتفع عددها إلى 162 850 في نهاية 2009.و من اهم القوانين التي وضعت بغية ترقية القطاع ندكر:

–القانون الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 : وهو الأمر الذي جاء ليعدل ويتمم قانون 93-12وهو القانون المتعلق بتطوير الاستثمار مناخه وآلية عمله، وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية و إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد الخصخصة الكلية والجزئية والاستثمارات المدرجة في منح الامتيازات أو الرخصة في هذا القانون، و شمل القانون على ما يلي : المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب و إلغاء التمييز ما بين القطاع العام و الخاص، و إنشاء شباك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات ANDIتضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار، وإصدار التراخيص و فتحت لهم فروع عبر كامل ولايات الوطن وخططت لفتح فروع أخرى في الخارج بحيث أنها تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي بالإضافة لإنشاء المجلس الوطني للاستثمار وهو تحت سلطة رئيس الحكومة يكلف بإعداد إستراتيجية تطوير الاستثمار و يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار ومسايرة التطورات الملحوظة.

–القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر سنة 2001 : وهو القانون الذي يعطي الشرعية للإستراتيجية المتخذة لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث حددت أحكامه المفهوم الدقيق للمؤسسات وعلى أساسه يتم دعم هذه المؤسسات و ترقيتها من قبل مختلف السلطات العمومية عن طريق اتخاذ عدة تدابير أهمها: تحسين نوعية المعلومات الصناعية التجارية الاقتصادية و المهنية المتعلقة بالقطاع، تسهيل الوصول إليها وتشجيع بروز مؤسسات جديدة والحث على تنافسيتها و المساعدة على تحسين آرائها بتوفير المناخ الاستثماري الملائم و مساعدة المؤسسات بتكوين الموارد البشرية الملائمة، وتشجيع روح المقاولة و الإبداع فيها و لتحقيق هذا تم إبرام بروتوكول تعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغرض ربط المؤسسة بالبحث العلمي بتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الخدمات المالية اللازمة لاحتياجاتها عن طريق تحسين أداء البنوك في معالجة ملفات تمويلها، و تسويق و تصدير السلع والخدمات التي تنتهجها المؤسسات بترقية نوعية منتجاتها لتحسين معايير الإنتاج الدولي.

3.1.IIII-المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الجزائر :

بالرغم من الاهمية الكبيرة والاكيدة للمشاريع الصغيرة في الاقتصاد الجزائري والاهتمام الكبير الدي اولته الدولة لها من خلال البرامج المخصص لها والصناديق والوكالات التي خصصت لدعمها وتشجيعها الا انها ما زالت تواجه جملة من الصعوبات والمشاكل التي تمثل عائق يحول دون تقدمها وتطورها اهمها ما بلي[1]:

- ✓ صعوبات تتعلق بالإجراءات كثيرة ما كانت تسبب في العديد من المشاكل كعدم الفصل بين الملكية والإدارة، وعدم ارتباط السلطة بالمسؤولية.
- ✓ قيود تتعلق بصاحب المشروع نفسه كعدم اكتساب التجربة والمستوى الكافي لإدارة المشروع، وإضافة إلى انعدام روح المبادرة الفردية.
- ✓ صعوبات تتعلق بالتمويل، فغالبا ما ترفض البنوك عملية تقديم القروض لانعدام الضمانات وأغلب هذه المؤسسات يتم بتمويل حكومي عن طريق الإقراض البنكي، غير أن البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المشاريع هم في الطور الأولى لا يملكون ذلك كما أن انعدام أغلبهم للخبرة والتجربة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أمر قائم.
- ✓ نمو القطاع غير الرسمي والمتمثل في أنشطة كثيرة كالسوق الموازية والمداخيل الطفيلية.
- ✓ تراكم ديون المشاريع الصغيرة وعجزها عن التسديد.
- ✓ صعوبات تتعلق بالضرائب والرسوم التي تحول دون تحقيق أرباح هامة تساهم في تنمية هذه المشاريع.
- ✓ انتشار الفساد الإداري الذي يمثل عائق أمام المستفيدين الحقيقيين ويفتح الباب أمام الانتهازيين للاستفادة.
- ✓ الإفتقار إلى التخطيط الاستراتيجي: العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة يهملون التخطيط الإستراتيجي لإعتقادهم بعدم ضرورته للمشروعات الصغيرة، إذ بدونه سيؤدي إلى فشل المشروع في القدرة على البقاء والاستمرار وبالتالي عدم القدرة على تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها.
- ✓ منح التسهيلات الممنوحة في هذا الإطار دون أن يكون هناك استثمار هادف.
- ✓ عدم الاستقرار الاقتصادي" التضخم " يادي الى ارتفاع أسعار مواد الأولية غالبا ما يهدد هذه المشاريع ويحول دون تحقيقها للأرباح.

1 – أيت عيسى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الشلف،2014، ص ص281- 228.

- ✓ سواء تسيير الرصيد النقدي: بالإفراط في التخزين أو الإفراط في المصاريف الاستثمارية وكذا التشغيلية، بالإضافة إلى سوء إدارة الإئتمان وانعدام السيولة النقدية.
- ✓ إهمال لجانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميته وضروريته.
- ✓ صعوبة تسويق المنتجات وهذا يرجع لمحدودية رأس مالها.
- ✓ ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم.
- ✓ مشكلات داخلية: كنقص الخبرة والإمكانيات، وقصور في الإدارة والأنظمة وقصور الجهود.
- ✓ المشكلات التسويقية ومشكلات خارجية كعدم وجود دعم حكومي كاف.
- ✓ المعاناة من المشاكل التسويقية الضاغطة خاصة فيما يتعلق بمنافسة المنتج الأجنبي سواء على مستوى الأسواق الداخلية أو الخارجية.
- ✓ قيود تشريعية تحد من نشاط هذه المشاريع، وإضافة إلى منافسة المشاريع الكبرى لها، وعدم توفير التمويل الكافي لها.
- ✓ نقص الخبرة: على الأشخاص الذين يفكرون في إنشاء مشروع صغيرة أن يتأكدوا من توفر الخبرة الكافية لديهم في مجال العمل الذين يرغبون الخوض فيه، حيث تمثل الخبرة حول طبيعة العمل الحد الفاصل بين النجاح والفشل في المشروع.
- ✓ فشل هذه المشاريع وخاصة في السنوات الأولى لإنشائها تكون عالية، وذلك إلى مجموعة من الأسباب كمحدودية الموارد المالية، الإدارة غير المؤهلة لتعامل مع التقلبات الإقتصادية، اللاستقرار المالي، نقص الخبرة، اهمال جانب التخطيط الإستراتيجي، سواء تسيير الرصيد النقدي، عدم توفر الخبرة الكافية أو عدم القدرة على إتخاذ القرار، إهمال التغيرات البيئية[1].
- ✓ عدم وجود برامج لإرشاد الخرجين والباحثين عن العمل إلى المشاريع المجدية والمطلوب الإستثمار فيها.
- ✓ عدم وجود ارتباط وتكافل بين المشاريع الكبيرة والمشاريع الصغيرة بسبب انعدام المعلومة وضعف تدفقها[2].
- ✓ صعوبات تتعلق بالضرائب والرسوم التي تحول دون تحقيق أرباح هامة تساهم في تنمية هذه المشاريع.

III.4.1.4-احتياجات قطاع المشاريع الصغيرة في الجزائر :

يحتاج قطاع المشاريع الصغيرة في الجزائر الى مجموعة من التدابير حتى يزيد من كفاءته وفعاليته نلخصها فيمايلي:

- ✓ تطوير الجهاز المصرفي الجزائري وتنويع اختصاصاته.

1 –ماجدة العطية، مرجع سبق ذكره، ص –ص 19، 20.
2– ماجدة العطية، مرجع سبق ذكره، ص 20.

- ✓ خلق آليات جديدة تمكن البنوك من الحصول على الثقة والضمان لتشجيع تمويل هذه المشروعات.
- ✓ ضرورة إسهام الجمعيات المحلية في تكوين وإنشاء هذه المشاريع كما هو معمول به في العديد من الدول العربية كمصر، الأردن، تونس .... فيجب أن تخرج الجمعيات عن مجالها الكلاسيكي وتدخل مجالات الاقتصاد للمساهمة في التنمية الوطنية.
- ✓ ضرورة مساعده الحكومة لهذه المشاريع بتخفيض الرسوم والضرائب والإعفاء منها في بعض الأحيان لتشجيع توجيه هذه المشاريع نحو قطاعات معينة" كالصناعات الحرفية أو لتشجيع إقامتها في مناطق محرومة وتعاني من حدة البطالة والفقر.
- ✓ خلق توعية أكثر عن طريق كل وسائل الإعلام للتعريف بوجود صناديق وطنية لضمان المخاطر للمشاريع الصغيرة.
- ✓ نظرا لضعف مجال التسويق في هذه المشاريع بسبب رأس مالها المحدود فيجب على الحكومة أن تساهم في تسويق منتجاتها وتدعيم مركزها التنافسي بالتقليل من تكاليف المنتج وذلك ب:

إعفاء المواد الأولية المستوردة من الرسوم الجمركية والتخفيف من الرسوم والأعباء للأرباح.

- ✓ ضرورة خلق دورات تكوينية لتمكين أصحاب المشاريع الصغيرة من الاستفادة من تقنيات التسيير والتعرف على خطوات إنجاح مثل هذه المشاريع.
- ✓ ضرورة خلق نظام معلوماتي يمكن من استغلال المعطيات في الوقت المناسب لاحتلال مركز تنافسي يضمن بقائها وتطورها.
- ✓ دعم الإستثمار في قطاع المشاريع الصغيرة المولدة لمناصب العمل.
- ✓ تشجيع الشباب على إنشاء مشاريع خاصة وإعطاء الأولوية للإستثمارات ذات الطابع الإنتاجي لإعتمادها على يد عاملة كثيفة.
- ✓ تجنب البيروقراطية في الحصول على الدعم من قبل الأجهزة المساندة لإنشاء مشاريع صغيرة جديد، بالإضافة إلى القروض المسيرة الممنوحة من البنوك وإعادة النظر في طريقة تسديدها.
- ✓ ضرورة توفير البيانات اللازمة والدقيقة عن الإجتياجات الفعلية لسوق من خلال الإعتماد على أدوات حديثة.
- ✓ رفع كفاءة الجهاز المصرفي وتفعيل دور المؤسسات المالية في دعم ومساندة المشاريع الصغيرة .

- ✓ يجب توفير البيئة الاستثمارية والقانونية الملائمة لتطوير المشاريع الصغيرة حتى يتم الاستفادة منها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويتم توجيهها إلى العمل في القطاعات الاستراتيجي.

- ✓ الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في مجال توفير الدعم المالي (مصادر التمويل) للمشاريع الصغيرة، لأن اهتمام البنوك في الجزائر منصب على تمويل القطاعات التي تحقق مردودية عالية وسريعة.

III.1.5-أهمية المشاريع الصغيرة على مستوى الاقتصاد الجزائري :

تحتل المشاريع الصغيرة أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة و الاقتصاد الوطني بصفة خاصة لأنها تشكل أهم عناصر و مكونات النشاط الإقتصادي لكل دول العالم ، فهي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية و التطور الإقتصادي ، و توفر قاعدة صناعية و بنية تحتية واسعة و ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و شهدت المشاريع الصغيرة في السنوات الأخيرة إهتماما منقطع النظير على المستويين الوطني و الدولي ، حيث إنعكس ذلك في النمو الكثيف و الواسع في تطور أعداد هذه المشاريع في جميع دول العالم ذلك أنها أدركت أهمية وقدرت هذه المشاريع على تحقيق عوائد إقتصادية مجدية وعالية مما ينجم عنه خلق قوى عمل حقيقية منتجة من خلال إنخراطها في حركة الإنتاج و بالتالي يتجسد في المساهمة في تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المحلية ،كما لها دورا ملحوظا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، الصادرات ،التجديد و الإبتكار علاوة على دورها التكاملي مع المشاريع الكبيرة و تعتبر المشاريع الصغيرة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية, ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة ، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة ، وزيادة حجم المبيعات ، بجانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المشاريع الكبيرة في تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية ، ويظهر دورها الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنها تمثل نحو (80–90 %) من إجمالي المنشآت العاملة في معظم دول العالم ولها مساهمات كبيرة في الصادرات[1].

وقد اعتمدت الدول الصناعية المتقدمة على نموذج المشاريع الصناعية الصغيرة في المراحل الأولي لنموها الاقتصادي في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، كما اعتمدت اليابان في أعقاب الحرب العالمية الثانية على الدور المتميّز للصناعات الصغيرة في بلوغ معدلات عالية للنمو الاقتصادي عن طريق تهيئة قاعدة عريضة من المشاريع الصغيرة المغذية للصناعات كبيرة الحجم .وإن هذه المشاريع بإمكانها المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال

1 -https://www.islamfin.yoo7.com/t1835-topic2018/02/12تاريخ الاطلاع

عدة قنوات رئيسية منها :

- ✓ المساهمة في تنويع مصادر الدخل من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات، وإمداد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من مدخلات إنتاج، إضافة إلى إمكانية توسيع الأنشطة التصديرية لهذه المنشآت، بحيث تدعم مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي[1].
- ✓ تشكل نواة للمشاريع الكبيرة؛
- ✓ تعتبر المشاريع الصغيرة موقعا مهما لتنمية مهارات الرياديين الضرورية لنمو أي اقتصاد معاصر، فالإقتصاد الذي تهيمن عليه شركات كبيرة وبيروقراطية لا يوفر فرصا كهذه[2].
- ✓ المساهمة في توفير فرص العمل للمواطنين ففي ظل الزيادة المطردة في أعداد الخريجين من الجامعات والمعاهد والكليات التقنية، وفي ظل انحسار فرص العمل في الدوائر الحكومية، فقد أصبح من الضروري البحث عن قنوات تستوعب هؤلاء الخريجين. وقد أثبتت تجارب الدول المتقدمة أن المنشآت الصغيرة قادرة على توفير الكثير من فرص العمل نظراً لاعتمادها على تقنية إنتاج كثيفة العمل [3].
- ✓ تكامل المنشآت الصغيرة مع المنشآت الكبيرة، فالمنشآت الصغيرة تستطيع أن توفر المنتجات والخدمات التي تحتاجها المشروعات الكبيرة، والمساهمة في خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛
- ✓ قدرتها على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة في هذه المناطق وما ينجم عنه من الهجرة إلى المدن وذلك بتثبيت السكان في إقامتهم الأصلية؛
- ✓ تساعد على زيادة الدخل الوطني خلال فترة قصيرة نسبيا، لأن إنشاء هذه المشاريع يتم خلال فترة أقل مقارنة مع المشاريع الكبيرة وبالتالي فهي تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع؛
- ✓ إمكانية تأثير المشاريع الصغيرة على بعض المتغيرات الاقتصادية ، من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، وفي تعبئة المدخرات الوطنية فنظراً لصِغَر متطلباتها الاستثمارية وبساطة تقنيّات الإنتاج ، فإن المشاريع الصغيرة قد تكون أكثر كفاءة من المشاريع الكبيرة في تعبئة وتوظيف المدخرات، وزيادة حجم الاستثمارات

1-https://www.lecanaldesmetiers.tv/dossiers/47004-les-pme-sont-le-cur-de-leconomie-francaise2018/02/12 تاريخ الاطلاع

2 – سعاد نائف برنوطي ، إدارة الأعمال الصغيرة، أبعاد للريادة، دار وائل، الأردن، 2005، ص 62.

3 - https://www.islamfin.yoo7.com/t1835-topic2018/02/12 تاريخ الاطلاع

المحلية ، ودعم القيمة المضافة ، وبالتالي تحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في خفض الواردات وزيادة الصادرات إذ تسهم الصناعات الصغيرة في تنشيط الصادرات كثيفة و العمل في عديدٍ من الدول النامية[1]؛

- ✓ تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف المناطق وتقليص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الريف والمدن، ومساهمتها في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة؛
- ✓ دعم سياسات الإكتفاء الذاتي والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي[2].
- ✓ قدرتها على خلق فرص عمل متنوعة وبتكاليف رأسمالية منخفضة ذلك راجع لطبيعة الإجراء الانتاجي المستخدم حيث أسلوب الانتاج كثيف العمل خفيف رأس المال، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة؛
- ✓ تعبئة الموارد المالية: تلعب المشاريع الصغيرة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية، بالإضافة إلى زيادة الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار؛
- ✓ تقديم منتجات وخدمات جديدة: إن المشاريع الصغيرة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة بحيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة؛
- ✓ تلعب المشاريع الصغيرة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف، إضافة إلى الدور الأساسي الذي تلعبه في مجال تنويع الهيكل الصناعي؛

III-2المبحث الثاني : الهيئات الداعمة للمشاريع الصغيرة في الجزائر

من اجل تطوير وتنمية قطاع المشاريع الصغيرة في الجزائر عملت الدولة على انشاء هيئات دعم لهدا القطاع تهدف الى ترقيته وتطويره الى المستوى الدي يجعله اداة فاعلة في الاقتصاد الوطني وتتلخص هاته الهيئات فيمايلي:

III.2.1-وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

في الجزائر سنة 1991 تم ادراج ولأول مرة ضمن الحكومة وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي سنة 1993 تم ترقيتها الى وزارة بكامل الصلاحيات حيت اصبحت تسمى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية. وانشاء هاته الوزارة كان لعدة اسباب كضعف القدرة التمويلية الذاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعف علاقتها مع البنوك مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وبالإضافة الى اعتبار وتقييم الدولة لهدا القطاع على اساس انه قطاع استراتيجي هام في معالجة الكثير من المشكلات وخاصة مشكل البطالة الدي له نتائج جد سلبية

1 - https://www.islamfin.yoo7.com/t1835-topic2018/02/12تاريخ الاطلاع

2 – ثريا علي حسين الورفلي ،" المشروعات الصغيرة و المتوسطة في ليبيا الواقع و الطموح "، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 أبريل 2006 ، ص 88 .

من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي[1]. ويعتبر إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية نقطة تحول مهمة في واقع هذه المؤسسات، ودليلا واضحا على أهميتها ومكانتها المميزة في الاقتصاد الوطني، حيث تسعى هذه الوزارة إلى العمل على:

- ✓ ترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تكثيف النسيج الصناعي.
- ✓ تقديم الدعم للقطاع.
- ✓ مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على حل مشاكلها.
- ✓ القيام بالإحصائيات وتقديم المعلومات.
- ✓ وضع سياسة المتابعة.

ونلاحظ أن مهام الوزارة هي مهام تخطيط وتوجيه ومراقبة، ليست لها وظيفة تمويلية، لكن هذا لا يمنع أنها تساعد في حل العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل.

ويظهر اهتمام الوزارة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تتبع المبالغ المرصودة للوزارة والتي تتزايد باستمرار حسب ما يوضحه الشكل (1) الموالي.

الشكل رقم (06): تطور مخصصات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1995-2004

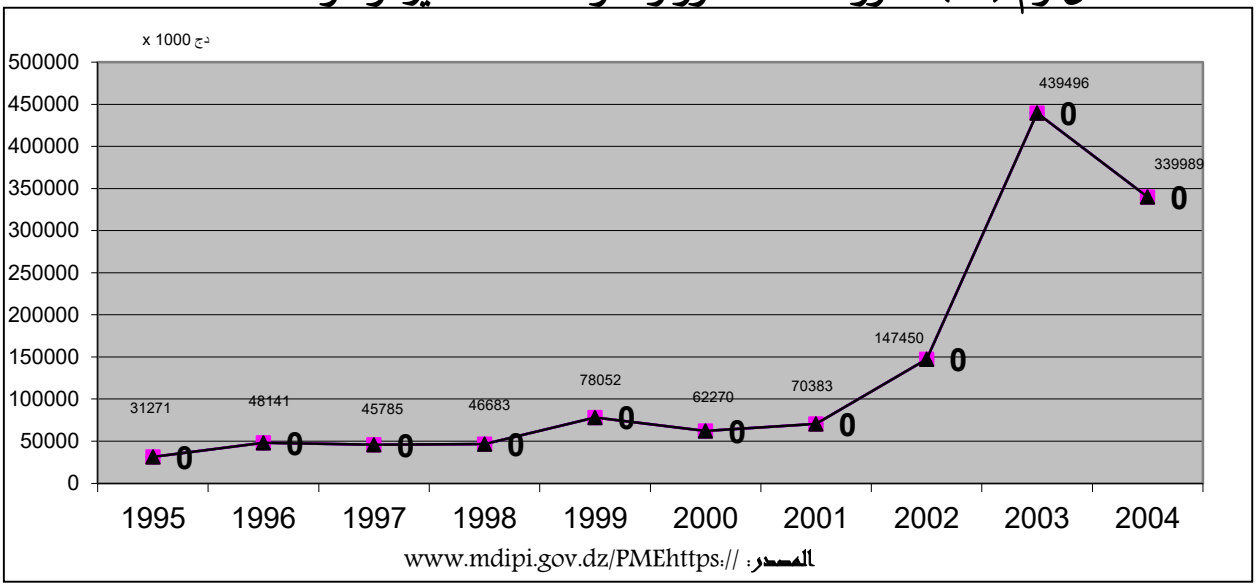

III.2.2- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 80/3 المؤرخ في 2003/02/25، ويعمل ويسعى هذا الجهاز الاستشاري الذي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال

1 – رابح خوني، ترقية اساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، الجزائر، 2003، ص156.

المالي لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى ومن مهامه[1]:

- ✓ ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع؛
- ✓ تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية؛
- ✓ ضمان ديمومة الحوار الإيجابي بين مختلف السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين بما يسمح بإعداد استراتيجيات تنمية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تشجيع إنشاء الجمعيات المهنية الجديدة؛
- ✓ جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات ومنظمات أرباب العمل ووكل ما من شأنه تحسين المنظومة الاعلامية الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويتشكل المجلس الاستشاري لترقية المؤسسات الصغير ة والمتوسطة من الهيئات التالية[2]:

- ➢ الجمعية العامة: تضم على الأكثر 100عضو يمتلون الجمعيات المهنية والمنظمات النقابية، إضافة إلى خبراء يختارهم الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ➢ المكتب: يضم 10 أعضاء منتخبين من طرف الجمعية العامة.
- ➢ الرئيس: ينتخب المكتب رئيس المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ➢ اللجان الدائمة: يضم المجلس اللجان الدائمة التالية:
- ✓ اللجنة المالية الاقتصادية.
- ✓ لجنة الاتصال وتحسين المنظومة الإعلامية الاقتصادية.
- ✓ لجنة الشراكة وترقية الصادرات.

3.2.III- المجلس الوطني للمناولة و الشراكة :

مر مفهوم المناولة بثلاث مراحل أساسية، فقد تم تعريفه خلال المرحلة الأولى على أساس قانوني، وفي الثانية حسب خصائص فنية، وفي الثالثة على أسس علاقاتية تحكم معاملات التبادل والتعاون بين المنشآت الآمرة بالأعمال

1 – المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003، الجريدة الرسمية العدد 13 ص 14.
2 – المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003، الجريدة الرسمية العدد 13 ص 15.

والمنفذة لها. ومصطلح المناولة الصناعية هو مصطلح متعارف عليه في دول المغرب العربي ودول شمال أفريقيا، أما بالنسبة للدول العربية في المشرق العربي فالمصطلح المتعارف عليه هو التعاقد من الباطن أو المقاولة من الباطن وتسمى بالفرنسية La sous-traitance أما بالإنجليزية Outsourcing.وفيما يلي أهم التعاريف التي تناولت المناولة الصناعية حيت ان هناك عدة تعاريف للتعاقد من الباطن، نذكر منها:

التعاقد من الباطن هو عبارة عن عقد باطني (عقد فرعي) يعطي لشركة ما حاصلة على عقد رئيسي تم إبرامه مع جهة ما تسمى "صاحبة الشغل " بتكليف شركة أو جهة أخرى تسمى "المتعاقد من الباطن"، بتنفيذ جزء من هذا العقد أو كله[1]. ويتضمن هذا التعريف 3 عناصر:

- صاحب الأشغال (مالك المشروع)
- صاحب العقد الرئيسي
- المتعاقد من الباطن (المتعاقد الفرعي).

وتعرف المناولة الصناعية (أو التعاقد الصناعي) بأنها: جميع الالتزامات، في مجالات الإنتاج والخدمات الصناعية (من: مكونات – منتجات – إكسسوارات – خدمات) التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر طبقا لعقد متفق عليه وملزم للطرفين بما يضمن استمرار العلاقة وخدمة المنافع المشتركة[2].فهو عبارة عن أسلوب زيادة الاستغلال الأمثل لطاقات الإنتاج المتوفرة لدى المصانع المنتجة للمكونات وقطع الغيار والخدمات الوسيطة من خلال ربطها بالمصانع المستهلكة لتلك المدخلات. مما يؤدي إلى زيادة التخريج وبالتالي التخصص ورفع الكفاءة وتحسين الجودة والضغط على التكاليف ورفع القدرة التنافسية وتطوير أداء الصناعات الصغيرة والمتوسطة.ولم تحض المناولة في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1963-1988 باهتمام السلطات العمومية، نظرا لطبيعة النظام السياسي السائد آنذاك، و الذي لم يسمح ببروز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المناولة غير تلك التابعة للقطاع العام و بصورة جد محدودة، و هذا رغم إشارة التقدير التمهيدي للمخطط الرباعي (1974-1977) إلى الدور الذي تلعبه المناولة باعتبارها أسلوب هام في تحقيق الانسجام في عملية تصنيع السلع التجهيزية و السلع التحويلية، كما تناول القانون المدني الصادر في 1975.09.26 المناولة الفرعية بشكل عام بمناسبة تطرقه للعقود الواردة على العمل، حيث قرر حق المناول الفرعي في إقامة دعوى مباشرة ضد رب العمل عند امتناع المناولة

1-آيت زيان كمال، المناولة الصناعية كعامل استراتيجي لتفعيل التنمية الصناعية في المنطقة العربية ، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية ،الجزائر ،2006.

2-عبد الرحمن بن جدو، واقع ومستقبل المناولة الصناعية في المنطقة العربية، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر ،2008.

الأصلي عن دفع مستحقات الأعمال المنجزة [1].ومع بداية سنة 1988، شرعت الجزائر في إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية و القيام بإصلاحات اقتصادية، حيث أعادت الاعتبار للاستثمارات الخاصة و تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال صدور قانون رقم 88-25 المؤرخ في 1988.07.19 و المتعلق بالاستثمار، و الذي كان له دور كبير في إعطاء دفع قوي لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما فيها المؤسسات المناولة، و السماح لها بالاستثمار في مجالات متعددة. واستمرارا في سياسة الإصلاحات الاقتصادية، قامت الجزائر بتقسيم و خوصصة المؤسسات العمومية، مما أدى إلى ظهور العديد من المؤسسات المناولة كفروع للشركات الكبرى.

ومع بداية التسعينيات جاء قانون الصفقات العمومية الصادر في 1991.11.09 المعدل والمتمم بموجب المرسوم رقم 03-301 الصادر في 2003.09.11 والذي خصص قسم منه للمقاولة الفرعية باعتبارها وسيلة من وسائل تنفيذ المشاريع الكبرى، ثم إنشاء البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة في 11 ديسمبر 1991 وفقا لتوصيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبمساعدة وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والتي أعطت دفعا قويا في مجال إقامة علاقات مناولة.

وفي الواقع لم يكن هناك نص قانوني صريح يترجم اهتمام الدولة بقطاع المناولة ضمن الخيارات الإستراتيجية للنهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر، وقد سد هذا الفراغ نسبيا بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ركز على ضرورة الاهتمام بالمناولة باعتبارها أحسن لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأكثر النشاطات جلبا للإستثمار. وانطلاقا من هذا القانون وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية لتنظيم وترقية المناولة، والتي تجسدت في إنشاء المجلس الوطني للمناولة وكذلك إنشاء شبكة بورصات المناولة.

والمجلس الوطني للمناولة تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-188 المؤرخ في 22 أبريل 2003 الذي يتناول بيان تكوين وتنظيم وسير هذا المجلس، مع توضيح للمهام المنوطة به والمتمثلة في[2]:

- ✓ اقتراح كل التدابير التي من شأنها تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني.
- ✓ تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة.
- ✓ ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أو أجانب.

1 – العايب عزيزو، دور التشريعات في تنمية المناولة الصناعية، المؤتمر العربي لأول للمناولة الصناعية، الجزائر، 2006، ص18.

2–طاهر سليم، استراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في تنمية وتطوير المناولة الصناعية المؤتمر العربي لأول للمناولة الصناعية، الجزائر، 2006.

✓ تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينهما.

4.2.III-الصناديق الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

1-صندوق ترقية المنافسة الصناعية

وفر قانون المالية لسنة 2000، الإطار المؤسساتي والتشريعي لتأهيل المؤسسات الاقتصادية عن طريق إنشاء صندوق ترقية المنافسة الصناعية أين تولى تغطية المساعدات المالية المباشرة للمؤسسات الصناعية أو الخدمية المرتبطة أنشطتها بالصناعة، وذلك بهدف تغطية المصاريف المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي الشامل ووضع مخطط التأهيل،الاستثمارات المادية وغير المادية وتحسين نوعية المنتوج للوصول إلى المعايير الدولية للجودة ونفقات البحث والتنمية.وفي إطار برنامج التعاون بين وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وبرنامج الأمم المتحدة للتنميةPNUD ، في سنة 2000، تم تخصيص 11,4 مليون دولار لتأهيل 21 مؤسسة مستفيدة، منها 5 مؤسسات عمومية، كما استفادت 31 مؤسسة صناعية في سنة 2001 من 150 مليون دينار جزائري في إطار إعداد دراسات التشخيص و مخططات التأهيل والتكوين[1].و من مهام الصندوق التدخل لتغطية تكاليف الخبرة ،التدعيم التقني ،دعم الجودة،الاستراتجية الصناعية،التكوين.

2-صندوق المحيط و حماية البيئة[2]

انشا هدا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة1992 و حدد مهامه المرسوم التنفيذي رقم 804/01 المؤرخ في 2001/12/13 و التي تتمحور في تدعيم المؤسسات الخاصة و العامة التي لها علاقة بحماية البيئة و المحيط و هدا في اطار حماية المحيط من التلوث و ما ينجم عنه من مشاكل صحية و اجتماعية و فيما يخص موارد الصندوق حددها المرسوم التنفيذي رقم 804/01 السابق دكره و هي الرسوم المفروضة على تلويت المحيط و لقد انفق الصندوق ما بين سنوات1996 و 2003 ما يقارب 217 مليون دينار جزائري.

3- صندوق تهيئة المحيط[3]

يهتم هدا الصندوق بتدعيم العلاوات و التعويضات للمؤسسات التي يتراوح حجمها بين 10 و 100 عامل و التي تنشط في مجال الزراعة ،الصناعة ، الصناعات التقليدية و تكنولوجيات المعلومات او المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تريد نقل مشاريعها الصغيرة نحو هده المناطق و يقدم هدا الصندوق مساعدات مالية للمشاريع الصغيرة

1- https://www.reme.info/projets/algerie-mise-a-niveau2017/12/02تاريخ الاطلاع

2- https://www.mawdoo3.com/D82017/12/02تاريخ الاطلاع

3https://www.omran.dohainstitute.org/ar/issue016/Documents/MoawiyaSaidouni.pdf0تاريخالاطلاع 2017/12/2

التي تهدف الى القيام بدراسات و أبحاث خاصة بالتهيئة العمرانية و الاقتصاد الريفي و الاقتصاد المحلي و قد امضى الصندوق في خضم هدا السياق عدة اتفاقيات مع مكاتب دراسات و مخابر بحث مهتمة بالبيئة و المحيط.

4- الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب[1]

في إطار تنمية مناطق الجنوب خصصت الدولة صندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب والدي انشئ سنة 2001 ومن بين مهامه تدعيم وترقية قطاع المشاريع الصغيرة وخاصة المشاريع الخاصة بالصناعات التقليدية.

2.IIII. 5-مشاتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

مشتلة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي هيكل عمومي للدعم والاستقبال والمرافقة ومساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة، أنشئتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تشمل المساعدة المقدمة لأصحاب المشاريع أساسا في: إستضافة أصحاب المشاريع وعرض الخدمات التالية :تقديم خدمات التوثيق ووسائل الاتصال والنسخ وشبكة الانترنت والفاكس و الهاتف، تصوير المستندات و الطباعة ؛مرافقة أصحاب المشاريع في جميع التعاملات مع: المؤسسات المالية،صناديق المساعدة والدعم،الولايات والبلديات والهيئات الأخرى ذات الصلة بمشاريعهم، تقديم النصائح الشخصية على المستوى المالي و القانوني والضريبي والتجاري والتقني؛ تنظيم أي شكل من أشكال الإنعاش و الدعم والتكوين الخاص ومتابعة أصحاب المشاريع حتى مرحلة نضج مشاريعهم وإنشاء مؤسساتهم[2] و يوجد 04 مشاتل عمالاتي اليوم تنشط في المدن التالية : وهران، عنابة ، غرداية وبرج بوعريريج[3].

وتمثل مشاتل المؤسسات سندا قويا في مرافقة حاملي المشاريع وتكاثر شبكة المشاريع الصغيرة لأجل إنتاج الثروة وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحقيق التطوير الاقتصادي للبلاد عموما والدولة الجزائرية سعت في اتجاه استحداث مشاتل المؤسسات ضمن مقاربة التدابير الكفيلة بالمساعدة والدعم للمؤسسات الناشئة.وتتكفل مشاتل المؤسسات بتقديم خدمات لحاملي المشاريع وترقية الآليات المناسبة لتثمين نتائج البحث العلمي والتطور التكنولوجي بهدف تحقيق تنمية تنافسية للمؤسسات وتنوع مؤسساتي وتعتبر مشاتل المؤسسات حجر الزاوية في تقييم نسب النجاح للمشاريع المقاولاتية بحيث ينبغي على حاملي المشاريع الانخراط في الحاضنات لمعرفة مدى قابلية كل مشروع للنجاح قبل خوض تجربة استحداث مؤسسة مصغرة و مشاتل المؤسسات هي عبارة عن هياكل استقبال مؤقتة موجهة

1-https://www.mre.gov.dz/wp-content/uploads/2018/05/a2011040.pdf.2018/02/02 تاريخ الاطلاع

2 – زايدي عبد السلام، مفتاح فاطمة. أهمية نظام الحاضنات في دعم وترقية المؤسسات الصغرة والمتوسطة. تجارب عالمية وسبل الاستفادة منها (ماليزيا، الصين، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية). مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-. 2010.بومرداس يومي 18 و19 ماي 2011. كلية العلوم الاقتصادية، التجارة وعلوم التسيير. جامعة احمد بوقرة. بومرداس. ص 244.

3- https://www.mdipi.gov.dz/info/4785-.2018/02/02 تاريخ الاطلاع

للمنشئين تهدف إلى دعم وتيسير ظروف الانطلاق، وذلك من خلال توفير محلات للإيواء، بما تنطوي عليه من الخدمات الضرورية كوسائل الاتصال وغيرها، ولمدة محدودة (مثلا في فرنسا 23 شهرا كحد أقصى)، وتقديم خدمات متخصصة (حسب اختصاص المشتلة)، كالإعلام الآلي والتكوين , وكذا تقديم الاستشارات في المجالات المحاسبية والقانونية والضريبية والتجارية وغيرها، والقيام بعملية التنشيط، كعقد ندوات ومحاضرات....

و مشاتل المؤسسات من الممكن أن تأخذ ثلاث أشكال: المحضنة، ورشات ربط، و نزل المؤسسات –فالحاضنة (Incubateur)هي التي تعد المؤسسة في مرحلة الانطلاق قبل أن تنظم إلى مشتلة (pépinière) ومع ذلك هناك من الدول مثلا فرنسا من اعتمد على المشاتل وأناط لها دور الحاضن أيضا.

–ورشات الربط : وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

–نزل المؤسسات : و يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

والجزائر بإصدارها المرسوم التنفيذي رقم 78/03 ارادت وضع اليات جديدة لتدعيم قطاع المشاريع الصغيرة عن طريق انشاء ما يسمى بمشاتل المؤسسات حيت عرفتها المادة رقم 02 من هدا المرسوم على انها مؤسسة عمومية داتا طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وحدد هدا المرسوم اهداف المشاتل كالاتي[1]:

- ✓ تنمية التعاون مع المحيط.
- ✓ المشاركة في النشاط الاقتصادي.
- ✓ اعطاء الاولوية للمشاريع داتا الاهداف الابداعية والتي تعتمد على الابتكار.
- ✓ تقديم الدعم للمؤسسات الجديدة.
- ✓ تشجيع المؤسسات على الرفع من مستوى تنظيمها.
- ✓ استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الناشئة لفترة زمنية محددة.
- ✓ دراسة مخططات المشاريع الناشئة العاملة داخل المشتلة؛ وتقديم الاستشارات القانونية والمحاسبية والمالية للمشاريع الناشئة؛
- ✓ دراسة واقتراح الوسائل والأدوات الكفيلة بإنشاء وترقية المؤسسات الوليدة؛
- ✓ تأجير محلات للمؤسسات. مساحة هذه المحلات تتحدد تبعا لطبيعة المشتلة وحاجة المؤسسة لمزاولة نشاطها.
- ✓ تدريب مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإداريتيها على تقنيات الإدارة والتسيير؛
- ✓ توفير الأدوات والتجهيزات المكتبية والإعلامية التي تحتاجها المؤسسات العاملة داخل المشتلة؛ إلى جانب توفير التكنولوجيا الحديثة وكذا توفير خدمات الهاتف والفاكس وتوزيع وإرسال البريد وتصوير وطبع الوثائق؛

1 – **المرسوم التنفيذي رقم 03 –78** المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003 والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات المادة التاتئة.https:// www.joradp.dz

✓ وضع برنامج عمل سنوي وعرضه على وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمصادقة عليه.

IIII. 6.2- نظام المعلومات :

تعرف نظم المعلومات بأنها مجموعة من العناصر التي تتداخل فيما بينها لجمع ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات عن موضوعٍ معيّن بشكلٍ منهجي، وذلك لإسناد التنظيم، والتحكم به، والتحليل، وتشكيل تصوّر حالي ومستقبلي واضح عن الموضوع قيد البحث. و نظم المعلومات هي مجموعة من البرامج التي تستخدم لأرشفة وإدارة وتنظيم البيانات، ومعالجتها بإجراءات معيّنة أُنشئت حسب آلية سير العمل في المؤسسة، وذلك للحصول على المخرجات النهائيّة، ويشار إلى أنّ نظم المعلومات تختلف اختلافاً كليّاً عن تكنولوجيا المعلومات، حيث إن نظم المعلومات تستخدم تقنيات تكنولوجيا المعلومات التي ابتُكرت لخدمة أعمالها القائمة عليها و في الجزائر تعتمد وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على نظام المعلومات الاقتصادية و الاحصائية في تقديم الإحصائيات العامة الخاص بقطاع المشاريع الصغيرة من حيت نشاطها و تقارير التي تخصها و الدراسات المرتبطة بهذا القطاع و هدا الكم الهائل من المعلومات توضع تحت تصرف المستثمرين و مصالح الحكومة و الجمعيات و التنظيمات الاقتصادية [1] و يهتم نظام المعلومات الاقتصادية باستغلال كل المعطيات الاحصائية و المعلومات لكي تكون بمثابة قاعدة عمل في اطار التعاون مع الجهات الرسمية أي الحكومة و المتعاملين الاقتصادي و الشركاء الاجتماعيين و من اهم هاته الهيئات : الوزارات ، غرف التجارة، مديريات المناجم و الصناعة ، مديريات السياحة و الصناعات التقليدية.

IIII.7.2-الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم و تنمية المشاريع الصغيرة في الجزائر :

1-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: أنشئت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993، ومنذ صدور قانون الاستثمار في أوت 2001، عوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI، بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، حيث ورد إنشاء هذه الوكالة في المادة 7 من القانون الذي ينص على ما يلي: "تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها "،

1- Y.Lacheb, les mesures d'appui pour la promotion de la PME, colloque international sur le financement du pme et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébine,25/08/2003, faculté de sciences économiques de Sétif, université de setif,2003,p5.

مهام الوكالة: لقد أوكلت العديد من المهام لهذه الوكالة منها:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتنميتها ومتابعتها؛
- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار؛
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمارات؛
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار؛
- مراقبة ومتابعة الاستثمارات لتتم في إطار الشروط المحددة؛
- تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمادة الأولية في المدة المحددة.

ويظم الشباك الموحد للوكالة كافة الأدوات والتنظيمات التي لها علاقة بالاستثمار، ويقوم بتقديم الخدمات الإدارية الضرورية بالتنسيق مع الجهات والهيئات التي لها علاقة بإنشاء المؤسسات، حيث تظم الوكالة ممثلين عن المؤسسات والهيئات المعنية مباشرة بالاستثمار، ومنها المركز الوطني للسجل التجاري، مديريات الضرائب، الوكالات العقارية، ولجان دعم المشاريع المحلية وترقيتها، ومديريات السكن والتعمير، مديرية التشغيل، مديرية الخزينة ، البلديات المعنية، والتي تكون ممثلة في هذا الشباك من أجل تخفيف وتسهيل الإجراءات التأسيسية للشركات وضمان اللامركزية في إنجاز المشاريع على مستوى الولايات التابعة. كما تحتوي الوكالة على صندوق لدعم الاستثمار وهو مكلف بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات جبائي وجمركية وتغطية تكاليف القاعدة الهيكلية اللازمة لإنجاز الاستثمارات.

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مشاريع صغيرة لإنتاج السلع والخدمات، وقد أنشئت سنة

1996 ولها فروعا جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة وتقوم الوكالة الوطنية بالمهام التالية[1]:

- تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأول.
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد.
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنوك دفتر الشروط.
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم.
- تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض.
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وإنجازها واستغلالها.
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتحديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم ويسير الوكالة مجلس توجيه ويديرها مدير ومجلس مراقبة.

و منذ انطلاق نشاطات الدعم والتوجيه للوكالة اعتبارا من أواسط سنة 1997 وحتى نهاية سنة 2009 تلقت الوكالة حوالي 446 ألف مشروع مصغر يتوقع أن تستقطب 1,3 مليون وظيفة سنة 2012، وقد سلمت خلال نفس الفترة 213 ألف شهادة تأهيل لأصحاب المشاريع المصغرة، ووافقت البنوك على تمويل حوالي 78 ألف مشروع بغلاف مالي قدره 79 مليار دينار ضمن تقديرات لمخصصات استثمارية تصل إلى 121 مليار دينار بمناصب شغل تفوق 120 ألف منصب عمل وبلغت الجهود الفعلية للاستثمارات المنجزة حوالي 63 مليار دينار جزائري خلال الفترة 2009/2001، وعدد المشاريع الممولة 38 ألف مشروع مصغر ومناصب شغل فعلية بلغت 107 ألف منصب شغل[2].

1 – المرسوم التنفيذي رقم 96 / 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 https:// www.joradp.dz.

2- https:// www.ansej.org.dz/index.php/fr1

❖ **صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:**

تمول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المشاريع وفق صيغتين تتمثلان في التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي وسوف نوضح ذلك من خلال الجداول التالية[1]:

أولا: الهيكل المالي للتمويل الثنائي: ويشمل المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة، وهذا النوع من التمويل يتضمن مستويين:

الجدول رقم (22): الهيكل المالي لتمويل الثنائي

المستوي	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة من طرف الوكالة
المستوى الأول	أقل من 5.000.000دج	%75	%25
المستوى الثاني	يتروح بين ما بين 5.000.001دج و10.000.000دج	%80	%20

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 11-103 يعدل ويتمم مرسوم تنفيذي رقم 03-290، العدد14، 2011، ص18.

ثانيا: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي: في هذا النوع من التمويل فان المساهمة هي عبارة عن المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق قرض بدون فائدة وبالإضافة إلى القرض البنكي وهذا النوع من التمويل يتضمن مستويين و الجدول الموالي يبين دلك:

1 -منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس

الجدول رقم (23): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوى	قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية		القرض بدون فائدة من طرف الوكالة	القرض البنكي	
المستوى الأول	أقل من 5.000.000دج	من 1 إلى2%		من28إلى29%	%70	
المستوى الثاني	ما بين 5.000.001دج و10.000.000دج	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى	%20	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
		%8	%10		%72	%70

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 11-103 يعدل ويتمم مرسوم تنفيذي رقم 03-290، العدد14، 2011، ص18.

❖ الإعانات والامتيازات الجبائي المقدم من طرف الوكالة:

تقدم الوكالة مجموعة من الإعانات والامتيازات الجبائي إضافة إلى المرافقة والمتابعة نستعرضها فيما يلي[1]:

❖ الامتيازات المالية: وتنقسم إلى:

أ . التمويل الثنائي: ويتضمن:

- المساهمة المالية الشخصية لصاحب المشروع.
- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تتغير قيمة هذا القرض حسب مستوى الاستثمار.

ب. التمويل الثلاثي: ويتضمن:

- المساهمة المالية الشخصية لأصحاب المشروع (حيث تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار وموطنه).
- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- القرض البنكي الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياه الشباب ذوي المشاريع.

1 – منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس.

❖ **الامتيازات الجبائي:**

يتمتع الشباب النشطون في إطار الوكالة من إعفاءات ضريبية وتخفيضات جبائيه، تتحدد كما يلي:

أ. مرحلة الإنجاز: تتمثل الامتيازات في:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تخفيض بنسبة 05% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

ب. مرحلة الاستغلال: وتشمل الامتيازات الجبائي للمؤسسة المصغرة لمدة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط، أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة وتتمثل في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات.

❖ **امتيازات المرافقة والمتابعة:**

تعد المرافقة والمتابعة من المهام الرئيسية للوكالة، حيث أنها تسمح بتكوين الأفراد حتى يتمكنوا من إنشاء استثماراتهم الخاصة ورفع قدراتهم على تسييرها بشكل جيد من خلال الاستشارات التي تقدم لهم وكذا من خلال الدورات التدريبية المتضمنة: آليات الإنشاء، دراسة السوق، تسيير المخزون والميزانية وغيرها. إضافة إلى متابعة المشروعات أثناء نشاطها وكل ذلك مجانا.

يضاف إلى الامتيازات السابقة امتيازات أخرى منها إرجاء تسديد القروض البنكية وفوائدها، كما استفادت مناطق محددة من البلاد كولايات الهضاب العليا والجنوب وكذا قطاعات نشاط معينة: كالبناء والأشغال العمومية والصناعات التحويلية والفلاحة والري والصيد البحري من امتيازات إضافية في إطار دعم الاستثمار والتشغيل في هذه المناطق والقطاعات لخصوصيتها باعتبارها مناطق وقطاعات ذات أولوية.

3 –لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية CALPI[1]:

أنشئت سنة 1994 وهي لجان مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشروعات وتقدم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

1-https://www.fce.dz/wp-content/uploads/2016/05/guide-kpmg-2016-investir-en-algerie-version-francaise.pdf2018/04/02 تاريخ الاطلاع

وحسب معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها وخصصت لها قطع أراضي منذ سنة 1994 إلى غاية سبتمبر 2007 حوالي 67000 مشروع يتوقع أن تستقطب حوالي 311 ألف عامل بعد إنجازها موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية، وتتشكل اللجنة من:

- ✓ الوالي أو ممثله رئيسا ومدير الدراسات وتهيئة الإقليم؛
- ✓ مدير الصناعات والمناجم؛
- ✓ مدير مكلف بالمجال الحضري؛
- ✓ مدير المالك العمومية، ومدير الفالحة؛
- ✓ مدير المناطق الصناعية، وممثلو مؤسسات الترقية العقارية؛
- ✓ رؤساء البلديات والدوائر؛
- ✓ مديري الوكالات العقارية الذين بحوزتهم مناطق النشاط؛
- ✓ ممثلو كل الغرف التجارية والحرف الصناعية والزراعية؛
- ✓ ممثلو الجمعية الوطنية للمقاولين في الولاية.

هذه اللجنة مسؤولة بالدرجة الأولى بالرد على كل الطلبات العقارية، وفي هذا المجال فهي مسؤولة على:

- تشكيل ومسك الدليل العام للمساحات الموجهة لغرض العقار للمستثمرين مع توفرها على القائمة الكاملة للمناطق ذات الطبيعة الاقتصادية تبعا للنموذج المرفق والمصنف بالمجموعات الصناعية للنشاط الحر؛
- مسؤولة عن وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بالإمكانيات العقارية المتوفرة في إقليم الولاية التي يمكنها استقبال الاستثمارات والتي تعمل كل اللمسات اللازمة للاستثمار.

4-وكالة التنمية الاجتماعية:

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت سنة 1994 وهي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة تسعى لتقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر والحرمان.

ومن أهم وظائفها نذكر:

- ✓ ترقية وتمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن استخداما كثيفا للعمالة.

- ✓ تطوير وتنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والفردية عن طريق القروض المصغرة الذي يمكن من توفير العتاد والأدوات أو المواد الأولية لممارسة بعض الحرف والمهن لتشجيع العمل الحر، وتطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية للتقليل من الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

5-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[1]:

نشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعد تجربة قصيرة خاضتها الجزائر منذ سنة 1999 عبر تمويل مشاريع مصغرة أسند تسييرها للجماعات المحلية، ليأتي تنظيم الجزائر لملتقى الدولي حول تجربة الجزائر في مجال القرض المصغر سنة 2002 بمثابة حجر الأساس للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث جاء من بين توصيات الملتقى ضرورة خلق هيئة تسند له مهمة مرافقة أصحاب المشاريع وتقديم الدعم والمساعدة التقنية لرفع النقائص التي كان يشهدها التسيير السابق للقرض المصغر .وجاءت ثمار هذا الملتقى سنة 2004 عبر المرسوم الرئاسي رقم 13/04المتعلق بجهاز القرض المصغر المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 11/133 .حيث نصت أحكامه على إنشاء وكالة تسند لها مهام تسيير القرض المصغر، وبالفعل جاء ذلك عبر نصوص المرسوم التشريعي رقم 04/14 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.و يندرج برنامج القرض المصغر في إطار التنمية الاجتماعية المستهدفة من طرف السلطات العمومية و التي تهتم بترقية قدرات الأفراد و الفئات السكانية للتكفل بذاتهم، لبلوغ مستوى معيشي لائق ومنصب شغل دائم، بتطبيق سياسة اجتماعية جديدة ، بهذا المعنى هي سياسة دعم مباشر، مستهدف و تساهمي، تقترح كبديل للروح الاتكالية، وفي هذا الإطار تم تجسيد مشروع إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. وإن جملة الخدمات سواء المالية أو غير المالية التي توفرها الوكالة قادرة على تجسيد الأهداف المسطرة والتي تتلخص فيما يلي:

- ✓ محاربة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والعمل المنزلي والمهن والحرف.
- ✓ استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية، ثقافية، منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.
- ✓ تنمية روح المقاولة، كبديل عن الاتكالية، التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم.

و تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجهة المسيرة لهذا البرنامج، على تطبيقه وتجسيده ميدانيا بتمكين المواطنين و المواطنات الذين يسعون لخلق نشاط خاص بهم و الانطلاق في مشاريع مصغرة منتجة للسلع و

1- https://www.angem.dz/article/presentation.2018/04/02تاريخ الاطلاع

الخدمات مع استثناء النشاطات التجارية، من المساعدات و الخدمات التي يوفرها الجهاز، و المتمثلة في:

* سلفة بدون فائدة لا تتعدى 30.000 دج موجهة لشراء المواد الأولية.

* قرض بنكي صغير للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 50.000 دج أي 05 مليون سنتيم و 400.000 دج أي 40 مليون سنتيم بفوائد مخفضة بنسبة 80 % إلى 90 %.

و بالإمكان الاستفادة من هذه الخدمات إذا ما توفرت الشروط الضرورية و هي :

- أن يكون سن طالب القرض أو السلفة 18 سنة فما فوق.
- أن لا يمتلك أي مدخول أو يمتلك مدا خيل غير ثابتة أو ضعيفة.
- إثبات مقر الإقامة.
- التمتع بالكفاءات التي تتلاءم مع المشروع المرغوب انجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدات أخرى لإنشاء نشاطات من أي جهاز أخر.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تساوي 03 % أو 05 % من الكلفة الإجمالية للمشروع.
- دفع الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.
- الالتزام بتسديد مبلغ القروض و الفوائد إلى البنك و الالتزام بتسديد مبلغ القرض بدون فوائد للوكالة حسب الجدول الزمني.

و في حالة توفر كل الشروط لدى طالب القرض بإمكانه أن يختار نمط التمويل الذي يراه مناسبا له، و هي ثلاثة أنماط :

1-تمويل ثنائي: سلفة بدون فائدة لا تتجاوز 30.000 دج.

- مساهمة الوكالة: 90 % بدون فوائد.
- مساهمة المستفيد: 10%.

2-تمويل ثنائي: للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 50.000 و100.000 دج.

- مساهمة البنك: 95 % أو 97 % بفوائد مخفضة بنسبة 80 % إلى 90%.
- مساهمة المستفيد: 03 % أو 05%.

3-تمويل ثلاثي: للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 100.001 دج حتى 400.000 دج .

- مساهمة البنك: 70 % بفوائد مخفضة بنسبة 80 % إلى 90
- مساهمة المستفيد: 03 % أو 05%.
- مساهمة الوكالة: 25 % أو 27 % بدون فوائد.

و تجدر الإشارة إلى أنه في حالة ما إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها فإن نسبة مساهمته الشخصية ستنخفض: من 05 % إلى 03 %, وترتفع مساهمة الوكالة من 25% إلى 27 % في حالة التمويل الثلاثي، و من 95 % إلى 97 % بالنسبة للبنك في حالة التمويل الثنائي.

و يلتزم المستفيد بعد تمويله بتسديد مبلغ القرض و الفوائد إلى البنك في مدة تصل إلى الخمس سنوات، حسب الجدول الزمني الذي يحدده آلبنك، و يسدد بعد ذلك السلفة بدون فائدة الخاصة بالوكالة في مدة أقصاها ثلاث سنوات. أما بالنسبة للسلفة بدون فائدة الموجهة لشراء المواد الأولية فتسدد في مدة أقصاها 15 شهرا على أربعة مراحل. ولا تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمستفيدين المساعدات المالية فقط، بل يتعدى ذلك إلى مساعدات غير مالية كالتوجيه و المرافقة، الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع،والتكوين في التربية المالية و تسيير المؤسسة، و كذا إعطاء الفرصة لهؤلاء المستفيدون من المشاركة في المعارض و الصالونات أين يتم التعارف بينهم و اكتساب خبرات مختلفة و كذا خلق فضاءات جديدة لتسويق منتجاتهم و تتميز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن غيرها من الأجهزة الأخرى بكونها تتوفر على خلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر، حيث يحصل المواطنون على التوجيه و المرافقة مما يجنبهم عناء التنقل إلى عاصمة الولاية للاستعلام و إبداع و متابعة ملفاتهم.

6- بورصات المناولة والشراكة :

وهي جمعيات ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الاقتصادي تم إنشاؤها عام 1991 وتتكون من المؤسسات العمومية والخاصة ومن مهامها[1]:

- إحصاء الطاقات الحقيقة للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل مستوى لطاقات المناولة.
- ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية.
- تشجيع الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية للصناعات المحلية.

1-https://www.fce.dz/wp-content/uploads/2016/05/guide-kpmg-2016-investir-en-algerie-version-francaise.pdf2018/06/02 تاريخ الاطلاع

- إعلام المؤسسات وتزويدها بالوثائق المناسبة.
- تقديم المساعدات الاستشارية والمعلومات اللازمة للمؤسسات.
- المساهمة في أعمال تكثيف النسيج الصناعي بتشجيع إنشاء مؤسسات وصناعات صغيرة ومتوسطة جديدة في ميدان المناولة.
- ترقية المناولة والشراكة على المستوى الجهوي والوطني والعالمي.
- تنظيم الملتقيات واللقاءات حول مواضيع المناولة.
- تمكين المؤسسات الجزائرية من الاشتراك في المعارض.

7 –الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات"CAGEX":

تأسست الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات وفق مقتضيات الأمر رقم 06 يناير 1996 ، بحيث يندرج عملها ضمن الشروط والتدابير التي تضعها النصوص التطبيقية لهذا الأمر، وأنشئت الشركة بعقد موثق بتاريخ 03 ديسمبر 1995 ، وهي شركة ذات أسهم حيث يساهم فيها5 بنوك و 5 شركات تأمين بحصة % 10 لكل مساهم، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 يوليو 1996 تحددت شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير وكيفيته والذي يعهد تسييره للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات من خلال لجنة التأمينات عند التصدير المكونة من ممثلي أهم القطاعات المرتبطة بترقية الصادرات خارج المحروقات .تقوم الشركة في حالة وقوع حادث من الأحداث المرتبطة بالأخطار المؤمنة لحساب الدولة بعد التأكد من توافر شروط تنفيذ الضمان وبحصول الضرر بدفع للمؤمن له التعويض المستحق في أجل لا يتجاوز 6 أشهر من تاريخ استلام الرسالة التي تشعر الشركة بوقوع الحادث .وعليه فإن الشركة تعمل من خلال ذلك على حث المصدرين على اقتحام الأسواق الخارجية بارتياح من خلال الضمان التي تقدمه لهم الشركة على التمويل الممنوح لهم من قبل البنوك، كما أنها تكون همزة وصل بين المصدرين الجزائريين والشركاء الأجانب .إضافة إلى ما سبق فإن الشركة توفر للمصدرين خدمات معلوماتية هامة تتعلق بحالة الأسواق الخارجية، والوضعية المالية للشركاء الأجانب بصفة دورية، قبل قيام المصدر بعملية التصدير لتفادي الوقوع في الخطر[1].

1 – https://www.cagex.dz/?page=10#lien_telech2018/04/02 تاريخ الاطلاع

8-الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية :

وهو مؤسسة عامة ذات طابع إداري، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي96 /327 المؤرخ في 01-10-1996 يتمتع بالاستقلال المالي، والشخصية المعنوية ويعمل تحت وصاية وزارة التجارة، والهدف من إنشائه هو ترقية المبادلات الخارجية والمساهمة في تطوير الصادرات خارج المحروقات، ومهامه إعلامية، استشارية وتدعيمية، وهو مكلف بما يلي[1]:

-تنشيط برامج تنمية المبادلات التجارية وترقيتها الموجهة أساسا نحو تطوير الصادرات خارج المحروقات.

-رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات المحلية إلى الأسواق الخارجية.

-إنجاز دراسات وتقديم خدمات التي من شأنها أن تساعد المتعاملين في مجال التجارة الخارجية.

9-الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير :

أنشئت بموجب المرسوم رقم 87-63 المؤرخ في مارس 1987 الديوان الوطني للمعارض والتسويق والذي تم تغيير تسميته في 24 ديسمبر 1990الى الديوان إلى الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، يعمل على ترقية الصادرات من خلال تنظيم سلسلة من المعارض الوطنية، ومساعدة الشركات المهتمة بعملية التصدير بعرض منتجاتها في المعارض الدولية والجهوية خارج الوطن، ومن مهامه أيضا[2]:

- نشر المعلومات والوثائق الإشهارية العامة والمتخصصة، وذلك بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، وتوفير المعلومات عن الأسواق الأجنبية.
- دراسات السوق عند التصدير .
- تحضير مساهمة الأعوان الوطنيين في المعارض المقامة في الجزائر وفي الخارج .
- جمع وتحديد المعايير الاقتصادية والمالية المنافسة لنوع الإنتاج المصدر لاتخاذ القرار .
- مساعدة المتعاملين التجاريين المحليين على إعداد ملفات التصدير والتفاوض مع الأطراف الأجنبية .
- التدخل كوسيط للمتعاملين بطلب منهم للقيام بعمليات التصدير .
- وفي إطار تبادل المعلومات والخبرات في مجال التجارة الخارجية فإن الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير قد وقعت على سلسلة من الاتفاقيات مع الهيئات النظيرة بأوروبا والدول العربية ودول المغرب العربي وإفريقيا وأسيا، وكذلك مع الهيئات الدولية.

1 - المرسوم التنفيذي رقم 96/327، الجريدة الرسمية، العدد 58، بتاريخ 1996/10/01.

2 - سعيدي وصاف، أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 184.

10 –برنامج optimexport:

يهدف برنامج الذي أسس في ماي 2007 إلى تطوير قدرات التصدير خارج قطاع المحروقات لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، كذلك من أبرز تحديات برنامج optimexport[1]:

- ✓ ربط المؤسسات الصغيرة المتوسطة الجزائرية بالبحث العلمي.
- ✓ تقديم نصائح لأرباب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مجال التصدير.
- ✓ البحث عن أسواق دولية.

III -3 المبحث الثالث : دوافع الاهتمام بقطاع المشاريع الصغيرة في الجزائر

لم يعد من مشكك في الأهمية القصوى لقطاع المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية، وإيجاد فرص عمل، وتقليل الفقر، والمساهمة في العدالة الاجتماعية بين فئات السكان. فأثرها يتوزع بين الريف والحضر وبين الإناث والذكور، وبين الشباب والكهول، وبين المتعلمين وغير المتعلمين، وبين الفقراء ومتوسطي الدخل. وقد مضي ردح من الزمن كانت تعتبر فيه الصناعات الكبيرة وخاصة الصناعات الثقيلة هي قاطرة النمو، وطبع هذا اتجاهات الاقتصاد الموجه وانتشر في الاقتصاديات الليبرالية أيضاً وسنحاول من خلال ما يلي تلخيص دوافع الاهتمام بهذا القطاع المهم.

III.3.1 – الدوافع الداخلية :

1-معالجة البطالة:

تعبر كلمة بطالة عن الحالة التي لا يوجد فيها وظائف وهذا ليس إلا المعنى اللغوي لها، أما معنى البطالة الاصطلاحي فيمكن أن يكون أوسع، فيعرف مفهوم البطالة على أنه وجود أفراد في المجتمع لديهم القدرة على العمل، واستخدموا كافة السبل المتاحة للبحث عن وظيفة تلائم قدراتهم، ولكن لم يتمكنوا من الحصول على فرصة عمل مناسبة. ويعبر مفهوم البطالة عن الأشخاص المؤهلين للعمل، أي أنه يستثني المتقاعدين، أو العاجزين

عن العمل بسبب الشيخوخة أو المرض، كما يستثني الأطفال أيضاً، ويطلق على هذه الشريحة مسمى القوى العاملة[2] وتعد ظاهرة البطالة من أخطر الظواهر التي يمكن أن تواجه المجتمعات، حيث أنها تشكل عامل تهديد اقتصادي واجتماعي وأخلاقي وثقافي و يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل البترول و هو ما يعني أنه معرض للصدمات السلبية مع كل انخفاض و تراجع لسعره في الأسواق الدولية و هدا ما يعطي قطاع

1 - Programme de renforcement des capacités exportatrices des PME Algériennes, Alger, Juin 2009, P 08.

2 -https://www.hellooha.com/articles/2017/12/15 تاريخ الاطلاع

المحروقات أهمية كبيرة بحيث يعتمد الاقتصاد بالدرجة الأولى على إنتاج وتصدير المحروقات بنسبة 96% و انخفاض أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل في سنة 1980 إلى 15 دولار في عام 1986 أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة تدهور مداخيل الريع البترولي و هذا ما أدى إلى تقلص حجم الاستثمارات المحلية و من ثم تقلص عدد خلق مناصب عمل جديدة و هدا الواقع الاقتصادي الصعب الدي واجهته الجزائر لأول مرة مند استقلالها جعلها تتبنى اصلاحات اقتصادية في اطار اتفاقيات صندوق النقد الدولي و برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد و هده الاجراءات و التدابير التي مكنت الاقتصاد الجزائري من استرجاع توازنه بمستوى متوسط عموما كانت لها افرازات سلبية على مستوى التشغيل و هدا راجع الى عملية حل اكتر من 800 مؤسسة عمومية مند سنة 1994 و تسريح 21286 عامل بالإضافة الى التسريح الارادي الدي مس 50700 عامل و بالإضافة كدلك الى العمال الدين أحيلوا على التقاعد المسبق و الدي عددهم 26400 عامل و كان قطاع البناء و الاشغال العمومية من اكتر القطاعات تضررا حيت وصلت نسبة تسريح العمال فيه الى 60% متبوعا بقطاع الخدمات ب 20% و وصل معدل البطالة في الجزائر سنة 1997 نسبة 26.41% والجدول والشكل المواليين يوضحان تطور معدل البطالة في الجزائر من سنة 1966الى سنة2013[1].

الجدول رقم(24): تطور معدل البطالة في الجزائر(1966-2013).

الوحدة: النسبة (%)

السنة	معدل البطالة	السنة	معدل البطالة
1966	32.9	**1997**	26.41
1977	22.0	**2000**	28.89
1982	16.3	**2001**	27.3
1983	13.1	**2003**	23.7
1984	8.7	**2004**	17.7
1985	9.7	**2005**	15.3
1987	21.4	**2006**	12.3
1989	18.1	**2007**	13.8
1990	19.7	**2008**	11.3
1991	21.2	**2009**	10.2
1992	23.8	**2010**	10.0
1995	28.1	**2011**	10.0
1996	25.9	**2013**	9.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، الحوصلة الاحصائية (1966-2011)، ص72.

1 – د.مدني بن شهرة سياسة التعديل الهيكلي في الجزائر ص 16 و 17 مقالة منشورة على الموقع www.4shared.com/file/fa247389809

الشكل رقم(07): تطور معدل البطالة في الجزائر(1966-2013).

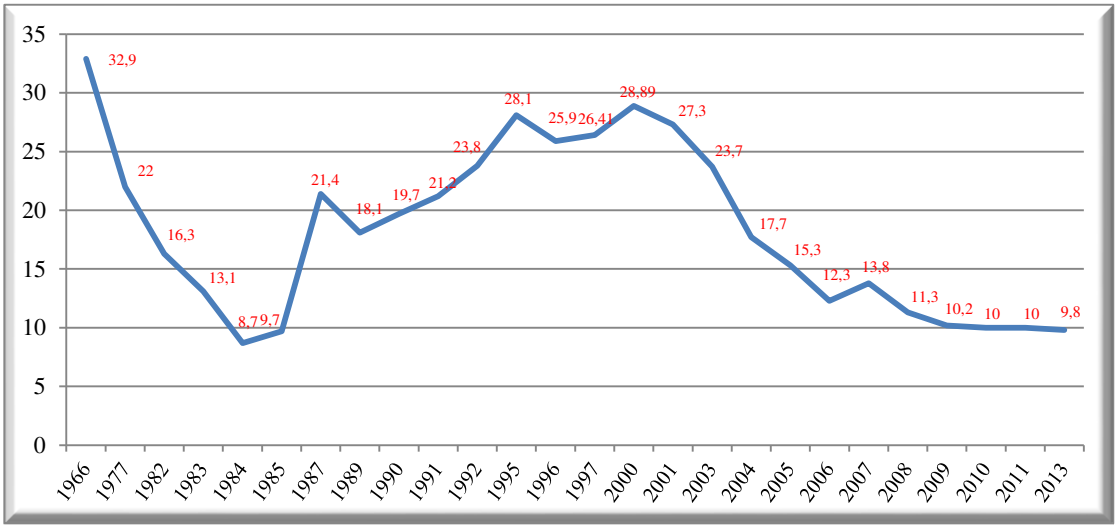

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، الحوصلة الاحصائية (1962-2011)، ص72.

ومن خلال الجدول رقم 24 والشكل رقم07 نلاحظ على العموم أن معدل البطالة كان مرتفعا غداة الاستقلال، ليشهد بعدها انخفاضا، ثم عاود الارتفاع من جديد، لينخفض مع بداية الألفية الثالثة إلى يومنا هذا، كل هذه المراحل كان لها مسبباتها التي اختلفت من مرحلة إلى أخرى.

2-تزايد عدد طالبي العمل:

يلعب السكان في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع تواضع مستوى خلق فرص عمل جديدة إلى انخفاض مستوى المعيشة و انتشار البطالة بصورها المختلفة و لقد عرفت الجزائر في الفترة 1962م إلى 1985م تضاعف عدد السكان بثلاث مرات أي بنسبة سنوية للنمو الديمغرافي تجاوز 3% و منذ نهاية الثمانينات و تبعا لأثر المزدوج للتنمية و الانتشار الواسع لوسائل منع الحمل في المجتمع، سجل تباطؤا محسوسا لوتيرة نمو السكان حيث بلغت نسبة النمو الديمغرافي سنة 1998م 1.52% أي ما يعادل انخفاضا بالنصف خلال عقد واحد و قدرت هذه النسبة ب 1.46% سنة 1999م و 1.43 % سنة 2000م، و زيادة السكان حتى نهاية الثمانينات أدت إلى تزايد نسبة السكان النشطاء اقتصاديا من 3049952 شخصا في سنة 1977م الى 8326000 شخص سنة 1998م، وهكذا أصبحت مشكلة تزايد السكان مع عدم وجود سياسة واضحة لامتصاص نسبة التزايد مما أدى إلى تفاقم البطالة[1].

1- T.HAFFAD, Quelque conséquence économique et sociale de l'évolution démographique en Algérie, Revue des sciences économiques et gestion, université de Sétif, n01/2004, p96.

و يؤثر النمو الديمغرافي تأثيرا مباشرا في زيادة حدة البطالة، خصوصا إذا كانت الزيادة في عدد الوظائف لا تتناسب ومعدلات النمو السكاني التي تميل إلى الارتفاع، فقد أدت الزيادة السكانية إلى تزايد عروض طالبي العمل في سوق العمل الجزائرية، وهكذا اصبحت المسألة السكانية من خلال تزايد عدد السكان مع عدم وجود سياسة واضحة لامتصاص نسبة التزايد، تشكل عقبة في استقرار وتوازن سوق العمل بالجزائر.و عدد الدين يدخلون سن العمل القانوني في الجزائر يقدر ب 3.5%سنويا و هدا ما يعادل280000 طلب جديد سنويا [1] كما اصبحت البطالة تمس اكتر فئة الشباب حيت يمتلون 80% من البطالين الدي يقل سنهم عن 30 سنة و 75% منهم يتقدمون لأول مرة لسوق العمل كما وصل عدد الجامعيين طالبي العمل حوالي 80000 سنة 1996 و وصل الى اكتر من 300.000 مع حلول القرن الحالي[2].

3-ضعف مساهمة المؤسسات الكبيرة في خلق فرص عمل جديدة:

ان الازمة الاقتصادية التي مست الاقتصاد الجزائري مع نهاية الثمانينات اجبرت الكثير من المؤسسات العمومية على تخفيض التكاليف عن طريق تخفيض حجم العمالة وهدا باستعمال اساليب مختلفة متل المزايا الممنوحة لتسريح الارادي، التقاعد المسبق، التسريح المباشر وهدا جعل الاعتماد عليها في خلق فرص عمل جديدة غير ممكن على المدى القصير والمتوسط فأصبح من الضروري التوجه نحو المشاريع الصغيرة وتشجيع الاستتمار فيها حت تصبح اداة فعالة في محاربة البطالة وخلق فرص عمل جديدة[3].

4-مواجهة الفقر:

يعرف الفقر على أنه حالة تنسب إلى الشخص الذي لا يمتلك مبلغ مقبول إجتماعياً سواء كان من المال أم الممتلكات المادية، كما أن الفقر يعني عدم مقدرة الأفراد في الحصول على احتياجاتهم الأساسية، ويعنى بالإحتياجات الأساسية جميع الأمور التي تعتبر ضرورية للإنسان من أجل البقاء، وتعكس مستوى المعيشة السائد في المجتمع، لذلك عندما يراد تحديد فئة الفقراء الذين يعيشون في مجتمع ما؛ يتم أولاً البحث عن جميع الأشخاص الذين وصلوا إلى حدود المجاعة، والمعرضين للموت، ثم بعد ذلك يتم البحث عن جميع الأشخاص الذين يمتلكون الغذاء والمسكن والملبس اللاتي تمكنهم من البقاء على قيد الحياة، ولكن ليس بالمستوى المقبول الذي يعيش به باقي أفراد المجتمع، ويؤثر الفقر على العديد من مناحي الحياة، حيث يؤدي إلى التقليل من مستويات التعليم في المجتمع، ويؤدي أيضاً

1- T.HAFFAD, op cit, p8.

2- T.HAFFAD, op cit, p9.

3 -المجاس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقييم، تقرير حول الضرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الاول 1998، الدورة الثانية عشر، ص86.

إلى سوء الصحة، وعدم القدرة على العمل، وتقليل الرغبة في القيام به، كما أنه يؤدي إلى إرتفاع معدلات التخريب والفوضى في المجتمع[1] و تعتبر المشاريع الصغيرة وسيلة و اداة فعالة في محاربة الفقر و التقليل من سلبياته و قد راهنت عليها الكثير من الدول لحل هده المشكلة و الاهتمام بالمشاريع الصغيرة في الجزائر جاء نتيجة تزايد معدلات الفقر حيت تشير الاحصائيات ان تدهور المستوى المعيشي و البطالة و تطبيق سياسات و توصيات صندوق النقد الدولي و نجم عنه من ارتفاع الاسعار و تقهقر مستوى القدرة الشرائية ادى الى توسيع دائرة الفقر حيت احصى المجاس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي في تقريره ما يعادل 14% من المواطنون يعيشون تحت عتبة الفقر في سنة 1998 منهم 70% في الارياف .

5-تدعيم الصادرات خارج المحروقات:

تعد قضية تنمية وتنويع الصادرات غير النفطية من القضايا الرئيسية في الاقتصاد الجزائري لتقليص حجم الصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط و محاولة الاستفادة من الفرص التجارية المتاحة في الاسواق الدولية و يعيش الاقتصاد الجزائري في ظل تزايد درجة انفتاحه التجاري في محيط معولم يتسم بتسارع وتيرة المستجدات الاقتصادية و التجارية الدولية، لا سيما الراهنة منها و المتمثلة في استمرار تقلبات أسواق النفط مع زيادة حدة المنافسة في الأسواق العالمية، ولقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا نحو تبني إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات على إثر انخفاض أسعار النفط سنة 1986، وهدا للتنويع من الصادرات من اجل المساهمة في نمو الاقتصادي الوطني من جهة و الحد من تبعية مداخيل الدولة لمداخيل الجباية البترولية من جهة تانية، و تلعب الصادرات دورا أساسيا كونها محركا للنمو الاقتصادي و اداة لجلب العملة الصعبة ، وتعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها والابتعاد عن الأحادية في التصدير والانتقال من قطاع تصديري تقليدي إلى قطاع تصديري غير تقليدي يركز على التصنيع من أجل التصدير، والجزائر والتي تعاني من الأحادية في التصدير بالنظر لكون أن ما يفوق 97 بالمائة من صادراتها يعتمد على البترول و الغاز ، هدا الواقع دفع بالدولة الى الاهتمام بالعديد من القطاعات قصد تنويع صادراتها و قطاع المشاريع الصغيرة و بالخصوص القطاع الزراعي شهد دعما كبيرا من الدولة باعتباره قطاع جد مهم، ومتال دلك نجد التمور الجزائرية التي تعتبر مصدرا هاما لتحصيل العملة الصعبة و الجدول الموالي يوضح هيكل صادرات الجزائر لسنوات 1990و1994و1999و1997و 2001.

1 - الفقر_وكيفية_القضاء_عليه/https://www. mawdoo3.com تاريخ الاطلاع2017/12/15.

الجدول رقم(25): هيكل صادرات الجزائر لسنوات 19990و1994و1999و1997و 2001 (مليون دولار امريكي)

المواد / السنوات	المواد النفطية		المواد النفطية غير نفطية	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
1990	10934	%96.7	369	%3.3
1994	8144	%97.7	196	%2.4
1997	13378	%96.3	491	%3.7
1999	12084	%96.5	438	%3.5%
2001	18484	%96.6	648	%3.4

المصدر: المركز الوطني للإعلام الالي و الاحصاء/https://WWW.DOUNES.GOV.DZ

و من خلال تحليل معطيات الجدول نلاحظ ان قيمة صادرات الجزائر من القيمة الاجمالية صغيرة جدا وتتسم الصادرات الجزائرية بالتركز في المواد الطاقوية و ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات، و التي بالرغم من تحسن قيمتها من حوالي 1 مليار دولار سنة 2005 إلى 2.8 مليار دولار سنة 2014، إلا أنها تعد جد ضعيفة مقارنة بإمكانات و مقدرات الاقتصاد الجزائري والجهود المبذولة لترقيتها، ويبقى عدد المصدرين ضعيفا جدا مقارنة بعدد المتعاملين الجزائريين في التجارة الخارجية والذي يبلغ 40000 متعاملا، فيما لا تتعد نسبة المصدرين للخارج 1 %، أي حوالي 400 مصدرا، 160 منهم فقط يصدرون بصفة منتظمة حسب معطيات وزارة التجارة[1].

6-استغلال الموارد المادية والمالية المتاحة:

تتوفر الجزائر على العديد من الموارد المادية و هي تتوزع على مختلف مناطق الوطن و ان عملية استغلالها يتطلب نقلها الى اماكن تواجد المؤسسات الكبيرة و هدا يزيد من تكلفة انتاج السلع النهائية و بتالي ارتفاع اسعارها و ضعف قدرتها التنافسية و النجاعة الاقتصادية تقتضي تحويل و تصنيع هده الموارد بواسطة وحدات انتاجية صغيرة الحجم في شكل مشاريع صغيرة و تسويقها على مستوى السوق المحلي كالصناعات الغذائية اما الموارد المالية فتتمثل في وجود حجم كبير من المدخرات الصغيرة و هنا يمكن لقطاع المشاريع الصغيرة ان يستقطب هده المدخرات و يحولها الى مجال الاستثمار كما يتسنى للمدخرين اقامة مشاريعهم الخاصة.

1- https://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur تاريخ الاطلاع2017/12/15.

7-نشر ثقافة المقاولة:

أصبحت المقاولاتية موضوع هام باتت الدول المتقدمة والأقل تقدم تعمل به وتعطيه أهمية كبرى لما له من مكانة ودور في تطوير وازدهار البلدان ،وقد حققت العديد من الدول نتائج وانجازات كبيرة من خلال المقاولاتية على المستوى المحلي والدولي .و مقاولاتية المشاريع الصغيرة أصبحت لها أهمية كبيرة في تنويع الاقتصاد وخلق الثروة ومناصب شغل وتعرف ثقافة المقاولة على أنها هي التي تكون مكونة من صفات وتصرفات تدل على الإدارة في المبادرة والشروع في ما نريد عمله أو إنجازه بصفة جادة وقوية إلى النهاية وهنا تصبح ثقافة المشروع ثقافة خاصة لأنها تهدف إلى إنتاج الجديد والتغيير وتكون أيضا ثقافة خلق وبناء[1].

8-تخفيض حجم الواردات و احلالها :

الواردات هي عملية نقل المنتجات من مصدر خارجي إلى داخل الدولة، وتشكل الواردات العمود الفقري للتجارة الدولية، وفي حال تجاوزت قيمة الواردات قيمة الصادرات في الدولة؛ فذلك يعني امتلاكها لتوازن تجاري سلبي.وتستورد البلدان غالباً البضائع التي لا تستطيع صناعاتها المحلية إنتاجها بنفس الكفاءة، أو تكلفة الإنتاج مثل الدول الأخرى المصدرة، حيث يتم استيراد المواد الخام، أو البضائع غير المتوفرة داخل حدودها، فعلى سبيل المثال يتم استيراد النفط من قبل العديد من البلدان،لأنه لا يمكن إنتاجه محلياً، أو لا يمكن إنتاج كميات كافية منه

ومن سلبيات عملية الاستيراد انه يقلل بشكل كبير وضخم عملية التصنيع في الدولة، حيث تعتبر اتفاقيات التجارة الحرة، والاعتماد على الواردات من البلدان ذات العمالة الرخيصة المسؤولة بشكل كبير عن انخفاض وظائف التصنيع ويؤثر الاستيراد بشكل سلبي على الدولة عند وجود القدرة على استيراد المواد والبضائع من مناطق الإنتاج الرخيصة، وبالتالي يقلل الاعتماد على البضائع المحلية.

2.3.III - الدوافع الخارجية :

في ظل التحولات الاقتصادية والمتغيرات العالمية، اتجهت الجزائر إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالإعتماد على قوى السوق، مما زاد الإهتمام بالقطاع الخاصة، ونتج عن ذلك بروز قطاع المشاريع الصغيرة، التي تلعب دورا مهما في مجال تنويع الهيكل الصناعي، وقامت الدولة بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو القطب الاستثماري الجديد خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية جراء تراجع أسعار البترول

1- Borreziga amina,mezicane Amina ,la culture entrepreneuriale chez les entrepreneurs algériens , colloque Les stratégies d'organisation et d'accompagnement des pme en Algérie, université kasdi merbah Ouargla national . ,2012 p8.

وحكومات بلدان العالم المتقدم والنامي تبدي على حد سواء اهتماماً متزايداً بالمشروعات الصغيرة، بما فيها حكومات البلدان العربية على اختلاف نظمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية التي بدأت بمساندة ودعم هذه المشروعات للعمل في بيئة اقتصادية متاليه .والجزائر على وجه الخصوص قد وعت لأهمية هذه المشروعات في إطار استراتيجية التنمية الشاملة التي تنتهجها، وضمن إطار التحول الاقتصادي الذي تعيشه بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق دون اهمال الجانب الاجتماعي، حيث حرصت هنا على الشق الاجتماعي بمعنى ألا تتحمل الشرائح الفقيرة والأكثر احتياجاً الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الناجمة عن

هذا التحول ، كما قطاع المشاريع الصغيرة تكمن أهميته في قدرة هذا القطاع على الاسهام الفعال في عملية التنمية بأنواعها ومجالاتها وتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية منها دعم النمو الاقتصادي والازدهار وتنشيط العجلة الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتعزيز سياسات مكافحة البطالة والحد من الفقر وتكوين علاقات تشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني إلى جانب تشجيع روح الابتكار والابداع والاختراعات وجذب الاستثمارات الاجنبية واستغلال الموارد المحلية المتاحة وتوسيع الاسواق وتطوير وتنمية الطاقات البشرية والتقنية وتعزيز القدرة التنافسية الدولية فضلا عن القدرة على خلق التجمعات الانتاجية التنافسية التي تستطيع تحدي المنافسة العالمية .

III -4 المبحث الرابع : اليات ترقية الاستثمار في المشاريع الصغيرة في الجزائر

1.4.III - مفهوم الاستثمار، أهميته :

❖ مفهوم الاستثمار:

الاستثمار في اللغة: مصدر للفعل استثمر، وهو مشتق من ثمر الرجل إذا تمول، ومن ثمر الرجل ماله إذا نماه، ويقال مال ثمر، أي مال كثير، وفي معنى أثمر استثمر ويقال استثمر ماله أي أثمره، وثمره إذا طلب ثمره ونماه وكنزه، ومنه قولهم ثمر هللا مالك تثميرا وأثمر هللا مالك إثمارا أي كنزه ونماه، وبناء على ذلك فإن استثمار المال يعني طلب ثمره وكان له ثمر: روى الطبري عن ابن عباس وقتادة أنهما فسر الثمر في هذه الآية بأنه: الكثير من صنوف المال[1].

ويعرف الاستثمار بأنه "ذلك الجزء من السلع النهائية الذي يضاف إلى رصيد السلع الرأسمالية، والذي يحل محل السلع الرأسمالية التي اهتلكت، فهو ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك[2].

1 – كامل فالح المطيعة، الاستثمار في المصارف، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،2014، ص11.

2 – سلمان مصطفى، حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص115.

ويعرف بانه «التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلة تعوض القيمة الحالية لأموال المستثمر، وكذلك النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقيق هذا التدفق[1].

ويعرف بانه اضافة الى المخزون من الاصول المنتجة مثل السلع الانتاجية والسلع الانتاجية هي المعدات والمنشآت او البضائع الموجودة . فحين تبنى شركة ما مصنعا جديداً فان هذه الاعمال تمثل استثمارات.ان هذا المعنى ينصرف الى الاضافة في السلع المادية سواءٌ كانت معدات رأسمالية او مباني او إضافات الى المخزون القائم[2].

كما يعرف ايضا انه هو التغير في رصيد راس المال خلال مدة زمنية محدده والاستثمار هنا على خلاف راس المال فهو يمثل تدفق وليس رصيد قائم وهذا يعني انه في حين يقاس راس المال عند نقطة زمنية محدده فان الاستثمار يمكن قياسه خلال فتره زمنية محدده[3].

و الاستثمار يعني استخدام المدخرات النقدية والعينية في الاقتصاد لتكوين اصول رأسماليه (موجودات ثابته) تستخدم في انتاج السلع والخدمات[4] .

و يلعب الاستثمار دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي من حيث كونه يشكل احد الأجزاء المؤثرة في الناتج القومي والذي يحفز بدوره الطلب على السلع الإنتاجية ويؤدي الاستثمار وبكافة أشكاله إلى زيادة النمو الاقتصادي والتراكم الرأسمالي لاقتصاد إي إقليم أو أي بلد مهما كان نظامه الاقتصادي على أن تتوفر البيئة الاستثمارية المناسبة لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين ، مما يسهم في بلورة نموذج تنموي ينسجم وخصوصية الأوضاع الاجتماعية والثقافية والمؤسسية وتحقيق جملة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع و لقد أصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات و هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في دراسة الاستثمار ومجالاته المختلفة. ويعتبر الاستثمار مصطلحاً اقتصادياً حديث النشأة، ويشير إلى توظيف رؤوس الأموال لتنشيط مشروع اقتصادي معين يرجع بالمنفعة المادية على أصحاب المشروع ويؤثر إيجاباً على الاقتصاد الوطني. كما يشير المصطلح إلى أنه متغير اقتصادي يسعى إلى الاستغلال الأمثل لرأس المال الذي تمتلكه جهة معينة تسعى من هذا الاستغلال إلى تحقيق منفعة ذات عائد مادي وربح كبير بالاعتماد على أساليب وطرق اقتصادية حديثة غير مسبوقة[5].

---

1 – مطر محمد، إدارة الاستثمار لإطار النظري والتطبيقات العلمية، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،2004، ص22.

2 – بول آ.ساموسلن، ويليام د. نورد هاوس –الاقتصاد –ترجمة هشام عبد الله –ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ،2001، ص466.

3 – د. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، ط1، جدار الكتاب العالمي، عمان الاردن،2007ص163.

4 – عادل عبد العظيم، الاستثمار، المعهد العربي لتخطيط، الكويت ،2008 ص1.

5– ناظم محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياتي: أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للنشر، الأردن، 1999. ص54.

والاستثمار يلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية باعتباره عاملاً محدداً في النمو الاقتصادي وتطوير الإنتاجية، ويؤلف عنصراً ديناميكياً فعالاً في الدخل القومي. ولهذا فإن حجمه وتوزعه يبين اتجاه النمو أو تقلصه ، وعلاقة ذلك بالتراكم الرأسمالي والمخزون والعمالة والدخل و لقد تبنت الجزائر منذ أواخر الثمانينات سياسة الانفتاح الاقتصادي، ، والرامية إلى معالجة الاختلالات التي تعتري الاقتصاد الوطني ، فقد عمدت إلى تحسين مناخها الاستثماري وتطهير بيئة أعمالها من خلال توفير الإطار القانوني والتنظيمي من اجل الظفر بأكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و تحسين مستوى الاستثمار المحلي ، بالإضافة إلى العمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومحاولة جعلها أكثر استقرارا وفي مستويات مقبولة ، و التي من أبرزها تخفيض مستويات البطالة ، التي تعتبر من أخطر المشاكل التي تواجه الاقتصاد الجزائري .و يؤدي الاستثمار وبكافة أشكاله إلى زيادة النمو الاقتصادي والتراكم الرأسمالي لاقتصاد إي إقليم أو أي بلد مهما كان نظامه الاقتصادي على أن تتوفر البيئة الاستثمارية المناسبة لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين ، مما يسهم في بلورة نموذج تنموي ينسجم وخصوصية الأوضاع الاجتماعية والثقافية والمؤسسية وتحقيق جملة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

و من العوامل المشجعة على الاستثمار ندكر [1]:

- ✓ توفّر السياسة الاقتصادية المناسبة.
- ✓ وجود البنية التحتية الواجب توفرها للاستثمار.
- ✓ امتلاك بنية إدارية جيدة.
- ✓ توفر عنصر الانسجام بين القوانين والترابط بينها.

ومجالات الاستثمار تتفاوت وتتنوّع وفقاً للقطاع الذي ستخدمه، ومن هذه المجالات[2]:

- ✓ الاستثمارات العقارية.
- ✓ الاستثمارات السياحية.
- ✓ الاستثمارات الصناعية.
- ✓ الاستثمارات الزراعية.
- ✓ الاستثمار المحلي والأجنبي وتصنّف وفقاً لمصدر رأس المال.

1 –محمد عبد الكريم منهل العقيدي، احمد محمود فارس، تنسيق السياسات الزراعية العربية لتعزيز مقومات التكامل الزراعي العربي لعام 2001، بغداد، 2001، ص87.

2- https://www.mimi.hu/economie.fr/investissement_prive.html2017/10/15 تاريخ الاطلاع

ويقف وراء الاستثمار عدد من الدوافع ندكر منها[1]:

- ✓ السعي لتحقيق الربح المادي.
- ✓ معايير التفاؤل والتشاؤم.
- ✓ الرغبة في تلبية حاجة السوق مما يطلبه من سلع وخدمات، وينبثق ذلك من الرغبة في الوقوف في وجه الاحتمالات التي قد تطرأ على السوق كتوسّع رقعة الأسواق وارتفاع معدلات الطلب فيها.
- ✓ ارتفاع مستويات التطوّر العلمي والتكنولوجي والرغبة في مواكبتها أولاً بأول.
- ✓ السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ وجود عامل الاستقرار السياسي والاقتصادي معاً.

❖ أهمية الاستثمار:

يؤدي الاستثمار وبكافة أشكاله إلى زيادة النمو الاقتصادي والتراكم الرأسمالي لاقتصاد إي إقليم أو أي بلد مهما كان نظامه الاقتصادي على أن تتوفر البيئة الاستثمارية المناسبة لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين، مما يسهم في بلورة نموذج تنموي ينسجم وخصوصية الأوضاع الاجتماعية والثقافية والمؤسسية وتحقيق جملة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. ويمكن أن تتلخص أهمية المشاريع الاستثمارية في النقاط التالي[2]:

- ✓ رفع مستويات الإنتاج، وبالتالي التأثير إيجابياً بالدخل القومي وزيادة نسبة المتوسط لنصيب كل فرد.
- ✓ تحقيق الرفاهية للأفراد ورفع مستوى معيشتهم.
- ✓ تقديم ما يحتاجه المواطن والمستثمر من خدمات أساسية. فتح الآفاق أمام العاطلين عن العمل للانخراط في سوق العمل وبالتالي تخفيض مستويات البطالة.
- ✓ رفع نسبة التكوين الرأسمالي الخاص بالدولة. إمداد سوق العمل بالأيدي العاملة الماهرة والفنيّن والإداريّن من شتى التخصصات.
- ✓ إشباع حاجات المواطنين من خلال وضع السلع والخدمات المنتجة محلياً التي تتماشى مع رغباتهم.

1 – احمد عمر الراوي، دور الاستثمار في التنمية الزراعية العربية، مجلة العرب والمستقبل، الجامعة المستنصرية، العدد (13)، 2005، ص12-28.
2- جميل، هيل عجمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن – حجمه ومحدداته، إربد للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الثاني، إربد، عمان ،2002، ص 35.

- ✓ فتح أبواب تصدير السلع إلى الخارج وبالتالي توفير عملات أجنبية ضرورية لاستغلالها في شراء الآلات والمعدات.

  توفير الخدمات للمواطنين وللمستثمرين.

- ✓ توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة.
- ✓ زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة.
- ✓ توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة.
- ✓ زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين.
- ✓ إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي[1].

2.4.IIII - اهمية قطاع المشاريع الصغيرة في البرامج الحكومية الجزائرية :

تلعب المشاريع الصغيرة دورا هاما في معظم اقتصاديات العالم، كونها تمثل أكثر المشاريع تعدادا، كما تعتبر أكثرها مساهمة في تحقيق بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعجز المشاريع الكبيرة عن تحقيقها، وتزداد أهميتها في كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع المشاريع الكبيرة. وتعد المشاريع الصغيرة من اولويات اهتمام الحكومات لما لها من دور مهم في رفع مستوى النمو الاقتصادي والتنمية البشرية على حدٍ سواء من خلال زيادة الدخل القومي وتقليل معدلات البطالة والفقر وجرت العادة أن يتم قياس دور المشاريع الصغيرة ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي المساهمة في التشغيل، الإنتاج وحصتها من العدد الكلي للمنشآت في الاقتصاد والمشاريع الصغيرة تلعب دورا بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية لكثير من الاقتصاديات العالمية الرائدة، وهي العمود الفقري ومحور ارتكاز أي اقتصاد باعتبارها المحرك لخلق الكثير من فرص العمل ومصدرا للابتكار وتقديم نماذج أعمال جديدة ومبتكرة، بالإضافة لكونها نموذجا للشركات العالمية المستقبلية ومحركا لنمو إجمالي الناتج المحلي وتظهر أهم المزايا لهذه المنشآت في المساهمة في خلق استثمارات جديدة فيما يلي:

- ✓ توفر المشروعات الصغيرة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار[2].

1- TORRES O، économie d'entreprise، organization et strategies à l'aide de la nouvelle économie، ECONOMICA، PARIS, 2000,P67.

2 – صفوت عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 25.

- ✓ تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية.
- ✓ تمتاز هذه المشروعات بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة.
- ✓ هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.
- ✓ هذه المنشآت هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة.
- ✓ تعتبر هذه المنشآت المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.

و فيما يخص الجزائر من اكتر من عشرون سنة اصبح قطاع المشاريع الصغيرة له مكانة و يدرج ضمن اهتمامات الحكومات المتعاقبة و كان هدا الاهتمام يترجم بالمراهنة على هدا القطاع انه قادر ان يكون حل و مخرج من الازمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري مع بداية التسعينات خاصة و ارتفاع نسبة البطالة و ضعف الانتاج المحلي و عجز المشاريع الكبيرة في تحقيق التنمية المحلية المرجو وتكتسب المشاريع الصغيرة أهمية بالغة نظرا للدور الذي تلعبه في إحداث النمو وتحقيق التنمية، لذا تم منحها في الجزائر اهتمام كبير باعتبار المكانة التي تأمل أن تحتلها كمحرك لخلق الثروة خارج المحروقات، وإحداث مناصب شغل دائمة، ولذلك على المشاريع الصغيرة الجزائرية رفع تحدي مزدوج: يتمثل التحدي الأول في التحضير لمرحلة ما بعد النفط، و التحدي الثاني يتمثل في الانتقال نحو اقتصاد سوق حديث يتميز بتنافسية المشاريع التي تشكل نسيجه، وهذا هو الرهان الرئيسي لحوكمة المؤسسة الجزائرية.و اهتمت الجزائر بترقية قطاع المشاريع الصغيرة في ظل سعيها للانتقال من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، والذي يتجلى من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات القانونية والتنظيمية وإنشاء العديد من هيئات تشجيع روح المبادرة قصد تحسين مناخ الأعمال، وحث المزيد من الشباب للولوج لهذا المجال و فطنت الدولة الجزائرية لأهمية هذا القطاع من خلال استحداث تشريعات ومبادرات تتمحور حول حماية وتطوير هذه المشاريع، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي، وقامت الحكومة من جانبها بتنفيذ العديد من البرامج لضمان تفعيل دور المشاريع الصغيرة وزيادة مساهمتها في تحقيق التنويع الاقتصادي، والحرص على خلق بيئة حاضنة وداعمة لهذه المشاريع و أشكال دعم هده المشاريع تعدد من تعديل التشريعات اللازمة وسن القوانين الداعمة وتوفير المعلومات والخدمات الضرورية وإقامة المناطق الاقتصادية وإيجاد الحلول التمويلية و برامج التمويل والخطط التي استهدفت تبني أفكار شباب ورواد الأعمال المشاريع الصغيرة ، و زيادة التنافسية فيما بينها و خلق أفكار وإبداعات لمشاريع مبتكرة.بالإضافة إلى تسهيل ريادة

الأعمال والتنمية بخلق بيئة يمكن للمشاريع الصغيرة أن تزدهر فيها.

3.4.IIII - سياسة تدعيم الاستثمار الخاص في الجزائر :

عملت الجزائر على تهيئة مناخ استثمار مناسب وبذلت الجزائر جهودا لا يستهان بها في تهيئة المناخ الاستثماري من خلال إصدار جملة من القوانين وتقديم تحفيزات ضريبية مغرية، وتحديد الكثير من الهياكل القاعدية بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة القادمة، ويمكن تلخيص التشريعات المرتبطة بالاستثمار التي سنتها الجزائر والامتيازات التي اقرها المشرع في سبيل ترقية المشاريع الصغيرة فيما يلي:

1-القوانين والتشريعات المنظمة والمحفزة الاستثمار في الجزائر:

في إطار التوجه إلى ترقية قطاع المشاريع الصغيرة صدرت جملة من القوانين والإجراءات التنظيمية والتي مست محيط المشاريع الصغيرة باعتبارها مساهم حيوي في تطوير اقتصاد البلد ومنذ بداية الثمانينات انتهجت الجزائر سياسات اقتصادية جديدة فحاولت إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، وقد كان الخماسيان الأول 1980-1984 والثاني 1985-1989يجسدان جملة إصلاحات في ظل استمرار الخيار الاشتراكي، فصدرت العديد من القوانين أهمها:

- ❖ قانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 الذي يهدف إلى تحديد الأهداف المنوطة بالاستثمارات الخاصة الوطنية[1]، ويعتبر أول قانون ينظم الاستثمار الخاص الوطني.
- ❖ قانون رقم 88- 25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 والذي يحدد كيفيات توجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية[2].

ومنذ سنة 1990 طبقت مجموعة إصلاحات تجلى من خلالها إصدار جملة من القوانين التي تهيئ الإطار العام لخوصصة المؤسسات العمومية وتحفيز القطاع الخاص حيث تم إصدار:

- ❖ قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 ابريل 1990المتعلق بالنقد و القرض[3] ، الذي شمل جوانب عديدة من الإصلاحات في مجال التسيير المالي والقرض والاستثمار.

ولمواصلة مسار الإصلاحات، تدعم قانون النقد والقرض بجملة من القوانين والتشريعات التنظيمية المتممة والمعدلة، والتي تعتبر منعرجا هاما في تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نستعرضها فيمايلي:

1 – المادة 1 من القانون رقم 82-11 المؤرخ في 2 ذي القعدة 1402 الموافق ل 21 غشت 1982 يتعلق بالإستثمارالإقتصادي الخاص الوطني، ج.ر ال عدد34، ص.1693.

2 – المادة 1 من القانون رقم 88-25 المؤرخ في 28 ذي القعدة 1408 هـ الموافق ل 22 يوليو 1988 يتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، ج.ر العدد 28، ص 1031.

3 – قانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1910، الموافق ل 14 أبريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض، ج.ر العدد 16.

❖ القانون الاستثماري في الجزائر (1993):

أعطى هذا القانون دفعة قوية في ميدان ترقية الاستثمارات الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية في مجال الاقتصادي الخاص بإنتاج السلع والخدمات وهي 3 أنواع من الامتيازات:

- امتيازات النظام العام.
- امتيازات النظام الخاص.
- الامتيازات الأخرى.

و عملية تشجيع الاستثمار في الجزائر قد بدأت بالتحفيز المخفف من خلال القوانين الصادرة مباشرة بعد الاستقلال، تم تعديل هذه القوانين استجابة للظروف الاقتصادية الداخلية والمتطلبات الدولية، ثم إلى التحرير الكامل بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 مادته 183[1]الدي ينص على إمكانية لغير المقيمين الاستثمار في الجزائر في كل الفروع وغير المخصصة للدولة، هذه الاستثمارات تخضع للقوانين التي صادق عليها المجلس المذكور آخذا بعين الاعتبار المعايير التالية: توازن سوق الصرف، تطوير التشغيل، إتقان القوة العاملة المحلية، جلب التكنولوجيا. فالحصول على الموارد الإضافية من هذه الاستثمارات يتطلب ضمانات منصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والمقبولة من قبل الجزائر، هذه السياسة الجديدة تشكل في الأساس تغيير حقيقي بالنظر إلى انغلاق نسبة مطلقة في الجزائر أمام رؤوس أموال في الجزائر. وأكثر من هذا فإنه وبعد الاستقلال وخاصة الفترة بعد 1966 ألغت الجزائر نهائيا مشاركة رأس المال الأجنبي في الاستثمار المحلي (استرجاع، تأمين)، مع ذلك فإن فعالية ترتيبات قانون 90-10 تبقى خاضعة لـ:

– طبيعة القوانين المتخذة من قبل بنك الجزائر وكيفية تنفيذها.

- تكييف النصوص القانونية (بخلاف البنكية التي تخص حق الملكية، الجباية، الضرائب...إلخ) والتي يهتم لها رأس المال الأجنبي وكذا القطاع الخاص الوطني.

- التسوية السريعة لنزاعات مع الشركات الأجنبية التي كانت لها أو مازالت لها نشاطات إنتاجية في الجزائر.

- إعادة ديناميكية النمو الاقتصادي.

1 - https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/1990/A1990016.pdf?znjo=16-

كما يحدد المرسوم التشريعي النظام الذي يطلق على الاستمارات الوطنية الخاصة وعلى الاستثمارات الأجنبية والتي تنجز ضمن الأنشطة الخاصة بإنشاء السلع والخدمات إلى غير المخصصة صراحة بموجب نص تشريعي، كما يجب أن نتكون هذه الاستثمارات وقبل إنجازها مشروع تصريح لدى وكالة الترقية وتدعيم الاستثمارات APSI.

وكالة دعم وترقية الاستثمارات في الجزائر (Agence de Promotion et suivie des investissement)[1] :

أ– تعريفها:

تأسست يوم 17-10- 1993 حسب ما جاء في مرسوم تنفيذي رقم 94 يتضمن صلاحيات 94-319 مؤرخ في: 12 جمادى الأولى عام 1415 وهي تنظيم وسير الوكالة التي تعد امتداد للديوان OSSIP وهي جهاز حكومي له طابع إداري أنشأ لخدمة المستثمرين والمروجين، كما أصبح بعد سنة مرجع أساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلي والأجنبي في الجزائر لا سيما بعد إنشاء الشباك الموحد.

ب– أهدافها: تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المادي، وهي موضوعة تحت وصاية رئيس الحكومة، حيث يشرف على الوكالة رئيس الإدارة يتولى شؤون عملها مدير عام يرأس جميع مصالحها، يتصرف باسمها، وهي:

1- تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية.

2- تضمن ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية.

3- تضمن متابعة احترام المستثمرين بالالتزامات.

4- تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.

5- تساعد المستثمرين على الاستفادة من كل الإجراءات.

6- تجري تقييم مشاريع الاستثمار وإحصائه.

7- نشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من امتيازات.

8- تنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة.

10- تنظيم ندوات، ملتقيات وأيام دراسية يرتبط محتواها بهدفه.

11- تستغل كل الدراسات في مجال الاستثمار.

1 -https://www.mdipi.gov.dz/?apsi/87452/ html2017/10/25 تاريخ الاطلاع

ج- إمكانياتها: لتتمكن من تأدية مهامها على أكمل وجه تعتمد على خبرات وأجهزة أهمها الشباك الواحد، كما تعتمد على أجهزة تقنية مختصة في تقييم ودعم ومتابعة وإنجاز المشاريع إلى:

- بنك معلومات حول إمكانات الاستثمار في البلاد.
- قنوات للإعلام الوطني والعالمي.
- خبراء اختصاصيين محليين وأجانب.

❖ أمر رقم 01-03 الصادر بتاريخ 2001/08/20:

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص بصدور الأمر الرئاسي 03/01المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، والذي أستبدل فكرة ترقية الاستثمار بفكرة تطوير الاستثمار، وهذا الاستبدال يحمل أكثر من دلالة حيث يضفي على الاستثمار الطابع الإيجابي من خلال منحه الحرية التامة في النشاط، كما يكرس انسحاب الدولة من حقل الاستثمار الاقتصادي بحيث تتخلى عن دور المنتج وتتفرغ لدور المحفز بكل ما تحمله من أجهزة وضمانات، ومن أجل تجسيد عملية التوجه نحو تدعيم وتطوير الاستثمار أنشا القانون الجديد هيئتين أساسيتين للاستثمار ويحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و التي تتم عبر نظاميين:

- النظام العام.
- النظام الاستثنائي: وتنقسم امتيازاته إلى:
- امتيازات في إطار الإنجاز.
- امتيازات في إطار الاستغلال.

و قد تعدلت بعض التشريعات الاقتصادية في الجزائر وابرز تلك التعديلات قانون استثمار وصدر أمر رقم 01-03 في أوت 2001 متعلق بتطوير الاستثمار مناخه وآلية عمله ويشمل مفهوم الاستثمار في إطار الأمر المذكور اقتناع أصول في مجال استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات إنتاجية أو إعادة هيكلة وتأهيل رأس مال المؤسسات العامة والمساهمة فيه، يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة

في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و التي تتم عبر نظاميين:

- النظام العام.
- النظام الاستثنائي: وتنقسم امتيازاته إلى[1]:
- امتيازات في إطار الإنجاز.
- امتيازات في إطار الاستغلال.

وشمل المفهوم الجديد عمليات الخصخصة الكلية والجزئية والاستثمارات المدرجة في إطار منح إمتيازات أو الرخصة، والجديد في هذا التشريع الآتي:

- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- إلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص.
- إنشاء شباك موحد (لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارAMDI) ، تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار تراخيص وهذه الوكالة هامة تملك شخصية معنوية واستقلالية مالية، تنوي فتح فروع ومكاتب تمثيل في الخارج. وهي بديل عن الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة ودعم الاستثمار المستحدثة بموجب القانون الصادر سنة 1993، وتعتبر من أهم الهيئات الحكومية الساهرة على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.و تقدم الوكالة كل الخدمات الإدارية المعلومات المتعلقة بالاستثمار، المهتمين، المقيمين أو الغير مقيمين وتبلغهم بقرار قبول أو رفض منح المزايا أو الحوافز المطلوبة في مدة أقصاها 30 يوم اعتبارا من تاريخ إيداع الطلب، التأكد من احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها خلال فترة الإعفاء من بعض الضرائب والرسوم، تعني المؤسسة بضم كل المؤسسات المكلفة بمنح المساحات العقارية اللازمة للاستثمار الصناعي، السياحي والخدماتي. ويعد هذا الأمر في غاية الأهمية لأن منح العقارات كان يتم على نحو غر منسق وواضح في السابق.ونشأ صندوق لدعم الاستثمارات تتكفل بإدارته AMDI يمول الامتيازات الخاصة أو الاستثنائي. ويسمح التشريع الجديد بإمكانية التنازل أو نقل الملكية للاستثمار.

1- http://www.mdipi.gov.dz/?-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%88%D9%85%D9%8A- html2018/11/25 تاريخ الاطلاع

– إنشاء لمجلس الوطني للاستثمار الذي يعتبر خلاصة لتفكير معمق حول كيفية توحيد مركز القرار المتعلق بالاستثمار.

ومن خلال هاتين الهيئتين، تبدو مسألة تطوير وترقية الاستثمار الخاص في الجزائر قد أخذت بعدا جديا، كون أن هاتين الهيئتين ينتميان إلى أعلى سلم تنظيمي في السلطة التنفيذية، تحت رئاسة رئيس الحكومة، بالإضافة إلى أن الضمانات والتسهيلات والمزايا الممنوحة من قبل هاتين الهيئتين للمستثمرين الوطنيين والأجانب، كما أقر ذلك قانون تطوير الاستثمار قد جعلت بيئة الاستثمار في الجزائر تبدو من الناحية النظرية والشكلية أكثر تأهيلا من السابق.

❖ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومضمونها لم يجد فحواه إلا من خلال القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، حيث يرمي هذا القانون إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها[2].

وهذا لسد الفراغ القانوني اتجاه مؤسسات هذا القطاع، التي تهدف إلى تحديد المستفيدين من إستراتيجية السلطات العمومية في ميدان ترقيتها، ويسمح بترشيد توجيه التدابير لمساعدة والدعم للمتعاملين الأكثر احتياجا لها.

وإن الآليات والإجراءات التي استحدثها هذا القانون كانت نتيجة تحليل معمق لحالة وضعية وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها، من أجل معالجة مختلف المؤثرات الضغوطات وتقديم أكبر مساعدات للنهوض بهذا القطاع.

❖ التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

قامت الجزائر في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوقيع اتفاقيات بينها وبين دول أخرى متقدمة في إطار التعاون الدولي، ونذكر في هذا المجال ما يلي:

- التعاون الجزائري الألماني : تضمن هذا التعاون:
  - مشروع إرشاد وتكوين بتكلفة إجمالية تقدر ب 3 ملايين أورو ويستفيد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكوين 50 متخصص و250 عونا مرشدا؛
  - مشروع دعم وترقية المؤسسات الصغيرة بغلاف مالي يقدر ب2.3 مليون أورو هدفه ترقية الحركة الجمعوية بالمؤسسات.

1 – طالبي محمد، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر، بين المردود الضئيل وكيفية التفعيل، من دورية مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دراسة اقتصادية، العدد 12، دار الخلد ونية للنشر والتوزيع، فيفري 2009، ص.45.

2 – المادة 01 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر العدد 77،

- التعاون الجزائري الكندي: إذ تم الاتفاق على تعاون كندي جزائري يتمثل في تنمية القطاع الخاص في الجزائر لتحسين شروط تنافسية القطاع الإنتاجي وتم توقيع هذا الاتفاق ممثل الخارجية الجزائري والوكالة الكندية للتنمية الدولية عن طريق السفير الكندي بتكلفة إجمالية تقدر بـ 7.4 مليون دولار لمدة سنتين.
- **التعاون الجزائري الإيطالي** :حيث تم التوقيع بين وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والوزير الإيطالي للنشاطات الإنتاجية في أفريل 2002 من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الإيطاليون، وكذا إنشاء مركز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر بدعم من إيطاليا.
- **التعاون الجزائري النمساوي** :تم الاتفاق بين البنك الوطني الجزائري والبنك المركزي النمساوي في إطار الاستفادة من قرض بقيمة 30 مليون أورو، بعد مفاوضات دامت سنة، ويوضع هذا القرض تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الواردات.

2-الامتيازات الممنوحة للمستثمرين:

يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتوجد ثلاثة مستويات من المزايا[1]:

❖ مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة:

1- المشاريع المنجزة في الشمال :

أ. مرحلة الإنجاز:

1) الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2) الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

3) الإعفاء من دفع حق نقل الملكية والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

4) الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.

1 -https://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages html2017/10/04تاريخ الاطلاع

5) تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار .

6) الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء .

7) الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال .

ب. مرحلة الإستغلال:

لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للإستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل إبتداءا من بدء النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

1- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)،

2- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).

3- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

2) الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا و المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.

أ- مرحلة الإنجاز:

1- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

3- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني ،

4- الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز،

5- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء ،

6– الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال،

7– التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة،

8– التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية :

– بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشر (10) سنوات،

وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا ، وكذا ا لمناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة ،

– بالدينار الرمزي للمتر المربع لفترة (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير

ب– مرحلة الاستغلال لمدة عشر (10) سنوات:

– إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،

– إعفاء من الرسم على النشاط المهني،

– تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة .

❖ مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و / أو التي تخلق فرص عمل

يتعلق الأمر في المقام الأول، بالتحفيزات الجبائية و المالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية و الفلاحية. هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون ترقية الاستثمار، وفي الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيع.أما النوع الثاني من المزايا الإضافية، فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، والمنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، وتستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر ب 5 سنوات على مرحلة الإستغلال.

❖ المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:

أ– مرحلة الإنجاز:

كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز منح إعفاء أو تخفيض ، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي و الإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، و كذا كل التسهيلات التي قد تمنح.إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار،

محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد، و المكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.

ب- مرحلة الإستغلال:

تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات،تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم ، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم .على القيمة المضافة

3-الشباك الموحد[1]:

من أجل رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب تم إنشاء الشباك الواحد لتوفير أفضل التسهيلات لعمليات الاستثمار.يضم مكاتب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ذاتها وكذلك مكاتب إدارة الجمارك وبنك الجزائر، السجل التجاري، الأملاك الوطنية، الضرائب، التهيئة العمرانية، البيئة، التشغيل، مأمور المجلس الشعبي البلدي الذي يقع فيه مقر الوكالة. ويخضع التماس خدمات الشباك الوحيد لإدارة المستثمرين باستثناء إيداع تصريح الاستثمار وطلب المزايا.ويكون ممثلوا الوزارات والهيئات في الشباك الوحيد مؤهلين قانونيا ومخولين لتقديم الخدمات الإدارية مباشرة في مستوى هذا الشباك، كما توفر الوكالة في أجل أقصى 60 يوما، وبناءا على تفويض من الإدارات المعنية، الوثائق المطلوبة قانونا من أجل إنجاز الاستثمار وذلك ابتداءا من

تاريخ الإيداع القانوني للتصريح الاستثمار وطلب المزايا، كما أن الوثائق التي تسلمها الوكالة قبل الاحتجاج بها على الإدارات المعنية.وتعيين السلطة الوصية على الوكالة، أعوان الشباك الوحيد ومستخلفيهم بقرار بناء على اقتراح الإدارة أو الهيئة التي يمثلونها، كما يجب عليهم احترام النظام الداخلي للوكالة وقواعده في الانضباط العام، حيث يستفيد أعوان الشباك الوحيد من النظام التعويضي المعمول به في الوكالة، عندما يكون هذا النظام أنفع لهما مما هو معمول به في الإدارات والهيئات التي ينتمون إليها.ويمكن المدير العام للوكالة من أجل سير الشباك الوحيد، أن يتخذ كل الإجراءات ذات الطابع العملي والتنظيمي، لاسيما الإجراءات التي تيسر للمستثمرين استيفاء إجراءات الحصول على الوثائق المطلوبة قانونا، في هذا المجال وضمن الآجال القانونية. و يتمثل دور الشباك الوحيد اللامركزي في تسهيل و تبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس المؤسسات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية. لهذا الغرض، يؤهل ممثلوا الإدارات و الهيئات الموجودون على مستوى المراكز، لتسليم كل الوثائق المطلوبة مباشرة على مستواهم، و تقديم كل الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الإستثمار و تكوين الشركات.و يكلفون بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يواجهها المستثمرون.من أجل ضمان فعالية عمل الشباك الوحيد وجعله أداة حقيقية للتبسيط والتسهيل تجاه المستثمرين، تم إدخال تعديلات بغرض السماح لإنشاء فضاء

1- https://www.andi.dz/index.php/ar/guichet-unique/role2018/04/22تاريخ الاطلاع

ضروري لإنجاز و تطويرالمشاريع الاستثمارية.و إن الخدمات المقدمة من طرف الشباك، لم تعد تقتصر على المعلومة البسيطة بل تمتد إلى الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة، و هذا بفضل التفويض الفعلي للسلطة، اتخاذ القرار والتوقيع الممنوح من طرف الإدارات و الهيئات المعنية، لممثليهم داخل الشباك.

IIII. 5-المبحث الخامس : تقييم محيط المشاريع الصغيرة في الجزائر

إن للمشاريع الصغيرة مكانة هامة في هياكل اقتصاديات غالبية دول العالم. ولعل خصائص هذه المشاريع هي التي منحتها تلك المكانة. كما أن وجود مجموعات أو أعداد كبيرة من المشاريع الصغيرة، متقاربة في الحجم، والتي تعمل في إطار ظروف تنافسية، وتشغل أعدادا كبيرة من العمال، سيعمل لا محالة على تحقيق العدالة في توزيع الدخل[1] و يعتبر المحيط الدي تنشط فيه المشاريع الصغيرة من اهم عوامل نموها و تطورها و فاعليتها و الاستراتيجية التي انتهجنه الجزائر تهدف الى تدعيم و ترقية هده المشاريع فلقد تأثرت هده المشاريع بعدة عوامل اهمها غياب مناخ مناسب للأعمال و نتيجة لتوفر الموارد المالية الناجمة عن انخفاض اسعار المحروقات في السنوات الماضية ثم وضع برنامج لتفعيل و تأهيل محيط المشاريع الصغيرة حتى يكون ارضية جدب و استقطاب لاستثمارات من اجل تحقيق تنمية محلية وللوقوف على مختلف الإجراءات المتخذة لتأهيل محيط المشاريع الصغيرة في الجزائر سنتطرق الى العناصر الاتية:

1.5.IIII -تحسين المحيط العقاري :

يعد العقار من اهم المشكلات التي اقترض نمو وتطور المشاريع الصغيرة في الجزائر وفي الكثير من دول العالم لما له من اهميه في توطين هذه المشاريع وتأثيره على استثمارات قطاع الخاص والمحيط العقاري لا يرتبط فقط بالأراضي والمساحات المخصصة للاستثمار بل يرتبط كذلك بإنشاء المناطق الصناعية ومناطق النشاط وللاطلاع على واقع العقار في الجزائر تناولنا المحاور الاتية:

1 - العقار الصناعي:

عرفت الجزائر سنة 1989 تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية ...، على غرار دول العالم تمثلت أساسا في التخلي عن النهج الاشتراكي بموجب دستور 23 فبراير 1989، و بروز مصطلحات جديدة كتحرير السوق، تحرير التجارة ، تحرير الأسعار، الخوصصة. العولمة...، هذه المصطلحات تتماشى مع النظام الاقتصادي الجديد الذي أقرته الدولة الجزائرية في تلك السنة وهو اقتصاد السوق وتكمن أهمية عقد الامتياز في كونه يتعايش مع نظام

1 - يسري عبد الرحمن، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، سلسلة بحوث العلماء الزائرين، رقم 1، 1995، ص42-44.

اقتصاد السوق و يوفق بين المصلحة الخاصة و المصلحة العامة ، ذلك أن الفرد أو شركة تحل محل الدولة في تسيير مرفق عام _ اقتصادي ، بمقابل أرباح يتحصل عليها صاحب الامتياز .ويكتسي تطوير الاستثمار أهمية بالغة في استقطاب شريحة معتبرة من المستثمرين الحقيقيين و ليس الوهميين حيث استغلوا القوانين المحفزة للاستثمار في بيع الأراضي لفائدة بالدينار الرمزي لأغراض المصلحة الخاصة ليس لها صلة بالاستثمار ، و كانت الدولة تأمل في إنجاز أقطاب استثمارية هامة من شأنها يخفف على الدولة عناء المردود السلبي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ماعدا القليل منهم ، ومن جهة أخرى خلق مناصب شغل لفائدة البطالين أو المسرحين من هذه المؤسسات تطبيقا لمبادئ اقتصاد السوق الذي أقره الدستور الجزائري سنة 1989 [1] .

و بادرت السلطات العمومية لوضع حد لأزمة العقار الموجه لانجاز مشاريع استثمارية، بتعديل الأمر رقم 06_11 ، بالأمر رقم 08 _04 الذي ألغى تماما التنازل ، و اقتصر فقط على منح الامتياز بالمزاد العلني أو منح الامتياز بالتراضي ، لغلق الباب على المستثمرين الوهميين الذين يطمعون في الحصول على العقار لاكتسابه فقط.

و قامت بإنشاء وكالات تمثل الدولة لتسيير ملف الاستثمار و العقار الموجه للاستثمار من شأنها تقريب المستثمر من الإدارة العمومية ، و سرعان ما تداركت الأمر و عدلته من جديد بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2011 بإلغاء الامتياز بالمزاد العلني و الاكتفاء فقط بالامتياز بالتراضي لإعطاء المزيد من التسهيلات الإدارية من قبل الدولة ، مع تحسين المناطق الصناعية وضعها تحت تصرف المستثمرين ، و جعلها من الجيل الثالث وفق المقاييس الدولية .

و يتمثل الأساس القانوني في منح الامتياز بموجب المادة الأولى من الأمر رقم 01_03 على انه " يحدد هذا الأمر النظام الذي على الاستثمارات الوطنية والأجنبية في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/ أو الرخصة[2] ." ،و يتضح من خلال نص المادة أن المشرع الجزائري فتح الباب على مصراعيه لكل أشكال المستثمرين بما فيه الأجنبي ، و كل صور الاستثمار كما ترد قيود على السلطات العمومية في منح الامتياز على أصناف من الأراضي ، عملا بنص المادة 02 من الأمر رقم 08_04 على أنه " تستثنى من مجال تطبيق أحكام هذا الأمر أصناف الأراضي الآتية:

- ✓ الأراضي الفلاحية.
- ✓ القطع الأرضية المتواجدة داخل المساحات المنجمية.

1- https://www.droitfoncierdz.blogspot.com/2018/10/el-wajiz.html تاريخ الاطلاع2018/09/02

2 – لأمر رقم 01_ 03، المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بقانون الاستثمار، الجريدة الرسمية المؤرخة في 22 أوت 2001.

- ✓ القطع الأرضية المتواجدة داخل مساحات البحث عن المحروقات واستغلالها ومساحات حماية المنشآت الكهربائية والغازية.
- ✓ القطع الأرضية الموجهة للترقية العقارية المستفيدة من إعانة الدولة.
- ✓ القطع الأرضية المتواجدة داخل مساحات المواقع الأثرية و الثقافية[1] .

و نصت المادة 15 من القانون رقم 11_11 التي عدلت الفقرة الأولى من المادة 03 من الأمر رقم 04_08 على أنه: " ... يمنح الامتياز على أساس دفتر شروط عن طريق التراضي على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة المتوفرة لفائدة المؤسسات والهيئات العمومية و الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للقانون الخاص، و ذلك لاحتياجات مشاريع استثمارية و مع مراعاة احترام قواعد التعمير المعمول بها [2]." يتضح من نص المادة أن منح الامتياز يكون عن طريق التراضي، و هو النمط الوحيد، الموجه لفائدة المستثمرين بجميع أشكالهم ، مع احترام الانتفاع فقط في العقارات الصالحة لانجاز المشاريع الاستثمارية ، التي تملكها الدولة

بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن للدولة منح أصول فائضة أو أصول متبقية غير مستغلة، حيث عرفت المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 09_153 الأصول المتبقية على أنها تعتبر كأصول متبقية كل الأملاك العقارية التابعة للمؤسسات العمومية المستقلة و غير المستقلة المحلة المتوفرة [3] .

كما عرفت المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 09_153 الأصول الفائضة على أنها " يقصد بالأصول الفائضة تلك الأملاك العقارية غير اللازمة موضوعيا لنشاط المؤسسة العمومية الاقتصادية، و تتمثل لاسيما فيما يأتي:

_الأملاك العقارية غير المستغلة أو التي لم يتم تخصيصها لوجهة ما عند تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية

_الأملاك العقارية التي لا يتطابق استعمالها مع الغرض الاجتماعي للمؤسسة.

_الأملاك العقارية المستقلة أو القابلة للفصل من مجمعات عقارية أوسع ، ملك للمؤسسات العمومية أو ملك للدولة و غير اللازمة لنشاطاتها.

_الأملاك العقارية التي تغير طابعها القانوني بحكم قواعد التعمير والتي أصبحت لا تدخل في إطار النشاط الرئيسي للمؤسسة العمومية.

1 – الأمر رقم 08 _ 04، المؤرخ في 01 سبتمبر سنة 2008، يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية العدد 49، المؤرخة في 03 سبتمبر 2008.

2 – قانون رقم 11-11، المؤرخ في 18 جولية سنة 2011، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، الجريدة الرسمية العدد 40، المؤرخة في 20 جولية سنة 2011، ص 08.

3 – المرسوم التنفيذي رقم 09 – 153، المؤرخ في 02 ماي 2009، يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأصول المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية المستقلة وغير المستقلة المحلة والأصول الفائضة التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها الجريدة الرسمية العدد 27، المؤرخة في 06 ماي سنة 2009.

_الأملاك العقارية المعروضة في السوق بمبادرة من المؤسسة العمومية.

و تتم عملية الانتفاع بها من قبل المستثمرين بعد استرجاعها من قبل الدولة ممثلة في المدير الولائي لأملاك الدولة الكائن في محيط ولايته الأملاك المسترجعة، و هذا ما نصت عليها المادة 12 من المرسوم السالف الذكر على أنه " تجسد عملية الاسترجاع من قبل الدولة بما يأتي[1] :

- محضر تسليم يتم إعداده بين الممثل المؤهل للمؤسسة ومدير أملاك الدولة المختص إقليميا بالنسبة للأملاك العقارية التابعة للدولة و المحازة على سبيل الانتفاع من طرف المؤسسة العمومية الاقتصادية أو الهيئة المتعهدة بالترقية للمنطقة الصناعية.
- إعداد عقد تحويل الملكية لفائدة الدولة ومحضر التسليم بالنسبة للأملاك العقارية التي تعود ملكيتها الكاملة للمؤسسات العمومية الاقتصادية أو للهيئة المتعهدة بالترقية للمنطقة الصناعية.
- تقوم مصالح أملاك الدولة بتسجيل الأملاك العقارية المسترجعة في سجل الأملاك الخاصة للدولة غير المخصصة.

ويرتبط العقار الصناعي بترقيه الاستثمار والانعاش الاقتصادي فالدراسات التي قامت بها العديد من الهيئات سواء المحلية او الدولية حول مناخ الاعمال في الجزائر اشارت الى الصعوبات التي تعترض المستثمرون من حيث الحصول عل العقار لإنجاز استثماراتهم.و البيانات الاولى لوضع مساحات خاصه بالمستثمرين ترجعوا الى سنوات الثمانينات تحت اشراف هيئة تم انشائها خصيصا لدلك و لقد تم سنه 1982 اسناد مهام التهيئة العمرانية وخلق مناطق للنشاط للمركز الوطني للدراسات والتهيئة العمران اما في سنه 1984 فقد تم اسناد مهمه انشاء المناطق الجديدة وتهيئه مناطق النشاط الى الوحدات الجهوية لتهيئه العمرانية[2].

وتعد المادة 104 من قانون المالية لسنة 2018 المعدلة لمادة جاءت في قانون المالية التكميلي لـ 2015 من بين أحدث التدابير الرامية لحل هذا مشكل نية اقامه المشروع وتنفيذه في الواقع من عدمه وقد استحدثت هذه المادة رسما على عاتق كل مستفيد من قطعة أرض صناعية عن طريق التنازل ولم يستغلها في أجل ثلاث سنوات من استلامها. و تقدر نسبة هذا الرسم بـ 5 بالمائة من القيمة التجارية لقطعة الأرض المعنية. إضافة إلى هذا فان دفع الرسم من طرف المستفيد لا يعفيه من المتابعة القضائية وفسخ عقد التنازل.

1 – المرسوم التنفيذي رقم 09 – 153، المؤرخ في 02 ماي 2009، يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأصول المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية المستقلة وغير المستقلة المحلة والأصول الفائضة التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها الجريدة الرسمية العدد 27، المؤرخة في 06 ماي سنة 2009.

2- https://www.mdipi.gov.dz/?-Textes-juridiques2018/09/22 – تاريخ الاطلاع

أما بالنسبة للعقارات الصناعية الممنوحة عن طريق الامتياز فان عدم استغلالها في الاستثمار يعرض صاحبها لإسقاط حق الامتياز بموجب الأمر 04-08 الصادر في سبتمبر 2008 المتعلق بمنح الامتياز للأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة و الموجهة للاستثماري و بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2015 تمكنت الدولة من إلغاء رخصة 26 مشروعا لم يتم انجازه و استرجاع وعاء عقاري مساحته 12 هكتار تم إعادة تخصيصه لمستثمرين آخرين[1].

2-وضعيه المناطق الصناعية :

تشكل الصناعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني باعتبارها المحرك الرئيسي لباقي القطاعات الاقتصادية الوطنية خاصة منها قطاعي الخدمات والفلاحة معا.ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصناعة في تفعيل التنمية الشاملة، وتنشيط سوق العمل فقد حظي باهتمام كبير من خلال جملة من التدابير والسياسات الرامية إلى إنعاشه وتطويره باستمرار، وفي هذا الصدد فقد أقيمت العديد من المناطق الصناعية عبر التراب الوطني. ويعتبر التصنيع أحد الجوانب الأساسية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى مراحل متقدمة، إذ لا يمكن تصور تحقيق تنمية اقتصادية دون تطوير القطاع الصناعي، أي أن عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية متلازمتين، وبهذا فإن الصناعة تلعب دورا حيويا في دفع وتطوير الاقتصاد الوطني. وفي عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدور القانون رقم 45/73 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/3[2].و حسب هدا المرسوم يقصد بإدارة المناطق الصناعية تهيئتها كمرحلة أولى، ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية، وقانونيا فإن إدارتها تعني تهيئتها وتسييرها معا.و تتم تهيئة المنطقة الصناعية عن طريق هيئات ومؤسسات مختلفة نذكرها حسب الترتيب التالي:

- هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 1983/03/9، وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية، أو نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة.

1- https://www.aps.dz/ar/economie/48927-502018/11/12 تاريخ الاطلاع

2 - مخلوف بوجرة، العقار الصناعي، دار هومة، ط2، الجزائر، 2006، ص-ص-12-18.

- مؤسسات اقتصادية حسب الكيفيات التي ستحدد بمرسوم عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة.
- عن طريق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

وتجدر الإشارة هنا أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدأين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في المنطقة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.

وحسب المرسوم رقم 56/84 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية، تنشأ وفق كيفيات محددة بالمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها:

- المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U.
- مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I.

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيئة بأعمال التجزئة للعقارات والتهييئات، كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط المنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك، أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالارتفاقات الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على عاتق المؤسسة المرافقة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية[1].

1 – مدحت كاظم القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2000، ص-ص23-26.

وتحوز الجزائر على 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية أدرار وواد سلي بالشلف، وعين ميلة بأم البواقي وأريس وجرمة بباتنة، وأقبو ببجاية و سيدي خالد بالبويرة، وواد السمار الحراش بالجزائر العاصمة والمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج...الخ .ويعتبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، والذي شرع في تنفيذه ابتداء من أوت 2005، وخصصت الدولة له غلافا ماليا قدر بـ 7.2مليار دج للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر عدة ولايات، وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.

3-وضعيه مناطق النشاط :

إن الانفتاح الاقتصادي، يتطلب النظام، الفعالية، الدقة والشفافية، وهو الذي لا يتجسد في تنظيم مناطق النشاط التي لا زالت تمثل عائقا رئيسا أمام العديد من المشاريع الاستثمارية، وتعود أسباب ذلك لعدة عوامل، يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- ✓ عدم استقرار النظام القانوني المنظم لهذه المناطق.
- ✓ تضخم الإطار المؤسساتي المكلف بتسييرها، وكذا تعدد مراكز اتخاذ القرار وتنازع الصلاحيات فيما بينها.
- ✓ عدم تطهير ساحة هذه المناطق في مجال سندات الملكية.

وتسعى السلطات خاصة في ظل سياسة تشجيع الاستثمار من طرف الدولة عامة إلى تحويلها إلى أقطاب صناعية بامتياز من خلال تطويرها وتذليل العراقيل التي يوجهها المستثمرون وكذا توفير شروط تنافسية لاستقطاب أكبر عدد من المستثمرين لإنشاء مشاريع هامة تساهم في النهوض بالتنمية الاقتصادية المحلية والوطنية.

وتعتبر مناطق النشاط مساحات محدودة بالآليات التنظيم العقاري والعمراني مخصصه لإقامة نشاط صناعي او تجاري على المستوى المحلي في اطار الامر رقم 26- 74 المؤرخ في 20 فيفري 1974 حيث وصل عدد مناطق النشاط الحالي الى 449 منطقه موزعه على 46 ولاية وتقدر مساحتها الإجمالية 7500 هكتار.

وحسب المجاس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بلغت نسبه استغلال هذه المناطق حوالي 42% لغايه نهاية سنه 2004 والجدول الموالي يوضح دلك:

الجدول رقم (26): نسبة استغلال مناطق النشاط سنة 2004

عدد مناطق النشاط	المساحة الكلية	المساحة الغير مستغلة	نسبة الاستغلال
449	7500	3168	42.24

المصدر https:// www.cnes.dz/cnes/?cat=12تاريخ الاطلاع2018/03/02

4-عقار خارج المناطق الصناعية ومناطق النشاط :

ان هذا النوع من العقار الصناعي يبقى ضعيفا مقارنه بالعقار المعروض من طرف الدولة ولا يمثل سوى 10 بالمئة من المساحة الكلية ومن مميزاته ان وضعيته لم يتم تسويتها حتى الان.

5-الطلب على العقار الصناعي :

سجل الطلب على العقار الصناعي في الجزائر ارتفاعا قويا ب40% على أساس سنوي مدفوعا بالإجراءات الحكومية التي تهدف إلى تحفيز الاستثمار حسبما كشفته الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري. وأوضحت الوكالة في مذكرة حول وضعية العقار المخصص للاستثمار في 2013 أن عدد الطلبات التي عولجت في هذه السنة من طرف لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار بلغت 3.851 ملف بارتفاع قدره 40% مقارنة ب 2012. واعتبرت الوكالة أن الطلب على العقار عرف دفعا ايجابيا بفضل التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية والتي تعتبر محفزا للاستثمار. وتميز الظرف العام في مجال الاستثمار بإصدار العديد من الإجراءات من خلال قوانين المالية والتي تهدف أساسا إلى دعم الإنتاج الوطني ومنحه الأولوية على حساب الواردات. ''بالرغم من أن السياق الاقتصادي العام لا يحفز نمو القطاع الصناعي إلا انه أنتج مبادرات إيجابية وفعالة من طرف المستثمرين لإنشاء مؤسسات وزيادة الاستثمارات'' حسبما جاء في المذكرة. وذكرت الوكالة في هذا السياق أن عدد المؤسسات الصناعية المسجلة في المركز الوطني للسجل التجاري ارتفع بنهاية سبتمبر 2013 بحوالي 5% مشيرة أيضا الى أن الاستثمارات في القطاع الصناعي المصرح بها لدى مصالح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بلغت 1.544 مشروع تقدر قيمتها الإجمالية ب1.092 مليار دج.غير أن الطلب على العقار الصناعي لايزال يشكل ضغطا على العرض حسب الوكالة التي كشفت أن نسبة الطلبات المقبولة كانت متواضعة في 2013 حيث لم تتجاوز 47%. وأكدت الوكالة أن الضغط على العقار يبقى قويا إذا أن مستوى رفض الملفات سجل ارتفاعا مقارنة ب 2012 (1.413 ملف مرفوض مقابل 534 ملف). وترجم الضغط الذي يعرفه سوق العقار الصناعي بارتفاع هام في الأسعار مقارنة ب 2012 بحوالي 16.5%. وبلغ المعدل الوطني للأسعار 5.064 دج للمتر المربع حسب معطيات الوكالة.

وعرف السعر المتوسط مقارنة بالسنة المرجعية 2008 ارتفاعا ب20 نقطة ما يعادل نسبة نمو سنوية ب7.2 % مما يؤكد الضغط المتنامي على الأسعار. واعتبرت الوكالة أن للعقار العمومي الممنوح عن طريق الامتياز دور فعال في توازن العرض والطلب وضبط الأسعار. وتعرف عمليات التنازل عن العقار التابع للأملاك الخاصة للدولة نموا بتجاوز عمليات التنازل عن العقارات التابعة للخواص حيث بلغ مؤشر التطور السنوي لحجم المعاملات العقارية 143 في 2013 بزيادة نسبتها 47% مقارنة ب 2012 وفقا لبيانات الوكالة التي أكدت أن هذا الارتفاع راجع بالأساس إلى منح العقار العمومي عن طريق الامتياز[1].

6-البرنامج الوطني لتهيئه المناطق الصناعية ومناطق النشاط:

لقد عرفت تهيئه المناطق الصناعية ومناطق النشاط في السنوات الأخيرة الماضية اهميه خاصه في إطار برامج التنمية حيث تم تخصيص ما يقارب من 2.7 مليار دينار جزائري مع نهاية سنه 2004 لتهيئه 97 منطقة صناعيه ومنطقه نشاط موزعه على المستوى على مستوى الوطني كالاتي[2]:

- المنطقة الصناعية بعين تموشنت.
- المنطقة الصناعية معسكر.
- المنطقة الصناعية حاسي عمر لولاية وهران.
- المنطقة الصناعية في فراناك ولاية مستغانم.
- منطقه النشاط في كل من غليزان وتيسمسيلت.
- المنطقة الصناعية بالحراش الجزائر العاصمة.
- المنطقة الصناعية بسيدي خالد البويرة.
- منطقه النشاط ازفون بتيزي وزو.
- منطقه النشاط بني مراد ولاية البليدة.

اما في ولايات الشرق فقط تم برمجه تهيئه 7 مناطق صناعيه في كل من ولايات عنابة وسكيكدة وعين البيضاء وخشله وقسنطينة وبرج بوعريريج وسطيف كما تم تخصيص حوالي 5 مليارات دينار جزائري في إطار برنامج الهضاب العليا من اجل توفير العوامل الأساسية لجدب الاستثمار ويخص هدا البرنامج كل من ولاية تبسه و

1-https:// www.aniref.dz/index.php/extensions-2/suivi-des-zones-industrielles تاريخ الاطلاع2018/05/02

2- https:// www.aniref.dz/index.php/extensions22018/06/22 تاريخ الاطلاع

باتنة والجلفة والاغواط و والمسيلة وسعيدة حيث انطلقت الاشغال مع نهاية سنه 2006 على ان تنجز مع نهاية برنامج الانعاش الثاني اي نهاية سنه 2009 ولتدعيم الاستثمار في ولايات الجنوب خصص ما يقارب 200 مليون دينار جزائري لتهيئة المناطق الصناعية دينار لتهيئه مناطق النشاط في كل من تندوف و سيدي عقبه ولاية بسكره و ايليزي و سيدي خويلد ولاية ورقلة و تمنراست و الاغواط و يمكن القول ان جهود الدولة انصبت في اطار البرامج التنموية بهدف توفير المناخ المناسب والملائم للاستثمار وخاصه الاستثمار في قطاع المشاريع الصغيرة الذي علقت عليه الامان ان يكون حد للازمه الاقتصادية للاقتصاد الجزائري وتحقيق استقلاليه اقتصاديه و اكتفاء ذاتي استراتيجي للاقتصاد .

2.5.III - تمويل الاستثمارات:

اعتمدت الكثير من الدول ومن بينها الجزائر العديد من البرامج التنموية للنهوض بقطاع المشاريع الصغيرة، وذلك على عدة مستويات: التأهيل، التكوين، نظام المعلومات، القدرة على المنافسة، التمويل،ونظرا للخصوصيات التي يتميز بها قطاع المشاريع الصغيرة نعتقد أن مشكلة التمويل تحتل مركز الصدارة ضمن مجموعة الصعوبات التي تواجهها هذه المشاريع في الجزائر ويعود هذا في الواقع إلى سببين:

- ✓ يتمثل السبب الأول في تخلف النظام المصرفي وعدم موضوعية القيود والشروط التي يفرضها لتمويل القطاع الخاص، والتي تميل في الواقع إلى الجانب القانوني أكثر من الجانب الاقتصادي.
- ✓ ويتمثل السبب الثاني في غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر. وهذا ما جعل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعمل وفقا لنماذج التسيير التقليدي وبموارد مالية ضئيلة.

وليس هناك من شك أنّ جميع المشاريع الصغيرة بمختلف مستوياتها سواء الجديدة منها أو القائمة تحتاج للتمويل المناسب حتى تنمو وتحقق دخلاً وربحًا مقبولين. فالمشاريع الصغيرة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءًا بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، وكذلك في حالة استعداد المشروع إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية. وينصرف المعنى العام للتمويل إلى تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، فتعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتيّة، لتمويل أنشطتها الاقتصادية، فإذا لم تفي بذلك اتجهت تلك المشروعات إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز، ولهذا ينصرف المعنى الخاص للتمويل على أنّه: "نقل القدرة التمويليّة من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي"[1].

1- دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010، ص49.

وللاطلاع على اساليب تمويل المشاريع الصغيرة في الجزائر نتناول العناصر التالية:

1-نظرة عن مصادر تمويل المشاريع الصغيرة في الجزائر:

تلجأ المشاريع الصغيرة في البدايّة إلى التمويل الذاتي والذي يتم عن طريق الأموال الذاتية والمدخرات الشخصية لصاحب المشروع ولكن يتصف قطاع المشروعات الصغيرة في معظم الدول خاصة النامية منها بانخفاض القدرة على الادخار، مما يحد من التمويل الذاتي المتاح، فيلجأ أصحاب هذه المشروعات إلى مصادر تمويل أخرى تتمثل في:

1.1 مصادر غير رسمية: وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، كالاقتراض من الأهل والأصدقاء ومدينو الرهونات، ووكلاء المبيعات، وجمعيات الادخار والائتمان...إلخ ويقدم التمويل غير الرسمي غالبا معظم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة[1]. ويقصد بمصطلح غير رسمي في الإقتصاد هو مزاولة النشاط الإقتصادي خارج إطار القانون والقواعد الرسمية المنظمة للنشاط في الدولة و منها [2]:

- ✓ قروض الأهل والأقارب: يعتبر من المصادر الأساسية للتمويل وهو أول مصدر يتوجه اليه اغليه اصحاب المشروعات الصغيرة عندما تعجز مواردهم الذاتية عن توفير التمويل اللازم لمشروعاتهم
- ✓ قروض المرابين: يطلق هذا المصطلح على فئة الممولين غير الرسميين الذين يقدمون القروض بفائدة مرتفعة جدا في العادة ما تكون قصير الأجل، حيث لا يمول المشاريع الجديدة إلا بشروط غاية في الصعوبة لارتفاع المخاطرة .
- ✓ محلات الرهانات: و هؤلاء يقمون خدماتهم التمويلية لمن يملك أصول عينية يمكن تداولها في السوق فيقومون برهنها رهنا حيازيا لدى المقرض، ويحصلون على قرض قصير الأجل بنسبة أقل من الأصول المرهونة.
- ✓ إقراض التجار لزبائنهم: يمول التاجر أحد أصحاب الحرف أو المؤسسات الصغيرة بمبلغ من المال مقابل إلتزام الحرفي أو الصانع ببيع إنتاجه كاملا إلى التاجر، وقد يتفق التاجر على تقاضي فائدة صريحة، أو يراعي ذلك من خلال السعر الذي يشتري به ويكون أقل من سعر السوق.

2.1 مصادر رسمية: وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسميّة وتتمثل في الجهات التاليّة:

1 – عبد السلام عبد الغفور وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص48.

2– الحسن، عرفان تقي، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص15.

أولاّ: البنوك التجاريّة (التمويل المصرفي): حيث يقوم البنك بتقديم قروض للمشاريع الصغيرة لسد حاجاتها التمويلية مقابل حصول البنك على فائدة مقابل هذا القرض وهذا وفق شروط وضمانات متفق عليها بين الطرفين وتنقسم هذه القروض إلى قروض استغلالية قصيرة المدى وقروض استثمارية طويلة المدى وغالبا القروض الاستغلالية هي الأكثر استعمالا لمواجهة احتياجات المشاريع الصغيرة الآنية[1].

ثانيا: الهيئات والمؤسسات المتخصصة: أحيانا تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية إلا أن مصدرها ليس البنوك وإنما جهات متخصصة في دعم المشاريع الصغيرة فقد تكون حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية ويكون من أبرز أهدافها التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي ليس الربحية وإنما المصلحة العامة ويكون نشاطها الأبرز منصب في تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة.[2]

2-مشاكل تمويل المشاريع الصغيرة :

من المفروض أنّه كلما تعددت المصادر التمويلية للمؤسسة، كلما تيسرت شروط الحصول عليها، لكن الملاحظ بالنسبة للمشاريع الصغيرة أنّه بالرغم من تعدد هذه المصادر وما تشكله من أهمية في نجاحها واستمرارها، إلا أن فرص الوصول إليها تبقى ضعيفة، حيث أثبتت الدراسات وتحليل واقع تلك المشاريع أنها تعاني من مشاكل تمويلية عديدة متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها، وهذا على مستوى جميع أنحاء العالم، غير أن هذه المشاكل تتعاظم في الدول النامية والعربية بشكل خاص، نظرا لطبيعة حال القطاع المالي فيها، الذي يرتكز بصفة أساسية على البنوك، والذي يتسم بشيء من القصور وعدم الانتشار والافتقار للعديد من أدوات وأساليب التمويل المختلفة، فضلا عن ضعف قدرات ومهارات صغار المستثمرين و يمكن سرد مشاكل تمويل المشاريع الصغيرة كمايلي:

1.2 مشاكل متعلقة بالتمويل المصرفي: حيث تواجه المشاريع الصغيرة صعوبات ومعوقات عديدة عندما ترغب في الحصول على تمويل لنشاطاتها من القطاع المالي المنظم ولاسيما من البنوك التجارية، ويمكن إيجاز أهم هذه الصعوبات فيمايلي[3]:

1- دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص49.

2 - سمير محمد عبد العزيز"التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية" الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، لبنان، 1997 ص146.

3 - حكيم بوحرب، دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2008 ص105.

- ✓ المبالغة في المطالبة بالضمانات، وبالقياس فإنّ غالبية المشاريع الصغيرة لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل المصرفي الممنوح، فإن هذا يعني ضآلة فرص الحصول على التمويل اللازم لها.
- ✓ صعوبة الحصول على القروض من خلال عزوف البنوك عن إقراض اصحاب المشاريع الصغيرة لارتفاع درجة مخاطر الاستثمار فيها، وعدم تحمسها لإقراض المشاريع الصغيرة لصغر حجم معاملاتها مع ما تكلفه هذه المعاملات من أعباء إدارية على البنوك.
- ✓ محدودية حجم و نوع التمويل حيث غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية محدودة وغير كافية لتنمية المشاريع الصغيرة، مع نقص شديد في التمويل طويل الأجل، وفرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح ومدة السداد[1].
- ✓ طول مدة الإجراءات حيث تعاني المشاريع الصغيرة في البلدان النامية من البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات التمويل بعد إيداعها على مستوى البنوك[2].

2.2 مشاكل متعلقة بالمؤسسة: بالإضافة إلى مشاكل التمويل المصرفي التي تواجهها المشاريع الصغيرة في الحصول على التمويل، قد تصطدم بمشاكل تتعلق بالمشروع نفسها كا[3]:

- ✓ ضعف التمويل الذاتي حيث من أهم المشاكل التي تتعرض لها المشاريع الصغيرة هي ضعف القدرة على التمويل الذاتي نتيجة محدودية المدخرات الشخصية وعدم كفايتها للوفاء بحاجاتها التمويلية، والتي تظهر آثارها بشكل جلي من خلال انخفاض معدلات الأرباح مقارنة مع المؤسسات الأخرى المشابهة في السوق.
- ✓ السحب الكبير للأرباح النقدية من المشروع.

3.2 مشاكل تمويلية أخرى: بالإضافة إلى المشاكل التمويلية المترتبة عن شروط التمويل المصرفي وقصور الإدارة المالية للمؤسسة، فإن المشاريع الصغيرة تواجه معوقات أخرى ناتجة عن المحيط المالي الذي تنشط فيه، تساهم

1- حفيف فوزية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009 ص76.

2 - أشرف محمد دوابة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006 ص337.

3 - رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص182.

في الحد من فرص نفادها لمصادر التمويل، وذلك بما يعمق من مشاكل تمويلها، ويمكن حصر تلك المعوقات في نقاط أساسية التالية:

- ✓ عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المشاريع الصغيرة حيت تتزايد حدة مشكلة التمويل في حالة ما إذا كانت الدول النامية تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع المشاريع الصغيرة، وإنه وفي حالة وجودها تكون ذات قدرات مالية محدودة ناهيك عن الشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال للأحجام الصغيرة من المؤسسات[1].
- ✓ عدم القدرة على اللجوء إلى الأسواق المالية حيت يمثل سوق المال ميزة تمويلية هامة، غير أن المشاريع الصغيرة –النسبة الغالبة منها غير قادرة على الاستفادة من هذا المصدر التمويلي لسبب عدم القدرة على طرح الأسهم والسندات في البورصة للاكتتاب لعدم توافر الشروط لذلك، وهذا ما يضيع على هذه المؤسسات فرصة كبيرة لتمويل استثماراتها[2].
- ✓غياب سوق مالي منوع يسمح بالمفاضلة بين مجموعة من بدائل التمويل.
- ✓غياب مؤسسات مالية وبنوك محلية متخصصة في تمويل المشاريع الصغيرة عبر كامل التراب الوطني.
- ✓استناد قرار منح القروض البنكية إلى معيار الضمانات القانونية وإهمال معايير أخرى موضوعية تتعلق بجدية وفعالية المؤسسة موضوع الإقراض كأهمية التدفقات المالية المستقبلية والمكانة الإستراتيجية لنشاط المشروع وآليات العرض والطلب في محيط المؤسسة...؛
- ✓غياب تام لتقنيات تغطية مخاطر منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مخاطر الصرف، مخاطر تقلب معدلات الفائدة...)، الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى التحفظ والحذر الكبير من طرف البنوك في منح الائتمان لهذه المشاريع.
- ✓انعدام بنوك المعلومات التي تسمح للمؤسسات المالية والبنوك بالمعالجة السريعة لملفات القروض المقدمة من طرق المشاريع الصغيرة، حيث يسمح النظام المعلومات المتطور بتحليل أفضل لمخاطر المشاريع الصغيرة، ومنه إمكانية تغطية المخاطر المالية.

1 – رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص183.

2 - André de Lattre, Remé Bernascom « Les petits et moyennes entreprises », édition Berger levrauld Paris, 1989, P 240.

3 -واقع تمويل المشاريع الصغيرة في الجزائر :

لقد بينت التحاليل والدراسات التي أجريت حول تطور الاقتصاد العالمي خلال العشريتين الأخيرتين الدور الرائد الذي تؤديه المشاريع الصغيرة في خلق الثروة وإيجاد مناصب شغل ويعود بروز المشاريع الصغيرة إلى قدرتها الهائلة في المزج بين النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم، الذي يستدعي دورا أكبر للسلطات العمومية في تأطير ومرافقة دعم هذا القطاع، لتحسين المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه، سيما ما يخص العقار الصناعي والمحيط الإداري وخاصة التمويل[1] الذي يعتبر الإشكال الذي يقف في وجه المشاريع الصغيرة الجزائرية و إن أهميه المشاريع الصغيرة في التنمية جعلت الجزائر تبحث عن كيفيه تمويلها بشكل ملائم أو بالأحرى تدليل العقبات التي تحول دون وصول الراغبين في أقامه مشاريع صغيره إلى مصادر التمويل و لتفعيل المحيط المالي قامت الجزائر بعده خطوات منها إصلاح الجهاز المصرفي ففي أوائل الثمانينات كان القطاع المصرفي الجزائري يتميز ببساطته والتجزئة وأداة ماليه لاستثمارات القطاع العام مع عدم وجود صله قويه بين مهام تقييم وتسيير المخاطر وتخصيص الاهتمام في هذا القطاع فالبنوك المملوكة للدولة كانت تجمع مدخرات القطاع العائلي وتوجهه نحو المؤسسات العمومية والواردات والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بداية من التسعينات كانت إصلاحات شامله هدفها خلق محيط اقتصادي جديد ملائم و مساعد يتميز بالحرية الاقتصادية والمنافسة وتحرير التجارة وتدعيم القطاع الخاص وبالتالي كان لزما إصلاح القطاع المصرفي لكي يتماشى مع المتغيرات التي عرفتها القطاعات الأخرى ومع السياسة الاقتصادية ودور الحكومة الجديد فكان قانون القرض والنقد سنه 1990بمثابة البداية في إصلاح المنظومة المصرفية بتحديده لدور البنك المركزي وإنشاء مجلس القرض والنقد لكن على الرغم من هذه التغيرات الأساسية ظل النظام المصرفي الجزائري متأخر و لم يتمكن من مسايرة و العمل وفقا لقواعد السوق ولقد تم تحرير أسعار الفائدة بداية من ماي 1990 لكن أسعار الفائدة على الإقراض بقيت سالبه من حيث القيمة الحقيقية و هذه السياسة لم تعكس الضغوط التضخمية خاصة في سنوات 93-95 ومع نهاية سنه 1995 أزيل الحد الأقصى على أسعار الإقراض في البنوك الخارجية.

وإن الإصلاحات التي عرفها الجهاز الجزائري أدت إلى ظهور مناخ مصرفي جديد حيث توسعت بذلك الساحة البنكية وصل بموجبها عدد البنوك والمؤسسات المالية 33 مؤسسه مصرفيه حصة القطاع البنكي الخاص فيها وصل الى 6 %كما أصبحت العمليات ما بين البنوك الأكثر مرونة من خلال تطوير شبكات الاتصال وإدراك آليات الدفع الجديدة لكن على الرغم من المشاكل والصعوبات إلا آن الجهاز أصبح مساهما ولو بفعالية قليلة والجدول الموالي يوضح دلك:

1 -عنبة محمد لبيب، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،مصر،2003، ص215.

الجدول رقم (27): القروض البنكية الممنوحة للمشاريع الصغيرة للفترة 2005-2006

السنوات	حجم القروض مليار دج	النسبة من حجم القروض الكلية
2002-2001	42	%40
2003-2002	68	%47
2004-2003	117	%42
2005-2004	182	38%
2006-2005	409	%42

المصدر:https:// www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique تاريخ الاطلاع2018/07/12

اما حجم التمويل المقدم من طرف البنوك العمومية للمشاريع الصغيرة فيبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (28): حجم تمويل البنوك الجزائرية للمشاريع الصغيرة للفترة 2000-2004

البتك	حجم التمويل مليار دج	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل المستحدثة
القرض الشعبي الجزائري	80.5	1577	33384
البنك الوطني الجزائري	22.1	963	15343
بنك الجزائر الخارجي	28.5	299	8350
بنك التنمية المحلية	8.9	460	4730
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	149.7	50961	218985
المجموع	289.6	54260	280792

المصدر: https:// www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique تاريخ الاطلاع2018/09/13

وفيما يخص القطاع الخاص فقد حظي بأهمية خاصة من حيث التمويل والجدول الموالي يوضح حجم القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي لتمويل الاقتصاد خلال الفترة الممتدة من 2003 الى 2007.

الجدول رقم (29): توزيع القروض حسب القطاعات القانونية للفترة 2003-2007 الوحدة مليار دج

السنوات / القطاع	2003	2004	2005	2006	2007
القطاع العام	791.4	859.3	882.4	847	988.9
القطاع الخاص	588.5	675.4	97.3	1057	1216
الادارة المحلية	0.3	0.3	0.1	1.4	0.3
المجموع	1380.2	1535	1779.8	1905.4	220.5
التوزيع%					
القطاع العام	57.3	56	49.6	44.5	44.8
القطاع الخاص	42.6	44	50.4	55.5	55.1
الادارة المحلية	00	0.1	00	00	00
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: https:// www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulretro تاريخ الاطلاع2018/04/28

ومن الجدول نلاحظ أن القروض الممنوحة للقطاع الخاص ارتفعت من 42 % في سنه 2003 الى 55 % سنه 2007 أي بمعدل ارتفاع قدره 7% وتجاوز القطاع العام بداية من سنه 2005 ومن ناحية مدة القروض نجد ان اغلبية القروض الممنوحة قصيرة ومتوسطة الاجل والجدول الموالي يوضح دللك

الجدول رقم(30): توزيع القروض الممنوحة للاقتصاد للفترة 2003-2007

السنوات / القطاع	2003	2004	2005	2006	2007
قصير الاجل	%56	%54	%51.9	%48.1	%46.5
متوسط الاجل	%40.5	%42.2	%42	%41.3	%37.5
طويل الاجل	%3.5	%5.8	%6.1	%10.7	%15.9
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulretro https://تاريخ الاطلاع2018/04/29

3.5.IIII – النظام الجبائي و الجباية المحلية :

تعتبر الجزائر من بين دول العالم التي عرفت فيها النفقات العمومية ارتفاعا مذهلا خصوصا بعد الاستقلال، ويعود ذلك الى انشاء الهياكل القاعدية و الأساسية للدولة، ومن اجل تسيير دواليب الحكم من جهة والنمو الديموغرافي من جهة أخرى فلجات بذلك لسد النفقات سواء كانت خاصة بالتسيير او التجهيز اعتمادا على الجباية .ففي سنة 1986 عرف الاقتصاد الوطني صعوبات هيكلية بسبب الانخفاض المتوالي لأسعار البترول، والذي انجر عنه فقدان مبالغ ضخمة اوقع ميزانية الدولة في عجز دائم ،فاضطرت السلطات الى القيام بوضع مخطط للاستقرار او التصحيح الهيكلي الذي يهتم بالتوازنات الكبرى هدفه تسريع النمو ورفع مستوى معيشة الأفراد وهنا يستلزم زيادة الانفاق الحكومي بل ان تعاظم دور الدولة في مجالات الحياة المختلفة ادى بضرورة وجود مصادر مالية .وتعد الضرائب أحد أهم المصادر التي باتت الدول تعتمد عليها لتمويل إنفاقها، فالضريبة مبلغ من النقود تجبر الدولة أو الهيئات العامة المحلية الفرد على دفعه إليها بصفة نهائية، ليس في مقابل إنتفاعه بخدمة معينة، وإنما لتمكينها من تحقيق منافع عامة ،ويعتبر تحديد الضريبة ونسبتها من اختصاص السلطة التشريعية[1] . ونظرا للتطورات التي طرأت على مفهوم الضريبة عامة و الضريبة المباشرة ، والتي أصبحت بمقتضاها فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل تمكينا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع[2]،ولا شك أن الضريبة لا تستطيع أن تقوم بهذا الدور الهام المنوط بها، إلا إذا قامت على أساس من العدل كما نصت المادة " 64" من الدستور، على أن يتحمل كل مواطن الضريبة على قدر مقدرته التكليفية وتحقيق المساواة في المراكز القانونية بين المواطنين امام الضرائب، كما انه يجب ان يتسم النظام الهيكلي للضريبة بالمشروعية، فكلمة المشروعية تعني معنيين: الأول معنى موضوعي، ويراد به النص القانوني الذي يفرض الضريبة وأسسها، يجب أن لا يخالف القواعد الدستورية الموضوعية و الإجرائية والمعنى الثاني، معنى وظيفي أي أن السلطة المختصة بإصدار الضريبة وتحديد أسسها، هي السلطة التشريعية، أي هي التي تمثل سلطة الرقابة وإقامة التوازن بين الحقوق والحريات الفردية وبين حقوق الخزينة العمومية[3]. ولقد تميزت القوانين الجبائي الجزائرية في السنوات الاخيرة خاصة منذ سنة 1990 بنظام جبائي اساسه تصريحيا يعتمد على تصريحات المكلفين، وهذا لكون كل مسؤول واع بأهمية مساهمته في النفقات العمومية مما يتطلب منه تقديم تصريحه بطريقة صحيحة ودقيقة ، غير ان تجاوز الادارة الضريبية لحدود النصوص التشريعية او اعتقاد المكلف بهذا التجاوز الذي ينشا عن عدة اسباب منها التطور الاقتصادي والتقلب الدائم وعدم استقرار القوانين ووجود فراغ في هاته الاخيرة،فكل هذا ينشا عنه ما يسمى

1 – يونس أحمد البطريق، مقدمة في النظم الضريبية، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر الإسكندرية، 1972، ص 26.

2 – عبد الكريم صادق بركات "النظم الضريبية" الدار الجامعية، بيروت 1976، ص 17.

3 – د. ناظم نوري الشهري، النقود والمصاريف، دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1995، ص 279.

بالمنازعات الجبائي التي اقر وجودها القانون الجبائي الجزائري ، فالمنازعة الجبائي تعبر عن الخلاف الذي يثور بين الادارة الضريبية والمكلف بالضريبة بمناسبة قيامها بوظائفها التي كفلها قانون الضريبة او أي قانون اخر[1]. والجباية هي مجموعة من القواعد القانونية والإدارية التي تنظم تحصيل الضرائب والرسوم لصالح السلطات العامة من أجل تغطية أعباء الدولة والسلطات المحلية. ويعتمد النظام الجبائي الجزائري على خمسة قوانين نوردها فيما يلي:

- ✓ الدستور.
- ✓ قوانين الضرائب وقوانين المالية.
- ✓ الإتفاقيات الجبائي الدولية.
- ✓ الأحكام القضائية.
- ✓ الفقه

وتناول الاصلاحات الجبائي في الجزائر يتطلب النظر اليه من زاويتين الاولى من ناحية الجباية الخاصة بتدعيم المشاريع الصغيرة والثانية من جانب الجباية المحلية لتدعيم موارد البلديات وجعلها قادرة على توفير محيط مناسب جادب للاستثمار.

1-الاصلاحات الجبائي:

لم يكن من الممكن شروع الجزائر في إجراء إصلاحات اقتصادية دون إصلاح المحيط الاقتصادي والمالي للمؤسسة ومنه المحيط الضريبي، ولهذا السبب قامت الجزائر بإنشاء لجنة وطنية لإصلاح النظام الضريبي منذ سنة 1987، والتي أنهت أشغالها سنة 1989 مقدمة اقتراحاتها ضمن تقرير يتضمن معالم الإصلاح الضريبي الجديد،وجاء الإصلاح الجبائي كنتيجة حتمية للتغيرات الجذرية في البيئة للواقع الاقتصادي والاجتماعي، ويقوم هذا الإصلاح على عقلنة الأداء الاقتصادي وتحرير المؤسسة و طرح الإصلاح الجبائي في الجزائر على أساس مبدأين هما[2]:

- مبدأ حياد بالنسبة للرسم على القيمة المضافة TVA.
- مبدأ "الدخل متساوي ضريبة متساوية" بالنسبة للضريبة على الدخل القومي IRG.

و ينصب الإصلاح الجبائي في الجزائر على ثلاثة محاور أساسية هي[3]:

1- https:// www.legislation.tn/affich-code/Code-des-droits-et-proc%C3%A9dures-fiscaux2018/04/02تاريخ الاطلاع

2-https:// www.impots-dz.org 2018/04/02تاريخ الاطلاع

3 – الإصلاحات الجبائي، حصيلة وآفاق، المديرية العامة للضرائب، 1999، ص 03.

- محور مالي يتمثل في إيجاد موارد مالية لتمويل ميزانية الدولة.
- محور اجتماعي يتمثل في إعادة توزيع الدخل.
- محور اقتصادي يتمثل في ضبط الأنشطة الاقتصادية وتوجيه التنمية.

وتعتبر الجباية من اهم المشكلات التي تحد من تطور و نمو المشاريع الصغيرة في الجزائر و هدا نظر لعدم تناسب معدلات الضرائب مع نشاطات هده المشاريع وضعف اداء ادارة الضريبة و تعقد اجراءاتها و لمعالجة هدا الوضع الغير مشجع لتطوير قطاع المشاريع الصغيرة بادرت الحكومة بإدخال اصلاحات على النظام الجبائي قصد جعله اكتر مرونة و تحفيز لاستثمار و هدا مند منتصف التسعينات و الاصلاحات الجبائي في الجزائر جاءت نتيجة عدم مقدرة النظام الجبائي مند حقبة السبعينات مسايرة التحولات الاقتصادية و كنتيجة لعدد من الخصائص السلبية التي سادته سواء كانت نابحة عن طبيعة النظام الجبائي السائد آنذاك وارتباطها بعوامل خارجية عنها كنقص الموارد المالية وتتميز النظم الجبائي في الدول النامية بسوء التركيب الهيكلي وكذا معدل مردوديتها الضعيف غير المتوازن، وبعد النظام الجزائري واحد من هذه الأنظمة بكل نقائصه وسلبياته، و من اسباب هده الاصلاحات ما يلي:

- **تجاوزه لمبدأ العدالة:** وهذا ما أدى بالإصلاحيين إلى اتهام سابقيهم بخرق المادة 61 من الدستور التي تقول: "كل الناس متساوون أمام الضريبة"، وتجلى ذلك في تسليط الإدارة الجبائي وكثرة التظلمات من طرف المكلفين بدفع الضريبة حيث نلاحظ أن الضغط الضريبي تتحمله فئة قليلة من المجتمع (كالإجراء، أو الطبقة العاملة...).
- **غموض وتعقيد النظام الجبائي:** فيما يخص الضرائب المباشرة تتمثل في عدة أنواع من الضرائب وكل نوع تفرض عليه تقنية ضريبية في مجال تطبيقه، بالإضافة إلى النظام السابق يتعب الممول بكثرة التصريحات لأنه لكل نوع من الضريبة تصريح خاص بها.
- **زيادة الغش والتهرب الضريبيين:** وهذا ناشئ عن كثرة اللوائح والقوانين التشريعية التي لا تخلو في الغالب من الثغرات او التعارض فيما بينها مما قد يسمح للمكلفين بدفع ضريبة لاستغلال هذه النقائص، كما يستندون عليها عادة للتخلص من دفع الضريبة، وكذلك نجد التفرقة في نسب الضريبة وكثرتها حطمت الرغبة والإحساس بالمشاركة التضامن لدفع الضريبة[1].

وجملة هده الاصلاحات الجبائي التي اقرتها الجزائر ساهمت بمستوى مقبول بما جاءت به من امتيازات جبائيه في دعم قطاع المشاريع الصغيرة وتحفيز قطاع الاعمال وخاصة منه القطاع الخاص بصفته المستثمر الاساسي في المشاريع

1- الإصلاحات الجبائي، حصيلة وآفاق، المديرية العامة للضرائب 1999، ص 03.

الصغيرة.

2-اصلاح المالية المحلية لتدعيم موارد الجماعات المحلية:

تعمل الجماعات المحلية في الحدود المقرر لها قانونا على إتباع الحاجيات ذات الطابع المحلي و التي تقع ضمن اختصاصها الإقليمي و لكي تتمكن الهيئة المحلية من أداء واجباتها لابد أن تقوم بعمليات إنفاق مالية كبيرة، يقصد بمالية الإدارة المحلية بمجموعة الظواهر و القواعد المتعلقة بالإيرادات والنفقات التي تخص الهيئة العامة[1] .

و المالية المحلية هي مجموعة القواعد و الضوابط المتعلقة بالعمليات المالية من نفقات و إيرادات التي تخص الجماعات العمومية المحلية من بلديات و مجالس جهوية.وتعتبر المالية المحلية فرعا من فروع المالية العامة التي تتضمن القواعد الخاصة بالعمليات المالية المتعلقة بأشخاص القانون العام و هي الدولة والجماعات المحلية و المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية .و من خلال هذه التعريفات يتضح أن مالية الجماعات المحلية هي مجموع التصرفات القانونية و المالية المتعلقة بإيرادات و نفقات الجماعات المحلية (الولاية و البلدية).و تكتسي المالية المحلية أهمية كبيرة كونها الأقدر على الاهتمام بحاجات المواطنين ، وذلك بحل مشاكلهم و الاستجابة لمطالبهم و تلبيتها كما أن المالية المحلية تخص مواطنين منطقة معينة أو حيزا جغرافيا محددا ، و بالتالي يقوم مواطنو تلك المناطق على إنجاح المشاريع التي تقدمها لهم الإدارة المحلية ، و التي تعود عليهم بالنفع مما يحفزهم على العمل أكثر لزيادة دخولهم ومن ثم نجدهم يأخذون بأفضل الوسائل لاتساع حاجياتهم ذات الطابع المحلي.[2] وان كثير من الشواهد تشير الى الركود الدي تعرفه الجماعات المحلية بالجزائر على الرغم من ان قانون البلدية والولاية يعطيها بعض من الصلاحيات لدعم وترقية محيطها الاجتماعي والاقتصادي بالإضافة الى الامر رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمارات اعطى امكانيات واسعة للمجموعات المحلية في دعم الاستثمارات على المستوى المحلي هذه الإجراءات التحفيزية لمشاريع الصغيرة التي لم تجد المحيط المناسب لدى الجماعات المحلية وهذا لعدة اسباب يمكن الإشارة الى بعض منها كالاتي:

- ✓ قله الموارد المالية للجماعات المحلية مما اتر على استثماراتها في القاعدة الهيكلية والتهيئة العمرانية.
- ✓ غياب التنسيق بين الجماعات المحلية والهيئات الداعمة للاستثمار.
- ✓ ضعف تأطير الجماعات المحلية.
- ✓ القوانين التي تسير الجماعات المحلية لا تساير التحولات التي عرفها المحيط الاقتصادي في الجزائر.

1 – محمد علي الخلايلة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص، 55.

2 – جعفر قاسم أنس، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية، ديوان المطبوعات الجامعية ط2بن عكنون الجزائر ،1988، ص، 42.

✓ غياب ثقافه التنمية المحلية الذاتية والاعتماد على التنمية الفوقية التي تفتقدها الى رؤية استراتيجي بما تعيش جماعه محليه في الجزائر من تهميش خاصه من حيث حريه القرارات المرتبطة ببرامج التنمية المحلية.

III .6 -المبحث السادس : دور و اثار برامج التنمية في تأهيل محيط المشاريع الصغيرة

بدء من سنة 1999 ساهم الارتفاع المعتبر لأسعار النفط في الأسواق العالمية في تحقيق الجزائر لمؤشرات كلية إيجابية مرتفعة حيث انتقل رصيد الموازنة العامة من عجز بـ 4.101 و 2.11 مليار دج سنتي 1998 و1999 إلى فائض بـ 400 مليار دج سنة 2000 ،وبدوره سجل ميزان المدفوعات فائضا بـ 57.7 مليار دولار خلال نفس السنة بعد العجز المسجل خلال سنتي1998 و1999 الذي بلغ 74.1 و38.2 مليار دولار على التوالي، لتشرع الجزائر مع بداية 2001 في تطبيق حزمة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة إلى إنعاش النمو الاقتصادي والتغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وبيئة الاستثمار وزيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة وإيجاد المحيط الملائم لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، هذه المشاريع تجسدت في البرامج التالية: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي يمتد خلال الفترة 2001-2004 ،البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 ،وترمي برامج تأهيل محيط المشاريع الصغيرة إلى تحسين وتقوية تنافسية المشاريع المحلية في إطار انفتاح الحدود وتصاعد وتيرة المنافسة، ولقد حققت نجاحا معتبرا في بعض الدول التي تبنته. وبادرت البرتغال كأول دولة في استحداث هذا البرنامج هذا ما دفع بالدولة التونسية بتطبيق هذا البرنامج لتحقق نجاحا باهرا الشيء الذي دفع بدول المغرب الأخرى المغرب و الجزائر بتبنيه.و عملية تأهيل محيط المشاريع الصغيرة تقتضي تحسين القدرة التنافسية، لأن عالمية المبادلات و التغيرات العالمية الحاصلة في الميدان الاقتصادي في ظل هيمنة التكتلات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية، تفرض علينا إيجاد الطرق الحديثة و الناجعة في عملية تأهيل محيط المشاريع الصغيرة ، التي لا تقتصر على حل مشاكل المشاريع فحسب بل تتعدى ذلك إلى المحيط الاقتصادي ككل[1] .

و لتمكين المشاريع الصغيرة الجزائرية من مسايرة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، و بالنظر للتحديات المذكورة آنفا التي تنتظرها، أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقيمة (01) مليار دينار سنويا امتدا إلى

1 - S.Bagnaso et C.SABEL : PME et développement économique en Europe, ED la découverte, paris, 1994, p 27.

غاية سنة 2013 و تتمثل أهدافه الأساسية فيما يلي[1]:

- ✓ تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية، عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع، وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع و بلوغ ترقية و تطور جهوي للقطاع.
- ✓ تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة، وذلك بخلق تنسيق فعال بين المؤسسة الصغيرة ومكونات محيطها القريب.
- ✓ المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل، والمتعلقة بترقية المؤهلات المهنية عن طريق التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية والحصول على قواعد الجودة العالمية (الايزو) ومخططات التسويق.
- ✓ تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

و ينتظر من هذا البرنامج تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة على المستوى المحلي و الجهوي ، بواسطة نسيج من المشاريع الصغيرة ذي تنافسية و فعالية في سوق مفتوح، وإنشاء قيم مضافة جديدة و مناصب شغل دائمة، و تطوير الصادرات خارج المحروقات، و التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التقليل كذلك من حدة الاقتصاد غير الرسمي، و توفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع عالم المشاريع الصغيرة لتكون في خدمة الاقتصاد الوطني .و ان الارتفاع الذي عرفته الإيرادات المالية جراء ارتفاع أسعار المحروقات مند نهاية التسعينات شجع الجزائر على تدعيم التنمية الاقتصادية ببرامج سميت ببرامج الإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى برامج الهضاب العليا وبرامج الجنوب هذه البرامج تهدف الى تدعيم التنمية المحلية من حيت تحسين محيطها الاقتصادي بالمرافق العامة الضرورية والقاعدة الهيكلية مما يجعلها جادبة للاستثمار الخاص وخاصة الاستمارة في قطاع المشاريع الصغيره و يلعب محيط دورا أساسي في تدعيم ونمو الاستمارات خاصة الاستثمار في قطاع المشاريع الصغيرة كما انه له اهميه كبيره مقارنه بالعوامل الأخرى في دعم وجذب الاستثمار وللاطلاع على انعكاسات البرامج التنموية المختلفة سوآءا الوطنية او الجهوية على قطاع المشاريع الصغيرة ومساهمتها في التنمية المحلية نتناول المحاور الأتية:

III.1.6-اثار برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004:

من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، هنالك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود. وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب. ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى،

1- https:// www.industrie.gov.dz/?-PME,252018/08/22 تاريخ الاطلاع

وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة. كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض (بمعنى مختلف نسبيا عن "سياسة جانب العرض economics Supply side " التي يدافع عنها الليبراليون الجدد) بمثابة سياسة إنعاش، مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب)، على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي[1]. ونتيجة للانخفاض في معدل مستوى المعيشة للسكان و انتشار فاضح للفقر ، اتجه تفكير الدولة الجزائرية إلى العمل على تكثيف مسار الإصلاحات لشمل جميع الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و تحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثورة . لذلك حاولت أن تستفيد من الوضع المالي الجيد بعد استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى بفعل تحسن مداخيل المحروقات اتجهت الجزائر إلى تحضير فضاء اقتصادي ملائم وتعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها وتمكين المؤسسة الجزائرية من أن تكون المصدر الرئيسي للثروة، فنسبة 2.3 %كمتوسط معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الخام خلال الفترة 1995-2000 كانت غير كافية لتلبية حاجيات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة، لذا فقد تم وضع برنامج من أجل إطلاق النمو والحفاظ عليه يتضمن تحقيق نمو للناتج الداخلي الحقيقي الخام لا يقل عن 5 %سنويا وتوفير ما يقارب 850000 منصب شغل خلال الفترة2004-2001[2]،حيث يرتكز برنامج الانعاش الاقتصادي على المحاور الآتية[3]:

- إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يعد أساس إنشاء الثروات؛
- تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها؛
- سياسة للنفقات العمومية تتيح تحسين القدرة الشرائية.

و سطر هذا البرنامج أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، تنطلق الأهداف العملية من إعادة تنشيط الطلب التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرات الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة لاسيما المحلية منها ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خصوصا تلك التي تسمح بإعادة

1 -خالد واصف الوزني & أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص325.

2 -نبيل بوفليح، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 12، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص ص: 251-252.

3 -صالحي ناجية، مخناش فتيحة، واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر 2001 -2014 وآفاق النمو الاقتصادي، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد 3، ديسمبر 2012، ص ص: 169-170.

انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجيات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية، وترمي هذه الأهداف العملية إلى تحقيق ثلاث أهداف نوعية هي: مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الوطني[1].و خصص لهذا البرنامج مبلغا قدر بحوالي 525 مليار د.ج، والتي خصصت للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية، وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية[2].والجدول رقم الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (31): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب كل بابب 2001 - 2004

القطاعات	المبلغ بملايير د.ج	النسبة(%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	45	8.6
المجموع	525	100

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010 ،(مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 12 ،جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012 ،ص: 252

ومن بين أهم ما يشير إليه الجدول رقم 31 أعلاه نذكر ما يلي[3]:

- ✓ التركيز على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث خصص له مبلغ 5.210 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 1.40 %من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛
- ✓ الاهتمام بقطاع التنمية المحلية والبشرية حيث خصص له مبلغ 2.204 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 9.38% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛
- ✓ الاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد البحري حيث خصص له مبلغ 4.65 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 4.12% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وهي نسبة قليلة، ويعزى ذلك أن هذا القطاع استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 ، وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، والذي يعتبر برنامج مستقل

1 – صالحي ناجية، مخناش فتيحة، واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر 2001 -2014 وآفاق النمو الاقتصادي، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المرجع السابق، ص 169.

2 – نبيل بوفليح، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2000-2010، المرجع السابق، ص 253.

3 – نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 254.

عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا دليل على أن المبلغ المخصص في البرنامج هو عبارة عن دعم إضافي للبرنامج سالف الذكر؛

- ✓ التركيز على جانب دعم الإصلاحات المؤسساتية حيث خصص له مبلغ 45 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 60.8%من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك لدفع تمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لدعم وترقية القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية العامة والخاصة.

وبلغ عدد المشاريع المخصصة لتحسين محيط المشاريع الصغيرة كالاتي[1]:

- ✓ اعادة تهيئة 21 منطقة صناعية و05 مناطق نشاط.
- ✓ اعادة تأهيل 38 وحدة صناعية.
- ✓ عصرنة 1600 كم من الطرقات الوطنية 2250 كم من الطرقات الولائية و4600 كم طرق بلدية.
- ✓ الانطلاق في انجاز 600 الكيلومتر من السكك الحديدية.

وقد انتقل عدد مؤسسات الصغيرة والمتوسط من 179893 سنه 2001 الى 225449 نهاية سنه 2004

أي معدل نمو قدره 25,32 بالمئة والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول رقم (32): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2004

2004	2003	2002	2001
225449	207949	188893	179893

المصدر: https://www.mdipi.gov.dz/PMEتاريخ الاطلاع2018/06/13

2.6.IIII-اثار البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

البرنامج التكميلي لدعم النمو Programme complémentaire de soutien à la croissance – PCSC قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايير دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بِ 2.4202 مليار دينار، بعد

1- https:// www.mdipi.gov.dz/PME2018/04/02تاريخ الاطلاع

إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى. وجاء هذا البرنامج كتكملة لبرنامج الانعاش الاقتصادي ويوضح الجدول الموالي توزيع هذا المبلغ حسب كل باب:

الجدول رقم (33): التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب كل باب للفترة 2005 -2009

القطاعات	المبلغ بملايير د.ج	النسبة(%)
أولا –برنامج تحسين ظروف معيشة السكان،	1908.5	45.42
ثانيا –برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها :قطاع النقل، الأشغال العمومية، قطاع الماء (السدود والتحويلات)، وقطاع تهيئة الإقليم.	1703.1	40.52
ثالثا–برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها :الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري ترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.	337.2	8.02
رابعا – تطوير الخدمة العمومية وتحديثها :العدالة، الداخلية، المالية، التجارة، البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، قطاعات الدولة الأخرى.	203.9	4.85
خامسا – برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال.	50	1.19
(2005 - 2009)الخماسي البرنامج مجموع	4202.7	100

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 – 2009، أبريل 2005، ص ص: 06 – 07. متوفر على الموقع الالكتروني التالي:
https://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance
.

وأهم ما يشير إليه الجدول رقم **(33)** اعلاه نذكر ما يلي:

- ✓ ارتفاع المبلغ الإجمالي لبرنامج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 -2009 (الذي قدر بحوالي 2.4202 مليارد.ج مقابل 525 مليار د.ج والتي خصصت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 -2004 - أي بحوالي 8 مرات ؛
- ✓ زيادة اهتمام الدولة بتحسين ظروف معيشة السكان حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1908 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 20.45 %من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛
- ✓ اهتمام الدولة بتطوير المنشآت القاعدية حيث خصص لهذا الباب مبلغ.1703 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته% 52.40من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛

- ✓ اهتمام الدولة بدعم برامج دعم التنمية الاقتصادية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 337 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على مانسبته 20.08 %من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛
- ✓ اهتمام الدولة بتطوير وتحديث الخدمات العمومية حيث خصص لهذا الباب مبلغ203 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 85.04 %من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛
- ✓ اهتمام الدولة بتطوير وتحديث التكنولوجيات الجديدة للاتصال حيث خصص لهذا الباب مبلغ50 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 19.01 %من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

ولقد استفادت التنمية المحلية من خلال هدا البرنامج باعتمادات مالية تسمح بخلق محيط ملائم جديد في صالح الاستثمار خاصة الاستثمار في قطاع المشاريع الصغيرة والجدول الموالي يوضح الاعتمادات المالية التي لها علاقة مباشرة مع محيط المشاريع الصغيرة.

الجدول رقم (34): توزيع الاعتمادات المالية على القطاعات المؤثرة على محيط قطاع المشاريع الصغيرة 2005-2009

القطاع	الاعتمادات المالية مليار د.ج	نسبة الاعتمادات المالية للقطاع بالنسبة لمجمع البرنامج
برنامج تدعيم التنمية المحلية بالماء والغاز والتهيئة العمرانية	218.9	%5.2
القاعدة الهيكلية	1703.1	40.5%
المخططات البلدية لتنمية برامج تنمية الجنوب برامج تنمية الهضاب	200 100 150	%10.7
المشاريع الصغيرة والصناعات التقليدية	4	%0.94

المصدر: لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 – 2009 ،أفريل 2005 ،ص ص: 06 – 07 .متوفر على الموقع الالكتروني التالي:https://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.

ومن خلال الجدول نلاحظ استفادة قطاع المشاريع الصغيرة 4من مليار د.ج خصصت لا نشاء حاضنات المشاريع الصغيرة وتهيئة واعادة تأهيل قطاع الصناعات التقليدية.

خاتمة الفصل الرابع

في ظل التحولات الاقتصادية والمتغيرات العالمية، اتجهت الجزائر إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، مما زاد الاهتمام بقطاع المشاريع الصغيرة التي أصبحت تشكل أداة هامة لتنشيط الاقتصاد الوطني، حيث أصبحت اليوم تؤدي دورا فعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة، ويتضح ذلك من خلال آثارها الإيجابية على العمالة والصناعة وزيادة القيمة المضافة كما يساهم بشكل غير مباشر في تحريك القطاعات الاقتصادية الأخرى، و من خلال تناولنا هدا الفصل سجلنا ان الجزائر قامت بمجموعة من الإجراءات لدعم وتحفيز هذا القطاع من خلال وضع إطار قانوني وتشريعي ملائم، واستحداث مجموعة من الأجهزة التي تدعم وترافق أصحاب المشاريع الصغيرة ، بالإضافة إلى ذلك وضع عدد من آليات التمويل التي من شانها توفير الغطاء المالي الذي يسمح باستمرارية هذه المشاريع وجعلها أداة ووسيلة هامة لبناء نسيج اقتصادي متكامل وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار فيه وبالتالي خلق فرص عمل كبيرة و خلق الثروة ومحاولة الخروج تدريجا من التبعية لقطاع المحروقات للوصول بالاقتصاد الجزائري إلى بر الأمان.

V الفصل الخامس

الدراسة التطبيقية : تقييم الاثر التنموي للمشاريع الصغيرة الزراعية في الجزائر

تمهيد

سنتطرق في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة كمحاولة لإسقاط الدراسة النظرية على واقع المشاريع الصغيرة الزراعية في الجزائر، وقد تم اختيار المشاريع الصغيرة الزراعية في الجزائر كعينة وذلك قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة ولتحقيق أهداف الدراسة. وستناول من خلال هدا الفصل توضيح دور المشاريع الصغيرة الزراعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر في الجزائر وأليات ومنهجية الدراسة من خلال التطرق الى مجتمع وعينة الدراسة وأساليب جمع البيانات والمعلومات وكدا أساليب التحليل الاحصائي المستعملة وعرض لخصائص عينة الدراسة وتحليل إجابات أفراد العينة تم نتطرق الى النتائج وتحليلها واختبار فرضيات الدراسة التي تم صياغتها.

V .1 - المبحث الأول : دور المشاريع الصغيرة الزراعية في تنمية الاقتصاد الجزائري

V .1.1 - دور المشاريع الصغيرة الزراعية في التشغيل:

إن مشكلة البطالة تعد من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع العالمي حيت إنها تمثل في حقيقتها حالة من عدم التوازن بين المعروض كما ونوعا وبين الاحتياجات الحالية والمستقبلية للعمالة اللازمة للمشروعات الإنتاجية والخدمية بالدولة كما أنها تمثل أحد المؤشرات الرئيسية التي تعكس حالة عدم التوازن في الاقتصاد القومي والبناء الاجتماعي والسياسي لهما.

V .1.1.1 - نظرة عن البطالة في الجزائر:

تعد البطالة في الوقت الحاضر من أخطر الأزمات التي يواجهها العالم المتقدم والمتخلف على حد السواء، اذ بلغت مستويات مخيفة، واللافت للنظر أن البطالة لم تعد تسجل فقط في اوساط الشباب غير المتعلم أو متوسط الكفاءة، بل امتدت الى ذوي الشهادات العليا، ويعاني الاقتصاد الجزائري من مشاكل عديدة منذ الاستقلال الى يومنا هدا تتمثل أهمها في ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى المعيشة. و لم يكن مصطلح البطالة شائعا ومنتشرا خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في فترة الستينات والسبعينات والى غاية منتصف الثمانينات بحكم الموارد المالية البترولية و الثروات الباطنية التي تزخر بها الجزائر و التي عادت عليها بمداخيل مالية ضخمة نتيجة ارتفاع أسعار البترول آنذاك، غير أن الازمة البترولية التي كانت سنة 1986 كان لها الاثر الكبير في بداية البطالة، بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل أحد اهم الانشغالات والتحديات والمشاكل الاقتصادية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، حيث تشير التقارير الرسمية الى أن مستوى البطالة في الجزائر بدا في الارتفاع من 17% في عام 1987 الى28 % سنة 1995 ليبلغ الى 30% سنة 1999و هذا الارتفاع جاء نتيجة عوامل سياسية واجتماعية مترابطة [1].و الاختلال

1 – عبد الحميد قومي، حمزة عايب، "سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 –16 نوفمبر 2011، ص2.

في سوق العمل تفاقم تدريجيا بداية من النصف الثاني من سنوات الثمانينات ، وهذا بعد أزمة النفط التي زعزعت هيكل الاقتصاد و أثبتت هشاشته إلى جانب فشل خطط التنمية القائمة على التخطيط المركزي التي أدخلته في دائرة الاختلالات الاقتصادية من مديونية و تضخم وغيرها من المشاكل وجرت به في دوامة الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية ، والتي نتج عنها غلق وتصفية الكثير من المؤسسات و تسريح عمالها والنتيجة معدلات بطالة عالية و التي ترجمت الاختلال في سوق العمل .

وجدير بالذكر ان تراجع معدلات البطالة من سنة 1970حتى سنة 1985 يعود الفضل في ذلك الى تبني الدولة الجزائرية إقامة استراتيجية صناعة ثقيلة في البلد، انطلاقا من نموذج "الصناعات المصنعة "باعتبار ان الصناعة قطاع يتميز بكثافة العمالة، وخصصت لهذا القطاع اعتمادات مالية هامة في المخططات الإنمائية الثلاثة وعرفت هده الفترة بتطور نسبة توفير فرص العمل بفضل النسب العالي المسجل للاستثمارات القومية والظروف المالية الملائمة لتمويل النشاطات الاقتصادية.

ومن خلال الجدول التالي يتضح تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة **(1994 –2016)**:

الجدول رقم(35): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1994-2016)

السنوات	حجم البطالة	معدل البطالة %	تطور حجم البطالة	السنوات	حجم البطالة	معدل البطالة %	تطور حجم البطالة
1994	1660000	24.36	/	**2006**	1240842	12.3	207444-
1995	2125000	28.1	465000	**2007**	1374663	13.8	133821
1996	2186000	25.98	61000	**2008**	1169000	11.3	204663-
1997	2049000	26.41	137000-	**2010**	1076000	10.2	4000
1999	2510000	29.2	461000	**2011**	1062000	10	14000-
2000	2510863	28.8	863	**2012**	1253000	11	191000
2001	2339450	27.3	171413-	**2013**	1175000	9.8	78000-
2003	2060270	23.7	279180-	**2014**	1214000	10.6	39000
2004	1671535	17.7	388735-	**2015**	1198000	11.2	16000-
2005	1448286	15.3	223249-	**2016**	1272000	10.5	74000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات / http//www.ons.dz/imploi-chomage. تاريخ الاطلاع2018/02/12.

ومن خلال بيات الجدول رقم **(35)** اعلاه نلاحظ أن تطور حجم البطالة ومعدلاتها عرفت ثلاث فترات وهي:

- الفترة ما بين سنة 1994و 1999 والتي اتسمت بارتفاع حجم البطالة بمقدار 850000 بطال خلال هذه الفترة، حيث انتقل حجم البطالة من 1660000 بطال سنة 1994 بمعدل يقدر بـ 24.36 %إلى 2510000 بطال سنة 1999 بمعدل 29.2 %، وذلك راجع لعدة أسباب منها: الإجراءات المتخذة في إطار برمج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من طرف صندوق النقد والبنك الدولي، والذي تضمن عدة إجراءات وسياسات ساهمت بطريقة مباشرة وغير مباشرة في زيادة حجم البطالة ومنها برنامج الخوصصة وحل بعض مؤسسات القطاع العام، مما تسبب في تسريح العمال بصفة إجبارية أو طوعية، هذا فضل عن الإجراءات الانكماشية التي مست السياسات الاقتصادية بشقيها المالي والنقدي.
- الفترة ما بين سنة 2000و 2009 وعرفت هذه الفترة انخفاضا بـ 1438863 بطال، مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة بـ 7.18 نقطة مئوية، وهو مؤشر ايجابي لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وهذا راجع بالدرجة الأولي إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية. كما سمحت كذلك برامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني حيث تم إنشاء خلال مخططي برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين أكثر من 728000 منصب عمل خلال الفترة (2000 – 2004)، كما ارتفع حجم العمالة خلال الفترة 2005-2009 فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي بحوالي12.5 %[1] .

- الفترة ما بين سنة 2010 و2016 وعرفت هذه الفترة استقرار في معدلات البطالة عند حدود 10 %ففي سنة 2010 بلغ معدل البطالة 10 % وفي سنة 2016 بلغت 10.5 % وهذا مما يدل على تشبع القطاعات الاقتصادية الموفرة للتشغيل وأهم قطاع منها الخدمات والتجارة. وحسب أخر المستجدات وصلت نسبة البطالة في أفريل2017 ما يقارب 3.1%[2].

ومن خلال الجدول الموالي يمكننا تقديم نظرة عن توزيع العاطلين عن العمل في الحضر والريف وهدا للفترة (**2000 -2010**:

1https://www.documents1.worldbank.org/curated/fr/903201513097788821/text/122030-FRENCH-WP-PUBLIC-P158002-Algeria-Economic-Monitor-publication-11-9-17-web.txt/2018/02/13 تاريخ الاطلاع

2-https:// www.aps.dz/ar/economie/58771/2018/02/02 تاريخ الاطلاع .

الجدول رقم (36): توزيع العاطلين حسب المكان خلال الفترة (2000-2010)

السنة / المكان		2000	2003	2006	2007	2008	2010
عدد البطالين (1)		2427726	2078270	4112408	3613746	1169000	1076000
القوة النشطة في الحضر (2)		4876650	5109407	6067961	6166897	8761000	7115000
الحضر	عدد العاطلين	1486988	1223119	777366	878309	1012000	7540000
	النسبة% (1)	61.25	58.85	62.6	63.9	86.57	70.07
	النسبة% (2)	30.492	23.93	12.81	14.24	11.55	10.6
القوة النشطة في الريف (3)		3276997	3652918	4041684	3802008	1554000	3697000
الريف	عدد العاطلين	940738	855151	496324	496324	157000	322000
	النسبة% (1)	38.75	41.15	37.4	36.1	13.43	29.92
	النسبة% (3)	28.71	23.41	11.47	13.05	10.10	8.70

المصدر: / www.ons.dz/imploi-chomage.. https:// تاريخ الاطلاع2018/02/12.

و من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (**36**)يتضح لنا أن عدد العاطلين عن العمل في الحضر أكبر من عددهم في الريف، وهذه نتيجة منطقية بالنظر إلى التوزيع غير المتوازي للسكان بين الريف والحضر الذي سببه عدم توازن توزيع الأنشطة الاقتصادية من جهة وبسبب ظروف الامنية لسنوات التسعينات التي أجبرت السكان على الهجرة نحو المدن من جهة أخرى، وقد نتج عن هذه الأسباب مجتمعة قوة نشطة حضرية أكبر من القوة النشطة في الريف، حيث يسجل من خلال الجدول انخفاض مستمر لعدد العاطلين عن العمل في الريف فانخفض من 940738 عاطل في سنة 2000 إلى 322000 سنة 2010 وهذا راجع إلى الانخفاض في القوة النشطة في الريف، حيث انخفضت من 3276997 فرد سنة 2000 إلى 1554000 فرد سنة 2008 والتي تفسر بانتقالها إلى المدن، ويظهر هذا جليا من خلال الارتفاع في حجم الفئة النشطة في الحضر والتي انتقلت من 4876650 فرد سنة 2000 إلى 8761000 فرد سنة 2008 بمعدل نمو سنوي قدر بـ 8.27% في المتوسط.

ومن أجل الوصول إلى درجة حدة البطالة في الوسطين، وبدلا من الاكتفاء بنسبة التعطل من إجمالي قوة العمل العاطلة في الوسطين (الحضر والريف) نستعين بنسبة التعطل خلال الفترة 2000-2010 في الوسطين، حيث أنها في انخفاض في كلا الوسطين، حيث انخفضت نسبة البطالة من 30.49% إلى 10.6% في الحضر، وبالمقابل انخفض معدل البطالة في الريف من 28.71% إلى 8.70% خلال الفترة 2000-2010.

ومن اجل تحليل القوة العاطلة وفقا لمعيار السن ولمعرفة الفئة العمرية الأكثر تضررا من هذه المشكلة، يقدم لنا الجدول الموالي توزيع العاطلين عن العمل حسب السن خلال الفترة (2001-2008) :

الجدول رقم (37): توزيع العاطلين عن العمل حسب السن خلال الفترة (2001-2008)

السنة / الفئة	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
20-15سنة	393441	329 136	256 907	205 417	166 414	175 245	140 000
%	16.81	15.83	15.37	14.18	13.41	12.74	11.97
24-20 سنة	687958	666 872	505 378	481 169	369 982	421 404	388 000
%	29.4	32.09	30.23	33.22	29.81	30.65	33.19
29-25 سنة	578984	509 289	462 633	398 779	333 483	393 024	348 000
%	24.75	24.50	27.68	27.53	26.9	28.6	29.77
34-30 سنة	280890	245 568	206 447	176 666	170 394	187 488	149 000
%	12.00	11.81	12.35	12.2	13.73	13.63	12.74
39-35 سنة	155896	133 532	104 297	84 257	91 115	93 151	69 000
%	6.66	6.42	6.23	5.81	7.34	6.77	5.9
44-40 سنة	93287	75 108	58 291	43 096	48 942	48 364	34 000
%	3.98	3.61	3.5	2.97	3.94	3.51	2.9
49-45 سنة	72662	62 516	41 583	31 613	28 415	22 192	19 000
%	3.10	3.00	2.5	2.18	2.3	1.61	1.62
54-50 سنة	58163	40 295	24 577	19 498	255 44	24 182	15 000
%	2.48	1.93	1.47	1.34	2.06	1.75	1.3
59-55 سنة	18169	15 954	11 422	7 791	6 553	9 613	7 000
%	0.77	0.76	0.68	0.53	0.53	0.7	0.6

المصدر: تاريخ الاطلاع https://www.ons.dz/imploi-chomage2018/02/23 .

من خلال بيانات الجدول رقم (**37**) نلاحظ أن العاطلين عن العمل (البطالين) هم معظمهم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، وقد بلغت نسبتهم عام 2001 حوالي 70.96% و يلاحظ أن الفئة العمرية (24-20) هي الأكثر تضررا حيث تراوحت معدلاتها بين 29.4% إلى 33.19% في الفترة (2000-2008) ، و هدا راجع الى أن أغلب المؤسسات الاقتصادية تعطي أولوية التوظيف للأفراد المؤهلين وذوي الخبرة المهنية و هدا يشكل عائق امام الشباب لدخول عالم الشغل، كما يرجع ارتفاع معدل البطالة بين فئات الشباب بزيادة الداخلين إلى سوق العمل، وعدم تلاؤم احتياجات سوق العمل مع مخرجات المنظومة التعليمية من جهة، وقلة الخبرة المهنية التي تحدد في أغلب شروط التوظيف سواء في القطاع العام أو الخاص.

وهناك فرقا كبيرا بين نسبتي البطالة للذكور والإناث في الجزائر وهذا راجع أولا لاختلاف حجم قوة العمل بين الجنسين من جهة وحجم قوة العمل المشتغلة بين الجنسين من جهة أخرى. وحتى نقف على أهم تطورات ومعدلات البطالة في الجنسين سوف نتناول دراسة بيانات الجدول الآتي:

الجدول رقم (38): تطور معدلات البطالة بين الجنسين خلال الفترة (1990-2010)

السنوات / النوع	1990	1992	1997	2003	2008	2009	2010
عدد الذكور	1.069.310	1155240	1769321	1759933	868000	752020	729212
النسبة%	%92.50	%91.60	%86.3	%84.68	%74.2	70.15%	67.75%
عدد الإناث	86.730	106070	280312	318337	301000	320015	348218
النسبة%	%7.50	%8.40	%13.7	%15.32	%25.8	%29.85	%32.25

المصدر : تاريخ الاطلاع2018/02/02 https://www.ons.dz/emploi-chomage

ونلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (**38**) أن نسبة البطالة لدى الذكور سجلت انخفاضا خلال الفترة (1990-2010) حيث كانت النسبة في سنة 1990 تقدر بـ 92.50% وانخفضت إلى 67.75% سنة 2010 وهذا راجع إلى زيادة فرص العمل من خلال البرامج التنموية الحكومية وخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية والتي تشغل الذكور أكثر من الاناث، وبالمقابل نلاحظ نسبة البطالة لدى الإناث في ارتفاع مستمر حيث انتقلت من 7.50% سنة 1990 إلى 32.25% سنة 2010 وهذا راجع إلى التوسع في تعليم الإناث ودخولهم بكثرة في سوق العمل.

ويعتبر التعليم عاملا مهما في التنمية، حيث يمكن تفسير زيادة النمو الاقتصادي بالاستثمارات المتزايدة في رأس المال البشري من خلال تعليم الناس والرفع من كفاءتهم، ومن دون شك فان الموارد البشرية المتعلمة والمستثمرة في النشاط الاقتصادي لابد وأن تنتج الثروة المتزايدة[1] ويلاحظ أن الفئة الغير متعلمين هي الفئة المتضررة أكثر من هذه المشكلة في الجزائر ومن خلال بيانات الجدول التالي سنوضح مستويات البطالة في الجزائر حسب المستوى التعليمي من1990 سنة إلى 2005سنة:

[1] – عمار عماري، بعض الملاحظات على التنمية البشرية وسبل النهوض بها في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الثالث حول واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الاسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، نوفمبر 2007، ص08.

الجدول رقم (39): البطالة في الجزائر حسب المستوى التعليمي في الفترة (1990-2005)

المستوى التعليمي	الابتدائي	الثانوي	التعليم العالي
النسبة %	%59.3	%23	%11.4

المصدر: The word bank ,word development indicators,2009,p274

ومن خلال الجدول رقم (**39**) أعلاه نلاحظ تدني المستوى التعليمي لنسبة كبيرة من العاطلين عن العمل في الجزائر حيث تراوحت البطالة لدى من يحملون الابتدائية كنسبة من البطالة الكلية 59.3%.

وتؤكد الإحصائيات على أن هناك تناسب طردي بني معدلات البطالة والمستوى التعليمي، حيث بارتفاع هذا الأخرى ترتفع نسب البطالة لهؤلاء المتعلمين خاصة الجامعيين منهم، والجدول التالي يوضح تطور معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي خلال الفترة 2006-2015 في الجزائر.

الجدول رقم(40): توزيع البطالين حسب المستوى التعليمي خلال الفترة 2006- 2015

النسبة%

المستوى التعليمي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
بدون مستوى	3.2	4.2	2.4	3	1.9	2.5	3	2.7	3.1	3.6	2.9
ابتدائي	9.8	10.9	7.4	7.2	7.6	6.3	8.3	6.7	7.4	7.7	7.9
المتوسط	16.2	17.2	13.8	11.1	10.7	12.6	13.3	11.1	11.7	13.4	13.1
الثانوي	13	14.7	11.4	9.9	8.9	8.6	9.7	8.9	8.9	10.1	10.5
الجامعي	15.5	17	19.8	21.3	20.3	15.2	14.6	14	12.6	14.1	16.4
المجموع	12.3	13.8	11.3	10.2	10	10	11	9.8	9.8	11.2	10.9

المصدر: https:// www.Ons.dz/emploi-chomage تاريخ الاطلاع2018/02/02

و نلاحظ من خلال معطيات الجدول **رقم**(40) أن نسبة البطالة ترتفع بارتفاع المستوى التعليمي، خاصة ذوي التعليم الجامعي، حيث وصلت خلال الفترة (2006- 2015)بمتوسط يعادل 16%وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنسبتها في المستويات الأخرى حيث قدر بـ 5,10% ،13% ،9,7 % ، 3%للمستويات الثانوي المتوسط، الابتدائي و الأفراد بدون مستوى تعليمي على التوالي خلال نفس الفترة (2006- 2015)،و يرجع ارتفاع البطالة بينا المتعلمين إلى أنه غالبا ما يتوافق توجههم إلى سوق العمل مع سنوات تخرجهم من الجامعات

والمعاهد، فالدخول إلى سوق العمل يمثل الانتقال الطبيعي للشباب بعد إنهاء دراستهم والذين معظمهم يتقدمون للمرة الاولى لسوق العمل وهم بدون تجربة أو خبرة مهنية حيث أن أغلب المؤسسات تعطي أولوية التوظيف للأفراد ذوي الخبرة، مما يجعل البطالة تمس بالدرجة الأولى الشباب المتعلم طالب العمل لأول مرة.

وبلغ معدل البطالة بالجزائر 11.7 بالمائة في سبتمبر 2018 مقابل 11.1 بالمائة في أبريل 2018 بزيادة 0.6 نقطة خلال هذه الفترة لكنها بقيت مستقرة مقارنة بسبتمبر 2017 (11.7 بالمائة أيضا)، حسب ما أعلن الديوان الوطني للإحصائيات. وبلغ عدد العاطلين عن العمل 1.462 مليون شخص في سبتمبر الماضي مقابل 1.378 مليون شخص في أفريل 2018 و 1.44 مليون شخص في سبتمبر2017 [1].

وارتفع معدل البطالة لدى الرجال حيت انتقل من 9 % في أبريل 2018 إلى 9.9 % في سبتمبر 2018، حسب الديوان الوطني للإحصائيات. لكن معدل البطالة عند النساء عرف انخفاضا طفيفا حيث انتقل من 19.5 %في أفريل 2018 إلى 19.4 % في سبتمبر 2018.وتم ملاحظة فروقات معتبرة حسب العمر ومستوى التكوين والشهادة المحصل عليها، حسب نتائج التحقيق الذي أعده الديوان تحت عنوان "النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة في سبتمبر 2018". وفيما يخص معدل البطالة لدى الشباب من الفئة العمرية 16-24 سنة، فقد بلغ 29.1 % في سبتمبر 2019 مقابل 26.4 % في أفريل 2018 (ارتفاع 2.7 نقطة) و28.3 % في سبتمبر 2017. وبلغ معدل البطالة لدى هذه الفئة 24.6 % بالنسبة للرجال و51.3 % عند النساء، أما نسبة البطالة عند فئة الـ 25 سنة وما فوق فقد بلغت 8.9 % في سبتمبر 2018 حيث قدرت 7.4 % لدى الرجال و15.2 % لدى النساء[2].

و أوضح الديوان الوطني للإحصائيات ان عدد السكان البطالين في الجزائر قد قدر ب1ر462 مليون شخص في شهر سبتمبر 2018.و اضاف الديوان ان نسبة البطالة قد انخفضت بشكل "محسوس" لدى الرجال منتقلة من الى 9ر1 % في ماي 2019.اما لدى النساء يضيف المصدر ذاته فان البطالة قد عرفت ارتفاعا خلال حيت وصلت 20ر4 %[3].

V .2.1.1- أشكال و أسباب البطالة في الجزائر :

للبطالة اشكال متعددة كل منها يرجع لأسباب خاصة وعلاج كل شكل يتطلب إجراءات خاصة فمعرفة نوع

1-https://www.statista.com/statistiques/794567/taux-de-chomage-algerie//2018/08/22 تاريخ الاطلاع

2-https://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-/2018/09/24 تاريخ الاطلاع

3-https://www.aps.dz/ar/economie/81740/2019/10/24 تاريخ الاطلاع

البطالة مهم جدا حتى نعرف الاسباب ونتمكن من تشخيص العلاج المناسب لهده المشكلة.

V .1.2.1.1- أشكال البطالة في الجزائر:

لا تختلف أشكال البطالة في الجزائر عن غيرها من أشكال البطالة المتواجدة عبر مختلف الدول وتتمثل في[1]:

- ✓ **بطالة ظرفية (دورية):** والتي تتعلق بانخفاض النشاط الاقتصادي في فترة ما، بحيث يتم معالجتها بتعافي الاقتصاد، وهي تتعلق خاصة بالأزمات التي حصلت في الجزائر، من خلال الاصلاحات الاقتصادية التي حصلت خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق.
- ✓ **بطالة هيكلية (تقنية):** تتعلق بتغير المسار التقني للإنتاج، كما تعرف على أنها التعطل في القوة العاملة نتيجة تغير الهيكل الاقتصادي، أو بمعنى أدق تغير الهيكل الانتاجي، كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغير تقنيات الإنتاج بسبب استعمال تكنولوجيا جديدة.
- ✓ **بطالة موسمية:** تتعلق ببعض النشاطات التي تتميز بارتباطها بتغيرات زمنية معينة، مثل القطاع الزراعي.
- ✓ **بطالة غير إرادية:** تنتج عن تسريح العمال رغم رغبتهم في العمل ومقدرتهم عليه وقبولهم له عند مستوى الأجر السائد، كما حدث في الجزائر في سنوات التسعينات حيث اضطرت بعض المؤسسات العمومية إلى تسريح جزئي ثم كلي لمعظم عمالها، ما أحدث اختلالات واضحة على مستوى السياسة الاقتصادية.

V .2.2.1.1 أسباب البطالة في الجزائر :

تعد ظاهرة البطالة من أخطر الظواهر التي يمكن أن تواجه المجتمعات، حيث أنها تشكل عامل تهديد اقتصادي واجتماعي وأخلاقي وثقافي ولم يكن مصطلح البطالة شائعا و منتشرا خلال فترة السبعينات و منتصف الثمانينات في الجزائر بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة أسعار البترول المرتفعة آنذاك، غير أن أزمة البترولية سنة 1986 كان لها الأثر الكبير في بداية ظهور البطالة، بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل إحدى أهم الانشغالات والتحديات والمشاكل الاقتصادية للدولة، حيث تشير التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من 17 %في عام 1987 إلى 28 %سنة 1995 ليبلغ 30 %سنة 2000[2] ،هذا الارتفاع جاء نتيجة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة و للبطالة في الجزائر أسباب كثيرة منها القضية السكانية و السياسة التعليمية و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و الشؤون التنظيمية و إن كل منهم يؤثر في جانب عرض العمل

1- ايمانويل كومب، التدقيق الاقتصادي، الطبعة الثامنة (8)، مجمع ماجور، باريس،2004 ص184.

2-https:// www.mawdoo3.com/البطالة_في_الجزائر-/ تاريخ الاطلاع2018/09/14

أو في جانب الطلب عليه أو في كل منهما. وسنحاول ذكر أهم أسباب البطالة بالجزائر فيمايلي:

- **انخفاض أسعار المحروقات:** تعد الجزائر بلد طاقوي يحتل فيه قطاع المحروقات أهمية كبيرة بحيث يعتمد الاقتصاد بالدرجة الأولى على إنتاج وتصدير المحروقات بنسبة 98% و انخفاض أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل في سنة 1980 إلى 15 دولار في عام 1986 م أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر و هذا ما أدى إلى تقلص حجم الاستثمارات المحلية و من ثم تقلص خلق مناصب عمل جديدة[1].

وكذلك تجدر الاشارة على ان انخفاض أسعار صرف الدولار الأمريكي نجم عنه نتائج سلبي على معاملات الجزائر مع شركائها التجاريين مقارنة بالعملات الأخرى وبذلك خسارة مزدوجة يتضرر منها الاقتصاد الجزائري، من جراء بيع صادراتها بالدولار الأمريكي المتدهور في السوق المالي والاستيراد بالعملات الأخرى، وفي الحقيقة إن هاتين الميزتين هما حطمتا الاقتصاد الجزائري الذي كان يعتمد اعتمادا مفرطا على قطاع المحروقات كمصدر لتمويل القاعدة الصناعية لخلق مناصب شغل جديدة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (41): تطور إيرادات الصادرات الجزائرية وحصة المحروقات منها للفترة 2002-2005 **-الوحدة: مليار دولار أمريكي-**

السنة	2002	2003	2004	2005
مجموع الايرادات مليار دولار	18.71	24.46	32.22	46.33
إيرادات النفط مليار دولار	18.11	23.99	31.55	45.59

https ://www.imf.org.- imf country/ Report N° 07/95. تاريخ الاطلاع2018/02/26

ويوضح الجدول السابق تبعية الاقتصاد الجزائري المفرطة لقطاع المحروقات الذي يعتبر المصدر الرئيسي من العملة الصعبة. والاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصاد ريعي يزداد فيه الإنفاق الحكومي بازدياد المداخيل من قطاع المحروقات الذي يعتبر قطاعا استراتيجيا في الجزائر، والوضع المالي السيئ للجزائر خاصة سنة 1985، أين قامت الدول الصناعية بتخفيض قيمة الدولار الأمريكي أثناء اتفاقية بلازا PLAZA لإضعاف الدول المصدرة لنفط وظهرت مؤشرات

1 – مدني بن شهرة،" الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد، الأردن،2008، ص52.

هذه السياسة سنة 1986، وانطلاقا من هذه السنة دخلت الجزائر نفق الانحطاط والتدهور في كل المستويات خصوصا المستوى الاجتماعي الذي افرز أزمات اجتماعية حادة منها البطالة؛

- **انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى:** وترتب عن ذلك إتباع سياسة انكماشية في فترة الثمانينات من قبل الدول المتقدمة لان نمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول قد انخفض من 94% في سنة 1980 إلى 5.3% في سنة 1983 ثم إلى 3.3% في سنة 1986 مما أدى إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية و منها الجزائر، و بالتالي فإن ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان له الأثر على مستوى الدخل ومن ثم على مستوى قطاع التشغيل خاصة في قطاعات التصدير[1]؛
- **الانفجار الديموغرافي** :يعد النمو السكاني من الأسباب الاجتماعية التي تنجم عنها البطالة؛ حيث أن نمو السكان بمعدلات كبيرة يؤدي إلى نمو قوة العمل بمعدلات أكبر، و هذا ما يؤدي إلى ضرورة خلق مناصب شغل جديدة، لكن هذا لا يتحقق في غالبية الدول النامية[2] و النمو الديمغرافي السريع ينجم عنه زيادة أعداد القوى العاملة الذي ينجم عنه توفير عنصر البطالة ما لم يجد بقدر كافي في توظيف و تشغيل هذه الأعداد المتزايد و من هنا تبرز المشكلة بشكل حادة في المجتمع[3] ويعد هذا العنصر من العناصر التي تؤثر بشكل كبير ومباشر في زيادة البطالة لأن الزيادة في الوظائف لا تناسب الزيادة الطبيعية للسكان وبذلك تأثر على عالم الشغل و تأثرت دالة الطلب على العمل في حين بقيت دالة العرض على العمل في ازدياد مستمر وهذا ما يؤدي إلى زيادة معدل البطالة ويلعب السكان في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الإنتاج بغرض ثبات العوامل الأخرى على ماهية عليه إلى انخفاض مستوى المعيشة و تلاقي انتشار البطالة بصورها المختلفة و لقد عرفت الجزائر في الفترة 1962 إلى 1985 تضاعف عدد السكان بثلاث مرات أي بنسبة سنوية للنمو الديمغرافي تجاوز 3% و منذ نهاية الثمانينات و تبعا لأثر المزدوج للتنمية و الانتشار الواسع لوسائل منع الحمل في المجتمع، سجل تباطؤا محسوسا لوتيرة نمو السكان حيث بلغت نسبة النمو الديمغرافي سنة 1998 1.52% أي ما يعادل انخفاضا بالنصف خلال عقد واحد و قدرت هذه النسبة ب 1.46% سنة 1999م و 1.43 % سنة 2000، و زيادة السكان حتى نهاية الثمانينات أدت إلى تزايد نسبة

1 – مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص54.

2 – عبد الرحمن يسري أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 288.

3 – محمد احمد الدوري التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص21.

السكان النشطاء اقتصاديا من 3049952 شخصا في سنة 1977 الى 8326000 شخص سنة 1998[1]، و يمكن القول ان مشكلة تزايد السكان مع عدم وجود سياسة واضحة لامتصاص نسبة التزايد أدت إلى تفاقم البطالة في الجزائر؛

- **الاتجاهات الانكماشية في الدول الصناعية** :ترتب على الاتجاهات الانكماشية بالدول الصناعية المتقدمة خلال عقد الثمانيات انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بها؛ ذلك أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول قد انخفض من 4.9 %في سنة 1980 الى 5.3% سنة 1983 تم 3.3% سنة 1986 مما أدى إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية بما فيها الجزائر وبذلك انخفاض صادراتها خارج قطاع المحروقات وما كان له من آثار انكماشية في كل من مستواي الدخل والعمالة و الاستثمار و خلق و المحافظة على مناصب الشغل[2]؛
- قلّة الوظائف وفرص العمل بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان مقارنةً بالوظائف التي توفّرها الدولة؛
- قلة التنسيق بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التكوين سواء الجامعي أو المهني ، حيث إنّ هناك تراجع في عائد التعليم بسبب عدم التنسيق بين التعليم والتوظيف؛ وذلك نتيجة تولّي مناصب عمل دون مراعاة التخصصات التعليمية التي تتبع في الغالب نفس طريقة نمط التعليم دون أن تطوّره، ممّا يؤدّي إلى زيادة عدد الخريجين عن سوق العمل، ووجود فائض في عدد الخريجين في تخصصات دون الأخرى؛
- ضعف الحركة والنقل في بعض المناطق الجنوبية والهضاب العليا في البلاد؛ وهذا يعود إلى العامل الجغرافي الذي يؤدّي إلى رفض فرص عمل، أو عدم تلبية بعض عروض العمل التي تأتي من خارج المنطقة؛
- تعرض بعض المؤسسات الاقتصادية للإفلاس نتيجة ضعف نمو المشاريع الاقتصاديّة، وبالتالي يؤدّي إلى زيادة تكاليف إنتاجها ويؤثر على العامل ويؤدي إلى تسريحه من العمل إما بشكل جزئي أو كلي.
- عزوف الشباب عن الاستثمار المولد لمناصب العمل التي من شأنها أن ترفع من التنميّة، وتفضيلهم للنشاط التجاري الذي لا ينشأ عنه مناصب عمل كثيرة؛
- التباين في التوزيع الجغرافي للسكان: حيث تتفاوت بعض المناطق في توزيع السكان، كما تتزايد نسبة البطالة في المناطق التي تحتوي على تجمّعات سكانية أكثر من المناطق التي يقل فيها نسبة عدد السكان، وهذا

1-https://www.fr.statista.com/statistiques/794567/taux-de-chomage-algerie2018/04/26 الاطلاع تاريخ

2-على عبد الوهاب النجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية-تطبيقية. الدار لجامعية لنشر، الإسكندرية، مصر. طبعة 2005، ص144.

بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية وفرص العمل؛ ممّا يؤدّي إلى زيادة الضغط على الإنتاج واختلال سوق العمل؛

- إن تدهور المستوى المعيشي الناتج عن ارتفاع مستوى التضخم أدى إلى إحداث كساد في السوق المحلي العام والخاص، وقد نجم عن ذلك خسائر و إفلاسات ضخمة ترتب عنها تسريح أعداد كبيرة من العمال؛
- إن التزام الجزائر بتحرير التجارة الخارجية وخفض الرسوم الجمركية تمهيدا لانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة شجع عمليات استيراد منتجات يتم إنتاجها محليا، مما أدى إلى تعريض الصناعة الوطنية إلى منافسة وأدى إلى افلاس وغلق كثير من هذه المؤسسات وتسريح عمالها؛
- طريقة التفكير نتيجة لعوامل اجتماعيّة وثقافيّة، والتي تنشأ عن تفضيل العمل المأجور على غيره، مما يؤدي إلى إضعاف روح المبادرة والمنافسة بين الشباب.
- اللجوء إلى سياسة العقد في العمل مما يؤدي إلى عدم توفر فرص عمل بشكل دائم.
- الثقافة الاجتماعية السائدة والتي تعيب على الفرد العمل في وظائف صعبة مما يخلق كم كبير من العاطلين عن العمل؛
- الركود والانكماش الاقتصادي، والتعرّض إلى أزماتٍ مالية في حال انخفاض أسعار النفط والمحروقات؛ وذلك بسبب تركز اقتصاد الجزائر على قطاع النفط، وجعله الطريقة الوحيدة كمصدر ريع للدولة؛
- عدم التزام الدولة بتعيين الخريجين وتقليص التوظيف الحكومي؛
- ضعف المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار المولد لمناصب شغل جديدة؛
- ارتفاع عدد الشباب حاملي الشهادات المطالبين بالعمل؛
- ضعف الوساطة في سوق العمل ووجود اختلالات في تقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.

V .3.2.1.1- خصائص البطالة في الجزائر :

إن تحاليل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) في كل تقاريره حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد قد شدد على الانشغالات النابعة عن الخصائص التي تتميز بها البطالة في الجزائر أكثر مما هي نابعة من مستواها الذي يشهد تضاربا في الأرقام، حيث أن عدم تحسن البيئة الديمغرافية للبطالة يعد مصدر قلق ، وهذا ما يستدعي تحديد أعمال هادفة لا سيما اتجاه الشباب الذين يقل عمرهم عن 20 سنة، خاصة منهم الذين لا يتمتعون بمؤهلات.[1] و لظاهرة البطالة تأثير بالغ على الفرد و المجتمع، فالفرد بالإضافة إلى انعدام دخل مستقر،

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، مشروع التقرير الوطني حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الأول من سنة 2003، الجزائر.

يعيش وضعية سيئة وتهميش و إقصاء، أما على مستوى المجتمع فتعتبر مصدرا للتوترات داخله مما يؤدي إلى ضعف التماسك الاجتماعي، و مهما يكن من أمر فإن البطالة في بلادنا أصبحت تكتسي الخصائص التالية:

- تشهد البطالة عند النساء ارتفاعا ملحوظا في الوسط الحضري مقارنة بالوسط الريفي حيث قدرت سنة 2005 ب 6.71 % في المدن مقابل 4.28 %في الأرياف[1] ، و هذا يعود إلى أن المرأة الريفية قلما تبحث عن عمل و تفكر في الدخول لعالم الشغل نظرا لتقاليد الاجتماعية السائدة.
- إن ثلاثة أرباع 4/3 العاطلين عن العمل في الجزائر لا يتمتعون بأي تأهيل[2] و هذا ما يصعب دمجهم في سوق العمل.
- أصبحت ظاهرة البطالة ظاهرة طويلة الأجل فقد إنتقلت مدة البحث عن العمل من 23 شهر سنة 1989 إلى أكثر من 27 شهر سنة 1996[3] ، و في سنة 2003 أظهر تحقيق أنجزه الديوان الوطني للإحصائيات لدى الأسر حول التشغيل و البطالة أن أكثر من 60 % من العاطلين عن العمل ظلوا بطالين لمدة أكثر من سنة و أن نسبة 19 %من بينهم تجاوزت بطالتهم 5 سنوات[4] ، فطول مدة البطالة تؤدي إلى تقلص المؤهلات المكتسبة و فرص إيجاد منصب شغل، و تدفع الكثير من الشباب إلى ممارسة النشاطات غير الرسمية و إلى الإنحراف.
- إن النسبة الأهم من البطالين في الجزائر هم من فئة الشباب، فأكثر من 75 %من العاطلين عن العمل لا يتجاوز سنهم 30 سنة، و تصل هذه النسبة إلى 8.87 %للذين لا يتجاوز سنهم 35 سنة[5] .
- يزداد معدل البطالة بارتفاع المستوى التعليمي حيث يعادل 2.4 % للذين هم بدون أي مستوى ليصل إلى 17 % بالنسبة للجامعيين و يعود ذلك لكون البطالين من فئة الشباب عادة ما يفضلون مناصب عمل تتوافق مع مستواهم التعليمي خاصة منهم الجامعيين [6] .
- إن بطالة حاملي الشهادات الجامعية آخذت في الزيادة من سنة لأخرى، فحسب الديوان الوطني للإحصاء فقد ارتفعت نسبة البطالين من حاملي الشهادات الجامعية من 9.48 % سنة 2003

1- CNES، Rapport national sur le développement humain، Algérie, 2006, P 65.

2 – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، جولية 2004، ص57.

3 – ناجي بن حسبن، محمد هادي مباركي، عبد الحليم عيساوي، البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد المجتمع، العدد 01، جامعة منثوري، قسنطينة، 2002، ص 125.

4 – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، مرجع سبق ذكره 57.

5 - ONS، Données statistiques، Activité، emploi et chômage، Algérie، N°514, Edition: 2008, P.1.

6 - ONS, Enquête emploi auprès des ménages -2007-, Collections statistiques n°139, Alger, Edition : 2008, P32

إلى 12.09 %سنة 2004 [1] إلى أن وصلت ل 17 % سنة 2007 [2]، و يعود ذلك لعدة أسباب منها قلة الخبرة و تراجع الدولة عن سياسة توظيف حملة الشهادات .

- رغم أن نسبة البطالة في الجزائر شهدت انخفاضا جدير بالملاحظة في مطلع الألفية الثالثة، إلا أنها عند فئة النساء تبقى دون هذا الإنخفاض المسجل، حيث بلغت 15.31 %سنة2003 [3] و قدرت 2006سنة ب20.35% و في سنة 2008 وصلت إلى 23.25 % حسب تحقيق أجراه الديوان الوطني للإحصائيات حول الشغل و البطالة سنة 2008[4] .
- انتشار البطالة المقنعة في الجزائر و تعبر عن الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوى العاملة نتيجة وجودها في أعمال أو وظائف يتقاضون عنها أجورا لكن إسهامهم في إنتاجية العمل تكاد تكون معدومة، وتعرف أغلبية المؤسسات العمومية هذه البطالة حيث لا تشغل إلا حوالي 50-55 %من الطاقات الإنتاجية النظرية، وهو ما أدى إلى زيادة في التكاليف الثابتة للمؤسسات و تكاليف المنتجات و أسعارها ومن ثمة عدم قدرة هذه المؤسسات على المنافسة في السوق المحلية أو الإقليمية [5].
- إن أغلب السياسات التي تهدف إلى معالجة مشكلة البطالة يمكن وصفها بأنها سياسات ذات طابع اجتماعي أكثر منها ذات طابع اقتصادي، فهي تهدف إلى تشغيل العاطلين عن العمل بطريقة لا يكون مصدرها هيكل الاقتصاد ولكن من خلال إثقال ميزانية الدولة بمصاريف يمكن وصفها بإعانات للبطالين أكثر منها أجور.

V .4.2.1.1- ترتيبات مكافحة البطالة في الجزائر :

إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة، استلزم توفير هياكل قوية ومتخصصة لحل هده المشكلة، وفي هذا الشأن تم إنشاء مجموعة من الاجهزة الخاصة بعملية التشغيل، سواء كانت تلك المقررة من قبل الوزارة المكلفة بالعمل أو الاجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية، الصندوق الوطني لتأمينات،

1- ONS، Annuaire Statistique de l'Algérie، résultats 2003-2005, Algérie, N° 23, Edition2007, P 80.
2- ONS، Enquête emploi auprès des ménages -2007-، Collections statistiques n°139, Alger, Edition: 2008, P 5.
3- ONS، Annuaire Statistique de l'Algérie، résultats 2003-2005, Algérie, N °22, Edition: 2006, P80.
4- ONS، L'Algérie en quelques chiffres، résultats 2004-2006, Algérie, N°37, Edition: 2008, P15.
5 – الأخضر عزي، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (إشارة إلى البطالة اليائسة)، مجلة علوم إنسانية، العدد 26 ،2006، على الموقع:https//:www.shared.com/documents

أجهزة دعم الشباب أو برامج دعم النمو الاقتصادي. واعتمدت الدولة في إطار تنفيذ سياستها المتعلقة بالتشغيل عل آليات وبرامج متعددة ومتنوعة، الأمر الذي شكل ما يمكن وصفه بالتجربة الوطنية في مجال التشغيل بصفة خاصة، هدفها الأساسي هو الحد من استمرار تزايد نسبة البطالة أو على الأقل التخفيف ولو بشكل مؤقت أو جزئي من آثارها، وعموما تجسدت هذه التجربة من خلال العديد من البرامج والأجهزة وهي كما يلي:

I-الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل:

❖ برنامج تشغيل الشباب:

في سنة 1987 اتخذت الحكومة أول برنامج مستقل لتشغيل الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و30 سنة يمولوه الصندوق المشترك لجماعات المحلية وصندوق المساعدة على تشغيل الشباب بشكل مؤقت في ورشات منفعة عامة المنظمة من قبل الجماعات المحلية والإدارات والوزارات المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات وقطاع البناء والأشغال العمومية وفي تكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل خاصة المقصين من النظام التربوي لتسهيل اندماجهم في الحياة المهنية وقد تكفل هذا البرنامج ب 100000 شاب خلال سنتين[1].

❖ جهاز الإدماج المهني لشباب:

يهدف هذا الجهاز إلى إزالة و تصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب و الى تشجيع الشباب على إنشاء نشاطات لحسابهم الخاص لترقية روح المبادرة و قد اشتمل هذا الجهاز على ثلاثة فروع[2]:

الفرع الأول: الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية، وهي مناصب مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية مدتها من ستة 6 إلى 12 شهرا ويستفيد منها الشباب العاطل عن العمل الذي يتمتع بمؤهلات كبيرة.

الفرع الثاني: الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب على شكل قانوني.

الفرع الثالث: تكوين مستثمري التعاونيات لمدة 6 أشهر داخل مؤسسات التكوين المتخصصة، ويرتكز أساسا في توضيح شروط تشغيل المشاريع المقترحة.

II – أجهزة تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية:

تم إنشاء أجهزة وبرامج تسيرها الوكالة الوطنية لتنمية الاجتماعية عام 1996 و تتمثل مهامها في :

- ✓ ترقية واختيار وتمويل كل العميات التي يستلزم انشائها في عمالة كثيرة.

1 – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول أجهزة التشغيل، الدورة العامة العشرون، الجزائر، جوان، 2002 ص.92

2 – قنيش رجاء، دراسة تنبؤية حول البطالة في الجزائر، كلية العموم الاقتصادية جامعة د. طاهر موالي –سعيدة –،2014-2015، ص29.

✓ تمويل مشاريع دات منفعة اقتصادية تستعمل في إنجازها عمالة كثيرة [1].

وتتمثل هذه البرامج التابعة للوكالة الوطنية لتنمية الاجتماعية في:

❖ التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة:

يتعامل هذا الفرع مع الأشخاص الذين بلغوا السن القانونية للعمل وكذا العاطلين عن العمل، و يتم تشغيلهم في نشاطات ذات المنفعة العامة في ورشات البلديات في إطار الشبكة الاجتماعية، ضمن نفس شروط التشغيل العادي فيما يخص المدة القانونية لتشغيل و الاستفادة من الحماية الاجتماعية[2]، و تحدد الاستفادة من البرنامج بشخص واحد لكل عائلة، و يعطي حق الاستفادة من أجر تبلغ قيمته 3000دج شهريا و يعتبر هذا النوع من التشغيل كمصدر لعمل مأجور مؤقت وشكل من أشكال التضامن [3].

❖ عقود ما قبل التشغيل:

أنشئ هذا البرنامج في جويلية سنة 1998 يهدف هذا الجهاز إلى التكفل بالعروض وتشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات الجامعية أو التقنين السامين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و35 سنة، ويهدف كذلك إلى تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجيهم في سوق العمل و يتم تمويله من طرف صندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، و هدفه مكافحة البطالة للشباب الحائزين على شهادة و قيمة الأجور محددة كما يلي [4] :

- الحائزون على شهادة جامعية يتقاضون 6000دج شهريا في العام الأول، و4500دج عند تمديد الفترة لا تتجاوز 6 أشهر؛
- التقنيون الساميون يتقاضون 4500دج شهريا خلال السنة الأولى، و3000دج شهريا عند تمديد الفترة لا تتجاوز 6 أشهر.

وتحدد مدة عقد التشغيل الأولي بسنة واحدة ويمكن تمديدها استثنائيا مرة واحدة لمدة ستة أشهر حيث يخفض على إثرها الأجر بنسبة 80% ويتم تمويل عقود التشغيل من طرف حساب الخزينة الخاص،

وإن الأهداف التي سطرها برنامج عقود ما قبل التشغيل تنقسم إلى قسمين:

---

1 – محمد قرقب، عرض حول التوجيه والإرشاد في برنامج وأجهزة التشغيل في الجزائر، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس، ايام 11-13 جولية 2005، ص10.

2- CNES، Rapport national sur le développement humain، Algérie, 2006, P 68.

3 – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقويم حول أجهزة الشغل الدورة العامة العشرون، جوان2002، ص111.

4 –ناصر مراد، فعاليات آليات التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل وآليات تحسينه، كمية العموم الاقتصادية، جامعة الجزائر، أيام 25-26 جوان 2008.

●بالنسبة للشباب: معالجة مشكل بطالة الشباب الحائز على شهادات والمقصين من البرامج السابقة لتشغيل الشباب، السماح للشباب الحائزين على شهادات الاستفادة من خبرة مهنية ومهارة توافق اختصاصهم، الرفع من امكانيات الإدماج المهني الدائم بعد فترة ما قبل التشغيل.

●بالنسبة للمستخدم: تحسين نسبة التأطير بإدخال التقنية من خلال توظيف يد عاملة مؤهلة.

❖ الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف ليد العاملة:

أنشئ هذا الجهاز سنة 1997 وهو يهدف بالدرجة الأولى إلى إنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرقات والري والمحافظة على البيئة والغابات، حيث تكون هذه المناصب عبارة عن نشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عالي من التقنية والمعدات الضخمة،

وتتم هذه النشاطات من خلال الاتفاق بين الوزارات المعنية وهي :الوزارة المكلفة بالعمل؛ الوزارة المكلفة بالتنمية العمرانية؛ الوزارة الداخلية والجماعات المحلية . ووجد هذا الجهاز بغرض التخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية على الفئات السكانية المحرومة ولدعم تحسين النشاط الاجتماعي لدولة. وطبق هذا البرنامج خلال مرحلتين: المرحلة الاولى من سنة 1997 الى غاية 2000؛ المرحلة الثانية من سنة 2001 الى غاية2004 [1].

ويقدر متوسط تكلفة إنشاء منصب شغل بحوالي 9034 دج شهريا تمثل أساسا الأجر، كما أن ثلثي الأشخاص الموظفين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و30 سنة، و60 % منهم يعانون من البطالة منذ أكثر من سنة، أما الباقي أي 40 % فهم يبحثون عن عمل لأول مرة، و 50 % منهم يبحثون عن عمل لأكثر من سنتين، أما المقبلين للعمل في الورشات الذين لم يبلغوا سن الأربعين فيمثلون % 70من العدد الإجمالي للموظفين، و تبلغ نسبة الأشخاص الذين شغلوا تلك الوظائف من قبل حوالي 55 % و 20 % من المتقبلين للعمل في الورشات يحملون شهادات جامعية[2].

❖ برنامج القرض المصغر:

دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ سنة 1999 ويعتبر أداة لمكافحة الفقر والبطالة ذلك أنه موجه لكل شخص عاطل عن العمل ويتراوح سنه بين 18 سنة 60و سنة حيث يمثل منح قرض بنكي لدعم عملية إنشاء نشاط يختاره

1-CNES، Op. Cit, P69.

2- CNES, Op .Cit, P70.

صاحب الطلب ويتراوح المبلغ 50000 دج من الى 350000 دج لمدة خمس سنوات وبمعدل فائدة 2 % تضمن وكالة التنمية تسيير هذه الإجراءات[1].

❖ الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة:

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، كما يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، و يهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتعدى مدة التكفل المحسوبة ستة وثلاثين (36) شهرا، وهذا التعويض غير معفى من اقتطاع الضمان الاجتماعي ،كما يساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم. كما كلف الصندوق بمهمة جديدة وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 514/03 المؤرخ في 06 ديسمبر 2003، تتمثل في دعم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاطلين والمسرحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى50 سنة[2].

-**كيفية التمويل:** تقدر التكلفة الإجمالية للاستثمار بخمسة (5) ملايين دينار كحد أقصى، بينما الحد الأدنى للأموال الخاصة على مبلغ الاستثمار الخاص بالمشروع المقرر ويحدد حسب المستويين الآتيين:

المستوى الأول: 5% من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يقل هذا الاستثمار عن مليوني دج أو يساويهما.

المستوى الثاني: 10% من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يزيد هذا الاستثمار عن مليوني دج ويقل عن خمسة ملايين دينار أو يساويهما.

بينما يتغير مبلغ القروض غير المكافأة (دون فائدة والممنوحة من CNAC) بحسب كلفة استثمار إحداث النشاط ولا يمكن أن يتجاوز:

- 25% من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يقل هذا الاستثمار عن مليوني دينار أو يساويهما.

1 - بريش السعد، تقييم الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية 2004، ص72.

2- مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص15.

- 20% من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يزيد هذا الاستثمار عن مليوني دينار ويقل عن خمسة ملايين دينار أو يساويهما[1].

كما يمنح هذا القرض في الحالتين مرة واحدة عند انطلاق المشروع الذي ينجزه البطال أو البطالون ذو المشاريع أما بالنسبة للمبالغ الممولة من طرف البنوك فلا يمكن أن تتجاوز 70% من المبلغ الإجمالي لاستثمار.

وقد تضمن اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 2011/03/06 عدة إجراءات لا تختلف عن تلك المدرجة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهي[2]:

– إلغاء لمدة التسجيل لدى الوكالة الولائية للتشغيل، المهم أن يكون طالب القرض مسجل لدى الوكالة.

– إلغاء الفترة الممتدة ما بين إنهاء النشاط الحرفي والمهني والطلب والتي كانت 12 شهرا.

– المساهمة الشخصية 1% بدلا من 20% سابقا إذا كان القرض أقل من 5 ملايين دينار جزائري و2% بدلا من 25% سابقا إذا كان القرض يتراوح ما بين 5 ملايين دينار جزائري و10 ملايين دينار جزائري.

– قروض غير مكافأة (Bonification des taux d'intérêt) تتحملها الخزينة العمومية وهي كالتالي:

- 500 ألف دينار جزائري للكراء إذا كان ضروري.
- 500 ألف دينار جزائري لشراء سيارات مهيأة.
- مليون دينار جزائري لخريجي الجامعات من أجل الكراء إذا كان مشترك ما بين اثنين أو أكثر في نشاطات كمكاتب الدراسات والأطباء والمحامين.

– زيادة نسبة القروض غير المكافأة من 60%إلى 80% ومن 80%إلى 95% إذا كانت الاستثمارات في الهضاب العليا والجنوب وحسب القطاعات مثل الفلاحة، الصيد البحري، البناء والأشغال العمومية والري، الصناعة التحويلية.

– تمديد فترة تسديد القروض إلى ثلاث (03) سنوات بالنسبة للأساسي وأربع (04) سنوات بالنسبة للفوائد.

V .5.2.1.1- مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في التشغيل :

تعتبر المشاريع الصغيرة في الجزائر جزءا هاما من النسيج الاقتصادي وذلك بسبب الخصائص والإمكانيات التي يتمتع بها هذا النوع من المشاريع و بسبب الدور الكبير والبارز الذي تؤديه في بناء اقتصاد الدولة من خلال تحقيق متطلبات التنمية من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والتي يمكن قياسها من خلال نسبة خلق مناصب الشغل والمساهمة في تحقيق القيمة المضافة بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تؤديه مجال في ترقية الصادرات و مساهمتها في

1-https://- www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Fr/FR_Dispositif.aspx تاريخ الاطلاع2018/02/26.

2 – المرسومين التنفيذيين رقم: 103/11 و104/11 المؤرخين في 06 مارس 2011. **الجريدة الرسمية، العدد 14 لسنة 2011**.

التنمية المحلية.و يعد مشكل البطالة من أهم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، حيث تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها بجميع الطرق الممكنة، ومنذ تبني نظام اقتصاد السوق تم اعتبار تشجيع وترقية المشاريع الصغيرة أحد الحلول المهمة في مواجهة هذه المشكلة .وكنتيجة لتطور تعداد هاته المشاريع بالنسبة للاقتصاد الجزائري تطورت كذلك مساهمة هذا القطاع في امتصاص البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، وأصبحت المشاريع الصغيرة تستحوذ على اهتمامات القائمين على البلاد لأنها تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية في تدنية الضغط الاجتماعي الذي تواجهه الحكومة، ومن ثم تحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وزيادة التشغيل. كما تعتبر مركزا لاستيعاب اليد العاملة غير المؤهلة أو غير المرغوب فيها من طرف المشاريع الكبيرة، ونظرا لتميزها بالاعتماد على كثافة اليد العاملة وقلة رؤوس الأموال، فهي بذلك تعتبر مركزا للتدريب والإتقان. و نتيجة لتطور تعداد هاته المشاريع الصغيرة في الجزائر و زيادة عملية الإنشاء ، تطورت مساهمة هذا القطاع في امتصاص البطالة،و قد سعت الجزائر من خلال تنفيذ سلسلة من المخططات تستهدف توفير وظائف للعاطلين عن العمل و خريجي الجامعات و الحد من هجرة الشباب إلى الخارج و توطين الكفاءات العلمية، و القضاء على البطالة و قد كان للمشاريع الصغيرة إسهاما كبيرا في هذا التراجع بفضل المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية في هذا الإطار و التطور الملحوظ الذي شهده القطاع، و الدي إنعكس بالعدد المتزايد لهذه المشاريع ، و كذا قدرتها على توفير عدد هائل من مناصب الشغل.

وبشكل عام يمكن القول انه تمكنت الدولة الجزائرية من خلال الآليات التي تعمل على توجيه وتشجيع ومراقبة وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة منها المشاتل وحاضنات الأعمال ومراكز التسهيل، والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرةً في تحقيق نمو في عدد المشاريع الصغيرة المنشأة، ومنه ارتفاع مساهمتها في التشغيل، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (42): مساهمة المشاريع الصغيرة في استحداث مناصب الشغل خلال الفترة (2005-2019)

السنوات	عدد المشاريع الصغيرة الخاصة	عدد مناصب الشغل المستحدثة	عدد المشاريع الصغيرة العامة	عدد مناصب الشغل المستحدثة	مجموع مناصب الشغل المستحدث	نسبة التطور %
2005	720	14428	34	408	14836	----------
2006	866	17320	42	504	17824	%1.2
2007	1278	26838	36	468	27306	%1.53
2008	2296	52808	32	352	63160	%2.31
2009	3396	81432	43	516	81948	%1.29
2010	4903	117672	48	576	118248	%1.44
2011	16903	151422	36	432	151854	%1.28
2012	18513	192662	41	492	193154	%1.29
2013	19709	202482	45	540	203022	%1.05
2014	21609	324135	45	540	324675	%1.59
2015	24006	432108	48	582	432690	%1.33
2016	26260	472194	75	582	472776	%1.09
2017	28286	508428	82	984	509412	%1.07
2018	29600	522642	88	1054	523696	%1.02
2019	30929	542688	94	1410	544098	%1.04
المجموع	30929	542688	94	1410	544098	نسبة التطور الاجمالي %36.67

المصدر-:موقع وزارة الصناعة والمناجم: تقارير متفرقة 2005-2020 ،على الرابط https://www.mdipi.gov.dz ، تاريخ الاطلاع 2020/10/18.
-الديوان الوطني للإحصائياتhttps//www.ons.dzتاريخ الاطلاع 2020/08/20

ومن خلال معاينة بيات الجدول رقم(42) اعلاه نستنتج أن عدد المشاريع الصغيرة الخاصة في تطور وارتفاع مقارنة بعدد المشاريع الصغيرة العامة ، وهذا راجع إلى الإصلاحات و التشجيعات و التسهيلات و تسهيل الحصول على التمويل المناسب و تحفيزات جبائيه التي اقرتها الدولة الجزائرية بهدف زيادة خلق المشاريع الصغيرة وتمكينها من توفير المزيد من مناصب العمل، حيث يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المشاريع الصغيرة الخاصة تستحوذ على الحصة الكبيرة فيما يخص خلق مناصب العمل الجديدة من 14428 منصب عمل سنة 2005 إلى 524688

منصب سنة 2019 كما نلاحظ ان نسبة التشغيل في المشاريع الصغيرة العمومية تراجعت في بعض السنوات من فترة الدراسة الا انها مند سنة 2013 عرفت منحى تصاعدي و حجم التشغيل المستحدث وصل 1410منصب شغل جديد سنة 2019. وبشكل عام تمكنت المشاريع الصغيرة مند سنة2005 الى سنة 2019 من استحداث 544098 منصب شغل جديد وهو رقم جيد يعكس قدرتها على خلق مناصب شغل جديدة ومحاربة البطالة.ويوضح الجدول الموالي نسبة مساهمة التشغيل المستحدث في المشاريع الصغيرة إلى التشغيل الكلي في الجزائر للفترة (2005-2019) :

الجدول رقم (43): تطور نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة في التشغيل خلال الفترة (2005-2019)

السنوات	العمالة الوطنية	التشغيل المستحدث في المشاريع الصغيرة	نسبة المساهمة
2005	8044221	14836	%0.001
2006	8868804	17824	%0.002
2007	8594000	27306	%0.003
2008	9186000	63160	%0.006
2009	9472000	81948	%0.008
2010	9736000	118248	%0.012
2011	9599000	151854	%0.015.
2012	10175000	193154	%0.018
2013	10789000	203022	%0.019
2014	10239000	324675	%0.031
2015	10595000	432690	%0.04
2016	10845000	472776	%0.05
2017	11048000	509412	%0.06
2018	12046000	523696	%0.043
2019	12645210	544098	%0.04

المصدر: موقع وزارة الصناعة والمناجم: تقارير متفرقة 2005-2019 ،على الرابط https://www.mdipi.gov.dz ، تاريخ الاطلاع 2020/10/18.
-الديوان الوطني للإحصائياتwww.ons.dzتاريخ الاطلاع 2020/08/20

ومن خلال معاينة معطيات الجدول رقم (**43**) نسجل مساهمة قطاع المشاريع الصغيرة في التشغيل العام في الجزائر بنسب قليلة ولكن بمنحى تصاعدي ويمكن القول انه في الظروف الاقتصادي العام للبلد ومستوى المناخ الاستثماري ان هده النتائج تعتبر ايجابي وتستحق التشجيع.

وسنبرز الان مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية الصغيرة في التشغيل في الجزائر من خلال الجدول الموالي للفترة (2005-2019):

الجدول رقم (44): مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في استحداث مناصب الشغل خلال الفترة (2005-2019)

السنوات	عدد المشاريع الصغيرة الزراعية	نسبة التطور %	عدد مناصب الشغل المستحدثة	نسبة التطور %
2005	75	------	1125	-------
2006	108	%1.44	1620	%1.44
2007	255	%2.36	4080	%2.51
2008	302	%1.18	4228	%1.03
2009	375	%1.24	5250	%1.24
2010	641	%1.70	7051	%1.34
2011	724	%1.12	9412	%1.33
2012	1056	%1.45	11616	%1.23
2013	1168	%1.10	12848	%1.10
2014	1232	%1.05	15552	%1.21
2015	1271	%1.03	19065	%1.22
2016	1362	%1.07	20430	%1.07
2017	1378	%1.01	20670	%1.01
2018	1398	%1.01	20972	%1.02
2019	1415	%1.02	21225	%1.03
المجموع	1415	نسبة التطور الاجمالي %18.86	21225	نسبة التطور الاجمالي %18.91

المصدر: موقع وزارة الصناعة والمناجم: تقارير متفرقة 2005-2020، على الرابط https://www.mdipi.gov.dz ، تاريخ الاطلاع 2020/10/18.

-الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz تاريخ الاطلاع 2020/08/20

ومن اجل توضيح اكتر لمعطيات الجدول السابق الدي يمتل مساهمة المشاريع الزراعية الصغيرة في التشغيل في الجزائر ندرج الشكل الموالي:

الشكل رقم (08): مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في استحداث مناصب الشغل خلال الفترة (2005-2019)

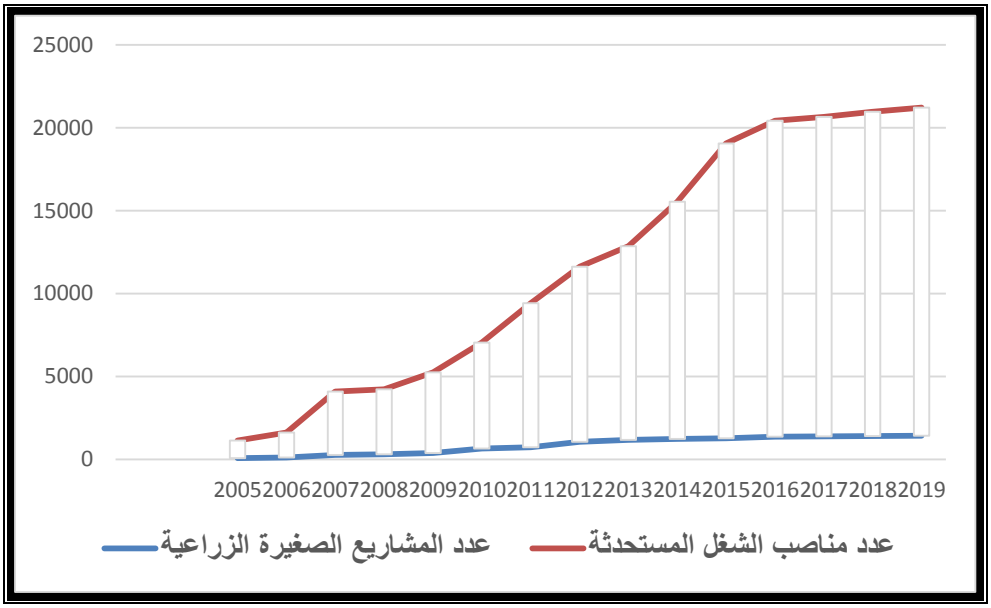

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 44

و من خلال معطيات الجدول رقم **(44)** و الشكل رقم **(08)** يتضح لنا انه يوجد علاقة طردي بين زيادة تعداد المشاريع الصغيرة الزراعية و عدد مناصب الشغل المستحدثة التي خلقتها حيت ان منحى عدد مناصب الشغل المستحدثة عرف منحى تصاعدي بالموازاة مع زيادة تعداد المشاريع الصغيرة الزراعية و هدا مؤشر ايجابي يشهد على مساهمتها الايجابي في زيادة خلق مناصب شغل جديدة و يمكن القول من خلال هده الجداول و الأرقام أن قطاع المشاريع الصغيرة الزراعي أداة فعال مكنت من خلق مناصب شغل جديدة بأرقام مقبول و لها دور مهم و مؤثر في زيادة التشغيل ومحاربة البطالة و الفقر في الجزائر.

2.1.V - دور المشاريع الصغيرة الزراعية في تنمية الصادرات :

عرف قطاع التجارة الخارجية الجزائرية عدت تعديلات في السياسة التجارية، وذلك بدءا من فترة الرقابة على التجارة الخارجية ثم احتكار الدولة لها، و إنتهاءا بتحريرها، وقد تكون السياسة التجارية إما حمائي أو تحريرية، أو مزيج بين سياسة تحريرية و حمائي في نفس الوقت، وهي ما تعرف بالسياسة التجارية الإستراتجية، و السياسة التجارية تعبر عن مجموع الأدوات التي من شأنها التأثير على حجم واتجاه الصادرات والواردات في كل بلد، وذلك من أجل تحقيق المصلحة الوطنية من قطاع التجارة الخارجية، ولذا يجب على الدولة أن توازن بين أهدافها من التبادل التجاري وبين السياسة التي تريد بها تحقيق هذه الأهداف، والتنبؤ بالنتائج الممكن نشؤها عند تطبيق سياسة تجارية معينة على قطاع التجارة الخارجية.

و لقد اكدت تجارب العديد من دول العالم أن دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة يحقق قفزة نوعية على المستويين الإقتصادي و الإجتماعي، حيث أن المشاريع الصغيرة لا تحتاج بطبيعتها إلى رؤوس أموال ضخمة أو تقنيات معقدة

مما يجعل تخصصها في مجال معين والسيطرة عليه سهل التحقيق، ومن ثم كان التركيز على وضع امال على هده المشاريع من اجل زيادة حجم الصادرات. وتسعى الجزائر على غرار هاته الدول الى زيادة وتنويع صادراتها من خلال زيادة عدد المشاريع الصغيرة الناشطة ودعمها على كافة المستويات[1].

والجدول الموالي يوضح تطور مساهمة المشروعات الصغيرة في الصادرات في الجزائر للفترة (2006-2019):

الجدول(45): تطور صادرات المشاريع الصغيرة الجزائرية للفترة (2006 – 2019)

السنوات	عدد المشاريع الصغيرة	نسبة التطور %	صادرات المشاريع الصغيرة الوحدة: مليار دج	النسبة من نسبة الاجمالية لصادرات%
2006	908	-----	594	%1.97
2007	1314	%1.44	601	%2.16
2008	2328	%1.77	699	%2.21
2009	3439	%1.47	710	%2.44
2010	4951	%1.43	728	%2.35
2011	16939	%3.42	732	%2.67
2012	18554	%1.09	745	%2.8
2013	19754	%1.06	763	%2.86
2014	21654	%1.09	776	%3.09
2015	24054	%1.11	790	%4.1
2016	26335	%1.09	801	%5.95
2017	28368	%1.07	819	%6.16
2018	29688	%1.04	831	%5.46
2019	31023	%1.04	844	%4.22

المصدر المصدر: موقع وزارة الصناعة والمناجم: تقارير متفرقة **2006–2019**، على الرابط**https://www.mdipi.gov.dz** ، تاريخ الاطلاع **2020/10/18**.

–الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz تاريخ الاطلاع 2020/08/20

CNIS, série 2005-2015, Evolution du balance commerce extérieurs de l'Algérie par groupes D'utilisation, p3. CNIS, rapport annuel 2016, Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, p 18. CNIS, série 2000-2013, Evolution du balance commerce extérieurs de l'Algérie par groupes D'utilisation, p 2.

ومن اجل توضيح منحى تطور صادرات المشاريع الصغيرة الجزائرية لفترة: (2006 – 2019) ندرج الشكل الموالي:

1 –بيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الدار الجزائرية للكتاب. طبعة أولى، الجزائر، 2006، ص10.

الشكل رقم (09): تطور صادرات المشاريع الصغيرة الجزائرية للفترة (2006 – 2019)

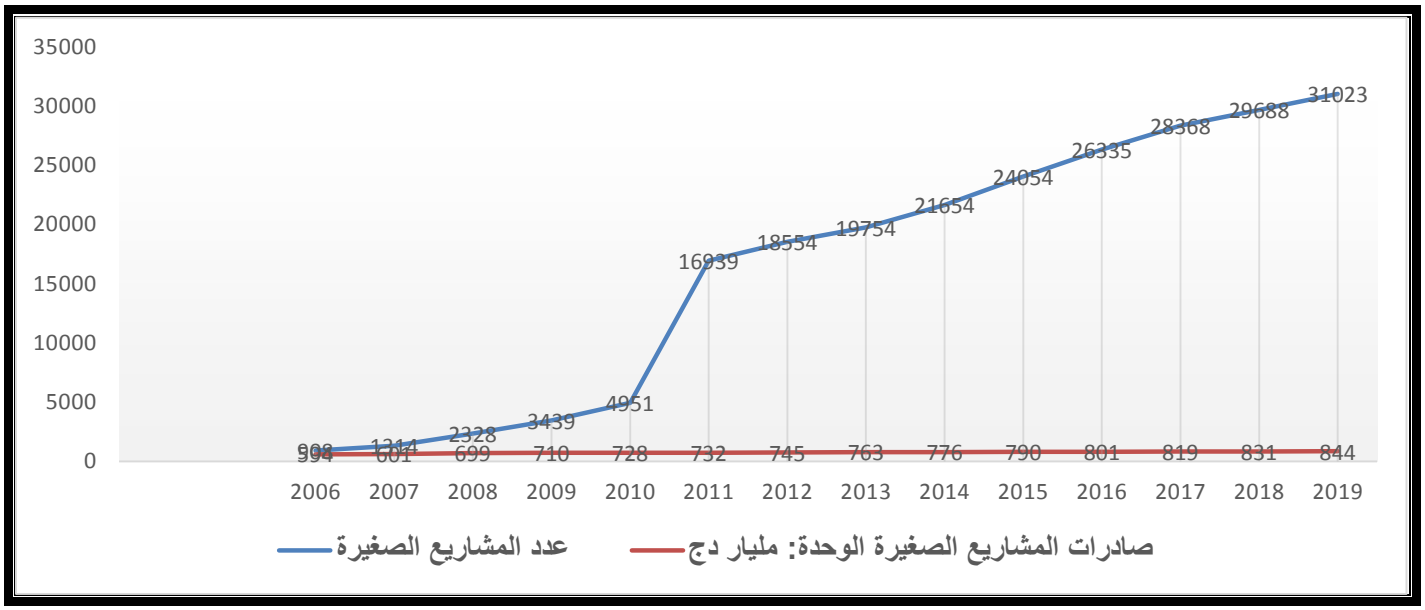

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (45)

و من خلال معطيات الجدول (**45**)و الشكل رقم (**09**) يتضح أن مساهمة المشاريع الصغيرة في تنمية الصادرات خلال فترة الدراسة لم تكن كبيرة إذ انها لم تتجاوز 7 %من إجمالي الصادرات في اعلى مستوياتها ،الا انها عرفت منحى تصاعدي و هدا مؤشر ايجابي يشهد على مساهمتها بشكل متزايد من سنة الى اخرى في تنمية الصادرات خارج المحروقات و صادرات المشاريع الصغيرة الجزائرية تشكو ضعفا كبيرا و هذا راجع إلى غياب استراتيجيات بعيدة المدى ، و رغم ذلك فإن هذا النوع من المشاريع يملك فرصا أفضل للتوسع و التوغل في الأسواق الدولية يتعين استغلالها بشكل أمثل، كما أن هذا التوجه يضع أمامها جملة من الصعوبات، يتعين مواجهتها و التغلب عليها و هو ما يستوجب منها تعزيز قدرتها التنافسية.

وسنبرز الان مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في تنمية الصادرات في الجزائر من خلال الجدول الموالي للفترة (2006-2019):

الجدول رقم (46): مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في تنمية الصادرات خلال الفترة (2006-2019)

السنوات	عدد المشاريع الصغيرة الزراعية	نسبة التطور %	صادرات المشاريع الصغيرة الوحدة: مليار دج	نسبة التطور %
2005	75	------	---------	-------
2006	108	%1.44	211	%1.06
2007	255	%2.36	224	%1.06
2008	302	%1.18	238	%1.07
2009	375	%1.24	246	%1.03
2010	641	%1.70	269	%1.09
2011	724	%1.12	278	%1.03
2012	1056	%1.45	289	%1.04
2013	1168	%1.10	311	%1.07
2014	1232	%1.05	324	%1.04
2015	1271	%1.03	344	%1.06
2016	1362	%1.07	356	%1.03
2017	1378	%1.01	361	%1.02
2018	1398	%1.01	367	%1.01
2019	1415	%1.02	371	%1.01

المصدر المصدر: موقع وزارة الصناعة والمناجم: تقارير متفرقة **2005-2019**، على الرابط**https://www.mdipi.gov.dz** ، تاريخ الاطلاع **2020/10/18**.

-الديوان الوطني للإحصائياتwww.ons.dz**تاريخ الاطلاع 2020/08/20**

CNIS, série 2005-2015, Evolution du balance commerce extérieurs de l'Algérie par groupes D'utilisation, p3. CNIS, rapport annuel 2016, Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, p 18. CNIS, série 2000-2013, Evolution du balance commerce extérieurs de l'Algérie par groupes D'utilisation, p 2.

ومن اجل توضيح اكتر لمساهمة المشاريع الزراعية الصغيرة في تنمية الصادرات في الجزائر للفترة (2006-2019) ندرج الشكل الموالي:

الشكل رقم (10): مساهمة المشاريع الزراعية الصغيرة في تنمية الصادرات خلال الفترة (2005-2019)

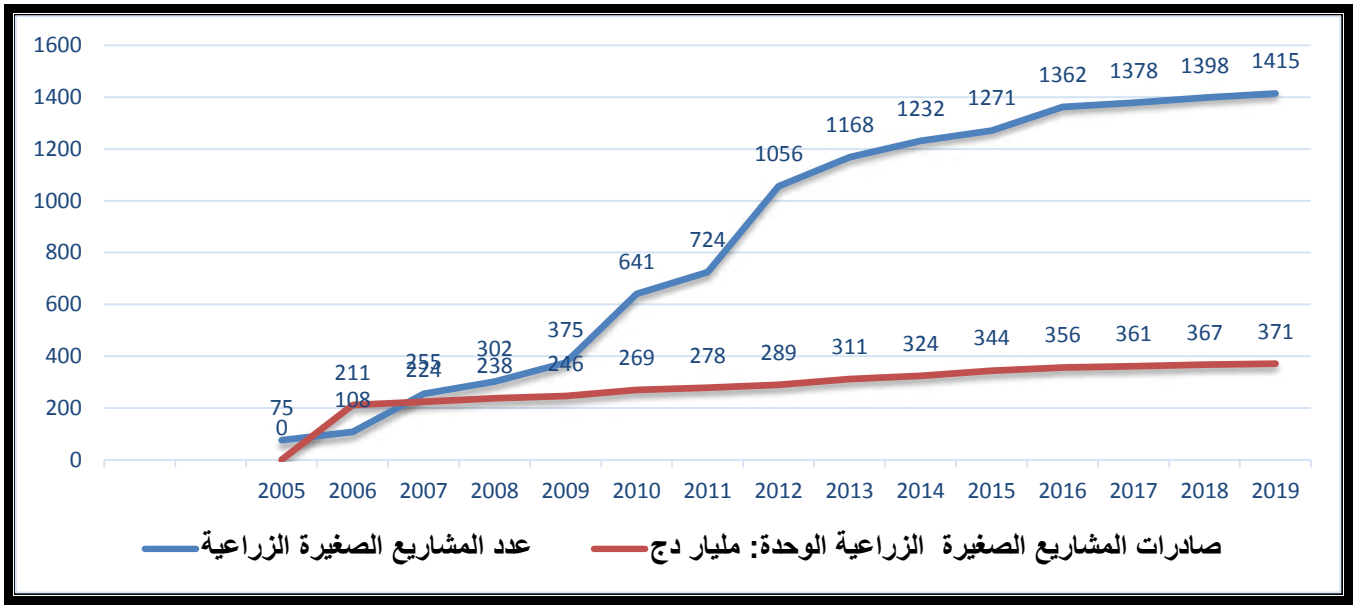

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (46)

و من خلال معطيات رقم **(46)** و الشكل رقم **(10)** يتضح لنا انه يوجد علاقة طردي بين زيادة تعداد المشاريع الصغيرة الزراعية و قيمة الصادرات التي حققتها حيت ان منحى قيمة صادرات المشاريع الصغيرة الزراعية عرف منحى تصاعدي بالموازاة مع زيادة تعداد المشاريع الصغيرة الزراعية و هدا مؤشر ايجابي يشهد على مساهمتها الايجابي في زيادة صادرات الجزائر خارج المحروقات و يمكن القول من خلال هده الجداول و الأرقام أن قطاع المشاريع الصغيرة الزراعي أداة فعال مكنت من خلق منتوجات موجهة لتصدير بأرقام مقبول و لها دور مهم و مؤثر في زيادة التصدير خارج المحروقات و جلب العملة الصعبة .

3.1.V - دور المشـــاريع الصـــغيرة الزراعيـة في تعظيم الفـائض الاقتصادي :

1.3 .1. V-مساهمة قطاع المشاريع الصغيرة الزراعية في القيمة المضافة:

تساهم المشاريع الصغيرة بشكل ملموس في خلق القيمة المضافة لدول، فقد أوضحت الإحصائيات أنها في الدول العربية ارتفعت نسبة مساهمتها في خلق القيمة المضافة من حوالي 262 مليار دولار سنة 1980 إلى 537 مليار دولار سنة1993 [1] .ورغم هذا التطور إلا انه لا يرتقي إلى المستوى المطلوب أو المستوى الذي وصلت إليه الدول

1 - عثمان حسن عثمان، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، الدورة التدريبية الدولية حول تطوير تمويل 16 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، 25-28 ماي، 2003، ص 4.

المتقدمة.ولتقيم مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في القيمة المضافة في الجزائر ندرج الجدول الدي يمثل تطور مساهمة المشاريع الصغيرة في القيمة المضافة للفترة (2006-2019):

الجدول رقم(47): تطور مساهمة المشاريع الصغيرة في خلق القيمة المضافة في الجزائر للفترة (2006-2018)

الوحدة: مليار د

السنوات	عدد المشاريع الصغيرة	نسبة التطور %	القيمة المضافة	نسبة التطور %
2006	908	-----	2140	-------
2007	1314	%1.44	2457	%1.15
2008	2328	%1.77	2710	%1.13
2009	3439	%1.47	2869	%1.11
2010	4951	%1.43	3280	%1.15
2011	16939	%3.42	3406	%1.09
2012	18554	%1.09	3597	%1.13
2013	19754	%1.06	3819	%1.13
2014	21654	%1.09	3940	%1.16
2015	24054	%1.11	4099	%1.02
2016	26335	%1.09	4291	%0.01
2017	28368	%1.07	4331	%1.07
2018	29688	%1.04	4409	%1.01
2019	31023	%1.04	4527	%1.02

المصدر المصدر: موقع وزارة الصناعة والمناجم: تقارير متفرقة **2005-2020**، على الرابط**https://www.mdipi.gov.dz** ، تاريخ الاطلاع **2020/10/18**.

-الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz تاريخ الاطلاع 2020/08/20

ومن اجل توضيح منحى تطور مساهمة المشاريع الصغيرة في خلق القيمة المضافة في الجزائر لفترة (**2006-2019**) ندرج الشكل الموالي:

الشكل رقم (11): تطور مساهمة المشاريع الصغيرة في خلق القيمة المضافة في الجزائر للفترة (2006-2019)

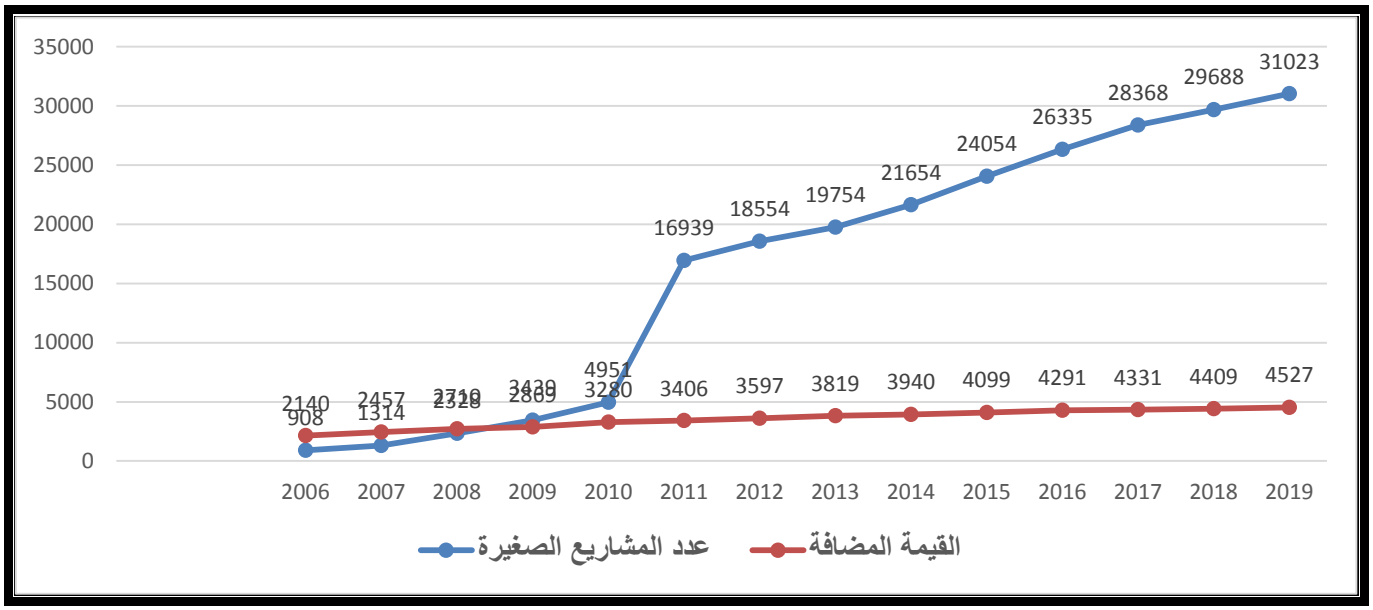

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (47)

ومن خلال معطيات الجدول رقم (**47**) والشكل رقم (**11**) يتضح أن مساهمة المشاريع الصغيرة في خلق القيمة المضافة في الجزائر خلال فترة الدراسة حققت ارقام جد معتبرة وايجابي وعرفت منحى تصاعدي بالموازاة مع ارتفاع تعداد المشاريع الصغيرة ويتضح لنا انه يوجد علاقة طردي بين زيادة تعداد المشاريع الصغيرة وخلق القيمة المضافة في الجزائر وهدا مؤشر ايجابي يشهد على مساهمتها بشكل جد مقبول ومتزايد من سنة الى اخرى في خلق القيمة المضافة التي تمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق نتائج إيجابي.

وسنبرز الان مساهمة المشاريع الزراعية الصغيرة الزراعية في خلق القيمة المضافة في الجزائر من خلال الجدول الموالي للفترة (2006-2019):

الجدول رقم (48): مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في خلق القيمة المضافة خلال الفترة (2006-2019)

السنوات	عدد المشاريع الصغيرة الزراعية	نسبة التطور %	القيمة المضافة مليون مليار د.ج	نسبة التطور %
2006	108	--------	622	--------
2007	255	%2.36	690	%1.10
2008	302	%1.18	698	%1.01
2009	375	%1.24	911	%1.30
2010	641	%1.70	956	%1.04
2011	724	%1.12	988	%1.03
2012	1056	%1.45	1012	%1.02
2013	1168	%1.10	1050	%1.03
2014	1232	%1.05	1104	%1.05
2015	1271	%1.03	1115	%1.00
2016	1362	%1.07	1122	%1.06
2017	1378	%1.01	1131	%1.08
2018	1398	%1.01	1198	%1.05
2019	1415	%1.02	1201	%1.02

المصدر المصدر: موقع وزارة الصناعة والمناجم: تقارير متفرقة 2005-2020، على الرابط**https://www.mdipi.gov.dz** ، تاريخ الاطلاع **2020/10/18**.

-الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz تاريخ الاطلاع 2020/08/20

ومن اجل توضيح منحى تطور مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في خلق القيمة المضافة في الجزائر للفترة (**2006-2019**) ندرج الشكل الموالي:

الشكل رقم (12): مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في خلق القيمة المضافة خلال الفترة (2005-2019)

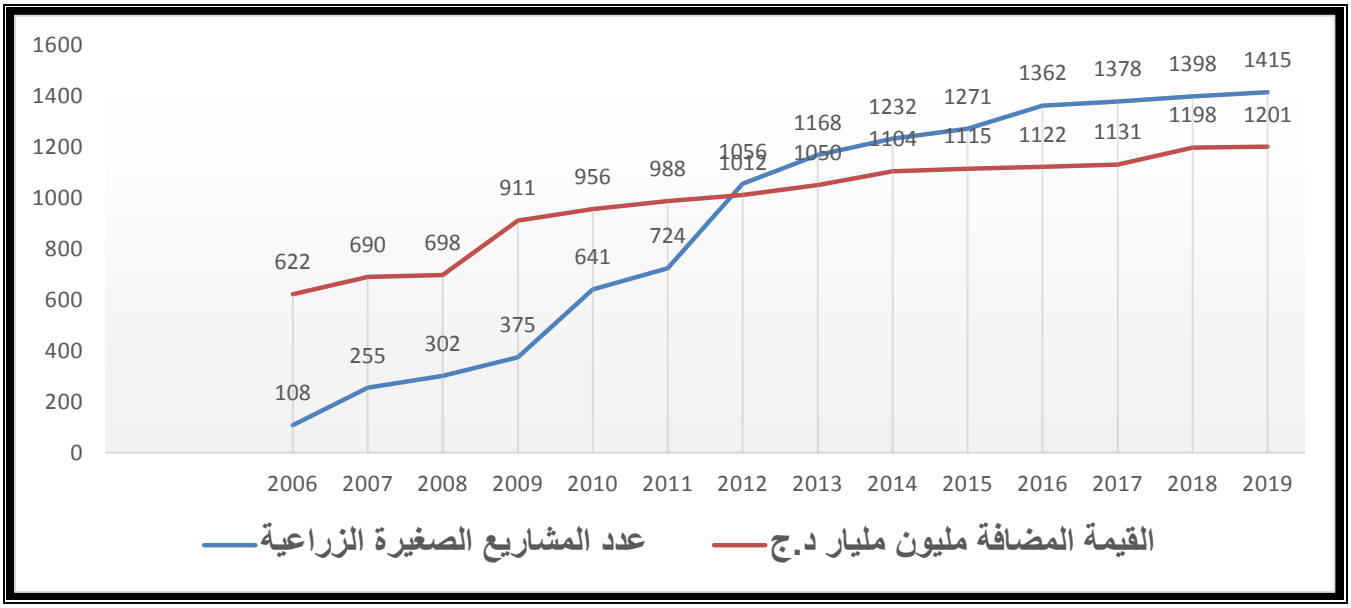

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (48)

ومن خلال معطيات الجدول رقم (48) و الشكل رقم (12) يتضح لنا انه يوجد علاقة طردي بين زيادة تعداد المشاريع الصغيرة الزراعية و خلق القيمة المضافة حيت ان منحى قيمة القيمة المضافة عرف منحى تصاعدي بالموازاة مع زيادة تعداد المشاريع الصغيرة الزراعية و هدا مؤشر ايجابي يشهد على مساهمتها الايجابي في زيادة القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري و يمكن القول من خلال هده الجداول و الأرقام أن قطاع المشاريع الصغيرة الزراعي أداة فعال مكنت من زيادة القيمة المضافة بأرقام ايجابي و مقبول و يؤكد أهميته الاستراتيجي في تقوية و رفع مستوى الاقتصاد الجزائري.

V .1 .2.3-مساهمة قطاع المشاريع الصغيرة الزراعية في الناتج الداخلي الخام:

تعتبر المشروعات الصغيرة أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات إنتاج بدائل الواردات لتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة بالإضافة إلى قدرتها واعتمادها على الخامات المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي مما يساهم في علاج الاختلالات الهيكلية لموازين المدفوعات وخاصة في الدول النامية. وهدا الأمر يكشف لنا مدى الأهمية التي يمكن أن تحققها المشروعات الصغيرة في نمو الاقتصاد الجزائري، وعليه فإن توفير الدعم والتحفيز المستمر لهذا القطاع يعد أمرا ضروريا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويوضح الجدول الموالي مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر وتطور هذه المساهمة خلال المدة

الممتدة من2006 إلى 2019:

الجدول رقم(49): تطور مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (2006-2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	عدد المشاريع الصغيرة	نسبة التطور %	الناتج الداخلي الخام	نسبة التطور %
2006	908	-----	979	-------
2007	1314	%1.44	1102	%1.12
2008	2328	%1.77	1331	%1.20
2009	3439	%1.47	1362	%1.02
2010	4951	%1.43	1421	%1.04
2011	16939	%3.42	1523	%1.07
2012	18554	%1.09	1548	%1.01
2013	19754	%1.06	1598	%1.03
2014	21654	%1.09	1612	%1.00
2015	24054	%1.11	1645	%1.02
2016	26335	%1.09	1712	%1.01
2017	28368	%1.07	1732	%1.02
2018	29688	%1.04	1746	%1.00
2019	31023	%1.04	1762	%1.01

المصدر المصدر: موقع وزارة الصناعة والمناجم: تقارير متفرقة 2006-2020، على الرابط**https://www.mdipi.gov.dz** ، تاريخ الاطلاع **2020/10/18**.

-الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz تاريخ الاطلاع 2020/08/20

ومن اجل توضيح منحى تطور مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (**2006-2019**) ندرج الشكل الموالي:

الشكل رقم (13): مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2006-2019)

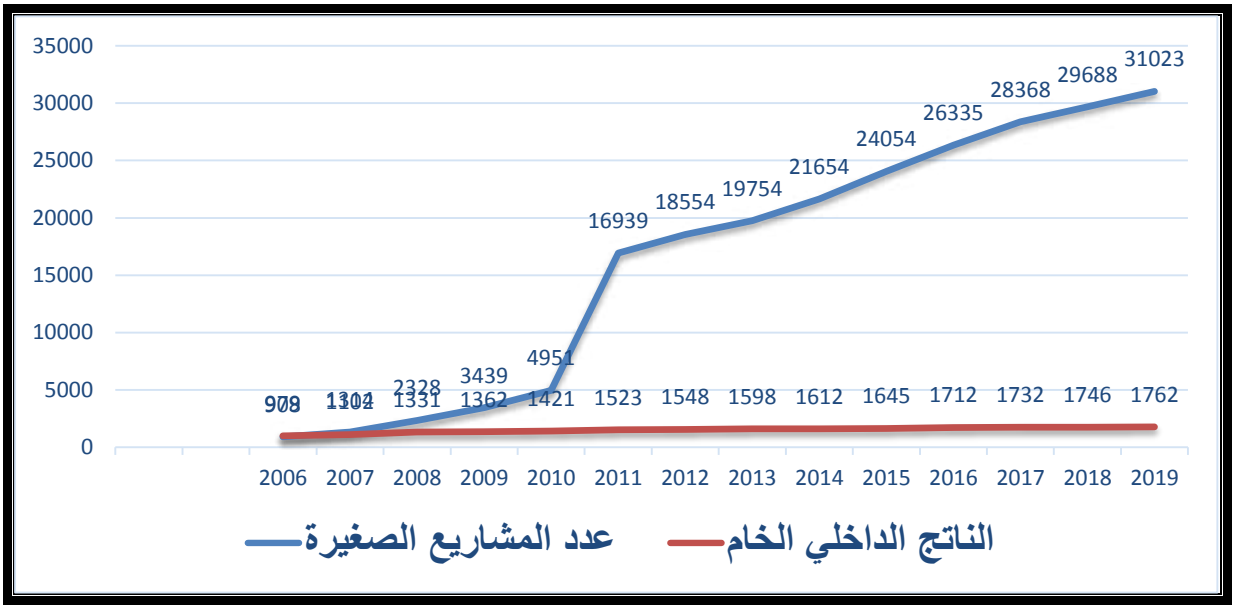

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (49)

ومن خلال معطيات الجدول رقم (**49**) والشكل رقم (**13**) يتضح أن مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال فترة الدراسة حققت ارقام جد معتبرة وايجابي وعرفت منحى تصاعدي وهدا مؤشر ايجابي يشهد على مساهمتها بشكل متزايد من سنة الى اخرى في الناتج الداخلي الخام التي تمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق مستويات من الانتاج عالية واكتفاء ذاتي يحد من التبعية للخارج في المجال الاقتصادي.

وسنبرز الان مساهمة المشاريع الزراعية الصغيرة الزراعية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر من خلال الجدول الموالي للفترة (2006-2019):

الجدول رقم (50): مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في الناتج الداخلي الخام للفترة (2006-2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	عدد المشاريع الصغيرة الزراعية	نسبة التطور %	الناتج الداخلي الخام	نسبة التطور %
2006	108	-------	452	---------
2007	255	%2.36	467	%1.03
2008	302	%1.18	488	%1.04
2009	375	%1.24	497	%1.01
2010	641	%1.70	501	%1.00
2011	724	%1.12	512	%1.02
2012	1056	%1.45	522	%1.01
2013	1168	%1.10	544	%1.04
2014	1232	%1.05	557	%1.02
2015	1271	%1.03	562	%1.00
2016	1362	%1.07	564	%1.00
2017	1378	%1.01	566	%1.01
2018	1398	%1.01	574	%1.01
2019	1415	%1.02	581	%1.01

المصدر المصدر: موقع وزارة الصناعة والمناجم: تقارير متفرقة **2006-2020**، على الرابط**https://www.mdipi.gov.dz** ، تاريخ الاطلاع **2020/10/18**.

-الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz تاريخ الاطلاع 2020/08/20

ومن اجل توضيح منحى تطور مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (2006-2019) ندرج الشكل الموالي:

الشكل رقم (14): مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2006-2019)

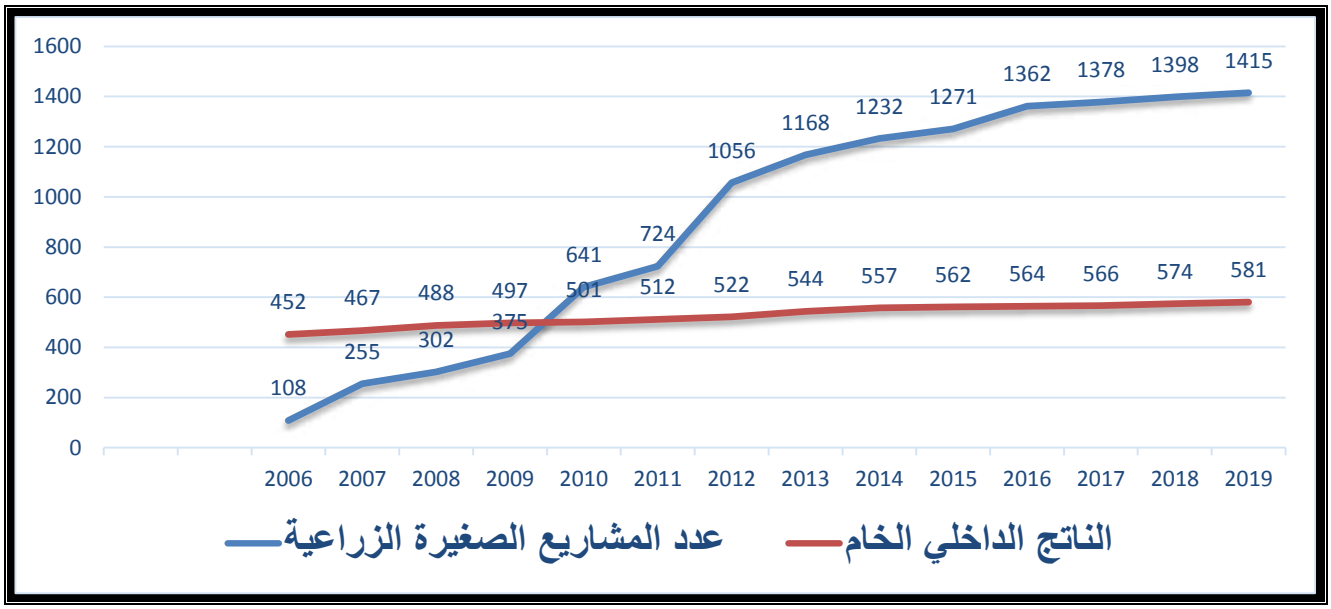

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (50)

و من خلال معطيات الجدول رقم (**50**) و الشكل رقم (**14**)يتضح لنا انه يوجد علاقة طردي بين زيادة تعداد المشاريع الصغيرة الزراعية و زيادة الناتج الداخلي الخام حيت ان منحى الناتج الداخلي الخام عرف منحى تصاعدي بالموازاة مع زيادة تعداد المشاريع الصغيرة الزراعية و هدا مؤشر ايجابي يشهد على مساهمتها الايجابي في زيادة الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الجزائري و يمكن القول من خلال هده الجداول و الأرقام أن قطاع المشاريع الصغيرة الزراعي قطاع مهم مكن من زيادة الناتج الداخلي الخام بأرقام ايجابي و مقبول و هو أداة فعالة تساهم بفعالية في زيادة الناتج الداخلي الخام في الجزائر .

V .2- المبحث الثاني : منهجية الدراسة الميدانية ، تحليل بيانات الدراسة و اختبار الفرضيات

يتضمن هذا المبحث عرض لمنهج الدراسة التطبيقية من حيث التعرف على إجراءات الدراسة الميدانية والتي تشمل مصادر جمع المعلومات، ومجتمع وعينة الدراسة، وأداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة .و تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، ودلك من خلال الاجابة عن أسئلة الدراسة، واستعراض أبرز نتائج الاستبانة و التي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقارتها، والوقوف على البيانات الشخصية للمستجيبين وإجراء المعالجات الاحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، حيث تم استخدام برنامج للحصول على نتائج الدراسة التي سنقوم بعرضها وتحليلها في هذا المبحث.

V .1.2- إجراءات الدراسة الميدانية:

أولا: مصادر جمع المعلومات:

من اجل جمع البيانات الازمة لدراسة قمنا بمراجعة الأدبيات النظرية والتجريبية الخاصة بموضوع البحث من كتب ودوريات علمية ومجلات متخصصة، وبيانات متوفرة في المنشورات والتقارير الإحصائية والقوانين والتشريعات الخاصة بالمشاريع الصغيرة وكل هده البيانات مكنتنا من بناء الإطار النظري للدراسة وكذلك في اختيار متغيرات الدراسة واختبارها في الجانب الميداني واعتمدنا على أسلوبي المقابلة والملاحظة والاستبيان في الجانب الميداني.

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المشروعات الصغيرة الزراعية التابعة للقطاع الخاص والعام والتي هي قائمة وتعمل في الجزائر، حيث شملت الدراسة القائمين على هذه المشروعات، وبالنظر لكبر حجم مجتمع الدراسة وانتشاره الكبير، تم اختيار عينة عشوائية ولقد تحصلنا على بياناتها من خلال عملية توزيع الاستبيانات، ولقد قمنا بعملية اختيار العينة بتمعن وتدقيق كبير مبني على مجموعة من الاعتبارات لكي تحظى بأكثر تمثيل لمجتمع الدراسة وهي:

- اختيار المشاريع الصغيرة حسب حدود التشريع الجزائري.
- اختيار المشاريع الصغيرة الزراعي.
- تنويع هذه المشاريع الصغيرة الزراعي من حيث مشروعات حديثة النشأة وقديمة، إطار إنشاء هذه المشروعات: مشروعات تم إنشائها بدعم من الدولة، نشأت بمبادرة شخصية، عامة او خاصة.

ولقد قمنا باختيار 207 مشروع صغير زراعي من المجتمع الأصلي المتكون من 1415 مشروع صغير زراعي على المستوى الوطني حيت قمنا بتوزيع 207 استمارة وتمكنا من استرداد 179 استمارة وتجدر الاشارة انه قمنا بإلغاء 34 استمارة بسبب عدم وضوح واكتمال البيانات أو وجود أخطاء، ويمكن توضيح نتائج توزيع استمارات الاستبيان من خلال الجدول التالي:

الجدول (51): توزيع مفردات العينة حسب الولايات التي تم فيها توزيع وجمع الاستبيانات

الولاية	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	عدد الاستمارات الملغاة	عدد الاستمارات الصالحة لدراسة	نسبة الاسترجاع
سيدي بلعباس	30	30	05	25	%100
معسكر	25	24	08	16	%96
تلمسان	37	29	4	25	%78.37
وهران	29	26	3	23	%89.66
تيارت	31	24	3	21	%74.41
عين تموشنت	19	16	1	15	%84.21
سطيف	22	18	6	12	%81.81
باتنة	14	12	4	08	%85.71
المجموع	207	179	34	145	%86.47

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج فرز الاستبيانات

ومن خلال معطيات الجدول يتبين أن نسبة الاسترجاع والتي تعكس الاستجابة سجلت نسبة تفوق نسبة 50% في كل الولايات وهي نسب جيدة ومقبولة وعاكس للحقيقة، وتجدر الاشارة ان في كتير من الاحيان واجهنا صعوبات تتمثل في تخوف اصحاب المشاريع من المشاركة في العملية. واعتمدنا في عملية التوزيع على التوزيع المباشر، التوزيع بالاستعانة بموظفي وكالات الدعم، بعض موظفي البنوك الذين يتعاملون مع هذه الفئة من المشاريع، بالإضافة إلى الاستعانة بشبكة من العلاقات الشخصية من أساتذة وطلبة واصدقاء وافراد من العائلة.

ثالثا: أداة الدراسة:

تم جمع البيانات اللازمة من مجتمع الدراسة من خلال استبانة أعدت كأداة أساسية لجمع البيانات الأولية، وقد روعي في إعدادها الدقة وإتباع الأصول والقواعد اللازمة في صياغة الأسئلة كما وتم عرض الاستبيان على ذوي

الاختصاص من الإحصائيين للتأكد من صحة صياغتها إحصائياً وانسجامها مع نظام الإدخال للبرنامج الإحصائي المستخدم في معالجة البيانات.

وعلى ضوء أهداف الدراسة والإطار النظري للدراسة، قمنا بعملية بناء وتطوير استبيان لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة، وكانت مرحلة إعداد استبيان الدراسة الميدانية الأكثر تعقيدا خلال هذا البحث وأخذت الكثير من الجهد والوقت للوصول إلى الشكل النهائي لهذا الاستبيان شملت مراحل كل من الإعداد والتصميم واسترجاع الاستبيانات في الأخير. ولقد تضمن الاستبيان في الاخير مجموعة من الأسئلة على النحو التالي:

- **القسم الاول:** خصصناه لخصائص العامة للمستثمر صاحب المشروع والمتمثلة في: الجنس، العمر، المستوى الدراسي، التخصص العلمي، التكوين في إدارة المشاريع، عدد سنوات الخبرة.
- **القسم الثاني:** خصصناه للمتغيرات التي تقيس الخصائص التنظيمية للمشروع والمتمثلة في:

عدد سنوات النشاط، عدد العمال، إطار إنشاء المشروع، شكل الاستثمار، مصدر تمويل المشروع.

- **القسم الثالث:** ويضم ثلاثة محاور الأول: متعلق بقياس مساهمة مشروعات العينة من الناحية

الاقتصادية والثاني متعلق بقياس مساهمة مشروعات العينة من الناحية الاجتماعية والثالث متعلق بقياس مساهمة مشروعات العينة في محاربة الفقر.

V .2.2- تحليل بيانات الدراسة:

سنقوم في هذا الجزء بعملية عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة، وسنقوم في البداية بوصف لخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة تم الخصائص التنظيمية للمشروعات تم نقوم بعرض وتحليل إجابات أفراد العينة على اسئلة المحاور الرئيسية للاستبيان.

❖ خصائص عينة الدراسة:

من اجل التعرف على خصائص عينة الدراسة سنقوم من خلال هدا الجزء من الدراسة بعملية تحليل البيانات التي تخص كل من المتغيرات الشخصية والوظيفية للأصحاب المشروعات تم الخصائص التنظيمية للمشروعات

1-الخصائص العامة للأفراد عينة المشروعات الصغيرة الزراعية المدروسة:

من خلال الجدول الموالي سنلخص الخصائص الشخصية والوظيفية المتعلقة بأفراد عينة الدراسة، حيث سنفصل عرضا للتكرارات المتعلقة بالجنس، العمر، المستوى الدراسي، التخصص العلمي، التكوين في إدارة المشاريع، الخبرة.

الجدول رقم(52): الخصائص الشخصية والوظيفية للقائمين على عينة المشروعات الصغيرة الزراعية المدروسة

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	129	%88.96
	أنثى	16	%11.04
العمر	30-18	65	%44.82
	40-31	49	%33.79
	50-41	18	%12.41
	50 فما فوق	13	%8.96
المستوى الدراسي	ابتدائي	27	%18.63
	متوسط	31	%21.38
	ثانوي	66	%45.51
	جامعي	21	%14.48
التخصص العلمي	علوم اقتصادية	12	%8.27
	علوم إدارية	6	%4.13
	تكنولوجيا	3	%2.06
	أخرى	00	%00
	بدون تخصص	124	%85.51
التكوين في إدارة المشاريع	نعم	18	%12.41
	لا	127	%87.59
عدد سنوات الخبرة	بدون خبرة	34	%23.45
	اقل من 3 سنوات	52	%35.86
	9-4 سنوات	37	%25.51
	14-10سنوات	16	%11.04
	15سنة فاكتر	06	%4.14
المجموع		145	%100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V19

- ومن خلال معاينة معطيات الجدول **رقم(52)** أعلاه نسجل أن النسبة الكبرى من أفراد العينة هم من الذكور بنسبة 88.96 %اما نسبة النساء فقد كانت 11.04% والشكل الموالي **رقم (15)** يوضح

اكتر دلك وهده النسبة القليلة تفسر بان مجال الاستثمار في الزراعة قليل الاستقطاب للمشاركة النسوية وهدا لطبيعته واحتياجه لبدل مجهودات كبيرة وشاقة احياننا ومن جهة اخرى يمكن أن تكون العادات والتقاليد السائدة في المجتمع حاجزا امام عمل المرأة خاصة في مجال الزراعة.

الشكل رقم (15): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

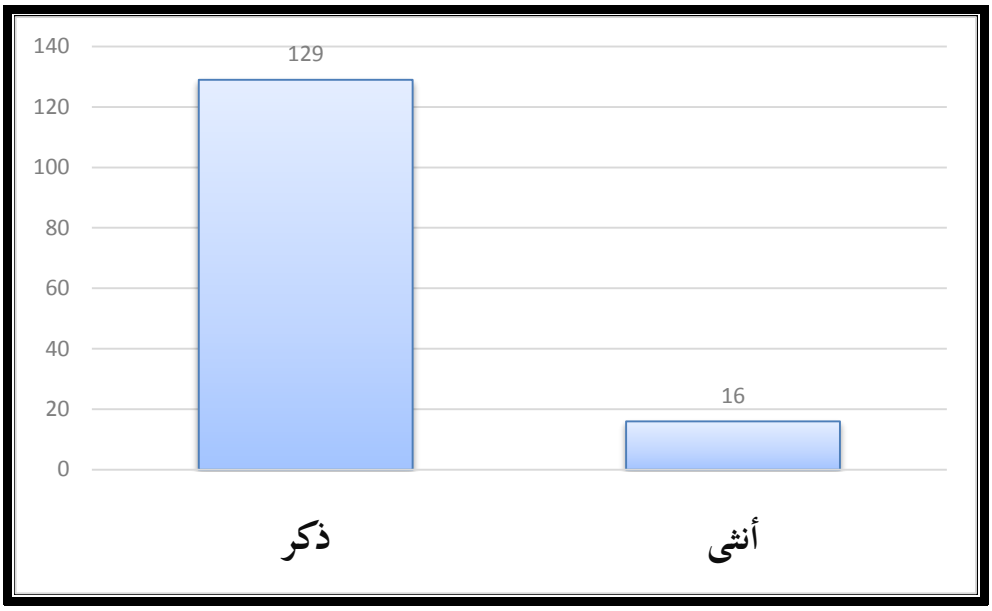

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (52)

- و فيما يخص متغير العمر فإن أكبر نسبة من أفراد العينة المدروسة تتراوح أعمارهم بين [18-30 سنة] بنسبة 44.82%ثم تليها الفئة العمرية ما بين [31 -40سنة] بنسبة 33.79 % و الشكل الموالي **رقم (16)**يوضح اكتر دلك و يمكن تفسير ارتفاع النسب لهاتين الفئتين العمريتين انهم في مرحلة البحث عن المستقبل و تكوين الذات ثم تليها الفئة العمرية ما بين [41 -50سنة] بنسبة 12.41 % ثم تليها الفئة العمرية **50 فما فوق** بنسبة 8.96 % و يمكن تفسير انخفاض النسب لهاتين الفئتين العمريتين انهم في مرحلة البحث عن الاستقرار و تجنب المخاطرة.

الشكل رقم (16): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

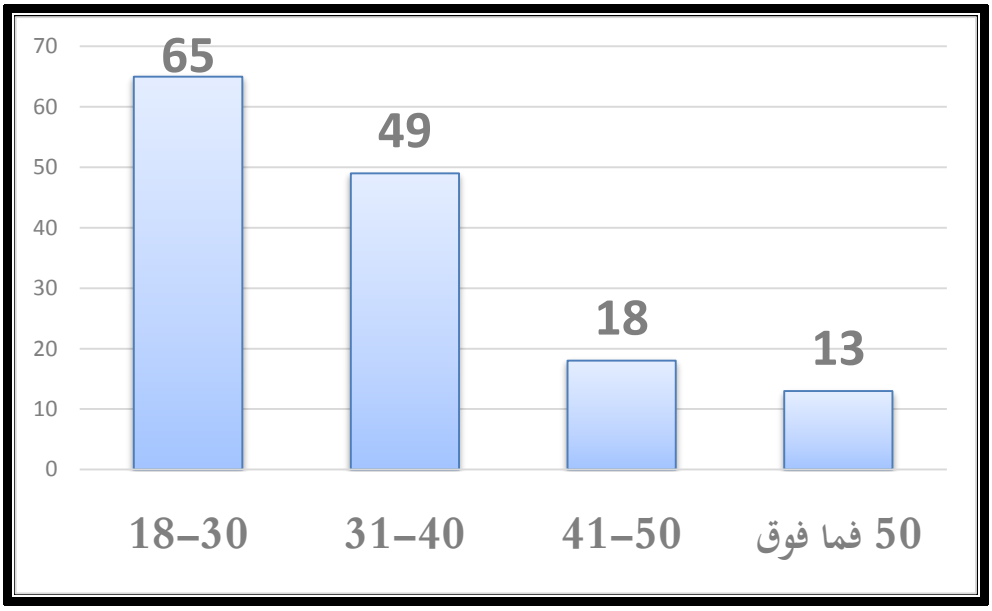

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (52)

- و فيما يخص متغير المستوى الدراسي فإن أغلبية أفراد العينة يملكون مستوى أقل من الجامعي، و مستواهم يتراوح بين ثانوي و متوسط و ابتدائي و هدا على التوالي بالنسب التالي: 45.51%، 21.38% ،18.63%

اما المستوى الجامعي فكانت نسبته 14.48% والشكل الموالي **رقم (17)** يوضح اكتر دلك ويمكن تفسير النسب العالي لمستوى دون جامعي لأفراد العينة ان قطاع الزراعة يعتبر قطاع جذاب لهم يمكنهم من دخوله دون اشتراط شهادات وتكوين عالي وانه فرصة لاندماجهم المهني والاجتماعي. كما يمكن أن يرجع ذلك إلى أن الأفراد ذوي المستوى التعليمي الأقل من الجامعة يصعب عليهم الحصول على وظيفة لدى الدولة والتي تتطلب شهادات جامعية.

الشكل رقم(17): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي

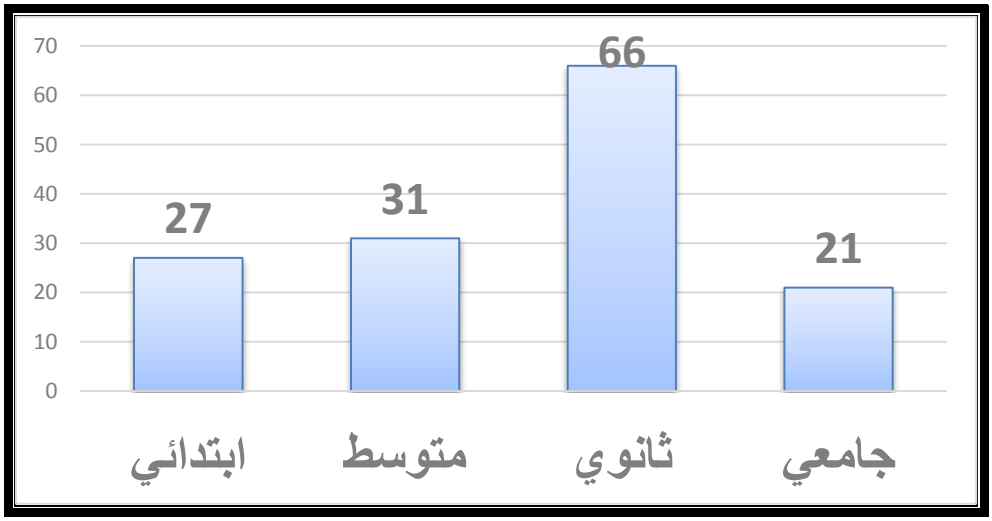

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (52)

- أما بالنسبة للتخصصات العلمية بالنسبة للأفراد الذين درسوا في الجامعة فكانت النتائج كتالي:

تخصص علوم اقتصادية 8.27%، تخصص علوم إدارية 4.13%، تخصص تكنولوجيا 2.06%، بدون تخصص 85.51%. والشكل الموالي **رقم (18)** يوضح اكتر دلك

الشكل رقم (18): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

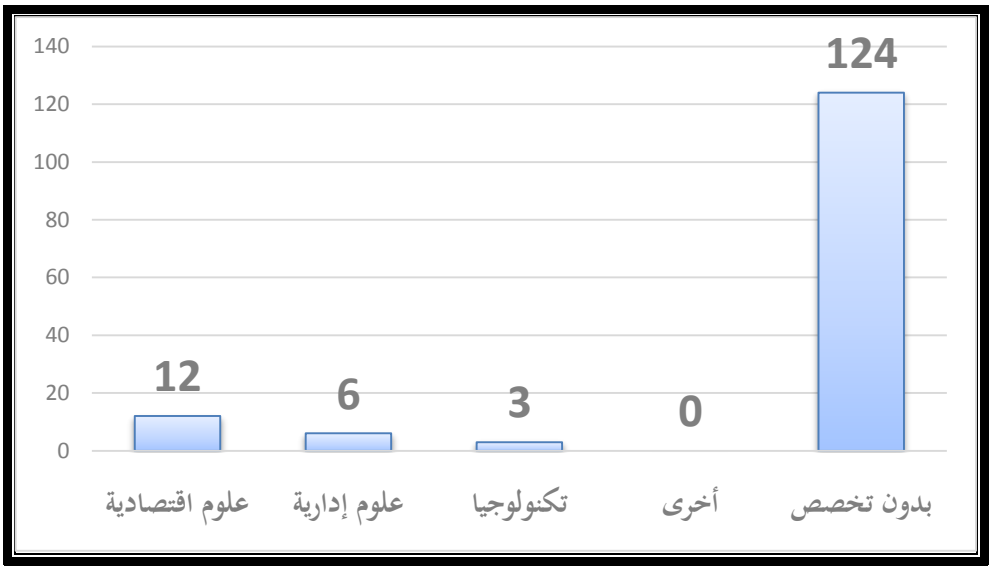

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (52)

- و فيما يخص التكوين في إدارة المشاريع فنجد ان **87.59%** من القائمين على المشاريع و المقدرة 127 مشروع لم يقوموا بأي تكوين في إدارة المشاريع و ان 18 مشروع بنسبة **12.41 %** قاموا بتكوين في إدارة المشاريع والشكل الموالي **رقم (19)** يوضح اكتر دلك و هدا يعود الى اعتقاد الافراد ان هدا التكوين لا يعد ضروري للإدارة الفعالة لمشاريعهم و يمكنهم الاستغناء عنه .

الشكل رقم (19): توزيع عينة الدراسة حسب التكوين في إدارة المشاريع

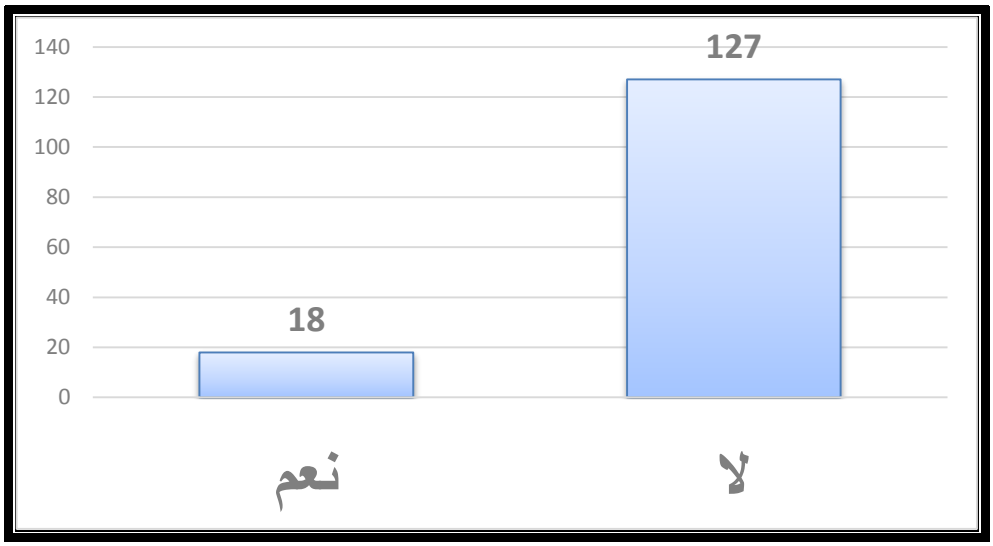

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (52)

- وبالنسبة لعدد سنوات الخبرة في مجال النشاط فتضحا لنا ان نسبة 23.45% من مشاريع عينة الدراسة لا يملكون اي خبرة خبرة سابقة في مجال النشاط و ان نسبة **35.86 %** من مشاريع عينة الدراسة تملك خبرة مقدرة باقل من 3 سنوات كما سجلنا ان نسبة **25.51%** من مشاريع عينة الدراسة تملك خبرة مقدرة من 4 الى 9 سنوات، و سجلنا كدلك ان **11.04%** من مشاريع عينة الدراسة تملك خبرة مقدرة من 10 الى 14 سنوات، و سجلنا ايضا ان **4.14%** من مشاريع عينة الدراسة تملك خبرة مقدرة تزيد عن 15 سنة. والشكل الموالي **رقم (20)** يوضح اكتر دلك ويمكن القول أن أصحاب المشاريع عادة يبدؤون بالأعمال التي يكون لديهم فيها خبرة سابقة.

الشكل رقم (20): توزيع عينة الدراسة حسب التكوين في إدارة المشاريع

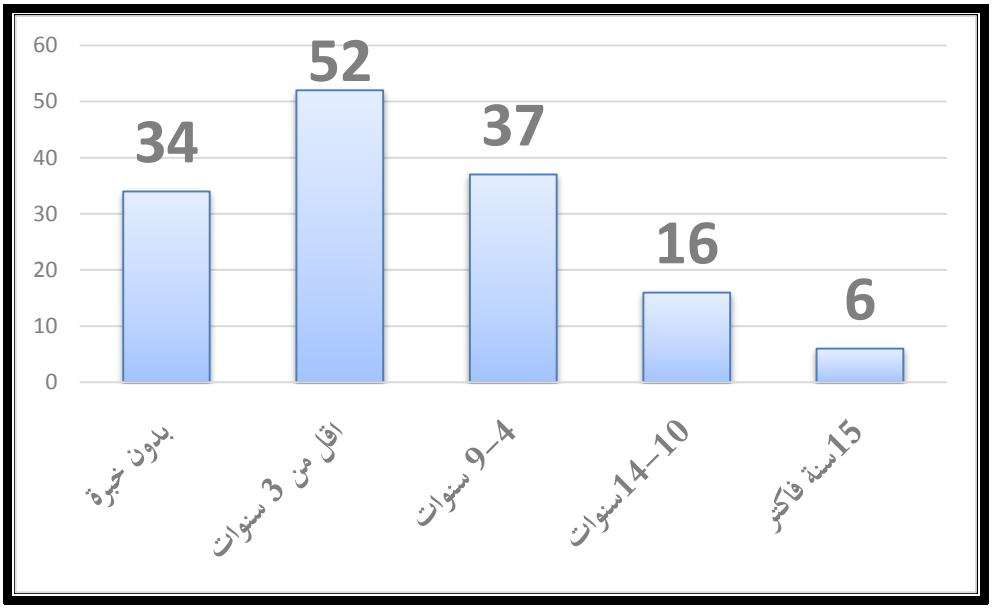

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (52)

2-الخصائص التنظيمية للمشروعات الصغيرة الزراعية محل الدراسة:

من خلال الجدول الموالي سنلخص الخصائص التنظيمية المتعلقة بعينة المشروعات المدروسة، حيث سنفصل عرضا للتكرارات المتعلقة بعدد سنوات النشاط، عدد العمال، إطار إنشاء المشروع، شكل الاستثمار، مصدر تمويل المشروع.

الجدول رقم (53): خصائص العينة وفق الخصائص التنظيمية للمشروعات محل الدراسة

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية%
عدد سنوات النشاط	أقل من 5 سنوات	73	%50.34
	9-5 سنوات	26	%17.93
	14-10 سنوات	25	%17.25
	15 سنة فاكثر	21	%14.48
عدد العمال	15-10عامل	55	%37.93
	20-16عامل	35	%24.13
	25-21عامل	28	%19.32
	30-26عامل	15	%10.34
	40-31عا مل	12	%8.28
	49-41عامل	00	%00
إطار إنشاء المشروع	مبادرة شخصية	88	%60.68
	ANSEJ	35	%24.14
	ANGEM	22	%15.18
	اطار آخر	00	%00
شكل الاستثمار	إنشاء مشروع جديد	138	%95.17
	توسعة لمشروع قائم	5	%3.45
	تغيير النشاط	2	%1.38
مصدر تمويل المشروع	تمويل شخصي	111	%76.56
	قرض بنكي	08	%5.52
	مساعدة الدولة	10	%6.89
	دعم عائلي	16	%11.03
المجموع		145	%100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج **SPSS V19**

- ومن خلال معاينة معطيات الجدول **رقم(53)** أعلاه نسجل أن عمر المشروعات أقل من 5 سنوات جاء في اعلى الترتيب تمثل في 73 مشروع بنسبة 50.34% من مجموع مشروعات العينة وهذا ما يشير إلى وجود نسبة معتبرة من المشروعات الحديثة النشأة. ثم تليها المشروعات التي عمرها يتراوح ما بين [5-9 سنوات] بنسبة 17.93% وتمثل 26مشروع ثم تليها المشروعات التي عمرها يتراوح ما بين [10-14 سنوات]بنسبة **17.25**% وتمثل 25مشروع وأقل نسبة كانت للمشروعات التي عمرها 15 سنة فأكثر بنسبة **14.48%** وتمثل 21مشروع والشكل الموالي **رقم** (**21**) يوضح اكتر دلك.

الشكل رقم (**21**): **توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات النشاط**

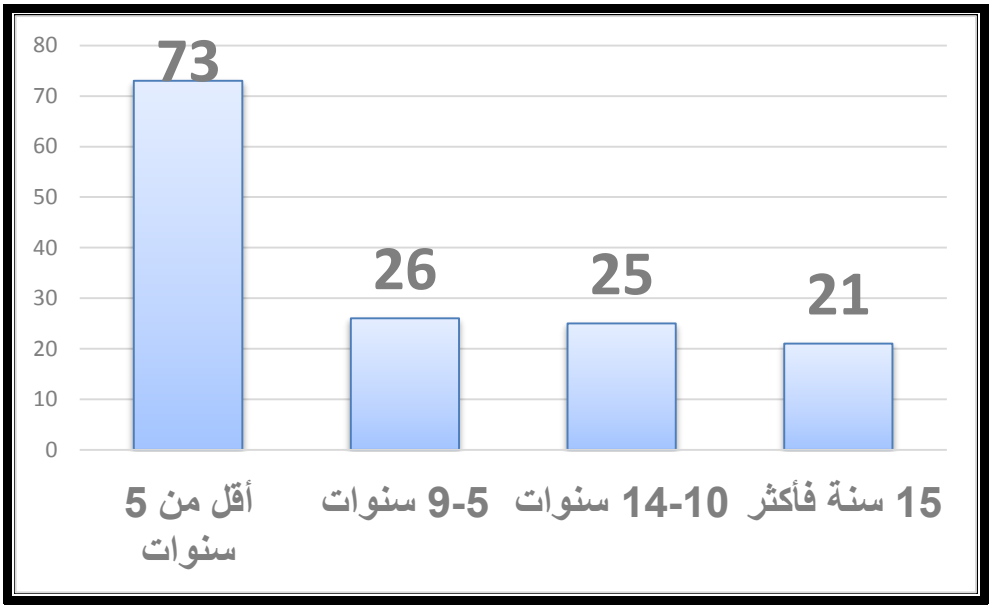

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (53)

- و بالنسبة لعدد العمال فنلاحظ أن النسبة الأكبر كانت لصالح المشروعات [10 -15 عامل] بنسبة **37.93%** ثم تلتها المشروعات[16 -20 عامل] بنسبة 24.13% تم جاء في الترتيب الموالي المشروعات[21 -25 عامل] بنسبة**19.32%** ثم تلتها المشروعات[26 -30 عامل] بنسبة **10.34**% وأقل نسبة كانت للمشروعات [31 -40 عامل] بنسبة**8.28%**. والشكل الموالي **رقم** (**22**) يوضح اكتر دلك.

الشكل رقم (22): توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال

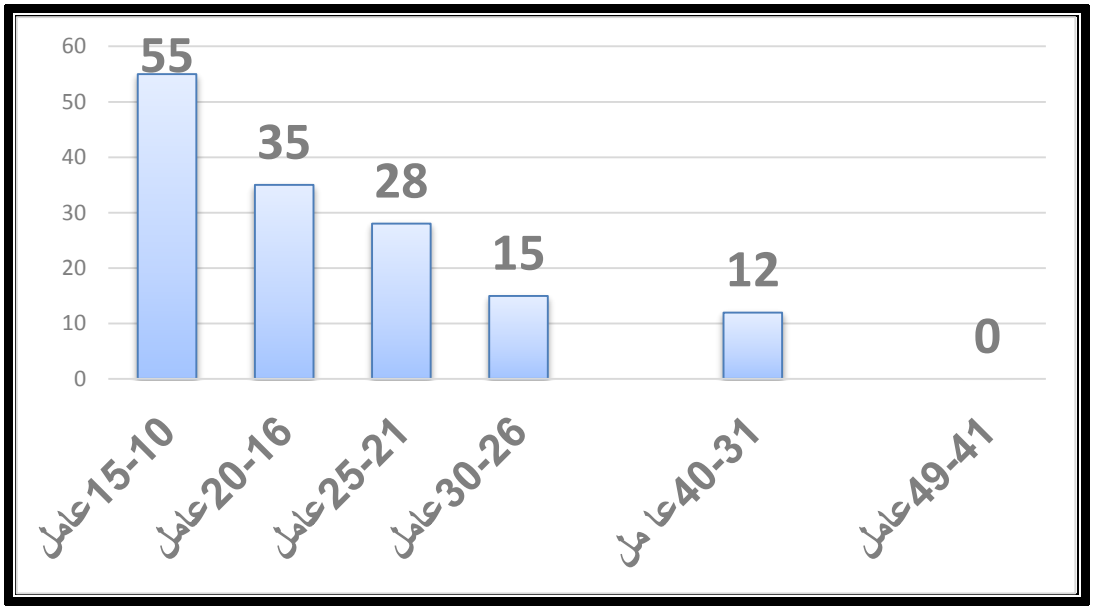

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (53)

وبالنسبة لإطار إنشاء المشروع فنجد أن معظم المشروعات جاءت في إطار مبادرة شخصية بنسبة 60.68%، ثم تلتها المشروعات التي انشات في اطار تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **ANSEJ** بنسبة**24.14%** متبوعة بالمشاريع التي انشات في اطار تمويل و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**ANGEM** بنسبة 15.18% والشكل الموالي **رقم (23)** يوضح اكتر دلك. وهده النتائج تعطي صورة عن المجهودات التي تبذلها الدولة في سبيل دعم هذا القطاع، كما يبين اهتمام مسيري هذه المشروعات بالحصول على أنواع الدعم المختلفة.

الشكل رقم (23): توزيع عينة الدراسة حسب إطار انشاء المشروع

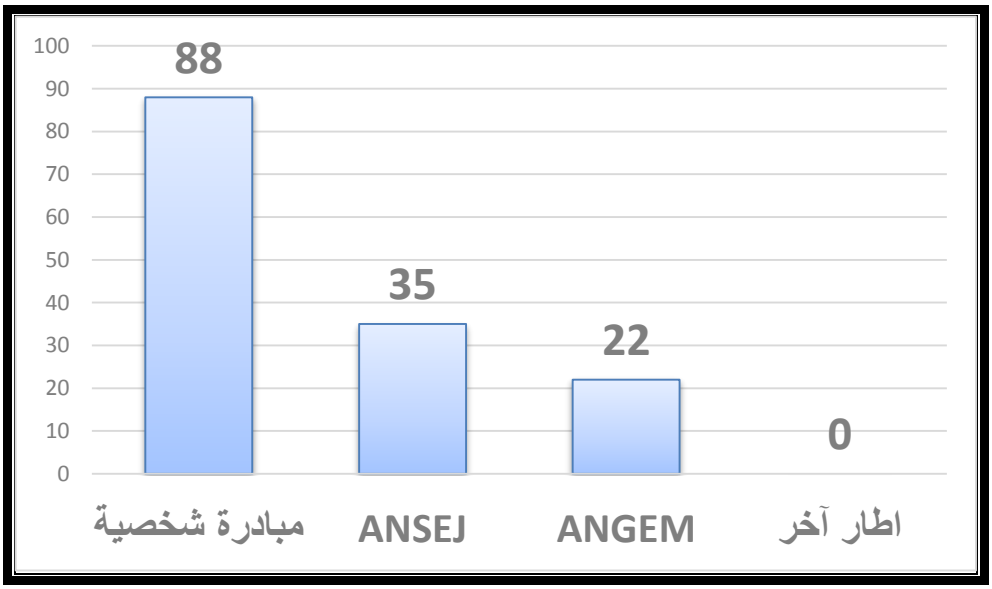

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (53)

- أما بالنسبة لشكل الاستثمار الذي أخذته مشاريع عينة الدراسة فقد كان أغلبها يميل إلى إنشاء مشروعات جديدة بنسبة 95.17%ثم تأتي استثمارات التوسعة لمشاريع قائمة بنسبة 3.45 % ثم تأتي إعادة الإنشاء حالة تغيير النشاط بنسبة 1.38 %. والشكل الموالي **رقم (24)** يوضح اكتر دلك.

الشكل رقم (24): توزيع عينة الدراسة حسب إطار شكل الاستثمار

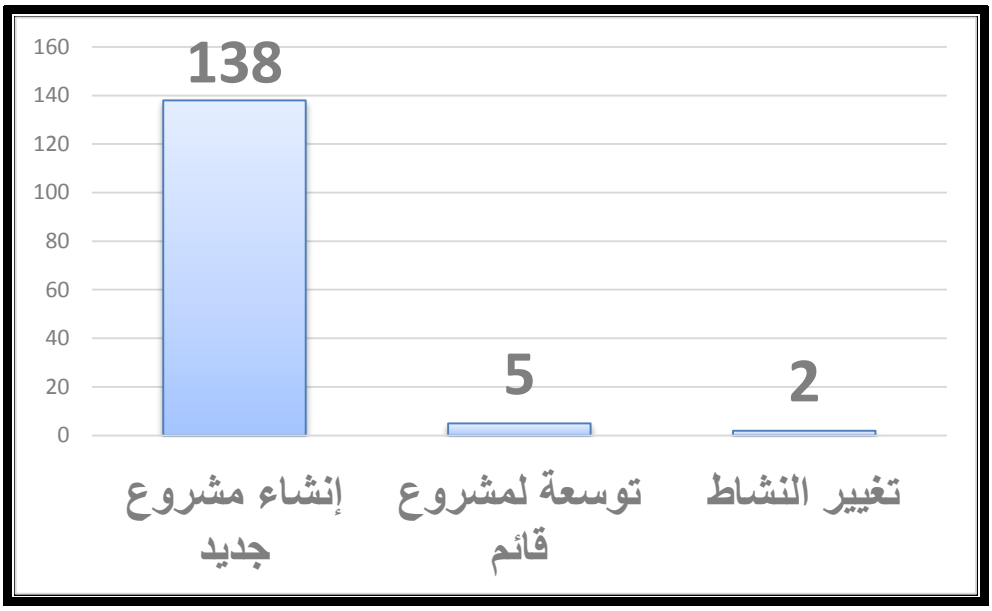

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (53)

- أما بالنسبة لمصادر تمويل هذه المشروعات فنجد أن معظمها يعتمد بشكل أساسي على التمويل الشخصي بنسبة 76.56% ثم تأتي دعم عائلي بنسبة 11.03% و يليه مساعدة الدولة بنسبة 6.89% و في الاخير قرض بنكي بنسبة 5.52%. والشكل الموالي **رقم (25)** يوضح اكتر دلك.

الشكل رقم (25): توزيع عينة الدراسة حسب إطار شكل الاستثمار

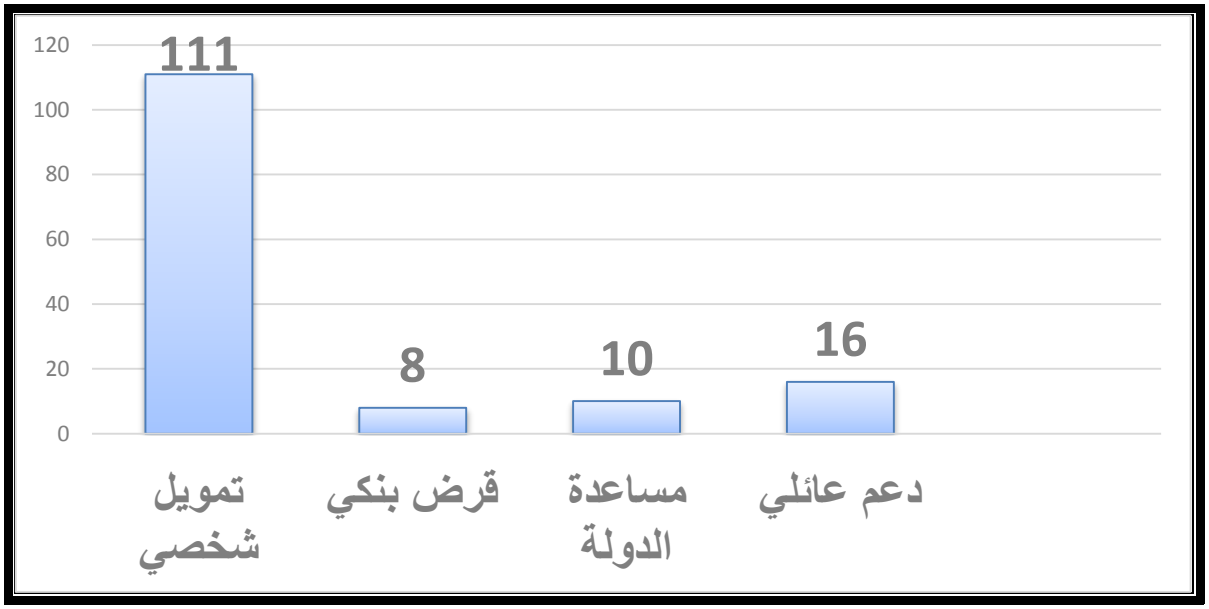

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (53)

❖ تحليل بيانات الأبعاد الرئيسية للدراسة:

1- قياس مساهمة مشروعات العينة من الناحية الاقتصادية:

تهدف هده الدراسة لتعرف على مدى مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في التنمية الاقتصادية وعلى هدا الاساس خصصنا المحور الأول من القسم الثالث من الاستبيان المتكون من 05 فقرات لقياس ذلك وجاءت النتائج كما هو ممثل في الجدول الموالي:

الجدول رقم (54): قياس مساهمة عينة المشاريع الصغيرة الزراعية في التنمية الاقتصادية

الرقم	بيان الفقرة	نعم	النسبة%	لا	النسبة%	لا أدري	النسبة%
1	هل خلق مشروعك مناصب شغل جديدة؟	140	%96.55	05	%3.45	00	%00
	ادا اجبت بنعم ما هو عدد مناصب شغل جديدة المنشاة مند بداية نشاطكم؟	المجموع:	2605				
2	هل منتوجات مشروعك تصدر للخارج؟	88	%60.68	57	%39.12	00	%00
3	هل يستخدم مشروعك موارد محلية في عملية الانتاج؟	102	%70.34	43	%29.66	00	%00
4	هل استخدمت مدخراتك المالية الشخصية لخلق او لتوسعة مشروعك؟	111	%76.55	34	%23.45	00	%00
5	هل منتوجات مشروعك تساهم في توفير منتوجات كانت تستورد من الخارج؟	112	%77.24	33	%22.76	00	%00

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V19 .

وسنحاول الأن التعرف على مدى مساهمة عينة المشاريع الصغيرة الزراعية المدروسة في التنمية الاقتصادية من خلال نتائج الاسئلة المطروحة حتى يتسنى لنا تقييم وقياس مساهمتها وحسب الجدول **رقم (54)** السابق جاءت النتائج على النحو التالي:

1-خلق مناصب شغل جديدة:

تشير النتائج حسب الفقرة رقم (**01**) من الجدول **رقم (54)** أعلاه إلى أن **140** مشروع من عينة الدراسة بنسبة **96.55 %** تمكنوا من خلق مناصب شغل جديدة مقابل **05** مشاريع لم تستطيع خلق مناصب شغل وهدا يعتبر

مؤشر ايجابي يشهد على قدرة هدا القطاع على المساهمة بقوة في خلق فرص التشغيل وقد سجلنا ان مجموع مشروعات عينة الدراسة قد خلقت 2605 منصب شغل جديد وهدا ما يعكس قدرتها على امتصاص البطالة وان تكون قطاع فعال في هده العملية. ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الفقرة رقم (**1**) إلى الشكل البياني رقم (**26**) التالي:

الشكل رقم (26): مساهمة مشروعات العينة في خلق مناصب شغل جديدة النسبة: %

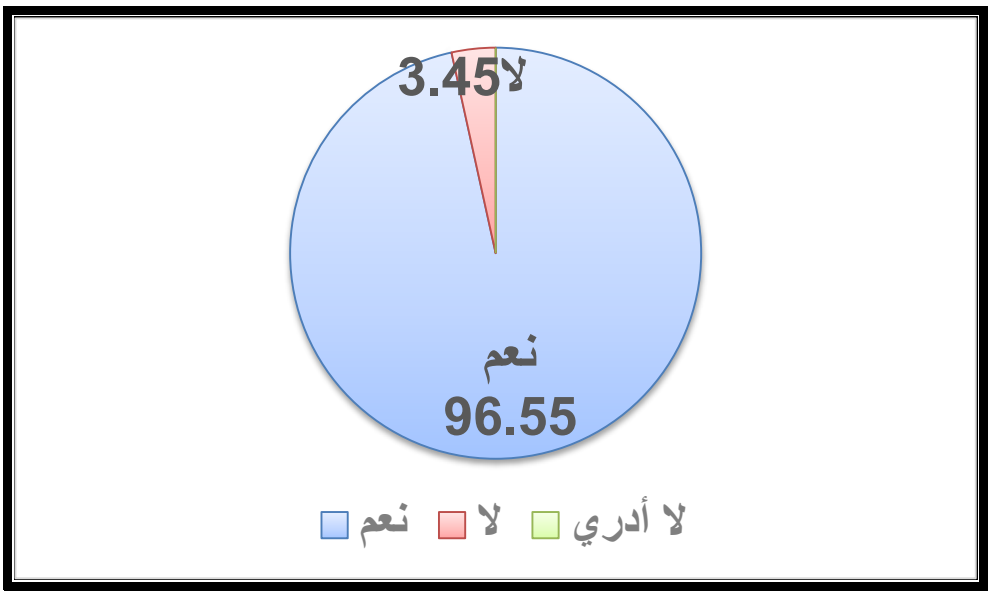

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الفقرة رقم (01) من الجدول رقم (54)

2-المساهمة في التصدير:

تشير النتائج حسب الفقرة رقم (**02**) من الجدول **رقم** (**54**) أعلاه إلى أن **88** مشروع من عينة الدراسة بنسبة 60.88 % تمكنوا من تصدير منتجاتها مقابل **57** مشروع بنسبة 39.12 % لم يستطيعوا الوصول الى تصدير منتوجاتها ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الفقرة رقم (**02**) إلى الشكل البياني رقم (**27**) التالي:

الشكل رقم (27): مساهمة مشروعات العينة في التصدير النسبة: %

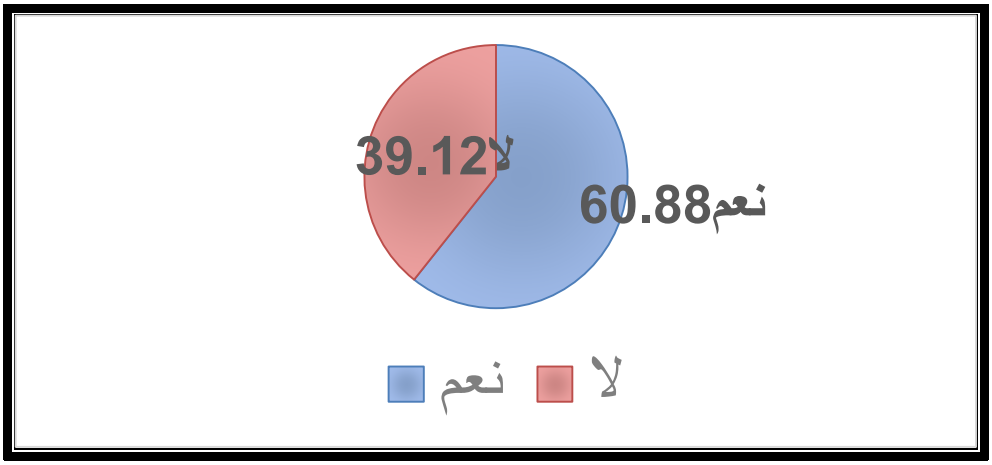

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الفقرة رقم (02) من الجدول رقم (54)

ويتبين من خلال نتائج الفقرة رقم (**02**) من الجدول **رقم** (**54**) والشكل (**27**) أعلاه أن النسبة الاكبر تقدر ب 60.88 % من مشروعات عينة الدراسة تمكنوا من الوصول الى مستوى تصدير منتجاتها وهدا مؤشر ايجابي يشهد على مساهمة هدا القطاع بمستوى جد مقبول في تنمية الصادرات خارج المحروقات وقدرته ان يكون أحد البدائل الهامة في عملية تنويع الصادرات التي تريد الجزائر تحقيقها.

3-استعمال موارد محلية في الانتاج:

تشير النتائج حسب الفقرة رقم (**03**) من الجدول **رقم** (**54**) إلى أن **102** مشروع من عينة الدراسة بنسبة 70.34 % تستعمل موارد محلية في الانتاج مقابل **43** مشروع بنسبة 29.66 % لا تستعمل موارد محلية في الانتاج ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الفقرة رقم (**03**) إلى الشكل البياني رقم (**28**) التالي:

الشكل رقم (28): مساهمة مشروعات العينة في استعمال موارد محلية في الإنتاج النسبة: %

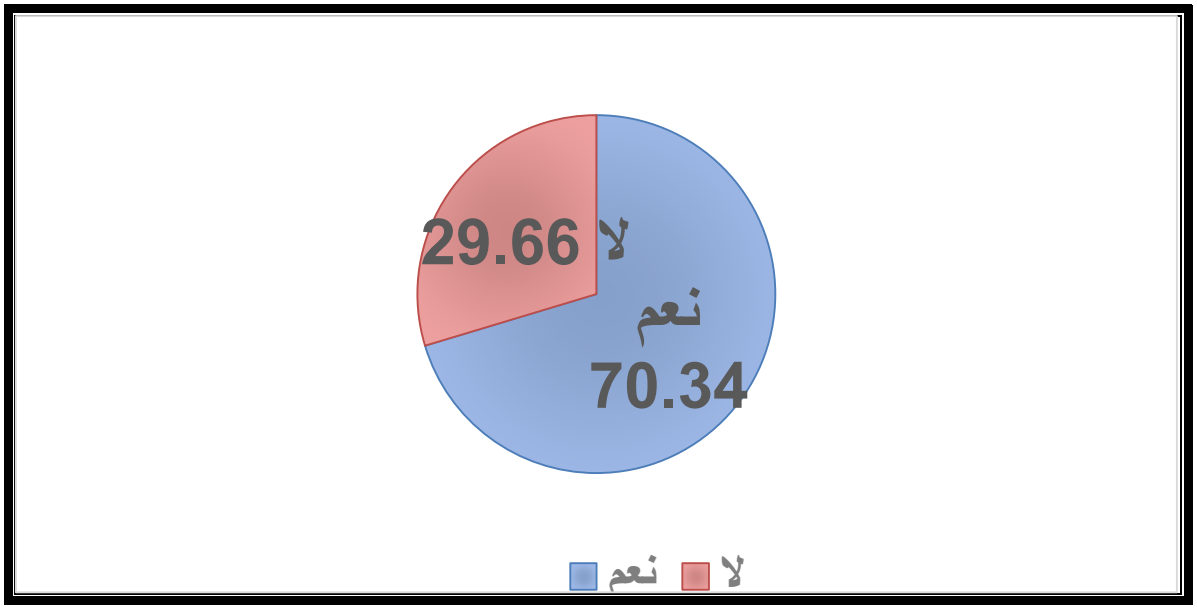

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الفقرة رقم (03) من الجدول رقم (54)

ويتبين من خلال نتائج الفقرة رقم (**03**) من الجدول **رقم** (**54**) والشكل (28) أعلاه أن النسبة الاكبر تقدر ب 70.34 % من مشروعات عينة الدراسة تستعمل موارد محلية في الانتاج وهدا مؤشر ايجابي يشهد على مساهمة هدا القطاع بمستوى كبير في استعمال الموارد المحلية وتأتي اهمية هدا الجانب في تجنب استيراد موارد من الخارج وهدا يقلل من فاتورة الاستيراد كما يشجع قطاعات اخرى موفرة لهده الموارد التي بدورها تساهم في خلق مناصب شغل وهنا يحدث تفاعل اقتصادي ايجابي.

4- تعبئة مدخرات المالية الشخصية لخلق او لتوسعة المشروعات:

تشير النتائج حسب الفقرة رقم من(**04**) من الجدول **رقم** (**54**) إلى أن **111** مشروع من عينة الدراسة بنسبة 76.55 % قاما اصحاب المشاريع من تعبئة مدخراتهم المالية الشخصية لخلق او لتوسعة مشروعاتهم مقابل **34** مشروع بنسبة 23.45 % لم يقوموا بدلك ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الفقرة رقم (**04**) أعلاه إلى الشكل البياني رقم (29) التالي:

الشكل رقم (29): مساهمة مشروعات العينة في تعبئة مدخرات المالية الشخصية لخلق او لتوسعة المشروعات

النسبة: %

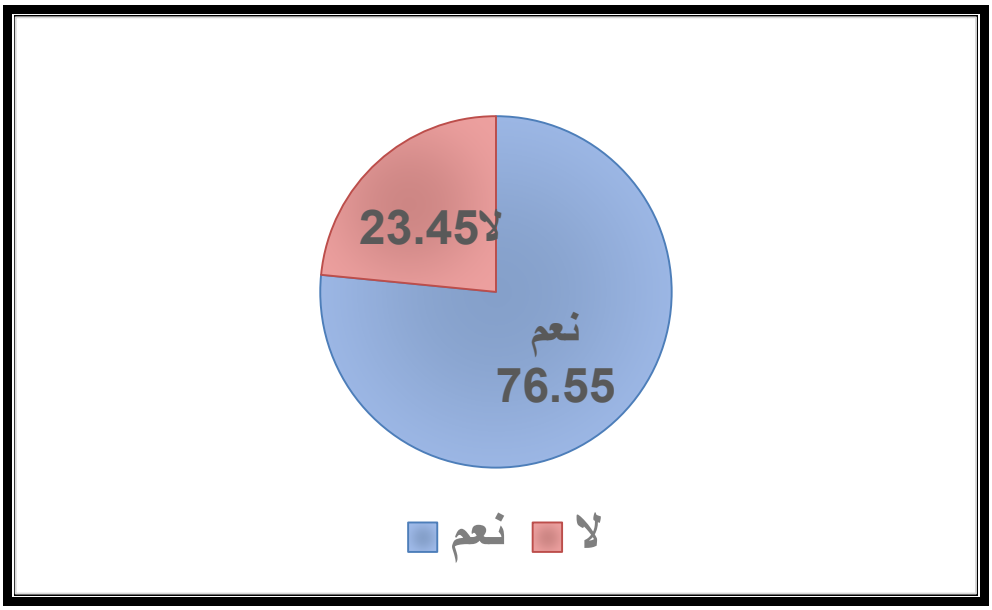

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الفقرة رقم (04) من الجدول رقم (54)

ويتبين من خلال نتائج الفقرة رقم (**04**) من الجدول **رقم** (**54**) والشكل (**29**) أعلاه أن النسبة الاعظم التي تقدر ب 76.55 % من مشروعات عينة الدراسة قد قام اصحاب المشاريع بتعبئة مدخراتهم المالية الشخصية لخلق او لتوسعة مشروعاتهم وهدا مؤشر ايجابي يبين قدرة هدا القطاع من المشاريع في تجنيب المدخرات الشخصية من الوقوع في فخ الاكتناز وتوجيهها نحو الاستثمار الدي ينجم عنه مناصب شغل جديدة وتوفير منتوجات وخلق الثروة وزيادة الاستثمار.

5- الحد من الاستيراد:

تشير النتائج حسب الفقرة رقم من(**05**) من الجدول **رقم** (**54**) إلى أن **112** مشروع من عينة الدراسة بنسبة 77.24 % تمكن من الحد من فاتورة الاستيراد ودلك بتوفير منتوجات كانت تستورد اصحاب المشاريع مقابل 33 مشروع بنسبة 22.76 % لم يستطيعوا الوصول الى هده النتيجة ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الفقرة رقم (**05**) أعلاه إلى الشكل البياني رقم (30) التالي:

الشكل رقم (30): مساهمة مشروعات العينة في الحد من الاستيراد النسبة: %

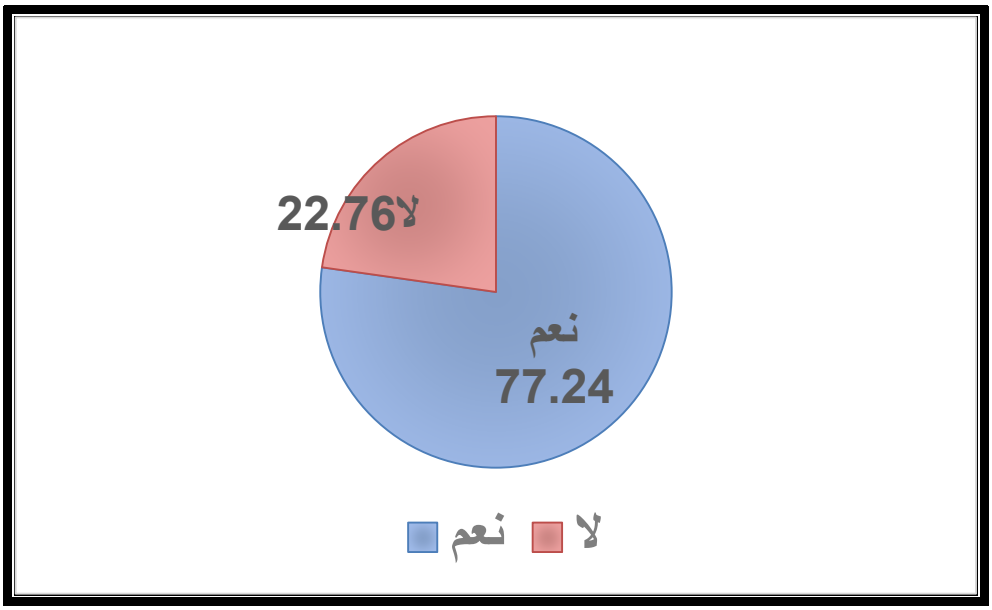

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الفقرة رقم (05) من الجدول رقم (54)

ويتبين من خلال نتائج الفقرة رقم (**05**) من الجدول **رقم** (**54**) والشكل (**30**) أن نسبة الكبيرة تقدر ب 77.24 % من مشروعات عينة الدراسة قد استطاعت المساهمة في خفض فاتورة الاستيراد ودلك من حيت تمكنها من انتاج وتوفير منتوجات كانت تستورد من الخارج وهده المساهمة تمكن خزينة الدولة الجزائرية من المحافظة على احتياطات العملة الصعبة وكدلك توفير منتوجات محلية بأسعار معقولة ترفع من المستوى المعيشي للمواطن وتحارب الفقر في نفس الوقت.

2- قياس مساهمة مشروعات العينة من الناحية الاجتماعية:

تحاول الدراسة التعرف على مدى مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في التنمية الاجتماعية وعلى هدا الاساس خصصنا المحور الثاني من القسم الثالث من الاستبيان المتكون من 04 فقرات لقياس ذلك. وجاءت النتائج كما هو ممثل في الجدول الموالي:

الجدول رقم (55): قياس مساهمة عينة المشاريع الصغيرة الزراعية في التنمية الاجتماعية

الرقم	البيان	نعم	النسبة%	لا	النسبة%	لا أدري	النسبة%
1	هل انشاء مشروعك مكنك من الخروج من البطالة؟	145	%100	00	%00	00	%00
2	ادا اجبت بنعم السؤال رقم 01 هل وصلت بعد خروجك من البطالة الى حالة الاستقرار النفسي والمادي؟	145	%100	00	%00	00	%00
3	هل ساهم مشروعك في تحسين مستوى دخلك ومستوى معيشتك؟	145	%100	00	%00	00	%00
4	كا امرأة هل انشاء مشروعك مكنك من الدخول الى عالم الشغل؟	16	%11	129	%88	00	%00

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V19 .

وسنحاول الأن التعرف على مدى مساهمة عينة المشاريع الصغيرة الزراعية المدروسة في التنمية الاجتماعية من خلال نتائج الاسئلة المطروحة حتى يتسنى لنا تقييم وقياس مساهمتها وحسب الجدول السابق جاءت النتائج على النحو التالي:

1-التخلص من البطالة:

تشير النتائج حسب الفقرة رقم (**01**) من الجدول **رقم** (**55**) أعلاه إلى أن **145** صاحب مشروع من عينة الدراسة بنسبة 100% تمكنوا من خلال خلق مشروعه من الخروج من البطالة ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الفقرة رقم (**01**) إلى الشكل البياني رقم (**31**) التالي:

الشكل رقم (31): مساهمة مشروعات العينة في التخلص من البطالة **النسبة: %**

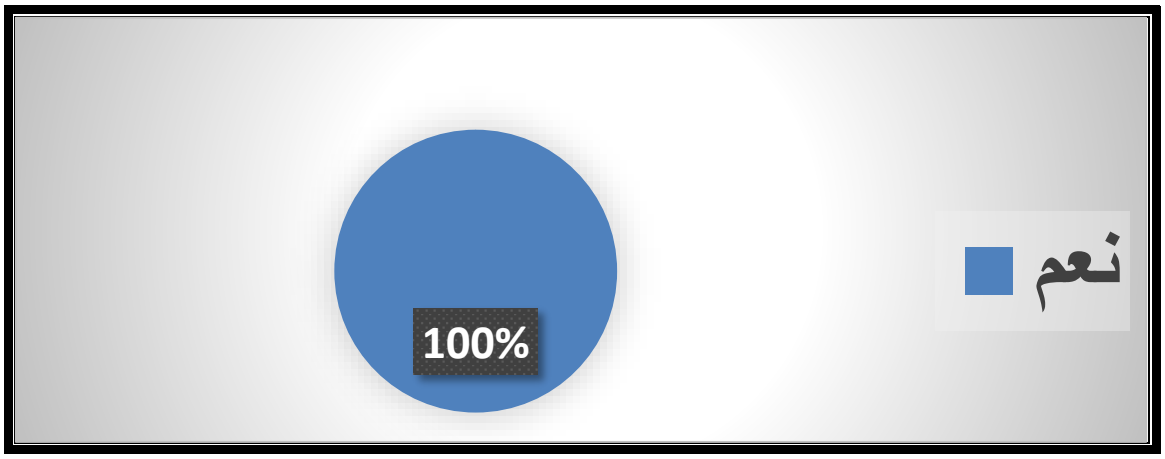

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الفقرة رقم (01) من الجدول رقم (55)

ا

ويتبين من خلال نتائج الفقرة رقم (**01**) من الجدول **رقم** (**55**) **اعلاه** والشكل (**31**) دور هد القطاع من المشاريع الصغيرة في المساهمة في عملية التنمية الاجتماعية من خلال توفير فرص عمل لتخلص من البطالة التي لها انعكاسات اجتماعية خطيرة كالانحراف والمخدرات والسرقة.

2- الوصول الى حالة الاستقرار النفسي والمادي:

تشير النتائج حسب الفقرة رقم (**02**) من الجدول **رقم** (**55**) أعلاه إلى أن **145** صاحب مشروع من عينة الدراسة بنسبة 100% تمكنوا من خلال من الوصول الى حالة الاستقرار النفسي والمادي ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الفقرة رقم (**02**) إلى الشكل البياني رقم (**32**) التالي:

الشكل رقم (32): مساهمة مشروعات العينة في الوصول الى حالة الاستقرار النفسي والمادي النسبة: %

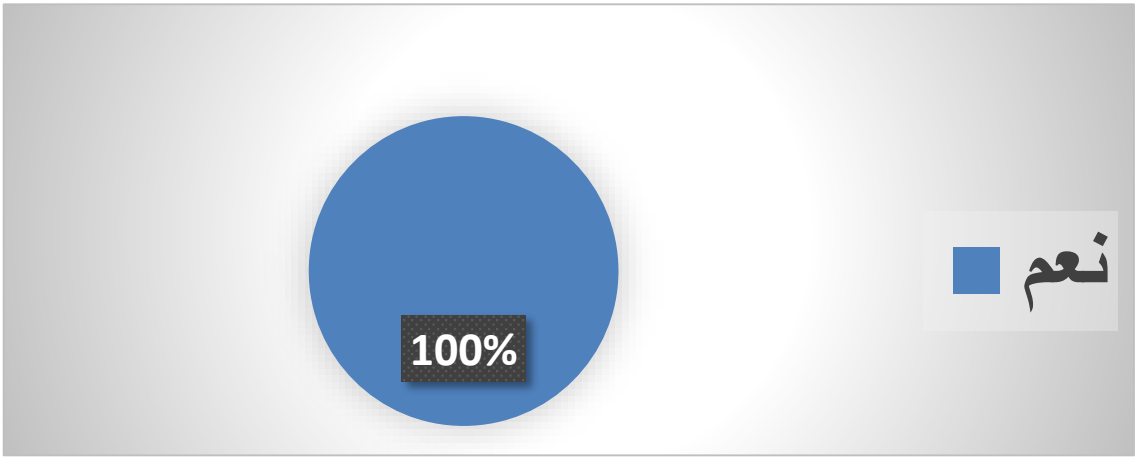

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الفقرة رقم (02) من الجدول رقم (55)

ويتبين من خلال نتائج الفقرة رقم (**02**) من الجدول **رقم** (55) **اعلاه** والشكل (**32**) دور هد القطاع من المشاريع الصغيرة في المساهمة في الوصول افراد المجتمع الى حالة الاستقرار النفسي والمادي بعد خلقهم لمناصب شغل تضمن لهم استقرار نفسي وهدا من خلال التخلص من الضغوطات الاجتماعية الناجمة عن البطالة و استقرار مادي من خلال تحصل على دخل يجنبهم الوقوع في السرقة و الاجرام و هده النتائج تصب في جهود تحقيق تنمية اجتماعية لكل افراد المجتمع.

3- المساهمة في تحسين مستوى الدخل و مستوى المعيشة :

تشير النتائج حسب الفقرة رقم (**03**) من الجدول **رقم** (55) أعلاه إلى أن **145** صاحب مشروع من عينة الدراسة بنسبة 100% قد ساهم خلق مشاريعهم في تحسين مستوى دخلهم ومستوى معيشتهم ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الفقرة رقم (**03**) إلى الشكل البياني رقم (**33**) التالي:

الشكل رقم (33): مساهمة مشروعات العينة في تحسين مستوى الدخل ومستوى المعيشة

النسبة: %

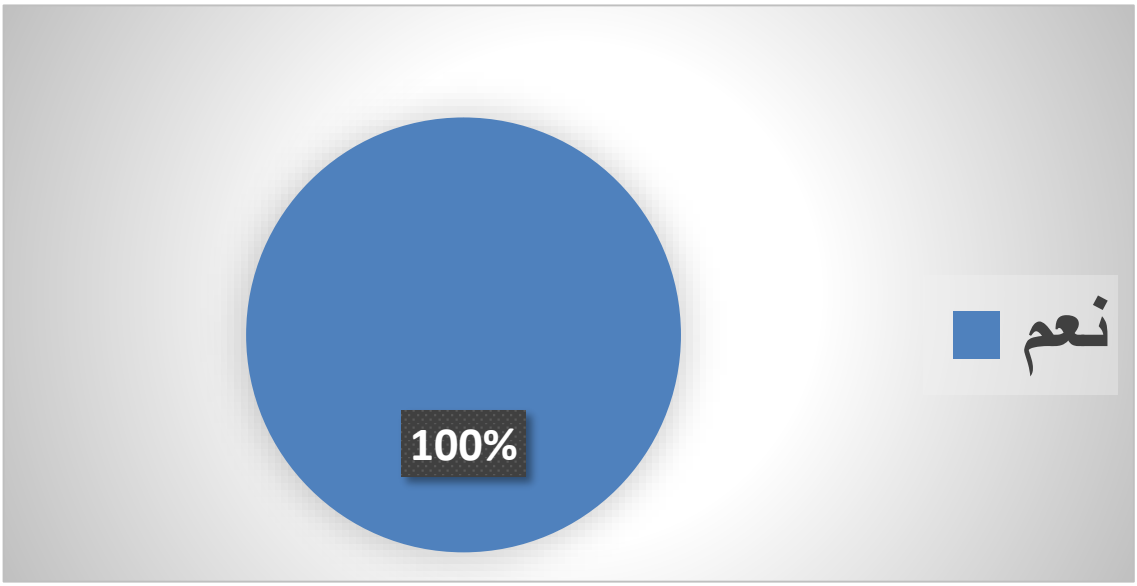

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الفقرة رقم (03) من الجدول رقم (55)

ويتبين من خلال نتائج الفقرة رقم (**03**) من الجدول **رقم** (55) **اعلاه** والشكل (**33**) دور هد القطاع من المشاريع الصغيرة في المساهمة في تحسين مستوى الدخل ومستوى المعيشة لا فراد المجتمع الامر الدي يعد أحد اهداف الجوهرية لعملية التنمية الاجتماعية.

4- تمكين المرأة من دخول عالم الشغل :

تشير النتائج حسب الفقرة رقم (**04**) من الجدول **رقم** (**55**) أعلاه إلى أن **16** صاحبة مشروع من عينة الدراسة بنسبة 88% قد ساهم خلق مشاريعهم في دخولهم عالم الشغل ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الفقرة رقم (**04**) إلى الشكل البياني رقم (**34**) التالي:

الشكل رقم (34): مساهمة مشروعات العينة في تمكين المرأة من دخول عالم الشغل

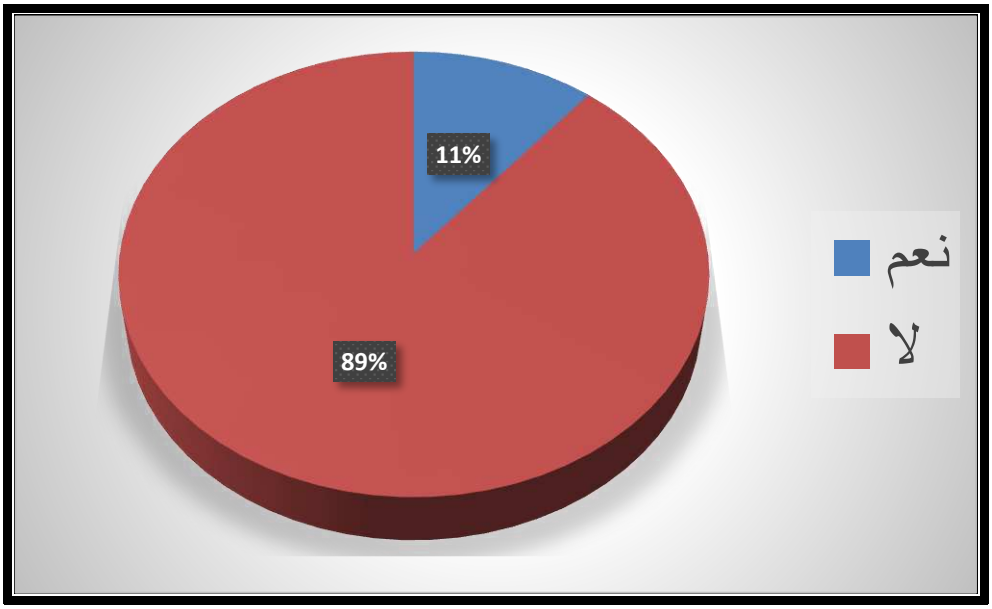

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الفقرة رقم (03) من الجدول رقم (55)

ويتبين من خلال نتائج الفقرة رقم (**04**) من الجدول **رقم** (**55**) **اعلاه** والشكل (**34**) دور هد القطاع من المشاريع الصغيرة في المساهمة في تمكين المرأة من دخول عالم الشغل واندماجها في المجتمع والحصول على عمل وخروجها من الفقر.

3- قياس أثر مشروعات العينة من محاربة الفقر:

تهدف هده الدراسة لتعرف على مدى مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في محاربة الفقر والحد منه وعلى هدا الاساس خصصنا المحور الثالث من القسم الثالث من الاستبيان المتكون من 05 فقرات لقياس ذلك وجاءت النتائج كما هو ممثل في الجدول الموالي:

الجدول رقم (56): قياس مساهمة عينة المشاريع الصغيرة الزراعية في محاربة الفقر

الرقم	البيان	نعم	النسبة%	لا	النسبة%	لا أدري	النسبة%
1	هل مكنتك مداخيل مشروعك من توفير وتحسين جودة الطعام المستهلك من طرف عائلتك؟	135	%93.10	10	%6.9	00	%00
2	هل مكنتك مداخيل مشروعك من تحسين نوعية السكن الذي تسكن فيه؟	145	%100	00	%00	00	%00
3	هل مكنتك مداخيل مشروعك من تحسين مستوى انفاقك على الخدمات التعليمية الى مستوى الاكتفاء على افراد عائلتك؟	145	%100	00	%00	00	%00
4	هل مكنتك مداخيل مشروعك من تحسين مستوى انفاقك على الخدمات الصحية الى مستوى الاكتفاء على افراد عائلتك؟	145	%100	00	%00	00	%00
5	هل مكنتك مداخيل مشروعك من تحسين مستوى انفاقك على شراء الملابس الى مستوى الاكتفاء على افراد عائلتك؟	145	%100	00	%00	00	%00

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V19 .

1-توفير وتحسين جودة الطعام:

تشير النتائج حسب الفقرة رقم (**01**) من الجدول **رقم** (**56**) أعلاه إلى أن **135** صاحب مشروع من عينة الدراسة بنسبة 93.10% تمكنوا من خلال خلق مشاريعهم من توفير وتحسين جودة الطعام وفي المقابل 10 بنسبة 6.9% جاءت اجابتهم لا وهدا راجع لاكتفائهم من الناحية المالية قبل خلق مشاريعهم ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الفقرة رقم (**01**) من الجدول **رقم** (**56**) أعلاه إلى الشكل البياني رقم (**35**) التالي:

الشكل رقم (35): مساهمة مشروعات العينة في توفير وتحسين جودة الطعام النسبة: %

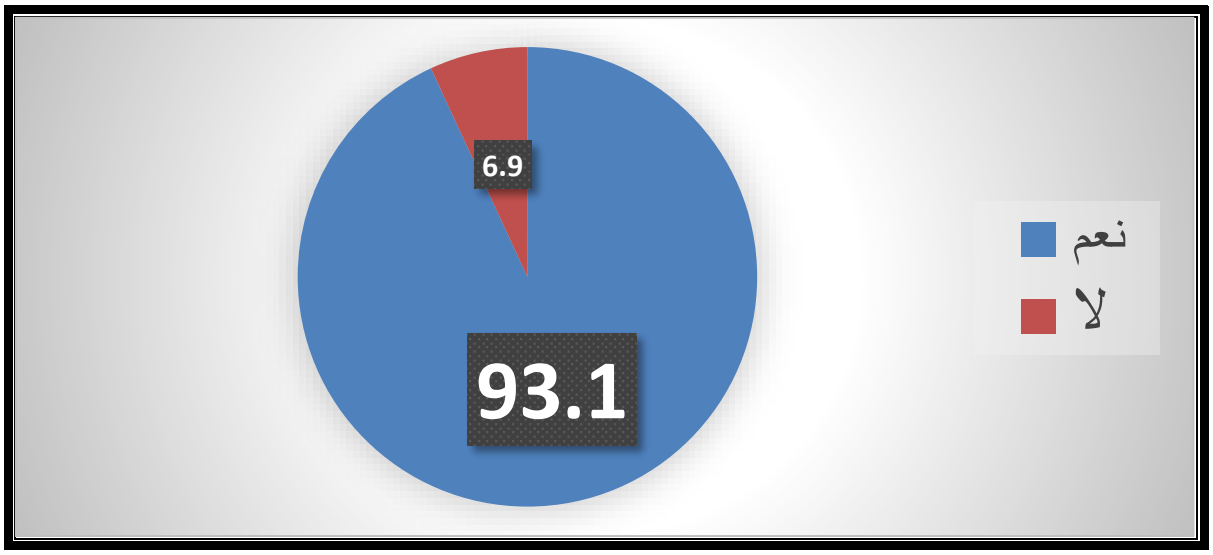

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الفقرة رقم (01) من الجدول رقم (56)

ويتبين من خلال نتائج الفقرة رقم (**01**) من الجدول **رقم** (**56**) والشكل (**35**) اعلاه قدرة المشاريع الصغيرة على توفير مداخيل مالية لأصحابها مكنتهم من توفير وتحسين جودة الطعام المستهلك من طرف عائلاتهم وهدا ما يساهم في محاربة الفقر من حيث توفير الغداء وتحسين جودته وبشكل مستمر.

2-تحسين نوعية السكن:

تشير النتائج حسب الفقرة رقم (**02**) من الجدول **رقم** (**56**) أعلاه إلى أن **145** صاحب مشروع من عينة الدراسة بنسبة 100% تمكنوا من خلال خلق مشاريعهم من تحسين نوعية السكن الذي يسكنون فيه ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الفقرة رقم (**02**) من الجدول **رقم** (**56**) أعلاه إلى الشكل البياني رقم (**36**) التالي:

الشكل رقم (36): مساهمة مشروعات العينة في تحسين نوعية السكن النسبة: %

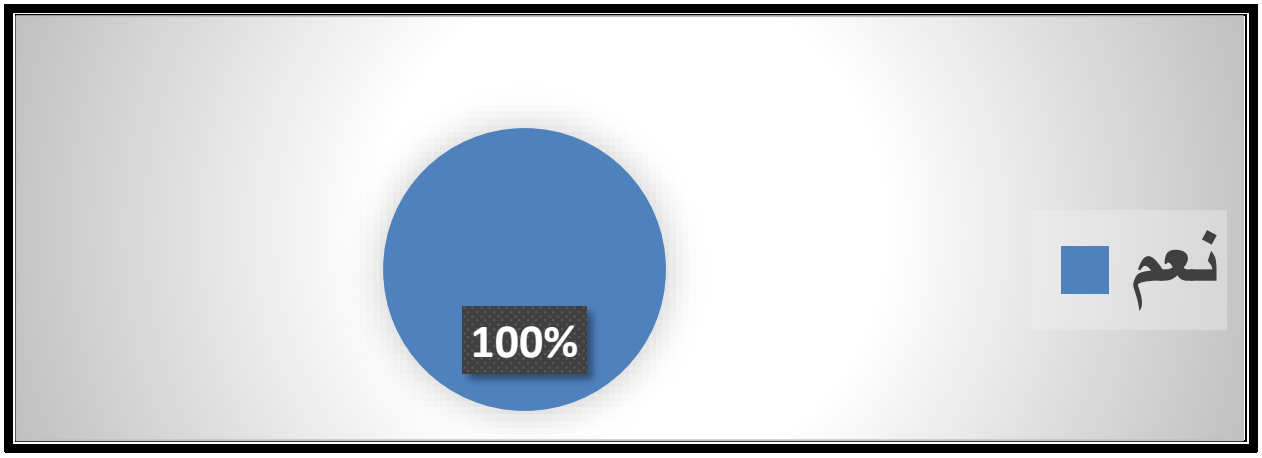

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الفقرة رقم (02) من الجدول رقم (56)

ويتبين من خلال نتائج الفقرة رقم (**02**) من الجدول **رقم** (**56**) والشكل (**36**) اعلاه قدرة المشاريع الصغيرة على توفير مداخيل مالية لأصحابها مكنتهم من تحسين نوعية السكن الدي يسكنون فيه وهدا مؤشر إيجابي يشهد على مساهمة هده المشاريع في محاربة الفقر من خلال تمكين أصحابها من تحسين نوعية السكن والسكن اللائق يعتبر أحد الشروط الأساسية التي تمكن العائلات العيش وتربية الأطفال واجتنابهم الجريمة والانحراف.

3-تحسين مستوى الانفاق على الخدمات التعليمية:

تشير النتائج حسب الفقرة رقم (**03**) من الجدول **رقم** (**56**) أعلاه إلى أن **145** صاحب مشروع من عينة الدراسة بنسبة 100% تمكنوا من خلال خلق مشاريعهم من تحسين مستوى انفاقهم على الخدمات التعليمية على افراد عائلاتهم الى مستوى الاكتفاء ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الفقرة رقم (**03**) من الجدول **رقم** (**56**) أعلاه إلى الشكل البياني رقم (**37**) التالي:

الشكل رقم (37): مساهمة مشروعات العينة في تحسين مستوى الانفاق على الخدمات التعليمية النسبة: %

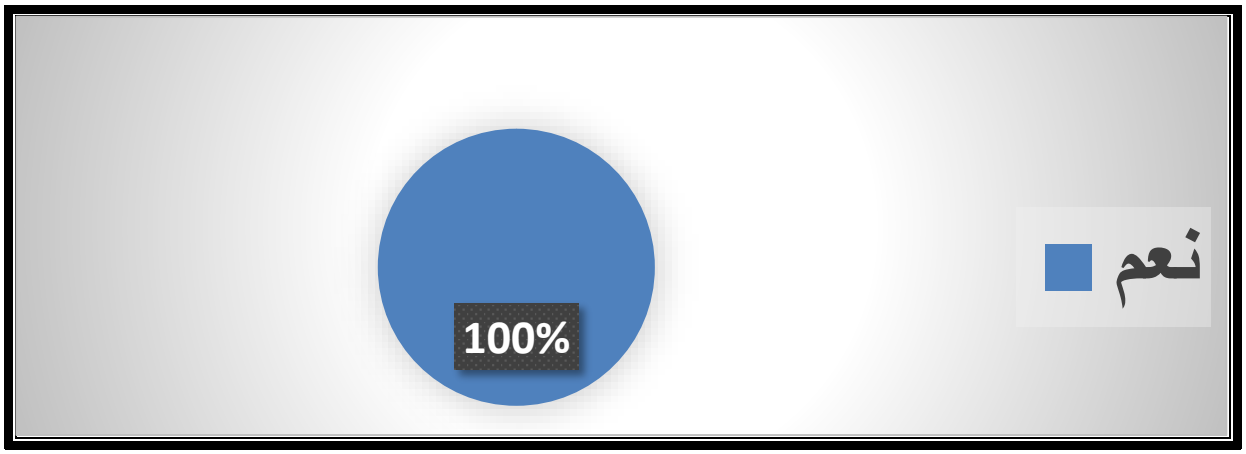

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الفقرة رقم (03) من الجدول رقم (56)

ويتبين من خلال نتائج الفقرة رقم (**03**) من الجدول **رقم** (**56**) والشكل (**37**) اعلاه قدرة المشاريع الصغيرة على توفير مداخيل مالية لأصحابها مكنتهم من تحسين مستوى انفاقهم على الخدمات التعليمية الى مستوى الاكتفاء على افراد عائلاتهم الدي من شانه اعطائهم فرصة للخروج من الجهل والامية وتحقيق شهادات ومستويات تعليمية تضمن لهم مستقبل مهني يضمن لهم دخل يمكنهم من بناء حياتهم وعدم الوقوع في الفقر.

4-تحسين مستوى الانفاق على الخدمات الصحية:

تشير النتائج حسب الفقرة رقم (**04**) من الجدول **رقم** (**56**) أعلاه إلى أن **145** صاحب مشروع من عينة الدراسة بنسبة 100% تمكنوا من خلال خلق مشاريعهم من تحسين مستوى انفاقهم على الخدمات الصحية على افراد عائلاتهم الى مستوى الاكتفاء ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الفقرة رقم (**04**) من الجدول **رقم** (**56**) أعلاه إلى الشكل البياني رقم (**38**) التالي:

الشكل رقم (38): مساهمة مشروعات العينة في تحسين مستوى الانفاق على الخدمات الصحية

النسبة: %

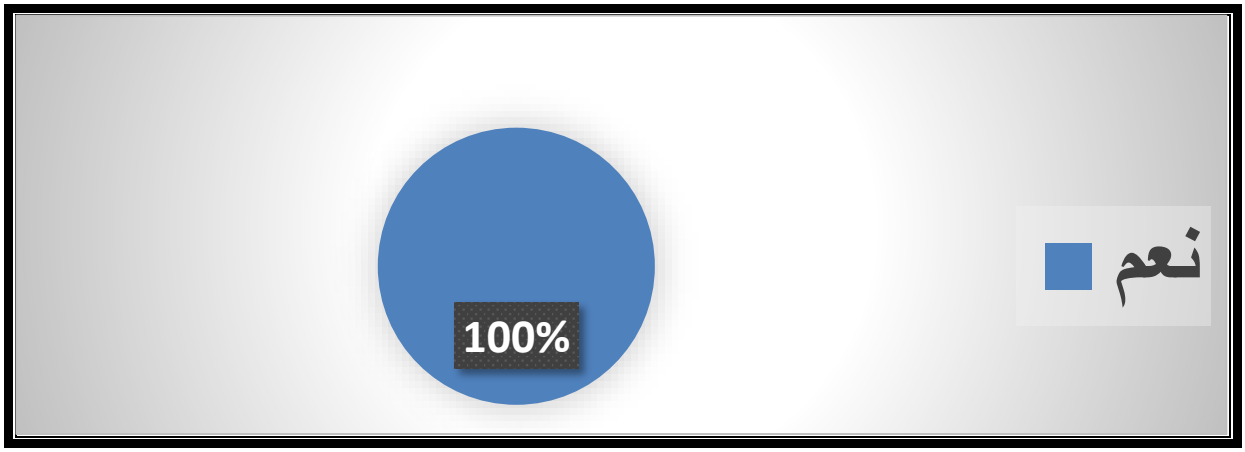

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الفقرة رقم (04) من الجدول رقم (56)

ويتبين من خلال نتائج الفقرة رقم (**04**) من الجدول **رقم** (**56**) والشكل (**38**) اعلاه قدرة المشاريع الصغيرة على توفير مداخيل مالية لأصحابها مكنتهم من تحسين مستوى انفاقهم على الخدمات الصحية على افراد عائلاتهم الى مستوى الاكتفاء الدي من شانه اعطائهم فرصة للمحافظة على صحتهم بشكل عام والبقاء بعيدين عن الامراض والتفرغ لدراسة وتحضير المستقبل وهده المكتسبات تساهم في ابقاءهم بعيدين عن الفقر وأسباب الوقوع فيه.

5-تحسين مستوى الانفاق على شراء الملابس:

تشير النتائج حسب الفقرة رقم (**05**) من الجدول **رقم** (**56**) أعلاه إلى أن **145** صاحب مشروع من عينة الدراسة بنسبة 100% تمكنوا من خلال خلق مشاريعهم من تحسين مستوى انفاقهم في شراء الملابس لأفراد عائلاتهم الى مستوى الاكتفاء ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الفقرة رقم (**05**) من الجدول **رقم** (**56**) أعلاه إلى الشكل البياني رقم (**39**) التالي:

الشكل رقم (39): مساهمة مشروعات العينة في تحسين مستوى الانفاق على شراء الملابس

النسبة: %

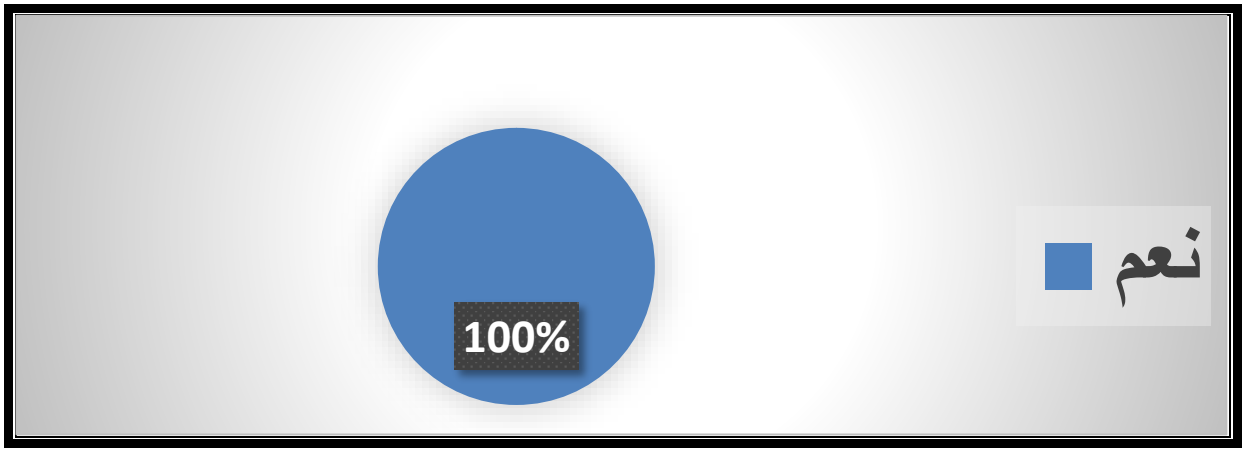

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الفقرة رقم (05) من الجدول رقم (56)

ويتبين من خلال نتائج الفقرة رقم (**05**) من الجدول **رقم** (**56**) والشكل (**39**) اعلاه قدرة المشاريع الصغيرة على توفير مداخيل مالية لأصحابها مكنتهم من تحسين مستوى انفاقهم في شراء الملابس لأفراد عائلاتهم الى مستوى الاكتفاء وهدا يساهم في اندماجهم في المجتمع بدون مركب نقص والتركيز على الدراسة وبناء المستقبل.

V .3.2- اختبار الفرضيات:

بعد عرض وتحليل مختلف إجابات أفراد عينة الدراسة حول جميع محاور وأبعاد أداة الدراسة، سنقوم باختبار فرضيات الدراسة بناءا على البيانات والنتائج التي تم تحليلها ومعالجتها إحصائيا

V .1.3- اختبار الفرضيات :

1-اختبار الفرضية الأولى:

-يوجد تأثير للمشاريع الصغيرة الزراعية في زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر في الجزائر.

لقد تم إثبات هده الفرضية ، إذ تبينا لنا من خلال الدراسة النظرية ان المشاريع الصغيرة بصفة عامة تلعب دور كبير في تحقيق و زيادة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و هدا من خلال مساهمتها الكبيرة و الفعالة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في التشغيل واستقطاب عدد كبير من اليد العاملة حيث توفر حوالي % 70من

فرص العمل بدول الاتحاد الأوروبي وتستقطب ما بين 35 %و85 %من إجمالي العمالة الرسمية في منطقة شرق آسيا، كما تشغل حوالي 60 %من العمالة كمتوسط في الدول العربية، و تساهم بشكل كبير في خلق القيمة المضافة بنسب مثلا تتجاوز 50 %في أغلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و تساهم ايضا في زيادة إجمالي الناتج المحلي الخام ففي مثلا الدول مرتفعة الدخل تساهم هذه المشاريع بأكثر من 51 %من الناتج المحلي وبنسب تتراوح ما بين 16 %و39 %في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل ،كذلك تساهم هذه المشاريع بشكل كبير في تنمية الصادرات، حيث تساهم بنحو 25 %إلى 35 %من الصادرات العالمية للمواد المصنعة، وتشكل مساهمتها في صادرات بعض الدول الآسيوية معدلات عالية جدا، إذ بلغت 69 %في الصين و65 %في تايوان، كما تبين لنا انها وسيلة لدعم التنمية الإقليمية ولها مساهمة فعالة في تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي وكذا دعم المشاريع الكبيرة فتنتج المشاريع الصغيرة مثلا في اليابان ما يزيد عن 80 %من مخرجات شركة تويوتا ،بالإضافة إلى دورها المتميز في مجال الابتكار خاصة في الدول المتقدمة، وتؤدي المشاريع الصغيرة دورا استراتيجيا في تحقيق مبادئ التنمية الاجتماعية وذلك عن طريق توسيع البدائل والخيارات أمام الناس سواء من خلال تشكيلة العمل أو تشكيلة السلع والخدمات، حيث يساهم ذلك في توفير هذا السلع بأسعار رخيصة و جودة مناسبة في متناول الطبقات الفقيرة و هدا ما يدعم جهود محاربة الفقر ، كما تساهم هذه المشاريع في إنتاج المجتمع لحاجياته الأساسية بنفسه مما يقلل من التبعية الاقتصادية ويرفع من الأمن الاقتصادي لأفراد المجتمع ،كما تساهم هذه المشاريع في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المشاريع وهذا في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدارة ومراكز التدريب.و يمكن القول ان النتائج الايجابي التي تحققها المشاريع الصغيرة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية تمتل حلول ميدانية فعالة في محاربة الفقر من خلال توفير التشغيل و خلق الثروة و ادماج المرأة في عالم الشغل و تحقيق التوازن الاقليمي لتنمية و زيادة دخل الافراد و مستوى معيشتهم.و لقد تبينا لنا من خلال الدراسة التطبيقية ان المشاريع الصغيرة الزراعية في الجزائر تلعب دور كبير في تحقيق و زيادة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و محاربة الفقر و هدا من خلال ما توصلنا اليه من احصائيات و معطيات اظهرت لنا مساهمة هده المشاريع في زيادة فرص التشغيل في الجزائر بنسب جد معتبرة و بمنحى تصاعدي من سنة الى اخرى ،و ايضا مساهمتها في تنمية الصادرات خارج المحروقات بمنحى تصاعدي من سنة الى اخرى ،كدلك تبينا لنا مساهمتها في خلق و زيادة القيمة المضافة في الجزائر بأرقام جد معتبرة و ايجابي و عرفت منحى تصاعدي من سنة الى اخرى، كدلك تبينا لنا مساهمتها في الناتج الداخلي الخام بأرقام جد معتبرة و ايجابي و عرفت منحى تصاعدي من سنة الى اخرى و بناء على التحليل الوصفي لفقرات محور قياس مساهمة مشروعات العينة من

الناحية الاقتصادية من الاستبيان توصلنا الى اتباث مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في الجزائر في توفير التشغيل و محاربة البطالة و تحسين مستوى الدخل لأصحاب المشاريع و مستوى معيشتهم و هدا من خلال ما تحققه هده المشاريع من نتائج جيدة و ارباح و خلق للقيمة المضافة و الوصول الى مستوى التصدير و بناء كدلك على التحليل الوصفي لفقرات محور قياس مساهمة مشروعات العينة من الناحية الاجتماعية من الاستبيان توصلنا الى نتائج تفيد ان هده المشاريع تمكن افراد المجتمع من التخلص من البطالة و الوصول الى حالة الاستقرار النفسي والمادي و تحسين مستوى دخلهم و مستوى معيشتهم و ادماج العنصر النسوي من المجتمع في عالم الشغل و بناء كدلك على التحليل الوصفي لفقرات محور قياس أثر مشروعات العينة من محاربة الفقر من الاستبيان توصلنا الى اتباث مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعية في الجزائر في محاربة الفقر من خلال ما وفرته من مداخيل لأصحابها مكنتهم من توفير وتحسين جودة الطعام لعائلاتهم و تحسين نوعية السكن الدي يسكنونه و تحسين مستوى الانفاق على الخدمات التعليمية و الصحية على افراد عائلاتهم وتحسين مستوى الانفاق على شراء الملابس و هده المكتسبات تمكنهم من الخروج من الفقر و العيش بكرامة و الاندماج في المجتمع من كل النواحي .ويمكن القول ان هده المشاريع اداة فعالة حققت نتائج جد معتبرة في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تقف كحاجز امام الفقر بل تعمل على تقليله و القضاء عليه .

2-اختبار الفرضية الثانية:

-لا يوجد تأثير للمشاريع الصغيرة الزراعية في زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر في الجزائر.

لقد تم نفي هده الفرضية بناء على ما ذكرناه في اتباث الفرضية الاولى من استنتاجات ونتائج وصلنا اليها من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي قمنا بها التي تخص دور المشاريع الصغيرة الزراعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر في الجزائر.

3-اختبار الفرضية الثالثة:

إيجاد العلاقة بين المشاريع الصغيرة الزراعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتشغيل والفقر في الجزائر.

بناء على نتائج الدراسة من الناحية النظرية والتطبيقية تبينا لنا انه توجد علاقة تأثير حيت تأثر المشاريع الصغيرة الزراعية في زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتشغيل ومحاربة الفقر في الجزائر حيت ان المشاريع الصغيرة الزراعية حققت نتائج إيجابي من الناحية الاقتصادي والاجتماعي كزيادة التشغيل ورفع المستوى المعيشي التي ساهمت في محاربة الفقر ويمكن القول ان المشاريع الصغيرة الزراعية في الجزائر تلعب دور مهم ومحرك ومفعل لتنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة التشغيل ومحاربة الفقر في الجزائر.

خاتمة الفصل الخامس

لقد تبين من خلال هدا الفصل التطبيقي أن المشروعات الصغيرة بصفة عامة و الزراعية بصفة خاصة تعتبر محرك لتنمية الاقتصادية والاجتماعية و محاربة الفقر في الجزائر من خلال ما تلعبه من دور فعال في زيادة التشغيل و خلق الثروة و تنمية الصادرات و زيادة القيمة المضافة و تحقيق التوازن الاقليمي لتنمية و زيادة ناتج محلي الخام و إن إنشاء هذا النوع من المشروعات في الجزائر يعطي فرصة للمجتمع لتعميق فكرة وثقافة العمل والاعتماد على النفس واكتشاف وتنمية القدرات والمواهب الفردية والجماعية كما تقدم هذه المشروعات توازنا اقتصاديا واجتماعيا بسبب قدرتها العالية على الانتشار الجغرافي والتوسع داخل المجتمع في أطراف المدن والقرى. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط بين زيادة عدد المشاريع الصغيرة وزيادة حجم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وتوصلت ايضا الى ابراز دور المشاريع الصغيرة الزراعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر في الجزائر من خلال نتائج تحليل الاحصائيات الوطنية ونتائج الاستبيان التي اسفرت على نتائج ومؤشرات ايجابية اقتصادية واجتماعية لها تأثير مباشر وكبير في محاربة الفقر في الجزائر من نواحي عديدة كتوفير العمل ورفع مستوى الانفاق الى مستوى الاكتفاء لأصحاب المشاريع في الجانب الصحي والتعليمي و تحسين نوعية السكن.

الخاتمة العامة

تحتل المشاريع الصغيرة أهمية كبيرة في أي اقتصاد سواء كان متطورا أو ناميا، فهي تقوم بدور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال دورها الفعال في جذب المدخرات، وتحقيق التوازن الجهوي من ناحية التنمية ودورها في تشجيع الصادرات، وخلق فرص عمل جديدة وخلق الثروة وذلك نظرا لتميزها بمجموعة من الخصائص تميزها عن المشاريع الكبيرة مثل :سهولة تأسيسها وقلة رأس مالها، ومرونتها الكبيرة.

ولقد حاولت هذه الدراسة تناول موضوع دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر في الجزائر–حالة مشاريع القطاع الزراعي–ولقد تمثلت إشكالية هذا البحث في التعرف على ما مدى تأثير المشاريع الصغيرة في زيادة التنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي وتقليل من ظاهرة الفقر وما واقع مساهمة المشاريع الصغيرة الزراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر في الجزائر .ولقد تطلب البحث معالجة هذه الإشكالية عبر الفصول الخمسة باستخدام المنهج والأدوات المشار إليها في المقدمة.

وقد أسفرت هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي من استخلاص النتائج التالية وفيما يلي تلخيص لهذه النتائج:

- ✓ لا يوجد تعريف نهائي ومحدد للمشروعات الصغيرة عبر كافة الدول، وحتى داخل الدولة الواحدة يلاحظ أحيانا وجود عدة تعاريف، وإنما هو تعريف نسبي يختلف من بلد إلى آخر ومن زمنٍ إلى آخر ومن قطاع إلى آخر أيضاً حتى داخل البلد نفسه، وذلك وفقاً لمحددات هذا التعريف والمعايير المستخدمة في تبّنيه. كما يعتبر الوصول إلى تعريف دقيق ومحدد أمرا صعبا ومعقدا، نظرا لاختلاف مراحل النمو ودرجة التقدم التكنولوجي واختلاف المعايير المعتمدة في تعريفها وتباين الإمكانات والظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الدول.
- ✓ ضعف الاهتمام الأكاديمي بدراسة المشروعات الصغيرة على المستوى الوطني، من حيث ندرة وقلة الأبحاث الأكاديمية المتعلقة بموضوع المشروعات الصغيرة.
- ✓ يمكن التمييز بين نوعيين من المعايير في تحديد تعريف هذه المشروعات الصغيرة، وهي معايير كمية وأخرى نوعية.
- ✓ تتسم المشاريع الصغيرة بجملة من الخصائص والسمات تسمح لها بنمو والانتشار، حيت لا يتطلب الاستثمار فيها رأسمال كبير وتتميز بمرونة الإدارة والتنظيم وسهولة التأسيس والقدرة على التكييف والابتكار والتكامل مع المشاريع الكبيرة.
- ✓ تواجه المشاريع الصغيرة العديد من المشاكل والقيود التي تعترض نشأتها وتطورها وإسهامها الفعال في التنمية

الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول النامية ومعظمها ترتبط بالمناخ الاستثماري بصفة عامة.

- ✓ إن المشاريع الصغيرة يمكن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل حظا في النمو أو الأكثر احتياجا للتنمية.
- ✓ تساهم المشاريع الصغيرة في زيادة الناتج القومي و تقوم بدور الصناعات المغذية أو المكملة للصناعات الكبيرة كما هي وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية مما يجعلها وسيلة هامة لتشجيع ودعم الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي على حد سواء عند اعتمادها على مدخلات الإنتاج المحلية فضلا عن دورها في تنمية وحماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجا لدى شعوب العالم.
- ✓ لها دور إيجابي في تنمية الصادرات وخفض الواردات وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة.
- ✓ تعتبر هده المشاريع اداة فعالة لمحاربة البطالة لما توفره من فرص عمل جديدة فهي كتيفة العمالة بالنظر الى تعدادها الكبير.
- ✓ هده المشاريع تدعم رفع مشاركة العنصر النسوي في النشاط الاقتصادي ومحاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حضا في النمو والتنمية.
- ✓ المشاريع الصغيرة تساهم في تنمية المواهب والابتكارات حيت تعتبر مجالات خصبة لتعزيز تشجيع المواهب والأفكار الجديدة، وفرصة للإبداع والابتكار لأصحاب المبادرات الفذة والمتميزة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح.
- ✓ اضهرت الدراسة ان عينة المشروعات الصغيرة الزراعية محل الدراسة ساهمت بنسبة عالية في محاربة البطالة و إيجاد بدائل عن الوظائف الحكومية من خلال توفيرها مناصب شغل جديدة بمستوى جد مقبول.
- ✓ اضهرت الدراسة ان عينة المشروعات الصغيرة الزراعية محل الدراسة ساهمت في زيادة التصدير خارج قطاع المحروقات.
- ✓ اضهرت الدراسة ان عينة المشروعات الصغيرة الزراعية محل الدراسة ساهمت في في تعبئة الموارد محلية في عملية الإنتاج.
- ✓ اضهرت الدراسة ان عينة المشروعات الصغيرة الزراعية محل الدراسة ساهمت في تعبئة المدخراتك المالية الشخصية لخلق او لتوسعة المشاريع.
- ✓ اضهرت الدراسة ان عينة المشروعات الصغيرة الزراعية محل الدراسة ساهمت في تحسين مستوى دخل

ومستوى معيشة للافراد الدين انشؤ هده المشاريع.

- ✓ اضهرت الدراسة ان عينة المشروعات الصغيرة الزراعية محل الدراسة ساهمت في توفير منتوجات كانت تستورد من الخارج وهدا يحد من حجم الواردات ويحافظ على احتياطات العملة الصعبة ويخفض من عجز الميزان التجاري للبلد.
- ✓ اضهرت الدراسة ان عينة المشروعات الصغيرة الزراعية محل الدراسة ساهمت في مكافحة البطالة التي هي سبب لكتير من الافات الاجتماعية كالجريمة و الانحراف و السرقة.
- ✓ اضهرت الدراسة ان عينة المشروعات الصغيرة الزراعية محل الدراسة ساهمت بنسبة 100%في وصول أصحابها من خلال الدخل المتحصل عليه من مشاريعهم الى حالة الاستقرار النفسي والمادي وهدا يعتبر هدف من اهداف التنمية الاجتماعية بشكل عام.
- ✓ اضهرت الدراسة ان عينة المشروعات الصغيرة الزراعية محل الدراسة ساهمت بنسبة 100%في تحسين مستوى دخل ومستوى معيشة أصحابها من خلال الدخل المتحصل عليه من مشاريعهم و هدا يدعم اندماجهم في المجتمع و تحقيق اهداف التنمية الاجتماعية.
- ✓ اضهرت الدراسة ان عينة المشروعات الصغيرة الزراعية محل الدراسة ساهمت بنسبة 11%في دخول العنصر النسوي الى عالم الشغل و هي نسبة معتبرة و تساهم في اندماج حقيقي لمراة في المجتمع و اتبات مكانتها و هدا من اهداف العامة لتنمية الاجتماعية.
- ✓ اضهرت الدراسة ان عينة المشروعات الصغيرة الزراعية محل الدراسة ساهمت بنسبة 93.10%في توفير وتحسين جودة الطعام المستهلك من طرف عائلات أصحابها وهده النتيجة تدعم جهود محاربة الفقر من ناحية توفير وتحسين جودة الغداء المستهلك.
- ✓ اضهرت الدراسة ان عينة المشروعات الصغيرة الزراعية محل الدراسة ساهمت بنسبة 100%في تحسين نوعية السكن الذي يسكنون فيه أصحاب المشاريع هم وعائلاتهم وهده النتيجة تبين قدرة قطاع المشاريع الصغيرة على محاربة الفقر من خلال تحسين نوعية السكن لأصحابها.
- ✓ اضهرت الدراسة ان عينة المشروعات الصغيرة الزراعية محل الدراسة ساهمت بنسبة 100%في تحسين مستوى إنفاق أصحابها على الخدمات التعليمية الى مستوى الاكتفاء على افراد عائلاتهم وهدا يساهم في إعطاء فرسة لأبنائهم لدراسة والحصول على شهادات والحصول على عمل وعدم الوقوع عن الفقر.
- ✓ اضهرت الدراسة ان عينة المشروعات الصغيرة الزراعية محل الدراسة ساهمت بنسبة 100%في تحسين

مستوى إنفاق أصحابها على الخدمات الصحية الى مستوى الاكتفاء على افراد عائلاتهم وهدا يساهم بقوة في محاربة الفقر من الجانب الصحي.

- ✓ اضهرت الدراسة ان عينة المشروعات الصغيرة الزراعية محل الدراسة ساهمت بنسبة 100%في تحسين مستوى إنفاق أصحابها على انفاقك على شراء الملابس الى مستوى الاكتفاء على افراد عائلاتهم وهدا يساهم في اندماجهم في المجتمع بدون مركب نقص.
- ✓ يتضح من نتائج الدراسة التطبيقية ان المشاريع الصغيرة الزراعية تساهم في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و محاربة الفقر.

❖ التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم بعض التوصيات وتتمثل فيما يلي:

- ✓ ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بإنشاء المشاريع الصغيرة؛
- ✓ ضرورة تفعيل دور مختلف هيئات دعم ومرافقة المشاريع الصغيرة؛
- ✓ ضرورة العمل على توعية الشباب وتشجيعهم على إنشاء المشاريع الصغيرة، من خلال عقد أيام تحسيسية حول المقاولة وإنشاء المشاريع؛
- ✓ تشجيع الشباب على إنشاء المشاريع الصغيرة بمختلف مناطق الوطن، وهذا من أجل تحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الاقتصادي لكل منطقة؛
- ✓ العمل على إنشاء هيئات متخصصة تدرس وتلبي احتياجات أصحاب المشاريع الصغيرة؛
- ✓ تثمين واستغلال البحوث العلمية من أجل تطوير آليات تسيير المشاريع الصغيرة هذا من جهة، وتحسين انتاجها من جهة أخرى؛
- ✓ تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة خاصة في المجال الزراعي لما لها أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية وتخفيض فاتورة الاستيراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- ✓ ضرورة إجراء مسح دوري لهذه المشاريع لتجميع الإحصاءات الخاصة بها في مجالات الإنتاج واليد العاملة ورأس المال بهدف مساعدة الجهات المسئولة في اتخاذ القرار المناسب لتطوير هذه المشاريع وتشخيص احتياجاتها التمويلية المختلفة.
- ✓ تحسين شروط تمويل المشروعات الصغيرة من اجل تخفيض تكاليف تمويلها وهدا يعزز من خياراتها

الاستثمارية.

- ✓ القيام بدراسات اقتصادية حول فرص الاستثمار لقطاع المشاريع الصغيرة والقطاعات ذات مردودية في كل منطقة يساعد على اكتشاف الفرص والمجالات الجذابة للاستثمار.
- ✓ إنشاء صناديق مهمتها تشجيع وإنشاء المشروعات الصغيرة وترقيتها (الاستفادة من مساعدات تقنية، تعويض نفقات دراسة المشاريع...الخ.
- ✓ تحفيز القائمين على المشروعات الصغيرة على الالتحاق بالدورات التكوينية التي من شأنها تعزيز معارفهم حول كيفية إنشاء مشاريعهم وطرق تنظيمها وتسييرها وتطويرها.
- ✓ إيلاء المشروعات الصغيرة الاهتمام الأكاديمي الذي تستحقه على المستوى الوطني، من خلال تشجيع الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث على إجراء الأبحاث الأكاديمية والدراسات المتعلقة بموضوع المشروعات الصغيرة.
- ✓ أهمية إنشاء حاضنات الأعمال لمساندة المبادرين من أصحاب المشروعات الصغيرة الجديدة والذين يفتقرون إلى المقومات المادية والإدارية لإقامة مشروعاتهم.
- ✓ تشجيع ثقافة المبادرة والعمل الحر في المجتمع لتشمل جميع الراغبين في إقامة مشروعاتهم الصغيرة الخاصة والذين يملكون أفكاراً خاصة وإمكانيات تؤهلهم ليصبحوا أصحاب مشاريع ناجحين.
- ✓ تقديم الخدمات التحفيزية والتسهيلات الخاصة للمبادرات الرائدة والمبدعة، لإتاحة الفرصة أمام المبدعين والمبتكرين بأن يظهروا ويصبحوا رواد أعمال على مستوى العالمية. لاسيما أن أكثر ما ينقص هؤلاء الدعم المادي والرعاية والمساندة التي تحتضن تميزهم وتحمي ابتكاراتهم، إضافة إلى تطوير مهارات الرياديين من خلال البرامج التدريبية ذات المستوى المتقدم.
- ✓ تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية والأكثر احتياجاً، وتجهيز البنية التحتية المناسبة لاستقرار هذه المشاريع واستقرار أصحابها، باعتبارها وسيلة لتمكين الشباب العاطلين عن العمل من إيجاد فرص عمل حقيقية لهم، وتثبيتهم في مناطقهم بما تملكه هذه المشاريع من صفة الاستمرار والديمومة. وهدا له أثرٍ اجتماعي في الحد من مشكلة هجرة الشباب من الريف إلى المدينة، ناهيك عن تنمية هذه المناطق للمساهمة في التخفيف من حدة الفقر فيها من جهة أخرى.

- ✓ ضرورة التكامل الوثيق بين سياسات وبرامج تنمية المشروعات الصغيرة وبين التوجه العام للسياسة الاقتصادية حيث أنه في ظل الافتقار الى هذا التكامل يوجد خطر من أن تكون المحصلة النهائية إطارا مفككاً للسياسات لا يقدم النتائج المرجوة منه لخدمة هذا القطاع بشكل خاص وخدمة الاقتصاد بأكمله بوجه عام.
- ✓ تسهيل العمليات المصرفية للشباب من إيداع وائتمان وادخار واستثمار، وقروض وسلف، وتحويلات دولية لاستيراد مواد ومعدات للمشاريع الصغيرة.
- ✓ تشجيع المشاريع الصغيرة على الاتجاه للتصدير عن طريق:

- منح مزايا تفضيلية من قبل الدولة للمشاريع التي تقوم بالتصدير، سواء من الناحية التمويلية أو التسويقية.
- تشجيع المشاريع الصغيرة على الاشتراك في المعارض بالخارج.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1-الكتب:

1. جلال إبراهيم العبد، استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004.
2. تريفر يونغ، ترجمة سامي تيسير سلمان، كيف تنمي قدرتك على إدارة المشاريع، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-،1997.
3. وليم ر. دنكان، دليل إدارة المشروعات، ترجمة عبد الحكيم أحمد الخزامي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ،2002.1
4. د. حسن إبراهيم بلوط، إدارة المشاريع ودراسة جدوها الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت،2006.
5. د. مؤيد الفضل، د.محمود ألعبيدي، إدارة المشاريع من منهج كمي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان-ألأردن، 2005.
6. د. عبد الستار محمد العلي، إدارة المشروعات العامة، الطبعة الأولى، دار المسبر للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
7. د. سعد صادق، إدارة المشروعات، الدار الجامعية، القاهرة، 2002.
8. سعد صادق بحيري، "إدارة المشروعات"، الدار الجامعية للطبع والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2003.
9. جلال إبراهيم العبد، استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004.
10. ديفيد سن فريم، تعريب عبد الله كامل عبدا الله، إدارة المشروعات في المؤسسات، مكتبة العبيكان، الطبعة العربية الأولى، عمان ،2003.
11. د. نعيم نصر، إدارة وتقييم المشروعات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان –ألأردن ،2005.
12. شامً تُسّر سلمان، إدارة المشاريع، دار المؤتمن للنشر والتوزيع، الرياض، 1997.
13. محمد توفيق ماضي، إدارة وجدولة المشاريع، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
14. محمد خالد المهايني، دراسات الجدوى الاقتصادية ودورها في عملية التنمية، جمعية المحاسبين القانونيين في سوريا، المركز الثقافي العربي، المزة،2007.
15. شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2009.
16. سمير محمد عبد العزيز، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002.
17. عبد الحميد مصطفى ابو غانم، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،

.2002
18. يورك برس، إدارة المشروعات، سلسلة المميزون الإدارية، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة ،2007.
19. ربّع صادق دحلان، الاتجاهات المعاصرة فً إدارة المشارٌع، دار البالد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جدة،1988.
20. د. غالب العباسي، د. محمد نور برهان، إدارة المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة ،2009.
21. د. عبد الرحيم محمد، إدارة المشروعات: الخصائص والمخاطر، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، الاسكندرية ،2014.
22. معن ثابت، داود بحتً، فراس قدري،" المرجع الكامل في إدارة المشاريع"، دار شعاع للنشر والعلوم، حلب، 2007.
23. د.زيدان رامي، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، جامعة دمشق، سوريا، 2005.
24. د. المحروق، ماهر حسن، د. مقابله، أيهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن ،2006.
25. الأسرج حسين عبد المطلب، تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة قي الدول العربية، وزارة التجارة والصناعة المصرية، مصر، 2007.
26. خضر حسان، تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع، المعهد العربي، 2013.
27. مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.
28. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيثارك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2007.
29. ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
30. خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.
31. مصطفى يوسف كافي، ريادة الأعمال وادارة المشاريع الصغيرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
32. ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2015.
33. حسن محمد الشيخ، الإدارة بين يديك للمديرين ورجال الأعمال، الدار الجامعية للنشر، ط1، عمان 1992.
34. حسن توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
35. مالكوم شاوف وآخرون، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تبدل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة، ترجمة عبد الباري طارق وآخرون، المكتبة الأكاديمية، القاهرة. الطبعة الأولى 2009.

36. عبيد عاطف، الشريف علي، نظريات في التنظيم والإدارة، الدار الجامعية، بيروت، 1988.
37. د. الحناوي حمدي، تنظيم المشروعات الصغيرة، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2006.
38. د. هيكل محمد، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
39. عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر التوزيع، مصر ،2002.
40. حسين إبراهيم بلوط، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2002.
41. السلمي علي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، سلسلة عالم الإدارة، دار غريب للطباعة والنشر، مصر، 1999.
42. عمر أيمن، ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدار الجامعية، القاهرة ،2007.
43. سيد كاسب وجمال الدين، إنشاء المشروعات الصغيرة، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، القاهرة، 2007.
44. إبراهيم علي أحمد، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها، الريان للطباعة، الرياض ،1993.
45. يوسف عبد الرحيم، ادار ة الاعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشروالتوزيع، عمان،2003.
46. جزر أبو فوزي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ف الحد من مشكلة البطالة في فلسطين،فلسطين ،2007.
47. سمير زهير، بعض التجارب الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة –نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني. السياسات والتحليل والإحصاء، مكتب محافظة قلقيلة، فلسطين ،2010.
48. العطية، ماجدة، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة، عمان، 2004.
49. عفانة جهاد، أبو عبد قاسم، إدارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوري عمان، 2004.
50. د. حسان خضر، تنمية المشروعات الصغيرة، دورية جسر التنمية، العدد التاسع الكويت، 2002.
51. عبد السلام واخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الاولى، مكتبة الرازي العلمية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،2001.
52. برنوطي سعاد، إدارة المشاريع الصغيرة، منشورات جامعة البنات الأردنية، عمان،1997.
53. المنصور كاسر نصر، شوقي ناجي، إدارة المشروعات الصغيرة (من الألف إلي الياء)، دار الحامد لنشر، جامعة مؤتة، عمان، الاردن،2000.
54. وفاء عبد الباسط، مؤسسات رأس المال المخاطر في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
55. كاسر المنصور وشوقي حداد، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الحامد، عمان، ط1، 2000.
56. محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، ط1، 2003.
57. المبيرك وفاء الشمري، تركي، تأسيس المشروعات الصغيرة وادارتها، مجلس النشر العلم، جامعة الكويت، الكويت،

.2002
58. خضر حسان، الاستثمار الاجنبي مجلة التنمية الانسانية، المعهد العربي لتخطيط، العدد 33، الكويت،2012.
59. د. الحناوي حمدي، تنظيم المشروعات الصغيرة، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية ،2006.
60. دياب محمد إسماعيل، الإدارة المدرسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2001.
61. مصطفى يوسف، الإدارة التربوية مداخل جديدة لعالم جديد، ط 1، دار اللغة العربية، القاهرة، 2005.
62. عريفج سامي، الإدارة التربوية المعاصرة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ،2001.
63. عبد الله شوقي، إدارة الوقت ومدارس القيادة الإدارية، دار المشرق الثقافي، عمان ،2006.
64. بيان هانئ حرب، مدخل في إدارة الأعمال، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
65. سيد الهوارى، الإدارة –الأصول والأسس العلمية، مكتبة عين شمس، القاهرة 1987.
66. أحمد إبراهيم أ بو سن، الإدارة في الإسلام، دار الخريجين للنشر والتوزيع، ط6، الرياض، 1996.
67. عبد السلام محمود أبو قحف، مقدمة في الأعمال، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003.
68. جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال مدخل وظيفي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2000.
69. عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2003.
70. عبد الكريم الدرويش واخرون، اصول الادارة العامة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ،1977.
71. محمد قاسم القروي، مبادئ الادارة النظريات والعمليات والوظائف، دار وائل، عمان، 2001.
72. محمد عبد الفتاح الصيرفي، مبادئ التنظيم والادارة، دار الناهج، عمان، 2006.
73. غالب عباسً،أساسٌات إدارة المشارٌع المتكاملة ، المطابع المركزٌة، عمان، 1997 .
74. د. علي العلاونة، محمد عبيدات، عبد الكريم عواد، بحوث العمليات في العلوم التجارية، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان – الأردن ،2000.
75. د. نعيم نصير، إدارة و تقييم المشروعات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان ،2005.
76. د. عبد الستار محمد العلي، إدارة المشروعات العامة، الطبعة الأول، دار المسبر للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
77. ماهر حسن المحروق، وإيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة ة المتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عمان، 2006.
78. فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
79. مؤيد الفضل، تقييم وإدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
80. فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
81. حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، مؤسسة النشر حسين عبد المطلب الأسرج، مصر2006.
82. يمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، 2006.

83. د هالة محمد لبيب عنبه، ادارة المؤسسات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2002.
84. أحمد عارف العساف وآخرون، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
85. صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الادارية،2006، القاهرة.
86. د. فريد النجار، كتاب دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،2007.
87. الأمير شكيب أرسلان، لماذا تخلف المسلمون ولماذا تقدم غيرهم، منشورات دار مكتبة الحياة، الطبعة الثانية، القاهرة، 2012.
88. جلال أمين، خرافة التقدم والتخلف، دار الشروق، الطبعة الثانية، القاهرة،2007.
89. حسين عبد الحميد، التنمية، اجتماعيا ثقافيا-اقتصاديا-سياسيا-بشريا -إداريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،2009.
90. غازي محمود ذيب الزعبي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن 1989-2003، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
91. عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري، علم الاجتماع والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندارية،1987.
92. مالكوم جلز وآخرون، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفي،"اقتصاديات التنمية،" دار المريخ للنشر، الرياض،1995.
93. اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2012.
94. صلاح الدين نامق، التضخم السكاني في العالم الثالث، مجلة مصر المعاصر، القاهرة،1984.
95. على وهب، خصائص الفقر والازمات الاقتصادية في العالم الثالث، الطبعة الاولى، دار الفكر اللبناني، لبنان،1996.
96. احمد عارف العساف، محمود الحسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،2011، الاردن.
97. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
98. محمد هاشم ثابت، التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2007.
99. فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، دار أيله للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
100. د. حسين درويش العشري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.
101. د. محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987 .
102. موريس دوب، التنمية الاقتصادية والدول النامية، ترجمة صالح نامق، دار النهضة، القاهرة ،1998.
103. د. محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
104. د. صلاح الدين نامق، الجوانب الأخلاقية في التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

105. عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
106. سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000.
107. د. عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة 133، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989.
108. عبد الغني عبود، في التربية المستمرة ومحو الأمية وتعليم الكبار، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1992.
109. د. محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي، منشأة المعارف المصرية، مصر،2000.
110. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة أد محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية 2006.
111. د. خالد عبد الجليل دويكات، دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين،2007.
112. محمد عبد العليم مرسي، التربية والتنمية في الإسلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إدارة الثقافة والنشر، الرياض 1992.
113. محمد الجوهري وآخرون، علم اجتماع التنمية، القاهرة، دار الهلال للطباعة والتجارة،1984.
114. علي خليل أبو العينين، التربية الإسلامية والتنمية، مجلة رسالة الخليج العربي، ال عدد22، السنة السابعة، الرياض، 1987.
115. عبد الغني النوري، اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية، قطر، الدوحة، دار الثقافة ،1995.
116. محروس أحمد غبان، التنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية ودور التربية الإسلامية في تحقيقها، ط1، المدينة المنورة، مكتبة دار الإيمان، 1994.
117. د. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة 118، الكويت،1987.
118. صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
119. محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة، دراسة مقارنة، منشور ات الحلبي الحقوقية، بيروت ،2009.
120. بطرس غالي، خطط للسلام والتنمية والديمقراطية، دار النهار، بيروت، 2003.
121. روب موريس، النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة ربجه هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979.
122. محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000.
123. مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الريا ض، المملكة العربية السعودية، 1999.
124. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2005.

125. كامل علاوي كاظم الفتاوي وحسن يطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
126. إسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية –نظريات، نماذج، استراتيجيات–دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
127. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006.
128. عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004.
129. إبراهيم الأخرس "التجربة الصينية الحديثة في النمو، هل يمكن الاقتداء هبا"، إيثارك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة أألولى،2005.
130. ولاس بيرسون (ترجمة: صلاح دباغ، مراجعة: برهان دجاني، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 1968.
131. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط لاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006.
132. رمزي زكي، دراسة في علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي، مطبوعات مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1987.
133. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات–، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
134. رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1991.
135. مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
136. شوقي أحمد، دنيا الإسلامية والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1979.
137. محمد العماري، التنمية الاقتصادية والتخطيط، مطبعة دار الحياة، دمشق، 1969.
138. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
139. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
140. حربي محمد عريقات، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1992.
141. محمد مدحت العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980.
142. عبد الباسط محمد عبد المعطي، التنمية البديلة: دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الاسكندارية،1990.
143. إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية – نظريات التنمية والنمو استراتيجيات التنمية –، دار هومة، الجزائر،1997.
144. اسامة عبد الرحمان، التنمية والتخلف، منشورات البنك الاسلامي لتنمية، القاهرة،2001.
145. كامل بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت،1988.
146. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

147. عبد الرحمان بوداجقي، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب، دمشق،1977.
148. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان،2009.
149. نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
150. جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009
151. عطية عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، ط1، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2003.
152. معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2005.
153. حلاوة جمال، وصالح على، مدخل إلى علم التنمية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
154. البكري كامل، التنمية الاقتصادية، ط3، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.
155. إبراهيم نعمة الله نجيب، أسس علم الاقتصاد، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،2000.
156. حسين محمد، مصطفى بدران، وطنبي أمية، أبعاد التنمية في الوطن العربي، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1995.
157. العطية عبد الحسين، الاقتصاديات النامية "أزمات وحلول"، دار الشروق، ط1 دار الشروق، الأردن، عمان، 2001.
158. جيمس جوأتين وريتشارد ستروب، الاقتصاد الجزئي العام والخاص، ترجمة محمد عبد الصبور علي، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1987.
159. صقر احمد صقر، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 2004.
160. محمود الطنطاوي الباز، مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2004.
161. جمال حلاوة وعلى صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
162. سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، 1988.
163. عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، المنهج–النظرية–القياس دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011.
164. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.
165. س. عساف وآخرين، قضايا عربية معاصرة، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2001.
166. كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2003.
167. احمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.
168. عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

169. العشري حسين درويش، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979.
170. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها، الدار الجامعية للطباعة، الاسكندرية، 2004.
171. فارت هاجن، ترجمة جورج خوري، اقتصاديات التنمية، ط3، مركز الكتب الأردني الأردن، 1988.
172. محمد حافظ الرهوان، التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة عن تحقيق التقدم، دار أبو المجد للطباعة، القاهرة، 2006.
173. جون ل سايتز، السياسات التنموية، مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية، ترجمة ياسر حمارنة، دار عمان، عمان، 1990.
174. عبد الجبار حمد عبيد البهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط،2001.
175. د. خميس خلف موسى الفهداوي، د. مازن عيسى الشيخ راضي، التنمية الاقتصادية، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، بغداد، 2000.
176. د. عدنان مكي البدراوي، د. فلاح جمال معروف العزاوي: التنمية والتخطيط الإقليمي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1991.
177. د. يحيى غني النجار، د. آمال عبد الأمير شلاش، التنمية الاقتصادية – نظريات، مشاكل، مبادئ، وسياسات، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1991.
178. نامق صلاح الدين، نظريات النمو الاقتصادي، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة ،1969.
179. أنطونيوس كرم، اقتصادات التخلف والتنمية، المكتبة العربية للنشر، الكويت ،1980.
180. فرا نسوا بيرو، فلسفة لتنمية جديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983.
181. كميل حبيب وحازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000.
182. غازي عبد الرزاق النقاش، اقتصاديات الموقع والاستراتيجيات العالمية للتحضر والتنمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1 ،1996.
183. بحيري صالح الدين، قراءات في التخطيط الإقليمي وجهة نظر جغرافية، دار الفكر، الطبعة الاولى، دمشق 1994.
184. عبد الله الصعيدي، بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
185. محمد صالح تركي القريشي، علم الاقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، الأردن، ط1 ،2010.
186. عجمية محمد عبد العزيز، الليتي محمد علي، التنمية الاقتصادية، نظريات، سياساتها، الدار الجامعة، مصر، 2004.
187. نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
188. عبد الفتاح عبد الرحمن، استراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987.
189. مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،2002.
190. محمد صفوح الخرص، علم السكان وقضايا التنمية، مطبعة الدوادي، ط6، دمشق ،2000

191. مريم أحمد مصطفى عبد المجيد، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ،1987.
192. د. حسن إبراهيم عيد علي، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الخامسة، عمان 1984.
193. طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
194. أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2002.
195. محمد عبد الفتاح محمد، الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.
196. علي الكاشف، التنمية الاجتماعية: مفاهيم وقضايا، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1985.
197. كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعارف، ط1، القاهرة، 1985.
198. عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، ط، 2 القاهرة،1988 .
199. علي ماهر أبو المعاطي، نحو سياسة اجتماعية متكاملة من منظور إسلامي، دورية التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية: المنهج والمجلات، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة ،1997.
200. فيصل محمود الغريبة، أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
201. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،1997.
202. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،1996.
203. عبد الرحيم العبادي، التنمية بالمفهوم الشامل في الإسلام، شركة أبناء شريف الأنصاري ط1، بيروت،2008.
204. حسن الساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية، مكتبة النهضة العربية، ب يروت1982.
205. مريم أحمد مصطفى، التغير والتنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،2011.
206. عبد الهادي الجوهري، المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة،1980.
207. نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، دار النهضة العربية، بيروت ،1981.
208. د.عبد العليم محجوب، الادارة العامة وتنمية المجتمع، سرس اللبان، مركز تنمية العالم العربي، بيروت ،1962.
209. محمد الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، ط1، دار المعارف، القاهرة ،197.
210. صلاح العيد، علم الاجتماع التطبيق وتنمية المجتمع العربي، مؤسسة التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 1972.
211. أحمد مجدي حجازي وشادية قناوي، التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري، القاهرة، دار الكتاب للنشر والتوزيع،1987.
212. محمد شفيق، مفاهيم التنمية ومقوماتها، جامعة عين شمس، القاهرة، 1982.
213. علي لطفي، التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980.
214. محمد شفيق، البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المطبعة المصرية، ط4، الاسكندرية، 1986.
215. حسين عبد الحميد رشوان، أضواء على الحياة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.

216. أحمد السيد النجار، الفقر في الوطن العربي، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2005.

217. سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ط 1، بيروت،.2008

218. عبد الر زاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ط1، بيروت 2001.

219. عيسى علي إبراهيم وآخرون، جغرافية التنمية والبيئة، دار النهضة العربية، بيروت، ط1 ،2000.

220. إبراهيم احمد العليمي، هدا هو الفقر (أبعاده، أسبابه، مآسيه، نظرة اقتصادية إسلامية)، الجزء1، ط1، جامعة القاهرة، 2003.

221. حمدي عبد العظيم، فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، طنطا ،1995.

222. مصطفى محمود عبد السلام، المعالجة الإسلامية للتخلف الاقتصادي، الوراق للنشر والتوزيع ط1، عمان، 2012.

223. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1986.

224. علياء شكري وآخرون، الحياة اليومية لفقراء المدينة، دراسة اجتماعية واقعية، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2005.

225. إسماعيل سراج الدين، الفقر والأزمة الاقتصادية، مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة ،1997.

226. مصطفي احمد حامد رضوان، الفقر في ظل العولمة، الدار الجامعية للكتاب، ط1، الاسكندرية، 2012.

227. اندرو ويبستر، مدخل لسيسيولوجيا التنمية. ترجمة: حمدي حميد يوسف، سلسلة المائة كتاب، بغداد،1986.

228. اسماعيل سراج الدين، محسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، الإسكندرية 1989.

229. عبد الرحمان سيف سردار، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، دار الراية، عمان،2015.

230. عدنان داود حمد العذارى، هدى زويل مخلف الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار جرير، عمان.

231. محمد سلطان أبو علي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم لنشر، بيروت، 2007.

232. إسماعيل قيره، عولمة الفقر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

233. سالم توفيق النجفي، الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ،2005.

234. على وهب، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996

235. عبد الباسط عبد المعطي، توزيع الفقر في القرية المصرية، دار النيل الجديدة، القاهرة، 1979.

236. عدنان داود محمد العذارى، هدى زويل مخلف الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار جرير، عمان، 2010.

237. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الفقر في المجتمع، سلسلة كتب علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة للنشر،

الإسكندرية،2007.
238. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001.
239. د. خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي "المشكل والحل"، مجموعة النيل العربية، القاهرة2004 .
240. خالد واصف الوزني واحمد حسبن الرفاعي، مبادي الاقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان،2001.
241. الدباغ اسامة بشير، البطالة والتضخم، المؤسسة الاهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2007.
242. مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض،1988.
243. راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1،1971.
244. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، ط 3،1999.
245. صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة وائل، الأردن، 1995.
246. حمدي أحمد العناني، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار المصرية اللبنانية،1995.
247. احمد رمضان، عفاف عبد العزيز عايد، إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية لنشر، طبعة2004.
248. غيث محمد عاطف، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.
249. زينب صالح الأشوح، الإطراد والبيئة ومداواة البطالة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003. محمد عبد الله الظاهر، الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004.
250. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2002.
251. بشير الدباغ أسامة وعبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ،2003.
252. إسماعيل عبد الرحمن وحربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد: الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 1999.
253. كي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 2226، الكويت، 1997.
254. محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية 1997.
255. حسين شحاتة، مشكلة البطالة بين الأقوال والآمال، دار المشورة للاقتصاد الإسلامي، القاهرة ،2007.
256. منى الصحراوي، اقتصاديات العمل، مكتبة النهضة الشرقية، القاهرة ،1990.
257. السيد زياد غنيم، جمال السيد مجاهد، قضايا سيكولوجية معاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.
258. إصلاح محمد عبد الحميد، أزمة البطالة، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
259. محمد طاقة، حسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، مكتبة الجامعة، الشارقة، 2008.

260. مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
261. طارق فاروق الحصري، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، الفقر-البطالة، المكتبة العصرية، المنصورة، 2008.
262. محمد طلعت، حسنين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، دار إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، 2008.
263. عبد الرحمن يسري أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.
264. ابراهيم طلعت، البطالة والجريمة، دار الكتاب الحديث، الجزائر،2009.
265. أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
266. هيثم الزغبي، اسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2003.
267. عبد الرحمان يسري، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية للكتاب، 2004.
268. حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثالثة، 2005.
269. خالد وصفي الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة،2002.
270. طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
271. جلال محمد النعيمي، دراسة العمل-في إطار إدارة الإنتاج والعمليات-، طبعة أولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان ،2009.
272. محمد فارق، محمد الشبول، العمل وأثر الآجر على عرض العمل والنمو في الاقتصاد الاسلامي، عماد الدين للنشر والتوزيع،2009، عمان.
273. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، ط3، عمان، 2000.
274. د. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، مجموعة النيل القاهرة، ط1 ،1999.
275. م.عبد الكريم إيهاب، سوق الأفكار، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مصر، 2005.
276. نهى إبراهيم خليل إبراهيم، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
277. د. الحناوي، حمدي، تنظيم المشروعات الصغيرة، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر،2006.
278. عبد السلام صفوت، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية،1993.
279. عفانة جهاد وأبو عيد قاسم، إدارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2004.
280. صفوت عبد السلام، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية، 1993، القاهرة.
281. هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، جامعة البلقاء التطبيقية، دار صفاء للنشر، ط1، 2007.
282. سمير علام، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مطبعة جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 1993.

283. أمجد عبد المهدي، محمود يوسف عقلة، دراسات في الجغرافية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2011.
284. يسرى عبد الرحمن حسوني، الصناعات الصغيرة في البلدان العربية تنميتها ومشاكل تمويلها «، جامعة الملك فهد المعهد العربي الإسلامي، 2000.
285. محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1997.
286. د. ماجد خورشيد وآخرون، أسس التخطيط الإقليمي، معهد التخطيط القومي، تموز، بغداد ،1988.
287. د. محمد حامد عبد الله، الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية"، دار جامعة الملك سعود، الرياض،1998.
288. السيد فتحي، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، 2005، القاهرة.
289. السواعي خالد محمد، التجارة والتنمية الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
290. العصار رشاد، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان،2000.
291. فؤاد مصطفى محمود، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1993.
292. عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986.
293. فريد النجار، تسويق الصادرات العربية: آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2002.
294. أمال عبد الرحمان، زيدان قاسم، "مشاكل الطلب على الصادرات الصناعية المصرية "، دار الشتات، مصر،2008.
295. سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.
296. فلح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،.2004
297. محمود حامد عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتب الحديث للنشر والتوزيع، مصر،2006.
298. وفاء عبد الباسط، مؤسسات إدارة المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة، النهضة العربية، القاهرة، 2003.
299. محمد إبراهيم عبد الاوي، المؤسسات الصغيرة في إطارا النظري والتطبيقي، دار الحامد لمنشر والتوزيع، عمان، 2017.
300. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2007.
301. فتحي عبد الرحمن جروان، الابداع مفهومه، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ،2002.
302. حمد بن أبي بكر بن مختار الرازي، مختار الصحاح، ط4، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1986.
303. راوية حسن، السلوك في المنظمات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
304. نجم عبود نجم، إدارة الابتكار المفاهيم والتجارب الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان–الأردن،2003.
305. سعيد يس عامر، الإدارة وتحديات التغيير، ط1، مصر،2001.

306. محمد السعيد أوكيل، إقصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،.1994
307. منصور طاهر محسن والخفاجي، نعمة عباس، نظرية المنظمة الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن ،2010.
308. محمد سعيد أوكيل، وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية، د م ج، الجزائر، 1992.
309. نبيل مرسي، الميزة التنافسي في ة مجال الاعمال، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية،1988.
310. سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة، دار وائل للنشر التوزيع، عمان، الاردن،2005.
311. سعاد نائف برنوطي ، إدارة الأعمال الصغيرة، أبعاد للريادة، دار وائل، الأردن، 2005 .
312. كامل فالح المطيعة، الاستثمار في المصارف، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،2014.
313. سلمان مصطفى، حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000.
314. مطر محمد، إدارة الاستثمار لإطار النظري والتطبيقات العلمية، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،2004.
315. بول آ.ساموسلن، ويليام د.نورد هاوس –الاقتصاد –ترجمة هشام عبد الله –ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ،2001.
316. د. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، ط1، جدار الكتاب العالمي، عمان الاردن،2007.
317. عادل عبد العظيم، الاستثمار، المعهد العربي لتخطيط، الكويت ،2008.
318. مخلوف بوجرة، العقار الصناعي، دار هومة، ط2، الجزائر، 2006.
319. مدحت كاظم القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2000.
320. دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010.
321. عبد السلام عبد الغفور وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
322. الحسن عرفان تقي، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
323. سمير محمد عبد العزيز،"التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية" الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، لبنان، 1997.
324. عنبة محمد لبيب، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2003.
325. يونس أحمد البطريق، مقدمة في النظم الضريبية، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر الإسكندرية، 1972.
326. عبد الكريم صادق بركات، النظم الضريبية، الدار الجامعية، بيروت 1976.
327. د. ناظم نوري الشهري، النقود والمصاريف، دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1995.
328. محمد علي الخلايلة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.
329. جعفر قاسم أنس، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية، ديوان المطبوعات الجامعية ط2بن عكنون الجزائر ،1988.

2-الأطروحات والمذكرات:

1. انتصار رضا حسوني، الحرف الصناعية في مركز قضاء الكاظمية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، 2003.
2. سهى مصطفى حامد، سياسة التنمية الإقليمية وأثرها في تطوير المناطق المتخلفة، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 1984.
3. سعيدي وصاف، أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

3-المقالات العلمية:

1. صبان سالم محمد، البطالة بين السعوديون وتحديات المستقبل (مقال)، جريدة الوطن السعودية، 8 سبتمبر 2007.

3-التقارير والنشريات الإحصائية، المجلات، المراسيم، القوانين:

1- وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالاشتراك مع البنك الدولي. عمل " دور المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ندوة المنشآت صغيرة الحجم وطرق تمويلها 15-16 مارس 1999، الرياض.

2- دراسة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مقدمة للندوة التي نظمها مركز بحوث العلوم الاقتصادية وجامعة قاريونس خلال الفترة 7-8 /2006/6 كلية الاقتصاد جامعة قاريونس-ليبيا.

3- د. جمال حسين، ورقة عمل، ندوة إنشاء مصرف سورية للمشروعات الصغيرة، هيئة مكافحة البطالة، سورية، 2003.

4- عبود كنجو، استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة، دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة في مدينة حلب. المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا. كلية العلوم الإدارية والمالية 2007.

5- لسالم، مؤيد سعيد، التكامل بين التخطيط الاستراتيجي والممارسات الخاصة، مؤتمر إدارة الموارد البشرية وتحديات القرن الجديد، جامعة اليرموك، اربد، الأردن،18-20 تموز2000.

6- شبلاق، عماد، المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مدينة الرياض بين الضمور والاستمرار، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الرياض 28 – 29 ديسمبر 2002.

7- بن علي، بلعوز، ومحمد اليفي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل 2، الملتقى الدولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية في الجزائر 17 ،18، نيسان 2006.

8- المحروق، ماهر حسن ومقابله، أيهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مفهومها، خصائصها، أهميتها، مقوماتها، معوقاتها، **مؤتمر** الاقتصاد السابع حول المشروعات الصغير: أداة فاعلة لمواجهه الفقر، جامعه اليرموك، كلية الاقتصاد،29 -31 تموز 2007.

9- كرمول كرم، الصناعات الصغيرة والمتوسطة تمثل مصد اراً أساسياً لمدخل القومي، مجلة المهندس الأردني، العدد 65، عمان، الاردن،1998.

10- قاسم الحموري، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، ورقة عمل مقدمة للندوة الاقتصادية الثانية بعنوان " دور المشروعات الصغيرة والاجتماعية لإقليم الشمال "، جامعة إربد الأهلية، الأردن، 4-1999/5/5.

11- كر ريحان، دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق، الملتقى السنوي السادس، الأكاديمية العربية، الرياض،27 /2003/09.

12- ثائر محمود رشيد، "تجربة تنمية المصانع الصغيرة في العالم «، مجلة دراسات اقتصادية بيت الحكمة، العدد الأول، بغداد ،2000.

13- عبود، كنجو، " استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة – دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، 4-5/ يوليو / 2007، عمان، الأردن، 2007.
14- أحمد محمد لقمان، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، ورقة مقدمة لمؤتمر العمل العربي الدورة45.ص، 2008 مصر.
15- الجوراني عدنان، دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية لمدة 1965-2005، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3411، دمشق2011.
16- بريبش السعيد، طبيب سارة، "التجمعات الصناعية كبديل استراتيجي لبرامج التنمية التقليدية في الدول الناشئة "، الملتقى الدولي حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها، جامعة قالمة، يومي 0 و8 ماي 4911، ص 15.
17- مجلس الشورى: «خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى «التقرير المبدئي للجنة الانتاج الصناعي والطاقة دور الانعقاد العادي الثالث والعشرون،2003.
18- صلاح الدين نامق، التضخم السكاني في العالم الثالث، مجلة مصر المعاصر، القاهرة،1984، ص27.
19- د. مصطفى حسن علي، (نقد مفاهيم المنظمات الدولية للتنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد)، مجلة دراسات عربية العدد 6، دار الطليعة للطباعة، بيروت ،1983.
20- عبد ا لمحسن سعد العتيبي، دور التربية في التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية، مجلة التربية المعاصرة، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، 1995.
21- د. مصطفى حسن علي، نقد مفاهيم المنظمات الدولية للتنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد،مجلة دراسات عربية، العدد 6، دار الطليعة للطباعة ، بيروت ،1983.
22- د.خزعل مهدي جاسم، العوامل الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية، تجارب الدول الصناعية والدول النامية المصنعة حديثا، مجلة النفط والتنمية، العدد 2، بغداد، 1990.
23- صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر -باتنة، السنة الجامعية: 2009 – 2010.
24- مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، التنمية الاقتصادية رؤى إسلامية ودولية، ندوة، العدد ،2 جامعة الكويت، الكويت ،2004.
25- براهيمة أمال، سلايمية ظريفة، التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية , مداخلة في ملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات –دراسة حالة الجزائر و الدول النامية – جامعة محمد خيضر بسكرة ، 21-22 نوفمبر 2006.
26- صلاح رسلان، الفقر: جذوره وسبل علاجه (رؤية إسلامية)، الفقر في مصر (الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة)، أعمال الندوة السنوية السادسة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، مطبعة جامعة القاهرة، 1999.
27- كريم محمود حمزة وآخرون، الفقر والغنى في الوطن العربي، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية، ط1، بغداد، 2002.
28- البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان، تقرير سنة 2010.
29- منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر، سلسلة منشورات الصحة

وحقوق الإنسان، العدد 5، سبتمبر 2010.
30- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
31- مكتب العمل الدولي، تقرير المدير العام للخالص من الفقر، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 91، سويسرا، ط1، 2003.
32- – حاج قويدر قورين، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد:21،2002.
33- ربيع نصر، الفقر في سورية مفاهيم بديلة، ندوة الاقتصادية الرابعة والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، جمعية العلوم، 2011.
34- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2001.
35- صابر بلول، "السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 1، المجلد ،2009.
36- عبيرات مقدم، العايب عبد الرحمن، القياس الكمي لمؤشرات الفقر في إطار مسبباته واستراتيجيات مكافحته: إشارة إلى تجربة ماليزيا، ندوة دولية حول: تجارب مكافحة الفقر العالمي العربي والاسلامي، جامعة سعد دحلب، البليدة،2-3 جويلية 2007.
37- صابر بلول ، "السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 1، المجلد 56،2009.
38- الطيب حليلح، حمد جصاص، الفقر التعريف ومحاولات القياس، مجملة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 07، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2010.
39- صابر بلول، السياسات الاقتصادية ودورها في الحد من الفقر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد12، العدد02 ،2009.
40- سوزان حسن أبو العينين، الفقر في الدول العربية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004.
41- ياسر محمد جاد الله محمود، العولمة والفقر في مصر، ملتقى دولي: قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2006.
42- ياسر محمد جاد الله محمود، العولمة والفقر في مصر، ملتقى دولي: قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2006.
43- البشير عبد الكريم، " تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى، العدد 1، السداسي الثاني، 2004.
44- خبابة عبد الله، خبابة صهيب، " الاستراتيجية التوفيقية بين التنمية المستدامة والبطالة"، ملتقى دولي: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، المسيلة، 15 -16 نوفمبر.
45- لرقط فريدة، بوقاعة زينب، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، 2003.
46- عبد الحميد الحلي، تأهيل وتشغيل الشباب العاطلين من كلا الجنسين لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 27، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، غرفة التجارة ألأمريكية واشنطن، 2010.

47- هوبوم د. سروار، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، تجربة اليونيدو، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مصر 2002.

48- د.جمال حسين، ورقة عمل، ندوة إنشاء مصرف سورية للمشروعات الصغيرة، هيئة مكافحة البطالة، سورية، 2003.

49- ا.دمدوم كمال، دور ومكانة الصناعات الصغيرة في الجهاز الصناعي المتميز بالثنائية بحوت واوراق عمل الندوة الدولية المنعقدة في 25-28 ماي 2003، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف. 2003.

50- -د.محمد راتول ، بعض التجارب الدولية في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يوم 18 و افريل 19،جامعة الشلف.

51- مصطفي محمود محمد عبد العال عبد السلام، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة: خبرة دولية، مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010.

52- د.طه النعيمي، وآخرون، رؤيا لعقد الثمانيات في التنمية العلمية والتكنولوجيا، مجلة النفط والتنمية، العدد الأول، السنة التاسعة، بغداد، 1984.

53.سلوى مهدي عبد الجبار ، صالح مهدي العامري: مداخلة بعنوان:" تأثير البحث والتطوير في الإبداع التقني" ، الملتقى العلمي الدولي الأول حول: أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، جامعة الجزائر، فندق الأوراسي، الجزائر، 31 ماي – 2 جوان، 2003.

54.أكرم أحمد الطويل، رغيد ابراهيم اسماعيل، العلاقة بين انواع الابداع التقني وابعاد الميزة التنافسية، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية تحت عنوان":إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة"،جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن، -27 29أفريل 2009.

55. رضا فويعة، دور المؤسسة الصغرى في دعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 8، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة،1997.

.56القانون رقم01-18، المؤرخ في 2017/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

57.بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2008.

58.أيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الشلف،2014.

59.*المرسوم التنفيذي رقم 03 -78* المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003 والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.

60.القانون رقم 82-11 المؤرخ في 2 ذي القعدة 1402 الموافق ل 21 غشت 1982 يتعلق بالإستثمارالإقتصادي الخاص الوطني.

61 .القانون رقم 88-25 المؤرخ في 28 ذي القعدة 1408 هـ الموافق ل22 يوليو 1988 يتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية.

62 .المرسوم التنفيذي رقم 09 – 153 ، المؤرخ في 02 ماي 2009 ، يحدد شروط و كيفيات منح الامتياز على الأصول المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية المستقلة و غير المستقلة المحلة و الأصول الفائضة التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها الجريدة الرسمية العدد 27 ، المؤرخة في 06 ماي سنة 2009.

63. المرسوم التنفيذي رقم 09 – 153، المؤرخ في 02 ماي 2009، يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأصول المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية المستقلة وغير المستقلة المحلة والأصول الفائضة التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها الجريدة الرسمية العدد 27، المؤرخة في 06 ماي سنة 2009.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

1- الكتب:

1. Kamel hamedi, analyse des projets et leur financement, imprimerie, es Salem, Alger, 2000.
2. Henri pierre maders –Etienne Clet, comment manager un projet, édition d'organisation, 2eme tirage, 2003.
3. Pr. Charles debbash et al, L'lexique politique, 7éme Édition Dalloz, paris, 2001.
4. Emmanuel Djuto, management des projets Techniques d'évaluation, analyse, choix et planification, L'armattan, paris, 2004
5. . Djuatio.E ," Management des Projets Technique d'évaluation :analyse choix et planification", Édition d'organisation, Paris, 2004.
6. Houdaye.R, Évaluation de projets et, décision investissement, Paris Édition, 2005.
7. Raymonde. S, le management de projet, Édition D'organisation, paris, 1996.
8. Project Management Institute, Guide to the project management body of knowledge, 3 ed, USA, 2004.
9. Pierre Bettina " Capital risque " édition d'organisation, Paris 2001.
10. Jason Westland, The Project Management life cycle, Cambridge University Press, Great Britain, 2006.
11. Kim Heldman , Project Management Professional Exam (Study Guide), Wiley publishing ,Inc, fifth edition, Canada , 2009.
12. Ralph L. Klein, Inurin S. Ludin, Project Management Practioner's Handbook, American Management Association AMACOM, United States of America, 1998.
13. -Brain Wilson, The Small Business Hand Book, Basill black well Inc, New York .USA. 1986.
14. Paul C.DINSMORE, Jeannette CABANIS-BREWIN, The AMA handbook of project management, American Management Association AMACOM,

third edition, United States of America, 2011.
15. Longenecker,JustenG. Small, Business management and Entrepreneurial Emphasis, Times Business Randon House, 1999.
16. Hussein abed el-mottaleb al-asraj, The Small Projects role in development Egypt, Egypt, 2004.
17. Chris Hall, APEC and SME Policy: Suggestions for an action agenda, University of Technology, Sydney, Australia, 1995
18. . Alattar, J., Kouly, R. and Innes, J., «Management accounting information in micro enterprise in Gaza ", Journal of Accounting and Organizational Change, Vol. 5, No. 1.
19. Gebru, G., «Financing preference of micro and small enterprise owners ", Journal of Small Business and Enterprise Development, Vol. 16, No. 2, 2009
20. HAROLD KERZNER, Project Management (A systems Approach to Planning, scheduling, andcontrolling), John Wily & Sons, tenth edition, United States of America, 2009.
21. Ralph L. Klein, Inurin S. Ludin, Project Management Practioner's Handbook, American Management Association AMACOM, United States of America.
22. Roman Daniel, Managing projects: A Systems Approach, New York, Elsevier, 1986.
23. George. R .Terry, Stephen G. Francelin, les principes du management, Philippe du vergne, 8éme édition economica, canada, 1985.
24. G. Bergeron, la gestion moderne, théorie et cas, 2émeImpression, gaeton morin, canada, 1983.
25. Yank Junsok, Small and Medium Enterprises (SME) Adjustments to information Technology (IT) in Trade Facilitation: The South Korean Expérience, Asia-Pacific Research and Training Network on Trade working paper, South Korean South Korean, 2009.
26. Wesemann C.H, Incoming Foreign Direct Investment in South Korea: Trends and causes after 1990, University of Amsterdam, Amsterdam, 2012.
27. Chung, Y.I, South Korea on the Fast Line Economic development and Capital Formation, Oxford university press, england, 2007.
28. Pankaj Chandra, the Textile and Apparel Industry in India, Indian Institute of Management Vastrapur, Ahmedabad, 2006.

29. Karine Chapelle," Economie Industrielle", Vuibert, Paris, 2008.
30. Jacques brasseul, introduction du l'économie du développement, Armand colin édition, , paris, 1993.
31. Malcom gilles et autres, Economie de développement, de Boeck, 2e Edition, Belgique, 2004.
32. Neva Goodwin and al, Principles of Economics in Context, First published, Rout ledge, USA, 2014.
33. Belmokadem Mustapha, efficience de l'appareil productif algérien, Tlemcen, Algérie, 1994.
34. Dwight. Perkins, Steven Radelet et David l. indagué, Economie du Développement, 3e Edition, de Boeck, Bruxelles, 2008.
35. Bruno Gendron et Abderrahmane Saker, Economie : Manuel Complet Applic Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David l. lindauer, Economie du Développement, 3e Edition, de Boeck, Bruxelles, 2008,.ations et Corrigés, Lextenso Editions, Paris, 2008.
36. F. Perroux, L'économie du xx siècle, Paris Presse universitaires de France, Paris 1969.
37. A. Sid Ahmed," Croissance et développement : théories et politiques", Tome 1, 2ème édition, OPU, Alger, 1981.
38. François Grèse et Michel Panoff, Dictionnaire des sciences humaines, édition Nathan, Paris ,2008.
39. PETER L. BERGER : Comprendre la sociologie, Edition du centurion, Paris, 1973.
40. Sen A.K, Income distribution and employment, three notes on the concept of poverty, international labor office,1978 .
41. Samuel Bowles, Steven N.Durlauf and Karla huff, « Poverty traps», Princeton university press, New York, 2006.
42. Jean Pierre Cline et autres, «les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté» ,2éme édition, économica ; Paris, 2003.
43. . ANGELO Bonfigliolo, «le pouvoir des pauvres la gouvernance locale pour la réduction de la pauvreté», fonds d'équipement des nations unies, Etats-Unis d'Amérique, 2003.
44. Rainer kettle, Jan .a. kregel and Erik's Reinert,«Rangar Nurkse (1907-2007)

classical development economics and its relevance for today», Anthem press, London, 2011.
45. Henry Hazlitt, the conquest of poverty, the foundation for economic education, New York, 1996.
46. Mokhtar Lakehal, Dictionnaire d'économie contemporaine, 2 ème édition, Europe.S.L, Barcelone, 2001.
47. Sobry. C et Verez J. C," Éléments de macroéconomie : une approche empirique et dynamique, Editions Ellipses, Paris, 1996.
48. OCDE : Perspectives de l'OCDE sur les PME et l'entreprenariat, Edition OCDE, 2005.
49. Dorota leszynska, management de l'innovation dans l'industrie aromatique, cas des PME de la région de grasse,Edition harmattan, paris,2007.
50. Latha, K. & Murthy, B. Problems of small scale entrepreneurs in Nellore district", Journal of Chinese Entrepreneurship, Vol.3, 2009,"No.1.
51. Michae lPorter, La concurrence selon Porter, Edition Village mondial, PARIS, 1999, P146.
52. J. Alden, R. Morgan, "Regional Planning Comprehensive View", Great Britain, First Published by Leanard Hill Books 1974.
53. Leo Jakobson & Ved Prakask, Urbanization and National Development, United States of America, Sage Publication, 1971.
54. G. Meier, Leading Issues in Economic Development Studies in International Poverty"Second Printing New York .O.V.P, 1970.
55. S.Tamer Gavusgil, **ex**portation de la pme des pays en développements, enjeux et perspectives, CNUCED, Genève, 1993.
56. Pascal LAURENT, François BOUARD : Economie d'entreprise, mannuel BTS, les éditionsd'organisation, Tom 1, 1997.
57. Joël BROUSTAIL, Frederic FRERY, le management stratégique de l'innovation, édition Dalloz, paris, 1993.
58. Yan de Kerorguen,Anis Bouayad – La face cachée du management- DUNOD Paris 2004 .
59. Valenduc Gérard et warrant Françoise, "L'innovation technologique au service du développent durable", Namur ; fondation travail, février 2001.
60. Jean LACHMANN : le financement des stratégies de l'innovation, economica,

paris, 1993.
61. Oukil Mohamed Saïd : recherche et développement, aspects théoriques et pratiques CERIST, Alger, 2002.
62. Olivier BADOT et al : dictionnaire du marketing, economica, paris, 1999.
63. OCDE, Manuel d'Oslo-principes directeurs proposés pour le recueil et l'interprétation dés donnés sur l'innovation technologique, 1 édition, Paris, France, 1994.
64. Mélissa Schilling, François Thérin, Gestion de l'innovation technologique, Maxima, Paris, France, 2006.
65. Joël BROUSTAIL, Frederic FRERY : le management stratégique de l'innovation, éditionDalloz, paris, 1993.
66. Robert Gagné, Pierre-Olivier Lachance, la performance québécoise en innovation, rapport du le Centre sur la productivité et la prospérité de HEC Montréal, Québec, Canada, 2011.
67. Cécile Patris, Gérard Valenduc, Françoise Warrant, L'innovation technologique au service du développement durable, Rapport de la recherche, Centre de recherche Travail & Technologies, Fondation Travail-Université asbl, Namur, Belgique, 2001.
68. André de Lattre, Remé Bernascom « Les petits et moyennes entreprises », édition Berger levrauld Paris, 1989.
69. S.Bagnaso et C.SABEL : PME et développement économique en Europe, ED la découverte, paris, 1994.

2-الأطروحات والمذكرات:

3-المقالات العلمية:

3-التقارير والنشرات الإحصائية، المراسيم، القوانين:

1. United Nation Guiding Principles For Development Social Welfare Policies and Programs in the Near Future, New York: United Nation, 1988.
2. conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement, rapport national sur le développement humain, Alger, 2006.
3. ONU, Rapport mondial sur le développement humain, De Boeck Université, Bruxelles, 2000.

4. OIT, Recommandations Internationales en vigueur sur les statistiques du travail, 2ème édition. ,2000 .
5. ONS, Données statistiques, Activité, emploi et chômage, Algérie, N°514, Edition : 2008.
6. Alam Mohammed," A comparative study of financing small and cottage industries by interest free banks in Turkey, Cyprus, Sudan and Bangladesh", Humanomics,egypt 2006,Vol. 24, No. 2.
7. Dorota leszynska, management de l'innovation dans l'industrie aromatique, cas des PME de la région de grasse,Edition harmattan, paris,2007.
8. Latha, K. & Murthy, B. Problems of small scale entrepreneurs in Nellore district", Journal of Chinese Entrepreneurship, Vol.3, 2009,"No.1.
9. T.HAFFAD,Quelque conséquences économiques et sociale de l'évolution démographiques en Algérie ,Revue des sciences économiques et gestion, université de Sétif,n01/2004.

4-الأعمال الإلكترونية:

1. www.rachatducredit.com/projet-economiquement-viable-definition-et-explication
2. www.utc.fr/~wprecip/wp-content/uploads/2009/09/Projet-PRECIP.pdf
3. www.jadwa.om/blog/Types_of_investment_projects
4. www.projet-online.com/gestion-projets Concepts de base de la gestion des projects, /.htm .
5. www.ec.europa.eu/regional_policy/sources/docgener/guides/cost/guide02_en.pdf.
6. Chamber de commerce et d'industrie de Paris, Le Management par Project, Paris, France, December 2009, sur le site : www.ccip75.fr/upload/pdf/capRH58_Pratique.pdf .
7. www. hyatok.com/smlproject.
8. www.projecttimes.com./ 5 Essential Elements of A Successful Project"/ Dawn Chapman.
9. www.smallbusiness.chron.com/"What Are the Top 10 Qualities to Build a Successful Works Team. / lisa Mooney.
10. www.piloter.org/livres-blancs-pdf/competences-chef-de-projet.pdf.
11. www.Smallbusiness.com/Definition.

12. **www.americanfinance.com/financing/business**.
13. www.business.lesechos.fr/outils-et-services/guides/guide-de-la-creation/1409/1412-3-les-differents-types-de-creation-24573.php.
14. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/dgreports/dcomm/.
15. www.bnm.gov.my/index.php?ch=en_press&pg=en_press&ac=676&lang.
16. www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/08276331.200.1059339
17. www.researchgate.net/publication/243464305_Relationships_Marketing_and_Small_Business_An_Exploration_of_Links_in_Theory_and_Practice.
18. www.smallbusiness.wa.gov.au/business-advice/marketing/8-steps-to-marketing-your-busine
19. www.lynda.com/Professional-Development-tutorials/fondements-gestion-projet-petits-projets/480123-2.html
20. www.helloasso.com/associations/petits-projets-pour-demain/collectes/petits-projets-pour-demain.
21. www.pme.ch/entreprises/50-idees-business-cartonnent-letranger-lancer-toute-urgence-suisse .
22. -www.sbmarketingtools.com/marketing-templates .
23. www.shabiba.com/article/1033202 .
24. www.riyali.com/blog/ ر
25. www.business.lesechos.fr/outils-et-services/guides/guides-levee-de-fonds/selon-quels-criteres-les-investisseurs-analysent-ils-les-projets-200225.php
26. *www.espacecommercial.fr/cours/mco3/choix-investissement.php*.
27. www.go-rich.net/
28. www.cairn.info/revue-courrier-hebdomadaire-du-crisp-2016-16-page-5.htm
29. www.etudes-et-analyses.com/theme-economique/projet+marketing.
30. www.cfcim.org/gestiondaffaire/21828.
31. www.journaldunet.com/management/creation-entreprise/1149522-creation-d-entreprise-7-facteurs-de-succes.
32. www.cfcim.org/ gestion d'affaire /mba
33. www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1364032118304787
34. www.investopedia.com/ Project Management

35. www.thebalancecareers.com/ How to Successfully Manage Your First Project.
36. www.umc.edu.dz/images/Guide-du-montage-de-projets-europens.pdf/.
37. www.study.com/academy/lesson/what-is-project-management-definition-examples.html
38. Emmanuel Djuto, management des projets Techniques d'évaluation, analyse, choix et planification, L'armattan, paris, 2004.
39. www.Small Business.com./ Développent Centres SBDCs. تاريخ الاطلاع2016/05/01
40. www.sasapost.com/small-projects-economy.
41. www.colombo-plan.org/ Ecomnomy Southe Korea./ Sung-Youn
42. www.mss.go.kr/site/eng/main.do
43. www.dw.com/en/germanys-small-businesses-get-creative-amid-crisis/a.
44. -www.tmf-group.com/en/news-insights/business-culture/top-challenges-germany.
45. www.adt-herault.fr/docs/1682-1-edition-atout-france-atout-france-au-service-des-porteurs-de-projets-de-l-investissement-et-de-l-emploi-pdf.
46. www.ontario.ca/page/small-business-advice-support-services-regulations.
47. www.core.ac.uk/download/ Small and Medium Enterprises in Singapore and the New Economy pdf/.
48. www.straitstimes.com/business/economy/70-of-smes-have-not-adopted-data-analytics-just-know-spreadsheets-databases-survey.
49. www.agora.qc.ca/dossiers/Sous-developpement
50. www.arabthought.org/ar/researchcenter/ofoqelectronic-article-details?
51. www.borgenproject.org/5-common-manifestations-poverty/ /
52. www.bathnes.gov.uk/services/your-council-and-democracy/local-research-and-statistics/wiki/fuel-poverty.
53. www.erudit.org/fr/revues/ae/1960-v36-n1-ae1512206/1001529ar.pdf/
54. www.unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000141907_fre pdf2017
55. www.econostrum.info/Elements-pour-une-strategie-de-developpement-economique-social-a-moyen-terme-en-Tunisie_a21165.html2016.
56. www.soas.ac.uk/cedep-demos/000_P516_EID_K3736-Demo/unit1/page_10.htm2017

57. www.doingbusiness.org/en/data/exploreeconomies/economycharacteristics 2018.
58. www.french.china.org.cn/business/txt/2019-10/29/content_75352128.htm
59. www.divaportal.org/smash/get/diva2:834567/FULLTEXT01.pdf/TheSoci al Dimension of Strategic Sustainable Development
60. www.uqar.ca/etudes/etudier-a-l-uqar/programmes-d-etudes/cours/dst1 .
61. www.banquemondiale.org/fr/topic/socialdevelopment/overview .
62. www.cairn.info/revue-internationale-des-sciences-sociales-2006-3-page-427.
63. www.academia.edu/7363460/Les_principes_et_les_fondements_du_Dvelo ppement.
64. www. france.attac.org/nos-publications/les-possibles/numero-1-automne-2013/dossier-protection-sociale/article/du-developpement-social-a-la.
65. www.uqo.ca/crdc/00_fichiers/publications/cahiers/RR7.pdf .
66. www.recma.org/actualite/comprendre-leconomie-sociale-fondements-et-enjeux.
67. www.coraggioeconomia.org/jlc/archivos%20para%20descargar/Article-M%20frances.pdf
68. https://www.ecologique-solidaire.gouv.fr/sites/default/files/CEDD%20-%20Comment%20concilier%20d%C3%A9veloppement%20%C3%A9conomiqu e%20et%20environnement.pdf
69. www.eapn.eu/ Causes of poverty and inequality.
70. www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018/09/19/decline-of-global-extreme-poverty-continues-but-has-slowed-world-bank/.
71. www.insee.fr/fr/metadonnees/definition/c1303/
72. www.maxicours.com/se/cours/le-chomage.
73. www.intelligenteconomist.com/cyclical-unemployment.
74. www.yourbusiness.azcentral.com/10-important-business-objectives-3840.html.
75. www.openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/26384/2017%20Vers%20de%20meilleurs%20emplois%20et%20linclusion%20productive.pdf?sequence=

76. www.duperrin.com/50-idees-contre-le-chomage-suite-et-fin.
77. www.britannica.com/topic/gross-national-product.
78. www.equiti.com/ae-ar/newsroom/articles/gross-national-product-1.
79. www.unstats.un.org/unsd/publication/SeriesF/seriesF_85a.pdf.
80. www.insee.fr/fr/statistiques/4255717?sommaire=4256020.
81. www.mondepartement04.fr/territoire/financements-europeens.html.
82. www.hbrfrance.fr/chroniques-experts/2014/11/4190-linnovation-ce-nest-pas-linvention./
83. www.fce.dz/wp-content/uploads/2016/05/guide-kpmg-2016-investir-en-algerie-version-francaise.pdf.
84. www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur.
85. www.aniref.dz/index.php/extensions-2/suivi-des-zones-industrielles.

الملاحق

جامعة سيدي بلعباس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

استبيان البحث

اخي الكريم اختي الكريمة:

تحية طيبة وبعد

تهدف هده الاستبانة لاختبار وتحليل دور المشاريع الصغيرة الزراعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية و محاربة الفقر في الجزائر و يحتوي هدا الاستبيان على مجموعة من الاسئلة التي تندرج في اطار اعداد اطروحة دكتوراه بعنوان **دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و محاربة الفقر في الجزائر–حالة مشاريع القطاع الزراعي–**مع العلم ان هاته الاستبانة موجهة الى اصحاب المشاريع الصغيرة الزراعية.

ونرجو منكم التفضل بالمساهمة في هذا البحث بالإجابة على أسئلة الاستبيان بكل موضوعية ودقة، مع العلم اننا سنتعامل مع البيانات المتحصل عليها بمبدأ السرية وسيكون استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

شقرون محمد

طالب دكتوراه

جامعة سيدي بلعباس

القسم الأول: بيانات خاصة بالمستثمر والمشروع

أولا: بيانات خاصة بالمستثمر (صاحب المشروع)

يرجى وضع الإشارة (X) أمام الإجابة المناسبة:

1-الجنس	**ذكر**	☐	**أنثى**	☐

2العمر	30-18	☐	40-31	☐	50-41	☐	50 فما فوق	☐

3-المستوى التعليمي	**ابتدائي**	☐	**متوسط**	☐	**ثانوي**	☐	**جامعي**	☐
4-التخصص العلمي	**علوم اقتصادية**	☐	**علوم إدارية**	☐	**تكنولوجيا**	☐	**أخرى**	☐
	بدون تخصص	☐						

5-هل تابعت تكوين في ادارة المشاريع؟	**نعم**	☐	**لا**	☐				
6--هل لديك خبرة سابقة في مجال نشاطك؟	**بدون خبرة**	☐	**اقل من 3 سنوات**	☐	**4-9 سنوات**	☐	**10-14سنوات**	☐
	15س نة فاكتر	☐						

ثانيا: بيانات خاصة بالمشروع:

يرجى وضع الإشارة (X) أمام الإجابة المناسبة:

1-عدد سنوات النشاط	**أقل من 5 سنوات**	☐	**5-9 سنوات**	☐	**10-14 سنوات**	☐	**10-14 سنوات**	☐
	15 سنة فأكثر	☐						
2- عدد العمال	**10-15عامل**	☐	**16-20عامل**	☐	**21-25عامل**	☐	**26-30عامل**	☐
	31-40عا مل	☐	**41-49عامل**	☐				
3- **إطار إنشاء المشروع**	**مبادرة شخصية**	☐	**ANSEJ**	☐	**ANGEM**	☐		
	اطار آخر	☐						
4- **ما هو شكل الاستثمار الدي اخده مشروعك؟**	**إنشاء مشروع جديد**	☐	**توسعة لمشروع قائم**	☐	**تغيير النشاط**	☐	**ANGEM**	☐
5- **ماهو مصدر**	**تمويل**	☐	**قرض بنكي**	☐	**مساعدة**	☐	**دعم عائلي**	☐

تمويل مشروعك؟	شخصي				الدولة			

القسم الثاني: مدى مساهمة المشروع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر

المحور الأول: قياس مساهمة المشروع من الناحية الاقتصادية

يرجى وضع الإشارة (X) أمام الإجابة المناسبة:

الرقم	البيان	نعم	لا	لا أدري
1	هل خلق مشروعك مناصب شغل جديدة؟			
	ادا اجبت بنعم ما هو عدد مناصب شغل جديدة المنشاة مند بداية نشاطكم؟			
2	هل منتوجات مشروعك تصدر للخارج؟			
3	هل يستخدم مشروعك موارد محلية في عملية الانتاج؟			
4	هل استخدمت مدخراتك المالية الشخصية لخلق او لتوسعة مشروعك؟			
5	هل منتوجات مشروعك تساهم في توفير منتوجات كانت تستورد من الخارج؟			

المحور الثاني: قياس مساهمة المشروع من الناحية الاجتماعية

الرقم	البيان	نعم	لا	لا أدري
1	هل انشاء مشروعك مكنك من الخروج من البطالة؟			
2	ادا اجبت بنعم السؤال رقم **01** هل وصلت بعد خروجك من البطالة الى حالة الاستقرار النفسي والمادي؟			
3	هل ساهم مشروعك في تحسين مستوى دخلك ومستوى معيشتك؟			
4	كا امرأة هل انشاء مشروعك مكنك من الدخول الى عالم الشغل؟			

المحور الثالث: قياس مساهمة المشروع في محاربة الفقر

الرقم	البيان	نعم	لا	لا أدري
1	**هل مكنتك مداخيل مشروعك من توفير وتحسين جودة الطعام المستهلك من طرف عائلتك؟**			
2	**هل مكنتك مداخيل مشروعك من تحسين نوعية السكن الذي تسكن فيه؟**			
3	**هل مكنتك مداخيل مشروعك من تحسين مستوى انفاقك على الخدمات التعليمية الى مستوى الاكتفاء على افراد عائلتك؟**			
4	**هل مكنتك مداخيل مشروعك من تحسين مستوى انفاقك على الخدمات الصحية الى مستوى الاكتفاء على افراد عائلتك؟**			
5	**هل مكنتك مداخيل مشروعك من تحسين مستوى انفاقك على شراء الملابس الى مستوى الاكتفاء على افراد عائلتك؟**			